

مُعْجَزَاتُ التَّنْقِيحِ

فِي شَرْحِ

مِنْ شِكَاةِ الْمُصَنِّعِ

لِلدَّخِيطِيبِ الشَّيْخِ زَيْدِ (ت: ١٧٤١هـ)

كَاتِبُ

الْعَلَامَةِ الْمُحَدِّثِ عَبْدِ الْحَقِّ الدَّهْلَوِيِّ

عَبْدُ الْحَقِّ بْنُ سَيِّفِ الدِّينِ بْنِ سَعْدِ اللَّهِ الشَّيْخَانِيُّ الدَّهْلَوِيُّ الْخُفِيُّ

تَمَرَّدَ فِي ١٧٤٧هـ (١٨٣١م) وَتَمَرَّدَ فِي ١٧٤٨هـ (١٨٣٢م)

بِحِجَاةِ

تَحْقِيقِ وَتَعْلِيقِ

الْأَسْئَلَةِ الدَّخُولِيَّةِ الدِّينِ الدَّهْلَوِيِّ

طُبِعَ عَلَى نَقْطَةِ سَمْعَانِيَّةٍ

بِمَطْبَعَةِ زَيْنِ الدِّينِ الدَّهْلَوِيِّ

مَنْشَرِ صَاحِبِ الْمَسْئُورِ لِسَ دَوْلَتِ أَمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ

الْمُجَمَّدُ الثَّانِي

بِالدَّهْلَوِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَعَانِ التَّنْقِيحِ

فِي شَرْحِ

مِنْشِكَاةِ الْمُصْبَاحِ

دار النواذر

المؤسس والمالك
د. دار النواذر

مؤسسة ثقافية علمية تُعنى بالتراث العربي والإسلامي والدراسات الأكاديمية والجامعية المتخصصة بالعلوم الشرعية واللغوية والإنسانية. تأسست في دمشق سنة 1422هـ - 2002م، وأشهرت سنة 1426هـ - 2006م.

سوريا - دمشق - التحلوني
ص.ب: 34306

☎ 00963112227001
☎ 00963112227011
☎ 00963933093783
☎ 00963933093784
☎ 00963933093785
🌐 dar.alnawader
🌐 t.daralnawader.com
🌐 f.daralnawader.com
🌐 y.daralnawader.com
🌐 i.daralnawader.com
🌐 in: l.daralnawader.com

جميع الحقوق محفوظة للمحقق

يسمح طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بكافة طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل الصوتي أو المصور أو استخدامه حاسوبياً بكافة أنواع الاستخدام وغير ذلك من الحقوق الفكرية والمادية إلا بمذع عظمي من المؤسسة.

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

تمت الطبعة
في
شعبان سنة ١٤٣٥هـ
مطبعة الشريعة
📞 📧 📱 📺



E-mail: info@daralnawader.com

Website: www.daralnawader.com

شركات شقيقة

دار النواذر الثانية - لبنان - بيروت - ص.ب: 4462/14 - هاتف: 652528 - فاكس: 652529 (009611)
دار النواذر لكويتية - الكويت - ص.ب: 1008 - هاتف: 22453232 - فاكس: 22453323 (00969)
دار النواذر التونسية - تونس - ص.ب: 806 (أريانة) - هاتف: 70725546 - فاكس: 70725547 (00216)

SHEIKH ABUL HASAN NADWI CENTER

For Research & Islamic Studies

MOZAFFAR PUR, VASHTARI, PUNJAB

مركز الشيخ أبي الحسن علي

للدراسات الإسلامية

في موزافار پور

☎ 9162270786 - ص.ب: 246
📧 info@mozaffar.com - بريد إلكتروني

☎ 9462270994 - هاتف
☎ 9930937905 - فاكس

(۳)

کتاب الطهارة

كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

٢ - كتاب الطهارة^(١)

الطهارة - بفتح الطاء - في اللغة بمعنى النظافة نقبض النجاسة، وطهر كنصر وكرم، وانظهور: مصدر واسم ما يُطهَر به، أو الطاهر المطهر، كذا في (القاموس)^(٢)، وطهر مما ذكر أن الطهارة لازمة، فاستشكل اشتقاق الظهور منها بمعنى المطهر، فقال قوم: الظهور منقول شرعي من معنى الطاهر طهارة تامة إلى معنى المطهر، والظاهر أنه متعد لعدة كما يظهر مما ذكره في (القاموس)^(٣)، ولكن الإشكال في وجه اشتقاقه من معنى اللازم، وقال آخرون: المبالغة في الطهارة لا تعقل إلا بتعديتها؛ إذ الطهارة الشرعية لا تقبل الزيادة والتقصان، وفيه ما فيه، وقيل: هو مشتق من طهره كمنعه بمعنى أبعد، فالظهور بمعنى المُبْعَد للنجاسة، وقد ذكر هذا المعنى في

(١) قال القاري: لما كانت العبادة نتيجة العلم، والصلوة أفضل العبادات، والطهارة من شروطها المتوقفة صحتها عليها، عقب كتاب العلم بكتاب الطهارة، واحتجبت من بين شروطها لكونها غير قابلة للشك، والكرة مستتبها المحتاج إليها هنا. قال العراقي: لفتحة مراثي من تطهير الظاهر عن الخبث والخبث، ثم تطهير الجوارح عن الخراب، ثم تطهير القلب عن الأخلاق المذمومة، ثم تطهير السر عما سوى الله تعالى. إرفاء المنافع (١/ ٣٤١).

(٢) القاموس المحيط (ص: ٤٠٣).

(٣) القاموس المحيط (ص: ٤٠٣).

(القاموس) حيث قال: الطهور اسم ما يتطهر به، أو الظاهر المطهر، وطهره كمنعه: أبعد.

وقال الزركشي في شرح كتاب الخرقى^(١): وقال بعضهم: الطهارة في اللغة: النظافة والتراحة عن الأقدار حسيّة كانت أو معنوية. وقد ورد في الصحيحين: كان رسول الله ﷺ إذا دخل على مريض قال: (لا بأس طهور إن شاء الله) أي: مطهر من الذنوب، والذنوب أقدار معنوية، ولا يخفى أنه يحتمل أن يكون استعمال الطهر هنا بطريق المجاز، إلا أن يقال: الأصل الحمل على الحقيقة.

وأما الطهارة في اصطلاح الفقهاء، فقال أبو محمد من الحنابلة: هي رفع ما يمنع الصلاة من حدث أو نجاسة بالماء، أو رفع حكمه بالتراب، وأورد على عكسه الحنابلة وما في معناه في الاستنجاء، وذلك النمل، وذيل المرأة، فإن تقيده بالماء والتراب يخرج ذلك، وأيضاً نجاسة تصح الصلاة معها لكونها قليلة، فإن زوالها طهارة ولا تمنع الصلاة، وأيضاً الأغسال المستحبة، والتجديد، والغسلة الثانية والثالثة، فإنها طهارة ولا تمنع الصلاة. وقد أجيب عن الأغسال المستحبة ونحوها بأن إطلاق الطهارة عليها مجاز لمشابهة للوضوء الواقع في الصورة.

وحدها بعض متأخري البغاددة بأنها استعمال الطهور في محل التطهير على الوجه المشروع، وهو حدٌ للتطهير لا للطهارة، فهو تعريف بغير المحمول، وقد حُدّت بحدود كثيرة يطول ذكرها والكلام عليها، وأحسن ما قيل في تعريفه ما ذكره الشُّمْنِيّ في شرح (النفاية): إنها النظافة عن الحدث والخبث، فتدبر.

(١) «شرح الزركشي على مختصر الخرقى» (١/ ١١٢).

* الفصل الأول :

٢٨١- [١] عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطُّهُورُ

شَطْرُ الْإِيمَانِ».....

الفصل الأول

٢٨١- [١] (أبو مالك الأشعري) قوله: (الطهور شطر الإيمان) ضبطوا الطهور

بالضم والفتح وكلاهما بمعنى المصدر، نعم قد جاء بالفتح بمعنى ما يتطهر به أيضاً كما ذكر في (القاموس)^(١)، والمشهور عند الجمهور أن بالضم للمصدر، وبالفتح للاسم كما في الوضوء، وعن بعض عكسه، والحق أن كليهما يجيء للمصدر بالفتح والضم، ويجيء بالفتح للاسم أيضاً.

والشطر نصف الشيء وجزؤه، والمعنى الأول أشهر وأكثر استعمالاً في الأحاديث كما لا يخفى على المتتبع، ولو ذكرنا موارد لطان الكلام، فإن حمل في هذا الحديث على معنى الجزء مطلقاً فذاك كأنه جزء من حقيقة الإيمان مبالغة في التحريض والمحافظة عليه سواء أريد بالإيمان حقيقته أو الصلاة، وإن حمل على معنى النصف فتوجيهه إرادة المبالغة في أن الأجر في الطهور ينتهي إلى نصف أجر الإيمان أو الصلاة، أو الإيمان يجب ما قبله من الخطايا، إلا أن الإيمان يجب الكبار والصغائر، والطهور يجب الصغائر فقط، أو أن الإيمان يظهر الباطن، والطهور يظهر الظاهر، كذا في (مجمع البحار)^(٢)، ولعل المراد أنهما في المؤمن متناصفان، فافهم.

وقال بعض المحققين في تأويله: إن الإيمان تخليّة عن الرذائل وتحلية بالفضائل،

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٤٠٣).

(٢) انظر: «مجمع بحار الأنوار» (٣/ ٤٧٩).

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَانِ - أَوْ تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ.....
والمظهر ههنا محمول على التخلية.

وقوله: (والحمد لله يملأ الميزان) يملأ يروى بالفوقانية والتحتانية، فالأولى
باعتبار اللفظة أو الكلمة أو المثوبة، والثانية باعتبار اللفظ أو الثواب، وقد ثبت
بالنصوص أن الأعمال توزن إما نفسها، أو بجعلها صوراً، أو كتبها أو لكونها جواهر
في موطن الآخرة كما هو عند المحققين، وقد حقق في موضعه.

وقوله: (سبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ) شك من الراوي أنه بلفظ التثنية
أو المفرد، فالأول ظاهر، والثانية باعتبار الجملة أو المجموع، وكل منهما بالفوقانية
أو التحتانية، وذلك من جهة أن سبحان الله تنزيهه لله سبحانه، وهو يشمل السماوات
والأرض وما بينهما، وكل ذرة تدل على تنزيهه من النقائص، والحمد لله اعتراف
بكماله ونعمه، والعالم مملوء بها ودال عليها، ولا شك أن هذه التكميلات لو صدرت
من أحد بحقائقها أوجب شهود صفات الله وأسمائه التي العالم مظهرها، وأما التفوه
بمجرد الألفاظ فلا اعتداد به، ومع ذلك فضل الله واسع يعطي من يشاء ما يشاء.

وقوله: (والصلاة نور^(١)) أي: منور القلب لشهود الحق وظهور المعارف، لأن
أتم الأحوال والأوقات التي تكشف للعارفين إذا كانوا في الصلاة، وأقرب ما يكون
العبد من ربه إذا كان ساجداً، وحسبه قوله بحجة: (وجعلت قرة عيني في الصلاة)^(٢)،
والوجه لظهور سيماء الصلاح والعرفان، وتهدى إلى طريق الحق والصواب، وتنتهي عن

(١) قال القاري: أي: في القبر وظلمة القبانة، «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣٤٢).

(٢) أخرجه النسائي في السنن (٣٩٤٠)، وأحمد في مسنده (١٢٨/ ٣).

وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو

الفحشاء والمنكر، أو سب لنور يوم القيمة يسعى بين أيدي أهلها وبأجانبهم^(١) وقوله (والصدقة برهان) أي: حجة ظالم الآخر، لأنها فرص يجري لله به عليه، أو دليل واضح قوي على صدق صاحبها في دعوى الإيمان إذا كان موحه الله سبحانه

وقوله (والصبر ضياء) الصبر هو الاستقامة على مفتحي الخبايا واسمه، وقد يفسر بترجيح دعة حق على دعية بهوى عند معارضة، أو بمراد الصبر على التلايا والمصائب، ويحتمل أن يكون المراد نصرة بقرينة ذكر الصلاة والبركة كما يفسره به في قوله تعالى: ﴿وَأَسْبِغُوا بِالْصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ولقد بين رحمه الله في مدح الصبر بجمع صياء وجعل الصلاة بوراً لأن نصباء فرط لأنارة ووقتها، والنور دونه كما يشير به قوله سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ صَبَاءً وَالْقَمَرَ نُوراً﴾ [يونس: ٥] والأمر كذلك: لأنه ملائ الأمر والصدقات كلها من الصلاة وغيرها من أقسام صبر وأفراد

وقوله (والقرآن حجة لك) إن عميت به وأدبت حقه ونصحت به (أو عليك) إن لم تعمل ذلك

وما ذكر بعض أنواع تعادات والمعادات التي هي النعماء، يستلزم ذلك ذكر أصددها نصاً، أشار إلى تعميم اطاعات والمعاصي وأحوال الناس فيها فقال: (كل الناس يعصون) أي: يكره ويصحب، وتعدوه نعمة: البركة، أو ما بين صلاة المعجر وظلوع شمس.

(١) قد تقرأ ولا يبعد أن يريد بها صلاة على النبي ﷺ، أمراً للمسلمين (١/ ٣٤٢)

فَبَائِعَ نَفْسِهِ فَمُعْتَقُهَا أَوْ مُوْبِقُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ٢٢٣]

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَهُوَ أَكْبَرُ تَمْلَانِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». لَمْ أَجِدْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَلَا فِي كِتَابِ الْحَمِيدِيِّ وَلَا فِي «الْجَامِعِ»، وَلَكِنْ ذَكَرَهَا الدَّارِمِيُّ بِذَلِكَ «سُخَّانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ».

٢٨٢ - [٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَدْلِكُكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ:

وقوله (فبائع نفسه) أي صارف نفسه في عوض ما يتوجه إليه.

وقوله (فمعتقها) إن كان ما يتوجه [إليه] طاعة، (أو موبقها) أي مهلكها إن كان معصية، وقيل البائع هو لعمرك بعيره، ولإسان إذا أصبح فإذا إن يملئت رمام نفسه للشرع فلا يرتكب محظور فيه فيكون معتقاً لنفسه، وإما إن سلك رمامها للشيطان فيكون مهتكاً لها، وقيل: لمردد لبائع المشتري. أي يشتري نفسه ويختار، وبعد ذلك إما أن يعتقها أو يوبقها.

٢٨٢ - [٢] (أبو هريرة) قوله (على ما يمحو الله به الخطايا) محوه يمحوه ويمحاه: أذهب أثره، ومحو الخطايا. عمراتها، أو محوه عن ديوبها، والمراد بها لصعته.

وقوله، (ويرفع به الدرجات) علم أنه قد يجيء في باب مواضع الصلاة أن هذه كفارات، والدرجات: طعام الطعام وليس الكلاء والصلاة بالليل والناس نيام، ولا مسافة بين ما ذكره هنا وما ذكر هناك، إذ يمكن أن يكون فيها خاصيتان. كونها كفارات ودرجات؛ لكنه تنص هنا على أحد الوصفين وذكر في الدرجات صفات أخرى، وفي

«إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَى إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ»

٢٨٣ - [٣] وَفِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: «فَذَلِكَ الرِّبَاطُ فَذَلِكَ الرِّبَاطُ».

مَرَّتَيْنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ: ثَلَاثًا. [م: ٢٥١، ت: ٥٢].

الحقيقة كل طاعة موجب لرفع الدرجة.

وقوله: (إسباغ الوضوء) في (القاموس)^(١): أسبغ الوضوء: أبغمه مواضعه، ووفى كل عضو حقه، انتهى. وأصل السبغ: الكمال والتمام، وحاصله: أن لا يترك شيئاً من واجباته وسسه وآدابه

وقوله: (على المكاره) جمع مكروه يفتح الميم من لكروه بالفتح والضم: إلباء والمشقة، أو بالصم: ما أكرهت نفسك عليه، كذا في (القاموس)^(٢).

وقوله: (وكثرة الخطى إلى المساجد) المراد الذهاب إليه من مكان بعيد، ويحتمل أن يكون كناية عن المشي بالوقار والأناة، والمراد بانتظار الصلاة أن يجلس في المسجد ينتظرها، أو إن خرج يكون قلبه متعلقاً بها

٢٨٣ - [٣] (مالك بن أنس) قوله: (فذلك الرباط) لظهور أن الإشارة إلى انتظار الصلاة، وأصل الرباط: ملازمة الثبوت لمحاربة الكفار، ويحتمل أن يكون إشارة إلى الكس؛ لأنها تسد طرق الشيطان على النفس، وتقهر عنها الهوى، وتمنعها عن قبول الوسوسة. إشارة إلى أنها المراقبة الحقيقية والجهد الأكبر، والمسأهل أن يسمى رباطاً، وسم الإشارة للبعد للتعظيم على ونبرة قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَقِيحُكُمْ﴾ (سورة [٢]).

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٧٢٣).

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ١١٥٢).

٢٨٤ - [٤] وَعَنْ عُمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٦٤٣٣، م: ٢٤٥].

٢٨٥ - [٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ - أَوْ الْمُؤْمِنُ - فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ».....
والتكرير لتأكيد والتقرير.

٢٨٤ - [٤] (عثمان) قوله. (فأحسن الوضوء) بضم الواو وعد يفتح، والحال فيه كما في الطهور وهو في معنى أسعه، وانظاهر أن الإصباح إكماله بوصول الماء تماماً وتلبيت الغسل ونحوه، والإحسان برعايته السنن والآداب، والله أعلم وقوله: (من تحت أظفاره) ويحتمل أن يكون المراد: دخل الأظفار تحت الجعد، ففيه مبالغة، وإن لم يكن محل وصول الماء، أو المراد شحت الأظفار داخل رؤوس الأظفار مما طالت، وهو الظاهر، والله أعلم.

وقوله: (متفق عليه) وفي بعض الشروح أنه من أفراد مسلم.
٢٨٥ - [٥] (أبو هريرة) قوله. (نظر إليها) أي: إلى الحطية، أي: إلى ما تحصل به الحطية كالمعورة وما يحرم النظر إليه

وقوله (بعينه) بلمع التشبيه، وفي بعض النسخ (بعينه) بالأفراد، خصص العين بالذكر وإن كان الوجه مشتملاً على غيرها أيضاً؛ لأن أكثر ما تحصل به الحطية من الوجه هي العين^(١).

(١) وفي «التقرير» بشكل ذكر العين خاصة مع أن الوجه شامل ثلاث وعبره. إلا أن يقال في =

فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلَّ خَطِيئَةٍ كَانَ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ مَعَ
 آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَ كُلَّ خَطِيئَةٍ مَسَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ
 مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . [م ٢٢٤]

٢٨٦ - [٦] وَعَنْ عَثْمَانَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَا مِنْ أَمْرٍ
 مُسْلِمٌ نَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ»

رقبه : (أو مع آخر قطر الماء) الظاهر أنه شك من الراوي، وفي بعض الشروح
 أنه ليس شك من الراوي بل لأحد الأمرين، ولا يخفى عن حياء بحسب المعنى، فافهم
 رقبه . (مشتها) نزاع لخاص، أي : مشت إليها، وقال الصبيح^(١) : يحتمل أن
 يكون الصمير للمصدر، أي مشت المشية، وهذا كما ذكروا في قوله ﷺ : (واجعله
 الورث من) أن الصمير للمصدر على تأويل، وقد يجعل الصمير للمذكورات من
 الأسباع والأصهار، ولا يخفى أن جعل الصمير للمصدر مما لا يذهب إليه أهم أصلاً
 لكنهم ذكروا ذلك، ولا بد أنه فهموا ذلك من استعمال أهل السان
 ٢٨٦ - [٦] (عثمان) قوله . (صلاة مكتوبة) أي مروضة، في (القاموس)^(٢)

الحداب : كل من ألف وبعم والأدر طهارة مخصوصة من المصمصة والمسخ، و
 العين مذكورة، و«ابن حجر» أو ذكر العين على سبيل العاية كما في الروايات الآتية : حتى
 من تحت أنفها، أو ذكره بدع ب ينكى أن يوجه أن لا يخرج من العين بعدم غسل
 ما تحتها ويشكل أيضاً بأن هذه الرواية تدل على تطهر أعضاء بصره خاصة، والمتقدمة على
 طهارة سائر الجسد وجميع بأن لا، مع الإحسان، وهذه بدوته، أو بأن المراد من الجسد
 في الأول هو هذه الأعضاء، أو مراد بالأعضاء هي الحداب

(١) «شرح طيبي» (٢، ١١)

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ١٣٢)

فَيُخْسِنُ وَضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ
مَا لَمْ يُؤْتِ كَبِيرَةً،

كنه: خطه، ولكتاب ما يكتب فيه والمرض والحكم ونقد

وقوله (وضوءها) وفي بعض النسخ (وضوءه)، وكذا في (خشوعها وركوعها)،
والخشوع يشتمل على رعاية أدبه الظاهرة والباطنة، وبخصيص الركوع بالذكر لأنه
من خصائص صلاة المسلمين، وليس في صلاة اليهود ولتصادي ركوع، ولأنه شدد
من السجود لا يقدر على إكماله الصعده بخلاف السجود، ولأنه بدره اركعة بدركه
فيكون إحسانه وإتمامه أهم، ولأن الركوع أول حالة يتميز بها المصلي.

وقوله (ما لم يؤت) على أنه انقاع من الإتياء، هكذا الموحود في (صحيح
مسلم) وشرحه للنووي، وفي كتاب الحميدي، والذي يوجد في نسخ (لمصاييح):
(سم يات) من لإتيان وهو ظاهر المعنى؛ لأن إتيان شيء بمعنى العمل به كثير، وأما
الإتياء فإنما هو بمعنى الإعطاء، وتوجه الإتياء أو العائه يعطي العمل من نفسه، وقد
يروى (بؤت) بلفظ مجهول إقامة للمفعول الأول مقدم الماعل وترك الثاني منصوباً
بمعنى سم تصبه الكبيرة، من قولهم: أتني فلان في بدنه، أي: أصابته علة، ولمحتر
بحسب الرواية (ما لم يؤت) من الإتياء مبيهاً للفاعل

ثم نلاحظ من قوله: (ما لم يؤت كبيرة) أن كفارة الذنوب مشروطة بعدم تيان
لكبائر، فإن أتى الكبائر لم تكفر صغائره، وهو الظاهر من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا
كَبَائِرَ مَا نَهَوْا عَنْهُ نُكْفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [٢١ - ٢٢] لكنهم قالوا معناه إن
الذنوب كلها كفر إلا لكبائر فيها لا تعمر، وفهم. قال النووي: "هذا هو المراد،
والأول وإن كان محتمل إحصاء لكنه لم يذهب إليه أحد

وَدَلَّكَ الدَّهْرُ كُلَّهُ^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٢٨].

٢٨٧ - [٧] وَعَنْهُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَرَّ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْبُسْرَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، ثُمَّ الْبُسْرَى ثَلَاثًا،

وقوله (وذلك الدهر كله) أي: تكثُر الصلاة المكتوبة على هذه الكمية الصغائر في الدهر كله، أي لا يحتص بعرض و حد من فرائض الدهر تكثُر صغائره، والدهر منصوب على الضم، و(كده) تأكيد له، فإن قلت: هما الحد إذا كانت كائناً أو سم يكن صغائر ولا كائناً؟ قلنا: قال بعض العلماء: نرحو أن يحفف من لكثُر في الصورة الأولى، وترفع لدرجات في الثانية.

٢٨٧ - [٧] (عثمان) قوله (توضاً فأفرغ) من عطف لبيان على الميَّز والتفصيل على الإحسان، وذلك كثير في الأحاديث، و(أفرغ: لصب والإرافه (ثم تمضمض) المضمضة: تحريك الماء في الفم، كذا في (لقاموس)^(١)، وفي (مجمع البحار)^(٢) هو وضع الماء في الفم وإدارته بالأصبع أو بقوة لقم ثم محه، والاستنثار استنشاق الماء ثم استخراج ذلك بنفس الأنف، والثرثرة: الخيشوم، (واستنشر) أي: استنشق الماء ثم استخرج ما في الأنف، فظهر من هذا أن الاستنثار يتضمن ذكر الاستنشاق، وليس أنه ترك ذكر الاستنشاق اعتماداً على ما ذكره في لروايه الأخرى، نعم قد يدكران معاً، ويراد بالاستنثار هناك الاستخراج فقط، فذلك هو المحتاج إلى التوجيه والتأويل.

(١) «لقاموس» (ص: ٦٠٣)

(٢) «مجمع بحار الأنوار» (٤/ ٦٠٦).

ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا شَيْءٌ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَفْظُهُ لِلْبُخَارِيِّ. [ج: ١٥٩، ١٩٣٤،

م: ٢٢٦].

فافهم

ثم لظاهر من هذا الحديث كسب المصمصية ولاستشاق معرفة واحدة لعدم ذكر (ثم) كما في سائر الأعماء، وسيجيء الكلام فيه في (باب سنن الوضوء) إن شاء الله تعالى

وقوله. (نحو وضوئي) في شرح مسلم: ثم قال. نحو، ولم يقل. مثل، لأن حقيقة مماثلة رصوته ﷺ لا يقدر عليها غيره، انتهى. وهذا مسمى على اعتبار وجه أشبه في المماثلة من كل وجه، ولو لم يعتبر ذلك وانتهى بالمشاركة في جهة خاصة لكفى، وهذا تأدب منه رحمه الله، وأما قوله ﷺ. (وضوئي) بترك حرف انشبيه فتعريب وحث على كمال المداغة، فافهم.

وقوله. (ثم يصلي ركعتين) ولو صلى أكثر لكان أفضل، يؤخذ فيه استحباب الصلاة بعد الوضوء، وقاد الصبي^(١) هي سنة مؤكدة لا تترك ولو في وقت مكروه، ولو صلى فريضة أو رنة لكفت، وأكرر الإمام العراقي تسميتها بتحية الوضوء، وأما تسمية بتحية المسجد فصحيح.

وقوله. (لا يحدث نفسه فيهما شيء) أي. في أمور الدنيا، ولو عرصت الخو طر فدفعها ولم يستمر لم يضر في هذه لفصيلة، وبطل. المراد الإخلاص، وقيل. عدم اعجاب، والله أعلم.

(١) «شرح الصبي» (٢/ ١٤)

٢٨٨ - [٨] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِمَامٌ مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ مُقْبِلًا عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ.....

٢٨٨ - [٨] (عقبة بن عامر) قوله . (مقبلاً عليهما) وجد في أكثر الاصول بارتفاع، ووجهه أنه حر منسأ محذوف، أي هو مقبل، والحملة حال، وفي بعضها بالنصب وهو أصح، ووجد في كثير من نسخ (لمصاييح)، يقس بلفظ المصارع، وقوله (لقبه ووجهه) أي: ساطنه وظاهره، وإقبال إماماً هو على الله، ولما كانت الصلاة وسيلة له نسب لإقبال إليها؛ لأنه إن لم يكن عيهم لا يحصل الإقبال على الله تعالى.

قال الإمام العراقي في (إحياء العلوم) '١' المعنى الساطنة التي تتم بها الصلاة جملتها ست، حضور القلب، والتمهم، وانتعظيم، والهيبة، ولرجاء، والحياء، الأول حضور قلب ونعمي به أن نرفع القلب عن غير ما هو ملائس له ومنكلم به، فيكون علم بالفعل مقرواً بهم، ولا يكون لفكر جازياً في غيرهما، ولهم غير الحضور، فربما يكون القلب حاضراً مع اللفظ، ولا يكون حاضراً مع معنى اللفظ، فاشتمال القسب على العلم بمعنى اللفظ هو الذي أردناه بتمهم، وهذا مقدم يفاوت لباسه، وليس يشترك الناس في تفهم المعاني لقرآن ولتسجحات، وكم من معاني طيبة يفهمها المصلي في أثناء صلاته ولم يكن قد حضر يقبه ذلك [قصة]، ومن هذا لوجه كانت الصلاة دهيبة عن الفحشاء ومنكر، فإنها تفهم أموراً تلك الأمور تسمع عن الفحشاء لا محالة.

إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْعَنَّةُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ٢٣٤].

٢٨٩ - [٩] وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُلْغُ - أَوْ قُسْبُغُ - الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.....»

وَأَمِ التَّعْظِيمُ فَهُوَ أَمْرٌ وَرَاءَ حُضُورِ الْقَلْبِ وَلِغْثِهِمْ، إِذَا الرَّجُلُ يَخْطُبُ عَبْدَهُ بِكَلَامٍ
هُوَ حَاضِرُ الْقَلْبِ فِيهِ وَمَتَّعَهُ لِمَعْنَاهُ وَلَا يَكُونُ مَعْظُماً لَهُ.

وَأَمَّا الْهَيْبَةُ فَرَأْدٌ عَلَى التَّعْظِيمِ، كُلُّ هِيَ عِبْرَةٌ عَنْ حُوفٍ مَشْنُوءِ التَّعْظِيمِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ
لَا يَخَافُ لَا يَسْمَى هَائِباً، وَالْمَخَافَةُ مِنَ الْعُقُوبَةِ وَسُوءِ خُلُقِ الْعَبْدِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ
مِنَ الْأَسْبَابِ الْخَسِيسَةِ لَا يَسْمَى مَهَابَةً، بَلِ الْخُوفُ مِنَ السُّلْطَانِ الْعَظِيمِ يَسْمَى مَهَابَةً
وَأَمَّا الرَّجَاءُ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ زَائِدٌ، فَكُلُّ مَنْ مَعْظَمٌ مَكَاناً مِنَ الْمَلُوكِ يَهَابُهُ وَيَحَافُ
سُلْطَانَهُ وَلَكِنْ لَا يَرْجُو مَثَوْنَهُ، وَالْعَدْلُ يَسْفِي أَنْ يَكُونَ رَاحِياً بِصَلَاتِهِ ثَوَابِ اللَّهِ كَمَا أَنَّهُ
حَائِثٌ بِتَقْصِيرِهِ عِقَابِ اللَّهِ.

وَأَمَّا الْحَيَاءُ فَهُوَ زَائِدٌ عَلَى الْجَمَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَنَدٌ اسْتِشْعَارِ تَقْصِيرٍ وَتَوْهُمٍ ذَنْبٍ،
وَيَتَصَوَّرُ التَّعْظِيمُ [وَالْحُوفُ] وَالرَّجَاءُ مِنْ غَيْرِ حَيَاءٍ حَيْثُ لَا يَكُونُ تَوْهُمُ تَقْصِيرٍ [وَرِثَاكِ
ذَنْبٍ].

وَقَوْلُهُ (إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْعَنَّةُ) الْوَحُوفُ حُشْماً وَقَعَ [فِي] مَقَامِ ثَوَابِ الْأَعْمَالِ
فَالْمُرْدُ بِهِ التَّفَضُّلُ عَنِ أَهْلِ السَّيِّئَةِ وَانْجِمَاعُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ، وَلَكِنَّهُ يَفْعَلُ
بِمُقْتَضَى وَعْدِهِ الْكَرِيمِ، وَلَا يَخْشَى الْوَعْدَ، وَلَا يَتَصَوَّرُ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ هَذَا كَمَا عَرَفَ فِي
أَصُولِ الْكَلَامِ.

٢٨٩ - [٩] (عمر بن الخطاب) قوله: (ما منكم من أحد) قال الطيبي: (من)
الأولى بيباية، ولعله إنما ذهب إليها لأن (من أحد) عام، فلا يصح التبعض، ويمكن

- وفي رواية: **أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ - إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ.**
هَكَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» وَالْحَمِيدِيُّ فِي «أَفْرَادِ مُسْلِمٍ»، وَكَذَا ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «جَامِعِ الْأُصُولِ».

وَذَكَرَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ النَّبِيِّ السُّوَيْيُّ فِي آخِرِ حَدِيثِ مُسْلِمٍ عَلَى مَا رَوَيْنَاهُ: **وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ».**

أد بقال إنها تعبسية، قيد (أحد) قل دخول (من) عليه، فدهم
(وفي رواية: **أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ** ^(١) . . . إلخ) وزد الجري في (الحص
(الحصير) من ابن ماجة ومصنف ابن أبي شيبة وابن السني ثلاث مرات .
وموله (وزاد الترمذي: **اللهم جعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين**)
وزاد السائي والحاكم في (المستدرک) ^(٢) (سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله
إلا أنت، أستغفرک وأتوب إليك)، وذكر جري عن لطري في (لأوسط) ^(٣) (من
نوصاً فعال. **سبحانك اللهم وبحمدك وأستغفرک وأتوب إليك**، كتب له في روى ثم
جعل في طالع فلم يكسر إلى يوم لقيامة)

(١) قَالَ النَّبِيُّ (٧٤٨ / ٣) **قَوْلُ تَشْهَدُ عَضْبُ نَوْصَرَةٍ** إشارةً إلى خلاص نَصْرٍ لله،
وصهارة الْقُصْبِ مِنَ الشُّرْكِ وَرَجَاءُ بَعْدَ طَهَارَةِ الْأَعْضَاءِ مِنَ الْخَطَايَا وَلَحْنٌ «مِرْقَةُ الْمَدَامِ»
(٣، ٩، ١)

(٢) «السنن الكبرى» (٩٩١١)، و«المستدرک» (١ / ٧٥٢)

(٣) «المعجم الأوسط» (١٤٥٥)

وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ مُحْيِي السُّنَّةِ فِي الصَّحَاحِ : «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ التَّوَضُّؤِ، إِلَى آخِرِهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» بِعَيْنِهِ إِلَّا كَلِمَةً «أَشْهَدُ» قَبْلَ «أَنْ مُحَمَّدًا» . [م : ٢٣٤ ، والحميدي في «أفراد مسلم» (٩٤) ، «جامع الأصول» (٧٠١٧) .]

٢٩٠ - [١٠] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنْ أُمْنِي يَدْعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ»

وقوله : (ولحديث الذي رواه محيي السنة في الصحاح) عتراض على صاحب (لمصاييح)، فإنه أورد الحديث في الصحاح بهذا اللفظ . (من توضاً فأحسن اتوضوء، ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله، أنهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين)، وهذا ليس في انصحاح، بل هو حديث لترمذي، وإنما في انصحاح ما ذكرناه من حديث مسلم، وقوله : (وراد لترمذي) مقول للشيخ محيي الدين، وهذا الكلام أورده تأييداً، لأنه ليس في الصحاح وإن لم يكن محتاجاً إليه بعد وجود الحديث على الوجه المذكور أولاً في متن (مسلم) و(كتاب الحميلي) و(جامع الأصول)، ووجوده على الوجه المذكور ثانياً في (جامع الترمذي).

٢٩٠ - [١٠] (أبو هريرة) قوله : (إن أمني يدهون يوم القيامة) أي : يتادون على رؤوس الأشهاد أو إلى الجنة أو يستون بدلت كما يقال . يدعى دلال شيئاً، ولعل قوله في الحديث الآخر : (يأتون يوم القيامة غرّاً محجلين) يؤيد المعنى الأول، فعلى الأول يكون (غرّاً محجلين) حالاً، وعلى الثاني مفعول ثاب، و(محجلين) إما حال بعد حال، أو مفعول بعد مفعول، أو صفة لـ (عرّاً)، ولعل بانضم جمع أعر، والأعر . الأيصوص من

مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ عُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
[خ ١٣٤، م: ٢٤٦].

كل شيء. والغرة يبص في حبهة الفرس، وفرس أغر وغراء، وانتحبيل بياض في قوائم الفرس كله أو يكون في رجلين فقط، ولا يكون في اليدين حاصه إلا مع لرجلين، ولا في يد واحدة دون الأخرى إلا مع الرجلين، والفرس محمول ومحبجل.
وقوله: (من آثار الوضوء) في الوحه والأيدي والأرجل لطهورها، حص الله تعالى هذه الأمانة المباركة المرحومة بهذه بكرامة، ثم انظر أن المخصوص بهم هو الغرة ولتحبيل لا الوضوء فيه عدم كما يظهر من قوله (هذا وضوئي ووضوء الأئمة من قبلي)، فتدبر.

والوضوء، صم الواو ويجوز فتحها مصدر أو سماً، وكذا قوله في الحديث الآتي: (حيث يسبغ الوضوء)، لا أن الأظهر فيه الفتح بمعنى الاسم، وكذا الرواية وقوله: (فمن استطاع) قيل: هو مدرج من كلام أبي هريرة وموقوف عليه. كذا ذكره غير واحد من الحفاظ، والله أعلم.

ولعل قوله (أن يطيل عرته) من باب الاكتفاء لأن الظاهر أن حكم التحبيل كذلك، ويمكن أن يكون تحبيل لعنه يادكر للاهتمام بتطويعها سبب الوضوء بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران ١٠٦]، ولأن أكثر الناس يقصرون في غسل الوحه وإساعه دون لأرجل، ويظهر من قول لطيفي^(١) في تفسير إطالة العرة بأن يوصل الماء من فوق لعرة إلى تحت احك طويلاً ومن لأذن إلى الأذن عرصاً، أن أثر العرة يظهر في الوجه كله كما يظهر أيضاً ذلك من قوله: (الأغر هو الأبيض الوجه،

٢٩١- [١١] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ٢٥٠].

• الفصل الثاني:

٢٩٢- [١٢] عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا... ..

ولا فالظاهر من إطالة الغرة أن يوصل اسماء إلى فوق الحجة، فانهم، والله أعلم.

٢٩١- [١١] (أبو هريرة) قوله: (تبليغ الحلية)^(١) أي. السيماء وهو العرة والتعجيل يوم القيامة من أثر الوضوء، وليس المراد به ما يتحلى ويرى به من مصوغ لمعدنيات أو الحجرة؛ فإن ذلك حلي يفتح الحاء وسكون اللام، ويصم الحاء وكسره مع كسر اللام، وقد فرئ بهم جميعاً في قوله تعالى: ﴿مِنْ حُيُوتِهِمْ﴾ (الأعراف ١٤٨)، وقد حملها بعضهم على ذلك بدءاً على أنه قد يستعمل فيه ولو مجازاً.

الفصل الثاني

٢٩٢- [١٢] (ثوبان) قوله: (استقيموا ولن تحصوا) الحديث، الاستقامة: القيام بالعدل وملازمة المسلك المستقيم، وحدث أمر صعب في غابة الصعوبة، ولهذا قال (ولن تحصوا) أي: لن تطيقوا الاستقامة، من قوله تعالى: ﴿عَذَابٌ لِّمَنْ تَحْصُوا﴾ (الحمل ٢٠)

(١) قال القلوبي (١/ ٣٥١) قَالَ الثَّوْبَانِيُّ: قَدْ اسْتَشْلَوْا بِالْحَرَشِ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ حَصَصِي هَذِهِ الْأُمَّةِ. وَقَالَ آخَرُونَ: لَيْسَ الْوُضُوءُ مُخْتَصّاً بِرِأْسِ الْأُمَمِ نَحْنُ نَعْرِهُ وَالْحَاجُّونَ يَقْرَبُهُ غَيْبُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ. هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي. وَرَدَّ بَأَنَّهُ حَدِيثٌ مَعْرُوفٌ بِضَعْفٍ، عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ خِصَصَ الْأَنْبِيَاءِ دُونَ الْأُمَمِ، لَيْسَ وَرْدُهُ فِي صَحِيحِ الْحَارِثِيِّ وَغَيْرِهِ، أَنَّ سَادَةَ وَخَرَجَاجَ نَوْحَتِهِ، فَسَمِعِي أَنَّ نَحْصَ الْعُرَّةِ وَالْأَنْبِيَاءِ بِالْأَنْبِيَاءِ، وَهَذِهِ الْأُمَّةُ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأُمَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَهِيَ «النفري» قلت: يمكن رفع الضعف لأنهم نقلتها الفقهاء فصاروا مشهورة.

وَأَعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَهْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ.
 رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّرِمِيُّ. [ط: ٩٠، حم: ٢٨٠ / ٥، ٢٨٢،
 دي: ١ / ١٦٨، ج: ٧٧].

٢٩٣ - [١٣] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى
 طَهْرٍ كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ٥٩].

أَنَّ بَنَ طَلِيقُوا، أَحْصَاء. عَدَهُ وَصَبَّغَهُ، أَصْلُهُ مِنْ نَحْصَاءٍ بِمَعْنَى صَعَارِ احْتِجَارَةٍ؛
 لَا سَتَعْمَالَهُمْ ذَلِكَ فِي الْعَدِّ كَاعْتِمَادِنَا عَلَى الْأَصْبَعِ، أَخْرَجَهُمْ عَدُّ الْأَمْرِ بِهِ أَنَّهُمْ لَا يَطْلِقُونَ
 عَلَى يَدَيْهِ حَصَهُ كَيْلًا يَتَكُونُوا عَلَى مَا يَأْتُونَ وَلَا يَأْسُوا فِيمَا لَا يَأْتُونَ عَجْرًا لَا تَقْصِيرًا
 وَلِمَا أَمَرَهُ بِالْإِسْتِمْسَةِ وَهِيَ شَاةٌ حَدًّا تَدَارِكُهُ بِقَوْلِهِ: (وَبَنَ نَحْصُوا) رَحْمَةً مِنْهُ
 وَشَفَقَةً، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [نمل: ٦] بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿أَتِمُّوا اللَّهَ حَقُّ
 تَقَاتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ثُمَّ نَهَاهُمْ عَلَى مَا تَيْسَرُ مِنْهُمْ بِقَوْلِهِ: (وَأَعْلَمُوا) أَيُّ: إِدَّ، لَمْ تَطْلِقُوا
 فَعَقَّ عَلَيْهِمْ أَنْ تَلْزَمُوا مَعْضَاهَا وَهِيَ الصَّلَاةُ، وَأَقِيمُوا، حَدُودَهَا لِأَسِيمَا مَقْدَمَتِهَا الَّتِي هِيَ
 شُطْرُ الْإِيمَانِ وَهُوَ الْوُضُوءُ، هَذَا حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ الطَّبْطَبِيُّ^(١) مُحْتَصَرٌ.

٢٩٣ - [١٣] (ابن عمر) قوله: (من تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كُتِبَ لَهُ) قالوا: هَذَا مُقَدِّدٌ
 مِمَّنْ صَلَّى بَيْنَ الْوُضُوءَيْنِ فَرَضَ أَوْ بَقْلَةً، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ إِذَا لَمْ يَصِلْ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ إِنَّ
 هُمَا صَوْرَةٌ يَشْتَبَهُنَّ عَيْنًا حُكْمُهُمَا وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَا يَنْتَقِصُ وَضُوءُهُ وَلَا يَثْقُلُ لَكِهِ
 يَنْقُصُهُ حَيْثُ طَأْ، وَيَتَكَلَّفُ ذَلِكَ، هَلْ يَحْدُ ثَوَابُ الْوُضُوءِ عَلَى الْوُضُوءِ فِي هَذِهِ الصَّوْرَةِ
 بَلْ مَعَ رِيَادَةِ رِعَايَةِ الْإِحْتِيَاظِ أَوْ لَا؟ مِمَّنْ حَيْثُ لَمْ يَمْعَى وَلِخَفِيفَتِهِ بَعْمٌ، وَمِمَّنْ حَيْثُ انْطَاطَرُ
 وَالصَّوْرَةُ لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

• الفصل الثالث:

٢٩٤ - [١٤] عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ الصَّلَاةُ، وَمِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُورُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم ٣ / ٣٤٠]

٢٩٥ - [١٥] وَعَنْ شَيْبٍ بْنِ أَبِي رَوْحٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ فَقَرَأَ الزُّمَّ فَالتَبَسَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يُصَلُّونَ مَعَنَا لَا يُخْسِنُونَ الطَّهُورَ؟ وَإِنَّمَا يَلْبَسُونَ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ أَوْلَئِكَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. [س ٩٤٧].

الفصل الثالث

٢٩٤ - [١٤] (جابر) قوله: (مفتاح الجنة الصلاة) جعل الصلاة مقدمة لدخول الجنة يتوقف عليها لا يحصل بدونها، وعبر عنها بالمفتاح، وفيه ماعتان حيث حكم بعدم لتهدى لدخول الجنة إلا بها كالإيمان، وأنه إذا وجدت لصلاة فتحت باب الجنة، ليس بعده إلا الدخول، كالطهارة بأقسامها إذ وجدت لم يبق بعده إلا الإقبال على الصلاة ترحيماً وترغيباً

٢٩٥ - [١٥] قوله: (وعن شيب) على وزن حبيب (ابن أبي روح) بمنح الراء وبالحاء المهملة، ثم في سح (المشكاة) لفظ (ابن) يتوسط بين شيب وأبي روح، والمشهور أن شيباً هو أبو روح، قال في (جامع الأصول)^(١) أبو روح شيب بن نعم، ويقال: ابن أبي روح.

وقوله (وإنما يلبس علينا القرآن أولئك) فيه تأثير الصلابة أشد تأثيراً، فإن مثل رسول الله ﷺ مع عناية كماله في قراءة القرآن في حالة الصلاة التي هي أتم أحوالها التي

٢٩٦- [١٦] وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ قَالَ: عَدَّهَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِي - أَوْ فِي بَيْدِهِ - قَالَ: «التَّسْبِيحُ نِصْفُ الْمِيزَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلُؤُهُ، وَالتَّكْبِيرُ يَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ،

فيها قوة عينه شهود ربه، إذا كان يتأثر من أحد من أحاد أمنه لترك بعض الآداب في الوضوء الذي ليس عبادة مقصودة، فكيف لغيره من صفاء الأمة من صحة أهل الأهواء والبدع والفسق والمعاذرة بهم؟ إن في هذا، لعلوة لاولي الأبواب.

٢٩٦- [١٦] (رجل من بني سليم) قوله. (عدهن) ضمير مبهم تفسيره ما بعده، وهو قوله: (التسبيح نصف الميزان) إلى آخر الخصال الخمسة بعدد الأصابع. وقوله: (في يدي أو في يده) شك الراوي.

وقوله: (التسبيح نصف الميزان والحمد لله يملؤه) إما أن يراد التسوية بينهما بأن كل واحد منهما مأخذ نصف الميزان، أو ترجيح الحمد بأنه ضِعْفُهُ لأنه وحده يملؤه؛ لأن الحمد المطلق إنما يستحقه من هو مبرأ عن النقائص الذي هو مدلول التسبيح، كذا في (مجمع البحار)^(١)، وهذا حاصل ما قال الطيبي^(٢) في توحه كونه ضِعْفُهُ بأن الحمد جامع للصفات الشوتية واسلبية، ولتسبيح تنزيه عن النقائص فهو من لسلبية، انتهى وأقول: إن قوله. (الحمد لله يملأ لميزان) في أول حديث ذكر في الباب يؤيد لاحتمال الثاني.

وقوله. (والتكبير يملأ ما بين السماء والأرض) أخذ من قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ الْكُفْرِيَّاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحجّة ٣٧]، والتكبير شهود كبرياء الحق، فتوايه يملأ السموات والأرض، وقد سبق بعض ما يتعلق به من الكلام في أول الباب.

(١) مجمع بحار الأنور، ٤/ ٦٢٣.

(٢) انظر: «شرح لطبيبي» ٢/ ٢٠.

وَالصَّوْمُ يَصِفُ الصَّبْرَ، وَالطَّهْرُ يَصِفُ الْإِيمَانَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. [٣٥١٩٠].

٢٩٧ - [١٧] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ الصَّبَّاحِيِّ قَالَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا نَوَّضَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ فَمَضْمَضَ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ، وَإِذَا اسْتَشَرَّ خَرَجَتِ لَخَطَايَا مِنْ أَنْفِهِ، وَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَشْفَارِ عَيْنَيْهِ،

وقوله: (وَلَصَوْمٌ يَصِفُ الصَّبْرَ) توجيحه: أن لإيمان كنه صبر على إعطاعات وعن معاصي، وما كان الصوم أقمع لشهوات النفس كأنه جعل نصف الإيمان مبالغة، وقيل: جعل باعتدال اليوم والميلة ووجود الصبر فيهما.

وقوله: (وَالطَّهْرُ يَصِفُ الْإِيمَانَ) مر توجيحه.

٢٩٧ - [١٧] (عبدالله لصباحي) ^(١) قوله: (الصباحي) بصم اصصاد المهمة ونحيف السون وبالداء الموحدة وبالهاء المهمة مسوب إلى صباح بن راهر بطن من مراد.

وقوله (وَإِذَا غَسَلَ) بالواو في أكثر نسخ، والفاء في بعضها، وفي قرينه دفاء في كنها.

وقوله: (حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَشْفَارِ عَيْنَيْهِ) في (الدموس) ^(٢) أَشْفَرُ بالصم أصل منبت لشعر بالحصى، ولجس عطاء يعين من أعنى وأسفر

(١) قد بسط الكلام عليه شيخنا في «الأوجز» (١، ٦، ٤ - ٤١٢)، هل هو عبدالله تصباحي الصباحي أو أبو عبدالله الصباحي عبد الرحمن بن عيسى؟ وقد تراجع عني هو عبدالله تصباحي الصباحي، انظر: «الكوكب النوري» (١/ ٣٣)

(٢) (الدموس المحطة) (ص: ٣٨٩)

فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ،
فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُذُنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ
رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رِجْلَيْهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أَظْفَارِ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ
إِلَى الْمَسْجِدِ وَصَلَاتُهُ نَافِلَةً لَهُ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالنَّسَائِيُّ. [ط: ٨٤، ص: ١١٣].

٢٩٨ - [١٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى الْمَقْبَرَةَ فَقَالَ:
«السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِذَا شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، وَدِدْتُ . .

وقوله: (حتى تخرج من أذنيه) بهم منه أن الأذنين من الرأس كما هو مذهبهنا.
وقوله: (نافلة له) أي: زائدة، والنفل الزيادة، أي: زائدة على تكفير السيئات
وهو رفع الدرجات، وقد عدّ في بعض الأحاديث التخطي إلى المسجد من المكفّرات،
ولا منافاة، ولعله إذا كان على وضوء سابق، وقد ارتكب من الخطايا شيئاً، والله أعلم.
٢٩٨ - [١٨] (أبو هريرة) قوله: (أتى المقبرة) في (القاموس)^(١): مدفن الإنسان،
والجمع قبور، والمقبرة مثلثة الباء كمكتبة: موضعها، والمراد بالمقبرة. البقيع مقبرة
المدينة المطهرة.

وقوله: (دار) منصوب على الاختصاص نحو: نحن معاشر العرب، أو على
التداء، والدار: المحل بجميع البناء والعرصة، والمراد أهل دار حذفاً أو مجازاً، وفيه
رمز إلى حياتهم وإلى أن العمران في الحقيقة هو هذا، وما سواه حراب لكونه آيلاً
إليه، والامتناء بتبزيك بذكر الله تعالى وتغويض الأمور كلها إلى مشيئته وإرادته وإن كان
متحتم الوقوع، أو للرغبة إلى لقاء الله واللحوق بالمؤمنين السابقين الفاترين برحمة الله
وقيل: لتحسين الكلام به، والود الحب من [باب] سمع يسمع، ولما تصور ﷺ

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٤٢٧)

أَنَا قَدْ رَأَيْتَا إِخْوَانَنَا، قَالُوا: أَوْلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانَتَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ»، فَقَالُوا: كَيْفَ نَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَلَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرِي خَيْلٍ دُهْمٍ بَيْنَهُمْ.....»

السايقين من أصحاب القبور ذكر لاحقين وتمنى رؤيتهم في الدنيا إظهاراً للمحبة

وقوله: (أنا قد رأينا إخواننا) شامل له ﷺ ولغيره من أصحابه المحصرين.

وقوله: (أنتم أصحابي) ليس معناه: إنكم لستم إخواني، بل: أنتم جامعون بين

أحوة الإسلام والصحبة التي هي أحصر وأصل

وقوله: (كيف تعرف) أي: في الممشر من لم يأت بعد ولم ير في الدنيا، وإنما

يعرف ثمة من ربي فيها.

وقوله: (بين ظهري خيل دهم بهم) لظهر ضد البطر، وجمعه: أَظْهَرُ وَطُهور

وَطُهران، كذا في (القاموس)^(١)، ومن عاداتهم أن يفحموه ثنية أو جمعاً في مثل هذا

بين ظهري القوم وأظهرهم وظهرانيهم، والمراد: بينهم، وحقيقته أن في صورة الاجتماع

يقع ظهر بعض إلى بعض فالوقع بين أظهرهم، والعرب تضع الاثنين موضع الجمع.

والخير اسم جمع للفرس لا واحد له، أو واحد خائل، سميت خيلاً لأن ركوبها

بل وجودها يورث الحيلاء، أي: التكبر، والدهم بضم الدال ومكون الهاء جمع أدهم

بمعنى الأسود من الدهمة بمعنى السود، والبهيم: جمع بهيم بمعنى الأسود. وقيل:

خالص لسود، والأسود البهيم من الكلب والخيول الذي لا يحالط لونه لو سواه،

وفرنه بالدهم تأكيداً لسود.

وقوله: (لو أن رجلاً) أي: لو شئت أن رجلاً، اسم (أن) بقدر له صفة عامة إن

(١) القاموس المحيط، (ص: ٤٠٤).

أَلَا يَعْرِفُ خَبْلَهُ؟^(١)، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ»، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢)

[٢٤٩].

٢٩٩ - [١٩] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ يُؤَذَّنُ لَهُ بِالسُّجُودِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يُؤَذَّنُ لَهُ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، فَانْظُرُوا إِلَيَّ بَيْنَ يَدَيَّ، فَأَعْرِفُ أُمَّتِي مِنْ بَيْنِ الْأُمَمِ، وَمِنْ خَلْقِي مِثْلُ ذَلِكَ، وَعَنْ يَمِينِي مِثْلُ ذَلِكَ، وَعَنْ شِمَالِي مِثْلُ ذَلِكَ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!...

نُتِمَ بِحَصِيصِ اسْتِدْأِ الْكُرَةِ وَالْأَفْلَاجِ حَاجَةً بَدْعِي مَعْنَى الْإِقْدَةِ كَمَا قُلْتُ أَرْضِي عَنِّي قَوْلُهُمْ: كَوَكْتُ الْفَضْطَ، وَ(لَهُ خَلْسٌ) حَبْرٌ (أَنْ) وَ(أَلَا يَعْرِفُ) جَزَاءُ (لَوْ) كَوَرْتُ الْهَمْزَةُ تَأْكِيدًا

وقوله (وأنا فرطهم على الحوض) ذكره رسادة على الجواب بشارة وكرامة لهم وبشارة إلى قرب زمان وفاته ﷺ، وفي (فاموس)^(١) فَرَطَ الْقَوْمَ يَفْرِطُهُمْ فَرَطًا وفراطه تعديهم إلى الزود لإصلاح الحوض والدلاء، وفي (الصحيح)^(٢): «هو فعلٌ بمعنى فعلٍ كتعب بمعنى تابع، يقال رجل فَرَطٌ وقوم فَرَطٌ، يستوي فيه الواحد والجمع، وظاهر هذه البشارة من سببه رسول الله ﷺ بالموت، وبكى بركته شاملة ولكن، فافهم».

٢٩٩ - [١٩] (أبو الدرداء) قوله: (أنا أول من يؤذن له بالسجود) سيأتي شرحه في (باب الشعاعة) إن شاء الله تعالى.

(١) الفاموس المحيط: (ص. ٦٢٧)

(٢) «الصحيح» (١١٤٨/٣)

كَيْفَ تَعْرِفُ أُمَّتَكَ مِنْ بَيْنِ الْأُمَمِ فِيمَا بَيْنَ نُوْحٍ إِلَى أُمَّتِكَ؟ قَالَ: «هُمْ غُرٌّ مُحَجَّلُونَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ لَيْسَ أَحَدٌ كَذَلِكَ غَيْرُهُمْ، وَأَعْرِفُهُمْ أَنَّهُمْ يُؤْتُونَ كُتُبَهُمْ بِأَيْمَانِهِمْ، وَأَعْرِفُهُمْ تَسْمَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ. (حم)

[١٩٩/٥]



١- باب ما يوجب الوضوء.

وقوله: (كيف تعرف أممك من بين الأمم فيما بين نوح إلى أممك؟) أي: كيف تميز أممك من بين الأمم حال كون الأمم كائنة وواقعة في زمان ضويل كائن أو في ناس كثيرين كائنين بين نوح منتهياً أو مستهين إلى زمان أممك؟ و(ما) عبارة عن الزمان أو عن الناس، وتحصيص نوح ﷺ بالذكر لشهرته

وقوله: (وأعربهم أنهم يؤتون كتبهم...) إلخ (الظاهر من العبارة أن هديس لوصفين أيضاً مما تتميز به هذه الأمة الكريمة من سائر الأمم، وقد الطيبي^(١)). لم يأت بهم تمييزاً لأول، بل أتى بهما مدحاً لأمة، والله أعلم.

١- باب ما يوجب الوضوء

المراد به بواقص وضوء؛ لأنها المذكورة في الباب، فهذا على مذهب من يقول: إن سبب وجوب الطهارة هو الحدث، يعني: بشرط القيام إلى الصلاة، وتعقب بأن الحدث ينقص الطهارة ويصده فكيف يوجبها؟ وأجيب بأنه لا منافاة بين نقص ما حصل بتطهير سابق وإيجابه تطهيراً آخر. وقال بعضهم: إن سببه إرادة ما لا يحل

(١) انظر: «شرح لطبي» (٢/ ٢٤).

* الفصل الأول :

٣٠٠ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [خ : ١٣٥ ، م : ٢٢٥] .

٣٠١ - [٢] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ

إلا بالطهارة كالصلاة ومس المصحف ، وأورد على هذا القول أيضاً أن وجه إيجاب مجرد إرادة الطهارة غير ظاهر ، لأنها لا تستلزم لحوق الشروع الذي يستلزم عدم الطهارة هي الصلاة لو لم تعدم الطهارة ، وهذا إما يرد لو كان مراد القائل بسسه مجرد الإرادة ، وأم إذا كان شرط القيام إلى الصلاة أو المراد لإرادة لمقارنة بالصلاة المستلحقة لها فلا ، والمختار أن سبب وجوب الطهارة وجوب ما لا يحل إلا بها ، ولا شك أن وجوب الشيء يستلزم إيجاب شرطه ، ثم المراد وجوب الأداء وإلا فأصل الوجوب بدخول الوقت ولا يجب الطهارة به بل عند القيام إلى الصلاة ، متدبر .

الفصل الأول

٣٠٠ - [١] (أبو هريرة) قوله . (لا تقبل صلاة من أحدث) أي : لا تصح حتى يتوضأ ، حصص منه فاقد الماء فإنه يشتم ، وقد الطهورين^(١) ففيه ثلاثة أقوال ، أحدها سقط الفرعية ، وتانيها : يؤخر ، وثالثها . يصلي ، فإن مات قبل وجدان الماء والراب ثم يائمه ، وإن وجد يقضي .

٣٠١ - [٢] (ابن عمر) قوله : (لا تقبل صلاة بغير طهور) فيه علم أن الطهور

(١) وقائد الطهورين يؤخر عبده ، وقال يشتم بالمصين وجوباً ، وبه يمتنع ، وإليه صح رجوع الإمام .

وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٢٤].

٣٠٢ - [٣] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَكُنْتُ أَسْتَخْبِي أَنْ
أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ^(١)، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «يَفْسِلُ ذِكْرَهُ
وَيَبْتَضُّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ١٣٧، ٢٦٩، م: ٣٠٣].

بالضم بمعنى لطهارة، وبالفتح بمعناه وبمعنى ما ينظهر به، وقد صححهما بالنصب
وبالفتح أيضاً، والمراد معنى الطهارة، والغلول: الخيانة من الغنمة، وقد يحىء
بمعنى مطلق الحيانة، قال في (القاموس)^(٢): الغلول: الخيانة، وغُلٌّ علولاً: حان
كأغل، أو خدص بالهيء، والظاهر أن المراد ههنا مطلق الحيانة، والجمع بين هذين
الحكمين لحريان الكلام فهما أو لمناسق بين الوضوء والتصدق باعتبار كون كل منهما
مطهراً.

٣٠٢ - [٤] (علي) قوله (كنت رجلاً مذاءً) أي: كثير المدي وهو يسكون
ابذل: ابلل اللوح الرقيق يحرج عبد الملاعة بشهوه بلا دفر، و(مذاءً) فعال بالتشديد
ومدًى وأمدى، وقال النووي في (شرح مسلم)^(٣): وأشهر لغاته فتح فسكون، ثم كسر
دال وشدة ياء، وكذا لك لفتح الودي وهو ماء عليل يخرج بعد البول، وقبل: لتشديد أفصح
من السكون، وفي (الصحيح)^(٤): قال الأموي: مذى وودي ومنى ثلاثهن مشدداً.

(١) وجه الحياء أن في السؤال عن كثرته تغريضاً بشيء من أحوال ابنته التي تستخبي من نظرها،
لأن مثل ذلك لا يكاد يُفصح به أو لو الأخلام خصوصاً بخضرة الأكاسير العظام، وغُلٌّ الخيانة
بأنبت لئلا يرد عليه أن الإسخياء من السؤال والتعلم مذموم، «مرقا» حقائق (١/ ٣٥٩)

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ٩٥٧)

(٣) «شرح الروي» (٢/ ٢١٣)

(٤) «الصحيح» (٦/ ٢٤٩١)

٣٠٣- [٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ [٣٥٢٠م]

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُّ مُغْبِي السَّنَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا مَتَسُوخٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٣٠٤- [٥] قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَبْشَ شَاةٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٢٠٧، م: ٣٥٤].

٣٠٥- [٦] وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْتَوَضَّأَ مِنْ لَحُومِ الْفَنَمِ؟

٣٠٣- ٣٠٤- [٤- ٥] (أبو هريرة، وابن عباس) قوله: (توضؤوا مما مسّت النار) المراد بالوضوء ههنا المعنى اللغوي وهو النظافة، وهو ههنا غسل البدن والضم لإرادته اندسومة، ويسمى هذا وضوء الصعامة، وقيل: هذا مسح، لقول جابر في الصحيح: (كان آخر لأمرين من رسول الله ﷺ تركت للوضوء مما مسته النار)^(١)، نعم القول بسخفه بحديث ابن عباس رضي يتوقف على العلم بإريجهما وتقدم الأول، ولا يكفي فيه تأخر صحة ابن عباس، لأنه لا يقتضي تأخر السماع، وقد عرف الكلام في ذلك في أصول الحديث، فتدبر.

٣٠٥- [٦] (جابر بن سمرة) قوله: (أنتوضأ من لحوم الفنم؟) إلخ) هذا أيضاً محمول على أحد التأويلين المذكورين من إرادة المعنى الدعوي أو مسح، وقد يقال

(١) أخرجه ابن جرير في «صحيحه» (٤٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١١٣٤)، وأبو داود في «سننه» (١٩٢)، والنسائي في «شرح معاني الآثار» (٣٩٤).

على إرادة المعنى اللغوي ' غسل اليد والقدم مستحب مطلقاً، فما وحه تحصيل ذلك
بمحم الإبل، والنحيير في لحم النعم، فنقول ذلك لنتن رائحة الإبل دون النعم،
فيكون غسل اليد والقدم أوكد وأولى في الإبل، وقد استدلل بهذا لحدث أكثر أصحاب
أحمد بن حنبل في القول بانتفاض الوضوء بأكل لحم الجزور على ما ذكر في كتاب
الحرفي^(١)

وقال الزركشي في (شرحه)^(٢) قد رواه أحمد ومسلم، وقال ابن خزيمة لم
سر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الحديث صحيح، وقد روى نحوه يلفظ الأمر
عن البراء بن عازب أحمد وأبو داود والترمذي^(٣) وصححه، وظاهر الأمر الرجوب،
والوضوء إذا أطلق حمل على الشرعي، [لا سيما] وقد قرنه بالصلاة، ورتق بين وبين
لحم النعم مع مطوية الوضوء اللغوي فيه، ودعوى النسخ بقول جابر عليه السلام: (كان آخر
الأميرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مته النار) مردودة، بأن هذه قضية عين
ولا عموم لها، ولو سلم فلعمام لا يسح الحاص، بل الحاص بفصي على العام،
فتدبر.

وعن أحمد رواية أخرى. أنه لا يهضم مطلقاً، وقد روي عنه أنه يفرق بين الحامل
بالحديث وعبره لأنه خبر إحداهما فيعذر بالجهل به، وقال بعضهم: إن عليها استمر قوله.
ثم اختلفوا فيما عدا لحم الإبل من لبنه وسدنته وكرشه وكميله ومرفقه، فمفهوم
كلام الحرفي عدم الهضم، وهو اختيار الأكثرين منهم، والله أعلم، انتهى.

(١) انظر: «مختصر الحرفي» (١/٨).

(٢) شرح الزركشي على مختصر الحرفي (١/٧٤).

(٣) مسند أحمد (٤/٣٠٣)، وأبو داود (١٨٤)، وأبو ترمذي (٨٦).

قَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوَضَّأْ» قَالَ: «اتَّوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟
قَالَ: «نَعَمْ فَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ»، قَالَ: «أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ:
«نَعَمْ» قَالَ: «أَصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «لَا»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٣٦].

٣٠٦ - [٧] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجْ مِنْهُ شَيْءًا أَمْ لَا، فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٣٦٢].

و(المرايض) جمع مريض بكسر الباء، في (القاموس)^(١): هو ماوى الغنم، وفي (مجمع البحار)^(٢): هو موضع ريش الغنم وهو كالجلوس للإنسان، وقيل كالاصطجاع له وكالبروك للحمل، وفي بعض الشروح عن السويدي قال: النهي من الصلاة في مبارك الإبل نهى تنزيهه، وسبب انكره ما يخاف من نفارها وتشوشها على المصلي، وقد جاء في حديث الراء (مثل ﷺ) عن الصلاة في مبارك الإبل فقال لا تصلوا فيها؛ فإنها من شيطانين، وسئل عن الصلاة في مرايض الغنم فقال: صلوا فيها فإنها بركة، وفي حديث أبي هريرة: فإنها من دواب الجنة.

٣٠٦ - [٧] (أبو هريرة) قوله (فلا يخرج من المسجد) كناية عن عدم انتفاض الوضوء؛ لأنه يستلزم الخروج للتوضؤ.

وقوله (حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) قال الطيبي^(٣): معناه حتى يشتمن

(١) القاموس المحيط (ص: ٥٩٢)

(٢) مجمع بحار الأنوار (٢/ ٢٨)

(٣) شرح الطيبي (٢/ ٢٦)

٣٠٧- [٨] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضْمَضَ وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٢١١٠، م: ٣٥٨].

٣٠٨- [٩] وَهَنْ يُرِيدُهُ: أَنْ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الْفَتْحِ بَوْضُوءَ وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ صَغَتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ، فَقَالَ: «عَمْدًا صَنَعْتُهُ يَا عُمَرُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٧٧].

أحدث، لا أن سماع الصوت أو رجود ربيع شرط، فإنه قد يكون أصم لا يسمع الصوت، وقد يكون أخشم لا يحد الريح، انتهى.

قست: لا حاجة إلى اعتبار كونه أخشم وأصم، فإنه قد يخرج بحيث لا يسمع لصوت ولا يجد لرائحة وإن لم يكن أصم وأخشم لخفتها وعدم نفاها. هذا حمل الريح على معنى الرائحة، وإن حمل على معنى الريح الذي هو مفرد أرياح فالأمر ظاهر، لأنه إما أن يكون ظاهراً يُسمع صوته أو خفياً لا يسمع، ولكنه يجد أنه حرج ربيع فيتفحص، فافهم.

٣٠٧- [٨] (عبدالله بن عباس) قوله: (شرب لبناً) شمل بإطلاقه لس الإبل وغيره، ويكون حجه على من فرق من الحابله بينهما في نفس ليس لإبل دون غيره، وقد نقل الزركشي في (شرح كتاب الخرفي)^(١) أنه جاء في بعض الأحاديث (توضوء من يحوم الإبل وألبانها) رواه أحمد.

وقوله: (إن له دسماً) ففاس عليه كل ما له دسم بهذه العدة.

٣٠٨- [٩] (بريدة) قوله: (صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد) ومنه

(١) «شرح الزركشي على مختصر الخرفي» (١/ ٧٦)

٣٠٩- [١٠] وَعَنْ سُؤَيْدِ بْنِ النُّعْمَانَ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرٍ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصُّهْبَاءِ وَهِيَ مِنْ أَدْنَى خَيْبَرَ صَلَّى الْغُصْرَ، ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَادِ فَلَمْ يُؤْتَ إِلَّا بِالسَّوِيقِ، فَأَمَرَهُ فَنَزَلَ فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٢٠٩].

تعلم مسام قليل إد وجوب الوضوء لكل صلاة كان من حصائص رسول الله ﷺ. نعم 'أخرج البخاري وأبو داود والترمذي' عن أس بن أس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يوضئ بكل صلاة، ولا يبرء منه وجوبه عليه، لعله كان يفعده عزيمة واستحباباً، وأخرج أحمد وأبو داود^(١) من حديث عبد الله بن حنظل بن عامر العسيلي أنه رضي الله عنه كان مأموراً بوضوء بكل صلاة طاهر أو غير طاهر، ولما شق عليه أمر بالسواك عند كل صلاة، ووضع عنه الوضوء إلا من حدث، وقال بعضهم: كان الوضوء فرضاً لكل صلاة لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦] ثم مسح يديه، ولكن في مسح أحكام سورة لمائدة كلام، والله أعلم.

٣٠٩- [١٠] (سويد بن النعمان) قوله. (فأمر به) أي بالسويق، أي شربته، والنزى الذي، أي التراب الذي، أو أي إذا لم يصير طيناً، وثريب لأرض كرصي نديت، ونزى لتربة تربه: ثلثها، ونزى الأقط: صب عليه ماء، ثم نثه، ويمكن فرشه

(١) الصحيح البخاري (٢١٤)، وابن أبي داود (١٧١)، وابن الترمذي (٥٨).

(٢) مسند أحمد (٥/ ٢٢٥)، وابن أبي داود (٤٧).

* الفصل الثاني :

٣١٠- [١١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ. [حم: ٢/ ٤١٠، ٤٣٥، ٤٧١، ت: ٧٤].

٣١١- [١٢] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الْمَذْيِ، فَقَالَ: «مِنَ الْمَذْيِ الْوُضُوءُ، وَمِنَ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ١١٤]

٣١٢- [١٣] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَخْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. [د: ٦١، ت: ٣٠، دي: ١/ ١٧٠].

٣١٣- [١٤] وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْهُ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ. [ج: ٢٧٥، ٢٧٦].

الفصل الثاني

٣١٠- [١١] (أبو هريرة) قوله. (إلا من) وفي بعض نسخ. (إلا عن)، وأول.

أصح

وقوله: (صوت أو ريح) كأن سائلاً سأل عن هذا الناقص المخصوص فيصح الحصر، وفي بعض لحواشي أن المقصود أنه لا يجب الوضوء بفرقة الطهارة خلافاً لأحمد، ولا يوجد هنا في كتب آخرتي ولا في شرحه مع كونه أشبه لمسائل مذهبه، والله أعلم.

٣١١- [١٢] (علي) قوله. (من المذي) قد عرفت ضبط هذه اللفظ ومعانيها.

٣١٢- ٣١٣- [١٣ - ١٤] (علي) قوله: (وتحليلها التسليم) أي. صار المصلي بالتسليم يحل له ما حرم عليه فيها بالتكبير من الكلام والأفعال كما يحل للمحرم عند

لقرغ ما كان حراماً عليه، ثم التسليم - أي: الخروج عن الصلاة بلفظ السلام - مرض عند الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله قالوا: لأن ظاهر قوله: (وتحليلها التسليم) أن لا تحليل بها سواء، ولأنه جاء في صحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (وكان يختم الصلاة بالتسليم)^(١)، وقد قال: (صلوا كما رأيتموني أصلي)، وواحد عند أبي حنيفة رحمهم الله إن تركه عمداً يائس، ويخرج عن الصلاة بالصفة، ويسجد لسهو إن تركه سهواً، والقرض عندهم الخروج بفعل يناقض الصلاة كما عرفت في الفقه، وعند سفيان الثوري والأوراعي سنة، والدليل بما على عدم العريضة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم لأعرابي حين عنى الصلاة، ولو كان فرضاً لعنمه، كذا قال الشافعي.

وبال في (الهداية)^(٢): ولحديث ابن مسعود رضي الله عنه وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم لما علمه التشهد. قال له: (إذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك، فإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد)، وجه الاستدلال - أنه صلى الله عليه وسلم حكم بتمام الصلاة قبل السلام، وخبره بين القعود والقيام، وهذا يعني بقاء واجب عليه، كذا في شرحه، ويكفي في صحة قوله: (وتحليلها التسليم) كونه واجباً بل سنة، ولا يدل على الفرصة قطعاً، وقول عائشة رضي الله عنها كان يحتم الصلاة بالتسليم أبداً لا يدعى عريضة، بل لا يدل إلا على فعله صلى الله عليه وسلم، وقد رأوا صلواته بجميع ما اشتملت عليه من الفرائض والواجبات والسنن والآداب كما في حديث أبي حميد الساعدي وغيره، فعلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم: (صلوا كما رأيتموني) لا يقتصر الأمر فيه على الفرائض بل يشملها وعبرها، ويتم الكلام فيه في كتاب الصلاة.

(١) صحيح مسلم (٤٩٨)

(٢) الهداية (١/٤٧)

٣١٤- [١٥] وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ». رَوَاهُ الثِّرَمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.
[ت: ١١٦٦، ١١٦٧، د: ٢٠٥].

٣١٥- [١٦] وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْعَيْنَانِ وَكَأَهُ السَّهْ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنُ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ.
[دي: ١/ ١٨٤].

٣١٦- [١٧] وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

٣١٤- [١٥] قوله: (علي بن طلق) سيأتي بعد هذا عن طلق بن علي، وبسبب اختلاف في أن علي بن طلق أو طلق بن علي ذات واحدة اسمه علي بن طلق أو طلق ابن علي كما يهمهم من بعض النحواشي، بل علي بن طلق ولد طلق بن علي بن طلق الذي يأتي الحديث منه بعد، واسمه سم حده علي، فلاختلاف في أن الحديث من علي بن طلق أو طلق بن علي، ويظهر ذلك من النظر في ترجمتهما، فتدبر.

وقوله: «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ» أي: أحدث بخروج ريح من مملكه المعتد، وهو تنبيه بالأخف على الأغلف، وفي حديث آخر: «فساء أو ضراط»، والفساء بصم الفاء والمد - ريح من الدبر يخرج بلا صوت، والضراط بالضم - ما يكون بصوت.

وقوله: «(فِي أَعْجَازِهِنَّ)» جمع عجز بفتح العين وضم الجيم على المشهور: مؤخر الشيء، والمراد الدبر، ووجه المناسبة من الجمليتين: أنه لما ذكر أسماء الذي يخرج من الدبر ويزيل لطهارة والتقرب إلى الله ذكر ما هو أغلظ منه في رفع الطهارة رجراً وتشديداً.

٣١٥- ٣١٦- [١٦- ١٧] (معاوية وعلي) قوله: «إِنَّمَا الْعَيْنَانِ وَكَأَهُ السَّهْ» في

«وَكَاءُ السَّيِّئِ الْعَيْنَانِ فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٠٣].

وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُحْيِي السُّنَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا فِي غَيْرِ الْقَاعِدِ، لِمَا صَحَّ:

٣١٧ - [١٨] عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ بِهِ: يَنَامُونَ بَدَلًا. يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُوسُهُمْ. [د: ٢٠٠، ت: ٧٨]

(القدموس)^(١): الوكاء ككساء، راء القرة وعبرها، السُّنَّة وحرك الاست، والجمع أسته، والسُّنَّة ويضم محفلة لها، العجز أو حلقة الدبر، وهي (مجمع البحار)^(٢). السه هو حلقة الدبر، وهو من الاست، وأصده سُنَّة كمرس وجمعها أسته. فحذف الهاء وعوض الهمزة، فإذا رُذِّبَ هاءُه حذفت نونُه نحو سه فتح سين، ويروى: (وكاء لست) بحذف لامه وثبات عيه، ومعناه: من كان مستيقظاً كان أسته كالملودة الموكى عليها، فإذا نام انحلت وكورها، كُي به عن حدث بخروج بريح باسترخاء انمفاصل، ثم أقيم لست مقدم المنسب كالسفر مقدم لمشقة، ولما كان اللست لاسترخاء لم يخر لُحْكَم في نوم المتمكن المتقعد كاعاعد ونحوه.

٣١٧ - [١٨] (أنس) قوله: (حتى تخفق) في (القدموس)^(٣): حفق فلان: حرك

(١) القدموس المحيط، (ص: ١١٤٨، ١٢٣٣)

(٢) مجمع بحار لا نور، (٣/ ١٦٢)

(٣) القدموس المحيط، (ص: ٨١١)

رأسه إذا عسى، كالحق، وحقت برأيه تحمل جمعاً وجمعاً، محركة اضطربت وتحركت، دل الحديث على أن اليوم قاعد لا ينقض الوضوء، وهذا هو المراد مما وقع في سنن البراء^(١) بإسناد صحيح (كان أصحاب رسول الله يستظرون صلاة فيضعون جنوبهم، فسيه من سام ثم يقوم إلى الصلاة)، و يصحح من مذهب أبي حنيفة عليه السلام أنه لو نام قعداً فسقط، وإن انتبه قبل أن يصل جبهه إلى الأرض لم ينقض، كذا في (شرح ابن الهمام)^(٢).

ثم هذا الحديث يخص نوم الماعد، وأما تخصيص غيره من الهيئات التي لا يستقض باليوم فيها فبعض الاستسكان وعدم الاسترخاء كما أشرنا إليه، وقد روى في (الهداية)^(٣) حديثاً وهو قوله عليه السلام: لا رصوء على من نام قائماً أو قعداً أو راكعاً أو ساجداً، إنم الوضوء على من نام مضطجعا، فإنه إذا نام مضطجعا استرحت مفاصله^(٤)، وقد تكلم الشيخ في إتمام في هذا الحديث وضعفه، ولكنه يُلحظ بتعدد لطرق ومنع لاحتلاف في تضعيفه إلى درجة الحسن، ومعتمد في هذا المذهب لتعليل بالاسترخاء، والقول بأن اليوم يسر حدثاً يعينه فاعتبر مهنة الاسترخاء، وهذه عنه منقول نص كما يأتي في الحديث الآتي

(١) مسند إمام (٧٠٧٧)، وفيه «منهم من يوضأ ومنهم من لا يوضأ». وما ذكره في الكتاب

فهو منقول عن مصب الراية (٤٧ / ١)

(٢) «فتح القدير» (٧٢ / ١)

(٣) «الهداية» (١٧ / ١)

(٤) انظر. «مصب الراية» (١٤٤ / ١)

٣١٨ - [١٩] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْوُضُوءَ عَلَى مَنْ بَامَ مُضْطَجِعاً، فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرَحَّتْ مَقَاصِلُهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [ت ٧٧، د ٢٠٢].

٣١٩ - [٢٠] وَعَنْ بُسْرَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ. [ط ٥٨، حم ٦/٤٠٦، ٤٠٧، د ١٨١، ت ٨٢، س ١٦٣، ج ١، ٤٧٩، دي: ١/١٨٤، ١٨٥].

٣٢٠ - [٢١] وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَنْ الرُّجُلِ ذَكَرَهُ بَعْدَ مَا يَتَوَضَّأُ. قَالَ: «وَهْلٌ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْهُ؟». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ نَحْوَهُ.....

٣١٨ - [١٩] (ابن عباس) قوله - (فإنه إذا اضطجع استرحت مفاصله) هذه هي العلة المخصوص عليها لنقص الوضوء الطهارة كما ذكرنا

٣١٩ - [٢٠] قوله . (عن بسرة) نصح أبناء وسكون المهملة ست صغوان، (إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ^(١)) هذا حديث متمسك لدفعه في نقص من الذكر لطهارة، ويأتي بكلام فيه معصلاً

٣٢٠ - [٢١] (طلق بن علي، أبو هريرة، وبسرة) قوله (وهل هو إلا بضعة منه؟) وفي بعض الروايات (متن)، وفي رواية اسرمدي

(١) أي استحباً أو أدباً، كما يتوضأ من القهقهة خارج الصلاة أو بكلام لئسا، أو محمول (د) خارج منه شيء، كداعي التفرير، ولا وجه عدي أن معمول المسمى محذوف، أي من ذكره بفرح المرأة وهي مباشرة الفاحشة، نظر هاشم «سئل المحمود» (٢/ ٥٥)

وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُحَمَّدِي السَّنَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا مَنْسُوخٌ لَأَنَّ أَنَا هُرَيْرَةَ أَسْلَمَ
بَعْدَ قُدُومِ طَلْقٍ. [د. ١٨٢، ت: ٨٥، س ١٦٥، ج ٤٨٣]

٣٢١- [٢٢] وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَقْضَى
أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا شَيْءٌ فَلْيَتَوَضَّأْ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ
وَالدَّارَقُطْنِيُّ [كتاب لأم: ١٩/١، قط: ١٤٧].

٣٢٢- [٢٣] وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ بُسْرَةَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: «لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا
شَيْءٌ». [س. ٤٤٥].

(إلا مصغة منه أو مضعة) على سبيل اشتك من لرووي، والمضغة على وزن اللقمة:
قطعه لحم وغيره، من مضغه كمنعه وبصره لأكه بسنه، والبضعة ومد بكسر:
القطعة من اللحم، من البَضْع بمعنى القطع، كذا في (القاموس)^(١)، وفي شرح كتاب
(الخرقي)^(٢): المصغة قَدْرُ اللقمة من اللحم، والمصعة قطعة أكبر من المصغة، وفي
(التهذيب)^(٣): لمصعة، المصعة من لحم قدر ما يمضغ، وفي (المشريق)^(٤): المصعة
بمعنى الصعة وهي القطعة من اللحم، وقد روي في حديث: (فاطمة بضعة مني):
(مُصْعَةٌ مِنِّي).

واعلم أن حديث سرة دليل على أن من تذكر ينقص الوضوء، وهذا يحدث
عن طلق بن عبي يدل على خلافه، وقد احتج العمام من الأئمة الأربعة والصحابة

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٧٢٧)

(٢) «شرح مختصر الخرقى» (١/ ٢٥٢)

(٣) «التهذيب» (٤/ ٣٣٩).

(٤) «مشريق لأتوار» (١/ ٦٢٩)

.....

في ذلك، ولشافعي ومالك وأحمد - رحمهم الله - ذهبوا إلى النقص، بل عند أحمد ومس الفرج مطلقاً ناقض، وقالوا: الفرج مأخوذ من الانفراج، وهو اسم لمنفروح الحديث، ويتناول الذكر والدبر وخرج المرأة، وفي مذهب مالك اختلاف في مس المرأة فرجها، وعند الشافعي رحمة الله عليه مس الذكر بباطن كفه بلا حائل ناقض، وعن أحمد في رواية أنه يستحب الوضوء من مسه ولا يحب جمعاً بين الأحاديث، واختارها بعض أصحابه في فتاواه.

ثم في مس ذكره وذكر غيره وذكر الصغير والكبير والحي والميت، وفي المراد باليد أنه إلى الكوع أو إلى المرفق، وأن المراد لمس بباطن أو بالطرف، بشهوة أو بغير شهوة، بحائل أو بغير حائل = تفصيل واختلاف في مذاهبهم مذكور في كتبهم وعند أبي حنيفة وأصحابه - رحمهم الله - لا ينقص مطلقاً.

ومتسكهم في ذلك حديث أبي هريرة: (إذا أفضى أحدكم يده إلى ذكره ليس بينه وبينها شيء فليتوضأ)، وفي رواية أحمد، ورواه الطبراني وابن حبان والحاكم وصححه والنسائي^(١): (إلى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب الوضوء)، وحديث بسرة: (من مس ذكره فليتوضأ)، ورواه الخمسة^(٢) وصححه أحمد والترمذي، وقال البخاري: به أصح ما في الباب، وقالوا: وكان عمل الصحابة عليه، فقد رواه مالك في (الموطأ) عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر رضي الله عنهما، وحكاه أحمد عن عمر وابنه

(١) «المعجم الكبير» للطبراني (٤٥٠)، و«صحيح ابن حبان» (١١١٤)، و«المستدرک» للحاكم (٢٢٣/١)، رقم (٤٧٩)، و«سنن النسائي» (٤٤٥).

(٢) «سنن أبي داود» (١٨١)، و«سنن النسائي» (٤٤٧)، و«سنن الترمذي» (٨٢)، و«مسنن ماجه» (٤٧٩)، و«مسند أحمد» (٤٠٦/٦).

وابن عباس وأُس، وابن عبد البر عن زيد بن خالد الجهني وأبي هريرة وجابر، وسخطي
عن أبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين -

وله ما رواه الجماعة إلا من ما جاء عن قيس بن طلق عن أبيه قال قدمنا على
رسول الله ﷺ فحاض رجل كنه يدوي فقال يا رسول الله ما ترى في من لرحل ذكره
بعد ما توضأ؟ فقال (هل هو [لا] مصعة منه؟ أو مصعة منه، أو من)، وفي (شرح
الآل) لبطحوي^١ لا علم أحد من الصحابة أفنى وضوء من من الذكر إلا من
عمر بن الخطاب، وقد حاضه في ذلك أكثرهم، كد نفل الشمي، والله أعلم

ثم من لمخالفين من حمل حديث طلق على المس من وراء حائل؛ لأنه قد
جاء أن السؤال كان عن المس في الصلاة، ورد بأن تعليقه ﷺ يرد ذلك، ومهم من
سعى أنه مشروخ بحديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ لأن وفادة طلق كانت في سنة الهجرة، وهم
يؤسسون مسجد النبي ﷺ، وإسلام أبي هريرة كان في سنة تسعة عام حيرة، وهذا
كما ترى لا يوجب الغور بالنسح، لا احتمالاً، فإنه يحوز أن يكون طلق رجع بعد
إسلام أبي هريرة وسمع بعده، إلا أن يشك أن طلقاً توفي قبل إسلام أبي هريرة، أو أنه
يرجع من أرضه بعد إسلامه وسم شئت، وأنصأ سم يرو عن أبي هريرة الحديث بصيغة
سماع منه ﷺ، فيحمل أن يكون سمعه من بعض أصحابه الذين سمعوه قبل سماع
طلق، فيكون حديث طلق باسماً له، ويكون من مراسيل الصحابة، والمسألة المذكورة
في أصول الحديث أن رواية أصحابي المتأخر إسلاماً لا يدر على النسح، فالنسح
محتمل لا مقطوع به

وقال بعض الحنابلة: وهذا وإن لم يكن نصاً في نسخ لكنه ظاهر فيه

ومن مهبها ذهب بعضهم إلى استحباب الوضوء حنبطاً، ومن جهة عدم ثبوت النسخ اختلف العلماء، وحكى الشُّنَّي عن (س. الدار فطحي) أنه اجتمع العلماء في مسجد الحيف بمسي، وفيهم أحمد بن حنبل وعلي بن المدني ويحيى بن معين فتناظروا في مس الذكر، فقال يحيى بن معين بنوضاً منه، وقال علي بن مدني بقول الكوفيين وتقليد قولهم، فأنتج بن معين بحديث مروان بن الحكم عن سرة بن صفوان، وأنتج علي بن مدني بحديث قيس بن علق، وقال ليحيى: كيف تصفد إصداً سرة، ومروان أومس شرطك حتى رذ جو بها إليه، فقال يحيى: وقد أكثر الناس في قيس بن طلق ولا يحتج بحديثه، فقال أحمد بن حنبل: كلا لأمرين على ما قلنا، فقد يحيى حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه توصاً من مسي لذكر، فقال بن لعدسي: كان ابن مسعود يقول لا توصاً منه، إنما هو بصعة من جسدك، فقال يحيى: عمر؟ قال عن سفيان عن أبي قيس عن هرويل عن عذلة، وإذا اجتمع بن مسعود وابن عمر واختلفا بن مسعود أبي بن شريح، فقال ابن حنبل: نعم، ولكن أبو قيس لا يحتج بحديثه، فقال: حدثني أبو يعين قال أخبرنا مسعر عن عمير بن سعيد عن عمار بن ياسر قال: ما أبالي إن مسسته أو مسست أنفي، فقال ابن حنبل: عمار وابن عمر استونا، فمن شاء أخذ بهذا، ومن شاء أخذ بهذا، انتهى.

ومما ذكر يستأسر بما ذكر الطحاوي أنه لا يعلم أحد من الصحابة أفتى بالوضوء من مس الذكر إلا ابن عمر رضي الله عنهما إذ لظاهر أنه لو كان من هؤلاء لجماعة من الصحابة الذين ذكر الشافعية أنهم كانوا على ذلك لذكر يحيى عن مالك، والله أعلم. وبما روي

٣٢٣ - [٢٤] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ بَعْضَ أَرْوَاجِهِ ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا بِحَالٍ إِسْنَادُ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، وَأَيْضاً إِسْنَادُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْهَا. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا مُرْسَلٌ وَإِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ لَمْ يَسْمَعْ عَنْ^(١) عَائِشَةَ. [د: ١٧٨، ١٨٩، ت: ٨٦، س: ١٧٠، ج: ٥٠٢].

عن أحمد بن حنبل من القول بالاستحباب احتياطاً، وقال محمد في (موطئه)^(٢) إنه لا وضوء في مس الذكر، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، وفي ذلك أثر كثيرة، ثم ذكر حديث فليس من صلق وقول علي وقول ابن عباس رضي الله عنهما مثل ما نقل عن عماد رضي الله عنه وأنه كان يقول ابن عباس إن كنت ستحسسه فاقطعه يعني الذكر، ومن عن ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص مثل هذا لقول، ونقل عن علي وابن مسعود وحذيفة بن اليمان وعماد بن ياسر وسعد بن أبي وقاص من الصحابة لقول بعدم الغض، وعن سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح رضي الله عنه.

٣٢٣ - [٢٤] (عائشة) قوله. (يقبل بعض أرواحه ثم يصلي ولا يتوضأ) هذه مسألة أخرى مختلف فيها، وهي أن لمس المرأة هل ينقص الوضوء؟ عند الثلاثة ينقض إما شهوة أو بغير شهوة، وأما أجنبية أو غيرها على تفصيل ذكر في كتبهم، وفي الشافعي يكوهم أجنبي كبير، وعدنا لا يفيض مطلقاً، معسكوا بقوله تعالى ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسَ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] في قراءة حمزة ولكسالي، وقالوا: أحمل على لمس البدن أولى لبواش قريبه وهو المجبي من الغائط، ولنا في

(١) في نسخة، «من»

(٢) انظر: «التعليق الممجّد» (١/ ١٢٠)

(الصحيحين)^(١) من حديث عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: كنت أدم بين يدي رسول الله ﷺ ورحلاني في قبلته فإذا سجد غمزني فقبضت رحلي وإذا قام سطنتهم، وهذا حجة من أطلق المراد من الأجسية وغيرها، وأجيب عن الآية بأن اللمس مكتي به عن الجماع، وحمل الآية عليه أولى؛ لأنها نصير بياناً لكون التيمم رافعاً للحدث الأصغر والأكبر، وهذا الحديث الذي رواه أبو داود والترمذي والسائي وابن ماجه لكنهم تكلموا فيه كما ذكر في الكتاب.

واعلم أن الترمذي روى أولاً عن قتيبة وجماعة أنهم رووا عن وكيع عن لأعمر عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قبل بعض ساقه ثم خروح إلى الصلاة ولم يتوضأ، قال: قت: من هي إلا أنت؟ فصعكت، وقال: وقد روي نحو هذا الحديث عن غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وهو مور سفيان ثوري قالوا: ليس في القبلة وضوء.

وقال مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق - رحمهم الله - في القبلة وضوء، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة عن النبي ﷺ في هذا لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد، وسمعت أبا بكر الخطار البصري يذكر عن علي بن المديني قال: ضعف يحيى ابن سعيد القطان هذا الحديث، قال: شبه لا شيء، وسمعت محمد إسماعيل يضعف هذا الحديث، وقال حبيب بن أبي ثابت سمع من عروة بن الزبير شيئاً.

وقد روي عن إبراهيم التيمي عن عائشة رضي الله عنها: (أن النبي ﷺ قبلها ولم يتوضأ)،

٣٢٤ - [٢٥] وَهِيَ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَنْفًا ثُمَّ مَسَحَ بِلَدِّهِ بِمِسْحٍ كَانَ تَحْتَهُ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حَاجَةَ [د ١٨٩، ج: ١٨٨].

وهذا لا يصح أيضاً، ولا يعرف لإبراهيم التيمي سماعاً من عائشة رضي الله عنها، وليس يصح عن النبي ﷺ في هذا لباب شيء، هذا كلام الترمذي.

وبهذا ظهر أن حكم الترمذي بعدم صحة الإسناد من جهة أن حبيب بن أبي نسيب لم يسمع من عروة لا من جهة أنه لا يصح إسناد عروة عن عائشة رضي الله عنها، خشاه لأن سماع عروة عن عائشة أمر محقق لا شبهة فيه، وهو ابن 'احتها أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، وله صحبة بها أكثر من أن يعد ويحصى، ففي قول المؤلف: لا يصح إسناد عروة عن عائشة كرامة، ولعمري لا يصح هذا الإسناد الذي روى فيه عروة عن عائشة، دهم.

وأما في سماع إبراهيم التيمي عن عائشة فالظاهر أنه على إطلاق لا مفيداً بهذا الحديث، وإبراهيم التيمي لم يذكره صاحب (جامع لأصول) في كتابه، ولدهمي ذكره في (الكشف)، وقال: إبراهيم بن يزيد التيمي العابد عن عائشة مرسلًا وعن أنس وعن عمرو بن ميمون، وعنه لأعمش ومسلم وأبي طيوس، وهذا يوفق ما ذكره لمؤلف عن أبي دود هذا مرسل، وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة، والمراد بالمرسل ههنا المقطع، وفيه ثلاث اصطلاحات: الأول وهو المشهور قول التابعي: قال رسول الله ﷺ، والثاني: قول التابعي الكبير ذلك، والثالث: المقطع الساقط من إسناده واحد أو أكثر، وقد سبق في المقدمة.

٣٢٤ - [٢٥] (ابن عباس) قوله: (ثم مسح يده بمسح) بكسر الميم وسكون

٣٢٥- [٢٦] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَرَّبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جَنْبًا مَشُورًا فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم ٣٠٧/٦].

* الفصل الثالث:

٣٢٦- [٢٧] عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: أَشْهَدُ لَقَدْ كُنْتُ أَشْرِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَطْنُ الشَّاةِ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ٣٥٧].

٣٢٧- [٢٨] وَعَنْهُ قَالَ: أَهْدَيْتُ لَهُ شَاةً فَجَعَلَهَا فِي الْقَدْرِ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا أَبَا رَافِعٍ؟».....

نسب المهمة البلاس، وقال في مادة ينس والبلاس كسحات: مسح، وفي (الصراح)^(١): مسح بالكسر بلاس وقل: بلاس كسبم وهو معرب

٣٢٥- [٢٦] (أم سمية) موه: (ولم يتوضأ) وهذا أيضاً ماسح لأحد حديث الترمذي كحديث جابر وأبي رافع وغيرهما

الفصل الثالث

٣٢٦- [٢٧] (أبو رافع) قوله: (أشهد لقد كنت) المبالغة في التأكيد، قد بيني عن وقوع الاختلاف فيما بينهم في هذا الحكم، وسرد بعض أشباهه في نظير من انقلب ونكبد وغيرهما مما يؤكد

وقوله (ثم صلى) أي: فأكمل وقام وصلى

٣٢٧- [٢٨- ٢٩] (أبو رافع، أبو عبيد) قوله (أهديت له) أي: لأبي

(١) الصراح (ص: ٢٣٤)

فَقَالَ: شَاءَ أُهْدِيَتْ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَطَبَخْنَهَا فِي الْقِدْرِ، قَالَ: «نَاوِلْنِي الذِّرَاعَ يَا أَبَا رَافِعٍ»، فَنَاوَلْتُهُ الذِّرَاعَ، ثُمَّ قَالَ: «نَاوِلْنِي الذِّرَاعَ الْآخَرَ»، فَنَاوَلْتُهُ الذِّرَاعَ الْآخَرَ، ثُمَّ قَالَ: «نَاوِلْنِي الذِّرَاعَ الْآخَرَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا لِلشَّاةِ ذِرَاعَانِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا إِنَّكَ لَوْ سَكَتَ لَنَاوَلْتَنِي ذِرَاعاً فَذِرَاعاً مَا سَكَتَ»، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ فَاَهُ وَغَسَلَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِمْ فَوَحَّدَ عَنْدهُمْ لَحْماً بَارِداً فَأَكَلَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً. رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم: ٦ / ٣٩٢].

٣٢٨ - [٢٩] وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ إِلَى آخِرِهِ. [دي: ١ / ٢٢].

ر. رفع (لناولني) ناولة فتول، أي: أعطيت فأخذ

وقوله. (ذراعاً فذراعاً) أي. ذراعاً بعد ذراع.

وقوله. (ما سكت) أي. ما دمت ساكناً، ولعل ذلك لحاصة وسنة حارية من الله تعالى في إظهار الأمور العبيية الخارقة لمعادة لطريان التردد والشت بنسوق ولبحث، والله أعلم

وقوله. (وغسل أطراف أصابعه) يدي على أنه يكفي في غسل اليد بعد الطعام ما يزيل به الدسومة والرهومة من اليد، واستيعاب غسلها ليس بلام

وقوله. (ثم عاد إليهم) أي. إلى أهل أبي رافع.

وقوله. (لم يمس ماء) أي. لم يتوصاً ولم يعمل اليد والأصابع كما غسلها في المرة الأولى لعدم الدسومة

٣٢٩ - [٣٠] وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَبِي وَأَبُو طَمْحَةَ جُلُوسًا فَأَكَلْنَا لَحْمًا وَخُبْزًا ثُمَّ دَعَوْتُ بِوَضُوءٍ، فَقَالَا: لِمَ تَتَوَضَّأُ؟ فَقُلْتُ: لِهَذَا الطَّعَامِ الَّذِي أَكَلْنَا، فَقَالَا: أَتَتَوَضَّأُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لِمَ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم ٣٠ / ٤].

٣٣٠ - [٣١] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: قُبْلَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ وَجَسْهَافُ يَدَيْهِ مِنَ الْمَلَامَةِ. وَمَنْ قَبَلَ امْرَأَتَهُ أَوْ جَسْهَافَ يَدَيْهِ فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُوشَايْبٍ. [ط ٦٤، مسند الشافعي ٢٧].

٣٣١ - [٣٢] وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ: مَنْ قُبْلَةَ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ. رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط ٦٧].

٣٢٩ - [٣٠] (أنس بن مالك) قوله (لم يتوضأ منه من هو حرم منك) أكره على أنس عليه السلام وسكرت أنس يدعى أنه موافق لهما، فصار متفقاً عليه.

٣٣٠ - [٣١] (ابن عمر) قوله (وجسهاف يده) الحسن الحسن بالمد كالإجساس

وقوله (من الملامة) أي المدكورة في قوله: ﴿أَوَلَمْ نَسْأَلِ الْمَلَأَةَ﴾ [٤٣]، أي ما نقصان الوضوء كما بينه بقوله (ومن قبل امرأته أو جسها) وفيه حجة على من قال من تشبهه إن القصر بما هو لمصر المرأة لأحسية.

٣٣١ - [٣٢] (ابن مسعود) قوله (من قبل الرجل امرأته الوضوء) الحسن الحسن بالمد لاهتمام حتى يفهم أنه من قبة غير امرأته الوضوء بالطريق لأوى، وليس للتخصيص كما لا يخفى

٣٣٢ - [٣٣] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ الْقُبْلَةَ
مِنَ اللَّمَسِ فَتَوَضَّؤُوا مِنْهَا

٣٣٣ - [٣٤] وَعَنْ صُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوُضُوءُ مِنْ كُلِّ دَمٍ سَائِلٍ» رَوَاهُمَا ابْنُ الدَّرَقُطَيْيِّ، وَقَالَ:
عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَلَا رَأَاهُ، وَيَزِيدُ بْنُ خَالِدٍ وَيَزِيدُ
ابْنُ مُحَمَّدٍ مَجْهُولَانِ. [دي: ١/١٥٧].



٣٣٢ - [٣٣] (ابن عمر) قوله (إن القبلة من اللمس) في معنى قوله في الحديث
سابق من الملامسة، وهي الآية قرء: ﴿لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾، و﴿لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾.
اعلم أب هذه الآثار من ابن عمر وبن مسعود رضي الله عنهم يدل على أن من المرأة
ناقض كما هو مذهب الشافعي - رحمه الله -، وعليها عند الحنفية لم يشك، ويحتمل
أن يدل على ذلك سوء على مذهبهم، ويكون مذهب غيرهما على خلاف ذلك، فربما
سم يرفعا إلى أبي إسحق رضي الله عنه، وحديث عائشة رضي الله عنها مرفوع، والله أعلم.

٣٣٣ - [٣٤] (عمر بن عبد العزيز) قوله (الوضوء من كل دم سائل) ^(١) قد
لحكم مخصوص بالحمية، وعند الأئمة لثلاثة ناقض هو ما يحرج من لسيلين
معتادا أو غير معتاد، وعد أحمد حروح البول ونعائط من غير مخرجهما ناقض،
والحجة با هذا الحديث الذي رواه الدارقطني في (سنه) عن عمر بن عبد العزيز عن

(١) ذهب إلى إباحته الحنفية وأحمد بن حنبل، ومذهب الشافعي ومالك بن أنس أنه غير ناقض، انظر

تميم الداري، ورواه ابن عدي في (الكامل)^(١) عن زيد بن ثابت، وطعن اندارقطني فيه بأن عمر بن عبد العزيز لم ير تميمًا الداري، فإن ولادة عمر كان في سنة سبع وخمسين، وتميم الداري مات في أيام علي عليه السلام، ويزيد بن خالد ويريد بن محمد مجهولان، وقد عرفت معنى المجهول في المقدمة، وهذا ليس بطعن عندنا لأننا نقبض المراسين، وقد عرف في موضعه.

وأما يريد بن خالد ويريد بن محمد فقد اختلف فيهما، وقد وثقوهما كما في (الكشاف)^(٢) للذهبي، والمجهول قسمان: مجهول معين من لم يرو عنه، ولا واحد ولم يوثق، ومن روى عنه اثنين أو أكثر من غير توثيق فهو مجهول الحال وهو المستور، وقد قل رويته المجهور وردها البعض، وقيل - موقوف إلى استبانة الحال ولا يلزم من أي قسم، والله أعلم.

ولنا أيضا ما روى البخاري^(٣) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، أن فاطمة بنت حيش جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: بي استنحصر فلا أضهر أفادع الصلاة؟ فقال: (لا إني ذلك عرق لست بالحضة، فإذا أقبلت الحضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاعسلي عنك الدم، وتوصني لكل صلاة)، فبه ﷺ على إعلال الموجه بلوصوء، وهو كونه ما يحرج منها دم عرق، ولأنه نجس حرج إلى موضع ينحرقه حكم التطهير فيقتضيه الوصوء كالحارج من السيلين.

(١) «الكامل» (٢/ ٧٧).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٣٨١، ٣٨٩).

(٣) «صحيح البخاري» (٢٢٨).

ومسك الخصم بما روى الحاكم مسنداً والبيهقي^(١) معلقاً عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ كان في عروة لرقع فومي رجليه سبعم، فتوفه الدم فركع وسجد، ومضى في صلاته والحجاب أنه إنما ينتهض حجة إذ ثبت اطلاع سبي ﷺ على صلاة ذلك رجليه وبغيره له عليها.

وفى الخطابي^(٢)، وست أدري كيف يصح الاستدلال به والدم إذا صار أصاب بدنه وربما أصاب ثيابه، ومع صلبه شيء من ذلك لا تصح صلاته^(٣) إلا أن يقال إن الدم كان يجري من الجراح على سبيل مدقة حتى لم يصب شيئاً من صلبه، وإلا كان كذلك فهو أمر عجب، كما ذكره شمس^(٤)، واحتج أيضاً بما روى الدارقطني^(٥) من أنه ﷺ احتججه وصلى ولم يتوضأ ولم يرد على عمن محتاجه، وقد ضعف هذا الحديث أيضاً.

ولنا أيضاً ما روه ابن ماجة^(٦) عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ، (من أصابه قىء أو رعاف أو قس أو مدي فليصرف وليتوضأ، ثم لين على صلاته ما لم يتكلم)، ورواه الدارقطني أيضاً، وقد تكلم في ابن عباس، وقد وثقه بن معين، ونقل عن إسماعيل رحمه الله أنه قال، إنه بتقدير الصلوة يحمل على غسل الدم لا وضوء الصلاة، ودفع بأنه غير صحيح وإلا لمطقت الصلاة، فلم يحرك الماء، والكلام في هذا أحكام طويل ذكره الشيخ ابن القيم

(١) المستدرج للحاكم (٢٥٨/١)، وصحيح البيهقي (كتاب ١، باب ٣٤).

(٢) نظر الفتح الباري، (١/٢٨١).

(٣) أسس الدارقطني (١/١٥٦).

(٤) أسس ابن ماجة (١٢٢١)، وأسس الدارقطني (١/١٥٣).

٢- باب آداب الخلاء.

* الفصل الأول:

٣٣٤- [١] عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَنْبِرُوهَا وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»

٢- باب آداب الخلاء

الآداب: استعمال ما يحمد قولاً وفعلاً، وعبر عنه بعضهم بأنه الأخذ بمكارم الأخلاق، وفي (المصباح)^(١): آداب نگاه داشتن حد هر چیزی را، وسنن معناه مفصلاً في كتاب الآداب إن شاء الله تعالى، والخلاء ممدوداً، المتروضاً، لأن الإنسان يخلو فيه، في (القاموس)^(٢): الخلاء، المتروضاً والمكان لا شيء به.

الفصل الأول

٣٣٤، ٣٣٥- [١ - ٢] (أبو أيوب الأنصاري، وعبدالله بن عمر) قوله: (إذا أتيتم الغائط) في (المشارك)^(٣): الغائط: المتحفظ من الأرض، وبه سمي الحدث لأنهم كانوا يفضلون له لذلك يسترون فيه، وفي (القاموس)^(٤): الغائط والغاط: المطمئن من الأرض، والغائط كناية عن العذرة، انتهى. وإرادة العذرة من الغائط مجاز من قيل تسمية الحال باسم المحل، والكناية في عبارة (القاموس) بمعنى مقبل الصريح. وقوله: (ولكن شارقوا أو غربوا) في (القاموس)^(٥): التشريق الأحذ في ناحية

(١) «المصباح» (ص: ١٨)

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ١١٧٨)

(٣) «مشارك الأتور» (٢/ ٢٣٤)

(٤) «القاموس المحيط» (ص: ٦٢٧)

(٥) «القاموس المحيط» (ص: ٨٢٧)

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٣٩٤، م: ٢٦٤].

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا الْحَدِيثُ فِي الصَّحَرَاءِ،
وَأَمَّا فِي الْبَيَانِ فَلَا بَأْسَ لِمَا رَوِيَ.

٣٣٥ - [٢] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: ارْتَقَيْتُ فَوْقَ بَيْتِ حَفْصَةَ لِيَنْضَ
حَاجَتِي فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ١٤٨، م: ٦٢].

المشرق، وعلى هذا يكون المغرب الأحد في ناحية المغرب، والمعنى استقبلوا المشرق
حتى يكون لاستدبار إلى المغرب، أو استقبلوا المغرب حتى يكون لاستدبار إلى
المشرق، وهذا مخصوص بأهل المدينة بمطهرة، فإن قبلتها الجنوب، فإن المدينة
شمالية الكعبة المشرفة.

وعلم أن لمسألة مختلف فيها، فعند أبي حنيفة يحرم استقبال نفسه و استدبارها
في الصحراء وفي البنيان، وعند الشافعي لا يحرم في لبنيان، وذهب إلى كل من القولين
جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ونقل الترمذي عن أحمد بن حنبل الرخصة
من سبى ﷺ في استدبار القبلة بعد ط أو بول، فأما استقبال القبلة فلا يستقبلها، كأنه
لم ير في الصحراء ولا في الكيف أن يستقبل القبلة، ونقل الشُّمْنِي عدم كراهة لاستدبار
عن أبي حنيفة أيضاً لحديث ابن عمر ﷺ الآتي.

حجة لحنيفة أن حديث النهي رواه جمع كثير من الصحابة، ولم يذكر أحد منهم
في رواية ما يدل على التفريق بين الصحاري والأمية، وقال الترمذي^(١) حديث أبي
أيوب أحسن شيء في هذا الباب وأصح، انتهى.

وهذا الحديث رواه أصحاب الكتب الستة، وقال أبو أيوب: قدمنا الشام فوجدنا
مراحيض قد بنيت قبل القبلة فتنحرف عنها ونستغفر الله، وربما استعمر مع الانحراف
عنها؛ لأنه اعتقد أنه منكر فاستغفر من رؤيته، وترك التشدد في تغييره.

وقال الثوري شني: "والنظر يقتضي التسوية بين الصحاري والأبنية؛ لأننا لم نجد
لنهي وحها سوى احترام القبلة، ككرامة مواجهة تلك الجهة بالزقاق والنخامة ومد
الرجل

وتمسك الشافعي بحديث ابن عمر رضي الله عنه قال: ارتقيت فوق بيت حمصة لبعض
حاجتي فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستلبر القبلة مستقل الشام.

وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يكون ذلك قبل الهي، ويحتمل أنه قد انحرف عن
مسبب القبلة شيئاً يسيراً بحيث خفي على ابن عمر رضي الله عنه لأنه لم يتعمق في ذلك ولم يكن
المقام مقدمه

وقال الثوري شني: وقد جاء في بعض طرق الصحاح أن ابن عمر قال: يقول
ناس إذا قعدت للحاجة فلا تفعد مستقل القبلة ولا بيت المقدس، ولقد ارتقيت على
ظهر بيت حفصة رضي الله عنها فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقلاً بيت المقدس لحاجته، وليس استدبار
القبلة المذكوراً فيه، وإنما أنكر على من قال بالنهي عن استقبال بيت المقدس، انتهى.

فردفت: إذا كان مستقبلاً لبيت المقدس فقد يستدبر الكعبة ضرورة لأهم
مساكنات في المدينة؛ لأن المدينة متوسطة بين مكة وبيت المقدس، وكلاهما في ناحية
لشمال من مكة كما يرى ذلك في مسجد الفيلين الذي نسخت فيه قبة بيت المقدس،
بني محراب كل منهما مسمتاً للآخر.

قلنا: ليس الأمر كذلك في التحقيق، ولا يقع سمت القبلة بالمدينة على السواء من بيت المقدس، وإن ذكره بعض العلماء بناء على الظاهر فذلك مهي على لتقريب، ويعلم ذلك بالحس من النظر في مطالع الروح ومعاربها، وبالْحساب لمعرفة طول البلدَيْن وعرضهما؛ فإن طول المدينة خمس وسبعون درجة وعشرون دقيقة، وعرضها خمس وعشرون درجة، وطول بيت المقدس ست وستون درجة وعشرون دقيقة، وعرضها أحد وعشرون درجة وأربعون دقيقة، فلا يكون مسامنين على ما ذكره الثوريثيني، والله أعلم.

فمن قس في حديث جابر أنه قال: «يُرى رسول الله ﷺ أن يستقبل القبلة يقول: فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها، وهذا يدل على أن الرخصة كان آخر الأمرين، فلا يجوز القول بنسخه

قسا: دل الترمذي. حديث جابر غريب حسن، فلا يقوم حديث أبي أيوب وهو صحيح، على أنه يحتمل أنه انحرف عنها يسراً ولم يشعر به حدير، أو كان في بعض أسفاره بحيث تشبه انقبلة فيه بحسب أنه متوجه إلى جهة الكعبة ولم يكن كذلك، على أنه يحتمل بعد أن الرخصة نسخت ثانياً لكونه قبل أن يقبض بعام، وهذه الاحتمالات وإن كانت لا تخو عن بعد لكنها تجمع الأحاديث، وأحاديث المهي كثيرة راححة، والاحتياط في ذلك.

ثم أعلم أن الوحه في قول الشافعي بالرحصة في لبان لبس متباً على أن الحسر في طاهر ما يرى حاصل في البنيان دون الصحراء كما يتبادر إلى القهم، بل توجه كما قالوا هو أن الصحراء لا تحلو عن مصل من ملك أو جني أو إنسي، فإذا قعد مستقبل القبلة أو مستديرها ربما يقع نظر مصل على عورته، وهذا المعنى مأثور في البيان،

٣٣٦ - [٣] وَعَنْ سَلْمَانَ قَالَ: نَهَانَا - يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - أَنْ نَسْتَقْبِلَ

الْقِبْلَةَ لِفَانِطٍ أَوْ بُولٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ

كذا قال طيبي^(١)، ولكن ما يجيء في الفصل الثالث من حديث مروان الأصغر من قول ابن عمر^(٢) إنما نهى عن ذلك في القضاء، فإذا كان يبيت ويبس فبذلك شيء يسرك فلا بأس، ينظر إلى ما يتبادر.

٣٣٦ - [٣] (سلمان^(٣)) قوله (وأن يستنجي) وفي بعض نسخ - (أو) في

مواضع الثلاثة، وتفي أحد الأمور مهما يقتضي لعدم، والنحو: ما يجرح عن البض، يقال نحى فلان أحدث، ونحى الحدث جرح، والسن في الاستحشاء لمطلب، أي طلب النحو بزيده، والاستحشاء بجيء بمعنى جرح العذرة من البطل، وبمعنى إزالته عن يده بالعل أو المسح، والأول من النحو وهو ما ارتفع من الأرض كأنه يطلبها ليحس ثحتها، والثاني من نحى الشجرة وأنهاها وستحها قطعها، أو من نحى الجسد كشهده، وذكر الأحجار في الاستحشاء مبني على الأكثر المتعارف في تلك الديار، والمدبر وشراب ولعود وانحرق وكل ما يحصل به النقاء في حكمها ما عدا ما نهى عنه من العظم والروث والرجع، لم يروى البيهقي وقال: به أصبح ما في الباب عن مولى عمر قال: كان عمر^(٤) إذا دل قن ما وني شيئاً استنجي به فأناوله العود أو الحجر، أو يأتي حائطاً يتمسح به أو بمسه الأرض، كما ذكر الشامي.

وقوله، (باليمين) وكيفية الاستحشاء بالحجر من لبور أن يأخذ الحجر بيمينه والذكر شماله ويحركه إلى الحجر، ولا يحرك الحجر إليه فلا يلزم الاستحشاء باليمين، كما ذكره في (لعرف)^(٥)، قال الشيخ وكما ذكره إمام الحرميين ومن بعده كاتفري

(١) شرح انصبي (٢٥ / ٢)

(٢) عوارف معارف (ص. ١٧١)

في (الوسيط)^(١)، والغوي في (التهذيب) وقال: ومن دعى أنه في هذه الحالة يكون مستجماً يمينه فقد غط، وإنما هو كمن صب يمينه الماء على يساره في حال الاستنجاء، وبهذا قد حصل التخصي عما نقل في (فتح الباري)^(٢) عن الخطابي في هذا المقدم إيراداً وبالغ في التبرج به، وهو أن المستجمر متى استجمر يساره استلزم من ذكره يمينه، وصلى أمسكه يساره استلزم استجماره يمينه، وكلاهما قد شمه النبي، ولم يحتج في الحواش عنه بتكلفت ارتكبوها هي أنه بقصد الأشياء الضخمة التي لا تزول بالحركة كالجدار ونحوه من الأشياء النازدة فيستجمر به يساره، فإن لم يجد فليصلق مقعدته بالأرض ويمسك ما يستجمر به يمينه أو إبهامي رجليه، ويستجمر يساره فلا يتصرف في شيء من ذلك يمينه. قال الشيخ: وهذه هيئة منكورة، بل قد يتعذر فعلها في غالب الأوقات.

وقال الطيبي^(٣): انتهى عن الاستنجاء باليمين مختص بالدبر، والنهي عن لمس مختص بالذكر فطل الإيراد من أصله، قال الشيخ: ما ادعاه من تخصيص الاستنجاء باليمين بالدبر مردود، و لمس وإن كان محصوراً بالذكر لكن يلحق به الدر قياساً، والتخصيص على الذكر لا مفهوم له بل عرج المرأة كذلك، وإنما حص الذكر بالذكر ليكون الرجال هم المخاطبين، والنساء شقائق الرجال في الأحكام، انتهى.

وأقول: لا حاجة إلى شيء مما ذكرنا، والأمر في ذلك سهل؛ فإنه إذا أخذ الحجير بشماله ومع ذلك أخذ اندكر به حصل الاستنجاء، كما يفعل من يتواخذ ويتخطأ^(٤)

(١) «الوسيط» للغزالي (١/ ٣٠).

(٢) «فتح الباري» (١/ ٢٥٤).

(٣) «شرح الطيبي» (٢/ ٣٩).

(٤) كذا في الأصول.

أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِي بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ،

للاستنجاء، وذلك متعارف بلا مشقة كما لا يحفى.

وقوله: (أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار) الاستنجاء بثلاثة أحجار واجب عند الأئمة الثلاثة بشرط النقاء بأن يخرج آخره نقياً لا شيء عليه، وإن ألقى بنود الثلاثة أتى بقيتها تحصيلاً بشرط العدد، وعندنا الشرط هو حصول النقاء وإن حصل بأقل منها، وتمسكهم بهذا الحديث إن كان النهي لتحريم، وبحديث عائشة^(١) أن رسول الله ﷺ قال: (إذا ذهب أحدكم بحاجته فليستطب بثلاثة أحجار) إن كان الأمر للإيجاب.

ولما روى البخاري^(٢) عن عبدالله بن مسعود^(٣) قال: أتى النبي ﷺ العائط فأمرني أن آتته بثلاثة أحجار، فوحدت حجرين وله أجد الثالث، فأنيته يروثة لأخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: (هذا ركس)، وأيضاً حديث أبي هريرة الأنبي: (من استجمر فليؤثر، من فعل فقد أحس، ومن لا فلا حرج) دليل على عدم الاشتراط.

قال في (الهداية)^(٤): وما رواه الشافعي متروك الظاهر، فإنه لم يستنج بحجر به ثلاثة أحرف جز بالإجماع، قال ابن الهمام^(٥): فعلم أن المراد عدد المسحات غير أنه قدر بالثلاث؛ لأن غالب الظن يحصل عنده كما قدره في حديث المستيفظ، ولكن هذا إذا كان الاستجمار خاصاً في الاستنجاء، لكنه مشترك بينه وبين استعمال الجمر في السجود كما في قولهم: تجمر الأكمان في الجنائز، واستجمر فلان: أي تمخر، فيكون

(١) «مسند أحمد» (٦/١٠٨).

(٢) «صحيح البخاري» (١٥٦).

(٣) «الهداية» (١/٣٩).

(٤) «فتح القدير» (١/٣٩٧).

أَوْ أَنْ نُسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٦٢].

٣٣٧- [٤] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ يَقُولُ:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ١٤٢، م:

٢٨٣].

٣٣٨- [٥] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا

لِيعَذْبَانٍ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ»

لفظ الحديث لابد تنشئ لا يند في الحور واشطيط

وقوله (أو أن نستنجي برجيع أو بعظم، المراد بالرجيع الروث، وعلة الهي

عن الاستنجاء بالروث والعظم كونهما راد لحس ودواهم كما نصت به لأحد

٣٣٧- [٤] (أس) قوله. (من الخبث والخبائث) (لخبث) يروى بصم الياء

وسكوبها، فبالصم جمع حيث، و(الخبث) جمع حيث، يريد ذكران الشيطان وإنانهم،

وبالسكون محتمل أن يكون مصدر حيث الشيء خبثاً، ويحتمل أن يكون محفف جمع

لخبث، وقد جاء التحفيف في هذا اللون كما في كتب وسيل ورسيل، وعلى تفسير

كونه على لفظ المصدر المراد شيء لمكروه مطلقاً، وقيل: الشر، وقيل: الكفر، ثم

قال الشيخ^١ من يكره ذكر الله في تلك الحالة يفصل، أم في الأمكة لمعة لذلك

في قوله قيل دخولها، وأما في غيرها فيقول في أو الشروع كتشهير ثيابه مثلاً، وهذا

مذهب الجمهور، وقد من [س:] يستعبد نقله لا بلسانه، ومن يحيز مطلقاً كما نقر

عن مالك لا يحتاج إلى استعصيل.

٣٣٨- [٥] (ابن عباس) قوله (وما يعذبان في كبير) أي: في دعهما، أو في

أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ - وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ : لَا يَسْتَتِرُهُ مِنَ الْبَوْلِ - وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ،

أمر يشق ويكر عيهما الاحتراز عنه، قال الله تعالى : ﴿وَلَهَا كَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخِشْيُونِ﴾ [الفر، ٤٥] أي : شاقة، وراد في رواية لسخري ثم قال (بلى)، أي . بلى يعنiban في كبير، وفي للتنليل.

وقوله : (أما أحدهما فكان لا يستتر من البول) روي هذا اللفظ بوجه، أحدها (لا يستتر) من الاستتار، وظاهر معناه لا يبالي بالكشاف، العودة، وهذا لا يناسب الباب، وقد يقال : معناه لا يجعل منه وبين بوله ستره حتى يتحفظ عنه، والموافق لما رواه مسلم . (لا يستتره) - بون ساكنة بعدها رأي ثم هاء - من ستره وهو الإبعاد، وهذا ينقظ موافق لما جاء في حديث آخر : (استترها من البول فإن عامة عذاب القبر منه)، وقد يروى : (لا يستتر) بموحدة ساكنة من الاستتار، أي : لا يستر من البول ولا يتعد منه، وهو قريب من الوجه الثاني، وقد جاء . (يستتر) بأسون بين التائين من الشر، قال في (النهاية)^(١) وهو جذب فيه قوة وجفوة، وقد جاء في الحديث (إذا مال أحدكم فمستر ذكره ثلاثاً)، وفي رواية (ثلاث تترت)، وقال ومنه حديث عذاب القبر أنه لم يكن يستتر عدوبه، وهو أيضاً قريب من (يستري) و(يستتره)، وقال الطيبي^(٢).

وذكر في (شرح السنة) هذا الحديث في باب الاستتار عند قضاء الحاجة

وقوله . (بالنميمة) لنم والنميمة . رفع الحديث إشاعة له وإفساداً، ثم بم بكسر سون وضمه، وقال النووي : نقل كلام العبر بقصد الإصرار وهي من أفتح لقائح، انتهى . وعرفه بعضهم أنها المقالة التي ترفع عن قائلها ليصر بها فتلها في دينه أو نفسه

(١) النهاية (١٢ / ٥)

(٢) شرح الطيبي (٣٧ / ٢)

ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا بِصُفْتَيْنِ، ثُمَّ غَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرِ وَاحِدَةٍ، قَالُوا:
يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ فَقَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا»
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٢١٦، ١٣٦١، ٦٠٥٢، م: ٢٩٢].

أو ماله. وهذا التعريف أشمل لأخوات إفساء شربه، ثم قوله يرفع عن ثلثته يعني
خل ما يحصل به لرفع رطوبة كتفه ودمر رطوبته، سمي

وفي شرح كتاب الحرقى) في مذهب الإمام أحمد بن حنبل قال وهي كسرة
عند عيسى الأشعر، وكيف لا، وقد جعلني الله يعاني ضربه ثم اعطى وكذب ولا يصح
كل خلافٍ مذهبٍ هنا مثلاً جسمه (ص ١٠٠ - ١٠١)، وأحرس منه قتلار (إن الله لا ينظر إلى
ذي وجهين)، وفي الصحيحين (لا يه حل جنة قتال)، أي تمام، وقد فاز عمر
بن الخطاب تكعب لأحمر... أي شيء في ثوراه عظمه ثمة، قال للميمية، فقال
عمر (ع)، هي قبح من نشر، فقال وهل يوجد اقتس وسانر الشور إلا للميمية،
ومصادق ذلك في الكتاب التعريف (وَوَضَعْنَا شُدَّيْنِ لِقَابِي) ١٦

وقوله (ثم أخذ جريدة) أي عصا حبل، في (القدموس) (١) جوده فشوره،
والجريدة معقة طويلة رطبة واسعة الراس التي تنشر من خواصها
وقوله (فشقه بصفتين) (٢) الصبي (٣)، هو حال بريدة أباه، ويحصل أن يكون
مفعولاً مطلقاً، أي: شقها شقاً متساوياً بنصصين

وقوله (لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا) (٤) شقه عن عيسى، والضمير

(١) «شرح البرزكشي على مختصر الحرقى» (١٠٥)

(٢) «صحيح البخاري» (٦٠٥٦)، «صحيح مسلم» (١٠٥)

(٣) «القدموس» (ص ٢٦١)

(٤) «شرح طبري» (٢، ٣٨)

في (يخفف) للعذاب، ويروى (عنه)، وصميران تلجيت، والتذكير باعتزاز الشخص،
والثانيث باعتزاز نفس، والأول شأن، وتسميه بأصلها لكونها حمة حكماً، أو
صيهه يفسره ما بعده، وعنى روايه (عنه) بالثنية الصمير للتقيرين، وقد يروى (عنه)
تأويل الشخص، و(يسد) يروى بموقفة، التحتية فعلى لأول لمكبرتين، وعنى الثاني
للعودين أو صصمين، وقالوا لعنه ﷺ شمع فانسحب بالتحفيف عنهما بئى أليس،
وقيل: نكوبهما بسنجان ما داما رطبتين، والمراد (من شيء) في قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَا
فِي شُوعٍ وَلَا يُسَبِّحُ إِلَّا هُوَ﴾ ١٤٤ شيء حي، وحياة الخشب ما لم ييس، والنجس ما لم
يقطع، وهذا لتيسيح خاص به، ولدي يعم الأشياء كلها فهو يعمى الدلالة على الصانع
كماله، وقد أنكر الخطابي ما يفعله اداس على انقود من الأخوص ونحوه متعقبن
بهذا الحديث، وقال لا أصل له ولا وجه

وفي (مجمع لسان) (١) عن الكرماني: وليس في الحريرة معنى يحصه، وإنما
ذاك سره يده ﷺ، وهذا نكر لخطابي وضع اداس الحريرة ونحوه على غير، وقيل
لوط بسح فيخفف بركته فطرد في كل الرطجين ولقوب.

وقال ثوريشي (٢): وجه هذا لتحديد أن يقال إنه سأل التحفيف عنهم مده
بقاء لتداوة صهم، وقول من قال: وجه ذلك أن الحص الرطب يسمح لله ب دام فيه
تداوة فيكون مجبراً على عذاب القبر، قول لا طائل بوجه ولا عبرة به عند أهل العلم،
وقيل: علم ذلك موكل إلى سي ﷺ، والله أعلم

(١) مجمع بحار لأثور (٢٠٥)

(٢) كتاب الميسر (١/ ١٣٢).

٣٣٩- [٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ»
قَالُوا: وَمَا اللَّاعِنَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ
بِي ظَلَمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٦٩].

٣٤٠- [٧] وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ
فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ، وَإِذَا أَتَى الْحَلَاءَ فَلَا يَمَسْ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ.....»

٣٣٩- [٦] (أبو هريرة) قوله: (اتقوا اللاعنين) هذا من قبل الإسناد إلى السند
حاصل وحذف المضاف من قوله: (الذي يتخلى) أي تحصى الذي يتخلى أو غير
نفسه عنه، وقيل: للآعن بمعنى المنعوب كما قيل في قوله تعالى ﴿لَا تَعْلَمُ الْيَوْمَ﴾
مرد ٤٣، أي: اتقوا فعلهم، واستفدنا من صيغة الض إلى الناس اختصاص السبي بظل
يجتمعون ويقبلون فيه، ففي هذا النوع من ظل ورد السبي دون سائر أطلال، فقد ثبت
أن السبي يقع تحت حادث من السجل بحاجته، وهو المحتج من الشجر بحالاً كان
أو غيره، ولا بد أن يكون لمحدث ظل، كذا ذكره الأوردستاني^(١). ومواضع الشمس في
شده كأنه في صيف، كذا في بعض الشروح، و مراد بالتحلي التردد بفناء الحاجة
عائداً أو برلاً، فإن الشخص والاستفاد موجود فيهما فلا يصح تفسير السوي بالنعوط،
ونو سلم فأنول ينحى به فيأصاً، وللمرد بالظريوط طريق بمسوك لا المهجور لذي
لا يسلك إلا نادراً، وكذا طريق الكفار ليس بما اد، كذا في (مجمع البحر)^(٢).

٣٤٠- [٧] (أبو قتادة) قوله (فلا يتنفس) بالتحزم، و(لا يهية) بالثلاثة

(١) جملة سجل فاعلموس المحيط (ص ٥٩١).

(٢) كتاب المعسر (١/ ١٣٢).

(٣) مجمع البحار لأورد (٢/ ١١٠).

وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ^١، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ١٥٣، م: ٢٦٧].

٣٤١- [٨] وَهَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ»^٢. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ١٦١، م: ٢٣٧].

ويروى بالرفع فيها على أن (لا) نافية، كذا في بعض الشروح نقلاً عن الشيخ، ويجوز الجرم أيضاً على تقدير كون (لا) نافية لجوار الوجهين عند كون الشرط ماضياً، والمراد النفس داخل الإناء من غير أن يُسِنَّهُ عن الفم حذراً من سقوط شيء من الأنف أو الفم فيه^(١)، وقيل إنه مع من جهة الطب، وقد ورد في حديث آخر: أنه كان يتنفس في الإناء ثلاثاً، أي: في الشرب منه ببدنة الإناء عن الفم، وقد جاء في رواية في الشراب، ويتم الكلام في ذلك في (باب الأشرية) إن شاء الله.

وقوله: (ولا يتمسح بيمينه) أي: لا يستنج بها؛ لما في رواية البحاري: (إذا بال أحدكم فلا يأخذ ذكره ولا يستنج بيمينه)، كذا في الشروح، وقد ذكرنا كيفية الاستنجاء بالحجر في البول بحيث لا يلزم منه مس الذكر باليمين ولا الاستنجاء بها، وأما في العائط فظاهر.

٣٤١- [٨] (أبو هريرة) قوله: (فليستنثر) أي: يستنشق، قد سبق شرحه في الحديث الخامس من الفصل الأول من (كتاب الطهارة)، (ومن استجمر) الاستجمار: استعمال الجمار وهو لأحجار الصغار، والمراد بالاستنجاء، وظاهر الإينار يشمل الواحد أيضاً، وحمل الشافعية على ثلاث أو خمس، والاستجمار: الشجر أيضاً من جمرة النار، وقد يحمل الحديث عليه، فإيناره أن يأخذ من البخور ثلاث قطع أو ثلاث مرات، فلا يماسب الباب ولا يماسب أيضاً سياق الحديث، ويجيء الكلام فيه في الفصل الأول

(١) أول من عنه النبي تعبير الروضة بحجارة النفس، كذا في (المغربي).

٣٤٢- [٩] وَعَرَأْنَسِي قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْحَلَاءَ فَأَحْمِلُ
 أَنَا وَحَلَامٌ إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَصْرَةً بِسُحْجِي بِأَسْمَاءَ تَنْتَفِقُ عَلَيْهِ. [ج ١٥٠، ٥١٠،
 م ٢٧١].

من (باب دواب الحلاء) (كتب مداس)

٣٤٢- [٩] (أسى، مؤنة، يدخل الحلاء) وفي بعض النسخ: «من شبيح»
 «ثم رد بالحلاء هذه المصفاة» هي دابة حرمية. كان «أ» حرج لحاجته، ولقربة حمل
 لعمره مع ثمء. «أ» لأخته التي هي البنت ذات حذمة فيها متعلقة بأهله، و«ح»
 بالحلام هو ابن مسعود، لأنه كان صاحب «إدوة» و«سحس» وسوط يحملها، و«الإدوة»
 «الكسر» «إدء» صغير من حلة يحدد لثماء يظهر به، و«العمرة» «تحتاج» «فتر» صف
 لرمح أو أكبر شئاً فيها سان كسان الرمح، و«عبرة» قريب منها، وكان يحمل معه بيته
 سيرته في ضلوه، وفي «لذفع» «نصر» أو «حتاج» «وأنشأ الأرض الصلبة» «لأنه»
 البول، وقيل: «توكره» محبة ليكون إشارة إلى «مع» من يروى «نمرود» «نمر»
 وقوله (ويسحج بالماء) أي بعد التنقية بالحجارة، «وذلك مستحب» «أ» «عد»
 كما يأتي في انفصل «ثالث» من حديث أبي أيوب «ف»، وقيل «هو» «في» «رمال»
 روى البيهقي في (سننه) «عن» «شيء» في (مصنعه) «عن» «علي بن أبي طالب» «قال»
 «من فلكم كانوا يعرفون بعرأ وأنتم تخلصون نلصاً فأسعرنا بحجاره الماء»

(١) انظر «مع حارثي» (١/ ٢٥٢)

(٢) قال «لقاري» وقيل «بلا»، وأبو هريرة «مروء المنابيح» (١/ ٣٧٨)

(٣) انظر «بذل لمجهود» (١/ ٣٠٧)

(٤) «سنن الكري» البيهقي (١/ ١٠٦، رقم ٥٢٩)، و«مصف ابن أبي شبة» (١٦٣٤)

* الفصل الثاني :

٣٤٣- [١٠] عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حَدِيثٌ مُكْرَرٌ^(١). وَفِي رِوَايَتِهِ: وَصَّعَ بَدَلَ نَزَعٍ. [د: ١٩، س: ٥٢١٣، ت: ١٧٤٦].

٣٤٤- [١١] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْبِرَازَ

المفصل الثاني

٣٤٣- [٩] (أسر) قوله: (إذا دخل الخلاء) أي: أراد دخول، (نزع خاتمته) يكون نقشه (محمد رسول الله)، وفيه سحبة الداخل في الخلاء ما عليه اسم الله ورسوله والقرآن، وفي بعض الشروح. ولا يختص ذلك برسولنا بل يعم الرسل كلهم صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين، هذا، وقد يحتلج أنه ذكر اسم الله ورسوله داخل لعلم بحو عبده، ورحمة الله، وأبو محمد، وأبو أحمد، هل يكره؟ وهذا مذكور فيه، ولم يجد له تصريحاً، والله أعلم.

٣٤٤- [١١] (جابر) قوله: (إذا أراد البراز) برز بروراً: خرج إلى البرز، أي انفضاء، كثر به عن حاجته الإنسان كالغائط، وهو اسم للمكان العور، كما هو لمتعارف في الكنية عن ما يكره التصريح به، والبراز بالفتح وحطاً الحطاي الكسر، لأنه مبارزة في الحرب، وخلفه الجوهرى فجعله مشتركاً بينهما، كذا في (مجمع البحار)^(٢)، وقال

(١) ولعن الحكم بكاره لا مبرئ؟ الأول: نزلت الوسطة بين ابن حريج والزهري، والنسبي تبدل المتن بمقتضى حرة، وبحديث قد صححه الترمذي وابن حبان، انظر: (إبدل المجهود) (١/ ٢٣٠)

(٢) (مجمع بحار الأنوار) (١/ ١٧٢، ١٧٣)

ثُمَّ قَالَ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَوَلَّى فَلْيَتَوَلَّى لِبَوْلِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣].
 ٣٤٦- [١٣] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَّةَ لَمْ يَرْفَعْ
 ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُوبَ مِنَ الْأَرْضِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ. [ت: ١٤،
 د: ١٤، دي: ١٧١/١].

٣٤٧- [١٤] وَهَنَّ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا
 لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ، أَعْلَمُكُمْ: إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ
 وَلَا تَسْتَنْدِرُوهَا، وَأَمْرٌ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَنَهْيٌ عَنِ الرُّوْثِ وَالرَّمَّةِ، وَنَهْيٌ أَنْ
 يَسْتَطِيبَ الرَّجُلُ بِبِمِيَّتِهِ.....»

وقوله: (فليرتد لبوله) أي: يطلب مكاناً مناسباً، ولا يستعجل ولا يجلس حيث
 شاء، ويكون ذلك مش هذا المكان، فافهم.

٣٤٦- [١٣] (أنس) قوله: (حتى يذنب من الأرض) المراد ذنبه من الأرض
 للعود للحاجة، لا قربه من مكان يقعد فيه.

وقوله: (رواه الترمذي) من حديث الأعمش عن أنس وإبراهيم، وقال: كلا
 لحديث مرسل، ويقال: لم يسمع الأعمش من أنس بن مالك ولا من أحد من أصحاب
 النبي ﷺ، وقد مر إلى أنس قال: رأيته يصلي، وذكر عنه حكاية في الصلاة، وفي
 (التهديب)^(١)، الصحيح أنه رأى أنساً ولم يسمع منه شيئاً.

٣٤٧- [١٤] (أبو هريرة) قوله: (والرمة) بالكسر: العظام البالية يقول: رمّ العظم
 وأرم. بلي فهو رميم، وفي بعض الشروح: سمي بذلك لأن الإبل ترميها، أي: تأكلها،
 انتهى. من قولهم: رمّ الشيء: أكله، و(يستطيب) من الاستطاسة بمعنى الاستحباب؛

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ رَجَبٍ ج ٣، ص ٣١٢، ج ١، ص ١٤٢، ١٤٣.

٣٤٨- [١٥] وَهِيَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْيَمْنَى لِطَهْوَرِهِ وَطَعَامِهِ، وَكَانَتْ يَدُهُ يَسْرَى لِحَلَاثِهِ وَمَا كُنَّ مِنْ أَدَى. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٣٣: ٥]

٣٤٩- [١٦] وَعَنْهَا نَأَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَنْذِهِتْ مَعَهُ بَثْلَانِ أَحْجَارٍ يَسْتَنْصِبُ بِهِنِ،
لَا يَضِيبُ لِحَيْسِهِ يَدَهُ أَحَدًا»

٣٤٨- [١٥] (عائشة) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. هِيَ ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَأْتِيهِ بِمَعْنَى مُصْبِرٍ، وَاصْبَحَ مَعَهُ وَفِي سَمْعِهِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ رَجَبٍ ج ٣، ص ٣١٢، ج ١، ص ١٤٢، ١٤٣. (الخلعة) أَيِ الْمَشَقَّةِ مِنَ الْأَسْحَادِ وَبَحْرِهِ، وَالْأَدَى (مَا يَسْتَكْرِهُهُ النَّاسُ وَهُوَ سَوَاءٌ كَانَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا) شَيْءٌ لَوْ وَفَّقَهُ وَفَقْدَهُ وَنَحْوَهُ. وَكَمَا فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ، (أَمْطَرَ عَلَيْهِ أُمِّي) أَيِ شَعْرَ وَاسْحَابَةٍ وَمَا يَحْرُحُ مِنْ بَصِيٍّ حِينَ يُولَدُ، وَمِنْهُ تَسْمِيَةُ نَحِيْلَتِي أُمِّي بِكَذَا فِي حَدِيثِ شُعْبٍ لِإِبْرَاهِيمَ (وَأَذْنَاهُ بِمَاطَةِ الْأَدَى عَنِ الصَّرِيقِ) كَسَوَاكُ وَالْحَجَرِ وَاسْحَابَةٍ وَبَحْرِهِ. وَكَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْرُوقٍ (لَمْ يَكُنْ يَدُودُ تِلْكَ الْكَلْبَةِ لِحَدَثِهِ وَمِنْهُ يَذَّاءُ النَّاسُ بِمَا يَكْرَهُهُمْ، وَالْمُرَادُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ التَّحْقِيقُ الْأَوَّلُ مِمَّا يَسْتَعْمَلُ فِيهِ لُبْدٌ وَحَمْلُ الْعَطِيِّ الطَّهْوَرِ عَلَى مَا يَقَابِلُهُ لِيَكُونَ أَشْمَرَ، وَحَيْثُ يَكُونُ الْأَوَّلُ مِنَ التَّخْصِيصِ بَعْدَ التَّعْمِيمِ، وَإِنَّمَا بَيَّنَّا عَلَى الْعَكْسِ، فَفَهْمٌ

٣٤٩- [١٦] (عائشة) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. (يَسْتَنْصِبُ بِهِنِ) صَعَهُ (أَحْجَارًا)، أَوْ مَسْتَانَهُ

فَإِنَّهَا تُجْزَى عَنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْمَارِئِيُّ. [حم: ١٠٨/٦، ١٣٣، د: ٤٠، س: ٤٤، دي: ١٠١/١٧١ - ١٧٢].

٣٥٠ - [١٧] وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ وَلَا بِالْمِظَامِ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: «زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ» [ت: ١٨٠، س: ٢٩].

ومولاه: (فإنها تجزى عنه) يعني وإن بقي أثر المجاسة بعد ما رلت عين المجاسة ذلك وحصة، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب أبي يونس ومن بعدهم، وأولئك لا يستنجء بالحجارة تجزى وإن لم يستنج بالماء إذ أنهى أثر المعاط والبون، والصمير في (عنه) للاستعانة والاستنجاء، وقد يجعل للمستنحي، أي: عن فعله الرائد عليه، أو عن معنى اللام أو للماء لمعهوم من امقاء، وهو الأظهر معنى، وإن كان بعيداً لفظاً، وإليه يشير كلام الغنيبي^(١)، وبه يستدل بعض الشافعية على وجوب التثليث؛ لأن الأجزاء ستعمل عالماً في الوجوب، فتدبر

٣٥٠ - [١٧] (ابن مسعود) قوله: (فإنه) كما في أكثر الأصوص، ونسخ (جامع ترمذي) و(مصحيح) الصمير لمذكور، وفي بعض النسخ، (وبها)، (راد أخوانكم) قد جاء في الروايات أن العظم لهم والروث لدوابهم، ويحوز إضافته إليهم لأن دوابهم تابع لهم، وروى الصبيعي عن سحاحم^(٢) في (دلائل النبوة): أنهم لا يجدون عظم إلا وجدوا عليه لحمه الذي كان عليه يوم أخذ، ولا روثه إلا وجدوا معها لحمها الذي كان فيها يوم أكلت.

ومولاه: (رواه الترمذي والنسائي) الموجود في بعض النسخ هما البياض، وهذه

(١) انظر: «شرح انصبي» (٤٣/٢).

(٢) كذا في لأصول، وفي الشرح الطوسي (٤٣/٢) روى الحافظ أبو نعمان في «دلائل النبوة»

٣٥١- [١٨] وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رُوَيْفِعُ أَعْلَى الْحَيَاةِ سَطَطُوا بِكَ بَعْدِي، فَأَحْزِرِ النَّاسَ أَنْ مِنْ عَقْدٍ يَحْتِنُهُ، أَوْ تَقْلَدَ وَتَرًا، أَوْ امْتَنَجَى بِرَجِيعِ دَاكَّةٍ أَوْ عَظُمٍ، فَإِنَّ مُحَمَّداً مِنْهُ يَرِيءُ^(١)». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٦].

لعارة مكتوبة في الحاشية

٣٥١- [١٨] (رويفع بن ثابت) قوله: (رويفع) بضم الراء وفتح الواو وسكون

الياء

وقوله: (من عقد يحينه) الأكثرون على أن المراد تجمعيد للحبة بالمعالجة^(٢)، وإنما كره ذلك لأنه فعل من ليس من أهل بدير وتشم بهم، وقيل: كانوا يعقدون في حروب في زمن لحية حلبة تكثر أو نعمة فأمرهم بإرسالها، وذلك من فعل الأعاجم، وقيل: عقد يحينه وعصى رجه حتى لا يعرفه أساس فيضع طريقه. قال ثوريشي: يفتدونها، وقيل: كان من عادة العرب أن من به راحة واحدة عقد في لحيته عقدة صغيرة، ومن كان له وحيد عقد عقدين، وقيل: صوره من عقد حاء، من لحوب الشجرة. إذا فسرته، وكانوا يعقدون لحاء الحرام فيصدونه أعاجمهم فيصوب به، وهو المراد من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْدُ وَتَرًا وَلَا تَمْتَنِجْ﴾ (سورة: ٢٦) كذا في (مجمع سحر)^(٣) ولا أول هو بوجه

وقوله: (أو تقلد وترًا) قيل: إنهم كانوا يعقدون في أعناق الحيل أوتار القسي ثلاثاً تصيبها عين، فهي عن ذلك، تسيهاً على أنها لا ترد شيئاً، وهذا تأول مالك رحمه الله، وقيل: إنه بهي عن ذلك حذراً عن احتياق الحيل عند شدة بركض، أو لأنها

(١) قال في السبعة (٦٧/٢) وهذا محتمل نسبة التي هي تسريح الحمة

(٢) «مجمع سحر الأثر» (٣/٦٤٠)

تخشق بها مهما رعت وعلقت بخصن، وهذا تأويل محمد بن الحسن رحمه الله، وقيل إنهم يعقدون عليها الأجراس، ويدل على هذا نبوي البخاري^(١).

وقيل ' المراد المخزومات تعقد في رقبة الولدان لدفع العين وهو من شعار الجاهلية، وقيل ' أراد بالوتر الذحل بالذال المعجمة والحاء المهملة محركة. النار أو طلب مكافأة بجنابة جنيت عليك من قتل أو جرح أو هو العداوة والحقد، أي: لا تطلبوا الأوتار وهي الذحول التي وترتم بها في الجاهلية، هكذا قال الثوري^(٢) وغيره، ولكن لا يحفى أن الرواية في هذا الحديث (وتراً) بفتحين حتى حموه على وتر القوس، والوتر بمعنى الذحل بسكون التاء وكسر الودو وفتحها على الخلاف كما هو الذي بمعنى العدد انفراد، فإن أهل الحجر يقولونه بالفتح في الفرد وفي الذحل بالكسر، ونميم وقيس وبكر يقولونها بالكسر، وأهل المالية بالكسر في الفرد وفي الذحل بالفتح، وقد قرئ بهما قوله تعالى: ﴿وَأَشْفِقُوا الْوَتَرَ﴾ [المجر ٣]

نعم هذا المعنى يصح الحمل عليه في الحديث الذي جاء فيه (الأوتار) بلفظ الجمع، كما نقل عياض في (المشارك)^(٣). (قلدوا الخيل ولا تقلدوها الأوتار)، وكما في (مجمع البحار)^(٤) عن (النهاية). أمر أن يقطع الأوتار عن أعناق الحيل كانوا يقلدونها بها، فإن (الأوتار) يجيء جمع كل من اللفظين، اللهم لا أن يروى الذي فسر به بمعنى الذحل بسكون التاء، والله أعلم.

(١) صحيح البخاري، (كتاب الحج، باب: ١٠٩)

(٢) كتاب لمير، (١/ ١٣٦)

(٣) مشارق الأنوار، (٢/ ٤٧٣).

(٤) مجمع بحار الأنوار، (٥/ ١٣)

٣٥٢- [١٩] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اُكْتَحَلَ فَلْيُؤَنِّزْ، وَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَاحْرَجَ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُؤَنِّزْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَاحْرَجَ، وَمَنْ أَكَلَ فَمَا تَخَلَّلَ فَلْيَلْفِظْ، وَمَا لَكَ بِسَائِرِهِ فَلْيَبْتَاعْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَاحْرَجَ، وَمَنْ أَتَى الْعَائِظَ فَلْيُسْتَشِيرْ»

٣٥٢- [١٩] أبو هريرة) قوله. (من اُكْتَحَلَ فليؤنّز) أي يسر لا كسحاك مراد أحدهما وهو الأصح أن يجعل في كل عين ثلاثة أمثال، وثالثهما أن يكتحل في يميني ثلاثة، وفي اليسرى اثنين، ويساق ويحس به يميني بأن يجعل في اليمين اثنين وفي اليسرى اثنين ثم يجعل في النسي واحدة، وقد رجحه بعضه تفصيلاً بالنسي، والأول هو الأشهر، ويحيى الكلاء فيه في فصل سابي من (باب الترحل) من (كتاب لباس).

وقوله (ومن استجمر فليؤنّز، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج)، ضاع، يزيد مذهب حميه في عدم وجوب استلث، وقد يقال التحجير في الاستعداد وهو الاستعداد بالحجر وهو أحسن، وإن تركه إلى غيره جائز لأن المقصد الاستقاء منه بكونه بما يهي عنه، وهذا المعنى خلاف المسافر من تعذرة كما لا يخفى

وقوله (فما تهلل) أي ما أخرجه من لأسان الحلال (فليلفظ) أي أنه ربما يخرج به دم، وما أخرجه بسائره فليبتاع، لأن الضاهر عدم خروج الدم، وإن يسر بعده خروج الدم في الأول سم حرم، وإن تيقن بخروجه في الثاني حرم، ولو حود لاحتمال بينهما خير، وقد يجعل العنة فيهما الاستعداد، فهو في الأول لا صلاح، وفي الثاني باللفظ، وقد يثبت أنه يحصل في لأسان غير ما، والنوك دارة للمنه ومضعها، كد

وَمَنْ لَمْ يَحِذْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيبًا مِنْ رَمْلِ فَلَيْسَتْ دِيرُهُ، لِإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ. [د ٣٥، ح ٣٣٧، ٣٣٨، دي: ١/١٦٩ - ١٧٠]

٣٥٣ - [٢٠] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبُولُنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ».....
قال لطيفي^(١)

وهي (لقاموس)^(٢) البوك. أهون لمصغ، أو موضع صلب، أو علك الشيء، وقد لاك العرس النجم وهو يلوك، وفيه: أن نتحلل من السنة، وأصله إدخال شيء في حلال شيء، أي في وسطه، وفي الحديث^(٣) (رحم الله لمنخلين من أمي في لوضوء والنعيم)

وقوله: (إلا أن يجمع كتيبا من رمل فليست ديره) أي: فيبجمعه ثم يستدره، أي يجمعه حشفة لتلا يراه أحد، وثر الاستدبار لأن نقبل بسهولة ستره بالدبل عاليا، واستمراد لعب الشيطان: هتك سترهم، وكشف عورتهم، ورد لرشاش إليهم، والإنسان إذا لم يستتر بمكن الشيطان من وسوسة بغير من ينظر إلى عورته

٣٥٣ - [٢٠] (عبدالله بن مغفل) قوله: (لا يبولن أحدكم في مستحمة) المستحمة تضم الميم وفتح الحاء الموضع الذي يغسل فيه بالحميم، وهو الماء الحار، ثم قيل بلاعتساب بأي ماء. استحمام، وإنما نهى عنه إذا لم يكن له مسلك يسلك فيه، أي.

(١) شرح لطيفي (٢/ ٤٥)

(٢) القاموس المحيط (ص: ٨٧٧)

(٣) كنز العمال (٩/ ٣٠٠)، والجامع بكي (١٢٨٤١)

ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ، أَوْ يَتَوَضَّأُ فِيهِ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
وَالْتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يَذْكُرَا. ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ أَوْ يَتَوَضَّأُ فِيهِ.

[د: ٢٧، ت: ٢١٠، س: ٣٦].

يذهب فيه النور أو كان المكان صلباً، ونهى فيه ستريه وإكراهه، كذا في بعض الشروح
وقوله. (ثم يغتسل) (ثم) استعادية، أي يستعد من العاقل أن يفعل ذلك،
(ويعسل) إم مجرؤم عطفأ على الفعل لمنهى وهو الأظهر، أو مرفوع، أي هو يعسل،
أو منصوب بتقدير (أن) كما في: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، لكنه يلزم منه أن يكون
النهى من الجمع، وأول منهى عنه سواء كان معه، غتسال أو لا، اللهم إلا أن يحمل
على الوقف، أو لأن المقصود لاحتراز عن لوموع في الوسواس، وهو إما يحصل في
صورة الجمع.

وقوله (فإن عامة الوسواس) أي جميعه أو معظمه، والأول لسيبويه وإثاني
للقرء، كذا في (مجمع البحار)^(١)، ولعل المقصود على الأول المبالغة وإلا ليس
حدوث الوسواس محصوراً فيه، وسب حدوث الوسواس أنه يصبر احوصح نحساً
فيوسوس قلبه بأنه أصابه من رشاشه، فيحصل منه الوسوس، وقبل هو اسم الشيطان
معنى أن عامة فعل الشيطان منه؛ لما روي عن أس بن عبيد الله قال^(٢) إنما يكره أنس في
لمغتسل مخافة انهم، وهو ظرف من لجون وهو صاحب، لأن المعتسل محل حصول
لشيطان؛ لما فيه من كشف العورة، ومنه: ولا تؤدبك الوسواس، أي. اشيطان، كذا
في (مجمع البحار)^(٣)، و لوجه الأول أظهر وأشهر

(١) مجمع بحار لأئورة (٦٢ / ٥)

(٢) شرح السيوطي لسنن النسائي (١ / ٣٥).

(٣) مجمع بحار لأئورة (٦٢ / ٥)

٣٥٤ - [٢١] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي جُحْرٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ. [د: ٢٩، س: ٣٤].

٣٥٤ - [٢١] قوله (عبد الله بن سرجس) في (التعريب)^(١) سرجس - بفتح مهملة وسكون راء وكسر جيم بعده مهملة -، وفي (التهديب)^(٢) . بفتح السين وكسر جيم، وفي (جامع لأصول)^(٣) : سرجس - بالسينين المهملتين وبينهما جيم - بوزن نرحس، وهكذا صححه الشيخ ابن حجر، وفي (المعني)^(٤) . سرجس - بمفتوحة وسكون راء وكسر جيم - وهكذا ذكره، ولم يصرح أحد منهم بحركة آخره، ولم يتعرض لصرفه وعدمه، فيظن أن الظاهر أنهم اعتمدوا على كون الصرف هو الأصل، والله أعلم.

وقد صحح في النسخ المصححة امتدالة الآن بفتح السين ثالثة وتوابعها، ولكن القاضي عياض ضبطه في (مشارق الأنوار)^(٥) بقوله سرجس بسينين مهملتين مفتوحتين وراء مكسوة وجيم مكسورة من غير بيان اختلاف ووجه، كما هو عادته في ذلك لكتاب، ولعل السبب في منع صرفه لعجمة والعلمية، والله أعلم.

وقوله (في جحر) بالصم كل شيء يحتقره الهوام والسباع لأنفسها، كذا في (القاموس)^(٦)، وفي (الصراح)^(٧) جحر - بالضم - سوراخ، وسبب النهي أن الجحر

(١) «التعريب» (٣٣٤٥)

(٢) «التهديب» (٢٠٤ / ٥)

(٣) «جامع الأصول» (٥٧٣ / ١٢).

(٤) «المعني» (ص ١٤٩)

(٥) «مشارق الأنوار» (٣٩٩ / ٢)

(٦) «القاموس المحيط» (ص: ٣٣٩)

(٧) «الصراح» (ص ١٦٦)

٣٥٥- [٢٢] وَعَنْ مُعَاذٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الْمَلَاحِينَ ثَلَاثَةَ الْبَرَارِي: الْمَوَارِدَ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالْأُطْلُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [د ٢٦٠ ج ٣٢٨]

٣٥٦- [٢٣] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْرُجُ الرَّحْلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ.»

ماتوا ابهوام درات السموم ومسكن البحر، فلا يؤمن من أن يصب مصدة.

٣٥٥- [٢٢] (معاد) قوله (اتقوا الملاحين الثلاثة) هي جمع تلخيص مصدر عيني، واسم مكان من بحر أو شتم، وقيل، جمع ملحه كأنه مضته الملعن، كما يدرى برث عشه مهزومة، وأض منسدة. وإنما جمع هذه لأقوال ملاحين لأن الملاحية تلحق صاحبها، ولأنه حكمه وانصافه منعون

و(المورد) جمع مورد، وهو موضع ورود النسيم ووضوئهم له كالندي، وقيل هو موضع ورود سقاء من عين أو بئر.

ورواه (وقارعة الطريق) أي الصلبة التي تقعد على أسس راحتهم، أي بدقوب المعروف عليها، هكذا قال لطي، ويظهر من هذا أن أصله عن معنى المتعوز، وهي صيغة نسبية، وفي حديث آخر: يبي عن بصلاة عن قارعة الطريق، وهي وسطه، قيل، أعلاه، وأدناه، فسر الطريق ووجهه.

٣٥٦- [٢٣] (أبو سعيد) قوله، (لا يخرج الرحلان يضربان الغائط) ويرى برفعها وفي رواية لا يذهب

ورواه (بصريان) أي يثبان ويقصدان، والمراد به (العائط) لمطمئن على ما هو

كَاشِفَيْنِ عَنْ عَوْرَتَيْهِمَا يَتَخَذَتَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَمُكِّتُ عَلَى ذَلِكَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [حم: ٢٦/٣، د: ١٥، ج: ٣٤٢].

٣٥٧- [٢٤] وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ هَذِهِ الْحُشُوشُ مُخْتَصِرَةٌ، فَإِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الْخَلَاءُ فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [د: ٦، ح: ٢٩٦].

٣٥٨- [٢٥] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَتَرٌ مَا بَيْنَ أَهْيَبِ الْحِرِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْخَلَاءَ أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ...»
حقيقته، أو لأجل العذبة فهو مصوب على سبيل الحافض، و(كاشفين) حال مقدرة،
يرجح أن يكون حالاً من ضمير (يتخذون)، و(وعورتها) يلتصق بضمير لعدم الالتباس،
والظاهر أن حكم لمرأتين هكذا.

٣٥٧- [٢٤] (زيد بن أرقم) قوله (إن هذه الحشوش) جمع حش، وهو في الأصل بمعنى الستار وجماعه الحش، كانوا يقصرون فيها الحاجة قبل أن تتعد الكُفُّ في السرة، ثم أصح على التكيف ووضع قضاء الحاجة مطلقاً، وأكثر ما وجدناه يطلعونه على موضع الحاجة من الصحراء الذي يقولون فيه القدر دون ما يبس في البيوت، قال في (لقاموس)^(١) الكسب كأمير لمرحاض، و لمرحاض مطروح العذرة، والظاهر أن المراد في الحديث أعم من ذلك

وقوله (مختصرة) أي، محل حصور الحش والشيطان

٣٥٨- [٢٥] (علي) قوله (إذا دخل أحدهم) في بعض السبع (أحدكم) بالخطاب و(يقول) بدون (أن)، ولصواب (أحدهم) بمعنى نعية ومع (ن)، ودخل

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِقَوِيٍّ [ت: ٦٠٦].
 ٣٥٩- [٢٦] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ
 قَالَ: «غُفْرَانُكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالذَّارِمِيُّ. [ت: ٧، ج: ٣٠٠،
 دي: ١/ ١٧٤].

بمعنى أراد أن يدخل

وبوله. (وإسناده ليس بقوي^(١)) وفيه محمد بن حميد الرازي، وقد اختلف فيه.
 ٣٥٩- [٢٦] (عائشة) قوله: (قال: غفرانك) أي. أسأل غفرانك، أي من
 بواب الذكر باللسان في هذه الحالة، أو من انتصير عن الوفاء بشكره، أنعمت من نسويح
 الطعام وإبقاء ما ينفع وإخراج ما يؤذي كما سيحيء في الفصل الثالث من حديث أس
 أنه ﷺ إذا خرج من إخلاء قال: (الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني)^(٢)
 وقوله. (رواه الترمذي)^(٣) وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من إسرائيل بن

- (١) قال لقاري (١/ ٣٨٧): وَمَعَ هَذَا يُغْمَضُ بِيَوْمِي فَصَائِبِي الْأَعْمَالِ سَيِّئَةً وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالسَّائِبِيُّ
 عَنْهُ، وَقَالَ فِي «الْمَرْعَاة» (٢/ ٦٥): وَبَعَثَ تَرْمِذِي فِي التَّنْجِاحِ الْمَوْجُودَةِ. وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ
 أَي لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ: لِأَنَّهُ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ الرَّازِي شَيْخُ التِّرْمِذِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ، قَالَ الْبُحَارِيُّ.
 فِيهِ نَظَرٌ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِالْكَذِبِ، وَكَانَ ابْنُ مَعِينٍ حَسَّ ارْأْيَ فِيهِ، وَرَوَّاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ
 صَحَّحَ الْمَتَاوِي حَدِيثَ عَلِيِّ بْنِ مَرْثُومٍ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَيَشْهَدُ لَهُ حَدِيثُ أُسٍّ عِنْدَ
 الطَّبْرَانِيِّ، وَقَدْ ذَكَرْنَا لَفْظَهُ مَعَ الْكَلَامِ فِيهِ، وَالتِّرْمِذِيُّ نَفْسَهُ قَدْ حَسَرَ حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ حَمِيدٍ
 الرَّازِيِّ فِي مَوَاضِعَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ حَدِيثَ عَلِيِّ بْنِ مَرْثُومٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ إِذَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
 (٢) وَيَوْمِي يَنْصَحُ الْأَثَرِ «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي مَا يُؤْذِينِي وَآثَقَنِي عَنِّي مَا يَنْفَعُنِي» مَرْقَاهُ
 الْمَصْبُوح (١/ ٣٨٧).

- (٣) وَكَذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ، وَالسَّائِبِيُّ، وَسَنَدُهُ حَسَنٌ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ
 غَرِيبٌ. وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «مُصَيِّحِهِ» مُتَّصًا. مَرْقَاةُ لِمَعَانِيحَ (١/ ٣٨٧)

٣٦٠ - [٢٧] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ أَتَيْتُهُ

بِمَاءٍ فِي تَوْرٍ أَوْ رَكْوَةٍ فَاسْتَنْجَى،

بونس، انتهى. «في (الكشف)^(١) للذهبي قال أحمد هو ثقة وتعجب من حفظه، وقال أبو حاتم: هو من أنقر أصحاب أبي سحر، وضعفه ابن المديني، توفي سنة اثنين وستين ومئة، وفي (التقريب)^(٢) ثقة تكلم فيه بلا حجة، من اسابعه مات سنة ستين ومئة، وقيل: بعد.

٣٦٠ - [٢٧] (أبو هريرة) قوله. (في تور أو ركوة) استور بفتح الميم وسكون

الواو، في (قاموس)^(٣) إناء يشرب فيه، وفي بعض الشروح: وهو باء صغير من صعر أو حجره يشرب منه، وقد يتوضأ منه، ويؤكل فيه الطعام، ويستأنس بهذا المعنى لما جاء في حديث أم سلمة: أنها صنعت حساً هي تور، كذا قال الثوري^(٤) شتي.

وقوله. (أو ركوة) في (القاموس)^(٥): مثلثة زورق صغير، وفي بعض الشروح بفتح الزاء وسكون الكاف: إناء من جلد يشرب منه، وفي (معجم البحار)^(٦): طرف من جلد يتوضأ منه، وفي شرح (جامع الأصول)^(٧): دلو صغير من جلد، وكثير ما يستصحبه الصوفية، وفي (لهاية)^(٨) إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء، والجمع

(١) «الكشف» (٦٧ /)

(٢) «التقريب» (رقم: ٤٠١)

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ٣٣٥)

(٤) «كتاب الميسر» (١/ ١٣٨)

(٥) «القاموس المحيط» (ص: ١١٨٦)

(٦) «معجم بحار الأنور» (٢/ ٣٧٩)

(٧) «جامع الأصول» (٥/ ٧٦)

(٨) «لهاية» (٢/ ٦١).

ثُمَّ مَسَحَ بَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِبِنَاءٍ آخَرَ فَنَوَّضًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى
الذَّرِيمِيُّ وَالسَّائِغِيُّ مَعَاهُ. [د ٤٥، دي ١٧٣/١، س ١٥٠].

٣٦١- [٢٨] وَعَنِ الْحَكَمِ بْنِ مُفَيَّانَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَالَ تَوَضَّأَ
وَنَضَحَ فَرَجَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالسَّائِغِيُّ، [د: ١٦٦، س ١٣٥].

ركاء، و(أو) في قوله (أو ركوه) لشك من راوي أبي هريرة، أو أن بها هريرة بآتيه
تارة بعد أو د ١٠٠

وقوله (ثم مسح بده على الأرض) في (الأرض) يسحب مسح اليد على
الأرض وذلك ثم غسلها بعد الحديث دفعاً للنجاسة وأثرها، كذا في بعض النسخ وح
وقوله (ثم أتيت به ببناء آخر) في حوشي: ليس معنى هذا أنه لا يحوز توصية
ببناء أبي من الاستحجاء، ولا البناء الذي يستنجى به، وإنما أتى ببناء آخر؛ لأنه ثم
حتى من لا يرى شيء أو شيء قليل، والإنسان بالإساءة الآخر اتصافي كان في إساءة فأتى به،
وقال الشيخ بن حجر: قد يؤخذ من هذا الحديث أنه يندب أن يكون بناء الاستحجاء
غير بناء الوضوء

٣٦١- [٢٨] قوله (عن الحكم بن مفيان، وقيل: سعيد بن الحكمة الثقفي،
نه صحبة، روى عنه محمد، وحديثه مضطرب، كذا في (الكشف))، وقيل: عن
أبي حكيم، وقيل: عن أبي سفيان، وه حديث في نضح الفرج

وقوله (ونضح فرجه) قيل: المراد بالنضح غسل، والمعنى إذا لم يغسل
فرجه وتوضأ، يعني أن التواضع للجمع مطلقاً لا يشهد منه تزيين، وعلى هذا والمراد به
لاستحجاء، والتصحيح أن المراد به رش الماء على حد كبير، وقيل: على موضعه من

٣٦٢ - [٢٩] وَعَنْ أُمَيَّةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ قَالَتْ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَدَحٌ مِنْ عَيْدَانٍ تَحْتَ مَرِيرِهِ يُبُولُ فِيهِ بِالنَّيْلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [د: ٢١، ص: ٣٢].

الأيزار، وقد ورد من أسس العشر الانتصاح بالماء، وهو أن يأخذ قليلاً من الماء وفرش به مذكيره بعد الوضوء ثم يوسوس؛ لأنه إذا وجد بدلاً يحيله إلى الماء، وكان هذا منه تعليمًا للأمة إذ هو ﷺ معصوم عنه، وقيل: ذلك لدفع نزول أجور شيئاً فشيئاً، لأن الماء يقبض لبول خصوصاً البارد منه، وقيل: المراد به سائلة الماء بالشر والتشح، وقد جاء في رواية: (توضأ ثم أخذ من ماء جفنة)، وفي رواية: (كان إذا توضأ وفرغ أخذ كفاً من ماء فنضح فرجه)، وفي (القاموس)^(١) نضح لبيت (شبهه) واستنضح، نضح ماء على فرجه بعد الوضوء.

٣٦٢ - [٢٩] (أُمَيَّةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ) قوله: (قدح من عيدان) يظهر من كلام الشراح أنه بكسر العين جمع عود بضم لعين بمعنى الخشب، وقال 'طبي' (٢): إنما جمعه اعتباراً لأجزاءه، ويحتمل أن يكون جمعه - والله أعلم - من أجل أنه كان مركباً من قطعات متعددة، أو من أنواع من خشب، وأن يكون هذا هو مراد الطبي، وفي بعض الشروح أنه يمكن أن يكون لمراد عود من العيدان لأنه كان مركباً من عيدان، ولكن قال في (القاموس)^(٣): العيدان، بالفتح العوال من النخل، واحدها بهاء، وقال: ومنها كان قدح يبول فيه النبي ﷺ، وقال السيوطي: العيدان على وزن سكران النخل لطول امجرد، واحده عيدانه، وقيل: هو فيعال

(١) القاموس المحيط (ص: ٢٣٦)

(٢) شرح الطبي (٢/ ٤٩)

(٣) القاموس المحيط (ص: ٢٨٨).

٣٦٣- [٣٠] وَعَنْ هَمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَبُولُ قَائِمًا فَقَالَ:
 يَا عُمَرُ لَا تَبُلْ قَائِمًا، فَمَا بُلْتُ قَائِمًا بَعْدُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. قَالَ
 الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُخْبِي السُّنَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَدْ صَحَّ. [ت: ١٢، ج: ٣٠٨].
 ٣٦٤- [٣١] عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ سُبَّاطَةٌ قَوْمٌ قَائِمًا
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. قِيلَ: كَانَ ذَلِكَ لِعَنْدٍ. [خ: ٢٢٤، م: ٢٧٣].

وفي (مجمع البحار)^(١) ذكر من بعض الشروح بعد ما نقل من الطيبي. أنه جمع
 عودة بفتح مهملة. النخبة الطوار المنحدرة من السعف من أعلاه إلى أسفله، جمع
 عيدانة، فعلم من هذا (عيدان) في الحديث بكسر العين وفتحها، وكذلك صسطه في
 سحبتا أبي فرأناها على مشايخ مكة المعظمة، ويعمم من (القاموس) أنها بالفتح فقط،
 وفي بعض الحواشي. عيدان اسم شجر معين فيكون عبر منصرف، والله أعلم.

٣٦٣- ٣٦٤- [٣٠- ٣١] (همر، وحذيفة) قوله: (لا تبل قائماً) " اتفقوا على
 أن البول قائم"^(٢) مكروه كراهه تحريم أو تربيه بما يرم منه بدو العورة وتجسس لبدن
 والثوب، ولهذا قلوا: من أراد أن يبول قائماً يفرح بين قدميه لئلا يتجسس، وهذا كان

(١) مجمع بحار الأنوار (٣/ ٧١٧)

(٢) صحفه الشريف عبد الكريم بن أبي المخارق ولحقاه ما صغ عن عمر ما بُلْتُ قائماً مُنْذُ
 أَشْبَمْتُ، وَنَحْدُ أَصْحُ مِنْ خَلِيفَةِ عَبْدِ الْكَرِيمِ، وَفِي الْفَارِسِيِّ الْحَجُّ سَهْلٌ، أَيْ مَا بُلْتُ بَائِمًا
 مُنْذُ أَمْلَعْتُ، وَهَيْئَتُ عَنِ الْبُؤْسِ قَائِمًا، لِأَنَّ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ لَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْ شَأْرِهِ، كَذَا فِي
 "التصريح"، وانظر: "مرقاة المفاتيح" (١/ ٣٨٩).

(٣) اختلف العلماء في البول قائماً، فأدحه سعد بن المسبب وعروة وأحمد وأخرون، وقال مالك
 لا كان في مكان لا يتطير عنه شيء فلا بأس به ولا في مكروهه، وقال عامة العلماء: البول
 قائماً مكروه لا لعلة، وهي كراهة ثم لا تحريم، وهو مذهبنا الحنفية. (الذي لم يجهود)
 (١/ ٢٤٧)

من عادة أهل تجاهليه فهي عنه في الإسلام تعبيراً بمكرم الأخلاق ومحسن الأفعال
تبي بعت رسول الله ﷺ لتتبعهما

وأما ما روي من حذيفة أنه ﷺ: (أني سأطه قوماً مال قائماً) فقد قيل: كان ذلك
معدراً، وبمرد بالمعدر إما ما قيل: إنه كان يوضع في حوضه ﷺ بحيث كان لا يستطيع
الوقوف، أو ما قيل: إن البول قائماً استشفاء من وجع الصلب، وعليه جرى لشافعي
فقال: (كانت العرب تستشفى لوجع لصب بالبول قائماً، وقد ورد فيما أخرجه
لهاكم^(٢) من حديث ابن عمر بن الخطاب (رضي الله عنهما) أنهما كانا يوضعا أي: باطن ركبته،
كلما قال الشيخ ابن حجر^(٣).

وقيل: لأنه لم يجد لتعود مكناً فاضطر إلى القيام؛ لأن سبابة لا يمكن
شخص من الوقوف إلا إذا جعل أطراف المرتفع منها وراء ظهره، وحيث لا بد من سمار
عوره، وإن استعمل بوجهه حيث عليه أن يقع على ظهره، والسبابة عنياً لينة سهلة
مرتفعة فهي غير صالحة لذلك.

وأما بول عمر ﷺ قائماً فقد روي عنه أنه قال: البول قائماً أحسن للدبر، فيحتمل
أنه عرض له في ذلك الوقت ما يحشى به خروج شيء من السبيل الآخر، وأما في
فعله ﷺ فحاشاً أن يتوجه مثل ذلك أو يطلق به اللسان، وقيل: لم يكن له عرض هذا
لا بد من الجوار سيما إن فرض تأخر هذا عن حديث النبي عنه فإنه يؤهم لتحريره، فاحتج
لبان عدمه سيما إن اقترب به عن آخر، وهو ﷺ أرسل رحمة واسعة للعالمين وتيسير

(١) انظر «المجموع شرح المهذب» (٢ / ٨٤)

(٢) المستدرک للحاكم (١ / ٢٩٠)، ولكن رواه عن أبي هريرة.

(٣) فتح الباري (١ / ٣٣٠)

• الفصل الثالث.

٣٦٥ - [٣٢] عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : «مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالسَّائِكِيُّ [حم: ١٩٢/٦، ت ١٢، س ٢٩]

٣٦٦ - [٣٣] وَعَنْ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَنَّ جَبْرِيلَ أَنَاهُ فِي أَوَّلِ مَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ فَعَلَّمَهُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الْوُضُوءِ أَخَذَ عُرْفَةً مِنَ الْمَاءِ فَغَسَّغَ بِهَا فَرْجَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ. [حم: ١٩١/٤، قط: ١١١/١].

للمحافظ أجمعين، والله اعلم.

الفصل الثالث

٣٦٥ - [٣٢] (عائشة) قوله. (من حدثكم أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يبول قائماً فلا تصدقوه) وجه التوفيق بين هذا الحديث وبين حديث حذيفة أن حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مستقيم على علمها، فيحمل على ما رقع منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أسبوت كما قيل في نعيها صلاة الصبح عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولئن يقول بإفادة كلمة (كان) لاستمرار أن يقول: إن مقصود عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نفي كون البول دائماً عادة له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وحديث حذيفة بما أفاد كونه مرة، وبحر أن كلمته (كان) لا يفيد الاستمرار، وأنه لم يقع ذلك منه إلا مرة، صبح ذلك، وذلك أيضاً لعدم اضطره إليه، فلا اعتبار به

٣٦٦ - [٣٣] (زيد بن حارثة) قوله (فلما فرغ من الوضوء أخذ عُرْفَةً) بفتح مصدر للمرة، وبالفصح المعروف، أي: ملأ لكف، كاللجنة اسم لما يلتقم، وهذا المعنى أظهر، نكح بروية بفتح أشهر، ثم ضهر بحارة أن الضمائر لجبرئيل، لأنه كان ممثلاً

٣٦٧ - [٣٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَاءَنِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَضِحْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي الْبُخَارِيَّ - يَقُولُ: الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ الرَّأوِي مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. [ت ٥٠].

بصورة الشرر معناه أنه يؤتى لوضوء والصلاة بعده، ويحتمل أن يكون سبي ﷺ، ويكون تقليد الكلام هكذا فتوصاً النبي ﷺ بعد التعلم فلما فرغ من الوضوء، وبذلك يحدث لأبي هُرَيْرَةَ: لأنه يدس سبياً، يعنيه جبريل كان بالثوب، فتدبر.

وأما جعل لصمير في (فرع) نلسي ﷺ وفي (أحد) نجريين ﷺ فبعض محتمل كنه بعيد. وأما ذكر صاحب (سنة السعادة) من أنه توصاً جبريل ثم قال لعنني ﷺ: أن يتوصاً منه، ثم أحد جبريل عرفه ماء وصرّب به وجهه ﷺ فحدث شيء، آخر غير هذا بنضح، فعلة تكملاً رتتمه للتشهير والتطهير، أو لشر آخر يكون في صممه، والله أعلم.

٣٦٧ - [٣٤]، (أو هُرَيْرَةَ) بوجه (إذا توصأت فانضح) أي ترحك، وتعلم فيه ذلك في ذلك المقام، أو لراوي مختصر هذا كنه.

وقرئ: (الحسن بن علي الهاشمي الراوي منكر الحديث) "هو الحسن بن علي بن ربيعة بن نحرث بن عبد تمصب ضعفه أحمد والشافعي وأبو حاتم والدارقطني، وقال المحاذي وهو منكر الحديث، يروي عن أبي الهناد عن الأعرج بأحد حديث موضوع، وروى عنه وكيع وغيره، وقد روى عن الأعرج أيضاً" (٣).

(١) نبي مقرر الماء عن الأعرج أو السزواب، برفقه حديث (٣٩٠ / ١)

(٢) قال البخاري (٣٩٠ / ١): لم يشهد ضعفه بعدد طرقه التساعون فيكون خجعة في مسائل الأعمار

(٣) نظرة: تهذيب التهذيب (٢ / ٢٦٣)

٣٦٨- [٣٥] وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ مقام عمر خلفه
 يكون من ماء، فقال: «ما هذا يا عمر؟» قال: ماء تتوضأ به. قال: «ما أمرت
 كلما بليت أن أتوضأ، ولو فعلت لكانت سنة». رواه أبو داود وابن ماجه.
 [٥: ٤٢، ج٥: ٣١٥].

٣٦٩- [٣٦] وعن أبي أيوب وجابر وأنس: أن هذه الآية نزلت «فيه
 رجال يحبون أن يتظاهروا بالله في المظهرين» [التوبة: ١٠٨] قال رسول الله ﷺ:
 «يا معشر الأنصار!

٣٦٨- [٣٥] (عائشة) قوله: (ما أمرت كلما بليت أن أتوضأ) فيه أنه ﷺ كان
 قد بترك ما هو أولى وأفضل تحضيفاً على الأمة ورحمةً عليهم، ويستأنس بها فيما مر
 في حديث اسول قائماً كما قيل: إنه فعله تعليماً للأمة وتيسيراً عليهم.
 وقوله (ولو فعلت لكانت سنة) أي: لو لازمت ودوامت عليه لكانت سنة
 مؤكدة في حكم بواسط، ووقعوا في تحرج، وهو مع ذلك سنة بعد، بمعنى ما وطلب
 عليه النبي ﷺ مع الترك أحياناً.

٣٦٩- [٣٦] (أبو أيوب) قوله (فيه رجال) الصمير في (فيه) راجع إلى مسجد
 قباء، وقيل: إلى مسجد المدينة، ورجح لأول بأنه أول مسجد أسس، لأنه ﷺ بنده
 أول ما هاجر. وثناء المسجد لشرف بعد ذلك، وأجب ما قوله تعالى: ﴿لَتَسْبُحُنَّ
 أُنُتِسْرَ عَرِ الشَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨] صدق على مسجد لمدينة أيضاً لأن المعنى
 أسس على التقوى من أول يوم أسس وهو كذلك، فافهم هذا، ولكن لا يخفى أن
 ساكني مسجد قباء كانوا هم الأنصار وهم أبو عمرو بن عوف، وقد جاء في بعض

إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَتَى عَلَيْكُمْ فِي الظُّهُورِ فَمَا ظُهُورُكُمْ؟^(١) قَالُوا: نَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَنَتَغَسَّلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَنَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ، فَقَالَ «فَهُوَ ذَاكَ فَعَلَيْكُمْوه». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. [٣٥٧].

٣٧٠ - [٣٧] وَعَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ لَهُ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ، وَهُوَ يَسْتَهْزِئُ بِهِ: إِنِّي لَأَرَى صَاحِبَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ حَتَّى الْخِرَاءَةَ، قُلْتُ: أَجَلْ، أَمَرًا أَنْ لَا سَتَقْبِلَ الْفِئْلَةَ، وَلَا نَسْتَنْجِي بِأَيْمَانِنَا، وَلَا نَكْتُمِي بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ.

أرويات هكذا، وفي مسجد لمدينة كانوا أنصاراً ومهاجرين، فتحصص لخطاب في قوله ﷺ: (يا معشر الأنصار! إن الله قد أتى عليكم) لا يغزو عن شيء، إلا أن يقال. في ذلك الزمان كان الأنصار هم الغالبين الأكثرين، فلهذا خص الخطاب بهم، والله أعلم

وقوله. (ونستنجي بالماء) أي: بعد الاستنجاء بالأحجار، فيه مبالغة في الطهارة وهو التطهير، فيه بيان فضل الاستنجاء بالماء وإن لم يتلوث، وتمايمه في الغفلة. وقوله (فهو ذاك) أي: ثناء الله عليكم بسبب تطهيركم البالغ أو تطهيركم بسبب ورود الثناء عليكم فالزموه.

٣٧٠ - [٣٧] (سلمان) قوله: (حتى الخِرَاءَةُ) - بالحاء المعجمة والراء المهملة - هي (النهاية)^(٢): هو بالكسر والمد: التحدي والقعود للحاجة، فعلى هذا المضاف محذوف، أي: أدبه وكيفيته، وقال الطبري^(٣): هو أدب الخلاء، وقيل: هيئة الجلوس

(١) «الهدية» (١٧/٢)

(٢) «شرح الطبري» (٥٦/٢).

لَيْسَ فِيهَا رَجِيعٌ وَلَا عَظَمٌ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ وَاللَّفْظُ لَهُ. [م: ٢٦٢، حم: ١٣٧/٥].

٣٧١- [٣٨] وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي يَدِهِ الدَّرَقَةُ فَوَضَعَهَا، ثُمَّ جَلَسَ فَبَالَ إِلَيْهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: انْظُرُوا إِلَيْهِ يَبُولُ كَمَا تَبُولُ الْمَرْأَةُ، فَسَمِعَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «وَيْحَكَ!.....»

في المتروضا، وذن الخطابي^(١) أكثر الرواه يمتحنون لحده ويفسرون، وقال النووي^(٢).
يكسر ويمد: هيئة الحدث، وأما نفس الحدث فمحذوف التاء ويمد مع فتح خاء وكسرها.
وفي (القاموس)^(٣): لخره بالصم: العذرة.

وقوله: (ليس فيها رجيع ولا عظم) صفة مؤكدة لأعجار لدفع توهم المجار، والضمير للثلاثة التي يستنجى بها، فافهم

٣٧١- ٣٧٢ [٣٨-٣٩] (عبد الرحمن بن حسنة، وأبو موسى) قوله. (ابن حسنة) بفتحات اسم أم عبد الرحمن.

وقوله: (الدركة) بمتحيين وقاف: انترس من جنود بلا حشب ولا عصب، أي عصب.

وقوله: (فوضعها) أي: جعلها حائلاً بينه وبين الدس، (فقال بعضهم) أي: بعض المتأففين

وقوله: (ويحك) ويح كلمة ترحم وتوجع لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيترحم

(١) «معالم السنن» (١/ ١١)

(٢) «شرح النووي» (٣/ ١٥٢).

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ٥١).

أَمَا عَلِمْتُمْ مَا أَصَابَ صَاحِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ كَانُوا إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَوْلُ قَرَضَوْهُ بِالْمَقَارِضِ، فَتَنَاهُمْ فَعَذَّبَ فِي قَبْرِهِ^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. (د: ٢٢، ج: ٢٤٦).

٣٧٢ - [٣٩] وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى^(١). (م: ٣٠).

بها عليه، وويل لمن يستحقها، فويح يقال لمن ينكر عليه في حال الشفقة، وويل لمن ينكر عليه مع غضب، وويس كويح كذا قالوا.

ولا يحفى أن هذا المقام يناسبه في الظاهر أن يقال: ويحك؛ لأن ذلك المتأفق يستحق الهلكة التي وقع فيها، وليس محل أن يترحم ويشفق عليه، بل يستحق الغضب أشد الغضب، ولكن هذا من كمال حلمه ورحمته وحسن خلقه ﷺ مع الكافرين والمساكين وأعدائه الطاعنين عليه فكيف بالمؤمنين المحبين له، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَيْكَ الْغَلْظُ حُلِي عَظِيمٌ﴾ (الملم: ٤).

وقوله. (قرضوه بالمقاريض) أي: قطعوا موضعاً أصابه البول من ثوب أو جلد كما كان في شريعتهم.

وقوله. (فتنَاهُمْ فعذب في قبره) شبه ﷺ إنكار هذا المتأفق التستر بهي صاحب بني إسرائيل ما كان مشروعاً عندهم في استحقاق العذاب مع كونه محل أن ينكر وينهى عنه طبعاً، مع قطع النظر عن شرعيته لكونه شديداً شنيعاً للتضرر في المال والنفس، وكان مظنة أن يعذر ولا يعذب، وأما التستر عند البول فهو أمر محمود يقبله الطبع السليم ويستحسنه، فيقبح إنكاره ويستحق صاحبه التشديد والتعذيب،

(١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ، وَأَبِي عُرْوَةَ إِلَى أَبِي مُوسَى هَبِي عَنِ مَوْجُودَةٍ فِي الصَّغَرَى وَالْكَبَرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٧٣- [٤٠] وَعَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَنَاخَ وَاجِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ثُمَّ جَلَسَ يُوَوِّ إِلَيْهَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! أَلَيْسَ قَدْ نُهِيَ عَنْ هَذَا؟ قَالَ: بَلْ إِنَّمَا نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَضَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د ١١].

فأفهم.

٣٧٣- [٤٠] (مروان الأصفر) قوله (فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك) ^(١) يدل ظاهراً على أن العلة في جواز الاستقبال والاستدبار في البنيان أن فيها سترًا في ظاهر ما يرى بخلاف الفضاء؛ لأن الصحراء لا يخلو عن مصل من ملك أو جن أو إنس إلى آخر ما ذكره هناك، وقد سبقت الإشارة إليه في أول الباب.

(١) قال الشوكاني في «النس» (١/ ١١٠). وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ يُدُلُّ عَلَى أَنَّ «نُهِيَ» فِي الْإِسْتِقْبَالِ وَالْإِسْتِدْبَارِ إِنَّمَا هُوَ فِي الصَّخْرَةِ مَعَ عَدَمِ لُتَائِهَا، وَهُوَ يَصْلُحُ دَلِيلًا لِمَنْ قَرَأَ نِزْلَ الصَّخْرَةِ وَالْبَنِيَانِ، وَقَالَ أَيْضًا: أَخْرَجَهُ وَسَكَتَ عَنْهُ، وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَسْكُتُ إِلَّا عَمَّا هُوَ صَالِحٌ لِلإِجْتِهَادِ، وَكَذَلِكَ سَكَتَ عَنْهُ الْمُتَدَرِّجُ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ فِي تَخْرِيجِ «الشَّيْءِ». وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ خَلِّصٍ فِي «التَّلْخِيسِ» وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَذَكَرَهُ فِي «الْمُنْعِ» أَنَّهُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَقَالَ شَيْخُ مَشَائِخِ الشَّيْخِ خَلِيلُ أَحْمَدَ السَّهَرُورِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْبَلَلِ» (١/ ٢١١): سَكَتَ لِمُحَدِّثِينَ عَلَيْهِ وَقَوْلُ الْحَافِظِ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، عَجِيبٌ، فَوَيْلٌ لِمَنْ يَحْسِبُ فِكْرَانِ رَوَى أَحَدُهُمَا صَحِيحًا كَثِيرًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، فَكَيْفَ يَصْلُحُ لِلإِجْتِهَادِ بِهِ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ: صَحِيحٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَالسَّائِي أَيْضًا: يَسَّ بِالْقَوِيِّ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: صَاحِبُ الْأَوَائِدِ مَكَّرَ التَّحْدِيثَ وَضَعَفَهُ، قَالَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا: لَيْسَ عِنْدِي بِالْقَوِيِّ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَحَادِيثُ أَبِي طَالِبٍ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ كَانَ يَحْيَى يُحَدِّثُ عَنْهُ، وَبِإِثْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَ عَنْهُ قَطْ.

٣٧٤ - [٤١] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ:
 «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ . [ج: ٣٠١].
 ٣٧٥ - [٤٢] وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ وَقَدْ أَلْحَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
 قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ أُمْتُتَ أَنْ يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثَةٍ أَوْ حُمَمَةٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ
 جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا، فَهَاتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٩].



٣ - باب السواك

٣٧٤ - [٤١] (أنس) قوله . (رواه ابن ماجه)^(١) في سنده ضعف إلا أنه لا تق
 بالحال، كذا في بعض الشروح، وهذا كما قال بعضهم في أدعية الوضوء أنها لم تصح،
 لكنها منسوبة ماسة للحال.

٣٧٥ - [٤٢] (ابن مسعود) قوله: (أنه) أمر من النهي عسى نحو: احش، (أو)
 حممة) الحممة: المحم.

وقوله . (فإن الله جعل لنا فيها رزقاً) أم العظم فقد عجم أنه رزق بهم أنفسهم،
 والروث لدو بهم، وأم الحمم فيحتمل كلا الاحتمالين

٣ - باب السواك^(٢)

في (القموس)^(٣). ساك الشيء: دلكه، وفمه بالعود، وسوكه تسويكاً وامساك

(١) قال ميرزا حسنت حسرتي وقد لحن حجر: وكذا السواك عن أبي د. وسنده حسن ومرفعه
 المصنوع (١/ ٣٩٣)

(٢) قال عاري عن ابن ثعلب. به سيعون فإنه أن يذكر لشهده عند الموت، وفي الأتيوب
 سيعون مصرقة فلها سيبان الشهادة، سبأ الله الغيبة. «مرفعه المصنوع» (١/ ٣٩٥)

(٣) «القموس المحيط» (ص: ٨٦٩)

وتسوك، ولا يذكر العود ولا الفم معهم، والعود مساك وسواك بكسرهما، وفي بعض الشروح، السواك بكسر السين يطلق على لحن وعلى العود أي يستك به، قيل هو مأخوذ من ساك، إذا ذلك، وقيل: يقال: تساوكت الإبل إذا اضطربت أعناقها من الهرول وسأيت من صعها، وجمع سواك سواك ككتاب وكتب، وقد يهرأوا، ثم قيل ورد في أسواك أربعون حديثاً، ولا خلاف في كونه سنة خصوصاً عند الوضوء عندنا، وعند الشافعي عند الصلاة أيضاً، ويتأكد قبل الفجر والظهر، وعن أبي حنيفة رحمته الله كراهيته عند الصلاة، وإنما محبة الوضوء، وقيل تكرهه بحضرة الناس، وفي المساحد ومجالس أحسن توهاً من طاهر قوله: (إذا دخل سنة بدأ بالسواك)، ولأنه إرلة المستعذرت، ولم يرو ذلك عن النبي ﷺ، والصواب أنه لا يكره مطلقاً؛ لأنه عبادة، نعم لا يستحسن ذلك في المحافل والمساجد إذا حرج به بصادق ونقل، وقد روي استياكه ﷺ في محض من الناس، ولا يدل قوله: (إذا دخل يسه بدأ بالسواك) أنه لا يستاك خارج بيته وهو طاهر.

وذكر بعض الشافعية^(١) أنه يستحب السواك في كل حال، ويتأكد عند الصلاة والوضوء وقراءة القرآن وصبرار لأسنان وعند تغير الفم بوم أو سكوب أو برك كس أو أكل ذي رائحة كريهة وترك نوم، ويحصل بكل حشيش مريل للفتح وهو صغرة الأسنان ولو خرقة إلا يصعب لحشته فإنه لا بحري حلقاً للنووي^(٢)، وأولاه الأراك فقد ورد فيه أحاديث.

(١) انظر: «المجموع شرح المهدية» (١/ ٢٧٤)

(٢) قال الناصبي في «عانة الطالبين»، خلافاً لما اختاره السيوطي، أي: هي «المجموع» من أن أصبعه

الحشة تحزى، «عانة الطالبين» (١/ ٥٨)

* المَصْلُ الأولُ :

٣٧٦ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ وَبِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[ج: ٨٨٧، م: ٢٥٢].

وقال لُثْمِيُّ: ينبغي أن يكون السواك من الأشجار المرة في غلط المختصر وطول الشر، وأن يكون الاستياك عرساً لا طولاً، وأن يكون حالة المضمضة، وإن لم يكن معه سوك أو كان مقلوع الأسنان اساك بإصبع يمينه لم يروي البيهقي^(١) عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: (يُخْرَى مِنْ سَوَاكِ الْأَصْبَعِ)، وروي نحو ذلك عن عائشة رضي الله عنها^(٢)

المصل الأول

٣٧٦ - [١] (أبو هريرة) قوله: (لولا أن أشق على أمتي) في (القاموس)^(٣) شق عليه الأمر شقاً ومشقة صعب، وشق عليه أوقعه في المشقة، والمعنى لولا أن أثقل عليهم، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ﴾ [التقصير ٢٧]، أي: ما أحملك من الأمر ما يشتد عليك، أي: لولا خوف المشقة أو توقعها (لأمرتهم)، وهذا يدل تدهراً على أن الأمر للوجوب، والمدبوب ليس بمأمور به، والمراد مادة أمر والاختلاف إنما هو في صيغة أفعل، والصواب أنه يشمل المدبوب والواجب: لأنه يقال: أمره أمر إيجاب أو أمر مدب، والمراد في الحديث لأمرتهم أمر إيجاب، فتدبر. ويأتي الكلام

(١) المسالك الكرى للبيهقي (١/ ٤٠، ج: ١٧٦).

(٢) انظر: «المعجم الأوسط» (٦/ ٣٨١).

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ٨٢٧).

٣٧٧ - [٢] وَعَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ

يَبْدَأُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ؟ قَالَتْ: بِالسُّوَاكِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ [م ٢٥٣].

٣٧٨ - [٣] وَعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ مِنَ

اللَّيْلِ.....

في قوله: (عند كل صلاة) في آخر الباب.

٣٧٧ - [٢] (شريح بن هاني) قوله (قالت: بالسواك) قالوا: إنما كان يبدأ به

حيث دخل بيته؛ لأنه ربما تنفخ راحة اليد بمحاذة الناس، فهو من حسن معاشرته بأهله، وفيه تعليم للأمة بحسن المعاشرة مع الأهل، وقول طيبي "لأن العائش أنه

كان لا يتكلم في الطريق، ونعم يتعبر بالسكوت فيستدرك ليربده، لا يحنو عن شيء؛

لأنه ليس بين محبته وبينه طريق يتعبر بغيره بالسكوت فيها؛ لأن بيته متصل بمسجد،

وغاب جلوسه في المسجد وحوائبه، وقيل: كان يبدأ بصلاة النفس فإنه ربما يتنفل في

لمسجد فيتسوك بها

٣٧٨ - [٣] (حذيفة) قوله (إذا قام للتهجد من الليل) وأصل التهجد ترك

التهجد وهو النوم، وصيغة التفعّل للسب والإزالة كتأثم وتخرج، وصغر البصاوي

قوله تعالى ﴿وَمِمَّنْ يُؤَيِّلُ نَتَهِجُ﴾ [اسراء ١٩] بقوله: يعصر الليل فترك التهجد

للمصلاة، واستهجد أيضاً بحجى بمعنى نود كما في (القاموس) "، ويمكن أن تكون

ضافة الصلاة إليه بوقوعه في وقت النوم وبعده

(١) شرح الطيبي (٢/ ٥٤).

(٢) تفسير البصاوي (١/ ٥٧٩).

(٣) "القاموس المحقق" (ص ٣٠٩).

بشوص فاه بالسواك. مَثَّقَ عَلَيْهِ. [ج. ٢٣٥، ١١٣٦، م. ٢٥٥].

٣٧٩ - [٤] وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ.

قَصُّ الشَّارِبِ،

وقوله (بشوص) أي يبتاك ويعسل، في (انقاموس) ^(١) - بشوص الباك باليد ومصع اسوك ولاسنان به من سمل إلى علو

٣٧٩ - ٣٨٠ - [٤ - ٥] (عائشة، وعمار بن ياسر) قوله (عشر) أي خصال عشر (من الفطرة)، الفطر في الأصل بمعنى الشئ والاشتباع والاحتراع، والفطرة الحلقه كقوله: «فَاطِرُ السَّمَكِوتِ وَالْأَنْثَى» ^(٢)، والحنفية الجنة التي خلق عليها المولود، ^(٣) فسر كثير من العلماء افطره في هذا الحديث بالسنة، أي سنة الأنبياء الذين أمرنا بأن نقدي بهم كما جاء حديث ^(٤): (أربع من سنن المرسلين)، وإنما يقال لها: سنة إبراهيم لكونه ﷺ أول من أمر بها، وقيل أي - من أسر القديمة التي اختارها الأنبياء - عندهم السلام وانصب عليه لشرائع فكانها أمر جبلي فطروا عليه

وقال الثوري ^(٥) ولو فسرت بالبدن لكان أوجه كما في قوله تعالى: «وَفُطِرَتِ لَهُ أَيْ فُطِرَ سَاسُ عَلَيْهِ» [ترو. ٣٠]، أي: دينه الذي اختاره لأول مظهر من البشر، ويكون معنى الحديث عشر من نوبع لدين وبواحه، والمعدود من جمته أو مما يك في العفول حتى فطر الله لحق عندها ستحسن ذلك

وقوله: (قص الشارب) قص الشعر والظفر قطع منهما بالمقص، أي المقراض، والشارب ما سأل على النعم من الشعر، أو ما حدث من حبي السبله، وسنة كنه

(١) «انقاموس المحيط» (ص ٥٧٤)

(٢) أخرجه الترمذي (١٠٨٠)، وأحمد في مسنده (٤٢١ / ٥)

(٣) كتاب الميسر (١ / ١٤١)

وإِغْفَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكُ، وَاسْتِشْقَاءُ الْمَاءِ،

شارب، والمختار قصه حتى يبدو طرف الشفة ولا يُحتمل من أصله، وذهب بعضهم بظاهر قوله: (أحفوا لشوارب) إلى استئصاله وحلقه وهو قول الكوفيين وأهل الطواهر وكثير من السلف، وحالفهم آخرون وأولوا الإحفاء بالأخذ حتى تدو أطراف الشمة، وهو لمختار، ويرى مالك حلقه مُثَنًى ويؤدب فاعله، وحيز البعض بينهما، وليس م ورد نص في الاستئصال، والمشتراك جميعها التحفيف، وهو أعم من أن يكون الأخذ من طول الشعر أو من مساحته، وظاهر الألفاظ الأخذ من الطول ومساحته حتى يبدو الإطارة، وقد اشتهر عن أبي حنيفة أنه ينبغي أن يأخذ من شاربته حتى يصير مثل الحاجب، وتندب بعض الحنفية توفر الشارب للغازي في دار الحرب لإرهاب العدو، ولا بأس بترك سبائته وهما طرف الشارب، نقل ذلك عن عمر وعيره لأنه ذلك لا يستر العم ولا يبقى فيه غمر الطعام إذ لا يصل إليه.

وقوله: (إغفاء اللحية) أي وتوفيرها وتكثيرها، في (القاموس)^(١): عفى شَعْرٌ لَبِيمِير: كَثُرَ، وَحَدَّثَ فَعَطَى دُبْرَهُ، وَلَعَمِي الرُّنْدُ، وَأَعْيى اللحية. وفَرَّه، وباقية عافية اللحم، كثيرته، والمشهور عندنا بقدر القبضة سنة، فإن زاد على قبضة منها نجس قطعه، كذا في السعافي، ولا بأس إذا طلت لحيته أن يأخذ من أطرافها، فإن كان ما زاد صويلاً تركه، كذا في (الملتقط) و(الحاوي).

واختلفوا فيما طال من اللحية، قيل: إن قبض الرجل على لحيته وأخذ ما تحت القبضة فلا بأس به، فعلة ابن عمر رضي الله عنه وجماعه من النابغين، واستحسنه الشعبي وابن سيرين، وكرهه لحسن وقتادة، كذا في (الإحياء) و(قوت الملوب)^(٢)، وقال النحوي.

(١) «القاموس المحيط» (ص ١٢٠٦).

(٢) «إحياء علوم» (١/ ١٥١)، و«قوت قلوب» (٢/ ٨٢).

وقص الأطفار،

توسط في كل شيء محمود، وحكى اسوي عن بعض لسلف أنهم كانوا يتركون للحية في العام كلها ويأحدون منها قدرًا صالحًا يوم منى، وهل يجوز حلق النحية كما يفعله الحواريون؟ الجواب: لا يجوز، ذكره في حاية (الهداية) وكراهة (الحائس)، والظاهر من كلامهم حرمة حلق النحية ونقصها من أفقر المسنون، وما يقال، إنه سنة فمعناه طريقة مسوكة في الدين، وإن وجوبها ثبت بالسنة

قال أبو بصير^(١)، قص النحية كان من صنع الأعاجم، وهو اليوم شعار كثير من لمشركين كالإفرنج واليهود ومن لا خلاق له في الدين من بفرقة الموسومة بالفسدية، ظهر الله عنهم حورة الدين

وقوله: (وقص الأطفار) قال الإمام العراقي في (إحياء العلوم)^(٢)، لم أر في الكتب خبراً مروياً في ترتب قلم لأطفار، ولكني سمعت أنه عليه السلام بدأ بمسبحة اليمنى وحسم بإبهام اليمنى، وابتدأ في اليسرى بالحصر إلى الإبهام، وفي اليمنى من المسبحة إلى الحصر وختم بإبهام اليمنى، وأما أصابع لرحل فالأولى عدي إن لم ثبت فيه نقل أن يبدأ بحصر اليمنى ويختم بحصر اليسرى كما في التحليل، وقد ذكر الإمام رحمه هذا، ويحتج به كثيراً، فليست ثمة، وقد رأيت لبعض العلماء شعراً في قص الأطفار قال:

قلم لأطفار سنة والأدب يوم الخميس حواسب أو حسب
وهذه الحروف رموز للأصابع ولا بداء باليمنى، والله أعلم.

(١) كتاب المسير، (١/ ١٤١)

(٢) إحياء العلوم، (١/ ١٤١)

وَعَسَلُ الْبَرَّاجِمِ، وَتَفُّ الْإِبِيطِ،

ويقال يستحب قلمها يوم الجمعة، ويروى فيه أثر، وقيل يدفن علامة أظفاره وشعره لنلا يلعب به السحرة، وإن رمى فلا بأس، وإن ألقى في الكنيف أو الممسل يكره، وقيل 'يورث الداء والملاء، ولا يقلم الأظفار بالسِّن فإنه يورث الرص، والله أعلم.

وقوله: (وغسل البراجم) جمع برجمة بانهض: المفصل الظاهر، أو الباطن من الأصبع، أو هي مفاصل الأصابع كلها، وفي بعض الشروح. الراجم هي العقد التي على ظهر مفاصل الأصابع، والتي في بواطنها رواجب بالجم والموحدة، كما قاله ابن العريق، وقال الثوري^(١)، الراجم مفاصل الأصابع اللاتي بين الأشاجع والرواجب، ولرواجب المفاصل اللاتي تلي الأامل وبعدها انبراجم وبعدها الأشاجع، وإنما خص الراجم بالحث على غسلها لأن مكاسر^(٢) الجلد عليها أكثر وأغلظ، فكان مساس الحاجة إلى غسلها أشد لا سيما لمن كان شش لأصابع خشن الجلد بعمل، انتهى. وبالجملية يلتحق بما ذكر جميع معاطف البدن التي هي محل الأوساح.

وقوله: (تف الإبط) الإبط - سكون لاء وكسرها - بطن المنكب، ويقال بالفارسية: بعل، وقياسها لكونها من الأعضاء المتكررة التأنيث وقد يذكر، قال الطيبي^(٣): تف لإبط سنة ويحصل أيضاً بالخلق والمورة، وفي (مجمع البحار)^(٤): وهل يكفي الخلق أو التوير؟ ويمكن أن يخص الإبط بالتف، لأنه محل الرائحة

(١) كتاب المبر، (١/ ١٤١).

(٢) في المخطوط: «مكاتب» والصحيح «مكاسر» كما في كتاب المبر.

(٣) شرح الطيبي، (٢/ ٥٥).

(٤) مجمع بحار الأنوار، (٤/ ٦٧٤).

وَحَلَقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ. يَعْني الإسْتِنْجَاءُ،

لكريهة باحتباس الأبخرة عند المسام، ولتنتف يصعب أصول الشعر والحلق يقربها، ثم ظاهر الحديث حصول لسة تنفقه نفسه وتنف غيره له، وقيل ' هو أقرب إلى الكراهة من قص الأصفار لقرب ستره عن الأعين من حفظ لمروء، وسوى النووي بين الإبط والعانة في التولي منه لما فيه من هتك المروءة بخلاف الشارب، وهو مسلم في التنب دون الحلق نفسه، وذكر أنه سم يكن في يبطه ﷺ شعر، وأعرض بأنه لم يثبت في المعتمدات، وحديث: (حتى يرى ساص إبطه) لا يدل عليه كما زعم؛ فإنه بعد التنب يبقى يصباً، نعم لم يكن فيه راتحة كرية، بل طيب اراتحة تطيقاً، وأبلغ منه أنه كان توجد الراتحة النفسية عند قصف حاجته، وكانت الأرض تبتلعه من تنلع ما يخرج من جميع الأنس، ذكر جميع ذلك في (مجمع البحار)، وذكر أيضاً أن صب الإبط أفضل من حلقه، وكان لشافعي يحرم المريضة إبطه ويمون السنة التنب لكى لا أفدر عليه، وهو أفضل أيضاً من لتورة

وقوله (وحلق العانة) وهو شعر عى المرح أو مبته، فين: يستحب حلق ما على لقل والدبر وما حولهم، ويكفي القص والتنف والبورة، روي أنه ﷺ كان ينور على عانة يده، وفي: يستحب للمرأة انتنف.

وقوله (انتقاص الماء) تلفظ والصد المهمة وهو الأشهر رواية (يعني الاستنجاء) وهذا لتفسير من وكيع قول بعض الرواة، وقد يفسر بانتقاص البول باستعمال الماء في المداكير ليريد أبول؛ لأنه إذ لم يحس نزل منه الشيء بعد الشيء، و(ماء) مفعول الانتقاص إذا أريد به البول، وفاعله إذا أريد به ماء يحس به، كذا قيل، ولانتقاص يعي متعلياً أيضاً وإن كان يلزوم أكثر كالإردباد، ونقص أيضاً لازم ومعد كره، وكذلك انتقص كازداد، هذا وقد يروي (انتقاص) بالفاء، وقد صوبه بعضهم، وأراد

قَالَ الرَّاوِي: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُضْمَضَةُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م]:
[٢٦١].

وَفِي رِوَايَةٍ: «الْخِتَانُ» بَدَلُ «إِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ» لَمْ أَجِدْ هَلِهِ الرِّوَايَةَ فِي
«الصَّحِيحَيْنِ» وَلَا فِي كِتَابِ الْخُمَيْدِيِّ. وَلَكِنْ ذَكَرَهَا صَاحِبُ «الْجَامِعِ» وَكَذَا
الْخَطَائِبِيُّ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ».

٣٨٠ - [٥] وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ بِرِوَايَةِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ. [٥: ٥٤].

نَصَحَهُ عَلَى الذِّكْرِ، وَالْمَصَّةُ: نَصَحَ الدَّمُ الْقَلِيلُ، قَالَ فِي (لِقَامُوسٍ)^(١) النِّفْصَةُ بِالضَّمِّ:
دَفْعَةٌ مِنَ الدَّمِ، وَلَا تَنْتَعِصُ: رَشَ لَمَاءٍ مِنْ حُلُلِ الْأَصَابِعِ عَلَى الذِّكْرِ
وَقَوْلُهُ: (قَالَ الرَّاوِي) قَبْلُ: هُوَ مُصْعَبٌ، وَقَبْلُ: الرَّاوِي مِنْهُ
وَقَوْلُهُ: (وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُضْمَضَةُ) تَقْدِيرُهُ. وَلَا أَصْنَهُ أَنْ يَكُونَ
شَيْئاً مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَضَةُ، (وَنَسِيتُ) بَلْفُظِ الْمَعْلُومِ مُخَفَّفاً أَوْ لِمُجْهُولٍ
مُشَدِّداً.

وَقَوْلُهُ: (وَفِي رِوَايَةٍ: الْخِتَانُ بَدَلُ إِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ) هَذَا لَفْظُ صَاحِبِ (لِمَصَابِيحِ)،
وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ: (لَمْ أَجِدْ... إلخ)، وَالْخِتَانُ بِكسْرِ الْخَاءِ يَجِيءُ بِمَعْنَى
الْمَصْدَرِ وَمَوْضِعِ لِقَاطٍ مِنْ ذِكْرِ الْعِلَامِ وَفَرَحِ الْجَارِيَةِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ^(٢) (إِذَا
التَّقَى الْخِتَانَانِ وَحُبَّ لَحْسٍ مِنْهُ)، قَدْ بَطُلَ عَلَى ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَالْخِتَانُ سَنَةُ
عَتَبَةٍ، وَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَوَجِبَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَبَعْضِ
الْمَالِكِيَّةِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِرِحَالِ وَالسَّهْلِ، وَالْوَاجِبُ قَطْعُ جَمِيعِ الْجِلْدَةِ الَّتِي تَعْطِي

(١) «الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ» (ص ٥٨٤)

(٢) «سُنَنِ الرَّامِزِيِّ» (١٠٩)، وَ«سُنَنِ بِي هَاجَةَ» (٦٠٨)، وَ«مُسْنَدُ أَحْمَدَ» (٦٠٣٩).

* الفصل الثاني :

٣٨١ - [٦] عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّوَاكُ مَطَهْرَةٌ لِنَفْسٍ مَرْضَاةٍ لِلرَّبِّ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» بِإِسْنَادٍ. [مسند الشافعي ٤١، حم: ٦/٤٧، ٦٢، ١٢٤، دي: ١/١٧٤، ن: ٥، ح: الصوم، باب: ٢٧].

الحشفة، وقطع أنى جزء من جلدة أعلى لفرج، ويتفرع على القول بوجوبها ومستحب فعلها للبالغ وتركها له، وسائر أحكامه مذكورة في موضعه، وقد ذكر طرفاً منه في (شرح سفر السعادة)^(١)؛ فليظر ثمة.

الفصل الثاني

٣٨١ - [٦] (عائشة) قوله: (السواك مطهرة لنفس مرضاة للرب) مصدران مميان، ويجوز أن يكونا بمعنى الفاعل، أي: مطهر ومحصل لرضا، وأن يكونا سمي مكان، أي: مطنة الطهارة ولرضا كما في قوله: (الولد محلة مجنة)^(٢)، والثاني يحتمل أن يكون بمعنى المفعول أيضاً، أي: مرضي برب، وقيل: هما باقيتان على مصدرينهما، والمعنى: سبب تطهارة والرضا، وقيل: هما للكثرة كالمأسدة ومأدنة^(٣)، وهي (مجمع البحر)^(٤): هو بكسر الميم وفتحها بمعنى المطهر أو آلة، وهو سبب الرضا لإتيانه بما هو مقدمة مجانته.

وقوله: (ورواه البخاري في صحيحه بلا إسناد) أي: في الترجم تعليقا

(١) (شرح سفر السعادة) (ص: ٤٩١).

(٢) أخرجه برامحه (٣٦٦٦)، وابن أبي شيبة (٨٠٦)، وأحمد في مسنده (١٧٥٦٢)، وسننهم في المستدرج (١٧٧١).

(٣) كذا في الأصل، والظاهر: «المأدبة»، انظر: «مقاموس» (ص: ٧٩).

(٤) (مجمع بحار الأنوار) (٤/٤٧٩).

٣٨٢- [٧] وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحَيَاءُ - وَيُرْوَى الْحَيَانُ - وَالنَّعْطُ، وَالسَّوَاكُ، وَالنِّكَاحُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ١٠٨٠].

٣٨٣- [٨] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَزْنِدُ مِنْ لَبِّ وَلَا نَهَارٍ فَيَسْتَقِظُ.

٣٨٢- [٧] (أبو أيوب) قوله: (الحياء) أي ما يقتضيه لحياء من الأفعال كالستر والابتياض عما يفتش ذكره رحتك المروءة وبحو ذلك، وإلا فالحياء أمر جبلي لا يختار فيه للعبد، وببست من الأفعال والاكتساب حتى يعد من السس، كما مر مثل ذلك في عدد احياء من شعب الإيمان.

وقوله (ويروى: الحتان) نحوه المعجمة ولهوية وهو أشبه للمعنى بهذا المقام وأنسها كم مر في حديث (عشر من العطرة)، والحنان سم برن مشروعاً من لند براهيم ﷺ إلى زمن يي ﷺ، وقد يروى (الحياء) بإحاء المهملة واسون المشددة دلوا هو بصحيف، وقد بالغوا في بصفتها درية ورواية، ولظاهر على تقدير صحتها أن يكون المراد به خصاب الشعر، وقالوا: ما هو إلا من شعار هذه الأمة، ولم يست من أحد من المرسلين قبل نبينا ﷺ أنه كان يخصب، فكيف يعد من سس المرسلين، وقد تمسك به بعض أصحاب في تحية لأيدي والأرجل متشبهين في ذلك بالساء، كذا قال ثوري شني^(١)، والله أعلم.

٣٨٣- [٨] (عائشة) قوله (يستيقظ) يروى على بعض بالرفع، والصواب بتقدير (أن).

إِلَّا يَتَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. [حم: ١٦٠ / ٦، د: ٥٧].

٣٨٤- [٩] وَهَنَهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسَاكُ فَيُعْطِينِي السَّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ، فَأَبْدَأُ بِهِ فَأَسْتَاكُ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ وَأَدْلَعُهُ إِلَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٥٢].

• الفصل الثالث:

٣٨٥- [١٠] عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرَانِي فِي الْمَتَامِ أَتَسَوَّكَ بِسَوَاكِ، فَيَجَاءَنِي رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَنَآوِلْتُ السَّوَاكَ الْأَصْفَرَ مِنْهُمَا، فَقِيلَ لِي: كَبِّرْ فَدَقَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٢٤٣، م: ٣٠٠٢].

وقوله: (إلا يتسوك قبل أن يتوضأ) فيه إشارة إلى كون السواك من سنن الوضوء، وإن كان الباعث الاستيقاظ وتجير الفم من النوم وتطيبه، فافهم

٣٨٤- [٩] (عائشة) قوله: (فأبدأ به فاستاك) تبركاً ومحبة للنبي ﷺ، وفيه التبرك بآثار الصالحين والتلذذ بها

الفصل الثالث

٣٨٥- [١٠] (ابن عمر رضي الله عنهما) قوله: (أراني) الرواية المشهورة بفتح الهمزة والروية لحلمية مثل العلمية في جواز اتحاد ضميري الفاعل والمفعول، وقد يروى بضم الهمزة فيكون بمعنى أظن، فيكون من أفعال القلوب، و(أتسوك) مرفوع يحذف (أن). وقوله (بسواك) صرح به اهتماماً بشأنه كم يدل عليه سياق الحديث وقوله: (فناولت) أي: أعطيت، أناله: أعطاه، فتنوله: أخذه، و(الأصفر) مفعول ثانٍ لناولت.

وقوله. (كبر) أي: أعط الأكبر، وفيه بيان فضيلة السواك وتقديم الأكبر في حكمه

٣٨٦- [١١] وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا جَاءَنِي جِبْرِيلُ ﷺ قَطُّ إِلَّا أَمَرَنِي بِالسَّوَاكِ، لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أُخْفِيَ مُقَدِّمَ فِيٍّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم: ٢٦٣/٥].

٣٨٧- [١٢] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ح: ٨٤٨].

٣٨٨- [١٣] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَنْ وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَأَوْحَى إِلَيْهِ فِي فَضْلِ السَّوَاكِ أَنْ كَبَّرَ،

في مسألة السواك والطيب ونحوه، ثم قد برز في هذا الحديث بدون قصة لم،
أخرجه أحمد والبيهقي^(١) بلفظ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطُّ فَعَطَّهُ أَكْثَرَ أَعْيُنٍ ثُمَّ قَالَ: (إِنْ
حَرَسْتَ لَسْتَ أَمْرِي أَوْ أَكْبَرُ)، وَيَشْهَدُ لَهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (إِلَّا أَنْ يَحْمَلَ لِأَمْرِ
وَالْوَحْيِ فِي الْمَامِ

٣٨٦- [١١] (أبو أمامة) قوله: (أَنْ أُخْفِيَ) أي: «مُتَّصِلٌ»
٣٨٧- [١٢] (أنس) قوله: (لَقَدْ أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ) أي: «أَطْبَعْتُ لِكَلَامِ عَسْكَرِي فِي
شَأْنِ السَّوَاكِ وَلِأَجْلِهِ، وَهِيَ بَعْضُ لَشْرُوحِ عَنِ الْكِرَامِيِّ^(٢)، أَكْثَرْتُ بَصِيعَةً لِمَصِي
لِمَجْهُولٍ، أَيْ: «تَوَلَّيْتُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ».

٣٨٨- [١٣] (عائشة) قوله: (يَسْتَنْ) أي: «يَسَاكُ»، فِي (أَعْيُنٍ) (٣) «أَسْ»

(١) مسند أحمد (٢/ ١٣٨)، والسير الكبرى (١/ ١٠)

(٢) «شرح الكراميات» (٦/ ١٣)

(٣) «القاموس المحظوظ» (ص: ١١١٢)

أَعْطِ السَّوَّاءَ أَكْبَرَهُمَا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، [د: ٥٠].

٣٨٩- [١٤] وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَفْضِلُ الصَّلَاةَ الَّتِي بُسِّتَ لَهَا عَلَى الصَّلَاةِ الَّتِي لَا يُسْتَاكُ لَهَا سَبْعِينَ ضِعْفًا». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». [نعب ٢٦/٣، ح: ٢٧٧٤].

٣٩٠- [١٥] وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَّاءِ حَيْثُ كُلُّ صَلَاةٍ، وَلَا خَرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ، قَالَ: فَكَانَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ يَشْهَدُ الصَّلَوَاتِ فِي الْمَسْجِدِ وَسَوَّاهُ عَلَى أَذْنِهِ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أَذُنِ الْكَاتِبِ، لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَّا اسْتَنْنَ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى مَوْضِعِهِ.....»

استك، فعل: هو مأخوذ من الس تكسر لسين، أي يمر به عبها، وقيل: من اسر متحها، يقال: سرت الحديد، أي: حككته على الحجر حتى يتحدد، والمس تكسر التميمي الحمراندي يمر عليه السكين يتحدد، كذا في بعض الشروح وقوله (أعط السواء) الظاهر أنه تفسير من الراوي.

٣٨٩- [١٤] (عائشة) قوله (سبعين ضعفا) المثل، وفيه مبالغة لا نحى، ولعلم بحقيقة عدد موكول إلى لبي ﷺ، والحديث رواه البيهقي^(١) وأحمد والبراز وأبو يعلى وابن خزيمة والحاكم، وفيه شيء من الكلام، كذا في بعض الشروح.

٣٩٠- [١٥] (أبو سلمة) قوله (عند كل صلاة) وعند الحقيقة المراد وقت كل

(١) مسند أحمد (٦/ ٢٧٢)، مسند أبي يعلى (٨/ ١٨، ح: ٤٧٣٨)، صحيح ابن حزم (١/ ٢٤٤).

(١/ ٧١)، والحاكم في «المستدرک» (١/ ٢٤٤).

رواه الترمذي وأبو داود إلا أنه لم يذكر: «وَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْمَاءِ إِلَى نُتِ اللَّيْلِ». وَقَالَ الترمذي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. [ت ٢٣، د: ٤٧].



٤ - باب سنن الوضوء

صلاة، من فت لا حاحه إلى السأويل حرية ولا، فإنه لانتفاء الثاني بوحود الأول،
والأمر بالسؤال مستف من كل صلاة لوجود خوف المشقة، فت انتهى هو الإيجاب
فيبقى الاستحباب، فلا بد لتحقيق من أحسن على الوقت، فافهم.

٤ - باب سنن الوضوء

المشهور في معنى سنه ما رطب عيه ﷺ مع الترتك أحياناً، وقد يراد فعله على
سبيل العادة سحر عاداته ﷺ المعمودة هي المنذر باب والمستحبات على ما قلنا،
ويقسم إلى سنن إلهي وسنن لروئذ، وسنن لروئذ في درجة المنسوبة فمفهمتها
نما يكون سنن إلهي، فتدبر، وفي بعض شروح (الهداية) أن المواضع إذ أضمت
أريد بها مع الترتك أحياناً كما هو معنى السنة، وحيث يتبدع عدم الترتك فهو أمارة الوجوب،
وإذا قيد بالترك فهو ظاهري، وفي (مجمع البحار) ' نسبه في الأصل لطريقه والنسبة،
وفي لشرع يراد بها ما أمر به النبي ﷺ وبهي عنه ونذرت له قولاً وفعلًا مما لم يأت به
لكتاب التعرير، وقد يراد به المسحوب سواء دل عليه كتاب أو سنة أو جماع أو قياس،
ومنه سنن الصلاة، وقد يراد ما رطب عيه النبي ﷺ مما ليس بواجب، فهي ثلاث
صطلاحات، انتهى

* الْفَصْلُ الْأَوَّلُ:

٣٩١- [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي أُيُنَ بَاتَتْ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ١٦٢، م: ٢٧٨].

٣٩٢- [٢] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَمَامِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْزِلْ ثَلَاثًا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَسِيبُ عَلَى خَيْشُومِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٣٢٩٥، م: ٢٣٨].

ثم المراد بالسنن ههنا أفعال النبي ﷺ وأقواله من الفرائض والسنن، يقال: جاء في السنة، أي: في الحديث، كما قال الطبري^(١)

الفصل الأول

٣٩١- [١] (أبو هريرة) قوله: (فلا يغمس يده) روي بتون التأكيد وبدونه وقوله: (فإنه لا يذري أين باتت يده) قالوا: كان أهل الحجاز كثيرهم يومئذ يسبحون بالأحجار لقلّة الماء بأرضهم، فإذا تم عرق محل الاستنجاء، وربما أصابت يده ذلك الموضع، فأمرهم بأن لا يغمسوها في الإناء حتى يغسلوها ثلاثاً لاحتمال ورود النجاسة عليها غالباً، وهو أمر بدب واستحباب حشاشاً في أمر العبادات وليس بواجب؛ لأنه مبني على أمر موهوم أو مظلون، وأصل لماء وأبداً على الطهارة عند الأكثرين غير أن أحمد بن حنبل حكّم بإيجاب لغسل ونجاسة الماء.

٣٩٢- [٢] (أبو هريرة) قوله: (فليستنزل) في (القاموس)^(٢) نثر الشيء يثره

(١) «شرح الطبري» (٦/ ٦٦)

(٢) «القاموس المحيط» (ص ٤٤٦)

٣٩٣- [٣] وَقِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مِنْ عَصِمٍ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَأَفْرَعَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَ بِيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ بِيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ،

نثرًا وشارحه: رماه متصرفاً، والمثرة: الخشوة وما والاه، أو لفرجة بين الشاربين خيال ونزلة الأنف، واستنشر استشق الماء، ثم مسح دث بمس الأنف كاستنشر، ولغيشوم من الأنف م موق نحرته من القصة وما تحتها، وقد ذكر في الأحاديث الاستنشاق وحده، وهو إدخال الماء في أنفه بأن حذبه بريح أنفه، والاستنشاق وحده وهو إخراجها منه بريحه بإعادة يده أو بعبرها بعد إخراج الأذى، ويسمى ذلك ذكر الاستنشاق لكونه تبعاً له، وقد يذكر كلاهما وهو ظاهر، وستوة الشيطان على الخشوم محمول على الحفيضة، وموكل عمه ومعرفة إلى عم الشارب: فإن الله حصص بيه عليه الصلاة والسلام بأسرار تقصر عن دركها العمول والافهام، وقد يأول بما يجتمع فيه من لأحلاط والمخاض والعار والأفندر في أقصى الأنف القريب بمقام استحويف لأول من الماع لموجب لانسداد طريق الإدراك ويضيق الفكر، وانكس المانع من أداء حق الملاوة والحضور والخشوع وفوت رعاية أدب الصلاة، وهي مرصاة للشيطان، فنسب إليه كما قيل نحو ذلك في أكل الشيطان مع من نزل التسمية، ودراكه امت في بيت له يذكر اسم الله فيه، وأمثال هذه كثيرة في الأحاديث، ولأول هو الطريق لأقوم، والله سبحانه وتعالى أعلم

٣٩٣- [٣] (عبد الله من زيد) قوله. (ثم مضمض واستنشر) أي سنشوش، قد يحتمل كونهما بعرفة واحدة، وكون كل منهما بغرفة على حدة سيجيء الكلام فيه تفصيلاً

تَدَا بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَا، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْمَكَانِ
الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالنَّسَائِيُّ، وَلِأَبِي دَاوُدَ نَحْوُهُ
ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْجَامِعِ». [ط. ٢/ ٢٤، ج. ٤٥، ن. ٩٧، د. ١١٨].

٣٩٤- [٤] وَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بِنِ عَاصِمٍ: تَوَضَّأْ
لَنَا وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا بِإِنَاءٍ فَأَكْمَأَ مِنْهُ عَلَى يَدَيْهِ فَمَسَّهُمَا ثَلَاثًا،
ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ، فَقَعَلَ ذَلِكَ
ثَلَاثًا.....

وقوله. (مقدم رأسه إلخ)، تفسير لقوله: (فأقبل بهم وأدير)، فالمراد
بالإقبال لإذهاب من جانب ائتمام إلى الحلف، وبالأدبار عكسه.

وقوله (رواه مالك والنسائي، ولأبي داود نحوه) اعتراض على صاحب
(المصابيح) ذكره في الصحاح، دون ما ذكره ليس إلا في (الموطأ) و(سنن النسائي)
ولأبي داود نحوه، والذي في الصحيحين إنما هو بلفظ ذكره المؤلف بقوله: (وهي
المسح عليه) إلى قوله (وهي رواية: فأقبل بهم وأدير) ومن هذا القول إلى قوله (ثم
عسل رجليه)، وهذه رواية من المتفق عليه بدن: (فمسح برأسه فأقبل بيديه وأدير)،
وصاحب (المصباح) ذكرها مما حكم عليه المؤلف أنها رواية مالك والنسائي،
وما ذكر المؤلف من لروايات سوى هذه لرواية مذكورة في (المصابيح) موجودة في
الصحيحين، فافهم، فإنه لا يحلو عن قلق، وقد ذكر الطيبي^(١) اعتذار المؤلف عن
ذلك.

٣٩٤- [٤] (عبد الله بن زيد) قوله. (فمضمض واستنشق من كفة واحدة) قال

ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا، فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا، فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَأَذْبَرَهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [ج. ١٨٥، ١٨٦، ١٩١، ١٩٢، ١٩٩، م. ٢٣٥].

وَفِي رِوَايَةٍ: فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَهُ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَارِ الدِّي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.
وَفِي رِوَايَةٍ: فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ وَفِي أُخْرَى: فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا.
وَفِي رِوَايَةٍ لِلنُّجَارِيِّ: فَمَسَحَ رَأْسَهُ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ. وَفِي أُخْرَى لَهُ: فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ.

الشيخ^(١) كذا في رواية أبي ذر، وفي نسخة من غرفة واحدة. ولاكثر من كف بغير ماء، ثم قال قال ابن بطال المراد بالكفة العرفة، ولا يعرف في كلام العرب لهذا هذا التانيث بالكف، ثم قال ولعمري بكفة فعلة لا أنها تانيث الكف، وقال صاحب (المشارك)^(٢) قوله من كفة هي مصبب والفتح كغرفة وعرفة، أي ملاء كفه و علم أنه ﷺ غسل في بعض الأحيان مرة مرة اقصراراً على مقدار لفرص الذي لا يصح الوضوء بدونه. وفي بعضها مرتين مرتين ماله في تطهير، وسماه نور على نور، وجعله سبأ لعمد الثواب ومضاعفة لأجره. وفي بعضها ثلاثاً ثلاثاً، وهذا غاية

(١) فتح الباري (١/ ٢٩٧)

(٢) مشرق الأنوار (١/ ٥٦)

مرته التطهير والماءعة، وهو أحد معاني إسباغ الوضوء الذي وقع في الأحاديث لأمر به، «الترغيب فيه، وزيادة على ثلاث تعدني وإسراف وظم مهبي عنه كما جاء في الحديث، ولكنها لا تبطل الوضوء، وفي بعضها (غسل بعض الأعضاء ثلاثاً)، وبعضها مرتين، وبعضها مرة، وفيه صور شتى، ثم إنه قد ورد في الأرجل امرات، وقد ورد تغسل مطلقاً من غير ذكر لمرات، ولكن بقيد استقبلة واستظف، ولذا لم يقل بعضهم بثلاث الغسل في التقديم، كما في شرح ابن الهمام^(١).

وقد وقع في بعض الروايات غسل الأعضاء كلها مطلقاً بلا ذكر عدد، وظهره في امره الوحد، أو كما مفصود الروي في ذلك المصام بيان أصل الغسل فسكت عن بيان العدد، ولكن لسان الجوار وتوسع الأمر، والعائب التثليث، ونقل الشُّنِّي من (تعدوي لظهيرية) أن من اكتفى بمره أتم عد الغسل لتركه نسبه المشهورة، ولم يأتهم عند آخرين لإتيانه بما مور به وصحه الحديث الوارد فيها، وقد محمد في (موطنه)^(٢): «غسل ثلاثاً أفضل، ولا كفاء بمرتين كفاية، وغسل مرة إن كان بالإسراع والإكمال أيضاً يكفي، وقد هذا مذهب أبي حنيفة رحمته الله، انتهى

وقل عن الشافعي رحمته الله أنه قال^(٣): «لا أحب زيادة على اثلاث، وإن راد لا أقول إنه حرام، والصحيح من مذهبه كراهة زيادة على ثلاث كراهة تريبه، وذهب قوم إلى أن الزيادة مبطلنة للوضوء كما في الصلاة من زيادة ركعة مثلاً، وهذا غياس حسد، وقد ورد بعد ما توصاً ثلاثاً ثلاثاً أنه قال: هكذا لوضوء، فمن رد أو

(١) انظر: «فتح المذيرة» (١/ ٢٢).

(٢) «التعنيق للمجدد» (١/ ٤٩).

(٣) انظر: «المجموع شرح المذهب» (١/ ٤٣٩)، و«فتح الباري» (١/ ٢٣٤).

بعض أساء وظلم وبعدي، ولم يذكر في بعض الرويات النقصان وهذا أصح، وأخرج
 من حزيمة هذا الحديث في (صحيحه) وتكلم في ذكر النقصان، وخطأ راويه؛ لأن صهره
 دم اسفص عن الثلاث وبس لأمر كذلك، وقد بعضهم: لإساءة يتعلو ناسفصان،
 والظلم بالزيادة

بقي لكلام في المضمضة والاستنشاق، قال في (المواهب اللدنية) ^(١) قال
 لنووي: وفي كيفية المضمضة والاستنشاق خمسة أوجه، الأصح أن يتمضمض ويستنشق
 ثلاث غرفات، يتمضمض من كل وحده ثم يستنشق، والثاني يجمع بينهما معرفة
 واحدة يتمضمض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها ثلاثاً، والثالث يجمع أيضاً بعرفة بكن
 يتمضمض منها ثم يستنشق، ثم يتمضمض منها ثم يستنشق، ثم يتمضمض منها ثم
 يستنشق، والرابع: يفصل بينهما بغرفتين، يتمضمض من إحداهما ثلاثاً ثم يستنشق
 من الأخرى ثلاثاً، والخامس يفصل بسب غرفات، يتمضمض ثلاث غرفات ثم
 يستنشق بثلاث، قال. والصحيح لأول، وبه جاءت الأحاديث صحيحة، انتهى

هذا وقد وجدنا أعماط لحديث فيها مختلفة، وقع في أكثرها: فعسل كفيه ثم
 مضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثم يديه، فظاهرة يذب عن وصل المضمضة
 والاستنشاق وإن لم يكن قطعاً، وفي بعضها: غسل يديه ثم مضمض ثم استنشق ثم
 غسل الوجه، وهو ظاهر في الفصل، والذي ذكر المؤلف من رواية. (تمضمض
 واستنشق واستنشق ثلاثاً بثلاث غرفات من ماء) فمحتمل بوجهين فصلاً ووصلاً، ولكن
 وقع في بعض الأحاديث صريحاً أنه مضمض واستنشق بعرفة واحدة أو كعه واحدة

ولمشهور من مذهب الشافعي رحمته الله الوجه الأول من الوجوه الخمسة، والمشهور من مذهب إمامنا الأعظم أبي حنيفة رحمته الله الفصل بين المصمصة والاستنشاق على الوجه الخامس، وتمسكه حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده رواه أبو داود^(١) قال دخلت على رسول الله ﷺ وهو يتوضأ والماء يسيل من وجهه ولحيته على صدره، فرأيت به فصل بين المصمصة والاستنشاق، وقد جاء عنه أيضاً قال إن رسول الله ﷺ توضأ فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً من كف واحد، رواه ابن ماجه^(٢)، لكن رجحنا لرواية الأولى عنه؛ لأن لقم والأنف عضران فلا يجمع بينهما ماء كثير الأعضاء، وقد ثبت في أصول الفقه أن الحديث الذي يوافق لقيس يعدم على ما بحالهما، وقد تكلموا في حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده بأن جد طلحة مجهول، ولم يثبت صحبته مع رسول الله ﷺ، وذكر في (جامع لأصول)^(٣): طلحة بن مصرف من أعلام التابعين وأئمتهم، وجده كعب بن عمرو، وغيل. عمرو بن كعب، وقال الشُّنُّو في شرح (الغاية) وقال البيهقي في (كتاب المعرفة) كان عبد الرحمن بن مهدي يقول: جده عمرو بن كعب له صحبة، وقال في (سننه) عن يحيى بن معين أنه قال المحدثون يقولون: إنه رأي رسول الله ﷺ، وأهله يقولون: لا صحبة له، انتهى قال الشيخ ابن الهمام^(٤) وذلك غير فادح بعد ما اعترف به أهل الشأن، وعبد الرحمن بن مهدي من كبار أئمة المحدثين في درجة الإمام أحمد بن حنبل

(١) سنن أبي داود (١٣٩)

(٢) سنن ابن ماجه (٤٠٤).

(٣) جامع لأصول (١٢ / ٥٤٣)

(٤) فتح القدير (١ / ٣٥)

رحمهم الله، وكذلك يحيى بن معين من كبار الأئمة، ولما قنوا بصحبته ثبت المذهب، وعدم وقوف أهل بيته لا يقدح في ذلك، وأخرج ابن سعد حديثاً من جد طلحة في (باب المسح) بلفظ: رأيت رسول الله ﷺ يمسح هكذا، فثبت أن له صحة، كذا قال الشيخ ابن الهمام

وبالجملة قد علم أن فعله ﷺ في غسل أعضاء الوضوء كان مختلفاً على ما هو عادته الشريفة المسمرة في المس والمستحيات، وأيضاً كان عنه ﷺ في المضمضة والاستنشاق وكيهيهما أيضاً مختلفاً، ولهذا لم يذهب أحد من الأئمة بوجوب أحد لوجه، وعند الإمام لأعظم أبي حنيفة رحمه الله يحوز وصل المضمضة والاستنشاق وعرفة واحده كما نقل الشافعي من (افتاوى الصهيرية)، وكذا يجوز عند الشافعي الفصل بينهما جباه جديدة وروى الترمذي^(١) عن الشافعي رحمه الله أنه قال: جمع المضمضة والاستنشاق بكف واحد جائز، وفصلهما بمياه جديدة أحب إلي، فارتفع الاختلاف، والله أعلم.

ولقد وقع شيء من الإحسان في الكلام في هذا المقام تحسلاً لمقصود وتحقيقاً للعلم، ونتممه بذكر مسح لرأس ولاختلاف فيه لينم شرح الباب فيقول معتصماً بتوفيق الملك الوهاب: أعلم أن أكثر الأحاديث في المسح جاءت مطلقة بلا تقييد بعدد، وجاءت مقيدة بمرة واحدة أيضاً، وهذه الأحاديث صحيحة، ووقع في رواية السائي والترمذي وأبي دود مرتين أيضاً وسموها بالضعف، وأما تثبيت المسح فلم يجرى في حديث صحيح سوى ما جاء في الحديث أنه توضأ مرة مرة ومرتين وثلاثاً ثلاثاً، والوضوء شامل للغسل والمسح.

وقال الشافعي رحمه الله تثليث المسح بهذا الحديث رقيق مس المسح على العسل، وجوابه أن قوله 'توضأ ثلاثاً ثلاثاً' محتمل، والأحاديث لصحيفة التي جاءت في عدم تكرار المسح عين المراد منه، وبين أن التثليث باعتبار الغالب من لأعضاء ومخصوص بالأعضاء المفصلة، وبماء المسح على التخفيف، بقياسه على العسل وبإزاء على الإكمال والإسراع قياس مع الفروق، وأيضاً تثليث لمسح بماء حدد قد يفضي إلى العسل الذي حقيقته جريان الماء، وهو خلاف وضع المسح، وأيضاً قد وقع في الحديث الذي ذكر فيه المسح مرة أن من راد أو نقص أساء وتعذى وعلم، فلا تكون الزيادة على مرة واحدة سنة.

وقال في (فتح الباري)^(١) 'لم يجهز في طريق من الصحيحين ذكر عدد لمسح، وعليه أكثر لعلماء لا الشافعي رحمه الله يقول: بأن تثليث المسح مستحب، وقال أبو داود أحاديث أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه وهي صحاح باب كلها دالة على أن مسح الرأس مرة واحدة، وقد بالغ أبو عبيد وقال لا أعلم أحداً من السلف ذهب إلى استحباب التثليث في لمسح إلا إبراهيم التيمي، ولكن في هذا القول نظر، لأن ابن أبي شيبة وابن المنذر حكاه عن أنس وعطاء وغيرهما، وصحح ابن خزيمة وغيره التثليث في حديث عثمان رضي الله عنه، وزيادة الثقة مقبولة، انتهى

وأورد في (جامع الأصول)^(٢) من حديث عثمان رضي الله عنه رواية ذكر فيها مسح الرأس ثلاثاً، ونقل لشيخ ابن الهمام^(٣) عن البيهقي أنه قال روي بوجه غريبة تكرار المسح

(١) انظر: فتح الباري، (١/ ٢٩٨)

(٢) جامع الأصول، (٨/ ٧٦)

(٣) فتح القدير، (١/ ٥٢)

في حديث عثمان، ولكنها لمحالفتها الأحاديث الصحيحة ليست بحجة عند أهل العلم،
 انتهى

وأخرج الترمذي^(١) عن وائل بن حجر: "ثم مسح على رأسه ثلاثاً ومسح أذنيه
 ثلاثاً، وكل ما جاء من هذا القليل، قد صح فهو محمول على التكرار بماء واحد لا بماء
 جديد كما هو مذهب الشافعي^(٢)، وذكر الشُّنَّيْ من (الفتاوى الضهيرية) أن تثليث
 المسح بماء جديد بدعه، وقد جاء في رواية عربية عن أبي حنيفة^(٣) تثليث المسح
 بماء واحد، فقد في (الهداية)^(٤) أنه مشروع ومروي عن أبي حنيفة، وفي بعض
 شروح (نهدية) أنه روى الحسن عن أبي حنيفة^(٥) أنه لو مسح ثلاثاً بماء واحد كان
 مسواً، هذا الكلام في سنة لمسح، وأما فرضه فقد ذهب مالك^(٦) أن مسح كل
 الرأس فرض، وعند أبي حنيفة فرضه مسح ربع الرأس، وفي رواية قدر ثلاث أصابع
 باعتبار أن الوجه إلصاق اليد بالرأس، ولأصابع أصل اليد، ولهذا تجب بقطعها دية
 اليد، واثنان أكثره، ولا أكثر حكم لكن، وعند الشافعي^(٧) أدنى ما يطبق عليه
 اسم المسح وإن كان ثلاث شعرات من شعرة واحدة، ومذهب أحمد^(٨) عند عامة
 أصحابه كمذهب مالك^(٩)، وفي رواية كمذهب الشافعي، وفي أخرى كمذهب أبي
 حنيفة^(١٠)، وفي رواية: مسح كثر الرأس، وفي رواية: نفسه مسح ببعض، وللرجل
 مسح كنه، ودلائل الكل ذكرتها في (شرح سفر السعادة)^(١١)

(١) ثم بعد في سنن ترمذي، نعم روى الترمذي في مسنده (٤٤٨٨)، ونظري في التمعن
 الكبير (٤٩ / ٢٢)، مطولاً وفيه: ثم مسح على رأسه

(٢) «نهدية» (١ / ١٦)

(٣) «شرح سفر السعادة» (ص: ٣٧)

وسمعت شيخي علي بن جابر الله مفتي بلد الله الحرام ينقل عن بعض مشايخه أنه قال: الإنصاف في مسألة المسح مع مالك رحمه الله، وأقوى ما يردّه حديث مسح الناصية، وقالوا: هو محمول على أن ذلك مع العمامة كما جاء مفسراً في الصحيح من حديث المغيرة بن شعبة: وكان ﷺ إذا مسح على ناصيته أنه بالمسح على العمامة، ومسيحي ذلك.

ثم اعلم أن كيفية مسح كل الرأس الذي هو سنة أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويمدّها إلى قفاه على وجه يستوعب الرأس، ثم يمسح بإصبعيه أذنيه، ولا يكون الماء مستعملاً بهذا لأن الاستيعاب بماء واحد كما هو مذهبنا لا يكون إلا بهذا الطريق، ولأنه لا يحتاج إلى تجديد الماء لكل جزء من أجزاء الرأس، فالأذن أولى لكونه تبعاً له، وفي (المحيط)^(١). والمستحب في الاستيعاب أن يضع من كل واحد من اليدين ثلاث أصابع على مقدم رأسه، ولا يضع الإبهام والسبابة، ويحافي كفيه ويمدّها إلى القفاه، ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه ويمدّها إلى مقدمه، ثم يمسح ظاهر كل أذنيه بإبهام، ومسح باطنهما بمسبحة، ذكر كلا من هذين الطريقتين الشُّعْنِي، ونقل الأول عن (شرح الكنز) والثاني عن (المحيط)، فتدبر.

وقال الشيخ ابن الهمام^(٢): وأما مجافاة السبابتين مطلقاً ليمسح بهما الأذنين والكفين في الإدمار ليرجع بهما على الفودين^(٣) فلا أصل له في السنة؛ لأن الاستعمال لا يشت قبل الانفصال، والأذنان من الرأس حتى جاز اتحاد بلتھما، ولأن أحداً ممن

(١) انظر. «المحيط البرهاني» (١/ ٤٧).

(٢) فتح القدير» (١/ ١٦).

(٣) الفؤاد: مُنْظَمُ شَعْرِ الرَّأْسِ مِمَّا يَلِي الْأَذْنَ، وَاجِبَةُ الرَّأْسِ «القاموس المحيط» (ص ٣٠٧).

حكى وصوء رسول الله ﷺ لم يؤثر عنه ذلك، فلو كان ذلك من الكيفيات المسبوبة وهي غير متبادلة لتصوّروا عليها.

ثم اعلم أنه لم يرو في الكتاب حديث في مسح الرقعة، وقال صاحب (سفر السعادة)^(١): لم يثبت في مسح الرقعة حديث، وهو مستحب عند أبي حنيفة رحمته، وهو مختار بعض الشافعية أيضاً، ويروون في ذلك حديثاً^(٢): (من مسح نغاه مع رأسه وفي من العل يوم القيامة)، وروي هذا الحديث موقوفاً ومرفوعاً، لكن سنده ضعيف، وأورد الشيخ ابن الهمام حديث الترمذي في ذلك عن وائل بن حجر: ثم مسح على رأسه ومسح أذنه وظاهر رقبته، وحديثاً من أبي داود أنه ﷺ مسح الرقعة مع مسح الرأس^(٣)، وقال: عند لبعض هو بدعة، ولم يذكره في (الهداية) من المنس والمنسحبات، وقال: **لشئني: مسح الحلقوم بدعة.**

(١) سفر السعادة (ص: ٢٠)

(٢) انظر: كتاب الطهارة لفخاسم بن سلام (١/ ٣٨٤)

(٣) وأخرج أبو داود حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده عن: أن النبي رسول الله ﷺ مسح رأسه مرة واحدة حتى يمسح الفصال وهو أول النعاع قال شيخنا في هاشم البلبش (١/ ٥٨٢) وفي رواية أحمد، «وإن يمسح من مقدم العنق»، سطره صاحب «النعبة» استدل به صاحب «المعني» (١/ ١٥١) عن مسح لرقعة، واستدل أيضاً برواية بن عباس «مسحوا أعقابكم بحافة العلق»، واستشهد به رواية لأحمد، وشذبه للشافعي، وفي رواية الدارقطني: «حتى يمسح بهم إلى أسفل عنقه»، كذا في «عدة المنصوبة». قال ابن رسلان استدل به على ما قاله الجعفي والعمري إنه يستحب مسح لرقبة، وصحح الرمي أنه سنة، ومقتضى كلام نحوي أن فيه قولين، وليس سنة في الجديد، ثم ذكر عدة الروايات في إثباته، فأرجع إليه. وقال الشعراني: قول مالك والشافعي: به ليس بسنة، وقد أبي حنيفة وأحمد وبعض الشافعية: مستحب، وسيطره في «تحفة الطلبة» لمولانا عبد الحفي (ص: ١٧)

٣٩٥- [٥] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً لَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ. ١٥٧].

٣٩٦- [٦] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ. ١٥٨].

٣٩٧- [٧] وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ بِالْمَقَاعِدِ فَقَالَ: أَلَا أَرِيكُمْ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ٢٣٠].

٣٩٥- [٥] (عبدالله بن عباس) قوله. (مرة مرة) في (القاموس)^(١): المرة: المعلقة الواحدة ولا يستعمل إلا ظرفاً، وفي (الصراح)^(٢): مرة: يكسار، مرراً مرات: بارها، وقال الكرماني^(٣): قوله. (مرة) منصوب على الظرف، أي: توضعاً في زمان واحد، ولو كان ثمة غسلتان أو غسلات لكل عضو من أعضاء الوضوء لكان التوضؤ في زمانين أو أزمنة، إذ لا بد لكل غسلة من زمان غير زمان الغسلة الأخرى، أو منصوب على المصدر، أي: توضعاً مرة من التوضؤ، أي: غسل الأعضاء غسلة واحدة، وكذا حكم المسح

٣٩٦- [٦] (عبدالله بن زيد) قوله: (مرتين مرتين) قد علم وجه إعرابه في شرح قوله: مرة مرة.

٣٩٧- [٧] (عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قوله. (أنه توضعاً بالمقاعد) أي. مواضع قعود الناس بالسوق أو غيره، وفي الحواشي: هي صُفَّة بناها أمير المؤمنين عَمْرُو بْنُ الْعَدَسِ خارج المسجد

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٤٤١).

(٢) «الصراح» (ص: ٢١٣).

(٣) «شرح الكرماني» (٢/ ٢٠٦).

٣٩٨- [٨] رَعَنَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو قَالَ: رَجَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَاءٍ بِالطَّرِيقِ تَعَجَّلَ قَوْمٌ عِنْدَ الْعَصْرِ فَتَوَضَّؤُوا وَهُمْ عُجَالٌ، فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ وَأَعْقَابُهُمْ تَلُوحٌ لَمْ يَمْسَسْهَا الْمَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

ليقعد الناس ويتكلموا وشاهدون الشعر فيه، ويقال له: رحبة، وفي شرح الشيخ اسم موضع بالمدينة يقعد فيه الناس.

٣٩٨- [٨] (عبد الله بن عمرو) قوله: (حتى إذا كنا بماء بالطريق) أي: كما نازلين بموضع فيه ماء كهر أو حوص أو بئر، كب الناس يسكنون عنده، كانوا في طريق مكة.

وقوله: (تعجل قوم عند العصر) أي: توضع، مستعجلين خوفاً من فوات العصر ومضي وقته.

وقوله: (وهم عجال) صححوه بكسر العين وتخفيف الجيم، ويضم العين وتشديد الجيم، جمع عاجل كقيام جمع قائم، وحفاظ جمع حافظ.

وقوله: (وأعقابهم تلوح) أي: يبدو يوستها وقوله: (لم يمسسها الماء) بيان له، وكان القوم كانوا حديثي عهد بالإسلام من سكان الوادي فتجوزوا في غسل أرجلهم لجهلهم بأحكام الشرع الشريف، فزجرهم النبي ﷺ بهد الوعيد عن ترك الواجب.

وقوله: (فقال رسول الله ﷺ) وفي رواية البخاري ومسلم^(١) فنادى بأعلى صوته

(١) صحيح البخاري (٦٠)، وصحيح مسلم (٢٤١)

«وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنْ لَنَارِ أَسْبَغُوا الوُضُوءَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ٢٤١].

وقوله (ويل للأعقاب من النار، ويل كلمة يقولها كل مكروب، وصلها الهلاك والعداب، وويل شدة العذاب، وويل ود في جهنم، ورواه ابن حبان^١ من حديث أبي سعيد، ولأعقاب جمع عقب مفتوح عين وكسر القاف مؤخر القدم، يقال بالفارسية بها: باشه. أي لأصحاب الأعقاب للأنحة، واللام بعدد، وويل العقب يحتص بالأعداب إذا قصر في غسله، فعلمهم يعذبون في الأعقاب خاصة لأجل هذا لتقصير وقوله (أسبغوا الوضوء) أي أكسبوه رأتهم، ولا تتركوا جزءاً من أجزاء الأعضاء غير مغسول.

وقد نعت بعض العلماء المراد بالإسباغ هنا إكمال وضوء وبلاغ الماء كل ضهر أعصاه، وهذا فرض، والإسباغ الذي هو لتثبيت سنة، وإسباغ الذي هو السبيل هو شرط، والإسباغ الذي هو إكثار الماء من غير إسراف فضيلة، وبكسر هذا يفسر لإسباغ باختلاف المقامات، ثم في هذا الحديث وأمثاله دليل على وجوب غسل رجليين، وأن المسح لا يحرى، وعليه جمهور الفقهاء في لأعصار والأمصار، وأنه لا يحب المسح مع الغسل كما هو مذهب طائفة، ولم يثبت خلاف هذا من أحد ممن بعده في الإجماع، ولديين وصفوا وضوء رسول الله ﷺ في موطن محنته وعلى صفات متعددة متفقون على غسله لرجلين، وقوله ﷺ (ويل للأعقاب من النار) وعيد وبهديد عظيم لمن بكر الغسل، فهو دليل لوجوب، وهذا الوعيد وقع في أحاديث كثيرة لا تحصى، كذا قال النووي^(٢)

والكلام هنا كثير نتحاشى من ذكره مخافة الطول، لكن المقدم حدير بذكره،

(١) صحيح بن حبان (٦/٥٠٨، ج: ٧٤٦٧)

(٢) شرح صحيح مسلم (٣/١٢٩)

نقول والله التوفيق وعلى قصده التعويل . اعلم أنه قد اختلفت الأمة في غسل الرجلين ومسحهما ، فذهب داود بن عسي الظاهري إلى أنه يجب المسح ، والغسل احتياطاً ؛ لأن لكتاب ورد بهما ، وروي عن الحسن البصري وعن أبي جعفر محمد بن جرير الطبري انتحير بهما ، وذهب قوم إلى فرصة مسح ظاهر القدمين ووجوب الابتداء من الأصبع والانتهاء إلى الكعبين عملاً بظاهر أخبار المسح وإن كانت ضعيفة مع قلتها ويظهر قراءة خفص . ﴿أَرْحَبُكُمْ﴾ [السنة ٦١] ، وفي القراءة بالنصب معطوفة على محل رؤوسكم عظماً على الأقرب ، ولأن هذه الواو قد تكون بمعنى مع ، وهي تنصب نحو . ستوى ثناء والحشية حملاً لما يحمل وجهين على ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً دفعاً للتعارض ، وقالوا : أخبار المسح والغسل في هذا الباب آحاد ، فلا تقبل على مخالفة ظاهر الكتاب ، والصحيح ما ذهب إليه عامة العلماء ، ولهم في إثبات فرصة غسل الرجلين ثلاثة طرق .

الأول : وإليه ذهب من أصحابنا الإمام أبو جعفر الضحاوي : أن السبل في القراءة تن كالسبل في لايتين ، وقد تعرضنا عوحب المصير إلى السه .

وقد اشتهرت لأحاديث متواترة معنى المخروجة في الأصول الستة وغيرها رواية عثمان وعلي وعبدالله بن زيد بن عاصم حاكي وضوء رسول الله ﷺ وأئسن وحابر رأيي هريرة وعبدالله بن عمر وغيرهم رضي الله أن رسول الله ﷺ غسل قدميه في وضوءه لمصلاً ؛ إذا كانتا ناديتين وأمر بذلك ، وأوعد على تركه ، وهي علامة الوضوء كلها في (شرح السنة) ، وفي تعداد تلك الأحاديث تطويل ، ونكر علينا أن نذكر بعضها تيمناً و التزاماً للحجة ، فقد جاء في روايات أبي داود والترمذي والسياتي عن عبد حير ورر بن حبيش

وعبد الرحمن بن أبي ليلى وأبي حية وابن عباس وحسين بن علي عليه السلام عن علي عليه السلام أنه نوصاً ليعلمهم فغسل رجله، ثم قال: من سره أن يطر إلى وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وضوؤه

وأخرج الطحاوي^(١) عن علي عليه السلام أنه دخل الرحبة، ثم قال عليه السلام بعلامه: انتهي مطهور، فأتاه بماء وطست فتوضأ فغسل رجله، وقال: هنا ظهور رسول الله صلى الله عليه وآله. وفي رواية لأبي دود^(٢) عن عبد خير أنه قال صلى علي عليه السلام الغداة، ثم دخل الرحبة فدعا بماء، فأتاه العلامة يأنه فيه ماء وطست، وفي أخرى لأبي دود^(٣): فأتانا علي عليه السلام وقد صلى فدعا مطهور، فقلنا: ما يصح بالطهور وقد صلى؟ ما يريد إلا ليعلمنا إلى أن قل ثم غسل رجله اليمنى ثلاثاً، ورجله اليسرى ثلاثاً، وفي رواية للسناني^(٤) عن الحسين بن علي عليه السلام قال: دعاني أبي علي عليه السلام بوضوء ففرته له... إلى أن قال: ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين، ثم اليسرى كذلك.

وأخرج الطحاوي^(٥) عن عبد الملك بن سليمان أنه قال: قلت لعطاء: أبعدك عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله أنه مسح على القدمين؟ فقال: لا، وأما ما روي عن عباد بن نعيم عن عمر^(٦) عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله توضأ ومسح على القدمين، وما روي عن

(١) شرح معاني الآثار (١٥٨).

(٢) مستر أبي داود، (١١٢).

(٣) مستر أبي داود، (١١١).

(٤) مسر السناني، (٩٥).

(٥) شرح معاني الآثار، (٢١٤).

(٦) شرح معاني الآثار، (١٥٧).

علي^(١) أنه صلى الظهر، ثم قعد للناس على كرسيه، ثم أتى ماء فمسح بوجهه ويديه، ومسح برأسه ورجليه، وشرب فصلة قائماً ثم قال: إن ناساً يزعمون أن هد نكرو، وإني أئيت رسول الله ﷺ يصنع مثل ما صنعت، وهذا وضوء من لم يحدث، وصنبر ما ورد في ذلك، فقد ذكر عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنهم كانوا يمسحون حتى أمر رسول الله ﷺ بإسراع الوضوء، فدل ذلك على أن حكم المسح الذي كانوا يفعلونه قد مسح ما تآخر عنه، على أنه يسر في حديث علي رضي الله عنه أن حرص الرجلين هو المسح، لأن فيه أنه قد مسح وجهه ويديه، وكان ذلك لمسح غسلًا، فكذلك يحتمل أن يكون مسحه لرجليه أيضاً كذلك، يدل على ذلك ما ذكر من مرويات عنه رضي الله عنه.

الطريق الثاني. التمسك بالإجماع، قال الإمام علاء الدين العديم رحمه الله عليه في (تحفة الفقهاء)^(٢): «إن العماء رحمهم الله أجمعوا على وجوب غسل الرجلين إذا كانت ياديتين بعد وجوب لاختلاف فيه، والإجماع متأخر يرفع اختلاف المتقدم، هذا، وقد قيل في مسائل أصول الفقه. لمختار أن لإجماع الذي ندر مخالفته حجة؛ لأنه يدل على وجود رجوع أو فاطم، إذ لو قيل. يكون متمسك المخالف لنادر راجحاً، وأن الكثيرين لم يطلعوا عليه وخالفوه غلطاً أو عمداً كان في غاية التعدد، لكن ذلك الإجماع لا يتناول الإجماع المعروف عند الأصوليين الذي يكفر منكره، وأيضاً المخالف لنادر إذا نشأ بعد لاتفاق فلا عبرة لمخالفته أصلاً، ثم إن مدار صحة هذا الطريق على الطريق الأول إذ لا بد للإجماع من سبب، والسند ههنا هو السنة، ولا يلزم أن يكون السند قطعاً،

(١) شرح معاني الآثار (١٥١)

(٢) تحفة الفقهاء (١/١١)

بأن قد يكون طيباً كالعيس وحبر الرخاء، ويصير بالإجماع عبيهما قطعاً، وإن كان سداً قطعاً كما فيما نحن فيه من السنة المشهورة المستوترة لمعنى وهو أقوى وأحكم، والكلام في لإجماع وأقسامه كثير، فيقتصر على هذا مقدار

الطريق الثالث التمسك بالكتاب، منه أن نصب الالام في ﴿أرحكم﴾ [المائدة: ٦] قراءة شطر القراء السبعة لذين ثبتت قراءتهم بالتواتر كما حقق في موضعه، وهم نافع وابن عامر وبكسائي وحفص راوي عاصم - رحمهم الله -، وأبو أيضاً قراءة شطر الثماني السبعة وهم ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر راوي عاصم - رحمهم الله -، فنصب الالام للعطف على الممسوح، وإدخال الممسوح بين الممسولات إشارة إلى انتداب هذه الهيئة أو أكثر صحتها، والعطف على الممسوح هو ظاهر تلك القراءة، فلا يجوز ترك هذا الصاهر إلى العطف على محل الممسوح إلا بدليل، لأن العطف على محل منزلة المحل من الحقيقة مع أن العطف على المحل بم يحوز عند عدم الالاس، لا تقول. صريحاً يبدأ ومررت بمررت وبكرت. وأنت تريد عطف بكر على عمر محلاً، وحفص الالام بالعطف على الممسوح وهو ظاهر تلك القراءة، لكنه يحتمل أن يكون العطف على الممسوح لفظاً فقط للحوار، ومعنى عطف على الممسوح ويسمى هذا حراً مجوزاً، وهي كثيرة في لغة العرب وواقعها في القرآن وغيره.

وقد جعل أئمة النحو للعطف على الحوار نائياً وحواراً للحوار مع العاطف وبدونه، وأخطأ من جعلها لغة رديئة غير نصيحة، ومما يدل على عدم كون الأرحل ممسوحة أن المسح لم تضرب له غاية في شريعة، فلو كان ظاهر قراءة لنصب وهو لعطف على الممسوح معيلاً للعسل، وظاهر قراءة، انحفص محتملاً للغسل وجب الحمل لمحمتمل على المتعين دفعاً للتعارض، ونقص عن شيخ الإسلام حوار راده أنه إذا قبل

٣٩٩- [٩] وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ

بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ

بالمسح بقى مقتضى المصّب غير معمول به بخلاف لعكس، فإن المسح معمول بالنعسل، لأن المسح مصّ العسل، فبيما دهن إلى عمل من كل وجه، وفيه خروج عن عهد الوجب بعين وحصيل بلطهاره كاملاً، وتمسك بالأصل في باب وضوء وهو النعسل، إذ هو مظهر حقيقة وحكماً، وبهذا بدأ لله تعالى به، ثم نقل بحكم إلى المسح في لرأس دفعاً لمخرج إذ في عله من لمخرج، ليس في غسل لوجه واليدين والرجلين إذ كانت ناديتين، ولأن المرجحين نحو بالنعسل لوقوعها في موطنه، لتحدية والتوث من غيرهما من الأعضاء.

وفإن بعض العلماء - منهم الشافعي رحمه الله عليه - في تأويل امراءيين، بالصب أراده قوم، والحر رد به أحرون يعنون من يجب عليه العسل ومن يجوز له لمسح، قال شيخ الإسلام حواهر راده فعلى هذا في قراءة الحر دكر ارجح وأيد به الخف بالانصال جوراً، وقد أشار الله تعالى إلى العسل والمسح بصب اللام وحفصها بلاعة وإيجازاً، انتهى وصحة هذا الطريق الثالث أيضاً مني على الطريق الأول، إذ فصل الحصاب أو بعيد ظهر بكتاب وتعيين بعض احتملايه على سبيل قطع لا يجوز إلا مثلاً ما ذكر من لمة المشهورة اجترة معنى.

نعم يجوز أن يحصل لظاهر الكتاب قطعية الدلالة باعتبار حقوق الفرائض كما قد لأصوليون في إرادة حر واحد إذ اجمعت به امراء، وهذا قول من قال من مشايخ البيان مستحق بالمين، والله أعلم وعلمه أحكم.

٣٩٩- [٩] (المغيرة بن شعبة) قوله (فمسح بناصرته وعلى العمامة) مسح

بقية الرأس عندما لوظيفة مسح بمرصة كما هو مذهب مالك رحمه الله عليه، أو

وَعَلَى الْخُفَيْنِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٧٤].

٤٠٠ - [١٠] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ

مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ:

لاستيعاب الرأس كما هو السنة بعد ما مسح أذى ما يعلق عليه اسم المسح عند الشافعي رحمة الله عليه، أو راع الرأس عند أبي حنيفة رحمة الله عليه كمبلاً للطهارة في الجملة وهو أمر مستحسن، وما مسح لعمامة مستقلاً بدون مسح الرأس كما على لحنف فمعه أو حنيفة ومالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مطلقاً، وجوز أحمد لاقتصار عليه بشرط لا عمامة على ظهره، وأن يكون العمامة تحت بحث، أو يحون [لها] دونه وكونها ساترة لجميع الرأس لا من حوت العادة بكشفه كمقدم الرأس والأذنين وشبههما من حواشي الرأس، كذا في بعض الشروح، وربما ينظر قوله (وعلى الخفين) إلى هذا المعنى.

وقال تَوَرَّيْتُ ^(١) قد حوز المسح على لعمامة جمع من فقهاء أصحاب الحديث، وأكثر ما يدرر [عندهم] عمن امتيا في بلاد الإسلام على خلاف ذلك، ومنهم من يقول إن لَتِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حرص بهم بعد مسح الواجب أن يقصروا من الاستيعاب على مسح العمامة، هذا ثم يحمل أنه مسح شاصيته فصولاً بيمينه يديه، وحسب الروي أنه مسح عليها.

٤٠٠ - [١٠] (عائشة) قوله (يحب التيمن) أي: الانشاء باليمين

وقوله (ما استطاع) إشارة إلى شدة المحافظة عليه.

وقوله (في شأنه) أي: في أفعاله، أي: كان يؤثر ليمين في الأفعال باليد اليمنى

وإن حل اليمنى وانجابت الأيمن

فِي طَهُورِهِ وَتَرَجَّلِهِ وَتَنَعَّلِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [خ: ٤٢٦ ، م: ٢٦٧] .

• الْفَصْلُ الثَّانِي :

٤٠١ - [١١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا لَبِسْتُمْ

وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ »

وقوله : (في طهوره) صححه ضم لطاء وفتحها ، أي : البداية بالشق الأيمن في غس الأعضاء وبليمى من اليدين والرجلين ، وأم الكفان والحدان والأذنان فيطهران معاً

وقوله : (في ترجله) أي : المدانة بالشق الأيمن في تسريح لحيته ورأسه
وقوله : (في تنعله) أي : لايتداء ببس المعن اليمى ، ولظهر أن قوله : (في طهوره) مع أخويه بدن معض من (شأنه كله) ، وحيث ذكر ثلاثة على طريق التمثيل ، والمراد هذه وأمثالها كان في المعنى بدل الكل من لکن .

وقال الطيبي^(١) : استعنى بذكر طهور عن ذكر اطاعات لأنه معناه ، والرجل يتعنق برأس ، ولتنعل بالرجل ، فيه إشعار بجميع البدن فيكون بدل الكل عن الكل ، فندر ، وقد وقع في بعض الروايات تأخير قوله : وفي شأنه كله ، من الثلاثة فهو تعميم بعد تحصيص ، ويروى بحذف و العطف لقريئة ، أو هو بدل من الثلاثة بدن اشتمل كذا قيل ، ثم المراد دلالة الذي يستحب التيمم فيه ما كان من باب التكريم والتزيين ، وما كان بخلافه فيبدأ فيه : لأسر ، علم ذلك بدليل الأحاديث والآثار ، وقد عده الطيبي ، وله نظائر أخرى

الفصل الثاني

٤٠١ - [١١] (أبو هريرة) قوله (إذا لبستم وإذا توضأتم) تحصيل بعض

(١) «شرح الطيبي» (٢/٦٩) .

- فَابْدُؤُوا بِأَيَّامِنَكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. [حم: ٣٥٤ / ٢، د: ٤١٤١].
- ٤٠٢ - [١٢] وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ٢٥، ح: ٣٩٨].
- ٤٠٣ - [١٣] وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. [حم: ٤١٨ / ٢، د: ١٠١٠].

المشورون لفاصلة ثلثة اوقوع اهتماماً بشأنها، ويحتمل أن يكون مقام قد اقتضى تخصيصها بالذكر، والله أعلم

وقوله (فابدؤوا بأيامنكم) وفي رواية (بأيامنكم)، ولأول جمع أيمن، و ثاني جمع ميمن، وكلاهما بمعنى

٤٠٢ - ٤٠٣ - [١٢ - ١٣] (سعيد بن زيد، أبو هريرة) قوله: (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) ضمه نفي الصحة، وإليه ذهب أحمد^(١) رحمه الله عليه على المختار من مذهبه عند جماعة من أصحابه أن التسمية شرط لصحة الوضوء، وقال إسحاق: إن من ترك التسمية عمدًا بعد الوضوء، وإن كان نسيًا أو متأولًا أجرًا، وعند الأئمة الثلاثة هو لنفي الكمال، وعند السبعة سنة أو مسح بما روى أبو داود والترمذي عن أبي هريرة والدارقطني^(٢) عن أبي هريرة وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم أنه ﷺ قال: (من توضأ فذكر اسم الله كان طهوراً لجميع مدته، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله كان طهوراً لأعصاه وضوئه)، فإن سياق هذا الحديث في إثبات الكمال بالتسمية، وهذا أمانة السية أو الاستحباب مع أن الأحاديث الواردة في تسمية قد ضعفها الأكثرون،

(١) انظر: «المعني» لابن قدامة (١/ ١٧٤).

(٢) «مسند أبي داود» (١/ ١٠١)، «مسند الترمذي» (٢٥)، و«سنن الدارقطني» (١١/ ١٢ - ١٣).

ولهذا الأصح عندنا أنها مستحبة لا سنة، وأيضاً قد أخرج أصحاب السنن الأربعة^(١) أن رسول الله ﷺ قال في تعميم الوضوء: (إذا فمت إلى الصلاة فتوضأ كعب أمرك الله)، وأمر الله الوضوء إنما هو بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦] الآية، وليس فيه ذكر التسمية.

واستدل بعضهم على نفي وجوب التسمية بحديث عدم رد السلام على من سلم عليه ﷺ بعد بول أو غائط معللاً بعدم كونه على الطهارة، وهو حديث له طرق متعددة من انصاح والحسان، وجاء في رواية^(٢) أنه ﷺ كان يتوضأ فسلم عليه أحد فلم يرد عليه، فلما فرغ من الوضوء اعتذر، فهذه الأحاديث تدل على أنه كان لم يذكر اسم الله من غير وضوء، فدللت على عدم التسمية قبل الوضوء، فكيف يكون وجبة بل سنة أيضاً، وهي هذا الاستدلال نظراً، فإن في دلالتها على كراهة ذكر عهد في شرع في لموضع محل بحث، وقد ثبتت التسمية قبل الوضوء بأحاديث متعددة

قد استخاري، أحسن الأحاديث في هذا الباب حديث سعيد بن زيد، وقال إسحاق: أصح الأحاديث حديثه، والظاهر والله أعلم أن متناعه ﷺ في الحالة المذكورة عن خصوص رد السلام فإن في تأخيرها وتوقفه مجالاً، ولا ضرورة في البادر به مع عدم الطهارة لا من مطلق بذكره لأنه قد جاء في الصحيح أنه كان لا يمنعه من ذكر الله شيء من الحدث، بل العجبة أيضاً، لا القرآن، وقد جاء في الحديث^(٣) أنه كان

(١) أحسن أبي داردة (٨٦١)، وصحاح النسائي (١٤٤)، وصحاح الترمذي (٣٠٢)، وأحسن ابن ماجه (١٠٦٠)

(٢) أخرجه أبو داود (١٦)، والنسائي (٣٧)، وابن ماجه (٣٥٣)

(٣) أخرجه الدارقطني في «السنن» (١٢).

٤٠٤ - [١٤] والدارمي عن أبي سعيد الخدري عن أبيه، وزادوا في أوله: **الْأَصْلَةُ لِمَنْ لَا وَضُوءَ لَهُ**، [دي: ١/ ١٧٦].

٤٠٥ - [١٥] وَعَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ قَالَ:

يقول عند الخروج من الرازي (الحمد لله الذي أخرج عني ما يؤدبني) الحديث، وقد سمعت بعض الناس بأنه لم يقع في حديث علي وعثمان رضي الله عنهما وغيرهما من الذين وصفوا وضوءه ﷺ ذكر التسمية، ولو كان واجباً للذكر والتسمية، وأحبب بأن مقصودهم حكاية لأفعال التي هي داخلة في الوضوء، والتسمية من الأقوال وهي خارجة منه، أو يقال: بل الروي اختصر الحديث، وذكر طرفاً منه بناء على شهرة الانتداء بالتسمية في كل أمر ذي بال، ولا يخفى ما فيه

٤٠٤ - [١٤] قوله (الدارمي عن أبي سعيد الخدري) هكذا وقع في نسخ (المشكاة) وهو سهو، لأن أبا سعيد هو مالك بن مسان رضي الله عنه، وليس هذا الحديث منه، والصواب: والدارمي عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه، فإنه في (سنن الدارمي)^(١) هكذا: أخبرنا عبدالله بن سعيد قال: أخبرنا أبو عامر العقدي قال: أخبرنا كثير بن زيد قال: حدثني ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه)، وقال الشيخ ابن الهمام^(٢) وأعل هذا الإسناد بأن ربيعاً ليس بمعروف، ونورع بأن أبا زرعه قال: ربيع شيخ، وقال ابن عمار: ثقة.

٤٠٥ - [١٥] (لقيط بن صبرة) قوله: (لقيط) بفتح اللام وكسر القاف، و(صبرة)

(١) سنن الدارمي، (٢/ ٢٩٦، ح: ٧١٦)

(٢) شرح فتح القدير، (١/ ٢١)

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ. قَالَ: «أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَذِلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ».....

فتح الصاد وكسر الباء، كذا في (جامع الأصول)^(١)، وفي بعض الشروح: ويجوز سكون الباء مع فتح الصاد وكسرهما.

وبوله: (أخبرني عن الوضوء) كان سألته عن حسنه وكماله وأدائه؛ لأن أصل الوضوء كان معروفاً عندهم فأجاب ﷺ بما أجاب، والمراد (الأصابع) أصابع الرجل واليد، وهو ستة عند أبي حنيفة وعند الشافعي رحمهما الله ، وعند أحمد رحمهما الله تحليل أصابع الرجل ستة بلا خلاف، وفي أصابع اليدين عنه روايتان: الأشهر أنه ستة، وفي رواية: لا، لأن تمريرها مغن عن التحليل، وعند مالك رحمهما الله التحليل مخصوص بأصابع الرجل، وقال: وإن ترك لا بأس، التحليل أطيب للنفس، فإن قلت: قد ورد الوعيد على ترك التحليل في حديث روه السارقطي^(٢) كما ذكر في (الهداية) وذلك ناظر في الوجوب

قلت: الحديث ضعيف يحمي بن ميمون لتمامه، كذا ذكر شيخ ابن الهمام^(٣)، وقيل: السنة في صورة انفراج الأصابع، وفي صورة التصاق الأصابع بعضها مع بعض بحيث لا يصل الماء بينها بدون التحليل واحب، والوعيد محمول عليها

وقوله: (وبالغ في الاستنشاق) وفي روايه: (بالغ في كمصصة ولاستشف)، ولعل وجه التخصيص على رواية أولى لكون الحيشوم مبيت الشيطان، قال الشُّنِّي عن (الخلاصة): حد لمضمضة استيعاب جميع لقم، والمبينة فيها أن يصل الماء إلى رأس الحلق، وحد الاستنشاق أن يصل الماء إلى المارء، والمقدمة أن يجاور المارء،

(١) جامع الأصول: (١٢ / ٨٢٩).

(٢) مشن الدررقي: (٩٥ / ١).

(٣) شرح فتح التنبيه: (١ / ٣٠).

إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ إِلَى قَوْلِهِ: «بَيْنَ الْأَصَابِعِ». [١٤٢: د، ٧٨٨، ن: ٨٧، ج: ٤٠٧، ٤٤٨، دي: ٢/ ٢٣١].

٤٠٦ - [١٦] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَاغْسِلْ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ نَحْوَهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ت: ٣٩، ج: ٤٤٧].

٤٠٧ - [١٧] وَعَنْ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ يَدْلُكُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ.

وقيل: بمسحة في الاستشفق احتداب لماء بالنفس إلى أقصى الأنف ولا يصير، سعوطاً، وفي المصغضة دارة الماء في أقصى لهما ولا يصيره حوياً.

وقوله (إلا أن يكون صائماً) خوفاً من فساد الصوم بوصول ماء إلى اللدغ، والحبشوم محل للشيطان، فيحذّب الماء حتى يفسد صومه

٤٠٦ - [١٦] (ابن عباس) قوله: (فغسل بين أصابع يديك ورجليك) وكيفية تخليل أصابع الرجل أن يجعل يمينه يده اليسرى، يبتدي* يختصر الرجل اليمى ويحتم يختصر الرجل اليسرى رعدة للشمس، وتخليل أصابع اليدين بدخول بعضها في بعض، وفي (الفية) كذا ورد، كما قال الشيخ بن القيم^١، وقال ومثله فيما يهبط أمر نفاق لاسية مقصودة

٤٠٧ - [١٧] (المستورد بن شداد) قوله: (يدلك) ذلك: مرسه ودعكه، بالفارسية ما يبدن بدمت من نصر ينصر.

يُخْتَصِرُهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ٤٠٠، د: ١٤٨، ح: ١٤٦].

٤٠٨ - [١٨] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ، فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ، فَعَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ. وَقَالَ: «هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ١٤٥].

٤٠٩ - [١٩] وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ...

وبوله. (بختصره) بكسر الحاء وكسر الصاد ويصح. الأصح لصعري، وبيل في وجهه لأنه أصغر، والخدمة بالصغار أحدر، والدحول في الخلال يسر، وذلك أصابع الرجل يستلزم لتحليل، وفي بعض الشروح ذلك مها بمعنى التحليل
٤٠٨ - [١٨] (أنس) قوله: (تحت حنكه) هو بفتح لمهمله ولسون باطن لقم من دخل، والأسفل من طرف مقدم الحيين، وتحت الحنك الذقن أي يدحس كف من ماء تحت لحيته من جانب حلقه، فحلل به لحيته ليصل الماء إليهما من كل جانب، وكان عند غسل الوجه لأنه من تمامه لا بعد فراغه كما توهم، كذا في بعض الشروح
وبوله: (هكذا أمرني ربي) ولهذه ذهب امرئ وأحمد في ما احتاره بعض الأئمة من مذهبه إلى أن تخليل اللحية واجب، كذا في الحواشي.

٤٠٩ - [١٩] (عثمان رضى الله عنه) قوله (كان يخلل لحيته) قال صاحب (سمر السعادة)^(١) قد ورد في تخليل اللحية حديث فقيله بعض أهل الحديث، وزده بعض، وأخرج الترمذي^(٢) عن حسان بن بلال قال: رأيت عمار بن ياسر توصاً وحل لحيته،

(١) سمر السعادة، (ص: ٢٢)

(٢) مسنن الترمذي، (٢٩)

فقبل له: - أو قال فقمت له - نخلن نحيثك؟ قال - وما يصعب، ولقد رأيت رسول الله ﷺ يدخل نحيته، وقال لترمذي: وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وأنس وأبي أوفى وأبي أيوب، وقد تكلم سفيان بن عيينة في حديث حسان بن بلال وقال: لم يسمع عبد الكريم من حسان بن بلال، وقال محمد بن إسماعيل: أصبح شيء في هذا الباب حديث عمر بن شقيق عن أبي واثل عن عثمان، وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب السني ومن بعدهم. رُوا تحليل النحلة، وبه يقول الشافعي، وقال أحمد بن سب عن التحليل فهو جائز، وقال إسحاق: إن تركه ناسياً أو متأولاً أحرأه، وإن تركه عامداً أعاد، انتهى كلام لترمذي

وقال الشَّيْخُ: تحس النحلة سنة عند أبي يوسف وفصيلة عندهما، وقال شمس الأئمة السرخسي بعد ما نقل عن (شرح لأقار): أن قول أبي حنيفة ومحمد جواز التحليل والأصح قول أبي يوسف رحمه الله، وكيفية التحليل أن يدخل أصابعه في أسفل نحيته إلى موقعا، وفي (الطهريه) والتحليل إنما يكون بعد التثيت، انتهى كلام الشَّيْخِ، وأورد الشيخ ابن الهمام^(١) أحاديث كثيرة في فعله ﷺ نخلل النحلة بغير كثر من عشرة من الصحابة رضي الله عنهم، في بعضها: بهذا أمرني ربي، وقال: جاء في كثير من الكتب رواية أنه سنة عند أبي يوسف مستحب عندهما، وظاهر حديث أن يكون بماء جديد، وقيل: بماء بوجه، وفي (مسند أبي زيد) في مذهب مالك رحمه الله أنه يس على تحليلها في الوضوء وبحري عليها يديه إلى آخره ويحركها، وهذا يحتمل

(١) انظر «المبسوط» للسرخسي (١/ ٢٢٨)

(٢) انظر «فتح القدير» (١/ ٢٩).

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ . [ت : ٣٢ ، دي : ١٧٨ - ١٧٩] .

٤١٠ - [٢٠] وَعَنْ أَبِي حَبِيَّةَ قَالَ : رَأَيْتُ عَلِيًّا نَوَضًّا فَغَسَلَ كَعْبَهُ حَتَّى انْقَاضَهُمَا ، ثُمَّ مَضَمَضَ ثَلَاثًا ، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً ، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طُهْرِهِ ، فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ ، ثُمَّ قَالَ : أَحَبُّتُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ طُهْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ . [ت : ٤٨ ، ن : ٩٦] .

٤١١ - [٢١] وَعَنْ عَبْدِ خَيْرٍ قَالَ : نَحْنُ جُلُوسٌ نَنْظُرُ إِلَى عَلِيٍّ حِينَ نَوَضًّا ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى فَمَلَأَ فَمَهُ فَمَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَفَرَسَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى ، فَعَلَّ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى طُهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهَذَا طُهْرُهُ . رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ . [دي : ١٧٨ / ١] .

وفي الراحوب ونفي السنة ، وانظاهر الاحتمال الثاني بقرينة المقدم ، والله أعلم بحقيقة لمرام .

وقوله : (رواه الترمذي) وقال : هذا حديث حسن ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وحسنه البخاري وأبو داود .

٤١٠ - [٢٠] (أبو حبة) قوله - (فشربه وهو قائم) سبجيء في (باب الأشرية) الكلام فيه وبيان الاختلاف في ذلك .

٤١١ - [٢١] (عبد خير) قوله - (فملا فمه فمضمض) أي حرك الماء في الفم ، والمضمضة في اللغة : تحريك الماء في الفم ، ويطلق على مجموع إدخال الماء في الفم وتحريكه فيه

٤١٢ - [٢٢] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَضْمَضٍ
وَأَسْتَشْقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. [د
١١٨، ت ٢٨]

٤١٣ - [٢٣] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَدْبَيْهِ. بَاطِلُهُمَا
بِالسَّبَّاحَتَيْنِ، وَظَاهِرُهُمَا بِإِبْهَامَيْهِ. رَوَاهُ السَّائِغِيُّ [١٠٢٠٠]
٤١٤ - وَعَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مَعُوذٍ: أَنَّهَا رَأَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ قَالَتْ:
فَمَسَحَ رَأْسَهُ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَدْبَرَ،

٤١٢ - [٢٢] (عبدالله بن زيد) قوله (مضمض و استشق من كف واحد) يحتمل
بعض الصور الخمسة التي ذكرناها في حديث أبي هريرة ؓ هي الفصل الاول،
فادهم

٤١٣ - [٢٣] (ابن عباس) قوله (باطلها) بانحر مد من (أديه)، وقد يصحح
بالنصب تقدير فعل، أي: مسح باطنها، أو يدل حمل على المحل
وقوله (بلسباحتين) يعني المسبحتين، وبمسححة أصع يلي الإبهام، سميت
بها لأنها تشار به عند التمسح إشارة إلى أحذية الحق سبحانه، وهذه تسمية إسلامية
كراهة تسميه التي هي تسميه حاهيه لأنهم كانوا يسبون الناس ويشيرون بها، إليهم
للسب، وقد تستعمل لسمه أيضاً، وقد يوجد ههنا أيضاً في بعض النسخ بالساحش،
والصحيح بلسباحتين

٤١٤ - [٢٤] (الربيع بنت معوذ) قوله (عن الربيع) نصه التراء، وفتح ثاء
وتشديد الياء

وقوله . (بنت معوذ) عن ربن سم فاعل من السعوىد .

وَصُدَّغِيهِ وَأُذُنِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَأَدْخَلَ أَصْبَعِيهِ فِي جُحْرِي أَذُنِيهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ الرِّوَايَةَ الْأُولَى وَأَحْمَدُ وَأَنَّ مَاجَهُ الثَّانِيَةَ. [د: ١٢٩، ت: ٣٤، حم: ٦/٣٥٩، ج: ٤٤١].

٤١٥ - [٢٥] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ،

وقوله (وصدغيه) في (قاموس)^(١) الصدع ما بين الأذن والعين واستعر العتلي على هذا الموضع، ومسح الأذنين معاً؛ لأن تقديمه انبمى على اليسرى إما هو في كل عضوين بعسر عليهما دفعة واحدة كلبيدين والمرحليين، كذا في بعض الشروح، و(جحري) بتقديم الحيم على الحاء

٤١٥ - [٢٥] (عبدالله بن زيد) قوله (وأنه مسح رأسه بماء غير فضل يديه) أي أحده ما جديداً ولم يقتصر على البهل الذي بيده

اعلم أن أصحابنا الحنفية ذكروا في كتبهم: إن مسح سائل باق في اليد بعد غسل عضو من الممسوحات يكفي، ولا يكفي البس الباقي بعد مسح عضو من الممسوحات، وذكروا في ذلك حديثاً عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه لو كان في كفه بلل فمسح رأسه أحرأ إلا أنهم حصوا ذلك السائل بما لم يكن مستعملاً، وذلك ظاهر في المأخوذ من الإثناء دون ما بقي في الكف بعد غسل الأعضاء أو لمسح، فلذلك قال سحاكم الشهيد^(٢): هذا إذا لم يستعمل في عضو من أعضائه بأن يدخل يده في الإثناء حتى ائتل - فأما إذا استعمله

(١) «القاموس المحقق» (ص: ٧٢٤)

(٢) انظر: «المسعودي» للمرخسي (١/ ١٧٧).

في بعض أعضائه وبقي كفه ببل لا يجور، ولكن أكثرهم قالوا: إن ما قاله الحاكم الشهيد خطأ

والصحيح أنه إذا غسل عصباً من أعضائه وبقي البذل في كفه جاز ساء على ما ذكر محمد رحمه الله في مسح الخف أنه إذا توضأ ثم مسح على الخف سلة بقيت على كفه بعد الغسل جاز، ولو مسح برأسه ثم على خفيه ببللة بقيت في يده لم يجر، وأيضاً قال محمد رحمه الله في ما بقي على كفه من غسل العصور، هذا بمنزلة ما لو أخذ الماء من الإناء، وحمل للبل على الأعم من الباقي من غسل العصور أو المأخوذ من الإناء، هو اظاهر في حديث ابن مسعود رضي الله عنه دون ما يخص بالمأخوذ من الإناء وإلا لم يكن في هذا لقول فائدة، ووجهه أن اللبل على كفه غير مستعمل؛ لأنه لم تقم به فريضة؛ لأن الغسل يتأدى ساء دون البذل، والفرق بين الباقي بعد المسح والباقي بعد غسل أن الماء بمجرد ملاقة العصور المعسور لا يصير مستعملاً ما لم يسل؛ لأنه لا يرتفع لحدث عنه إلا بالسبلان. وأما في المسح فالماء بمجرد ملاقة بشرة الرأس يصير مستعملاً؛ لأن فرض المسح ملاقة.

ثم اقدم أن الترمذي روى الحديث عن عمرو بن الحارث عن حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد أن رسول الله ﷺ توضأ وأنه مسح بماء غير فصل يديه كما أوردته مؤلف، ثم قال ^(١) وروى بن لهيعة عن حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد بماء غير من فصل يديه بالماء الموحدة، أي بقي على يديه من الماء الذي غسل به عصباً، وهذا يوافق ما ذكر أصحابنا من جواز المسح ببلل باق على اليد بعد غسل عصب، ولكن قال: رواية عمرو بن الحارث عن حبان أصح؛ لأنه قد روي من غير وجه هذا الحديث

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مَعَ زَوَائِدَ. [ت: ٣٥، م: ٢٣٦].

عن عبدالله بن زيد وعيره، أن النبي ﷺ أخذ لرأسه ماء جديداً، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم: رأوا أن يأخذ لرأسه ماء جديداً.

وقوله: (رواه مسلم مع زوائد) وهو أنه رأى رسول الله ﷺ توضعاً فمضمض ثم استنثر، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ويده اليمنى ثلاثاً، والآخرى ثلاثاً، ومسح برأسه بماء غير فضل يديه، وغسل رجله حتى أنقاهما، وقد حمل الثوري^(١) هذا القول على اعتراضه على صاحب (المصابيح) حيث قال: عبدالله بن زيد بن عاصم هذا معرج في كتاب مسلم، ولا شك أن المؤلف لم يشعر بأنه في كتاب مسلم، ونقله عن كتاب الترمذي، فجعله من جملة الحسان.

وقد انطبع^(٢). لا عليه إن ورد الحديث في الكتابين، وذكره في قسم الحسان ولم يذكره في الصحاح، وغايته أنه ترك الأولى يعني أن المؤلف لم يخرج عن قاعدته التي قررها في هذا الكتاب بذكر حديث الشيخين أو أحدهما في الفصل الأول وذكر حديث غيره في الثاني، وهذا الحديث حيث وجد في (جامع الترمذي) صح ذكره في الفصل الثاني، وإن وجد في كتاب مسلم صح به ذكره في الأول، لكن من الأولى أن يذكره في الفصل الأول إذ مع وجود صحته لا يناسب ذكره في الحسان، وأقول: يرجع ذكره في الحسان لكونه بهذا الاختصار مذكور في (جامع الترمذي) لا في (صحيح مسلم)، وأما في كتاب مسلم فمذكور مع زوائد، وقد ذكر تلك الزوائد في الأحاديث الآخر فلم يروه عنه، فكان قول المؤلف هذا اعتداداً عن ذكره في الحسان دون الصحاح، فافهم.

(١) كتاب المير (١/ ١٤٧).

(٢) شرح الصبي (٢/ ٧٢).

٤١٦ - [٢٦] وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ذَكَرَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَكَانَ بِمَسْحِ الْمَاقِنِ، وَقَالَ: الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاحَةَ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَذَكَرَا: قَالَ حَمَّادٌ: لَا أَذْرِي: الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ مِنْ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ أَمْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [جه: ٤٤٤، د: ٣٤٤، ت: ٣٧٠].

٤١٦ - [٢٦] (أبو أمامة) قوله (وكان يمسح الماقين) فيه نعات متعددة ذكرت في (القاموس)^(١) أشهرها ماق واسموق مهمور أو غير مهمور، هو طرف العين مما يلي الأنف وهو مجرى الدمع، وقال الجوهري^(٢) الذي يلي الأنف والأنف، وسط الحديث يحسن المعيين، فعلى الفور الأول التشية باعتبار لعين، وعلى الثاني باعتبار كل عين، وعسلهما من باب الإمساع والتفتية، وغسل ماقين معاً أدخل في ذلك وقوله (وقال: الأذنان من الرأس) يحتمل أن يكون عطفاً على (قال)، وأن يكون على (كان)، ومن هذا الاحتمال شأ بردد حماد أحد رواة هذا الحديث في أن قوله (الأذنان) من كلام الراوي أو كلام الرسول ﷺ، وأورد الشرح بن لهمام^(٣) طرقاً من الحديث يدل على أنه من قول الرسول، ونقل تضعيفها من القوم ثم أثبت قوتها كما هو عادته، وأورد حديثاً دالاً على فعله ﷺ مسح الأذنين بماء الرأس، وقال: بوب لساني (باب مسح الأذنين مع الرأس)، ثم يؤخذ من قوله (الأذنان من الرأس) حكمان: مسحهم مع لرأس وبمائه لا بماء جديد، والأئمة لأربعة منقون في الحكم الأول، ويحكي عن لزهرى^(٤) هم من الوجه بمسح بهما معه

(١) القاموس المحيط (ص: ٨٥٠)

(٢) الصحاح (١/١٥٥٣)

(٣) النظر - فتح القدير (١/٢٨)

وقال بعض العلماء: صاهرهما وهو ما أدبر منهما من الرأس، وباطنهما وهو ما أقبل منهما من الوجه يمسح معه، وعن بعضهم أنه يغسل ظاهرهما وباطنهما معه، وأما الحكم لثاني أعني مسحهما بماء الرأس فهو مذهب أحمد ومذهب أحمد عد جمعه من مشايخ مذهبه؛ لأن غالب من وصف وضوء النبي ﷺ ذكر أنه مسح رأسه وأديه بماء واحد، كذا في شرح كتاب (لخرقي) ^(١) في مذهب الإمام أحمد، ولحديث ابن عباس ورواه ابن حبان وابن خزيمة ^(٢) وابن منته والحاكم أنه قال: (ألا أخبركم بوضوء رسول الله ﷺ) وفه: (ثم عرف غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه)، ولحديث عبدالله لصنابي الذي مضى في الفصل الثالث ^(٣) من (كتاب لطهارة) من قوله: (فإذا مسح برأسه خرجت أخطايا من رأسه حتى يخرج من أذنيه)، فإنه يدل على أن الأدين بمسحان بماء الرأس وهما جزء من كالأضفار من اليدين والرجلين.

وعبد الشافعي وأحمد في ما اختاره أصحابه الآخرون ومالك على ما نقل الشافعي مسح الأذنين بماء حديد لما روى للحاكم ^(٤) عن حبان بن وسع أن أياه حدثه أنه سمع عبدالله بن زيد يذكر أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ فأخذ لأذنيه ماء حلال الماء الذي أخذ برأسه، ورواه البيهقي ^(٥) في (سننه) وقال إسناده صحيح، ويحتمل أنه مسح في غالب الأحوال بماء رأسه وأحياناً بماء حديد لما لم يبق بلل وجفت كفه، أو سأل للجواز.

(١) شرح الركني على مختصر الخرمي، (١/ ٢٣).

(٢) صحيح ابن حبان، (١٠٧٨)، صحيح ابن خزيمة، (١٤٨).

(٣) (ترقم ٢٩٧).

(٤) المستدرک، (١/ ٢٥٢، ح ٥٣٨).

(٥) السنن الكبرى، (٣١١).

٤١٧ - [٢٧] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: جَاءَ
أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْوُضُوءِ، فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا
الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ
مَاجَةَ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مَعْنَاهُ. [ج. ١٤٠، ج. ٤٢٢، د: ١٣٥]

٤١٨ - [٢٨] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْفَلِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي
أَسْأَلُكَ الْقَصْرَ الْأَيْمَنَ عَنِ يَمِينِ الْجَنَّةِ، قَالَ: أَيُّ بَنِي سَيِّدِ اللَّهِ الْجَنَّةِ، وَتَعَوَّذُ
بِهِ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

وقال ابن سهدم: "وأما ما روى أنه ﷺ أخذ لأبيه ماءً جديداً، فيجب حمله
على أنه ماء ليلة قل الاستيعاب، وحقاً يسهل وبين ما ذكرنا، وإذا تعدت ليلة لم يكن به
من لأخذ، كما لو تعدت في بعض عضو واحد، ولو رجع كان ما رويته أكثر وأشهر،
فقد روى من حديث أبي أمامة وابن عباس، وعبد الله بن زيد وأبي موسى الأشعري،
وأبي هريرة وأنس، وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم أجمعين طرق كثيرة، انتهى.
٤١٧ - [٢٧] (عمرو بن شعيب) قوله (يسأله عن الوضوء) أي عن كماله.

وقوله (فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم) وفي رواية: (من نقص أو
زاد)، والصحيح عدم ذكر النقصان، وقد ذكرناه في الفصل الأول، فتدبر

٤١٨ - [٢٨] قوله (عبد الله بن المغفل) لغين المعجمة ولفاء المضوطة المشددة
وبالألف واللام وبدونها، وقد يجعل لغين المهملة ولفاء وهو تصحيف، وليس في
لصحابة من سمه ذلك، وإنما هو في التابعين، هو عبد الله بن معقل بن شريح أمه مسكون
لغين المهملة وكسر لفاء المرني لكوفي أخو عبد الرحمن بن معقل، في العبقة الثانية

«إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأَمَّةِ قَوْمٌ يَمْتَدُّونَ فِي الطَّهْوَرِ وَالِدُّعَاءِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [حم: ٨٧/٤، ٥٥/٥، ٩٦٠٥، ج ٢٨٦٤].

٤١٩ - [٢٩] وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ: الْوُلَهَانُ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَرِيثٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالنَّقَوِيِّ حَسَنًا.

من ناهي الكوفة، سمع ابن مسعود ؓ.

وقوله: (يمتدون في الطهور والدعاء) أما الاعتداء في الطهور فالمرادة على الثلاثة، وإسراف الماء، وبالمبالغة في العسل إلى حد الوسواس، وأما في الدعاء فبالانسياط، ونعيق مطلب، وحسب ما يستحيل عادة، ونحو ذلك.

٤١٩ - [٢٩] (أبي بن كعب) قوله: (يقال له: الولهان) لوله محركة: العز، أو ذهاب العقل حرناً، والحيرة، ولولهان: شيطان يعتري بكثرة صب الماء في الوضوء،

(١) قيل: المراد في الحديث التكلف في الصبح كما قيل في قوله تعالى: «إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَوْدِعَ» [الأنعام: ١٥٥] وقيل أن يأتي بغير جوامع الكلم، وقيل أن يأتي بغير المأثور، انتهى، «الماية» وابن رسلان.

قال القاري (٤١٦/٢) وَقَالَ التَّوْرِيْشِيُّ: أَنْكَرَ الصَّحَابِيُّ عَلَى إِيَّاهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَيْثُ طَفَعَ إِلَى مَا لَمْ يَتَلَمَّهْ عَمَلًا، وَسَأَلَ مَنَازِلَ الْأَشْيَاءِ وَالْأَوَّلِيَّاتِ، وَجَعَلَهَا مِنْ لِغَتِهِ فِي الدُّعَاءِ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّجَادُرِ عَنْ حَدِّ الْأَدَبِ، وَظَنَّى الدَّاعِيَ إِلَى هَيْبَةِ بَعْضِ الْكُفَّارِ، وَقِيلَ لِأَنَّهُ سَأَلَ شَيْئًا مُعْتَبَرًا فَوَلَّى كَدَّ مُقَدَّرًا لِعَمَلِهِ. قَالَ صَاحِبُ «بَدَلِ»، وَهَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ كَتَبَهَا تَكَلَّمَ بِحِدَّةٍ، فَإِنَّ الْقَصْرَ الْأَيْضَ لَا يَحْتَصُ بِالْأَسْبَابِ، وَلَيْسَ هُوَ شَيْئًا مُعْتَبَرًا، وَالْأَوْجَحُ أَنْ يَقْدَرُ: إِنْ أَنْكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَلَى أَنَّهُ مِمَّنْ قِيلَ سَدَّابُ الْإِعْتِدَاءِ، فَإِنَّهُ ﷺ لَمَّا سَمِعَ أَنَّهُ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ خَذَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَحَدَّرَ مِنْهُ لِيُفْهِمَهُ لَاهِتَهُ حَقِيقَةً، صَبَّحَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ سَدَّابُ الْمَاءِ، وَإِنَّهُ أَعْلَمَ بِالصَّوَابِ قَبْلَ الْمَجْهُودِ (٤٨٨/١).

أَهْلُ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدُهُ غَيْرَ خَارِجَةٍ، وَهُوَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا. [حم: ٥٧، حه: ٢٢١].

٤٢٠ - [٣٠] وَهَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ [ت: ٥٤].

فهو إما صفة ذلك للشيطان حقيقة لتحيره بشدة حرصه في طيب الوسوسة وإيقاع الناس فيه، أو صفة محالاً، وفي الحقيقة هو صفة للإنسان الذي وقع في التحير بوسوسته.

وقوله ' (وهو ليس بقوي عند أصحابنا) في (التقريب)^(١): خارحة بن مصعب أبو اسحاق لمرحبي مروي، وكان يدلّس عن الكلبيين، من لثامة، مات سنة ثمان وستين ومئة، انتهى. وفي (ميران الاعتدال)^(٢) وهاء أحمد، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال أيضاً: كذاب، وقال اسحاري: تركه وكيع وابن المبارك رحمهم الله، وقال الدرقطبي وغيره. ضعيف، وفي (التهذيب)^(٣) قال أحمد لا يكتب حديثه، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال مرة: ليس بثقة، قال مسدد: وسمعت يحيى بن يحيى وسئل عن خارحة بن مصعب فقال: خارحة عندنا مستقيم الحديث، ولم ينكر من حديثه إلا ما يدلّس عن عتب، وقد الحاكم: متروك، وبالجمله هو مختص به.

٤٢٠ - [٣٠] (معاذ بن جبل) قوله: (إذا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وحكم بضعفه، وقال رشدين^(٤) - بكسر الراء - بن سعد وعد الرحمن بن

(١) «تقريب التهذيب» (١٨٦).

(٢) «ميران الاعتدال» (١ / ٦٢٥).

(٣) «التهذيب» (٣ / ٦٧).

(٤) في المخطوط «رشدا»، ولصواب «رشدين بن سعد» كما في «التقريب» (ص ٢٠٩).

٤٢١ - [٣١] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِرْقَةٌ يُنَشَفُ بِهَا أَعْضَاءُهُ بَعْدَ الْوُضُوءِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِالْقَائِمِ، وَأَبُو مُعَاذٍ الرَّائِي ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. [ت ٥٣].

رياد لإبراهيم يضعفان في الحديث، قال في (التقريب) ^(١) رشدين بن سعد ضعيف، كان صالحاً في دينه، فذكرته عملة صاحبين فعمله في الحديث، مات سنة ثمان وثمانين هـ، وعنده ابن حمزة بن زيد قصي فريقة ضعيف في حقه، جوار أمته، وكان رجلاً صالحاً، مات سنة ست وخمسين ومئة.

٤٢١ - [٣١] (عائشة) قوله: (كانت لرسول الله ﷺ خرقه ينشف بها أعضاءه بعد الوضوء) نشف الماء تشيئاً. أحده بخرقه أو توب.

وقوله: (رواه الترمذي) وضعفه بأن ما معد الراوي ضعيف عند أهل الحديث، قال بن حبان: أبو معاذ سليمان بن قيس كان يقب لأخبار، ويروي عن الثقات موضوعات، كد في بعض الشروح، والتزم في ضعف حديثه، وقد لا يصح عن أبيه في هذا الباب شيء، وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب أبيه ﷺ ومن بعدهم في المنادين بعد الوضوء، ومن كرهه من قبل أن الوضوء يور، بل ذلك عن سعد بن المسيب والزهري، انتهى.

وفي بعض كتب الحمية أنه إن كان على صديق لثمة والبكر يكره، وإن كان على قصد تطهير لم يكره، وفي بعض الشروح قال لعلماء: يستحب ترك النشف؛ لأن النبي ﷺ كان لا يشف، وهو نشف لم يكره على الأصح، وقيل يكره لأنه رالة لأثر عبادة كسوك بصلائم، وقيل، لأن الماء يسح مدام على أعضاء بوضوء.

* الفصل الثالث :

- ٤٢٢ - [٣٢] عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي صَفِيَّةَ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ - هُوَ مُحَمَّدُ الْبَاقِرُ - حَدَّثَكَ جَابِرٌ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا ثَلَاثًا؟ قَالَ : نَعَمْ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ . [ت ٤٥ ، ج ٤ : ٤١٠] .
- ٤٢٣ - [٣٣] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ : « هُوَ نُورٌ عَلَى نُورٍ » . [خ مختصراً ، ١٥٨ ، حم ٤ / ٤١] .
- ٤٢٤ - [٣٤] وَهَنَّ هُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَقَالَ : « هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي ، وَوَضُوءُ إِبْرَاهِيمَ » . رَوَاهُمَا رِزِينَ ، وَالنَّوَوِيُّ ضَعَّفَ الثَّانِي فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » [أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مُخْتَصَرًا ، لَكِنْ لَمْ يَضَرْحِ الْقِطْعَةَ الْأَخِيرَةَ ، أَي : هَذَا وَضُوءِي ... إلخ ، ٢٣٠] .

الفصل الثالث

- ٤٢٢ - [٣٢] (ثابت بن أبي صفيّة) قوله : (هو محمد الباقر) بن الإمام زين العابدين بن الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، سمع الحديث من جابر بن عبد الله هو وأبوه .
- ٤٢٣ - [٣٣] (عبد الله بن زيد) قوله : (هو نور على نور) أي : طهارة على طهارة ، أو سعة على فرض ، وفيه تلميح إلى قصة النجاشي
- ٤٢٤ - [٣٤] (هثمان) قوله : (ووضوء إبراهيم) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، تخصيص بعد التعميم ؛ لاختصاصه بمرئد التنظيف والتطهير من أحكام الفطرة كما سبق^(١) .

(١) أي نعت حديث (٢٧٩) .

٤٢٥ - [٣٥] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَكَانَ أَحَدُنَا يَكْفِيهِ الْوُضُوءُ مَا لَمْ يُحْدِثْ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ. (دي: ١٩٨/١).

٤٢٦ - [٣٦] وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ قَالَ: قُلْتُ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَرَأَيْتَ وَضُوءَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، عَمَّنْ أَخَذَهُ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَسْمَاءُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَنْظَلَةَ ابْنَ أَبِي هَامِرٍ.....

٤٢٥ - [٣٥] (أنس) قوله (وكان أحدنا يكفيه الوضوء ما لم يحدث) قال الطيبي^(١): فيه إشعار بأن تجديد الوضوء كن واجباً عليه ﷺ، ثم نسخ بشهادة الحديث الآتي، انتهى. وقيل كن واجباً على كل أحد بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ فَاَعْلَوْا﴾ [المائدة: ٦] ثم سح، لكن السح منهم كن متأخر من النسخ منه ﷺ، والله أعلم، بقي الكلام في نسخ أحكام سورة المائدة وقد سبق^(٢)

٤٢٦ - [٣٦] قوله. (محمد بن يحيى بن حبان) هذا يفتح الحاء وتشديد لموحدة، وآخر ابن حبان بكسر الحاء، وأبو حبان بمفتوحة وشدة المشدة تحت، وعينوا كل واحد في موضعه، وتفصيله في (كتب المعني)^(٣) لشيخ محمد بن طاهر رحمه الله. وقوله: (عمن أخذه) أي: أحربي عمن أخذه، أمن رسول الله ﷺ بلا واسطة، أو بعض من أصحابه أخبره بذلك^(٤).

وقوله: (فقال) انضمير لعبيد الله بن عبد الله، وفي (حدثه) لعبيد الله بن عمر،

(١) شرح الطيبي، (٧٧/٢)

(٢) أي تحت حديث (٣٠٨).

(٣) انظر: «المعني» (ص: ٨٨)

ابن التَّسْلِيلِ حَدَّثَهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ،

وريد هو أخو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان أس مته، و(حدثها) نقل بالمعنى، والطاهر حدثي، ويعوز في مثل قولك: قال ريد. بني قائم أن يقول: إنه قائم.

وقوله. (العسيل) صفة لحظلة، وهو ابن أبي عمر الرُّوَاسِي الْأَنْصَارِي، عسيل الملائكة، من سادات الصحابة، استشهد بأحد، وقال فيه رسول الله ﷺ (غسلته الملائكة)، وقصه مشهوره، وابنه عبدالله بن حظلة راوي هذا الحديث أيضاً صحابي، استشهد يوم الحرة في ذي الحجة سنة ثلاث وستين، وكان أمير الأنصار

وفي (جامع الأصول)^(١): عبدالله بن حظلة ولد على عهد رسول الله ﷺ، وتوفي اثني عشر سنة، وقد رآه وروى عنه، وكان حبراً فاضلاً مقدماً في أنصار، وهو الذي ندعه أهل المدينة على خلع بيعة يزيد بن معاوية، وقتل يوم الحرة، روى عنه بن أبي مليكة، وعبد الله بن يزيد الحطيمي، وأسماء بنت زيد بن الخطاب، وفيس ابن سعد بن عبادة رضي الله عنه.

وأبو حظلة أبو عامر الراهب كان كفراً، قال له رسول الله ﷺ: معثت بالحفية السمحة، فقال أبو عامر كذبت، بل انحططت بغيرها، فقال رضي الله عنه بن جثت بها بيضاء نقية، فقال أبو عامر. كذبت، فقال رضي الله عنه الكاذب ما يموت غريباً طريفاً وحيداً، هانت غريباً طريفاً بأرض الروم كفراً، [وكان هذا للعبين في أول أمر يذكر متعجب رسول الله ﷺ ويخبر عن أحواله من الكتب السماوية، وأنه نبي آخر الزمان، ثم كفر أشد كفراً]^(٢) لما ظهرت نوته

(١) جامع الأصول (١٢ / ٥٧٠)

(٢) قوله: [وكان هذا] إلى أشد كفراً سعد من (ر) و(ب)، وثبت في (د)

فَلَمَّا سَنَّ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَوَضَعَ عَنْهُ
الْوُضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ، قَالَ: فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرَى أَنَّ بِهِ قُوَّةَ عَلَى ذَلِكَ، فَفَعَلَهُ
حَتَّى مَاتَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ. [رحم ٥٠٠، ٢٢٥].

٤٢٧ - [٣٧] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ
بِسَعْدٍ وَهُوَ بَرَّصًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا الشَّرَفُ بِأَسْعَدٍ؟». قَالَ: أَيْبَى الْوُضُوءِ
سَرَفٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَإِنْ كُنْتُ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ. [رحم
٢ / ٢٢١، ج ٤٢٥].

وقوله: (أمر بالسواك) فيه تأكيد من جهة أن السواك سنة لوقت كل صلاة، لا لكل
صلاة كما هو مذهب الشافعي رحمه الله؛ لأنه يدر الوضوء الذي كان واجباً لكن وقت،
فإنهم

وقوله: (فكان عبدالله يرى أن به قوة على ذلك) أي على الوضوء لكل صلاة
ففعله) وألزم نفسه على ذلك، كنهه رحمه الله ذهب في هذا مذهب المتأخرين، وأنه بما وضع
عن رسول الله لأجل إيمانه، وأنه إما وضع لوجوبه، ولأفضلية نافية، وقد روى
عنه مثل ذلك في صوم الدهر، وذلك بحاية حرصه على التعداد - استنطاق

٤٢٧ - [٣٧] (عبد الله بن عمرو بن العاص) قوله: (أي بوضوء سرف؟) وفي
رواية: (هل في سماء سرف؟) وهذه رواية بطورها تقتضي أن يكون الوضوء بالفتح،
وصحت الرواية بالنصب، والمعنى صحيح، أي هل في الوضوء بكثر الماء، إسراف

وقوله: (ورن كنت على نهر جار) جماعة، وفيه تردد (سرف) (نه) يعني
بالتجود عن تقديم الشروع، والاستعداد بما لا معنى، وبقوع في ورفة الموسم، وبقر
منه ما قال بعض المشايخ: إن في سرف إسراف الماء، ولكن إسراف
عمر وعصيب الوقت باق. أعدنا الله

٤٢٨ - [٣٨] وَعَنْ أَسَى هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ حُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ فَإِنَّهُ يُطَهِّرُ جَسَدَهُ كُلَّهُ، وَمَنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ لَمْ يُطَهَّرْ إِلَّا مَوْضِعَ التَّوَضُّؤِ».

٤٢٩ - [٣٩] وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا تَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ حَرَّكَ خَاتَمَهُ فِي أَصْبَعِهِ. رَوَاهُمَا الدَّارَقُطْنِيُّ. وَرَوَى ابْنُ مَاحَةَ الْآخِيرَ. [قط: ٧٤ / ١، ج٤: ٤٤٩].

هـ - باب الغسل

٤٢٨ - [٣٨] (أبو هريرة) قوله: (فإنه يطهر جسده كله) صحح بلفظ المعلوم والمجهول من التطهير، وفي بعض النسخ: 'يطهر بصيغة المعلوم من الطهارة'.

٤٢٩ - [٣٩] (أبو رافع) قوله: (إذا توضأ وضوء الصلاة) كأنه احتراز عما إذا توضأ لمس المصحف أو دخول المسجد أو سجدة التلاوة، فكان لم يبالغ فيه، ويحتمل أن يكون احترازاً عن وضوء الطعام، والله أعلم.

وقوله: (حرك خاتمه في أصبعه) وهو عندما من السنن والمستحبات، وقال ابن همام في (زاد الفقير): 'إن تحريك الخاتم إن كان واسعاً سهلاً، وإن كان صيقلاً بحيث لم يسئل الماء تحته واجب'.

هـ - باب الغسل

الغسل يضم الغين وسكون السين اسم للاغتسال، وهو غسل جميع البدن والشعر، وبفتح الغين مصدر غسل الشيء غسلًا، وقيل: بحدود فيه الصم والفتح، والغسل بالمصمتين الماء الذي يعتس به، وقد يجيء بسكون السين بمعناه كما يجيء بالمصمتين

• الفصل الأول:

٤٣٠ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ تَبَيَّنَ شُعْبَهَا الْأَرْبَعُ ثُمَّ جَهَّدَهَا»

بمعنى لاسم، والغسل بكسر العين ما يعمل مع الماء ويغسل به لرأس؛ كالأشنان والحطمي، وقد نراد اسماء في آخره، والحصول، دغخ محققاً ومشدداً لمد، الذي يغتسل به ويخطمي، وعسانه الشيء ماؤه الذي يغسل به، وما يحرج منه بالغسل، واستعيل المدلغة في غسل الأعضاء.

الفصل الأول

٤٣١ - [١] (أبو هريرة) قوله (إذا جلس أحدكم) في بعض النسخ لم يوجد (أحدكم)، فاضمير في (جلس) و(جهد) و(لم يزل) للرجل، برث ذكره بدلالة المقام، كالضمير في (شعبها) و(جهدها) لمرأة كذلك

وقوله (بين شعبها الأربع) الشعب جمع شعبة نصم الشين، وهي انقطعة من الشيء، وطرف لعص، واختلف في تفسير الشعب الأربع، فقبل المراد بها يبدان والرجلان، والأقرب أن المراد بها صحتها وباحتها فرجها، أو ساداتها وفحدها، أو بواحي فرجها الأربع، وإما عدل إلى الكناية للاجتناب عن التصريح كما هو عادة أهل الحياء، وبهذا يرجح مولانا الأحيوان على الأولين، وقد يرجح الأولان بعدهما، هتت المباشرة كلها، إلا أن يكون باعتبار الأعنت، فتدبر.

وقوله (ثم جهدها) أي. أنعبها وبع جهدُها، وجهد. لطفه ولمشقة، وجهد دنته؛ بلغ جهدها، كجهدها، وهو كدية عن طئها، وقال الحطايي: الجهد الفتح من أسماء لتكح، والمراد به النقاء بخدين، والحناء. موضع القطع من الذكر

فَقَدْ وَجِبَ الْقَسْلُ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٢٩١، م: ٣٤٨].

٤٣١ - [٢] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنْ

الْمَاءِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٣٤٣]

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُخْيِي السُّنَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا مَنْسُوخٌ.

٤٣٢ - [٣] وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِحْتِلَامِ...»

والأشئ، وهو داخل فرج المرأة، ويحصل الالتقاء بغية المحشفة في فرج، وقد جاء في حديث آخر عن عائشة^(١) - إذا جنس بين شعبها الأربع ومس الحتان، وبأني تنمة الكلام فيه في الفصل الثاني.

وقوله (وجب القسل وإن لم ينزل) هذا مذهب الأئمة الأربعة وأكثر أصحاب النبي ﷺ، منهم الخلفاء الأربعة، وعائشة، والعقلاء من التابعين، وغيرهم.

وقوله (متفق عليه) وفي بعض الشروح: «إلا أن قوله (وإن لم ينزل) ليس في البخاري، والله أعلم».

٤٣١ - ٤٣٢ - [٢ - ٣] (أبو سعيد، وابن عباس) قوله: (هذا منسوخ) وفي

حديث الترمذي^(٢) عن أبي بن كعب - قال: «نما كان ماء من الماء وحده في أول الإسلام ثم نهى عنها، وقال الترمذي: وهكذا روى غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، منهم أبي بن كعب ورافع بن خديج، وأخرج عن عكرمة عن ابن عباس قال: (إنما الماء من الماء في الاحتلام)، وقال: سمعت الجارود يقول: سمعت وكيعاً يقول: لم نجد هذا الحديث إلا عند شريك عن ابن الجراح، انتهى».

(١) «أعلام الحديث» (١/ ٣١٠).

(٢) «سنن الترمذي» (١١٠).

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ. [ت ١٢٠].

وقال الثَّورِثِيُّ^(١): قول ابن عباس (الماء من الماء في الاحتلام) قول منه، قاله من طريق التأويل والاحتمال، ولو انتهى الحديث بعوله إليه؛ لم يكن بأوله هذا التأويل، وذلك أن أب سعيد الحدي قال: (خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين، إلى قباء، حتى إذا كما في بني سلم وقف رسول الله ﷺ على باب عتياب، فصرح به فخرج يجرّ رداءه، فقال رسول الله ﷺ: (أعجلنا الرجل)، فقد عشان يا رسول الله! رأيت الرجل يعجل عن امرأته ولم يمن ماذا عليه؟ قال رسول الله ﷺ: (إنما الماء من الماء)، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم في كتابه^(٢)، انتهى كلام الثَّورِثِيِّ.

وهذا كلام من على ابن عباس عليه السلام بأنه إنما يحري تأويله بحسب الظاهر على مجرد قوله: (الماء من الماء)، وهذا جزء من الحديث، وتام الحديث يأبى عن هذا التأويل، ويمكن أن يقال: إن قول ابن عباس هذا ليس تأويلاً للحديث وبخراً له بهذا التأويل عن كونه مسوحاً، بل عرصه بين حكم المسألة بعد العلم بكونه منسوخاً، وحاصله أن عمومه مسوح، فيبقى حكمه في الاحتلام، وأوردته معي السنة لتأييد القول بالسسخ في الجملة، فافهم.

وأما قول المؤلف (رواه) أي قول ابن عباس أنه في الاحتلام (الترمذي ولم أجده في الصحيحين) فلا يتم اعتراضاً على صاحب (المصابيح)؛ لأنه يمكن أن يكون ذكره هذا القول دعماً لاعتراض لا على أنه حديث من لصاح ذكره في الباب.

(١) كتاب لميسر (١/ ١٥٠).

(٢) صحيح مسلم (٣٤٣).

٤٣٣ - [٤] وَهَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِي إِذَا احْتَلَمْتُ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ» فَفَطَّتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَجْهَهَا وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ قَالَ: «نَعَمْ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ».....

٤٣٣ - [٤] (أم سلمة) قوله: (إن الله لا يستحي من الحق) أي لا يأمر بالحياء في الحق، كذا في بعض الشروح.

أقول: بل المعنى أنه تعالى نهى عن أن يستحيوا، وهذه توطئة للسؤال مما يستحيا من السؤال عنه، و(مر) في قوله: (من غسل) دائرة كما تزداد بعد النفي.

وقوله: (فقطت أم سلمة وجهها) يحتمل أن يكون من كلام زينب بنت أم سلمة الراوية منها، ويحتمل أن يكون قول أم سلمة على سبيل الالتفات، والأول أظهر.

وقوله: (أو تحتمل المرأة؟)^(١) المراد أوترى المرأة الماء في الاحتلام؟.

وقوله: (تربت يمينك) يقال: ثرب الرجل: إذا افتقر، أي: لصق بالتراب، وأثرب: إذا استغنى، وهذه الكلمة جارية على ألسنة العرب لا يريدون بها لدعاء على المخاطب، كقولهم: قاتله الله، وقيل: أراد به المثل ليرى المأمور به الجدد، وأنه إن خالفه فقد أفسد، وقيل هو دعاء على الحقيقة، فإنه رأى الحاجة حيراً لها، والأول هو الوجه، ويراد به إنكار شيء، أو استعظامه، أو استحسانه، أو التعجب، أو المدح، أو الذم بحسب المقام، كذا في (مجمع البحار)^(٢)، ثم المشهور فيه (تربت يداك)، وفي

(١) بعلمها أنكرتها لأنها لم تسم لستوت في النساء، وقال السيوطي: إن أمهات المؤمنين تكون محفوظة عن الاحتلام تكرماً له ﷺ «توسر الحوائك» (١ / ٧١)، وأوجز اسمالك» (١ / ٥٤٣).

(٢) مجمع بحار الأنوار (١ / ٢٥٩).

فَبِمَ يُشَبِّهُهَا وَلَدَهَا؟. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ١٣٠، م: ٣١٣].

٤٣٤ - [٥] وَزَادَ مُسْلِمٌ بِرِوَايَةِ أُمِّ سُلَيْمٍ: «إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَيْبَضُ، وَمَاءَ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ، فَمِنْ أَيْهَمَا عَلَا أَوْ سَبَقَ يَكُونُ مِنْهُ الشَّيْءُ». [م: ٣١١].

٤٣٥ - [٦] وَحَنَ عَائِشَةُ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اعْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فَنَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ بَتَوَضَّأَ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ،.....

هذا الحديث أسد إلى البمين

وقوله: (فبم يشبهها ولدها؟) أي: لمرأة ولدها أحداً، والظاهر أنه ليس هذا القول منه ﷺ اسدلاً، بل الواقع معلوم له من عند الله، وهذا تنبيه وتفهم لها بصورة الاستدلال، والله أعلم.

٤٣٤ - [٥] (أم سليم) قوله: (إن ماء الرجل غليظ أبيض) لعله لكثرة غذائه

وقوة هضمه

وقوله: (فمن أيهما) قال الطيبي^(١) (من) زائدة، والمعنى: أي انما بين علا أو سبق يكون منه تشبه، انتهى. ويمكن أن يجعل الصمير للرجل والمرأة، فتكون (من) ابتدئية.

وقوله: (علا) أي: غلب وفاق.

وقوله: (الشبه) بفتحين، هكذا الرواية.

٤٣٥ - [٦] (عائشة) قوله: (كما يتوضأ للصلاة) ظاهر في تقديم غسل الرجلين على إفاضة الماء على جسده كله، والحديث الآتي يدل على تأخيرها منه، ولعله كان

ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ يُقَيِّصُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج ٢٤٨، م: ٣١٦].

وفي رواية لمسلم: يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُمَا الْإِنَاءَ، ثُمَّ يَفْرُغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ. [م: ٣١٦].

واحد منهما نارة فتارة. ومدهما تأخير غسل لرجس لحدث مموسة ثلاث، وقاد في (الهداية) ^(١) وإنما يؤخر عن رجله لأنهما في مستنقع الماء لمستنعم، فلا يهيد لغسل، حتى لو كان على لوح لا يؤخر، انتهى

ومعنى الحديثين يحور أن يكون هذا والله أعلم

ثم ظاهر قوله: (كما يتوضأ للصلاة) أن يمسح رأسه أيضاً، وهو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمته الله، وفي رواية الحسن بن زياد عنه أنه لا يمسح، لأنه لا فائدة في المسح؛ لوجود إسالة ماء بعد، وذلك بعدم معنى المسح، بخلاف غسل سائر أعضاء نوصوه؛ لأن لتسييل هو الموجود، فلم يكن التسييل بعده معدماً له، والصحيح ظاهر الرواية؛ لظاهر الحديث، وفي الحديث الآتي عن ابن عباس لم يقس. توضأ كما يتوضأ للصلاة، بن قال. فمضمض وسنشق، وغسل وجهه ودرأه، ثم صب على رأسه، فليس فيه ذكر المسح لا صريحاً ولا ضمنياً، ونمسك به المالكية في قولهم: إن وصوء الغسل لا يمسح فيه لرأس

وقوله. (ثلاث غرفات) بفتحات جمع عرفة بالفتح، كذا بلخشميهي أحد رواة البخاري، وفي الروايات الأخر (ثلاث غرف) صبه المعممة وفتح لراء جمع عرفة، وهي قدر ما يعرف من الماء بالكف، وقد بعص النحاة إذا كان تلفظ جمع فنه وكثرة

٤٣٦ - [٧] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ. قَالَتْ مَيْمُونَةُ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا فَسَتَرْتُهُ بِثَوْبٍ، وَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ صَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا^(١)، ثُمَّ صَبَّ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَعَسَلَ فَرْجَهُ، فَصَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ فَمَسَحَهَا، ثُمَّ غَسَلَهَا فَمُضْمَضَ وَاسْتَشَقَّ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، وَأَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى لَغَسْلِ قَدَمَيْهِ،

يضاف لثلاث وأخواتها إلى جمع القلة، والحديث حجة عليهم، وكذا الروايتان صحيحة، وكذا قوله: بمشر سور، وقوله تعالى: ﴿تَنَحَّى جَمْعٌ﴾ [القصص ٢٧]. وقال الطيبي^(٢) إن (فعلى) بضم الفاء وكسره من صيع جمع القلة عند الكوفيين، ولا يجري هذا القول في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فتدبر.

٤٣٦ - [٧] (ابن عباس) قوله: (غسلاً) يروى بضم السين ومسكوبها، وكلاهما بمعنى الماء الذي يعتسل به كما ذكرنا

وقوله: (فسترته) أي: غطت رأس الماء^(٣)، أو ضربت للنبي ﷺ ستراً
وقوله: (فعسل فرجه) أي: باليد اليسرى.
وقوله: (فصرب يده) أي: اليسرى على الأرض فمسحها، مألوفة في الإنشاء.
وقوله: (وأفاض على جسده) في (القاموس)^(٤): لصب: الإراقة، وأفاض لماء
يضاً وقبضاً: كثر حتى سال.

(١) «ثُمَّ صَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا» نست هذه الجملة في الخري، «الم فاة» (٢/ ٤٢٥).

(٢) «شرح الطيبي» (٢/ ٨٢).

(٣) قال اقاري. مما ين من أن الصبير راجع إلى الماء يس يندبر، «مرفاة المعانيخ» (٢/ ٤٢٥).

(٤) «القاموس المحيط» (ص. ٦١١).

فَنَآوَلْتُهُ ثَوْبًا فَلَمْ يَأْخُذْهُ، فَانْطَلَقَ وَهُوَ يَنْفُضُ يَدَيْهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَفْظُهُ لِلْبُخَارِيِّ. [خ: ٢٧٦، م: ٣١٧].

٤٣٧ - [٨] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ،
وقوله: (فناوله ثوباً) أي: قربته إليه للشف.

وقوله (فلم يأخذه) أي: لم يشف به، وفي حديث آخر: (أتني بمسديل فلم ينفض به)، أي: لم يتمسح به، وفي رواية: (فلم ينفض بها) أي: بالمنديل بتأويل الخرقه، وفي حديث آخر: (حمل ينفض بيده) أي: يمسح به وجهه ويزيل عنه الماء، كذا في (المشارك) ^(١) لبقاصي عياض، وقيل: إما لم يأخذه لنحو وسخ فيه، واختلف في أنه مكروه أو مندوب أو مستر واختاره النووي ^(٢)، والأولى أن لا يشف بيده وطرف ثوبه ونحوهما، وقد حكى ذلك عن بعض السلف.

وأما قوله: (وهو ينفض يديه) يدل على جواز نفض اليدين، وفي: المراد ينفض اليدين ههنا تحريكهما في المشي كما هو دأب أهل القوة عند مشيهم، والنفض التحريك، لا أنه ينفض يديه لينفص ما عليها من الطهور، لأنه منهى لما فيه من إمالة أثر العبادة، كذا في بعض الشروح، وقد ورد (إذا توضأت فلا تنفضوا أيديكم).

٤٣٧ - [٨] (عائشة) قوله: (عن غسلها) بصم العيس، (من المحيض) بمعنى الحيض، يقال: حاضت المرأة حبصاً ومحيضاً ومحاضاً.

(١) «مشارك لأتور» (٢/ ٣٧).

(٢) قال النووي (٣/ ٢٣١). وقد اختلف علماء أصحابنا في تشييف الأعضاء في الوضوء والغسل على خمسة أوجه، أشهرها أن الممسح تركه، ولا يقال: فعنه مكروه، والثاني أنه مكروه، والثالث أنه مباح مستوي قعله وتركه، وهذا هو الذي يختاره.

فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلَ، ثُمَّ قَالَ: «خُذِي فِرَاصَةً مِنْ مِسْكِ.....»

وقوله: (فأمرها) أي: علمها، أو ذل لها: اغسلي بهذه الكمية

وقوله: (خذِي فرصة) بكسر الفاء، وقيل: مثله، قطعة من صوف أو قطن أو

خرقة، يقال: فرصة: قطعه وخرقه، وروي قرصة بقاء، أي: شيئاً يسيراً مثل القرصة بطرف الإصبعين، والإقراص والتفريص: الدك بأطراف الأصابع.

وقال الشيخ^(١): وهم من عزا هذه الرواية للبخاري، وروي بقاء وضاد معجمة،

أي: قطعة من القرض بمعنى القطع، قال عياص: وقد صحف هذا اللفظ قديماً

وقوله: (من مسك) الأشهر بكسر الميم، وظاهره أن الفرصة منه، وعليه قول

الفقهاء، قالوا: يستحب لها أن تأخذ شيئاً من المسك تطيب به، أو المراد فرصة مطيبة

به، فإن لم تجد فطيب آخر لتزيل به ريح النتن، واستبعد هذا بأنهم لم يكونوا أهل

وسع يجدون المسك، ويروى (ممسكة) بفتح السين المشددة، وهي أيضاً بمعنى المطيب

بالمسك، وقيل: بمعنى مُحْتَمِلَةٌ، أي: تحملينها معك، أو مُحْتَمِلَةٌ في القبل، أو حَلَقَةٌ

أُمِسِّكَتْ كثيراً، كأنه أراد لا تستعمل جديداً من القطن والصوف، للارتفاق به في نحو

الغزل، أو لأن الخلق أصلح وأوفق، وقيل: هو من التمسك باليد، ويروى (ممسكة)

بكسر السين، أي: ذات إمساك.

وفي (مجمع البحار)^(٢): أن كل هذا تكلف، وما عليه الفقهاء أنه يستحب لها

أن تأخذ شيئاً من المسك تطيب به، أو تطيب الخرقة به، هذا وقد يروى (من مسك)

بفتح الميم بمعنى الجلد، وتجعل (ممسكة) أيضاً بهذا المعنى، أي: ذات مسك، أي: جلد،

أي: قطعة صوف بجلد؛ لأنه أضيظ لها، وبالفتح قيده الأصيلي، ورواه مسلم،

(١) «فتح الباري» (١/ ٤١٥).

(٢) «مجمع بحار الأنوار» (٤/ ٥٩٦).

فَتَطَهَّرِي بِهَا، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ؟ فَقَالَ: «تَطَهَّرِي بِهَا» قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِي بِهَا» فَاجْتَبِذْنَاهَا إِلَيَّ فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرِ الدَّمِّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٣١٤، م: ٣٣٢].

٤٣٨ - [٩] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرًا وَأَسْيَ، أَفَأَنْقُضُهُ لِفَسْلِ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَغْتَبِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ،»

أي: قطعة جسد، وبكسر رواية الصري عن مسلم، وبعض رواية البخاري، وكذا رواية الشافعي رحمه الله، وفتح أرجح، وروح اسوي الكسر لرواية (مسككة)، ونعقب بأن حصايي قال مسكه: مأخوذة ببيد، يقال: مسكته وأمسكته.

وقوله: (فتطهري بها) وفي رواية: (فتوضئي بها) أي: تنظفي بها، أو تطيبي بها، وقد يرجح به رواية المسك بالمنح، وإلا فالظاهر أن يقال: فتطهري بها، وسياق الحديث أيضاً يدل على ذلك، والله أعلم.

وقوله: (فاجتذبتيها) بتقديم الباء على الذال، من الحذف مفلوب الحذف، وفي بعض السح (فاجتذبتيها) وقيل: وهذا أصح، والله أعلم.

٤٣٨ - [٩] (أم سمنة) قوله: (أشد ضفر رأس) (ضفر) بفتح ضاد وسكون فاء، هو المشهور من الرواية، وضفر الشعر: سحبه وقطله وإدخال بعضه في بعض، ومنه قيل للحبل: ضمير، أي: أحكم قتل شعري وأعمله ضمائر، وهي الذوات المضمورة، قيل: هو ضمير يضم الضاد والفاء جمع ضميرة، ولا يصح رواية

وقوله: (أن تحثي) بكسر لثنية وبسكون الباء، أصله: تحثين على صيغة المحذبة، سقط نونه بـ (أن)، وأصل (تحثين) تحثون: كتحسين أو تنصيرين، فحذف حرف العدة بعد نقل حركة أو حذفها، وحذفت النون للنصب.

ثُمَّ تَفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ^١. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، [م: ٣٣٠].

٤٣٩ - [١٠] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَغْتَسِلُ

بِالصَّاعِ إِلَى خُمُسَةِ أَمْدَادٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٢٠١، م: ٣٢٥].

٤٤٠ - [١١] وَمَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ: قَالَتْ عَائِشَةُ ﷺ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....

وقوله^١ (ثم تفيضين) بضم التاء مستأنف لا عطف، ولا سقطت النون، و(ثلاث حشيات) بالفتحات، أي: ثلاث غرفات بيديه، جمع حشية.

وفي الحديث دليل على عدم وجوب نقض الصفات للمرأة، ومذهبنا أنه يكفي لذات الصغيرة أن تبس أصلها، وهو الأصح.

٤٣٩ - [١٠] (أنس) قوله: (يتوضأ بالمد) هو بالضم رطل وثلاث رطل، والصاع أربعة أمدة، وقد جاء في رواية، وهذا الحساب مبهم علينا، وقد بيناه على وفق حساب ديارن في (شرح سفر السعادة)^٢، فليطلب ثمة، وقد جاء في رواية الوصوء بشي المد، وجاء الغسل بثلاثة أمداد، وقالوا: ليس واحد منها تقليراً بحيث لا يسع أقل وأكثر منها، بل المقصود الإسباغ، فلو فعل بأكثر جاز ما لم يبلغ حد الإسراف، أو بأقل ما لم يحل بعد الإناء حاز.

٤٤٠ - [١١] (معاذة) قوله. (كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ) عطف على الصمير المستكن في (أغتسل) لتأكيد المتفصل.

فإن قلت: كيف العطف بتكرير العامل، وكيف يستقيم ذلك، إذ لا يقال: اغتسل رسول الله؟ قلت: هو تغليب المتكلم على الغائب كما غلب المخاطب على العائب

(١) انظر: «شرح سفر السعادة» (ص: ٣٠)

مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، فَيَتَادِرُنِي حَتَّى أَقُولَ: دَعْ لِي دَعْ لِي، قَالَتْ: وَهَذَا جُنْبَانٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). [م: ٣٢١].

في قوله تعالى: ﴿أَتَشْكُرُ أَنْتَ وَرَوْحَكَ الْجَنَّةَ﴾ [نقرة: ٣٥] كذا قال الطيبي^(٢)

وقال المحقق التفتازاني في قول الشاعر^(٣):

وإنما بدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

في جواب من قال: كيف يصح إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلم - (أنا)؟ لا نسلم أن الفعل غائب؛ لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه، فالفعل في نحو لا يموم إلا أنا وأنت لا يكون غائباً، فعلى هذا القياس يقال ههنا: لا نسلم أن (أغتسل) صيغة متكلم، إنما تكلمه باعتبار إسلاسه إلى ضمير المتكلم، وأما باعتبار إسلاسه إلى المعطوف هو صيغة غائب، فتدبر

وقوله: (من إناء واحد... إلخ) وفي (صحيح البحاري): (من إناء واحد من فلاح يقال له الفرق)، وفي (القاموس)^(٤) الفرق مكيال سبع ثلاثة أصع

(١) قال في «المرقاة» (٢/ ١٤٤) قال السيد جمال الدين به بطر: لأن البحاري لم يقل فيبدرني

حتى أقول. دَعْ لِي دَعْ لِي، وإنما هو من أفراد مسلم

(٢) شرح الطيبي (٢/ ٨٥).

(٣) هو الفردوق، وتعد البيت:

أنا الذي لحامي السُّلَمَاءُ وَإِنَّمَا بدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

كذلك في «معاهد التصبص» على شوه هذا التصبص (١/ ٢٦٠)، وفي «حزنة الأدب ولب لباب

لسان العرب» (٤/ ٤٦٥)

أنا لطف من الرضا علي عليهم وإنما... إلخ

(٤) «القاموس المحيط» (ص: ٨٤٥)

فيه دليل على أن الحجب إذا أدخل يده في الماء لا يؤثر فيه إلا إذا دخل بية غسبها.
وقال الشُّمِّيُّ عن (المحيط)^(١): «وَأُدْخِلَ لِحَنَبِ يَدِهِ فِي الْمَاءِ لَا يَغُصُّهُ اسْتِحْسَانًا؛
لأنه ربما لا يمكنه استعمال الماء إلا بالاعتراف منه، فيفط أعساره دفعا للضرورة، حتى
لو قصد به غسل اليد يفسد الماء؛ لأن الضرورة تدفع إذا لم ينو الغسل، فإن دخل
فيه غير اليد من الأعضاء يفسده؛ لأنه لا ضرورة فيه، انتهى»

و سحاز من مذهب أحمد بن حنبل "رحمه الله أن عمن المحدث أو لحنص
أو الحنص يده في الماء أو غيرها من الأعضاء لا يؤثر فيه شئاً؛ لطهارة يديهما حقيقة،
لا أن يكون رفع لجبة، وهي رواية يفرق بين المحدث والجنب، بأن الأول لا يؤثر،
والثاني يؤثر.

هذا، والحديث الآتي في آخر (باب مخالطة الجنب) يقتضي أن يقدر اعتراهما
معاً، وإلا يلزم اعتساب كل واحد بفضله ماء الآخر، ولحديث صريح في سبغته بِغَيْرِ
ومدبرته إلى الاعتراف قبل أن تغتفر عائشة بِهَا، ومع وجود لاغتراف معاً يلزم في
لمرة الدمة اغتسال كل واحد منهما بفضله ماء الآخر كما لا يخفى، اللهم إلا أن يقيد
ذلك الحديث الآتي بأن لا يكون اعتراهما من ماء واحد في زمان واحد، والله أعلم.

وقال محمد رحمه الله في (موطنه)^(٢): «أخبرنا مالك حدثنا دفع عن ابن عمر رضي
كان الرجال والنساء يتوضؤون جميعاً في زمن رسول الله ﷺ، قال محمد لا بأس بأن
تتوضأ المرأة وتغتسل مع لرحل من إياه واحد إن بدأت قبله أو بدأ ببله، وهو قول

(١) «المحيط الرهاني» (١/ ١٣٣)

(٢) انظر «المفهي» لأن قدامة (١/ ١٦٦)

(٣) انظر «الحنين للمصنف» (١/ ٨٣، ج ٣٦)

• الفصل الثاني :

٤٤١ - [١٢] عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا، قَالَ: «يُفْتَسِلُ»، وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَمَ وَلَا يَجِدُ بَلَلًا، قَالَ: «لَا غُسْلَ عَلَيْهِ». قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ تَرَى ذَلِكَ غُسْلٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ النِّسَاءَ شَقَائِقُ الرِّجَالِ». رَوَاهُ الثِّرِمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى الدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ: «لَا غُسْلَ عَلَيْهِ». [ت: ١١٣، ٢٣٦، دي: ١/١٩٥، ج٢: ١١٢].

أبي حنيفة رحمه الله، وأجيب عن هذا الإشكال بأن تلك عزيمة وهذه رخصة، وسيأتي له تأويل آخر نذكره ثمة.

الفصل الثاني

٤٤١ - [١٢] (عائشة) قوله: (هل على المرأة ترى ذلك غسل؟) ظاهره أنه سؤال عن وجوب الغسل على امرأة ترى البلل، والمقصود السؤال عن رؤيتها البلل هل يخرج منها بلل في الاحتلام لندرة وقوعه؟ فأجاب ﷺ بأن النساء نظائر الرجال في الخلق والطباع، يظهر ويوجد منهن ما يوجد منهم من الطبعيات، ويجوز أن يكون معنى قوله: (النساء شقائق الرجال) الاشتراك في أحكام الشرع، والله أعلم.

و(شقائق) جمع شقيقة، وكل ما شق نصفين فكل منهما شقيق الآخر، ولذلك يقال للأخ: شقيق لكونهما مشقوقين من أصل واحد، فالمرأة والرجل شقيقان لكونهما من أصل واحد وهو آدم ﷺ، هكذا يفهم من عبارة (القاموس)^(١) في معنى الشقيق، وأما قول الطيبي: كأنهن شققن منهم ربما ينظر إلى خلاف ذلك، فافهم.

(١) القاموس المحيط (ص: ٨٢٧).

٤٤٢ - [١٣] وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ». فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَغْتَسَلْنَا. وَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ - [ت: ١٠٨، ج: ٦٠٨].

وقال لترمذي^(١)، إن وجوب غسل برؤية لبيل من غير احتلام قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ولتابعين، وهو قول سفيان وأحمد، وقال بعض أهل العلم: إنما يجب الغسل إذا كانت البنية بنية طهارة، وهو قول لشافعي وإسحاق رحمهما الله، وإذا رأى احتلاماً ولم ير بنية فلا غسل عليه عند عامة أهل العلم، انتهى.

ومذهب إمام أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله أنه إذا رأى المستيقظ ملاماً ميتاً كان مؤمناً وجب الغسل، يتذكر الاحتلام أو لم يتذكر، وإذا لم ير ملاماً لا يجب الغسل وإن تذكر الاحتلام، وقال الشافعي: قال أبو يوسف لا غسل إذا رأى مؤمناً ولم يتذكر الاحتلام؛ لأن خروج المني بوجوب الوضوء لا الغسل، و متمسكهم هذا الحديث ولو ندم رجل وامرأة في فراش واحد فلم يستيقظا، أحدهما في الفراش ملاماً لا يعرف من أيهما، قيل: إن كان أصغر فعلى المرأة لغسل، وإن كان أكبر فعلى الرجل، وقيل: إن وقع طهراً فمن الرجل، وإن وقع عرضاً فمن المرأة، والاحتياط أن يغتسل جميعاً.

٤٤٢ - [١٣] (عائشة) قولة (إذا جاور الختان لختان) المراد التقاؤهما ومحادتهما كما جاء في حديث آخر عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ومن الختان الختان، ثم هذا باعتبار العدول، فإنه يجب الغسل فيما إذا نفث على عصوه حرقه ثم جامع

٤٤٣ - [١٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشْرَةَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَالْعَارِثُ بْنُ وَجِيهِ الرَّائِي... .

ولختن من الحتن، وهو قطع عرلة^١ الولد، والحتن موضع، وهو من اندكر حلدة حشفة، للذكر، ومن المرأة جلدة عالية مشرفة على محل الإبلع فوق أعلى الفرج كعُرف الديك، هذا (وجاوز) بالزاي المعجمة، وقد وجد في بعض النسخ بحط بعض الأفاضل من متعاصي هذا الكتاب في حاشيته (جاور) بالراء المهملة، وهو أنسب بمعنى الالتقاء، ولكن لم نجد في الشروح روايتها وذكرها، والله أعلم.

٤٤٣ - [١٤] (أبو هريرة) قوله: «تحت كل شعرة» في (القاموس)^٢: الشعر ويحرك: ننته لجسم مما ليس بصوف ولا وبر، ولجمع أشعار وشُعور وشِعَار، والواحدة شعرة.

وقوله: (فاغسلوا الشعر) أي: ستقصوا في غسل الشعر بحيث يصل الماء إلى ما تحته ويتغسل، (وأنقوا) من الإلقاء. و(البشرة) طاهر جلد الإنسان مما ليس تحت شعر، أي: أنقوها من بوسخ مبالغة في العسل، ثم الظاهر أنه عطف على قوله: (فاغسلوا الشعر)، فيفيد بظاهره تركه على كون الجندة تحت كل شعرة وفيه من الخفاء ما لا يخفى، إلا أن يراد بكون الجنبات تحت كل شعرة إحاطتها وشمولها كل جزء من لبدن، فافهم.

وقوله: (والعارث بن وجيه) قال الترمذي: لا يعرفه إلا من حديث العارث بن وجيه.

(١) القرية بالقسم: القلعة.

(٢) القاموس المحيط (ص: ٣٨٨)

- وَهُوَ شَيْخٌ - لَيْسَ بِذَلِكَ. [د: ٢٤٨، ت: ١٠٦، ج: ٥٩٧].

وقوله: (وهو شيخ) أي: كبير غلب عليه السيان والعفلة.

وقوله: (ليس بذلك) أي: ليس بقوي، ولإشارة بـ (ذلك) إلى لمعيد، وهو

نفي لكمال، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة، وقوله: (وحه) قال في

(التقريب)^(١) على وزن عظيم، وفي: فتح الورد ومكون الجيم بعدها موحدة، الرسي

أبو محمد المصري، ضعيف، من ثامنة، انتهى وقد صحح في بعض النسخ: (وحته)

بالتو، وفي بعضها (وحه) بصيغة لتصغير، والله أعلم

وهي (الكاشف)^(٢) مذهبي. انحدث بن وجيه الرسي عن مآلث بن دينار، وعنه

لمقدمي ونصر بن علي، ضعيفه، وفي (التهذيب)^(٣) قال يحيى بن معين: سن

بشيء، وضعفه السائي، وقال البحري وأبو حاتم: في حديثه بعض متاكير، وقال ابن

عدي: لا أعلم له رواية إلا عن مآلث بن دينار، يروي عنه أبو داود والترمذي وابن ماجه

(١) أي المقام الذي يؤتى به، كما في لطيبي، وقد يقتضي القوة. (وهو شيخ) المخرج، وهو

مخرج بما عليه عامة أصحاب المخرج والتعديل، من أن قولهم: (شيخ، من ألقاه التعديل،

على هذا يعني إشكال آخر في قول الترمذي: لأن قولهم (ليس يد) من ألقاه مخرج

اتفاق، فاجتمع بينهما في شخص واحد جمع بين المتعديين، فالصواب أن يحمل قوله: (وهو

شيخ)، على مخرج بمرساة مقارنته بقوله: (ليس بذلك)، وإن كان من ألقاه التعديل، ولإشعاره

بالمخرج، لأنهم وإن عدا في ألقاه التعديل صرحوا أيضاً بإشعاره بالتقريب من المخرج، أو

قول: يجوز أن يعمل باعتبار الصيغة الأولى - المعدلة -، وبحور أن يخرج بإحدى الصيغتين

- الصيغة -، انظر: «معرفة المعاني» (٢/ ٤٢٩)

(٢) «تقريب التهذيب» (١٤٨)

(٣) «الكاشف» (١/ ١٤١)

(٤) «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٤١).

٤٤٤ - [١٥] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَوْصِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةِ لَمْ يَغْسِلْهَا فَعَلَّ بِهَا كَذَا وَكَذَا مِنَ النَّارِ». قَالَ عَلِيٌّ: فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي، فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي ثَلَاثًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ، إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يُكَرِّرَا: فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي [د: ٢٤٩، حم: ٩٤/١، ١١١، ١٣٣، دي: ١٩٢/١].

٤٤٥ - [١٦] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [د: ٢٥، ت: ١٠٧، ب: ٢٥٢، ج: ٥٧٩].

حدثاً واحداً، وهو قوله ﷺ: (تحت كل شعرة حبة، فاعملوا الشعر، أنفوا الشرة) ٤٤٤ - [١٥] (علي) قوله (لم يغسلها) بظاهر بالنظر إلى المعنى أن يكون الموضع أنه باعتبار المصاف به، وكذا في قوله: (بها)، ولقاء بلسنة، (وكذا وكذا) كناية عن العدد، أي كذا وكذا عدداً أو زماناً، وفي قوله (عاديت رأسي) مبالغة، والمراد عاديت شعر رأسي، أي: عاملت معه معاملة المعادي من إقطع والحرق، وهو كناية عن دوم الحلق

وقوله، (إلا أنهما لم يكررا: فمن ثم عاديت رأسي) قد توهم العبارة أن يكون المراد أنهما لم يذكر (فمن ثم عاديت رأسي) مكرراً، من قولا: فمن ثم عاديت رأسي ثلاثاً، لكن لمراد أنهما لم يرويا تكرار هذا قول أصلاً، ولعل الدارمي هكذا من ترك موضع شعرة من جسده لم يصيبها الماء، فعلى بها كذا وكذا، من النار، من عني، فمن ثم عاديت رأسي، وكان يجوز كل شعرة

٤٤٥ - [١٦] (عائشة) قوله، (لا يتوضأ بعد الغسل) بظاهر بالنظر إلى الأحاديث

٤٤٦ - [١٧] وَعَمَّا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالْحِطْمِيِّ وَهُوَ جُنْبٌ يَحْتَزِيْ بِذَلِكَ، وَلَا يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [٢٥٦: ٥]

٤٤٧ - [١٨] وَعَنْ يَعْلَى قَالَ: إِذَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ رَأَى رَحُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبِرَازِ، فَصَعِدَ الْمِيزَ فَخَمِدَ اللهُ وَتَنَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبِيْبِي سَتِيْرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالنَّسْتَرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَرِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ سَتِيْرٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَغْتَسِلَ فَلْيَتَوَارَ بِشَيْءٍ». [٤٠١٢: ٥، ٤٠١٣: ٥]

لما حقه بأهـ ﷺ كان يتوضأ قبل الغسل، أو يكون امرء أنه كان يكتفي بتوضوء قبل الغسل، ويحتمل أن يكون المراد أنه كان يكتفي بغسل عن الوضوء ولا يتوضأ على حدة؛ لأنه إذ ارتفع تحدث الأكابر ارتفع الأصغر، والله أعلم.

٤٤٦ - [١٧] (عائشة) قوله (بالخطمي) كسر خاء - ست يغسل به رأسه، ويجوز فتح الحاء.

وقوله (يحتزي بذلك) أي: يصب الماء الذي ينزل به الخطمي، ولا يصب نماء الآخر بعد إراته، فافهم.

وبعد ذلك الخطمي لم يعبر الماء لقلته، كذا قال الشيخ ابن حجر^(١)

٤٤٧ - [١٨] (يعلى) قوله (يغتسل بالبراز) أي: يصحرا، عريانا، كذا في

شرح الشيخ، والبراز: المصاء الواسع

وقوله (إِنَّ اللَّهَ حَبِيْبِي) عني وزن حزي، و(استتر) كسر السين عني وزن استيق

* الفصل الثالث :

٤٤٨ - [١٩] عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ : إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نَهِيَ عَنْهَا . رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّارِمِيُّ [ت : ١١٠ ، ١١١ ، ٥ : ٢١٤ ، دي : ٤١٤ / ٢] .

بالتشديد ، وصحح أيضاً بفتح السين وتخفيف (فعل) بمعنى (دعل) ، أي : لا يصح عباده ويستتر قبائحهم ، فلا بد للمعاد أن يتخلفوا مهمم أمكن بالحياة والستر ، فافهم .

الفصل الثالث

٤٤٨ - [١٩] (أبي بن كعب) قوله : (إنما كان الماء من الماء رخصة) أي . كانت أحكام الطهارة مثل تلاوة القرآن ودخول المسجد وبحوهما جائزاً ، للذي جامع ولم ينزل لعدم وجوب الغسل عليه

وقوله : (ثم نهى عنها) بإيجاب الغسل ، وذكر الرركشي في (شرح كتاب الخرفي)^(١) عن رافع بن خديج قال : ناداني رسول الله ﷺ وأن على بطن امرأتي ، فقمتم ولم أنزل ، فاعتسدت وخرجت ، فأحبرته فقال . (لا بأس عليك ، إنما الماء من الماء) ، قال رافع : ثم أمرنا رسول الله ﷺ بعد ذلك بالغسل ، رواه أحمد^(٢) ، وقال سهل بن سعد : حدثني أبي أن الفتيا التي كانوا يفتون أن الماء من الماء كانت رخصة ، رخصها رسول الله ﷺ هي بدء للإسلام ، ثم أمرنا بالاعتسال بعد ذلك ، رواه أبو داود ، وصرح بذلك جماعة من العلماء .

(١) شرح الرركشي على مختصر الخرفي ، (١ / ٨٦) .

(٢) مسند أحمد ، (٤ / ١٤٣) .

٤٤٩ - [٢٠] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي اغْتَسَلْتُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَصَلَّيْتُ الْفَجْرَ، فَرَأَيْتُ قَدْرَ مَوْضِعِ الظُّفْرِ لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتَ مَسَحْتَ عَلَيْهِ بِيَدِكَ أَجْرَاكَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. [جه: ١٣٨].

٤٥٠ - [٢١] وَعَنِ ابْنِ هُمَرَ قَالَ: كَانَتِ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ، وَالْفَسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَغَسَلَ الْبَوْلَ مِنَ الثُّوبِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ حَتَّى حُمِلَتِ الصَّلَاةُ خَمْسًا، وَغُسِلَ الْجَنَابَةُ مَرَّةً، وَغُسِلَ الثُّوبُ مِنَ الْبَوْلِ مَرَّةً.....

٤٤٩ - [٢٠] (علي) قوله: (لو كنت مسحت عليه يدك أحرأك) أي: لو أوصلت يدك مع ما فيها من الببل بتلك اللمعة حال، اغتسلالك أو بعد ذلك بفصل ماء لأجراك، والمراد غسلها، وإنما غير بالمسح لأنه متضمن لانفسالها، إذ الغالب أن ليدن إذا مرت عليه اليد مبلولة بكفيه في اغسل ههنا، فيلزمه غسل تلك اللمعة، ويرم إعادة ما صلاه من امرص قبل غسلها، كذا يفهم من شرح الشيخ

٤٥٠ - [٢١] (ابن عمر) قوله: (كانت لصلاة خمسين، والغسل من الجنابة سبع مرات، وغسل البول من الثوب سبع مرات) لظاهر أن ذلك لينة المعراج، ولمشهور في أحاديث المعراج في «الصحيحين» وغيرهما هو ذكر الصلوات فقط وقوله (وغسل الثوب من البول مرة) وهذا هو مذهب لشافعي رحمه الله، وثبتت الغسل مدوب، وعندما التلث في نجاسة غير مرئية واجب، وقوله: (وغسل الثوب من البول)، قل أولاً (غسل البول من الثوب)، وكلا لعارنين صحيحة، والمراد في لأول معنى الإزالة، وفي الثانية معنى لتطهير ولإلفاء.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٤٧].



٦ - بَابُ مُخَالَطَةِ الْجَنْبِ وَمَا يَتَّبِعُ

وقوله: (رواه أبو داود) برواية أيوب بن جابر، وهو ضعيف على ما ذكره الذهبي وغيره، كذا في بعض الحواشي المعلمة بعلامة (ع)، وفي (الكاشف) ^(١) للذهبي: أيوب ابن جابر اليمامي ضعيف، وفي (التهذيب) ^(٢): أيوب بن جابر أبو سليمان الكوفي، أخو محمد بن جابر، قال أحمد رحمه الله: يشبه حديثه حديث أهل الصدوق، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف الحديث، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه، وسائر أحاديثه متفارية.

٦ - بَابُ مُخَالَطَةِ الْجَنْبِ وَمَا يَتَّبِعُ

في (المشارك) ^(٣): الجنبية معلومة، وأصلها البعد؛ لأنه لا يقرب موضع الصلاة ويجتنبها حتى يطهر، وقيل: لمجانبة الناس حتى يغتسل، ورجل جُنُبٌ ورجال جنب، وقيل: أجانب، وامرأة جنب، قال الله تعالى: ﴿وَلَا جُنُوبًا وَلَا عَارِي سَبِيلٍ﴾ [الباء: ٤٣] يقال: أجنب الرحمن وجُنِبَ واستجنب، فهو جنب بضمين، والمخالطة: الممازجة، خلطه: مرجه، ومخالطه مخالطة وخلطاً، مارجه، والمراد بالمخالطة هي لمجالسة المكالمة والمصافحة والمواكلة والمشاركة، وكل هذه جائز مع الجنب ولرد في الأحاديث، وبعض منها وارد في الباب.

(١) الكاشف (١/ ٩٣).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٩).

(٣) مشارق لأثره (١/ ٢٤٤).

• الفصل الأول:

٤٥١- [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جُنُبٌ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَمَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى قَعَدَ، فَأَنَسَلْتُ فَأَتَيْتُ الرَّحْلَ فَأَغْتَسَلْتُ، ثُمَّ حَثْتُ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَقَالَ: «أَبْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ». هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَلَمْ يُسَلِّمْ مَعْنَاهُ، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ لَقَيْتَنِي وَأَنَا جُنُبٌ فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالَسَكَ حَتَّى أَغْتَسِلَ، . . .

الفصل الأول

٤٥١- [١] (أبو هريرة) قوله: (فأنسلت) أي: خرجت من المجس في حصة، في (القدموس)^(١) السل انتزعك الشيء وخرجه في رفق كالاستلاب، وسحب سبيل مسئل، واسل وتسلى: انطلق في استغناء.

وقوله: (فأتيت الرحل) في (القدموس)^(٢) أرحل: مسكك وما تستصحبه من لأثث، وفي (المشرك)^(٣) أرحال: المار والمساكن

وقوله: (يا أبا هريرة) قال الشيخ^(٤): وقع في رواية المستملي (الكشمهيني) ما أن هر) بالرخية، وفي (القدموس)^(٥) الهرد الكسر تسور، وهي هرة.

وقوله: (لا ينجس) نجس كسمع وكرم

(١) (القدموس المحيط) (ص ٩٣٤)

(٢) (القدموس المحيط) (ص ٩٢٤)

(٣) (المشرك لأبوزر) (١/ ٤٥٤)

(٤) (فتح الدي) (١/ ٣٩٢).

(٥) (القدموس المحيط) (ص ٤٦١)

وَكَذَ السَّخَارِيُّ فِي رَوَايَةِ أُخْرَى . [خ : ٢٨٥ ، م : ٣٧١] .

٤٥٢ - [٢] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ ، ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تُصَيِّبُهُ الْخَنَازَةُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمْ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [ح : ٢٩ ، م : ٣٠٦] .

٤٥٣ - [٣] وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ جُبًا فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [خ : ٢٨٨ ، م : ٣١٥] .

٤٥٤ - [٤] وَعَنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا آسَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ ، فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . [م : ٣١٨] .

٤٥٥ - [٥] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ يَغْسِلُ وَاحِدَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . [م : ٣٠٩] .

وقوله (وكذا السخاري) قبل نسى الله ري (حتى اعتس)

٤٥٢ - [٢] (ابن عمر) قوله (توضأ واعسل ذكره ثم تم ، فالتوضوء طهارة يوم والأكمل لاحتب ، وذلك مندوب

٤٥٣ - [٣] (عائشة) قوله (وضوءه للصلاة) في . وضوءاً كاملاً كما للصلاة .

٤٥٤ - [٤] (أبو سعيد الخدري) قوله (وضوءاً) أكا بالضميد اليد . على كمال رضوته ، وهو وضوء نصلاه ، فالتكبير للتعظيم

٤٥٥ - [٥] (أنس) قوله (يطوفه على نسائه يغسل واحد) يؤيد مذهب الحنفية

أنه لم يكن الغسل عليه ﷺ واحداً ، وإنما كان يغسل ذلك نهر عاً ويكرماً ، وسنونه تعالى

٤٥٦ - [٦] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ ﷻ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَسْدُكُهُ فِي (كِتَابِ الْأَطِيمَةِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ. [م: ٣٧٣].

• الْفَصْلُ الثَّانِي:

٤٥٧ - [٧] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ .

﴿زَيَّيْ مَسْ شَاءَ يَمْنَنْ وَتَقْوَى إِلَيْكَ مَسْ شَاءَ﴾ [الأحزاب ٥١]، ولم يقل بوجوده أن يقول: كان ذلك برضاه^(١)

٤٥٦ - [٦] (عائشة) قوله: (يذكر الله ﷻ على كل أحيانه) الظاهر أن المراد بالذكر هو الذكر باللسان سوى ما نهى عنه في حين المجامعة وبحوها، وقد يفهم من كلام الطيبي^(٢) أن المراد بالذكر 'الذكر قلبي'.

هنا، وقد أنكر بعض المعقده كون ما هو فعل القلب ذكرًا، وربما لذكر هو فعل اللسان، وهو خلاف اللغة ولشرع، فإن الذكر في اللغة ضد النسيان، وقد ورد في الشرع ما يدل على كون ما في القلب ذكرًا، نعم لا يعتبر ذلك في أحكام تترتب على اللفظ كطلاق ونعتق، وقد بکلما فيه بأكثر من هذا في بعض رسائلنا الفارسية، والله أعلم.

الفصل الثاني

٤٥٧ - [٧] (ابن عباس) قوله: (اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ) وهي ميمونة حالة ابن عباس ﷺ.

(١) وفي 'التفريغ': قال الشيخ - دام ظله -: يحتمل أن هذه اللفظة تكون لئلا المحي من لسر وغيره، ولم يكن حيثما القسم.

(٢) 'شرح الطيبي' (٢/ ٩١ - ٩٢)

في جفنة، فأراد رسول الله ﷺ أن يتوضأ منه، فقالت: يا رسول الله إني كنت جُنُبًا، فقال: «إِنَّ لِمَاءَ لَا يُجِبُ» رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه. وروى الدارمي نحوه. [ت: ٦٥، د: ٦٨، ح: ٣٧٠، دي: ٣٧٠ / ٢].

٤٥٨ - [٨] وفي «شرح السنة» عنه عن ميمونة بلفظ «المصاييح».

[شرح السنة: ٢٥٩].

وقوله: (هي جفنة)^(١) أي: من ماء في جفة، وهي (المصاييح) من حصة، والحصة منخ الحجم وسكون الماء الفضة، وقيل الفضة الكبيرة. وقوله: (أن يتوضأ منه) أي: مما فصل فيها من ماء. وقوله: (لا يجنب) بضم الداء وكسر النون عن الأشهر، ويجوز فتح الماء وضم النون، والمراد أنه لا يتعدى حكم الجنابة إلى الماء، وإدغمس فيه أحب إليه له ينحس من باقي عن طهوريته.

٤٥٨ - [٨] (ابن عباس) قوله: (عنه) أب: عن ن عباس ؓ.

وقوله: (بلفظ المصاييح) وهو هذا (قالت ميمونة ؓ)، أحبت أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلت من حفة، وفضل فيها فصلة، فحاء النبي ﷺ ليعتسل منها، فقلت إني قد اغتسلت منها، فاعتسل وهان، إن الماء يس عليه جنبه)، وفي روايه: (إن لماء لا يجنب)، مما في لفظ (مصاييح) بزم منه اغتسل الرجل من فضل ماء المرأة، وفي حديث بكتب يرم وضوءه منه، وقد نهى عنه، كما يأتي في آخر (الفصل الثالث).

(١) في «الطهارة» لا مستند لمن استدله على طهارة الماء المستعمل؛ لأن المراد منه أخذ الماء من الحفة كما هو مصرح في رواية «المصاييح» لي في «شرح السنة» (٢٥٩)، وبلفظه «اغتسلت من حفة وفصل فيها فصلة».

٤٥٩ - [٩] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ مِنَ الْخَنَاءِ ثُمَّ يَسْتَدْفِي بِي قَبْلَ أَنْ أُغْتَسِلَ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ. وَفِي «سُرُوحِ الشُّنَّةِ» يُلَفِّظُ «الْمَصَابِيحَ». [ج ١، ص ٥٨، ت: ١٢٣].

٤٦٠ - [١٠] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ مِنَ الْخَلَاءِ، فَيُقَرِّئُنَا الْقُرْآنَ، وَيَأْكُلُ مَعَنَا اللَّحْمَ، وَلَمْ يَكُنْ يَخْبِجُهُ أَوْ يَخْجِزُهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ نَحْوَهُ. [د: ٢٢٩، ج ٢، ص ٢٦٥، ج ٥٩٤].

والجواب أن نهى نهى نهى لا تحريم، فلا منافاة. وسبأني الكلام فيه

٤٥٩ - [٩] (عائشة) قوله (ثم يستدفي بي) أي يطلب مني بداءة يستدفي ويأخذ، وهي الحرارة، وندفء بكسر الدال وسكون فاء وبهمزة ما يندفأ به، وبه قوله تعالى ﴿لَتَكُنَّ فِيهَا وَفً﴾ [التين: ١٠] بدل دعي دواء مثل كره كراهة، ودواء مثل طعم دواء، أي يضع أعضاء الشريعة بعد الغسل على أعضاء من غير غسل، ويجعلني مكان اثوب الذي يستدفي به - ليبرد مسحوة من بدني، فمبني أن بشرة الجنب طاهرة، كذا ذكروا.

٤٦٠ - [١٠] (علي) قوله (ويأكل معنا اللحم) حصيص اللحم، ذكر تدفني، ولأن فيه عطفة، وقد يكون معه مرق وكثرة مرق وحلط ما يبدن، فيستعد أكله بدون طهارة، ولم يذكر هذا الضوء كما ذكرت عائشة في حديث آخر، أنه إذا كان جساً فأراد أن يأكل نوصاً، فلعنه لم ينوصاً بياناً لمجاوز والرحصه، أو كان نوصاً ولم يذكره لراوي، والله أعلم.

وقوله (ليس الجنابة) أي لا الجنابة، ويجيء (يس) بمعنى إلا، كما ذكر في

٤٦١ - [١١] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ث: ١٣١].

٤٦٢ - [١٢] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ، فَإِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٣٢].

كتب النحو؛ كقولهم: جاءني في القوم ليس زيد، أي: ليس الجاني زيدا، وقال الثوري^(١) وقد زعم بعض المعتبرين من علماء البيان وأهل المعرفة بالحديث أن (ليس) هنا بمعنى (غير)، وهي تجر ما بعدها كما تجر (غير)، فروي الجنبه مجرورة، ولم نجد لقوله هذا سنداً من كتب علماء العربية، انتهى

٤٦١ - [١١] (ابن عمر) قوله: (لا تقرأ الحائض) في أكثر النسخ بالرفع على أن (لا) للنفي بمعنى النهي، ولي بعضها بالحزم فـ (لا) للنهي.

٤٦٢ - [١٢] (عائشة) قوله: (وجهوا هذه البيوت عن المسجد) والمواجهة المقابلة، ولما عُدِّي به (عن) دل على معنى الصرف، أي: اصرفوها عنه، يقال: وجهه، أي: صرف عنه، ووجه إليه: أقبل، والمراد أنه لا يصح أن تكون المساجد ممر البيوت، فعند أبي حنيفة رحمته لا يجوز للجنب ولا للحائض الدخول في المسجد لا بالمكث ولا بالمرور، وجوز الشافعي المرور، وبه قال مالك، وجوز أحمد المكث أيضاً على ما ذكر الطيبي^(٢).

(١) كتاب المبر، (١/ ١٥٧).

(٢) شرح الطيبي، (٢/ ٩٤).

٤٦٣ - [١٣] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ وَلَا جُنُبٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [د: ٢٢٧، ن: ٢٦١].

٤٦٤ - [١٤] وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تَقْرَبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ: حَيْفَةُ الْكَافِرِ، وَالْمُتَضَمِّخُ بِالْخُلُقِ، وَالْجُنُبُ إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤١٨٠].

٤٦٥ - [١٥] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ

٤٦٣ - [١٣] (علي) قوله: (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب) مسيحي، الكلام في عدم دخول الملائكة بيتاً فيه صورة وكنب في (باب التصاوير)، وأما الجنب فالمراد من يعتاد التكسل في نفس من غير ضرورة، ويتحد ديك ديلناً حتى يمز عليه وقت صلاة مفروضة، وأم أصل تأخير الاغتسال فغير مكروه عرف ذلك بالسنه، ثم إن الجنب يخرج من هذا الوعيد بالوصوء كما في الحديث الآتي.

٤٦٤ - [١٤] (عمار بن ياسر) قوله: (حيفة الكافر) أي جنته ميتاً، وقيل: ذاته حياً أو ميتاً، والأول أظهر وأنسب بمعنى اللفظ.

وقوله: (والمضمخ بالخلق) التضمخ: التلطخ وتلوث والإكثار منه، وفي (القاموس): 'لطخ الجسد بالطيب حتى كأنه يقطر، و(الخلق) بفتح الخاء طيب معروف يتخذ من الزعفران وغيره، وفيه تشديد في المنع عنه، ولذا قرنه بجمعه الكافر. ٤٦٥ - [١٥] (عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) قوله: (أن

فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَعَمْرُو بْنِ حَزْمٍ: «أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَالدَّارِقُطْنِيُّ. [ط ٤٦٩، فط: ١/ ١٢١-١٢٢].

٤٦٦ - [١٦] وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي حَاجَةٍ فَقَضَى ابْنُ عُمَرَ حَاجَتَهُ، وَكَانَ مِنْ حَدِيثِهِ يَوْمَئِذٍ أَنْ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ فِي سَكَّةٍ مِنَ السَّكَاكِ، فَلَفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ حَائِطٍ أَوْ بَوْلِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، حَتَّى إِذَا كَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَوَارَى فِي السَّكَّةِ، ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ عَلَى الْحَائِطِ وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ.....

لا يمس القرآن [لا طاهر] يحتمل النهي والنفي وهو أبلغ، وقد يؤخذ من هذا الحديث أن الصمير في قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة ٧٩] للقرآن، والمراد بالمطهرين الناس المطهرون من الأحداث، وقد يجعل لللوح المحفوظ ويراد بالمطهرين لملائكة، والله أعلم.

٤٦٦ - [١٦] (نافع) قوله: (في سكة) بكسر السين وشلّة الكاف، أي: في طريق، والسكة: الطريق المستوي.

وقوله: (خرج من حائط) قال الطيبي^(١): أي فرع، لأن الحروح إما يكون بعد لفراغ، ويمكن أن يكون لمعنى خرج من مكان يتغوط فيه أو يبول، والغائط في الأصل اسم لمكان مطمئن منخفض، ثم صار اسماً للقذرة، فبالطريق إلى المعنى الحقيقي لا احتياج إلى التفسير، وأما بالنظر إلى المعنى المحاذي المراد بقريظة قوله: (أو بول) لا بد منه، فافهم.

(١) «شرح الطيبي» (٢/ ٩٧).

وَقَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرَدَ عَلَيْكَ السَّلَامَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهْرٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٣٣٠].

وقوله: (وقال: إنه لم يمنعني أن أرد عليك السلام إلا أنني لم أكن على طهر) الظاهر بالنظر إلى ما ذكر في الحديث الآتي من قوله: (إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر) أن المانع من رد السلام هو شتمانه على لفظ السلام الذي هو اسم من أسماء الله تعالى، وإن كان المراد به ههنا معنى السلامة، وفيه عية تعظيم لذكر الله واسمه سبحانه، لكنه يشكل بما صح من ذكره ﷺ عند الخروج من الخلاء من قوله: (الحمد لله الذي أخرج عني ما يؤذيني) الحديث، ومن التسمية قبل الوضوء وإن لم يكن على وضوء، وأنه كان يذكر الله على كل أحيانه، ولم يكن يحجبه عن القرآن شيء إلا الجبابة، وأنه كان يخرج من الخلاء فيقرئهم القرآن ونحو ذلك، وحمدوه على أن هذا عزيمة، وكل ما ذكرتم من قبيل الرخصة فعلها تعليمياً للحوار ونسهيلاً للأمر عليهم

ونقول: إنه لا يجري هذا الجواب في التسمية قبل الوضوء، فإنه عزيمة بلا شبهة لا رخصة، بل كل ما رُود في موضع معين يستحب ذكره فيه كما لا يخفى، فالظاهر - والله أعلم - أن ذكر الله لا على طهر في غير ما ورد فيه من الشارع النذب إليه جازم، لكن مع لطهارة أفضل وأكمل وأولى

وقد ورد عليه في ذلك ثبوت من عطمة الله وسنطانه ما لم يتركه إلا أن يذكره بدون الطهارة، خصوصاً في مثل رد السلام مما يسع التأخير فيه، ولكنه لم يؤخر إلى الوضوء لئلا يذهب الرجل ويموت الرد بطور العهد، ولعله كان حضور الماء في ذلك غير قريب فتييم ورد، أو تعليمياً بأن التيمم يكفي في مثل هذا مع عدم تعذر وجود الماء، نافهم.

٤٦٧ - [١٧] وَعَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ قُتَيْبَةَ: أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ
سَلِّمْ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ، ثُمَّ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ وَقَالَ: إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ
أُذْكَرَ اللَّهُ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ إِلَى قَوْلِهِ: حَتَّى
تَوَضَّأَ، وَقَالَ: فَلَمَّا تَوَضَّأَ رَدَّ عَلَيْهِ. [١٧: ٥، ١٧: ٥، ٣٨].

• الفصل الثالث:

٤٦٨ - [١٨] عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَنِّبُ، ثُمَّ
يَنَامُ، ثُمَّ يَتَنَبَّهُ، ثُمَّ يَنَامُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم: ٦ / ٣٩٨].

٤٦٧ - [١٧] (المهاجر بن قتيبة) قوله. (ثم اعتذر إليه) قد الصبي^(١) فيه دليل
على أن من قصر في جواب السلام لعذر يستحب أن يعتذر إليه حتى لا ينسب إلى الكبير،
نتهى. وفي بعض الشروح عن (الأرهار): حاشا أن يكون رسول الله ﷺ مقصراً، وإنما
أخّر لوجوه مشروعة من الزجر؛ لكون التسليم على المائل مكروهاً منهئاً عنه، وترك
انكلام على قضاء الحاجة؛ فإن التكلم عنده مكروه، وتعظيم ذات الله وصمائه والتعليم
والبين، والله أعلم

الفصل الثالث

٤٦٨ - [١٨] (أم سلمة) قوله: (يجنب) على الوجهين في نكاحه
وقوله (ثم ينام) أي. بعد الوضوء بما مر من حديث عائشة وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في
الفصل الأول، ونوم النبي ﷺ ليس بتأففى لموضوء، ولعل الوضوء أول مرة يكفي في
ليلته لغيره ﷺ أيضاً فافهم

٤٦٩ - [١٩] وَحَنَ شُعْبَةُ قَالَ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه كَانَ إِذَا اعْتَسَلَ مِنَ الْجَبَايَةِ يُفْرِغُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى مَبْعَ مِرَارٍ، ثُمَّ يَغْسِلُ فَرْجَهُ، فَسَبَى مَرَّةً كَمْ أَفْرَغَ فَسَأَلَنِي، فَقُلْتُ: لَا أَدْرِي، فَقَالَ: لَا أَمَّ لَكَ، وَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَدْرِي؟ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُقَبِّضُ عَلَى جَنْبِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ يَقُولُ:

٤٦٩ - [١٩] (شعبة) قوله . (يفرغ بيده اليمنى على يده اليسرى سبع مرار) الذي ورد في الأحاديث من غسله بماء البنية قبل غسل المرح بما هو مطلقاً أو مرتين أو ثلاث مرات، وقد سئل في الفصل الأول من (باب لغس) من حديث ابن عباس رضي الله عنه : ثم صب بيديه على شملته فغسل فرجه، فما وقع في هذا الحديث من إفراغه بماء بيده اليمنى على يده اليسرى سبع مرار كان في صورة مخصوصة منه مبالغة في الإنقاء كما جاء ذلك في غسل لأواني، وقال الشيخ ابن حجر رحمه الله ^(١) : معناه لتجاسة كانت فيها، يعني في سد اليسرى، وهذا الوجه لا يفيد وجه عدد السبع، وإن فرض أنه كان تفديلاً لقصد الإنقاء ونحوه كما ذكرنا فسؤاله بماء عنه شعبة عبد السيان وتوبيخه على عدم دريته ربما يتنافى ذلك؛ لأنه ينظر إلى وجوب رعاية العدد، والله أعلم

وقوله : (لا أم لك) ذم وصب بأنه لقط لا يعرف له أم، وأما قولهم : (لا أم لك) فأكثر ما يذكر للمدح، أي: لا كافي لك غير نفسك، وأنت مستغن في أمرك، وقد يذكر في معرض الذم كما في (لا أم لك)، وأما ذكر (لا أم لك) مدحاً لمعنى التمتع بعيد، كما في بعض الشروح، وأما في هذا الحديث فالمعنى الحمل على الدم كما يفتضيه السياق، والراو في (وما يمنعك) يعطف على جملة (لا أم لك)، وهي إن كانت دعائية فكلاهما إشائيان، وإن كانت خبرية فمن قبيل عطف القصة على القصة، ويمكن أن

هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَطَهَّرُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، [د: ٢٤٦].

٤٧٠ - [٢٠] وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ، يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَلِهِ، وَعِنْدَ هَذِهِ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَجْعَلُهُ غُسْلًا وَاحِدًا آخِرًا؟ قَالَ: «هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، [حم: ٩/٦، د: ٢١٩].

٤٧١ - [٢١] وَعَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّحُلُ.....

تفكر جسمه استغفاميه قبلها، تحرم تقول؟ أو تفعل؟ فافهم.

وقوله (هكذا) الظاهر أنه إشارة إلى مجموع ما ذكر شاملاً للإفراغ سبع مرار، ونعله فعن ﷺ ذلك في بعض الأحيان، والله أعلم، ثم لا يحصى أن المناسبات ذكر هذا الحديث في باب الغسل إذ ليس فيه مخاطبة الجنب وذكر ما يباح له، وفي بعض لحواشي أنه لبيان إباحة الكلام بلجيب

٤٧٠ - [٢٠] (أبو رافع) قوله: (ألا تجعله) صحح (ألا) بالتحفيف والتشديد.

وقوله (هذا أزكى) أي أسمى وأكثر ثواباً، (وأطيب) أي أقرب إلى طيب النفس واستلذاده، (وأطهر) أي: أنظف وأبقى، والظاهر - والله أعلم - أن الثلاثة بمعنى واحد أو قريب في المعنى كمر تأكيداً ومبالغة

وقد «الطبي»^(١) التطهير مناسب للظاهر، والتزكية والتطيب بخاص، فالأولى يعني التزكية لإزالة الأخلاق الذميمة، والأخرى يعني التطيب للتحلي بالشيم الحميدة

٤٧١ - [٢١] (لحکم بن عمرو) قوله: (نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ الرجل

بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَزَادَ: وَقَالَ: بِسُورِهَا، وَقَالَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. (د ٨٢، ج ٣٧٣، ت ٦٣، ٦٤).

٤٧٢ - [٢٢] وَعَنْ حُمَيْدِ الْحُمَيْرِيِّ قَالَ: لَقِيتُ رَجُلًا صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ أَرْبَعَ سَبْعِينَ كَمَا صَحِبَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ. نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّحْلِيِّ، أَوْ يَغْتَسِلَ الرَّحْلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ. زَادَ مُسَدَّدٌ: وَلِیُغْتَرِفَا جَمِيعًا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَرَادَ أَحْمَدُ فِي أَوَّلِهِ: نَهَى أَنْ يَمْتَسِطَ أَحَدُنَا كُنْ يَوْمَ أَوْ يَبُولَ فِي مُغْتَسَلٍ. (د ٨١، ج ٢٣٨، ح ١١١/٤)

فصل طهور المرأة في هذا الحديث وقع لنهي عن الوضوء بفصل طهور المرأة، وفي حديث حماد عن الاغتسال، وأيضاً في هذا الحديث النهي عن أحد الجانبين فقط، وفي ذلك عن الجانبين.

أقوله (وراد) أي الترمذي، (أو قال: بسورها) أي سورت امرأة مكد (بفضل طهور امرأة)، شكاً من الراوي.

والسور بضمه وسكون الهمزة، القية والعصلة، وفي شرح لشح* والمراد به فصل صوره، وإنما وقع انشك من الراوي في اللفظ الذي يعنى به النبي ﷺ.

وأقوله. (هذا حديث حسن صحيح) وفي شرح الشيخ وقد استهمل وغيره إته ضعف، وله فرص تسلم الأول فالمراد بفضل وضوئها ما سأل من أعصائها، لأنه كما عيّن حمل الخبر الذي بعد هذا على ما سقط من أعصائها، لا خلاف في أنها الوضوء والاعتسال بضمه كذلك يحمل هذا على ذلك، لكن قوله لا في:

٤٧٣ - ٤٧٢ [٢٣ - ٢٢] (حميد لحميري، وعبد الله بن سرجس)، (وليفترفا جميعاً) بضعف هذا تأويل، لأن أحداً لم يمس بوضوئه، ومحمّد أن يصح ويعمل الأمة كلّها بخلافه، انتهى.

٤٧٣ - [٢٣] وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ . [ج ٤ . ٣٧٤] .



٧ - بَابُ أَحْكَامِ الْمِيَاهِ

وفي بعض الشروح عن الخطابي أنه قال: أهل الحديث لم يرتضوا طرق أسانيد: نهى رسول الله ﷺ أن يختل الرجل بفضل المرأة والمرأة بفضل الرجل، ولو ثبت فهو منسوخ.

هذا، وتأويل الشيخ أن المراد بفصل وضوئها ما سال من أعصائها ليس بشيء، إذ هو منهى عنه في الكبر، ولا يحتمله لفظ الحديث من قوله: (وليغترفا) كما اختلف به نفسه، ثم قوله: (إن أحدا لم يقبل بظاهره) محل بحث؛ إذ قد قال به الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله مع ما فيه من التخصيص، والخلاف في مذهب مذهب، فجماعة منهم قالوا به تعيداً وتوقفاً مع كونه مخالفاً للقياس، وطائفة لم يقولوا، ومنهم من جعل الوضوء والغسل في حكم واحد، وقوم خصوا بالأول، وبعضهم فرقوا بين أن يكون الفضل كثيراً فجوزوا، أو قليلاً فمنعوا، وبعضهم لم يفرقوا، وكل ذلك مذكور بوجوه ودلائله بالتفصيل في شرح كتاب (الخرقي)^(١) في مذهب أحمد، ما ذكرته مخافة النطو، فالحق ما في بعض الشروح أنه قال الخطابي: إنها لم تثبت، ولو ثبت فهي منسوخة، والله أعلم.

٧ - بَابُ أَحْكَامِ الْمِيَاهِ

المياه جمع ماء، والماء أصله موه أبدلت الواو ألفاً على القياس والهاء همزة بغير القياس بدليل جمعه على مياه وأمواه، وتصغيره على مويه، وإنما جمعه إشارة إلى

(١) انظر: «المفني» (١/ ٢٨٧).

• الفصل الأول :

٤٧٤ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُولَنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٢٣٩، م: ٢٨٢].

أنواعه من ماء السماء والأرض مما يسع منها أو لا كالبحر، والراكد والجري، والقليل والكثير، والمسنعمل وغيره، ومزور الحيوانات وغيره، وماء الحياض والشمس وغيره مما ذكر في الباب، والضابط في جواز الوضوء أن يكون ماء مطلقاً طاهراً غير متغير أوصافه، والمراد بالمطلق ما لا يضاف إلى شيء غيره، كماء الباقلاء وماء لحمص وماء اللورد مما لا يفارق اسمه الإضافة في وقت، واحتوز بذلك عن إضافة معارضة كماء النهر وماء البحر، فوجود هذه الإضافة كعدمها، والفرق بين الإضافتين أن الأولى لا يصح فيها نفي الماء، وفي الثانية يصح نفيه، أي: بالإطلاق، فتدبر. والله أعلم.

الفصل الأول

٤٧٤ - [١] (أبو هريرة) قوله: (لا يولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه) الماء الدائم: ساكن الراكد، من دم الشيء: إذ سكن ومكث، فقوله: (الذي لا يجري) صفة كاشعة تؤكد الأولى، وقيل: حترز عن الدائم الذي يجري بعضه في البرك، مكأه أراد الذي لا يجري بكنه، وفي بعض الشروح: قال بن الأنباري. الدائم من الأضد يقال للسكن وللدائر، ومنها أصاب لإنسان دُوام، أي: دُوار، فهو لتحصيل أحد معني المشترك، ولا يخلو عن تكلف.

وقوله: (ثم يغتسل فيه) الرواية المشهورة في (يعتسل) الرفع، أي: لا يبل ثم هو يغتسل فيه، أي: يبعد عن العقل أن يبول في الماء وهو يعتسل فيه، فهو عطف على جملة (لا يولن)، وقد يروى بالجزم على (يولن)، فيعهم على التفسيرين تحسن الماء

وفي رواية لمسلم قال: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ»

القول، ولهذا يفيد بالماء غسلاً، وكثير في حكم الجاري، وقيل: وإن كان كثيراً أيضاً، فإنه وإن لم ينحسب لكن تعدد يتغير بسبب تعاقب ساس عليه دبول تأسيأ به، فيكره القول فيه نهى كرهه، واستعرف معنى القليل والكثير، والماء وإن كان كثيراً لا يجوز الوضوء إذا تغير لونه أو ريحه أو طعمه، وقد جاز لنصب بإصمار (أر) وإعطاء (ثم) حكم^(١) وأو الجمع في مثل: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ونعقب بأنه يقتضي أن يكون المهي عنه هو الجمع بين القول والاعتسال دون أفراد القول، وليس كذلك، بل القول مهي عنه سواء أريد الاعتسال فيه أم لا، كما يدل عليه حديث جابر، وقد قال بعض الشافعية في الماء لجاري أصلاً إذا كان قليلاً بالكراهة، ثم تخصيص الاعتسال بالذكر اتفاقاً، وحكم الوضوء أيضاً كذلك، وكذلك تخصيص القول، والمعوط كذلك هذا، وقد عرّب شيخ شيوخنا في الحديث شيخ ابن حجر المكي وقال: هذا انفصيل كله في غير الليل، أم فيه فكره قضاء الحاجة في الماء مطلقاً، حشبة أن يؤذيه النجس، لما قيل: إن الماء بالليل مأوى لهم.

وقوله: (وفي رواية لمسلم) لا يظهر وجه ذكر هذا الحديث بهذه العبارة، وليس هذا رواية في الحديث الأول، بل هو حديث برأسه، وإن كان يربأً لحكم الماء التراكد، فالعدهر أن يقول: وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يغتسل أحدكم . . .) الحديث، وبهذا النسق ذكر في (المصباح)، وحديث جابر لآتي أولى أن يذكره بهذه العبارة.

وقوله: (لا يغتسل) يروى برفع والجزم، وجراد ههنا أيضاً، لقليل، فإن الكثير

(١) قال لقاري متلاً عن ميراث: «به نظر: يجوز أن يكون مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْسُوا تَلْعَفُ﴾ بِالطَّرِيقِ وَتَكْتُمُوا تَلْعَفُ» (البدع: ١٤٢) ولوا بالجمع، والمهي ههنا الجمع والإفراد، بخلاف قوله: لا تأكل سمك وتشرب اللبن، «معرفة» (٢/ ١٧١)

وَهُوَ جُنُبٌ. قَالُوا: كَيْفَ يَمْعَلُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: يَتَاوَلُهُ تَتَاوُلًا. [م: ٢٨٣].
 ٤٧٥ - [٢] وَهَنَّ جَابِرٌ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ
 الرَّاكِدِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٨١].

٤٧٦ - [٣] وَهَنَّ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: ذَهَبْتُ بِي خَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
 فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَجِعَ، فَمَسَحَ رَأْسِي، وَدَعَا لِي بِالْبُرْكَ،
 ثُمَّ تَوَضَّأَ،
 في حكم الجاري كما عرفت.

وقوله ' (يتناولونه تناولاً) أي ' يعترف منه بيده مثلاً ثم يغتسل به خارجه، وفيه
 دليل على أن الحب إذا أدخل يده فيه ليتناول الماء لا يتغير به حكم الماء، وإن أدخل
 فيه ليصحبها من الحنافة يتغير حكمه، إما إلى النجاسة أو إلى عدم الطهورية.
 ٤٧٥ - [٢] (جابر) قوله: (نهى رسول الله ﷺ أن يبَالَ في الماء لراكِد) يدل
 بظاهره على كون البون فيه منهياً عنه، وإن لم يجتمع مع الاغتسال، والمراد بالراكِد
 اللائم، لركود الماء ودوامه وسكونه واحد، وعلى ما نقل في بعض الشروح من الفرق
 بين اندائه واراكد بأن الأول ما يتبع، والثاني ما لم يتبع يمكن أن يوجه التقييد بالراكِد
 بأن لماكن الذي يسبح في حكم لجاري كما جاء في بعض الروايات الفقهية، فلا ينحس
 بالبول فيه ما لم يتغير، والله أعلم.

٤٧٦ - [٣] (السائب بن يزيد) قوله . (ذهبت بي خالتي) لم تسم كذا في مقدمة

الشيخ^(١)

وقوله . (وجع) الوجع محركة - المرض، والوجع بكسر الجيم: لمرىض كخجل،

فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ، ثُمَّ قُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَفْيَيْهِ مِثْلَ رِزِّ الْحَبْلَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ع: ١٩٠، م: ٢٣١٥].

• الفصل الثاني:

٤٧٧ - [٤] عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ فِي

الْفَلَاةِ مِنَ الْأَرْضِ.....

كذا في (القاموس)^(١)، وفي بعض الشروح: وجع، أي: متالم، وقيل: مريض.
وقوله: (فشربت من وضوئه) بالفتح، والمراد بقية الماء الذي توضع منه، وعليه الأكثرون في حديث: كانوا يقانون - أي: يراحمون ويختصمون - على وضوء رسول الله ﷺ، وذهب كثيرون إلى أن المراد من انفصل من أعضاء وضوئه، وقال بعض الشافعية: فيه حجة على من حكم بنجاسة الماء المستعمل، وله أن يحمله على التداوي، وهو جائز كصرف النجاسة، كذا قالوا، ولأولى أن يحمله على خصائصه ﷺ ليشمل مقاتلة الصحابة على وضوئه ﷺ، وبطل هذا هو الحق، وكيف يحكم بنجاسة ما صادف بشرته الشريفة، ومن ثم اختار كثير من العلماء طهارة فضلاته ﷺ.

وقوله: (مثل زر الحبل) (زر) واحد الأزرار، و(الحبل) الملح والمجيم المفتوحين بيت كالقبة لها أزرار كبر، وما قيل: إنها الطائر المعروف وإن رزها يضربها قد أنكره بعض العلماء، فإن الزر بمعنى البيضاء لم يوجد في كلام العرب، وجاء في رواية كسفة الحمام، ويتم الكلام فيه إن شاء الله تعالى في موضعه من (باب فضائل سيد المرسلين ﷺ).

المصل الثاني

٤٧٧ - [٤] (ابن عمر) قوله: (في الفلاة من الأرض) في (القاموس)^(٢): الفلاة:

(١) القاموس المحيط (ص: ٧١٠)

(٢) القاموس المحيط (ص: ١٢١٤).

وَمَا يَتَوُّهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسَّبَّاحِ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ» .

المفردة لا ماء فيها، أو الصحراء الواسعة.

وقوله: (وما يتوّه) عطف على (الماء)، أي: مثل عن الماء والدواب والسبح لمتردة إليه توبة بعد توبة، وخاصته، أي: ما حال الماء الذي توبه الدواب والسبح، أي: يشرب منه ويبول ويلقي الروث فيه.

وقوله: (إذا كان الماء قلتين) وفي رواية: إذا بلغ الماء قلتين، أقلته. يضم اغاف وتشديد اللام بمعنى الجرة العظيمة، أي: الكوز الكبير الذي يجعل فيه الماء، وتسميتها بالقلنة إما من جهة عدوها وارتفاعها، أو لأن الرجل العظيم يرفعها، والقلنة اسم لكل مرتفع، ومنه قلعة الجبل، وجمع القلنة قلال بكسر القاف، والمراد ههنا قلال هجر بفتحسين كما جاء صريحاً في بعض روايات هذا الحديث، وأيضاً كان هو المعروف في ذلك الزمان، فالظاهر وقوع التحديد به.

وهجر اسم قرية قرب المدينة ينسب إليها القلال، وأيضاً اسم بلد من بلاد اليمن، ويحتمل النسبة إليه، كذا في (القاموس)^(١)، والظاهر هو الأول.

ومقدار القلنة على المشهور قريتان ونصف، وعند البعض قريتان، وقال ابن جريج: رأيت قلال هجر كان كل قلعة منها قريبتين أو قريتين وشيئاً، وقال الشافعي رحمه الله: كان ذلك الشيء مبهماً فأخذناه نصفاً احتياطاً، فكانت القلنتان خمس قرب، والقربة خمسون مثلاً من الماء، فكانت القلنتان مئتين وخمسين مثلاً، وقيل: مقدار القربة مئة رطل عراقي، والرطل العراقي مئة وثمان وعشرون درهماً.

وقوله: (لم يحمل الخبث) أي: لم يقبله بل يدفعه، وجاء في رواية لأبي داود:

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٩٦٨، ٩٦٩).

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَفِي أُخْرَى لِأَبِي دَاوُدَ: «فَإِنَّهُ لَا يَنْجُسُ» [حم: ٢/ ٢٧، د: ٦٣، ت: ٦٧، ن: ٥٢، دي: ١٨٧/ ١، ج٥: ٥١٧، ٥١٨].

فإنه لا ينجس، وهذه الرواية إن صحت دللت على أن تأويل (لم يحمل حبثاً) بأنه لا يحتمله ولا بطريق حمله بصعفه بل ينجس كما قال بعض أصحابنا المحتجة غير صحيح، بل وأيضاً تعليق هذا المعنى بشرط كونه قلتيين بعد، وقد توجه أن السلوغ نارة معتر من جانب انقطة إلى جانب الكثرة وأخرى من الكثرة إلى القلة، والمراد ههنا الثاني، فانهم.

ومذهب الشافعي وأحمد: وإذا كان الماء مصدراً قلتيين لا ينجس بوقوع النجاسة فيه ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه، لكن عند أحمد إن كانت النجاسة بولاً أو عذرة مائعة نجس، إلا أن يكون الماء مثل المصانع التي بطريق مكة وما أشبهها من المياه الكثيرة التي لا يمكن نزحها، فذلك الذي لا ينجسه شيء، كذا في (كتاب مغربي) (١).

وقد اختلف في صحة هذا الحديث (٢) مع أنه ذكره أئمة الحديث في كتبهم، وليس في «الصحيحين»، وقالوا: هذا الحديث مخالف لإجماع الصحابة كما سنبينه، وخبر

(١) انظر: «المعني» لابن قدامة (١/ ٣٦ - ٤١).

(٢) قال الحافظ سائق في «تهذيب السنن»: إن الاحتجاج بحديث قلتيين مبني على ثبوت عدة مقدمات، وذكر هذه المقدمات وهي خمسة عشر مقاماً، ثم ذكر الأحكام على المحدثين بالتفسير وردده أبسط الرد، ورجع به لو شئت، وذكر المحدث الكشكوري في «تكملة الدرر» (١/ ٩٣) أن هذا الحديث لا يصح بمذهب الإمام الأعظم، وبسببه، ويطر إليه لو شئت، وكذلك ذكر شيخنا العلامة البينوري في «معارف السنن» (١/ ٢٩٦) تحقيقاً أبقاً بطلاً عن شيوخه لإمام الكشميري، ورجع إليه لو شئت.

بواحد إذ كان محتافاً للإجماع لم يصل، وقال علي بن حمديس - وهو من أكابر ثمة محدث، من شيوخ البخاري ومن أقران الإمام أحمد بن حنبل - لم يثبت هنا الحديث عن رسول الله ﷺ، وقال ليس لأحد من الفريقين في تقدير الماء وتحديد حديث صح عنه عليه السلام، وقال أبو ركشي: صححه ابن خزيمة وابن حبان وندار قطني، وقال حاكم على شرط الشيخين، ونص عن الطحاوي حيز ثنتين صحيح ومسند ثبت وإما تركه لأن لا نعم ما لفتن، وقد الشيخ إن نعمة اسم مشترك يدل على النعمة والمغربة ورأس الحبل، والله أعلم.

وبما وقع الكلام في تقدير الماء وتحديد حديثه في التنجس وعدم تنجس بسبب أن بعض الكلام في هذا المقام فنقول والله التوفيق: علم أن مذهب أصحاب الظواهر أن الماء لا يتنجس بوقوع استجاسة فيه أصلاً، سواء كان جرياناً أو ركداً، كثيراً أو قليلاً، وسواء تغير لونه أو طعمه أو ريحه أو لم يتغير، وعدم العلماء على أنه إن كان قليلاً يتنجس وإن كان كثيراً لا، ثم احتلوا في حد الفاصل بين القليل والكثير، فقال ماث، فما تغير لونه أو طعمه أو ريحه فهو قليل، وما لم يتغير فكثير، فهو قد جعل التغير وعدمه معياراً للقله وكثره، وقال الشافعي - وهو مذهب أحمد - إن كان الماء قليلاً فهو كثير، وإلا حمل الحث ولا يتنجس، ولا فهو قليل يتنجس، وأصحابنا الحنفية رحمهم الله رأوا إن كان الماء نجس لا ينجس ولا يفصل بعضه عن بعض فهو كثير، وإلا قليل. واحتج أصحاب الظواهر بحديث أثر بصحة الاتي من قوله عليه السلام: (إن الماء صهور لا يحسه شيء)، والجمهور يقولون إن هذا القول وإن كان مطلقاً في الظاهر لكنه

مقدم بغير اعتبار بدلالة الأحاديث، الآخر، فقد روى أبو أمامة أن رسول الله ﷺ قال (الماء لا ينجسه شيء، إلا ما علب على ريحه ولونه وطعمه)، ورواه ابن ماجه والدارقطني^(١) ولفظه: (إلا ما غير لونه أو ريحه أو طعمه)، وهذا هو دليل مالك رحمه الله، واحتج الشافعي وأحمد رحمهما الله بحديث القنن.

والدليل لأصحابنا على تنجس الماء قوله ﷺ: (إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يعمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين نالت يده)، فإنه يدل على أن الماء يتنجس بوقوع الحاسة، ولا لم يكن لنهي عن لمس اليد احتياطاً تنوهم الحاسة معنى، وكذلك الأحاديث مستفيضة مشهورة في الأمر بغسل الظرف من ولوغ الكعب مع أنه لا يغير اللون والطعم والريح، وكذلك حديث: (لا يموت أحدكم في الماء الدائم) كما في الفصل الأول، ولا شك أن الماء الذي يمكن الاغتسال فيه قد يكون أكثر من قيس ولا يغير اللون وطعمه وريحه، فعم أ مجرد بنوع الماء فلتين كما هو مذهب الشافعي، وعده تغير اللون والطعم والريح كما هو مذهب مالك لا يكفي في عدم تنجس الماء، كذا قبل.

وقد ورد عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم أنهم أمروا بترح كل الماء بوقوع الرنح في بئر زمزم، ولم يظهر أثره في الماء، ولا شبهه في أنه كان أكثر من القنن، وكان ذلك بمحض من الصحابة، ولم يظهر عن أحد منهم الإنكار عليهم، فيكون حديث القننين مخالفاً للإجماع، فلا يقبل.

وبما لم يثبت عن النبي ﷺ حديث في تقدير الماء وتحديد رجوع أصحابنا في

(١) سنن ابن ماجه (٥٢١)، ولسن الدارقطني (٢٨/١)

ذلك إلى الدلائل الحسية دون اسمية، وجعلوا معيار الفنة والكثرة الحلوص، وقنوا. الغدير العظيم الذي في حكم الجاري هو الذي لا مخلص ولا ينفصل أجراء بعضه عن بعض.

ثم اختلفوا في تفسير الحلوص، ففي أكثر الروايات يعتبر المخصوص بالتحريك، يعني يكون بحيث لا ينحرك طرفه عند تحريك الآخر، بأن لا يحضر ويرتفع من صاعته، كذا قال لشمس.

ثم اختلفوا في سبب التحريك، روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أن المعتز التحريك لاغتسال من غير شدة وعنف، لأن الحاجة إلى إحضار في الاغتسال أكثر، وروى محمد أنه يعتبر لتحريك بالوصوء لأنه وسط، وفي رواية اليد من غير احتساب ووضوء، وفي هذا توسعه، وظاهر الرواية عن أبي حنيفة: أن المعتز عبء الظن، إن غلب على الظن وصور المجاسة إلى الطرف، لآخر لم يتوصاً، وإلا توصاً.

وقال شمس الأئمة: المذهب الظاهر التحري واستغريض إلى رأي المبطل من غير حكم بالتقدير. فإن غلب على الظن وصولها يتجسس، وإن غلب عدم وصولها لم يتجسس، وهذا هو الأصح.

واعتبر أبو سليمان الجورحاني الكثرة بالمساحة، وختاره المتأخرون، فقوم اعتبروا ثمانية في ثمانية، وقوم خمسة عشر في خمسة عشر. ونقل عن محمد حبيب ستل عن أكثر أنه قال: إن كان مثل مسجدي هذا فكثير، فقبس حبيب قدم وكان ثني عشر في مثلها في روايه، وثمانية في ثمان في أخرى، وصرحوا بأن محمد أرجع عن هذا، وقال أبو عصمة: كان محمد بن الحسن يوقت في ذلك عشرة في عشرة، ثم رجع إلى

فول أبي حنيفة رحمته، وقال: لا أوت شيئا، كد قد الشيخ ابن الهمام^(١)، والأكثر من عشر في عشر.

وروي أن عبدالله بن المبارك كان أولاً يقدر عشر في عشر، ثم رجع إلى خمسة عشر في خمسة عشر، وذهب إليه أبو مطيع وقال إن اعتبر بحمسه عشر في خمسة عشر أرجو أن يكون جائزاً، وإن كان بعشرين في عشرين لا يبقى شهة وحلجان في القصب، وعامة المشايخ على عشر في عشر، لأن العشر ذي شيء يسهي إليه نوع الأعداد، وقال أبو أنيث، وعليه الفتوى، والمعتبر ذراع الكرباس توسعة على الناس، وهو سبع مئتين فوق كل مئنة أصح قديمة، وفي (المحيط)^(٢) الأصح أن بعشر في كل مكان ورماد دراهم، كذا قال الشُّمِّي.

وستبسط شارح (الوقاية) التقدير بعشر في عشر من حديث (من حصر بئراً فله حريمها أربعون درهماً)، وفيه كلام ذكر في حواشيه، وقال الشيخ ابن الهمام^(٣) إن ترجح لأول أحداً من حريم البئر غير منقول عن الأئمة الثلاث، وقال الشُّمِّي كون حريم البئر عشرة أذرع من كل جانب قول البعض، ولصحيح أنه أربعون، ثم اعتبار عشر في عشر في المربع ظاهر، وأما في المذور فقل بعشر ثمانية وأربعون مساحة دوره، وقيل أربع وأربعون، وقيل ستة وثلاثون، والأول أحفظ، وقالوا: القون الأخير أوفق بقواعد الحساب، وقد بينه مولانا علي البرجلاني في (شرح مختصر الوقاية) بتحقيق وتفصيل فليراجع ثمة، وفروع المسائل في هذا الباب كثيرة مذكورة في كتب الفقه، تركناها مخافة التطويل، والله أعلم، وهو يقول الحق ويهدي إلى سواء السبيل.

(١) انظر: «شرح فتح لقدير» (١/ ٧٦-٧٧)

(٢) «المحيط البرهاني» (١/ ١٠٦)

٤٧٨ - [٥] وَعَنْ أَبِي سَمِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَوَضُّأُ مِنْ بَثْرِ بُضَاعَةٍ وَهِيَ بَثْرٌ يُلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ وَلُحُومُ الْكِلَابِ وَالْتَّنُّ؟

٤٧٨ - [٥] (أبو سميد الخدري) قوله (من بثر بضاعة) بضم ابياء الموحدة على المشهور وحكي كسرهما وبالفصاد المعجمة، وقيل، بالمهملة في آخره عین مهملة، كذا في (تاريخ المدينة)، وفي (القاموس)^(١). بثر بضاعة بالضم، وقد يكسر لكنه ذكره في الفصاد المعجمة، وهكذا في (المصباح)^(٢). بثر على قرب اندرب الشامي على يمين سالك طريق مشهد سيدنا حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء عليه السلام، وحاء في الخبر أن رسول الله ﷺ جاء على بثر بضاعة وأحد دلواً مترع الماء وتوضأ، وألقى بقية الماء مع بصاده في الشر، وكانوا في زمانه ﷺ يغسلون بمائه المرمى ويستشفون به فيشفون، وعن ابن أسيد وهو صاحب بثر بضاعة أنه قال: كنا بعد أن يصق رسول الله ﷺ فيها مشروب من مائها وتبرك به، وحاء في شأنه أخبار وأحاديث.

و(الحيض) يكسر الحاء وفتح لياء جمع الحضرة مكسر الحاء خرقوة الحيض، وهي التي نستمر بها، ويقرب أيضاً: المحيضة، وجمعها المحائض، وقد يروى في الحديث: (بقي فيها المحائض)، وقيل: هو جمع المحيض وهو مصدر حاض، فلم سمي به جمع، ويقع المحيض على المصدر والزمان والمكان ولدم، وقد جاء الحيضة بالكسر اسماً من الحيض، والحال التي تلزمها الحائض من التجنب والتحيز كالحصة، ومنه (إن حيضتك ليست في يدك).

وقوله: (ولتنن) بالفتح والسكون: الرائحة الكريهة، والمراد ههنا شيء المتش،

(١) «القاموس المحط» (من ١٦٤٨).

(٢) «المصباح في اللغة» (٣/ ١١٨٧).

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَتَحَسُّهُ شَيْءٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [بحر ٣/ ٣١، ٨٦، ت ٦٦٠، د ٦٦، ن ٢٢٦].

٤٧٩ - [٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا تَرَكَبُ الْبَحْرَ، وَتَخْمِلُ مَعَنَا لِقَلِيلٍ مِنَ الْمَاءِ، فَوَئِذَا تَوَضَّأْتَ
بِهِ عَطَشْنَا، افْتَوَضَّا بِمَاءِ الْخَرِّ؟

وفي (القدموس) «لئن صد المرح، ش ككرم وحرب وأثن فهو متن، انتهى،
وش وأنس بمعنى، فرب فسب كيف حار لقاء هذه الأشياء فيها لاسيم إذا كان بعد
ما ذكر من وصوله ﷺ من مائه وبماء ابصدق فيها فلا نعل ستر كانت تمسيل من
حضر الأودية التي يحل بها أهل الدنية فيلقى ما في مائرهم فيكسح السبل، كذا قال
طبري»^١

وقوله (إد الماء طهور لا يتحسه شيء) قد مر الكلام فيه، وقالوا كانت هذه
لش في ذلك الزمان جاربه، وقال الطحاوي: إن يثر بضاعة كانت حريقاً إلى انسانين
فهو كالهر وب لم تكن هذه بسف حد عدم لانفصال وله بكر عشر آفي عشر، وبعض
رويات عن أصحابه حكم البئر جمعية حكم الماء الجدي، وفيه

٤٧٩ - [٦] (أبو هريرة) قوله (سأل رجل) هو عبد الحميد، وقيل عبد العزى،
وقيل اسمه لعربي بفتح العين وراء بعدهما كاف ثم باء، كذا في (الحاشية)

وقوله (افتوضاً بماء البحر) وكان استبعادهم طهارة ماء البحر بش من فهم
تخصص من قوله تعالى ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنْ سَمَاءٍ مَاءً طَهُورًا﴾ [نور ٤٨] مع مخالفة الماء

(١) «القدموس المحيط» (ص ١١٣٩)

(٢) «شرح الصفي» (٢/ ١٠٤)

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاءٌ، وَالْحِلُّ مَيْتَةٌ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ. [ط: ٤١، ت: ٦٩، ن: ٥٩، ج: ٣٨٦، دي
١/ ١٨٥ - ١٨٦].

٤٨٠ - [٧] وَعَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

السماء في الأوصاف، والله أعلم.

وقوله . (هو الطهور مائة) الطهور بمعنى المطهر، وقد ذكرنا في أول (كتاب
الطهارة) اشتقاقه من الطهارة مع كونه لازماً. (والحل) بالكسر بمعنى الحلال، والميتة
بفتح الميم: ما لم تلحقه الذكاة، والمراد بالميتة السمك سواء ميتة لكونه لم يذبح،
وكما في حديث: (أحدث لنا ميتتان ودمان، الميتتان: الحوت والجراد، والدمان:
الكبد والطحال)، رواه أحمد وأبو ماجه والدارقطني^(١)، وليس المراد الذي مات
في البحر وهو حرام عندنا، وعند مالك والشافعي وأحمد لا بأس به، ومنسكهم
هذان الحديثان، ولنا ما روى جابر قال: قال رسول الله ﷺ: (ما ألقاه البحر وجزر عنه
الماء فكلوه، وما مات فيه وطفا فلا تأكلوا)، رواه أبو داود وابن ماجه^(٢)، وسيجيء في
(باب ما يحل أكله وما يحرم)، وقد روي من مذهب علي وابن عباس وابن عمر وأبي
هريرة رضي الله عنهم مثل مذهبتنا، وإنما لم يقل في الجواب: بلى أو نعم؛ لأنهم كانوا سألوه عن
الضرورة، فلو قال: بلى أو نعم لم يستعملوا منه حال الرماحية، فأخبر أنه طهور في كل
حال فأتى بجملة مستقلة

٤٨٠ - [٧] (أبو زيد) قوله . (وعن أبي زيد عن عبد الله بن مسعود) الحديث،

(١) مسند أحمد (٢/ ٩٧)، ومسند ابن ماجه (٣٢١٨)، ومسند الدارقطني (٤/ ٢٥)

(٢) مسند أبي داود (٣٨١٥)، ومسند ابن ماجه (٣٢٤٧).

الكلام في هذا الحديث طويل نذكر منه ما تيسر بتوفيق الله ولا نحاف التطويل ، فاعلم أن نبيذ التمر هو أن ننذ التمر في الماء ويترك أياماً حتى يخرج حلاوته وقد يحدث فيه شيء من الحنة ، ومبجج الكلام فيه وفي أحكامه في (باب الأشرية) .

واختلف في التوضؤ به فعند أبي حنيفة وسفيان رحمهم الله جاز الوضوء به إذا لم يوجد ماء خالص ، ومع وجوده لا يجوز التيمم ، وقيل الية شرط عند أبي حنيفة عليه السلام في الوضوء بالنبيذ كأنه مدل من الماء مثل لتراب ، وعند الشافعي وأحمد لا يجوز ويحب التيمم ، وهو قول أبي يوسف ورواية عن أبي حنيفة ، وبحكى رجوعه إلى هذا القول ، وعند محمد يوصاً ثم يتيمم كما في الماء المشكوك كسور الحمار . ويروى عن الطحاوي أنه قال : إن قدر على الماء المكروه وبيد التمر توضأ بالماء المكروه إجماعاً .

وفي الاعتسال بنيد التمر قولان من أبي حنيفة ، والاختلاف في نبيذ يكون حلو رقيقاً يسبب على الأعضاء كالماء وإن اشتد وصار حديداً ، فإن كان من غير نار فهو حرام لا يجوز الوضوء به ، وإن غيرته النار إن كان حلوأ جاز عند أبي حنيفة عليه السلام لكون شربه حلالاً عنه ، وعند محمد لا يجوز لحرمته عنده ، ولا يجوز الوضوء بسائر الأنفة كنيذ الزبيب ونحوه كما هو مفتضى القياس ؛ لأن الوضوء لا يجوز إلا بماء مطلق لم يتغير باسم آخر ، ولهذا لا يجوز بماء الورد والمخل مثلاً ، وإذا لم يوجد الماء المطلق وحسب التيمم لقوله تعالى ﴿وَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء ، ٤٣] ، وهذا هو دليل الأئمة القائلين بعدم جواز الوضوء بالنبيذ ، وتمسك الإمام أبي حنيفة في تحويزه هذا الحديث عن نبي زيد عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لبنة الجن ، وهي البيلة التي جاءت بجن رسول الله صلى الله عليه وسلم وباعوه ، وسمعوا منه القرآن ، وأخبروا به قومهم

قَالَ لَهُ لَيْلَةُ الْحِجْرِ: «مَا فِي إِدَاوَتِكَ؟» قَالَ: «قُلْتُ: تَبِيدُ. قَالَ: «تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَزَادَ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ: «فَتَوَضَّأَ مِنْهُ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: أَبُو زَيْدٍ مَجْهُولٌ. [د: ٨٤٠، حم: ١٠٥٠ / ١، ت: ٨٨].

وفروقه (م في داوتك؟) أي مطهرتك، (قل) من مسعود. (قلت تبيد، قال) رسول الله ﷺ (تمرة طيبة وماء طهور) أي ما أسيد إلا تمرة وهي صلبة ليس فيها م يصبغ التوضؤ وماء مطهر، (فتوضأ منه) رسول الله ﷺ، وهذه الرئاسة لأحمد والتِّرْمِذِيُّ في هذا الحديث، ولم يردا أبو داود، ويكفي في الدلالة على جرده قوله، (تمرة طيبة وماء طهور)، ورواه السيوطي في (جمع الحوامع)^(١) عن عبد الله بن قيس السهقي، وأورده الشيخ ابن القيم^(٢) عن ابن أبي شيبة بسط، قال ابن مسعود: سألتني رسول الله ﷺ: (هل محد ماء متوضأ به؟) قلت: لا، قل: (فما في إدواتك؟) قلت: النبد، قل: (تمرة حلوة وماء طيب)، ثم توضأ به وأقام الصلاة، وتِرْمِذِي ضعف هذا الحديث وقال: إنما روي هذا الحديث عن أبي زيد عن ابن مسعود، وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث، لا تعرف له رواية غير هذا الحديث، وقال في (مرايا لا اعتدال)^(٣): أبو زيد مولى ابن حريث بن ابن مسعود، وعنه أبو هريرة، لا يصح حديثه، ذكره البخاري في الضعفاء، وقال حاكم: روى مجهولاً له سوى حديث واحد، وفي (التحريب)^(٤) أبو زيد المحرومي مولى عمرو بن حريث، وقيل: بورئد،

(١) «جمع الحوامع» (٤٤٠)، واستن الكبرى (٩/١)، رقم (٢٦)

(٢) «شرح فتح القدير» (١/١١٩)

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/٥٢٦)

(٤) «التحريب» (٦٤٢)

مجهول، من الثالثة، وقال^(١): أبو فزارة روي الحديث عن أبي ريد أيضاً مجهول^(٢). فقال الشافعي وأبو يوسف: هذا حان هذا الحديث، ولو صح أيضاً فأية القرآن أقوى منه، فتعين العمل بها على أن الحديث مسوخ بالآية، فإن الآية مدنية، وقضية ليلة الجن كانت بمكة.

وقال محمد: لما كان في الحديث اضطراب، وفي التاريخ جهالة وجب الجمع بينهما احتياطاً، وقالوا من جانب أبي حنيفة رحمه الله: إن ليلة الجن متعددة وكانت بالمدينة كما كانت بمكة، ولعل هذه القضية كانت في التي كانت في المدينة، وقد عمل بهذا الحديث جماعة من الصحابة، فعن علي عليه السلام أنه قال: الوصوء بنيذ التمر ووصوء من لم يجد الماء، وعن ابن عباس: توضؤوا بنيذ التمر، ولا توضؤوا باللين، وروي عن ابن مسعود حوازه عند عدم الماء، كذا في بعض شروح (الهداية)، وأورد السيوطي في (جمع الجوامع) عن الدارقطني أنه روي عن ابن عباس مثل قول علي عليه السلام.

وقال الثوري^(٣): حديث التوضؤ بنيذ التمر روي عن ابن مسعود بوجوه متعددة، وفي سائر أسانيدنا مقال، لكن الحديث إذا روي من طرق شتى علب على طعن المجتهد حقيقته، هذا وقد قال الشيخ ابن الهمام^(٤): قال القاضي أبو بكر بن العربي في (شرح جامع الترمذي): أبو زيد مولى عمرو بن حريث، روى عنه راشد بن كيسان

(١) أي أحمد، كما في «التهذيب» (٣/ ٢٢٧).

(٢) قال الحافظ: وتنبه ابن عبد الهادي فقال: هذا النقل عن أحمد غلط من بعض الرواة عنه، وكأنه اشتبه عليه أبو ريد بأبي فزارة، انتهى «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٢٧).

(٣) انظر: «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٤٥٣).

(٤) «شرح فتح القمير» (١/ ١١٨).

٤٨١ - [٨] وَصَحَّ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَمْ أَكُنْ لَيْلَةَ

الْجَنِّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م. ٤٥٠).

العنسي الكوفي وأبو روق، وهذا يخرج من الجهالة، وقال الشيخ تقي الدين السبكي: في تجهيل أبي فزارة أيضاً نظراً لأنه قد روى هذا الحديث من أبي فزارة جماعة من أهل العمم مثل سفيان وشريك وجراح بن مليح وقيس بن الربيع، وقال ابن عدي: أبو فزارة راوي هذا الحديث مشهور واسع رashed بن كيسان، وكذا قال الدارقطني وفي (الكاشع)^(١): راشد بن كيسان العنسي الكوفي عن أس وابن أبي ليلى، وعنه سفيان وحماد بن زيد ثقة. وقد ضعف هذا الحديث بأنه صح:

٤٨١ - [٨] (علقمة) قوله: (عن علقمة عن عبدالله بن مسعود أنه قال: لم أكن

ليلة الجن مع رسول الله ﷺ. رواه مسلم) قال الثوري شيب: هذا صحيح ولكنه يحتمل أنه لم يكن مع رسول الله ﷺ عند مفاوضة الجن ودعائهم إلى الإسلام، وكان قد خرج معه فأقعدته بمدرجته على ما ذكر في الحديث عن ابن مسعود: فانطلقت معه إلى المكان الذي أراد، فخط لي خطاً وأجسني فيه، وقال: لا تخرج من ههنا، فبت فيه حتى أتاني مع السحر، ويحتمل أن ابن مسعود لم يكن مع رسول الله ﷺ وقت الخروج، ثم لحقه في آخر الليل بعد أن فرغ من دعوة الجن، فكونه مع رسول الله ﷺ وعدم كونه معه ليلة الجن كلاهما صحيح، وهذا الوجه أوثق بما في بعض طرق حديث علقمة عن عبدالله الذي استدلل به المؤلف أن علقمة قال: قلت لعبدالله بن مسعود: هل صحب رسول الله ﷺ ليلة الجن منكم أحد؟ قال: ما صحبه منا أحد، قال: ولكنك فقدته ذات ليلة بمكة فبتنا بشر ليلة بات بها قوم، فلما كان في وجه الصبح أو قال: في السحر إذا نحن به يجيء من قبل حراء، ثم ساق الحديث، وهذا حديث صحيح

أُخرج مسلم في كتابه، ولا تدعي بينه وبين قوله: في ليلة الجن: لأن سحر نك ليلة كان من ليلة الجن، انتهى كلام الثوري^(١).

واحق أنه قد ثبت بطرق كثيرة أن ابن مسعود كان مع ﷺ في ليلة الجن وحظ رسول الله ﷺ حوله وقال: لا تخرج منه، وهذه القصة طويلة ذكرت في كتب السير والأحاديث، وذكرها أبو نعيم في (الحلية)^(٢)، فالمراد بعدم كونه معه عدم حضوره في وقت المداخلة والمكالمة مع الجن، والله أعلم.

وقال الشيخ ابن الهمام^(٣) وأما ما روي أنه سئل ابن مسعود عن ليلة الجن فقال: لم يحضر منا أحد فمعرض ما روي ابن أبي شيبة أن ابن مسعود كان معه، وبما روي حمص بن شاهين عن ابن مسعود أنه قال: كنت مع ليلة الجن، وأنضاً روي أن ابن مسعود رأى قوماً من زهد فقتل ما شبههم بالدين رأياً من الجن ليلة لجن، والأحداث مقدم على اسمي، وإن جمعت بينهما فبنا الأمر بقوله لم يكن من أحد أنه لم يكن أحد من الصحابة غيري، والمقصود بفي المشاركة وإثبات اجتماعه بنفسه بالحضور.

وقال صاحب (آكام المرجان في أحكام الجان)^(٤): طهر الأحاديث الواردة في وفاة الجن أنها كانت ست مرات، واحد منها كانت في بقيق لعرفد حضرها ابن مسعود، ومرتين منها حضر بمكة، ومرة واحدة كانت خارج المدسة حضرها لريب بن

(١) نظر «معرفة المصباح» ٢/ ١٤٥٣.

(٢) انظر: «حلية الأولياء» (٧/ ٣٩٥).

(٣) «شرح فتح القدير» (١/ ١١٨).

(٤) «آكام المرجان في أحكام الجن» (ص ٨٤).

٤٨٢ - [٩] وَعَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي قَادَةَ: أَنَّ أَبَا قَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَسَكَبَتْ لَهُ وَصُوءًا، فَجَاءَتْ هِرَّةٌ تَشْرَبُ مِنْهُ، فَأَصْغَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ، قَالَتْ كَبْشَةُ: فَرَأَيْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَنْعَجِبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي؟ قَالَتْ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

الموام، وبهذا لم يقطع بالنسخ، انتهى كلام الشيخ ابن الهمام، وبهذا ظهر أن الحق مع أبي حيفة، والله أعلم.

٤٨٢ - [٩] (كَبْشَةُ بِنْتُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ) قوله: (وعن كبشة) بفتح الكاف وسكون الباء الموحدة وبالشين المعجمة.

وقوله: (فسكبت) أي: هي ظرف، ولسكب: لصب، و(سكبت) يحتمل أن يكون بصيغة المتكلم، وأن يكون بصيغة الغائبة.

وقوله: (فأصغى) أي: أمال (لها) أي: سهرة (الإناء) حتى يسهل عليها الشرب، يدل على أن سؤر الهرة ليس بمكروه كما هو مذهب أبي يوسف، كذا قال الشُّمْنِي، ولكن قال أبو حيفة رحمه الله بالكراهة؛ لأنه قد جاء الحديث أنها سَع، رواه الحاكم في (المستدرک) ^(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: صحيح الإسناد، وهو يفتضي نجاسة سؤرها كمؤر سائر سباع البهائم، لكنها سقطت إلى الكراهة لقوله ﷺ (إنها ليست بنجسة) (بها من الطوائف عليكم)، فتدبر.

وقوله: (يا ابنة أخي) المراد أخوة الإسلام، ومن عادة العرب أن يدعوا بها ابن أخي ويا ابن عمي.

«إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجْسٍ، إِنَّمَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَافَاتِ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ. [ط ٤٢، حم: ٣٠٣/٥، ت: ٩٢، د ٨٥، ج ٦٨٠، ج ٣٦٧، دي: ١/١٨٧-١٨٨].

٤٨٣ - [١٠] وَعَنْ دَاوُدَ بْنِ صَالِحٍ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أُمِّهِ أَنَّ مَوْلَاتَهَا...
وقوله: (إنها ليست بنجس) هكذا وقع بلفظ لتذكير في سح (المشكاة) و(المصابيح)، ولكها في الشروح والكتب (إنه ليست بنجسة) بلفظ التأنيث، ووقع في نسخة (جامع الترمذي) قديمة صحيحة بخط المغرب، وكذا (كتاب الخرق) أيضاً بالتذكير، فغير بعد ذلك مائة، ويظهر بذلك أن أصل لفظ الحديث بالتذكير، وكذلك في الحديث الآتي، ونقل في الحاشية من بعض الشروح أنه بكسر الحيم وهو قياس، وإنما لم تحقق لأنه في معنى السور، وقال بعض الأئمة، إنه بالفتح بمعنى المحاسن فالتقدير إنها ليست بذات لنجس.

وقوله (من الطوافين عليكم أو الطوافات) بصيغة فَعَلْ لمسالمة، وليست (أو) هذه للشك لوروده بالواو في رواية أخرى، والمراد أنها من الذكور أو الإناث، فشيء ذكر الهرة بالطوافين وإنها بالطوافات، كذا في حاشية من (الأهرار)، وقيس بشك من الروي، ومعنى أنها تطوف عليكم في مدارلكم، ولو حكمت بنجاسة سورها لشق عليكم، وقيل: المراد من يصفو للحاجة على الأبواب ويسأل، شبه بهرائر بهم يعني أن الأجر في مواسمتها كالأجر في مواسمتهم، كذا في بعض الشروح، ويناسب هذا المعنى حسن الطائف على معنى العادم برفق وعابه على ما هي (لقاموس) (١).

٤٨٣ - [١٠] (داود بن صالح) قوله: (أب مولاتها) أي: معتقه أمه وكنت أمه

(١) «القاموس» (ص: ٧٦٩).

أَرْسَلَتْهَا بِهَرِيسَةٍ إِلَى عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَوَجَدْتُهَا تُصَلِّي فَأَشَارَتْ إِلَيَّ أَنْ صَعِبَهَا، فَجَاءَتْ هِرَّةٌ فَأَكَلَتْ مِنْهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَتْ عَائِشَةُ مِنْ صَلَاتِهَا أَكَلْتُ مِنْ حَيْثُ أَكَلَتِ الْهِرَّةُ، فَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا لَيْسَتْ بِتَجَسِّي إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ». وَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [٧٦٠ د].

مولاة لبعض ماء الأنصار، ولمولي اسم مشترك بين المعتق والمعتق بالكسر والفتح، والمراد ههنا بالكسر، والصمير المعروف في (أرسلتها) للمولاة والمنسوب لأمه وقوله: (بهريسة) هو الطعام المعروف، والهرس الأكل الشديد والندق العنف، ومنه الهريس والهريسة، وقد يروى في فضل الهريسة حديث وهو موضوع، فهي (تنزيه الشريعة)^(١) عن معاذ قال: قلت: يا رسول الله! آتيت من الجنة بطعام، قل: نعم، آتيت بالهريسة فأكلتها فزدت في قوتي قوة أربعين، وفي نكاحي نكاح أربعين، روى العفيلي، وفيه محمد بن الحجاج وهو وضعه، وغالب طرقه يدور عليه، وله طرق كلها باطنة أو محتلف فيها والأغلب الضلال.

وقوله: (فأشارت إلي أن صعبها) أن مصرة لما في الإشارة من معنى القول، ولهذا استثنى الرمز من التكلم في قوله تعالى: «وَلَا تُكَلِّمُوا الَّذِينَ لَا يَفْقَهُونَ قَوْلَكُمْ إِلَّا بِأَلْفَاظٍ مَعْرُوفَةٍ» (آل عمران ٤٦) وفيه دليل على أن مثل هذه الإشارة جائزة في الصلاة، وقد وقعت في غيره من الأحاديث في إشارة لسلام بيده والرأس، وجاء في بعض الروايات أن الإشارة المفهومة مفسلة للصلاة، وهذا الحديث يذب على خلاف ذلك وقوله: (إنها ليست بتجسس) لرواية المشهورة المعروفة بكسر الجيم، وقد يصح،

٤٨٤ - [١١] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْتَوَضَّأَ بِمَا أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَبِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ كُلُّهَا، رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ».

[١/ ٧٧].

٤٨٥ - [١٢] وَعَنْ أُمِّ هَانِيٍّ: قَالَتْ: اغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَمَيْمُونَةُ فِي قَصْعَةٍ فِيهَا أَثَرُ الْعَجِينِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [ج: ٢٤٠، ج ٣٧٨].

وقد سبق بيانه.

٤٨٤ - [١١] (جابر رضي الله عنه) قوله: (بما أفضلت) أي: أبقته من فضله، وكلمة (ما) هي الموصعين موصولة وقد يمد، قال الثوري شيبني^(١): «ولا أراه إلا تصحيفاً، والله أعلم».

وقوله (وبما أفضلت السباع كلها) يدل على أن سؤر السباع صاهر كما هو مذهب الشافعي رحمه الله عليه، وعندما هو نجس لأن لعابه متولد من لحمه النجس فيكون نجساً، وهو مذهب أحمد رحمه الله عليه مع ما فيه من الاختلاف في روايات عبد أصحابه، والأحاديث التي تدل على طهارتها متكلم فيها، ولو سمع فالمراد به نُفَذَرَانِ العظام، وأيضاً هو يقتضي طهارة سؤر الكلب وهو لا يقوى به، كذلك قال الشُّمِّيُّ، ونقل عن (المحيط)^(٢) عن (نوازل أبي الليث): «إذ أخذ الكلب عضو إنسان أو ثوبه، إن كان في حال الغضب لا يجب غسله، وإن كان حال المزاج يجب لأنه حال الغضب يأخذ بالأسنان لا غير ولا رطوبة فيها، وحال المزاج يأخذ بالشفين وهما رطبتان».

٤٨٥ - [١٢] (أم هاني) قوله: (فيها أثر العجين) لعله لم يكن معيراً للقاء عن

(١) «كتاب الميسر» (١/ ١٦٢).

(٢) انظر: «المحيط الرهاني» (١/ ١٤٠ - ١٤١).

• الفصل الثالث:

٤٨٦ - [١٣] عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: إِنَّ عُمَرَ خَرَجَ فِي رَكْبٍ فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ حَتَّى وَرَدُوا حَوْضًا، فَقَالَ عَمْرُو: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ هَلْ تَرُدُّ حَوْضَكَ السَّبَاعُ؟ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ لَا تُخْبِرْنَا، فَإِنَّا نَرُدُّ عَلَى السَّبَاعِ وَتَرُدُّ عَلَيْنَا رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط: ٤٣].

٤٨٧ - [١٤] وَزَادَ رُزَيْنٌ قَالَ: زَادَ بَعْضُ الرُّوَاةِ فِي قَوْلِ عُمَرَ: وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَهَا مَا أَخَذْتَ فِي بَطُونِهَا، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَنَا طَهُورٌ وَشَرَابٌ».

٤٨٨ - [١٥] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْحِيَاضِ الَّتِي بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ تَرُدُّهَا السَّبَاعُ وَالْكِلَابُ وَالْحُمْرُ عَنِ الطُّهْرِ مِنْهَا، ...

طبعه كذا قال الطيبي^(١)، وعندنا إن غير شيء طهر أحد أوصاف الماء جاز إلا أن يخرج من طعمه من السيلان.

الفصل الثالث

٤٨٦ - ٤٨٧ - [١٣ - ١٤] (يحيى بن عبد الرحمن، روى) قوله: (لا نخبرنا) قال الطيبي^(٢) معناه إخبارك وعدمه سواء عندنا وحمل على ذلك بدلالة قوله (فرد) ترد على السباع وترد علينا) يعني لا بأس به، وقد يتبادر إلى الذهن من قوله: (لا نخبرنا) بنا تقع في الشك بإخبارك فلا نخبر لنعمل على ظاهر الحال من عدم وجود الحاسة فيه، فافهم

٤٨٨ - [١٥] (أبو سعيد الخدري) قوله: (عن الطهر منها) يدل اشتغال عن

(١) «شرح الطيبي» (٢/ ١٠٩).

(٢) «شرح الطيبي» (٢/ ١١٠).

فَقَالَ: «لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بَطْنِهَا، وَلَنَا مَا غَبَرَ طَهُورٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. [جه: ٥١٩].

٤٨٩ - [١٦] وَهَنَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: لَا تَغْتَسِلُوا بِالْمَاءِ الْمُسَمِّي فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ. رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ. [نقط: ٣٩ / ١].



الحياض أي: عن حصول الطهر منها، وقال الطيبي^(١): المراد بالطهر التطهير.
وقوله: (ولك ما غير أي: بقي، في (القاموس^(٢)) غير مكث وذهب ضد.
٤٨٩ - [١٦] (عمر بن الخطاب) قوله: (لا تغتسلوا بالماء المسمى فإنه يورث البرص) لعل المراد الاعتقاد على ذلك أو عند عدم ما يعارضه أو يمنعه كما في بعض الأطعمة التي منع منه الأطباء وحذروا منه، ثم قالوا: لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء، وقال في (تنزيه الشريعة^(٣)) حديث عائشة رضي الله عنها: أسخنت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ماءً في الشمس فقال: (لا تعلمي يا حميراء عنه يورث البرص)، رواه أبو نعيم في (الطب)، وفيه خالد، والد رقطني في (الأفراد) وفيه الهيثم، وفي (السنن) ولبه عمرو، وابن حبان وفيه وهب بن وهب، وجاء من حديث أنس رضي الله عنه: (لا تغتسلوا بالماء الذي يسخن بالشمس فإن يهدي من البرص)، رواه العقيلي من طريق سودة^(٤)، وقال: مجهول حديثه غير محفوظ، وليس في الماء المسمى شيء يصح سداً، إنما يروى فيه شيء

(١) شرح الطيبي (٢ / ١١٠).

(٢) القاموس المحيط (ص: ٤١٧).

(٣) تنزيه للشريعة (٢ / ٦٨).

(٤) بوله. سودة، وفي المحفوظة السوداء وهو مصحف.

٨ - باب تطهير النجاسات

• الفصل الأول:

٤٩٠ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَنْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [ع: ١٧٢ ، م: ٢٧٩] .

من قول عمر رضي الله عنه ، وتعقب بأن الحديث وإن كان واحداً من جميع طرقه فقول عمر شاهد له ، وقد أخرج الشافعي قول عمر بسند رجاله ثقات إلا إبراهيم فإنه مختلف فيه ، وشيخه صدقة ضعيف ، وأخرجه اندارقطي من طريق أخرى حسنها المتدري وغيره ، والله أعلم .
ثم قد وقع فيه أورد المؤلف التخصيص بالاغتسال ، ذلك إما بطريق العادة أو لخاصية له في ذلك ، ولكن قال صاحب (سمر السعادة) ، إن في استعمال الماء المشمس لم يصح شيء من النبي ﷺ ، وهذه العبارة مما يشتمل الغسل والوضوء أو غيرهما ، والله أعلم .

٨ - باب تطهير النجاسات

لنجاسة ضد الطهارة ، وجاء نجس ينجس من باب سمع وكرم ، وقال في (القاموس)^(١) : النجس بالفتح وبالكسر وبالنحر يك وككنف وعهد ضد الطاهر انتهى . وفي اصطلاح الفقهاء : النجس بفتح الجيم يقع بمعنى عين لنجاسة ، وبكسرها بمعنى ما لا يكون طاهراً أعم من أن يكون عين النجاسة أو شيئاً اتصل به النجاسة ، وإنما أورد المؤلف بلفظ الجمع إرادة لأنواعها المختلف حكمها .

الفصل الأول

٤٩٠ - [١] (أبو هريرة) قوله - (إذا ولغ الكلب) ولغ الكلب بلغ بفتح اللام

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٥٣٣) .

فيهما، وحكى ابن الأعرابي كسرها في الماضي إذا شرب ما في الإناء بطرف لسانه، وفي (القاموس)^(١): «ولغ الكلب في الإناء وفي الشراب، وعنه، وبه، يَلْعُ كَيْهَبٌ وكَوْرَث، وَلَعاً وَيَصَمُّ، وَوُلُوغاً وَوَلَعَاناً محرَّكةٌ شرب ما فيه بأطراف لسانه، أو أدخل لسانه فيه فحرَّكه، خاصٌّ بالسَّباع، ومن الطير بالذَّباب

اعلم أن غسل الإناء سبعاً إذا ولغ الكلب فيه مذهب أكثر المحدثين ومذهب الأئمة الثلاثة خلافاً لأبي حنيفة رحمته، لكن عند مالك الغسل عند الولوج تعديدي؛ لأن الكلب طاهر عنده، وقد يحكى عنه أربعة أقوال: طهارته، وبجاسته، وطهارة سؤر المأذون اتخذه، والفرق بين اللوي والحضري، وهذا الحديث دليل على نجاسته؛ لأن الظهور إما يكون عن غيبث أو حدث ولا حدث، وحجته **﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْتُمْ عَلَيْكُمْ﴾** [المائدة: ٤]، ولا يؤمر بغسل ما أصاب فمه، وجوابه أنه ساكت، ودل الحديث على الغسل فيجمع، ولو سلم فعفي ذا للمشفقة في الصيد، واحتج بالأمر بالسبع ولو كان نجساً لاكتفى بالواحد.

والظاهر يفتسل تعبداً متكرراً كالوضوء، واعترض بأنه لو كان طاهراً لم يجب لتكرار كالوضوء، ثم إنه قد ذكر الترتيب والتعفير مع الغسل فحاء في رواية مسلم: «أولاهن بالتراب، وفي رواية أبي داود: والسابعة، وفي الترمذي: أولاهن أو أخراهن، وفي رواية عند الزار: إحداهن، وعن أحمد رحمة الله عليه يجب الغسل ثمانية لم روى عنه الله بن مغفل قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات وغفروه الثامنة بالتراب)، رواه مسلم^(٢) وغيره.

(١) القاموس المحيط، (ص: ٧٢٨)

(٢) صحيح مسلم (٢٨٠)، ومسنن أبي داود (٧٤)، ومسنن نسائي (٦٧)، ومسنن =

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ قَالَ: «طَهَّرُوا إِنَاءَهُ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُرْ بِالتُّرَابِ».

٤٩١ - [٢] وَعَنْهُ قَالَ: قَامَ أَهْرَابِيٌّ قَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ

ثم المذكور في الحديث ولوغ الكلب في الإناء فجعل التحرير في حكمه بطريق الأولى، وقس عليه البول وغيره من النجاسات، وغير الإناء من الثياب والفرش والأرض على الإناء، والأشتان ونحوه على التراب، وقيل: بالانقصار على مورد النص تعبدًا، وحكم في غيره، إما بثلاث غسل بعدت^١ : (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل من يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثًا)، أو بالغسل من غير اعتبار عدد؛ لأن النبي ﷺ أمر أسماء بغسل دم الحيض ولم يأمرها بعدد، وأمر أن يصب على بول الأعرابي ذنوب من ماء ولم يأمر بعدد، والكل مروي عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عليه، ولا أدري ماذا قال أصحابنا عن أبي حيفة رضي الله عنه في ترك العمل بالحديث المذكور، أما أنا فنقول: كن ذلك احتياطًا لا وجوبًا، والدلائل دالة على خلاف ذلك، فيكون حكمه كحكم سائر النجاسات، أو كن في ابتداء الإسلام ثم نسخ، والله أعلم.

٤٩١ - [٢] (عنه) قوله: (قام أعرابي) العرب خلاف العجم وكلامهما

نصم وسكون ويفتحين، في (القاموس)^٢ وهم سكان الأمصار أو عام، والأعراب منهم سكان البادية لا واحد له، انتهى. والسبب إلى الأعراب أعرابي لأنه لا واحد له، وليس الأعراب جمعًا للعرب، وفي بعض الشروح مقلدًا عن الشيخ قال: الأعراب جمع

= ابن ماجه (٢٦٥)

(١) صحيح مسلم (٧٨)

(٢) القاموس المحيط (١١٨)

فَتَنَازَلَهُ لِنَاسٍ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: ادَّهَوْهُ وَهَرِّقُوا عَلَى تَوَلَّيْهِ سَخْلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ ذَنْوِيًّا مِنْ مَاءٍ.....

الأعرابي وهو من سكن البادية عرباً كانوا أرحمًا، هذ وضاهر عبارة (لقاموس) تذل على أنهم محصوصون بالعرب.

ثم اختلف في اسم ذلك الأعرابي فقبل اسمه ذو لغوية السامي، وكان رجلاً جدياً، وفي الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم قال: "لهم ارحمني وارحم محمدًا ولا ترحم معي أحدًا، فقال له النبي ﷺ (لقد تحجرت و سعا) فلم يلبث أن دل في المسجد، وقيل: الأقرع بن حابس التميمي.

وقوله: (مساو له الناس) أي: أأستهم لا بأيديهم، كذا في (مجمع البحار)^(١)، وقد وقع عند ليتهى والنسائي بلفظ: فصاح الناس، كذا في بعض الشروح، وكما يأتي في حديث لآتي قالوا: مه مه، ولبحاري في (الأدب): فسار إليه الناس، وله في رواية عن أنس: فقاموا إليه، وفي رواية: فجزه الناس، وللإسماعيلي: فأراد أصحابه أن يمنعه، ومعه حديث: كأن معذاً تدول به، أي قال به مدق.

وقوله: (وهريقوا) أضمه أربهم فأندست لهمرة ماء، وقد سبق^(٢) تحقيقه في آخر الفصل الثالث من (كتاب الإيمان).

وقوله: (سجلاً من ماء أو ذنوباً من ماء) في (لقاموس)^(٣) اسجس - يمسح اسين - الدلو العظيمة مملوءة مذكر، وملاء لدلو، والدسوس - يفتح -: الدلو أو فيها ماء أو الملاء أو دود الملاء، وإدما فل - من ماء مع أن السجل والدوب من

(١) مجمع بحار لأبوزر (١/ ٨٢٥)

(٢) أي بحث حديث (٤٦)

(٣) (لقاموس المحيط، ص: ٩٣٢، ٩٣)

فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُبَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج. ٢٢٠].

شأنها ذلك؛ لأنه اسم مشترك يسه وبين الفرس الطويل وغيرهما، كذا قال الشيخ، وقال الكرماني^(١) : لفظه (من) زيادة وردت تأكيداً، وفي (الأزهار) : للتبيين لبحر عنه غيره من المدحعات، وهذا هو الصحيح، كذا في بعض الشروح، وفي الوجه لأول من هذه الوجوه نظراً لأن المقام يكفي قرينة على عدم إرادة معنى الفرس وغيره، كما لا يخفى، وكلمة (أو) على التردد للشك من الراوي، وعلى الفرق يحتمل التخير.

وقوله : (فإنما بعثتم مبشرين) على صيغة اسم الفاعل وكذلك (لم تبعثوا معسرين)، ومعنى (بعثتم) أخرجتم من قوله تعالى : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران : ١١٠]، أو وصفوا بوصف مشوعهم وهو الرسول ﷺ، أو هذه عبارة كناية عن وصفه ﷺ نفسه بهذا الوصف، كما يقول المتبوع لأتباعه. أنتم كذا وأنتم كذا يصفهم بأوصافه ومراده وصف نفسه بها، فافهم.

واعلم أن الحديث يدل بظاهرة على أن الأرض تطهر بصب لماء إذا ورد على النجاسة على سبيل المكثرة والغلبة، وعلى أن خسالة النجاسة ظاهرة، وإن اندفعت إلى موضع آخر من أرض أو بدن أو ثوب أو خرجت من الحصر إلى الأرض، واختلف فيه على أقوال، ثالثها إن انفصلت وقد طهر المحل فظاهرة وإلا فنجسة، وإن انفصلت متغيراً لونها أو ريحها يتجس إجماعاً، كذا في (مجمع البحار)^(٢).

وقال الطيبي^(٣) : فيه دلالة على أن الأرض إذا أصابها نجاسة لا تطهر بالجفاف، ولا يجب حصر الأرض ولا تقن التراب إذا صب عليه الماء، والحفر والنفل وجب عند

(١) «شرح الكرماني» (٣/ ٧١).

(٢) انظر : «مجمع بحار الأنوار» (٣/ ١٧٩).

(٣) «شرح الطيبي» (٢/ ١١٢).

٤٩٢ - [٣] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَقَامَ يَقُولُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَهْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُزِرْمُوهُ دَعْوُهُ» فَتَرَكُوهُ حَتَّى بَالَ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَاهُ فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لَشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَالْقَدَرِ، إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ» أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

أبي حنيفة رحمه الله، وأن الشمس إذا جفتها طهرت عنده، انتهى.

وما فرت في هذا لحديث من كلام أصحابها جواباً عن هذا الكلام، وأقول - وبالله التوفيق -: إنه لم يدل الحديث على أنهم صلوا في ذلك لمكان قبل الجفاف، بلعله إنما أمر بصب الماء قليلاً لتخليط النجاسة ووراحة البول ولونه بمياغة الماء ولم يكف في التطهير به، بل هو حصل بالجفاف، والحديث عن ذلك ساكت، والله أعلم.

٤٩٢ - [٣] (أنس) قوله (لا تزرموه) بتقديم نواي على الراء من باب الإفعال، يقال ررم دمه وكلامه وبوله - امطع، وأررمه قطع عليه بوله، ومنه حديث: (بال الحص فاحذ من حجره) فقال: لا تزرموا بني)، والحكمة في النهي عن إررام الأعرابي أنه يتضرر، والمسجد قد يتنجس ويتجس ثيابه وموضع كثيرة من المسجد، وفيه عاية الشفقة والرحمة والحلم والكرم منه ﷺ، ولهذا معه ونصحه بما فيه عدية اللين والشفقة، وسم الإشارة في (هذه المساجد) لكمان التميز والتعظيم، وفي (هذا البول) للتحقير

وقوله (أو كما قال رسول الله ﷺ) هذا كلمة تقا من عند الشك في لفظه واسقل بالمعنى ﷺ، أي قل هذا أقول أو قولاً يشبهه

قَالَ: وَأَمَرَ رَجُلًا مِّنَ الْقَوْمِ فَجَاءَ بِدَلْوٍ مِّنْ مَّاءٍ فَسَنَّهُ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ:]

٦٠٢٥ م: ٢٨٥].

٤٩٣ - [٤] وَهَنَ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ فَأَلَتْ: سَأَلَتْ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبُهَا الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَصَابَ ثَوْبٌ إِحْدَاكُمُ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُصْهُ،.....

رقوه: (قال. وأمر) أي قال الروي. وأمر رسول الله ﷺ، (رجلاً من القوم فجاء بدلو من ماء فسنته عليه) أي: أمر رجلاً أن يجيء بدلو من ماء ويسنته على لبون، فجاء بدلو فسنته، فاختصر في العبارة، ومثله كثير في الأحاديث، ويكون المأمور به هو مدحول الفاء، والسن: نصب، في (القاموس)^(١) سن ماء. صبه، ذكره في فصل السين المهملة، وكذا في الشين المعجمة شين الماء على التراب مرقه، انتهى قالس بالمهملة الصب مطلقاً أو نصب بدون التفريق، وبانمعجمة مع التفريق

٤٩٣ - [٤] (أسماء بنت أبي بكر) قوله: (من الحيضة) بالكسر للحالة وبالفتح للمرة، وقد سبق^(٢) في حديث بثر بضاعة.

وقوله: (فلتقرصه) بصم لراء من بصر، والقرص بالصاد المهملة أحدك لحم إنسان بأصبعك حتى تؤلمه، والقطع، كما في (القاموس)^(٣)، والمراد بها ذلك الدم بأطراف الأصابع ولأطراف مع صب الماء عليه، وهو أبلغ من غسله بجميع اليد، كنا

(١) «القاموس المحيط» (ص: ١١١٢).

(٢) أي تحت حديث (٤٧٨).

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ٥٧٨).

ثُمَّ لَتَضَخَّهُ بِمَاءٍ ثُمَّ لَتُصَلِّ فِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٣٠٧، م: ٢٩١].

٤٩٤ - [٥] وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ، فَقَالَتْ: كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِي ثَوْبِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ح: ٢٣، م: ٢٨٩].

هي (النهاية)^(١)، وقد جاء قرصه بالتشديد بمعنى قطعه، يقال: قرصت الدم من الثوب بالماء فطعته كأنها تقصه إليه من سائر الثوب فتعسله فكأنه قضع، والرواية هي الحديث من لقرص دون لتقرص كذا قيل، وقال في (المشائق)^(٢): روينا بالتثقل وبالتخفيف.

وقوله: (ثم لتضخه) صبطوه بكسر الصاد وفتحها، وجعله في (الصراح)^(٣) من ضرب يضرب، ولتضخ الرش، ويراد به غسل في كثير من المواضع، وفي رواية ابن حاري: (فتعسله ويضخ على سائر)، يعني تعسل موضع دم وتضخ سائره، فسراده منه الرش، قالوا: إنما تفعل ذلك لتطيب نفسها ودفعاً للوسوسة.

وقوله: (ثم لتصل فيه) أي: إن شاعت صلت في ذلك الثوب قبل أن يبس كما في الحديث الآتي (فيخرج إلى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه).

٤٩٤ - [٥] (سليمان بن يسار) قوله: (فقالت: كنت أغسله) فيه دليل على أن مني نجس كما هو مذهب ومذهب مالك، ورواية من أحمد، وعبد الشافي والمشيهور من مذهب أحمد أنه طاهر، ودليبه أنه أصل أولياء الله تعالى فكيف نقول: إنه

(١) «النهاية» (٤ / ٤٠)

(٢) «مشائق الأتوار» (٢ / ٣٠١ - ٣٠٢)

(٣) «الصراح» (ص: ١١١)

- ٤٩٥ - [٦] وَعَنِ الْأَسْوَدِ وَهَمَّامٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ نَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٨٨].
- ٤٩٦ - [٧] وَبِإِسْنَادٍ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ وَفِيهِ: ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ. [م: ٢٨٨].

نجس؟ وما روى الدارقطني والطبراني^(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب، فقال: (إنما هو بمترة المخاط والبزاق، وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بإذخرة).

ولنا أحاديث وردت في غسله رطباً أو فركه يابساً، وضمه مع الأشياء النجسة في قوله ﷺ: (إنما يغسل الثوب من خمس: البول والعائط والدم والمني والقيء) على ما رواه في (الهداية)^(٢)، وأجيب عن قولهم بأنه أصل أولياء الله بأنه لا استبعاد في تكون الظاهر من الجس كاللبن من الدم، وأيضاً خلقوا من العلق، والدم نجس بالاتفاق، وما ذكروه معارض بأنه أصل أعداء الله فينبغي أن يكون نجساً كذا ذكروا.

- ٤٩٥ - ٤٩٦ - [٦ - ٧] (الأسود، وهمام، وعلقمة) قوله: (كنت أفرك) فرك الثوب بفركه: ذلك، من نصر، وذلك لشدة البلوى، فلا يدل على الطهارة لأحاديث وردت في الغسل، لا يقال: لعل ذلك للنظافة لا للنجاسة، قلنا: بل الظاهر خلاف ذلك، ويدل على ذلك ضمه مع الأشياء النجسة كما ذكرنا، والمراد اليابس من المني، وعن أبي حنيفة رضي الله عنه: أن البدن لا يطهر من المني بالفرك؛ لأن البدن لا يمكن فركه، وعن الفضلي^(٣): أن مني المرأة لا يطهر بالفرك لرفته، كذا قال الشُّمْنِي.

(١) مسنن الدارقطني (١/ ١٢٣)، والمعجم الكبير (١١/ ١٤٨، رقم: ١١٣٢١).

(٢) الهداية (١/ ٣٧).

(٣) انظر: فتح القدير (١/ ٣٦٣)، و«حاشية الطحطاوي على المراقي» (ص: ١١٠).

٤٩٧ - [٨] وَعَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْصَنٍ: أَنَّهَا أَنْتَ بِابْنِ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجْرِهِ قَبَالَ عَلَى نَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٢٢٣، م: ٢٨٧].

٤٩٧ - [٨] (أم قيس بنت مخضن) قوبه (فنضحه ولم يغسله) ضمه أنه اكتفى برش الماء من غير أن يغسله، وقال الطيبي^(١) المراد بالنضح رش الماء بحيث يصل إلى جميع موارد البول من غير جري، وفي (مجمع البحار)^(٢) عن النووي - حقيقه النضح بهما جاء: أن يغمر بحيث لو عصر لا يعصر، وقيل: أن يغمر ويكاثر بالماء مكاثرة لا تلغ جريان الماء وتقطره، والمشهور أنه يكفي في بوله لا في بولها، وقيل - يكفي فيهما، وقيل: لا فيهما، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك رحمهما الله، وعن لكرماني عند مالك والحنفية النضح بمعنى الغسل كثير معروف، انتهى. فإذا أريد بالنضح هنا الغسل فالمراد بقوله لم يغسله، أي لم يبالغ في غسله.

قال الترمذي^(٣). لم يرد أنه لم يغسل وإنما أراد به التصريق بين الغسلين البتة على أنه غسل دون غسل، فعبر عن أحدهما بالغسل وعن الآخر بالنضح، واعلم أن لمشهور من مذهب الشافعي وأحمد أنه يكفي في بول الطفل الذي لا يطعم ولا يشرب إلا اللبس الرش باماء، ويتعين في بول الصبية الغسل لوزود النضح في بول الصبي دون نصية، وليس ذلك لأجل أن بول الصبي ليس بجس، ولكنه من أجل التخفيف، قال الطيبي^(٤). وهو الصواب، وقال: العرف أن بول الصبية بسبب استبلاء الرضوية

(١) شرح الطيبي (٢/ ١١٥).

(٢) مجمع بحار لأور (٤/ ٧٤١).

(٣) كتاب المبسر (٢/ ١٦٤).

(٤) شرح الطيبي (٢/ ١١٥).

٤٩٨ - [٩] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، [م ٢٣٦٦].

والبرودة على مراجعها يكون أغلظ وأثنى، فتعنتر إرالتها إلى مزيد مبالغة بخلاف الصبي، وقبل - لأن بول العلاء يكون في موضع واحد لضيق مخرجه، وبول الجارية منهرف في مواضع تسعة مخرجها، ولا يحق ما في هذه بوجوده من حياء

ولأوجه ما قبل: إن النفوس أعلق بالذكور منها بالإناث فحصلت الرحمة في المذكور لكثره المشقة، ونقل الشَّيْخُ عن الطحاوي أنه قال: اضجع الولد في بول الصبي أمواه به الصبي لما روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: أتني رسول الله ﷺ بصبي فبال عليه، فقال: «صُوبَا عَيْنَهُ الْمَاءَ صَبًّا»، قال: فعلمت منه أن حكم بول لفلام العسل إلا أنه يحزى فيه الصبي، وحكم بول الجارية أيضاً العسل إلا أنه لا يكفي فيه لصب، ويعلم من هذا الكلام أن الصبي غير الصبي وهو كذلك، فإن تنضج إيصال الماء في مواضع البول من غير جريان الماء عليه، وفي الصبي جريان، كذا في (المفاتيح)^(١)

٤٩٨ - [٩] (عبدالله بن عباس) قوله (إذ دبغ الإهاب فقد طهر) الإهاب

لحيد أو ما لم يدبغ، كذا في (القاموس)^(٢)، وقال الشَّيْخُ: لإهاب لجلد قبل الدباغ، وأم بعده فيسمى أديماً. واشتقاقه من الأذية بالصم بمعنى الصدء، والسبع والدماع، صلاح مجلد به يجمع أثنى والفساد كدقرظ والعفص ونشميس والإبقاء في لحر لا بمجرد التحفيف، دبغ لإهاب كنصر ومنع وضرب دبعاً ودبغاً، دباعة بكسر هاء

(١) المفاتيح في شرح المصباح (١/ ٤٣٧)، وانظر: «مروءة المصباح» (٢١/ ٢٠١)

(٢) القاموس المحيط (ص: ٦٩)

فانديغ، والدماغ والديغ والديغة مكسورات: ما يديغ به، والدباغة حرثته، ومسك ديبغ ومدبوغ، والمطبغة موضعه ويضم باؤه.

وطهارة الجلد بالديغ وإن كان جلد ميتة أو غير مأكول متفق عليها في مذاهب الأئمة الأربعة غير أن لأئمة مذهب أحمد رحمه الله كلاماً في طهارة جلد الميتة، فبعضهم تكلموا في صحة الأحاديث الواردة في هذا الباب، وبعضهم التزموا بصحتها، ومنعوا تخصيص عام القرآن بالسنة، وهو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانُ الْمَيْتَةِ﴾ [المائدة: ٣] والجلد جزء منها، والمقصود بتحريم الفعل المقصود من كل جزء منها، والمقصود من الجلد الانتفاع به، كما أن المقصود من اللحم الأكل، وأوردوا أحاديث دالة على النهي عن الانتفاع بالميتة بإهاب ولا عصب، منه حديث عبدالله بن حكيم قال: (أنا كتاب رسول الله: أن لا تتنعوا بإهاب ولا عصب)، وسيجيء هذا الحديث في الكتاب [برقم: ٥٠٨] برواية الترمذي والسنائي وابن ماجه، ومنعوا تخصيص الإهاب اسماً للجلد قبل الدباغ، ويحكى عن صالح بن أحمد أنه قال: ليس عندي في الدباغ حديث صحيح، ورووا حديثاً للدارقطني أنه قال: (كنت رخصت لكم في جلود الميتة فإذا جاءكم كتابي هذا فلا تتنعوا من الميتة بإهاب ولا عصب)، وهو مشعر بنهي بعد رخصة، وأن ما كان من الرخصة كان أولاً، هذا والحق أن أحاديث الدباغ صحيحة مشهورة تجوز بمثلها الريادة على الكتاب، أو أن الكتاب مجمل لا عام فبيته السنة، ولهذا ذهب المحققون من الحنابلة بالطهارة، وأحاديث المخالفين ضعيفة.

ثم قد استثنى من الإهاب جلد الخنزير لكونه حراماً لعبه، وجلد الأدمي لكرامته، وفي الكلب اختلاف ذكر في الفقه، وعند محمد الفيل كالحنزير، وعندهما ينتفع به، وقد نقل عن ناس من السلف أنهم كانوا يمتشطون بعظم الموتى نحو الفيل

٤٩٩- [١٠] وَعَنْهُ قَالَ: تُصَدَّقُ عَلَى مَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ بِشَاةٍ، فَمَاتَتْ، فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا فَدَبَعْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ؟» فَقَالُوا: إِنَّهَا سَيْتَةٌ، فَقَالَ: «إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح ١٤٩٢، م ٣٦٣].

٥٠٠- [١١] وَعَنْ سَوْدَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ فَدَبَعْنَا مَسْكُهَا،

وغيره ويدهنون بها، لا يرون به بأساً، ذكره لبحري في ترجمة باب عن الزهري، وقالوا: لا بأس بتجارة لعاح، وروى البيهقي^(١) من حديث أنس أن النبي ﷺ كان يمشط بمشط من عاج، وروي أنه اشترى لقاطمة ﷺ سوارين من عاج، والمشهور أن لعاح هو أنياب الفيل، ولا يسمى غير الأنياب عاجاً، وقد قال بعض المحدثين: إن لعاح هو اندبل وهو عظم السلحفاة البحرية أو حيوان آخر بحري وليس أنياب الفيل، والله أعلم.

٤٩٩- [١٠] (عبدالله بن عباس) قوله: (إنما حرم) من الحرمة أو التحريم، وهذا بيان لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْسِنَتُهُ﴾ (السادة: ٣) إن كان مجعلاً أو تخصيص له إن كان عاماً.

٥٠٠- [١١] (سودة) قوله: (ماتت لنا شاة) الطاهر بحسب المعنى أن (لنا) حار من (شاة) قدم عليه لكونه نكراً، ويجوز أن يتعلق بـ (ماتت)، والإتيان باللام لانقطاعهم بموته بسخ مسكها والانتباز به، فانهم.

وقوله: (فدبغنا مسكها) المسك بالفتح الجلد أو خاص بالسخلة، كذا

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (١/ ٢٦، رقم: ٩٧).

ثُمَّ مَا زِلْنَا نُنْبِذُ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَنَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٦٦٨٦].
* الْفَصْلُ الثَّانِي :

٥٠١ - [١٢] عَنْ لُبَابَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ: كَانَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ فِي حِجْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَاكَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَقُلْتُ: أَلَيْسَ ثَوْبًا، وَأَعْطَيْتَنِي إِزَارَكَ حَتَّى أَعْسِلَهُ، قَالَ: «إِنَّمَا يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْأَنْثَى، وَيُنْضَعُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [حم: ٢٣٩ / ٦، ٣٤٠، ٣، ٣٧٥، ٦٥٢٢].

٥٠٢ - [١٣] وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِي عَنْ أَبِي السَّمْحِ قَالَ: «يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ وَيُرْتَشُّ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ». [٥: ٣٧٦، ٥: ٣٠٤].

في (القاموس)^(١).

وقوله: (نُبِذَ فِيهِ) أي: نَعَلَ نَبِيذًا فِي سِقَاءِ عَمَلَتِهِ مِنْ مَسْكِهِ

وقوله: (حتى صار شَنَا) بفتح الشين المعجمة أي: حَقًّا بَالِيًا، وَالشَّرُّ وَالشَّيْءُ:

قُرْبَهُ الْهَبِيَّةُ، وَفِي (القاموس)^(٢): الْقُرْبَةُ الْخَلْفَةُ الصَّغِيرَةُ.

الفصل الثاني

٥٠١ - ٥٠٢ - [١٢ - ١٣] (لبابة بنت الحارث وأبو السمع) قوله (قال: إنما يغسل من بول الأنثى، وينضج من بول الذكر) قد مر الكلام فيه، و(أبي السمع) بفتح السين وسكون الميم مولى رسول الله ﷺ، له حديث واحد، روى له أبو داود والتسائي وابن ماجه.

(١) القاموس المحيط، (ص: ٨٧٧).

(٢) القاموس المحط، (ص: ١١١٥).

٥٠٣ - [١٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَدَى فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهُورٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَلِلْإِسْنَاءِ مَعْنَاهُ. [د: ٣٨٥، ج: ٥٣٢].

٥٠٣ - [١٤] (أبو هريرة) قوله. (إذا وطئ: أحدكم بمنه الأدي) في (القاموس)^(١): «أدي به بالكسر أدئ وتأدى، والاسم الأذية والأذة. وهي المكروه اليسير، والأذئ الشديد التأذي، انتهى. وقال الفيضاني في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾ [البقرة: ٢٢٢] أي الحيف شيء مستفرد مؤذ من يقر به بقرة منه».

وقوله (فإن التراب له طهور) اخذ في تأويله، فحمله بعضهم على نجاسة ياسة تشبث شيء منها بالعل فذلك بالأرض، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإن ارضب لا يروى بالدلك فيشترط احذف، ومعصم حملوه على مطلق النجاسة رطبة كانت أو ياسة وقالوا، جاء الأمر على ليس ورفع حرج، وذلك قول أبي يوسف والشافعي في القديم وعليه الأكثر، وفي (النهاية)^(٢) شرح (لهذابة). وعليه لعنوى، وكذا قول الشافعي، وقال محمد: لا يظهر الخف من غير امني الجاف إلا بالغسل، والكل في نجس دي جرم سواء كان جرمه منه كالدم و بعدرة أو من غيره كالبول لمخلوط بالتراب، وأما غير ذي حرم فالغسل واجب؛ لأن أجراء النجاسة تشرب في خف، فلا تخرج منه إلا بالغسل، بخلاف دي الحرم فإنه يحذب ما في الخف من الأجراء النجاسة جرمه إذ جف

(١) القاموس المحيط (ص ١١٥٨).

(٢) تفسير الفيضاني (١/ ١٣٩).

(٣) انظر: فتح القدير (١/ ١٩٦، ١٩٧).

٥٠٤- [١٥] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ لَهَا امْرَأَةٌ إِنِّي امْرَأَةٌ أَطِيلُ ذَيْلِي، ..

وقد ذكر الثوري^(١) ثانياً آخر للمحدث وهو أن يقال: معنى قوله: (فإن التراب به طهور) هو أن المتعل (إذا وطئ) القدر ثم رال أثرها بالتراب، فله أن يطأ بها أرض المسجد، ويمسحها بيده، ويصيبها شوبه، ويكون استعمال الطهور فيها على سبيل الأسع والامجار ولتعارف بين الناس، انتهى. يعني بس المراد الطهارة في حق جواز الصلاة وتحقق شرطها بل المراد الطهارة في حق دخول لمسجد ووطء أرضه فإن الطهارة يستحب به، وهذا التأويل بعيد خلاف لظاهر، والله أعلم

٥٠٤- [١٥] (أم سلمة) قوله: (إني أطيل ذيلي) لا يند من حملته على أن السؤل بما صدر فيه جز الدين على ما كان يلبس من القدر مما تشبث منه: لأن الإجماع متعقد على أن الثوب إذا أصابته نجاسة لا يطهر إلا بالغسل بخلاف التعليل «المخفين» فإن جمعة من التابعين ذهبوا إلى أن ذلك يطهره وإن كسب النجاسة رصة، كما ذكرنا في قول أبي يوسف، مع أن حديث أم سلمة مضعون؛ لأن من ترويه أم ولد لإبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف، وهي مجهولة^(٢) كما قال الثوري^(٣)

(١) انظر: «كتاب الميسر» (١/١٦٥)

(٢) قال أحمد محمد شاكر في هامش «جامع لمؤلفي» قال للذهبي في «السير» (٤/٦٠٦) حميدة سائلة أم سلمة، هي أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. نورد عنها محمد بن إبراهيم النيمي: «وما بين حجر في «التهديب» فإنه لم يحرم بأن حميدة هي أم الولد، بل جور ذلك فقط، وقال في «التقريب» إنها مقبرة، وهذا هو الراجح، من جهالة الحديث في مثل هذه الناحية لا تضر، وخصوصاً مع اختار مالك حديثها وإحراجه في «سرطته»، وهو أعرف الناس بأهل المدينة، وأشداهم احتياطاً في لرواية عنهم

(٣) «كتاب الميسر» (١/١٦٥).

وَأَمْسِي فِي الْمَكَانِ الْقَدِيرِ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ وَقَالَ: الْمَرْأَةُ أُمُّ وَلَدٍ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ [ط ٤٥، حم ٦/٢٩٠، ت. ١٤٣، د. ٣٨٣، دي: ٣٨٥/٢].

٥٠٥ - [١٦] وَعَنِ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ جُلُودِ السَّبَاعِ وَالرُّكُوبِ عَلَيْهَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالسَّائِي. [د ٤١٣١، د: ٤٢٥٥].

٥٠٦ - [١٧] وَعَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أَسَامَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالسَّائِي، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ: أَنَّ تَفْتَرَشَ [حم ٥/٧٤-٦٥، د ٤١٣٢، ن ٤٢٥٣، ت: ١٧٧، دي: ٣٤٧/٤].

٥٠٥ - [١٦] مُقْدَامُ بْنُ مَعْدِي كَرِبَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ جُلُودِ السَّبَاعِ) مِثْلُ الْأَسَدِ وَلَمْ يَحْوِهَا كَمَا هِيَ الْعَادَةُ (وَالرُّكُوبُ عَلَيْهَا) نِي: تَجَرُّسُ وَالْأَفْرَاشِ كَمَا حَاءَ فِي حَسْبِ أَسِي مَلِيحٍ، أَوْ أَمْرًا إِقْدَارًا عَلَى الْمَرْجِ مِثْلًا عَمْدَ لِرُكُوبٍ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ ذَلِكَ مِنْ سَبْرِ مَحَابِرَةٍ وَذُنُبِ السَّكْرِيِّينَ وَالتَّمْرِينَ، فَسَبِي لَلتَّزْيِينِ، وَأَمَّا مَنْ يَذْهَبُ إِلَى مَجَاسَةِ شَعُودِ لَمَسَةِ وَأَشْعَرٍ لَا يَظْهَرُ بِالدِّبَاحِ أَوْ يَذْهَبُ إِلَى أَنْ جُلُودَ الْمَيْتَةِ لَا تَطْهَرُ بِالدِّبَاحِ فَاسْتَبْهَى عَنْهُ لَلتَّحْرِيمِ.

٥٠٦ - [١٧] (أَبُو الْمَلِيحِ بْنُ أَسَامَةَ) قَوْلُهُ (عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ اللَّامِ.

وقوله (نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ) أَي: عَنْ لُبْسِهَا وَتَفَرَّاشِهَا، وَعَنْ رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ

- ٥٠٧ - [١٨] وَعَنْ أَبِي الْمَلِيحِ: أَنَّهُ كَرِهَ ثَمَنَ جُلُودِ السَّبَاعِ. رَوَاهُ
[التِّرْمِذِيُّ فِي الْبَاسِ مِنْ جَامِعِهِ وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ]. [ت. ١٧٧].
- ٥٠٨ - [١٩] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ قَالَ: أَنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
أَنْ لَا تَتَّبِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ يَاهَابَ وَلَا عَصَبَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ
وَأَبْنُ مَاجَةَ. [ت: ١٧٢٩، ٥: ٤١٢٧، ٤١٢٨، ن: ٤٢٣٩، ح: ٣٦١٣].

والدارمي خص الافتراض، والوجه ما ذكروا، وذكر سيدي لشيخ الإمام علي المتقي
في بعض رسائله في الآداب أن افتراضه يورث الوحشة والعرقة، والله أعلم.

- ٥٠٧ - [١٨] (أبو المليح بن أسامة) قوله: (أنه) أي. أبا المليح (كره ثم
جلود السباع) وهذا مذهب لأبي المليح لكون استعمالها سهياً عنه كما في بيع آلات
الملاهي، وفي نسخة الأصل ههنا يياض، وكتب في الحاشية: في بعض النسخ: رواه
الترمذي في (كتاب اللباس) وسنده جيد، وفي بعضها: رواه الترمذي بلفظ: كره جلود
السباع.

- ٥٠٨ - [١٩] (عبد الله بن حكيم) قوله: (ابن حكيم) بالمهملة والنحائية بلفظ

التصغير

وقوله. (أنا كتاب رسول الله ﷺ: أن لا تتبعوا من الميتة ياهاب ولا عصب)
وهذا هو المتمسك لبعض العلماء من أصحاب الحديث في القول بنحاسة جلد الميتة
ديغ أو لم يدغ، كما ذكرنا من مختار بعض الأئمة من مذهب أحمد رحمه الله قالوا:
قال عبد الله بن عكيم. أنا كتاب رسول الله ﷺ. أن لا تتبعوا من الميتة ياهاب
ولا عصب، وفي رواية أبي داود: قبل موته شهر أن لا تتبعوا، وفي رواية للترمذي:
شهرين، رواه الخمسة وحسنه الترمذي، كذا في شرح (كتاب الخرفي)^(١).

٥٠٩- [٢٠] وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيِّتَةِ إِذَا دُبِغَتْ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ. [٥: ١٠٦٤، د ٤١٢٤].

٥١٠- [٢١] وَعَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رِجَالٌ مِنْ قُرَيْشٍ، يَجْرُونَ شَاةَ لَهُمْ مِثْلَ الْحِمَارِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

وقال الثوري شيبني: 'لحمهور من السماء على خلاف ذلك لا يرون اصول حديث بن عكيم' لأنه لا يقوم لأحد حديث التي وردت في هذا الباب صحة واشتهاراً، قالوا: 'كان أحمد بن حنبل رحمه الله يقول بحديث بن عكيم بعد ذكر قبل وفاته شهرين ويقول هذا آخر الأمر من رسول الله ﷺ، ثم تركه للاضطراب في إسناده، حيث روى بعضه عن عبد الله بن عكيم عن أشباح من جهنم، وقد الشُّنِّي. بن النروي أعلاه في (الخلاصة) بثلاثة أمور، لأوب. اصصراط مسده، والناسي. اضطراب منه، روي قبل موته ثلاثة أيام، وروي شهرين، وروي بأربعين يوماً، والثالث: دلائل اختلاف في صحبته، قال الشيبني وعبره: 'لا صحة له، انتهى. وقد الشيع في (التقريب)'

عبد الله بن عكيم بالتصغير الجهنني أبو معبد الكوفي، محصرم، من الثالث، وقد سمع كتاب رسول الله ﷺ إلى جهنم، فظهر أنه ناعبي محصرم وهو من أدرك زمن الجاهلية والإسلام.

٥٠٩- [٢٠] (عائشة رضي الله عنها) قوله (أمر أن يستمتع بجلود الميتة) الظاهر أن الأمر هو للإباحة بمعنى أذن وأباح، ويحتمل أن يكون لسد حذر عن الصناعات والإسراف.

٥١٠- [٢١] (ميمونة) قوله. (شاة لهم مثل الحمار) يكونها ميتة مستمته،

(١) «كتاب مسر» (١/ ١٦٦)

(٢) «التقريب» (ص. ٣١٤)

«لَوْ أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا، قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْظُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. [حم: ٣٣٤/٦، د: ٤١٢٦]

٥١١ - [٢٢] وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ قَالَ: إِذْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ عَلَى بَيْتٍ، فَإِذَا قِرْنَةٌ مُعَلَّقَةٌ فَسَأَلَ الْمَاءَ، فَقَالُوا لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: «دَبَّاعُهَا طَهُورُهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. [حم: ٤٧٦/٣، د: ٤١٢٥، ٦/٥].

ويحتمل أن يكون الشبه في العظم والسمن

وقوله (لو أخذتم إياها) كلمة (لو) إما لتمييز أو للشرط والحواب محدوف، أي: لكان حسناً، وذكر الوجهين في (بو) شائع ذائع.

وقوله (يطهرها الماء والقَرْظُ) المراد الماء المخلوط مع القَرْظُ في لدغته لا أنه يطهره بالماء وحده، والقَرْظُ بفتحين

٥١١ - [٢٢] (سَلَمَةُ بْنُ الْمُحَبِّقِ) قوله: (سَلَمَةُ) وقيل: سَلَمَةُ بْنُ رِبْعَةَ (سِنِ الْمُحَبِّقِ) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة مكسورة ومفتوحة والفتح أشيع عند المحدثين، وفي (القاموس)^(١): سَلَمَةُ بْنُ الْمُحَبِّقِ بكسر الباء كمحدث صحابي، و(تبوك) بفتح التاء اسم موضع مشهور على أربعة عشر مرحلة من المدينة بين شام ووادي القرى، يصرف ولا يصرف، وكاتب غزوة تبوك في التاسع من الهجرة، وهي آخر غزواته ﷺ.

وقوله: (إِنَّهَا مَيْتَةٌ) أي: القرنة من جند مَيْتَةَ دَبَّعَ

وقوله (دَبَّاعُهَا طَهُورُهَا) بفتح الطاء، أي: مطهرها، ويجوز الصم أي:

(١) «القاموس المحيط»، (ص: ٨٠٤)

* الفصل الثالث :

٥١٢ - [٢٣] وَعَنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لَنَا طَرِيقًا إِلَى الْمَسْجِدِ مُتْنَنَةً، فَكَيْفَ نَفْعَلُ إِذَا مَطَرْنَا؟ قَالَتْ: فَقَالَ: «أَلَيْسَ بَعْدَهَا طَرِيقٌ هِيَ أَطْيَبُ مِنْهَا؟»، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَهَذِهِ بِهَذِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٣٨٤: ٥].

سبب طهارتها.

الفصل الثالث

٥١٢ - [٢٣] (امراة من بني عبد الأشهل) قوله: (متننة) من روتن بمعنى، أي. صار دنتن، وتأويل هذا الحديث كتأويل حديث أم سلمة كما سبق، قالوا. المراد أن يطأ الأرض الرضبة القذرة ثم يطأ الأرض ابابسة النظيفة، فأما الحمامة مثل البون ونحوه يصيب الثوب أو الجسد فذلك لا يظهره إلا الغسل، وهذا إجماع الأمة، هذا ولكن قولها: (إذا مطرنا) قد يؤهم بحلاف ما قالوا، نفهم، وفي سنن هذا الحديث أيضاً مقال كما في حديث أم سلمة، فإن امرأة من بني عبد الأشهل مجهولة لا يعرف حالها^١ كأم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف في حديث أم سلمة.

(١) قال في «التعريب» صحابه لم نسم، وفاء الخطابي في «المعالم» (١ / ١٧٠). وهي مسند الحديثين معاً، لأن الأول عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن، وهي مجهولة لا يعرف حالها في نسخة والمعداة، والحديث الآخر عن امرأة من بني عبد الأشهل، والمجهول لا يعود به النحج في الحديث قال لتوري. فله نظر: لأنها صحابيئة قال صاحب «الندب» (٢ / ٦٢٣). قد أحضرت لأمة على أن صحابة كلهم عدول فلا يضر الجهول بأحاديثهم، فالحديث لذي روته امرأة من بني عبد الأشهل لامجال للمقال فيه

٥١٣ - [٢٤] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَوَضُّأَ مِنَ الْمَوِطِيِّ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ب ١٤٣].

٥١٤ - [٢٥] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَتِ الْكَلَابُ ثَقِيلُ وَتَنْذِيرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَكُونُوا يَرْشُون شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج ١٧٤].

٥١٥ - [٢٦] وَعَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا بَأْسَ بِبُزُولِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ».

٥١٦ - [٢٧] وَفِي رِوَايَةِ جَابِرٍ قَالَ:

٥١٣ - [٢٤] (عنده بن مسعود) قوله (ولا سوضاً) أي: لا يغتسل، فالمراد لوضوء للعوي، كذا قال شيخ ابن حجر، وانما مراد من موطيء لباس كما عرفت.

٥١٤ - [٢٥] (ابن عمر) قوله (كانت الكلاب ثقیل وتذیر) هذا كذا في أول الإسلام في نداء الأمر على لإباحة الأصدة، ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل لأبوابها حتى إنه قد رفع الأمر بنسب الكلاب إلى جبر.

وقوله: (فلم يكونوا يرشون) هذا إذا لم تكن الكلاب رصة ولم تتصل عنها حسنة تقع في المسجد، يعني أنه لم يكونوا يرشون أسماء على تلك المراضع لمجرد قبال الكلاب وإدبارها.

٥١٥ - [٢٦ - ٢٧] (البراء، وجابر) قوله (لا بأس ببول ما يؤكل لحمة) تمتد به من قال بطهارته كمالك وأحمد ومحمد لإصطحري من شافعية، وهو عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله نحن نحاسة حفصة تعارض الآثار، ولعل تأويل هذا الحديث عندهما أن المراد لا بأس عظيم، وقد تعرف استعمل هذه الكلمة

«مَا أَكَلَ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ بِيَوَّلِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١) وَالدَّارَقُطَنِيُّ. [قصد: ١/ ١٢٨].



٩- باب المسح على الخفين

بما إذا كان جانب بقبض لحكم أولى وأخرى.

٩- باب المسح على الخفين

اعلم أن المسح على الخفين جائز بالسنة، والأخبار فيه مستفيضة حتى قيل: إن من لم يره حفاً كان متدعياً، كذا في (الهداية)^(١)، وقد صرح جمع من الحفاظ بأن حديث المسح على الخفين متواتر، وجمع بعضهم رواته بحدود الثمانين، منهم العشرة المبشرة، وقد ابن عبد البر لا أعلم أنه روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره، كذا في (المواهب اللدنية)^(٢).

ونقل الشُّعْنِي عن ابن عبد البر أنه قال: روى المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة، وروى عن أبي حيفة رضي الله عنه أنه قال: ما قلت بالمسح على الخفين حتى جاءني فيه آثار مثل ضوء الشمس، وقال أبو يوسف: خبر المسح يجوز به نسخ الكتاب لشهرته، وقال الكرخي: أحاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين، لأن الآثار التي جاءت به في حيز التواتر، وقال لحسن البصري: أدركت سبعين نفر من الصحابة رضي الله عنهم كلهم يرون المسح على الخفين.

وروى لجماعة من حديث جرير أنه قال: رأيته رسول الله ﷺ بال ثم نوضاً

(١) قال في «المرعة» (٢/ ٤٢٦) ما وحذف الحديث في «مسند» لا في «مسند» سواء، ولا في «مسند» جابر.

(٢) «المهذب» (١/ ٣٠).

(٣) «المواهب اللدنية» (٤/ ٤٢).

ومسح على حفيه، قال إبراهيم النخعي، كان يعجبهم هذا، لأن جريراً كان إسلامه بعد نزول سورة المائدة، وقال السائي: وكان أصحاب عبد الله يعجبهم قول جرير: قبل موت النبي ﷺ ببسيرة، وقد أمر رسول الله ﷺ لمسح على الحصى في غزوة تبوك وهي آخر غزوة عراها وهو آخر معه.

وقال ابن المبارك ليس في المسح على الحصى عدنا خلاف أنه جائز، وإن لرحل يسألني عن المسح فأرتاب به أن يكون صاحب هوى مع أن بعض العلماء تأوّل قراءة النجاشي قوله تعالى ﴿وَأَرْحُضْكُمْ﴾ (المائدة: ١٦) على ذلك، ومراعاة النصب على الغسل، ثلثاً تخبروا إحدى القراءتين عن فائدة

ثم إن المسح على الحصى رخصة، والعزيمة هو الغسل، قال في (الهداية)^(١) من سمى بسم الله بسم الله حقاً كان مبتدعاً، ولكن من دعه ولم يمسح أخذاً بالعمامة كان مأحوراً

وقال في (المواهب)^(٢)، قال ابن اسفندر: اختلف العلماء فيهما أفضل، المسح على الحصى أو برعهم وغسل الرجلين^(٣) وبدي اختياره أن لمسح أفضل لأجل مر طهر فيه من أهل السبع من سجورج والرواحص، وقال النووي: مذهب أصحاب أن يغسل أفضل لكونه لأصل لكن بشرط أن لا يترك لمسح

وقال في (شرح كتاب الحرق)^(٤) في مذهب الإمام أحمد: ولقد باع ما به في كتاب السنة كما هو دأبه، فجعل المسح أفضل من الغسل في روايه، وإليه ميب

(١) الهداية، (١/ ٣٠)

(٢) المواهب المديّة، (٤/ ٤٧)

(٣) شرح اردكشي على مختصر الحرق، (١/ ١٣٩)

الشيخين أحداً بالرخصة ومخالفة لشعر أهل البدع المانعين من ذلك، وسوى بينهم في أخرى لورود الشريعة بهما.

وقال صاحب (سمر السعادة)^(١): لم يكن لرسول الله ﷺ تكلف في المسح ولا في الغسل، وإن كان في حال قصد الوضوء مكشوف الرجلين غسلهما ولم يمسح الخف للمسح، وإن كانت رجلاه في خفين مسح ولم يترعهما للغسل، وللعلماء فيهما أقوال، وأحسن الأقوال ما وافق السنة، والله أعلم.

ثم إنه قد نقل عن مالك إنكار المسح مع أن الروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته، وقد أشار الشامي في (الأم) إلى إنكار ذلك على المالكية، والمعروف عندهم الآن قولان: انجواز مطلقاً، وثانيهما للمسافر دون المقيم، وهذا الثاني مفتضى ما في (المدونة)، وبه جزم ابن الحاجب كذا في (المواهب اللدنية)^(٢).

وقال محمد في (موطئه)^(٣): قال مالك بن أنس: لا يمسح المقيم على الخفين، وعامة هذه الآثار التي روى مالك في المسح إنما هي في المقيم، ثم قال: لا يمسح المقيم.

وقال في (فتح الباري)^(٤): الروايات الصحيحة عن مالك مصرحة بـانجوازه مطلقاً، وقيل: كان توقف مالك في المسح حال الإقامة في خاصة نفسه، وكان فتواه على المجاوز، ومثل هذا يروى عن أبي أيوب الصحابي رضي الله تعالى عنه، انتهى.

(١) انظر: «سمر السعادة» (ص: ٢٣).

(٢) «المواهب اللدنية» (٤ / ٤٢).

(٣) «التعليق الممجّد» (١ / ١٠٦).

(٤) «فتح الباري» (١ / ٣٠٥).

• الفصل الأول:

٥١٧ - [١] عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فَقَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٧٦].

٥١٨ - [٢] وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّهُ خَرَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ. قَالَ الْمُغِيرَةُ: فَتَبَرَّزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ الْغَائِطِ، فَحَمَلْتُ مَعَهُ إِدَاوَةً قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَمَّا رَجَعَ أَخَذْتُ أَهْرِيقَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ، ذَهَبَ يَخْشِرُ عَنْ ذِرَاعِيهِ فَضَاقَ كُمُ الْجُبَّةِ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، وَأَلْقَى الْجُبَّةَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ،

المصل الأول

٥١٧ - [١] (شريح بن هاني) قوله: (ثلاثة أيام ولياليهن) أي: ليالي ثلاثة أيام، وهي قد تكون ليلتين بأن يبتدئ من النهار، أو ثلاث ليال إن كان الابتداء من الليلة، وأما ليلة ويوم فظاهر.

٥١٨ - [٢] (المغيرة بن شعبة) قوله: (فتبرز) أي: خرج إلى البراز وهو الصحراء يكتئ به عن التغرط، والمراد به معناه الأصلي بقربة ذكر قوله: (قبل الغائط) أي: إلى جهته ونحوه، و(الإداوة) بالكسر إناء صغير من جلد، وقد سبق 'معناه' في (باب الوضوء).

وقوله: (أهريق على يديه) فيه جوار الاستعانة بغيره في الوضوء.

وقوله: (وعليه جبة) وهو الثوب الذي قطع وخط من صوف، وهي التي وقع

وَعَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ مَسَحَ بِنَاصِيكِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ:
دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَهْرَتَيْنِ، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ رَكِبَ وَرَكِبْتُ، فَأَنْتَهَيْتُنَا
إِلَى الْقَوْمِ، وَقَدْ قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ، وَيُصَلِّي بِهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوَفٍ،
وَقَدْ رَكِبَ بِهِمْ رَكْعَةً،

في لأحد حديث ذكره وعنه جبه رومية صيغة الكمين وكان يسه في السفر

وقوله (ثم مسح ناصيته وعلى العمامة) أي تكبيلاً وتحميلاً سنة المسح، وقد
سبق شرحه في (باب الوضوء)، فتذكر.

وقوله (ثم أهويت) أي (الاناموس) ^١ هو الشيء سقط، كأهوى وانتهى،
وهوت يدي له، أمدت وارفعت

وقوله (أدخلتهما) أي الرجلين بقية السياق، وإرجاعه إلى الخفين تكلف،
قال الطيبي ^(٢) فيه دليل على أن المسح إنما يحوز به البسهما على كمال لطفه، وأنه
إذا غسل إحدى رجليه ثم لبس الحذاء ثم غسل الأخرى فليس لأخر لا يحوز المسح
عليهما، وذلك أنه ينبغي جعل ظاهرة القدمين مع أقدام لبس الخفين شرطاً لحوز المسح
عليهما، وإلحكمة التعلق بشرط لا يصح إلا بوجود شرطه، انتهى، وفيه تأمل.

اعلم أيها الخائفون في هذه المسألة في حواش المسح كقول الخفين منوسين:
على ظهر نام؟ فبعد ما نك واشتدعي وأشهر الروايات عن أحمد بشرط يظهر النام
بعد لبس، وعدداً، وفي رواية أخرى لأحمد إنما يشترط تمام الظهر عند الحدث،
وأمدتو على ذلك قوله رحمه المعير: من شعبة، (دعهما يدي دحسهما طهرتين)،

(١) الترمذي المحقق (ص ١٢٣٥)

(٢) شرح الطيبي (٢/ ١٢٢)

بأشار الطيبي إلى ذلك .

وقال الشُّمْنِي : لا دلالة لهم في هذا بقول لأن معناه أدخلت كل واحدة منهما وهي طاهرة كما يقال : دخلنا البلد ركناً ، فإن معناه دخل كل منا وهو راكب لا أن جميعاً راكب عند دخول كل من ، ولهذا جعل بعض أصحاب أحمد القائلين بعدم اشتراط كمال الطهارة وقت اللبس هذا القول دليلاً عليه ، إذ كونهما طاهرتين أهم من أن يوجد ذلك معاً أو واحدة بعد الأخرى كما ذكر الشُّمْنِي ، وهذا الكلام من الشُّمْنِي بعد تسليم دلالة القول المذكور على الاشتراط محل منع ؛ ليس ذلك به ، فيمكن أنه ﷺ أخبر بما كان حاله في الوقع ، ويكون الوقع لسهما معاً على طهارة كاملة فمسح ، ولا يدل قطعاً على أنه مسح لأجل ذلك حتى لو لم يكن كذلك لما مسح ، ويجوز أن يكون المسح جائزاً في غير هذه الصورة أيضاً وفيها أتم وأكمل ، فافهم .

نعم الأحاديث الأخر كحديث أبي نكرة الآتي وحديث صفوان بن عسال كما ذكر في شرح (كتاب الخرقى)^(١) قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثاً إذا سافرنا ، ويوماً وليلة إذا أقعد ، الحديث ، لا كما ذكر المؤلف ، تدل على الاشتراط بحمل الطهارة على الكامل منها للإطلاق ، ولأن ما اشترطت له الطهارة اشترط كمالها كمس المصحف ولكنها ليست نصاً في الدلالة على كمالها عند اللبس ، بل يجوز أن يكون كمالها عند الحدث كما هو مذهبنا ؛ لأن الخف جعل مائناً لحصول الحدث بالفقدم ببراغى كمال الطهارة وقت المنع ، حتى لو كانت ناقصة عند ذلك كان الحف رافعاً ، كما في (الهداية)^(٢) ، فتأمل .

(١) شرح الرركشي على مختصر الخرقى (١ / ١٤٠) .

(٢) الهداية (١ / ٣٠) .

فَلَمَّا أَحْسَنَ بِالنَّبِيِّ ﷺ ذَهَبَ بِتَأَخُّرٍ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ، فَأَذْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ مَعَهُ. فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقُمْتُ مَعَهُ، فَرَكَعْنَا الرُّكْعَةَ الَّتِي سَبَقْنَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م. ٢٧٤٠).

* الفصل الثاني :

٥١٩ - [٣] عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، إِذَا تَطَهَّرَ فَلَبَسَ حُفَّتَيْهِ أَوْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا رَوَاهُ الْأَثَرُمُ فِي «سُنَنِهِ» وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَالذَّارِقُطِيُّ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، هَكَذَا فِي «الْمُنْتَقَى». [صحيح ابن خزيمة: ١٩٢، قط: ٢٠٤/١].

وقوله: (فأومأ) مهموز، يقلد أومأ وومأ: أشار، ذكره في باب الهمة.

وقوله (سبقتنا) بلفظ العائنة لمؤنث ولضمير المسكن للركعة

المصل الثاني

٥١٩ - [٣] (أبو بكر) قوله: (أن يمسح) قال الطيبي^(١): هو مفعول (رخص)، و(ثلاثة أيام) ظرف له، وفي بعض الشروح: أن الصمير في قول الصبي (له) إن كان راحعاً إلى (رحص) يزم أن تكون الرخصة ثلاثة أيام، وإن كان راجعاً إلى (يمسح) يلزم أن يعمل ما في خبر (أن) مصدرية فيما قبلها، انتهى. وأقول: يمكن اختيار الأول، ولزوم كونه ظرفاً لرخصة ممنوعاً باعتبار ما يتبادر أن المقصود ظرف المرحص، ويمكن اختيار الثاني لتقدم رتبة المفعول به على سائر المفاعيل، فكأنه مقدم على قوله: (ثلاثة أيام)، والظاهر هو الأول، فافهم.

(١) «شرح الطيبي» (٢/ ١٢٣).

٥٢٠ - [٤] وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَالٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَتَزَعَ خُفَانَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ. رَوَاهُ الثَّرَمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ. [ت: ٩٦، د: ١٢٧].

٥٢٠ - [٤] (صفوان بن عسال) قوله: (إذا كنا سفرًا) جمع سفر، ولا يستعمل فعله بل من باب لمفعلة، لأنه أكثر ما يقع من الجماعة.
وقوله: (ولكن من غائط وبول ونوم) دل شوريشي: هذا نضم فيه خبط، وكذلك رواه أكثر المحدثين، ورواه أبو حمزة الطحاوي في كتابه (لا من جنابة)، وهو الأشبه بصواب، فلعل بعض الرواة سها في كتابته فكتب (لا مكاب (لا)، ويحتمل أن الصحابي قد قل. كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن لا نتزع خفافنا من غائط وبول ونوم لكن من جنابة، فرواه بعضهم مقلوباً، ثم قال: ومنه أمله لتقل أن الحديث إذ ثبت فليس لأحد أن يسلك فيه مسلك التقدير والاحتمال، وعلى هذا فليس فيه أن يقول: لما كان قوله: (إلا من جنابة) واقعاً موقع إثبات التزع عن الجنابة استدركه بالأحداث التي لم يتزع فيها، انتهى

لا يخفى أن الحبط في هذا النظم من وجهين، أحدهما عدم وقوع (لكن) في محله؛ لأن حقه أن يخالف ما بعدهما فلياً وإثباتاً، وتوجيهه أن قوله: (إلا من جنابة) واقع موقع الإثبات، ولمعنى أمرنا أن نتزع خفافنا هي الجنابة، لكن لا نتزع من بول وغائط ونوم، وثانيهما: بوم تكرار قوله: (ولكن من غائط وبول) لأنه قد فهم مما قبله من الكلام، وتوجيهه أنه لتوكيد نفي التزع كما يقول: ما حائني إلا ريد لكن لم يجرى عمرو ليؤكد نفي محبته وإن اندرج تحت النفي السابق، ونقل عن زين العرب أنه قال: عدم لطم في (لا من جنابة) أكثر منه في (إلا من جنابة)؛ لأن لا من

٥٢١- [٥] وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: وَضَّأْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي غَزْوَةِ ثَبُوكَ، فَمَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ، وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَمُحَمَّدًا يَعْنِي ابْنَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَا: لَيْسَ بِصَحِيحٍ. وَكَذَا صَعَّقَهُ أَبُو دَاوُدَ. [٥: ١٦٥، ت: ٩٧، ج٥: ٥٥٠].

جنبه ولكن من كذا يومهم أنه لا يجب من الجنابة بل من غائط وأخويه وهو عكس المراد، وإنما يصح المراد منه بتقدير شيء مثل أن يقول لا من حدة فإنه يجب نزع فيه، انتهى يريد أن ما يهمهم من ظاهر قوله: (لا من جنابة لكن من غائط وبول) لا ينزع من جنابة ولكن ينزع من غائط وبول، والمراد ليس نفي النزع من حدة بل من غائط وبول، فافهم.

٥٢١- [٥] (المغيرة بن شعبة) قوله. (وضأت النبي ﷺ) أي: سكب ماء الوضوء على أعضائه

وقوله. (هذا حديث معلول) (وهو ما فيه أسباب فادحة في الصحة، وقول صاحب (المصباح): إنه مرسل، فالمراد به المنقطع، فإن المرسل قد يطلق عليه كما مر في المقدمة، فإنه لم يثبت اتصاله بالمغيرة بل بالوراد كاتبه ومولاه، وقال لطيفي^(١): يرويه ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كائب المغيرة عن المغيرة، وثور لم يسمع هذا من رجاء.

(١) وسط في علمه ابن رسلان وصاحب لمائة، وقال الدارقطني في «العلل» (١/ ١٢٣٨) ليس في هذه الرواية ذكر المسح أسفل الخف، نظر هامش «سنن المجاهد» (١/ ٦٩٨)
(٢) «شرح أصح» (١/ ١٢٥)

- ٥٢٢ - [٦] وعنه أنه قال: رأيت النبي ﷺ يمسح على الحقيين على ظاهرهما. رواه الترمذي وأبو داود. [ت ٩٨، د ١٦١].
- ٥٢٣ - [٧] وعنه قال: توصاً النبي ﷺ ومسح على الجورين والنعلين. رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه. [حم ٢٥٢ / ٤٠، ت ٩٩، د ١٥٩، ج ٥٥٩].

٥٢٢ - [٦] (المعيرة بن شعبة) قوله، (على ظاهرهما) أي على أعلاهما. أعلم أنه قد وقع في أكثر طرق معيرة (مسح على النعلين) مطلقاً من غير ذكر الأعلى والأسفل، وقد جاء في هذا الحديث أنه مسح على ظاهرهما، وقد أورد شئني على أن أبي شعبة عن المعيرة بن شعبة قال: (رأيت رسول الله ﷺ قال، ثم توضأ ومسح على خفيه، ووضع يده اليمنى على حبه اليسرى، ووضع يده اليسرى على حبه اليمنى، ثم مسح على أعلاه مسحاً واحداً حتى أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ على الخفين)، في الحديث مصطرب.

٥٢٣ - [٧] (المعيرة بن شعبة) قوله، (ومسح على الجورين والنعلين) الجورين حذف الياء عن الحذف إلى التكميل للبرد أو لصانته الحذف الأسفل من المد والعباءة، ويقال له: الحر موق وموق ايضاً، وقد في شرح (كتاب الحرق) الحر موق حذف وضع الياء فوق الحذف في البلاد، وقال الجوهرى والمطويزي: موق حذف قصير يلبس فوق الحذف، كما في شرح بن جهم، وقد روى أحمد عن بلال رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على العمامة والنموتين، وروى يودود عن عمر بن

(١) شرح الزركشي على مختصر الحرق: ١ / ٢٤٠.

(٢) نصير الصحاح: (١ / ١٥٥٧)، وفتح العبد المذنب: (١ / ١٥٦).

• الفصل الثالث:

٥٢٤ - [٨] عَنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ: مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَسِيتَ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتَ نَسِيتَ،

الحطاب وعبي وابن مسعود وأنس بن مالك وابن عباس وغيرهم - رضوان الله عليهم أجمعين - أنهم مسحوا على الجورب، ولمسح على الجورب إذا لبس الخف الأسفل والأعلى كليهما على طهارة حائز عند محمد وأبي يوسف مطلقاً، وعند أبي حنيفة - رحمه الله - إذا كان نخباً ومعللاً ومجلداً بأن يمكن معه المشي ويقومون على الساق من غير شدة وإلا فلم يجز إلا أن يكون رقيقاً بأن يصح رضوة ماء المسح بالخف الداخِل فكنه مسح عليه، وجائز أيضاً على مذهب أحمد، ولا يجوز المسح على الجورب عند الشافعي وإن كان متعللاً، والحديث المذكور والآثار حجة عنده، وفي شرح الشيخ معنى الحديث أنه يكون قد لبس التعيين فوق للجوربين كما قال الحطابي^(١)، وقال: لم تقتصر على مسحهما بل ضم إليهما مسح البعلين، فعلى مدعي جواز الانتصار على مسحهما الدليل قدير، انتهى - وأما المسح على البعلين فمستوح، كذا في (سنن الدارمي)^(٢).

الفصل الثالث

٥٢٤ - [٨] (المغيرة) قوله (بل أنت نسيت) قال الطيبي^(٣): يحتمل حملة على الحقيقة أي: نسيت أنني شارع، لست النسيان إلي، أو يكون بمعنى أخطأت،

(١) معالم السنن (١/ ٦٢).

(٢) سنن الدارمي (٢/ ٣٣٧).

(٣) شرح الطيبي (٢/ ١٢٦).

بِهَذَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. [حم: ٢٥٣/٤، د: ١٥٦].
 ٥٢٥ - [٩] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: لَوْ كَانَ الذِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ
 أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفِّهِ.
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِمِيُّ مَعْنَاهُ. [د: ١٦٦، د: ٢٣٧/٢].



١٠ - باب التيمم

فجاء بالنسيان إلى المشاكلة، انتهى لا يخفى أن سيان كونه شرعاً بعيد غيبة البعد،
 وقد يشعر هذا الوجه بأنه لا يجوز النسيان على الشارع، أو المراد نسبت النسيان إلي
 جزءاً من غير احتمال، فلظاهر هو الوجه الثاني.
 وقوله: (بهذا أمرني ربي) التقديم للاهتمام

٥٢٥ - [٩] (عليه السلام) قوله: (لكان أسفل الخف أولى بالمسح) لأنه محل
 التمسح والثلوث فتطهيره أولى وأهم.

وقوله: (وللدارمي معناه) فإنه ذكر في (سته) عن عبد خير قال: رأيت علياً عليه السلام
 توضأ ومسح على النعلين فوسع، ثم قال: لو لا أنني رأيت رسول الله ﷺ يفعل كما
 رأيتموني فعلت لرأيت أن باطل القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما

١٠ - باب التيمم

التيمم في اللغة: القصد تمكُّلٌ مِنْ أَمَةٍ. قصده، وأصله التأتم، وقال تعالى:
 ﴿وَلَا تَقِيْنِ الْيَبِيَّتَ الْحَرَامَ﴾ (الأنعام: ٢) أي: قاصدين، وفي الشرع: عبارة عن قصد التراب
 للتطهر به عن مسح الوجه واليدين به، والتيمم حائز بالكتاب والسنة والإجماع، وقصة

ابتداء شرعية التيمم ما جاء في (صحيح البخاري)^(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، حتى إذا كنا بالبيداء، وبه دابة نجيش، انقصر عفتي، فأتاه رسول الله ﷺ على اثماسه، وأقدم الندي معه وليسوا على ماء، فأتى الندي بي أبي بكر صديق فقالوا: ألا ترى ما صنعت عائشة؟ أقامت رسول الله ﷺ والندي، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فجاء أبو بكر رضي الله عنه، ورسول الله ﷺ وأصبح رأسه على فخذي قد ندم، فقال: حبست رسول الله ﷺ والناس، وأسروا على ماء، وليس معهم ماء، فقالت عائشة رضي الله عنها: فعطيني أبو بكر رضي الله عنه رطل ما شاء من أسير، وجعل يطعمني به في حائري، فلا يمنعني من التحرك إلا مكأ رسول الله ﷺ على فخذي، فقام رسول الله ﷺ حين أصبح على غير ماء، فأتى الله آية التيمم فتميموا، فذبح سيدنا جابر ما دني بأول ترككم يا آل أبي بكر قالت: فبعثنا رسول الله ﷺ كتم عليه، فأصبحت ندمته.

وفي حديث آخر^(٢) أن عائشة رضي الله عنها شهدت مع أسد بن قلابة فيكبت بعد رسول الله ﷺ رجلاً فزعموا، فذكرتهم بصلاء وليس منهم ماء، فصلوا مشكواً ذلك إلى رسول الله ﷺ فأتوا الله تعالى أنه التيمم، فقال أسد بن قلابة: لعائشة رضي الله عنها فزعموا، فزعموا ما قولك أنكرت فيه إلا جعل مع ندي، فأتى رسول الله ﷺ فزعموا.

ثم إنهم اختلفوا في أن التيمم ضرورة أو ضرورة، ولا يكاد فيه مسأله رأي، أكره في آخر الأسانيد شرح الأحاديث ثرى

١- صحيح بخاري (٣٣٤)

٢- صحيح بخاري (٣٣٦)

• الفصل الأول:

٥٢٦ - [١] عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ ثَلَاثَ جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا»

المصل الأول

٥٢٦ - [١] (حذيفة) قوله: (فضلنا على الناس) أي: المسلمين، وما إلا حصون فأتبعه وأمتة المفضلون.

وقوله: (جعلت صفوفنا) قيل في المعركة، وقيل: في صلاة كاية عن لجماعة كصفوف الملائكة، والمراد به إتمام الصف الأول، وقيل: في لقبة والدنو، وقيل: في التعظيم والتكريم بأن نفسه الله بهم فقال: ﴿وَالضُّعْفَى صَمًا﴾ (الصدوت: ١)، فالمراد بالصفوات الملائكة ومصلون.

وقوله: (جعلت لنا الأرض كلها مسجداً) أي: موضع سجود، أي: لا يختص بسجود منها بموضع دون غيره، ويجوز أن يكون مجازاً عن المكان المسمى كأنه لم حارت صلاة في جميعها صدر مسجداً، وتخصيص هذه الحصة بهذه الأمة بأنه إنما أيجت بهم صلاة في أماكن مخصوصة كالسبع والصوامع وبكتنيس، وقيل: إنما أيجت بهم في موضع يتفقون طهرته بخلاف هذه الأمة فأبيع بها في جميع الأرض لا فيما شقون لحدة، ونقص هذا يعني أنها فيه كان يسبح في الأرض ويصلي حيث أدركته نصلاه، ويمكن أن يقال: إن المراد لعموم الأمة لا لثني فقط، أو يقال: علمه كان يسبح في البلاد ويصلي في موضع معينة فيها للصلاة، ولا منافاة والله أعلم.

وجعل بعضهم لحدث جعل الأرض مسجداً وظهور الحصة وحده، وجعلت

وَجَعَلْتُ تَرْتُبَهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٥٢٢].

لغيرنا مسجداً ولم يجعل طهوراً، وقال: وأما لثلاثة فمحلوفة ههنا ذكرها النسائي من رواية أبي مالك وهي خواتم بقره، كذا في (شرح مسلم) (١).

وقوله: (جعلت ترتبها لنا طهوراً) ذل الطيبي (٢)، خص التراب لكونه طهوراً، وهو مذهب لشافعي وأحمد رحمهما الله في أقوى الروايتين منه، وبه قال أبو يوسف، وفي رواية عنه وعن أحمد ودلمس أيضاً، وجوز أبو حنيفة ومالك ومحمد، وأحمد في رواية: بكل ما هو جس لأرض، وهو ما لا يلين وينقطع أو يحرق بصبير زماناً، ولهم حديث جابر في (صحيح البخاري) (٣): (وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً)، وهي تشمل التراب وغيره، والعمل بهذا الحديث أولى وأحوط، لأن فيه العمل بحديث حذيفة أيضاً، ولعمل بحديث حذيفة بتخصيصه بالتراب يموت العمل بهذا، وبهذا سقط ما قال الطيبي: حديث حذيفة مفسر، والمفسر من الحديث بفضي على المجمل، قل: من مطلق لا مجمل، مع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على خصوصية التيمم بالتراب بأنه قال: تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره، وأجيب بأنه قد ورد في الحديث لما كور بلفظ التراب، أخرجه ابن حزيمة وغيره في حديث علي عليه السلام: (وجعل التراب بي طهوراً) كذا في (الفتح) (٤).

وروى أحمد والبيهقي وإسحاق بن راهويه والطبراني في (الأوسط) (٥) عن أبي

(١) انظر: «شرح النووي» (١/٥).

(٢) «شرح الطيبي» (٢/١٢٧).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٢٨).

(٤) «فتح الباري» (١/٤٣٨).

(٥) «مسند أحمد» (٢/٣٥٣)، «السنة الكبرى» (١/٢١٧)، و«مسند إسحاق بن راهويه» =

مريره. أن أناساً من أهل البادية أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: يا نكول بالرمال الأشهر الثلاثة والأربعة، ويكون فيك الحبس والحافض والنساء ولا نجد الماء، فقال ﷺ: (عليكم بالأرض)، فهمم منه جوازه بالرمال وغيره

واعلم أن الخصائل التي فضل بها نبينا وأمه ﷺ على الناس وردت الأخبار بها في الحديث كثيرة، الثلاثة التي ذكرت في هذا الحديث، وذكر في الأحاديث الأخر، وسيجيء في (باب فضائل سيد المرسلين): (نصرت بالرعب مسيرة شهر، وأحلت لي العائتم، وأعطيت الشفاعة، وبعثت إلى الناس عامة)، وإنما جعل الغيبة شهراً لأنه لم يكن بين بلدة وبين أحد من أعدائه أكثر منه، وذكر في (فتح)^(١) برواية عمرو بن شعيب بلفظ: (ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر)، ويفهم منه عدم تخصيصه بمسيرة شهر، وكان من تقدم من النبيين على صريين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم يكن له معانم، ومنهم من أذن له فيه لكن كانوا إذا غموا شيئاً لم يحل لهم أب يأكلوه، وجاءت نار فاحترقته

(وأعطيت الشفاعة)، والمراد الشفاعة العظمى لإزالة الناس من هول الموقف، وقيل: الشفاعة لحروح من في قلبه مثل درة من إيمان، وخارج من ليس به عمل إلا التوحيد، (وبعثت إلى الناس عامة)، واعترض بأن نوحاً كان معوثاً إلى أهل الأرض بعد الطوفان، لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً وقد كان مرسلأ إليهم، لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته، وإنما اتفق بالحادث الذي [وقع] وهو انحصار الخلق في

= (١/ ٢٣٩)، «معجم الأوسط» (٢٠١١)

(١) فتح الباري (١/ ٤٣٧)

٥٢٧ - [٢] وَعَنْ عِمْرَانَ قَالَ: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

الموحدين بعد هلاك سائر الناس، وأما دعوته^(١) على جميع من في الأرض بعد إهلاكهم بالعرق فجوابه أن دعوته قومه إلى التوحيد بلغ سائر الناس لطول مدته فتقدموا على الشرك فاستحقوا العذاب، ذكره بن عطية

وقد قال ابن دقيق العيد: يجوز أن يكون التوحيد عامًا في بعض الأنبياء، والزم فروع شريعته ليس عامًا؛ لأن منهم من قاتل غير قومه على شرك، كذا ذكره في بعض الشروح.

(وأعطيت جوامع لكلم، وحتم بي السيون، وأعطيت هذه الآيات من خر سورة النقرة من كنز تحت العرش، وأعطيت مفاتيح الأرض، وسببت أحمد، وجعلت أمي حير الأمم، وغفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر، وأعطيت النكوتر، وأعطيت يوم لقيامة لواء تحته آدم فمن دونه، كاد شيطاني كافراً فأعاني الله عليه فأسلم).

وقال في (فتح الباري)^(٢) ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن أمعن التبع، قال: وقد ذكر أبو سعيد النيسابوري في (كتاب شرف المصطفى) أن عدد ما احتص به نبينا ﷺ على الأنبياء ستون خصلة، انتهى. والحق أن فضائله المختصة به أكثر من أن نحصى، ولكن الذي أخبر به وأحصاه العلماء هذه، ونعم ما قال:

فإن فضل رسول الله ليس له حد فيعرف عنه ما طاق بهم
 ﷺ بعدد أسمائه الحسنى وعدد كل معلوم له.

٥٢٧ - [٢] (عمران) موله - (كنا في سفر) كان ذلك في صبيحة ليلة التعريس

حين قضوا انصلاة التي ناموا عنها.

(١) قوله "وأما دعوته" إلى - بعض الشروح سقط من (ب) و(د)

(٢) فتح الباري (١/ ٢٣٩).

فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَلَمَّا انْقَضَ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكَ يَا فَلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟» قَالَ: أَصَابَتْني جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ، قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ». ثُمَّ قُيِّ عَلَيْهِ. [خ ٣٤٤، م: ٦٨٢].

وقوله: «فلما انقضى» أي: انصرف عن الصلاة، في (القاموس) ^(١) «قله: لو»، وفعل وجهه عنهم صرفه وفوته: «عليك بالصعيد» الطاهر منه أن الرجل كان عالماً بشرعة التيمم لموصوء لا للحاجة، وهذا لم يسر به كفيته

وفي (مشارق الأنوار) ^(٢) «صعيد وجه الأرض، ومنه ﴿فَتَيَقَّمُوا صَعِيدَ طِينِ﴾ [١٣] أي: طاهر، وهو معنى قول مالك في (الموطأ) ^(٣)، فكأنه كان صعيداً فهو مما يميم به سباحاً أو غيره، أي ما يسمى صعيداً مع غنى وجه الأرض، والصعيد التراب أيضاً، انتهى وفي (القاموس) ^(٤) «الصعيد التراب أو وجه الأرض، فليس فيه دليل لأحد الظرفين وإن كان لابد لسعمائه في وجه الأرض، قال صاحب (الكشاف) ^(٥) «الصعيد، وجه الأرض، تأكد أو غيره، وفي (الصحيح) ^(٦) «الصعيد وجه لأرض»

(١) «القاموس المحيط» (ص ٩٥٩)

(٢) «مشارق الأنوار» (٢/ ٨٢)

(٣) «موطأ مالك» (١٢٣)

(٤) «القاموس المحيط» (ص ٢٦٩)

(٥) «الكشاف» (١/ ٤١٣)

(٦) «الصحيح» (٢/ ٤٩٨)

٥٢٨ - [٣] وَعَنْ عَمَارٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَصِبِ الْمَاءَ، فَقَالَ عَمَارٌ لِعُمَرَ: أَمَا تَذْكُرُ أَنَا كُنَّا فِي سَفَرٍ أَنَا وَأَنْتَ؟ فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكَتُ فَصَلَّيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا» فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ وَتَفَخَّ بِهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ،

٥٢٨ - [٣] (عمار) قوله (فقال عمار لعمر) هذه رواية اقتصر فيها جواب عمر ﷺ، وقد جاء في بعض الطرق أنه قال عمر: لا تصل، وهذا مذهب مشهور عن عمر، ووافقه عليه عبدالله بن مسعود، وقد جرت فيه مناظرة بين أبي موسى وابن مسعود، ورجع ابن مسعود عن ذلك، وحاصل المناظرة يرجع إلى أن أبا موسى حمل اللمس على الجماع، وابن مسعود على اللمس باليد، ونعانه في لبخاري وشروحه. وقوله: (أنا وأنت) تأكيد للصمير في (أنا)، (تمعكت) في (القاموس)^(١) تمعك تمرغ، وهي (الصراح)^(٢) مرع عطيدن ستور در علف تمرغ در خاك علطابدن تمرغ لازم منه.

وقوله: (وإنما كان يكفيك) هد دل على شرعية التيمم للجنابة، وعلى أنه تكفي فيه ضربة واحدة بلوجه والكف، وهو قول جماعة من الصعالة والتابعين والعلماء من الفقهاء والمحدثين، وذهب لأكثرهم إلى أنه لا بد من صربتين لحديث عمار، ومنيبه مفصلاً.

وقوله: (وتفخ فيهما) وذلك ليخفف الغبار عنهما لئلا تسوء به الخلقة، ويستفاد

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٨٧٨)

(٢) «الصراح» (ص: ٣٣٨).

وَلَمْ يُسَلِّمْ نَحْوَهُ وَقَبِهِ: قَالَ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدِكَ الْأَرْضَ، ثُمَّ تَنْفُخَ، ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَّيَكَ» [خ: ٣٣٨، م: ٣٦٨].

٥٢٩ - [٤] وَعَنْ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ قَالَ: مَرَزْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُؤُولُ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ حَتَّى قَامَ إِلَى جِدَارٍ، فَحَتَّهُ بِعَصَا كَانَتْ مَعَهُ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْجِدَارِ.....

من حديث عمار وقوع الاجتهاد من الصحابة في زمن النبي ﷺ، وأن المجتهد لا لوم عليه إذا بذل وسعه وإن لم يصب الحق، وأنه إذا عمل بالاجتهاد لا يجب عليه الإعادة، وفي تركه أمر عمر رضي الله عنه أيضاً بقضائه تمسك لمن قال إن فاقد الطهورين لا يصلي ولا نساء عليه، كذا في (فتح الباري) (١).

٥٢٩ - [٤] (أبو جهيم بن الحارث بن الصمة) قوله: (وعن أبي جهيم) بلفظ التصغير (ابن الحارث بن الصمة) بكسر الصاد وتشديد الميم المفتوحة.

وقوله: (فحطه بعصاً) أي: خدشه وفركه وقشره، وفي (مختصر النهاية) (٢)، الحث والحك والقشر سواء، وفي الحديث الآخر ونحاث الورق سقطت، ومنه رأى بخامة فحطها، فسر في رواية العموي فحكها

قال الطيبي (٣): فيه أن التيمم لا يصح ما لم يعلق باليد غبار، وعند أبي حنيفة رضي الله عنه يجوز على حجر أملس ولو بلا نفع، أو حائط لا غبار عليه، أو على أرض مديدة ثم تلتزق بيديه منه شيء، وقال محمد: لا يجوز بلا نفع لقوله تعالى: «فَأَمْسِكُوا بُيُوتَكُمْ

(١) «فتح الباري» (١/ ٤٤٤).

(٢) «الدر الثوري» (١/ ٢٠٨).

(٣) «شرح الطيبي» (٢/ ١٢٨).

فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَى. وَلَمْ أَجِدْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَلَا فِي «كِتَابِ لَحْمِيدِي»، وَلَكِنْ ذَكَرَهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. [أخرجه د: ٣٦٩، ابن خزيمة، ٣/ ٨٠٥].

• الفصل الثاني:

٥٣٠ - [٥] عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّمِيدَ الطَّبِيبَ وَضُوءَ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِتِينَ، وَأَيْدِيكُمْ يَنْتَهُ» [المادة ٦] وكلمة (من) لتتبع، ولأبي حنيفة وهو رواية عن محمد أن المعشر هو الأساس دليل أنه يقتضيهما حتى يداثر ما عليهما من التراب، ولقد نفع رسول الله ﷺ فيهما كما مر، وحديثه الجدار لا يدل على وجوبه، غايته اسدب والأولوية، وكلمة (من) استلزام

وقوله (فمسح وجهه وذراعيه) إن كان بصره بين يديه ذهب إليه الجمهور، وإن كان بصره وهذا شق ثالث وراء المذهبين

وقوله (ولا في كتاب لحميدي) الأرني أن يقول ولا في (جامع لأصول)

الفصل الثاني

٥٣٠ - [٥] (أو ذر) قوله (إن الصميد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد لماء عشر سنين) في رواية (ولو إلى عشر حجج ما لم يجد ماء)، وتوضوء بفتح الواو ماء يتوضأ به، والمراد أنه ظهوره بالفتح، أي، مظهره، وفي حديث سألته في تظهيره وإشارة إلى أنه حلف مصق ماء، وأنه يرفع لحدث حنيفة، فالشارع جعل تظهير الجسم شيئين بالتوضوء عند وجود الماء، وبسبب عدمه، لم يوجد الماء، فهو يرفع الحدث إلى أن يوجد الماء كما هو مذهبه، ويتفرع عنه أنه يصلي به ما شاء من

فَإِذَا رَجَدَ الْمَاءُ فَلْيَمْسَهُ بِشَرِّهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ. وَرَوَى النَّسَائِيُّ نَحْوَهُ إِلَى قَوْلِهِ: عَشْرَ سَبْعِينَ [حم: ١٥٥/٥، ١٨٠، ت: ١٢٤، ٥: ٣٣٢، ن: ٣٢٢].

٥٣١ - [٦] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ، فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ فَشَجَّهُ فِي رَأْسِهِ فَأَخْتَلَمَ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ هَلْ نَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيْمُمِ؟ قَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، فَاغْتَسِلْ فَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبِرَ بِذَلِكَ،

مريض ومسل ويصلي به مرائض متعددة، ولا ينتقص بحروح الوقت، وتيمم قبل الوقت، وبعد الثلاث هو خلف ضروري للموضوء بأن يسبح الصلاة كوضوء المعمور ولا يرفع الحدث، فلا يحو التيمم عندهم قبل الوقت، ولا يجمع بين فرضين فصاعدًا سيم واحد.

وقد أحمد رحمه الله: «إذا تيمم صلى الصلاة نبي حضر وقتها والمواثب والتصروع في أن يدخل وقت صلاة أخرى، وظاهر لنصوص وإصلاحها يؤيد مذهب كما لا يخفى وقوله: (فليمسه) تصم لياه وكسر الميم من أمرت بمعنى مسح، والشر كالشربة ظاهر لتحديد، وهو كتابة عن الوضوء، وإطلاق (جبر) مهنا كما في قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾ الآية [البرقان: ٢٤]

٥٣٢، ٥٣١ - [٦، ٧] (جابر، وابن عباس) قوله: (فشججه) شج رأسه. كسره، وتصمير المرفوع للبحر، أي: أوقع أشجته في رأسه.

وقوله: (وانت تقدر على الماء) فهمو من ظاهر قوله تعالى ﴿لَنْ تَجِدُوا مَاءً﴾ (س: ٣) أن وجود ماء والقدرة عليه مبع من حوار التيمم، ولم يعرفوا تأويله أن لمراد القدرة على استعماله وعدم تنصيره

الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ نَحْوَهُ. [د: ٣٣٨، دي: ٢/٢٨٨، ج: ٢٣٢].

٥٣٤ - [٩] وَقَدْ رَوَى هُوَ وَأَبُو دَاوُدَ أَيْضاً عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مُرْسَلاً.

[ج: ٢٣٢، د: ٣٣٩].

• الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٥٣٥ - [١٠] عَنْ أَبِي الْجُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ قَالَ: أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَثْرِ جَمَلٍ، فَلَقِبَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدِّ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْحِدَارِ،

الأجر مرتين) مرة بأداء الفرض بالتيمم للعذر، ومرة بصلاة النفل باوضوء عند روال العذر، أو عني ظن أن القدرة على الماء في الوقت توجب الإعادة، فإن الفرض قد سقط، والقدرة على الماء بعد أدائه الصلاة لا يوجب الإعادة، ويحتمل أن يكون الحكم (د ذلك كذلك، والله أعلم. وأما عند الشافعي رحمه الله فيجوز تكرار الفرض على معنى أن ينوي الفرض في المراتين وإن كان المؤدى فرضاً هو الأول، مكذا مذمبهم.

الفصل الثالث

٥٣٥ - [١٠] (أبو جهيم بن الحارث بن الصمة) قوله: (من نحو بثر جمل)

أي: من جانب الموضع الذي يعرف به بثر جمل بالإضافة بفتح الجيم واسم موصع معروف بالمدينة.

وقوله: (فلقبه رجل) وهو أبو جهيم الراوي بينه الشافعي في رواية هذا الحديث من طريق الأهرج، كما في بعض الشروح، والحديث المذكور في انفصل الأول من روايته قال فيه: 'مررت على النبي ﷺ وهو يقول فسلمت عليه، الحديث، والظاهر أن

فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ١٣٣٧، م: ٣٦٩].
 ٥٣٦ - [١١] وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّهُمْ تَمَسَّحُوا وَهُمْ
 مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالصَّعِيدِ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ الصَّعِيدَ، ثُمَّ
 مَسَّحُوا بِوُجُوهِهِمْ مَسْحَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ عَادُوا فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ الصَّعِيدَ مَرَّةً
 أُخْرَى، فَمَسَّحُوا بِأَيْدِيهِمْ كُلَّهَا إِلَى الْمَتَاكِ وَالْأَبَاطِ مِنْ تَطْوِينِ أَيْدِيهِمْ. رَوَاهُ
 أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٢٠].



الوافعة متعددة أو مبني على اختلاف الرواية، والله أعلم.

وقوله: (فمسح بوجهه ويديه) وفي الحديث السابق من أي الجهم كان وجهه
 وفراصيه، وفي هذا الحديث أيضاً جاء للدارقطني من طريق أبي، وكذا للشافعي: فمسح
 بوجهه وفراصيه، وأما الضربة والضربتين فمحتمل بهما.

٥٣٦ - [١١] (عمار بن ياسر) قوله: (ثم عادوا فضربوا) هذا صريح في أن
 التيمم ضربتان، والحديث المذكور في الفصل الأول يدل بظاهره على أنه ضربة واحدة،
 وكلا الحديثين عن عمار، وستكشف جنيّة الحال فيما تذكره من المقال.

وقوله. (إلى المتاكب والآباط) في (القاموس)^(١): المتكب: مجمع رأس
 الكنف والعضد مذكر، والإبط: بطن المكب بكسر الكاف وقد قرئت، انتهى
 فذكرهما إشارة إلى ظاهر البدن وماطنها، وكأنهم نظروا إلى هدم تقيد اليد بالغاية في
 التيمم كما في الوضوء، ولم ينظروا إلى فرعية التيمم للوضوء
 اعلم أنهم اختلفوا في كيفية التيمم، فالأكثر على أنه ضربتان: ضربة للوجه،

وضربة لسدين إلى المرفق، وهذا مذهب أبي حنيفة وصاحبيه ومالك رحمهم الله، والمحموط والمجاز من مذهب الشافعي وبعض أصحاب أحمد وقول عبيد بن عمر والحسن البصري والشعبي وسالم بن عبدالله بن عمر وسلمان الثوري، وروى الطبراني والدرقطني ولحاكم عن جابر رضي الله عنه ^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: (التيمة ضربتان صلبة بوجهه وصلبة لينذرا عين إلى المرفق)، ورواه الطبراني عن ابن عمر وأبي أمامة، ولحاكم عن ابن عمر، وأحمد عن عمر بن ياسر رضي الله عنه أيضاً، وروى أبو داود عن عمار بن ياسر أنه كان يحدث أنهم تمسحوا وهو مع رسول الله ﷺ بالصرتين كما في الحديث المذكور في الكتاب غير أنه ذكر فيه الماكب والأطاط، وقد عرفت بأويله

ومذهب بعضهم إلى أن لتيمة ضربة واحدة ومسح للوجه والكتفين، وهذا هو المشهور من مذهب أحمد وأقول القديم للكوفي، والمنقول من عطاء الحراسمي ومكحول الشامي والأوزاعي وسحاق بن رهويه وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة من المحدثين، ونقل عن مالك وأخرين من أصحاب الحديث، ودليلهم الحديث المتفق عليه من عمر بن ياسر المذكور في (تفصيل الأول)، وفيه نقار رسول الله ﷺ (إنما يكفك هكذا)، فصرب بكفيه الأرض ونفخ فیهما، ثم مسح بهما وجهه وكفيه، هذا اللفظ بخاري، ولنط مسلم (إنما يكفك أن تضرب بيدك الأرض ثم تمسح بهما وجهك وكفك)، ووقع في بعض نرويات بالواو بتقليد وجهه على كفيه وبالعكس، وفي بعضها بـ (ثم) بتقليد كفيه على وجهه

(١) التميمي، ١/ ٢٤٥ / ١٢ / ٣٦٨، حسن له درقطني، (٢ / ٢٦٣)، والمصدر (٢)

(٢ / ١٣٨)، ومسند أحمد، ٤ / ٢٦٣

قال الشيخ^(١): ومن هنا يعلم أن الترتيب ليس بشرط في التيمم، وأجاب النووي بأن مقصوده عليه السلام ههنا بيان صورة الصرب لتعليم عمار وإيادته أن يصرب اليد على الأرض هكذا، ولا ينبغي أن يتمتع في الأرض كما فعله عليه السلام، لا بيان كيفية التيمم، وجمع ما يحصل به فروق عمار تيممه عليه السلام بإياه بالضرب، ولهذا جاء في الروايات الأخر عن عمار في (سنن أبي داود) وغيره ما هو نص في كون لتيمم ضربتين، وليس في بعض طرق هذا الحديث ضربة واحدة صريحاً بل قال: ضرب بكفيه الأرض ونفخ، ثم مسح وجهه وكفيه، وهذا إطلاقه يحتمل الضربتين أيضاً.

وقال الكرمانى: قال النووي: المحفوظ ضربتين لا ضربة واحدة، ووقع في حديث البخاري: ومسح وجهه وكفيه واحدة، وحموه على مسحة واحدة لا على ضربة واحدة كما جاء في حديث أخر عن عمار الذي فيه مسح إلى لمكب والآباط، وأن مذهب البحاري هو الثاني، وهذا جواب ضربة دون ضربتين، وأما ذكر الكفين ومسحهما فهو أيضاً لعدم كون المقصود بيان التيمم بتمامه، فافتصر عليه لكفايته في تعليم الضربة بدليل ذكر الدراعين إلى المرفقين في الأحاديث الأخر حيث كان المقصود ذكر التيمم بتمامه، وقد يقال: أر د بالكفين ههنا لتبين كما أريد باليد الكف في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] لوجود العلاقة من الجانبيين انتهى.

قال العد لضعيف - أصلح الله شأنه وصانه عما شأنه -: لقد بالغ بعض المحدثين في تأييد المذهب الأخير حتى قال المجد المعوي في (سمر السعادة)^(٢): لم يرو في

(١) انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٥٧)

(٢) «سمر السعادة» (ص: ٢٤)

حديث لصحيح أنه ﷺ صرب يديه على الأرض مرتين، ولا أنه مسح إلى المرفقين، بل الذي صح هو أنه ﷺ صرب ضربة واحدة فمسح وجهه وكفه، والأحاديث الواردة على خلافه كلها ضعيفة

وقد اشيع ابن الهمام^١، والحاكم صحيح حديث ضربتين، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجه، وقال الدارقطني رحمه الله، وشيخ أيضاً رجح لمذهب الثاني في (شرح البحاري)، وقال إتيان البحري الترجمة لفظ الجزم حيث قال^٢ (باب اتسمم للوجه والكفين) مع شهرة الخلاف قوة دليله، لأن الأحاديث الواردة في صفة ليمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وحديث عمر، أما حديث أبي جهيم فورد لفظ لئدين محملاً، وأم حديث عمر فورد بذكر الكفين في الصحيحين، وبذكر لمرفقين في سنن، وفي رواية إلى نصف الذراع، وفي رواية إلى الآباء، وأم رواية المرفقين وكذا نصف الذراع فصهما مقال.

وأما رواية لأبى فدل الشافعي وغيره. وإن كان ذلك وقع بأمر النبي ﷺ فكل تيمم صح للنبي ﷺ بعده فهو مسح له، وإن كان وقع بغير أمره، فالحججه فيما أمر به، وما يقوي رواية (الصحيحين) في الانقضاء على الوجه والكفين كون عمار يقضي بعد نسي ﷺ بذلك، وراوي الحديث أعرف بالمراد به من غيره لاسيما الصحابي المجتهد، وكذلك في رواية (الصحيحين) ضربة، وفي غيرهما ضربتين

وقد اشيع وأما قول النووي. لمراد بين صورة لصرب للتعليم وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم، فتعيب بأن سياق الفصـر يدل على أن المراد بيان

جميع ذلك؛ لأن ذلك هو الظاهر من قوله. (إنما يكفئك).

وأما ما استدل به من اشتراط بلوغ المسح إلى المرفقين من أن ذلك شرط في الوضوء، فجوابه أنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد الاعتبار، وقد عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخر وهو الإطلاق في آية السرة، ولا حاجة مع وجود هذا النص.

من قلت. كما ذكر في توجيه المذهب صار مدحولاً فيه فهل عندك شيء؟

فأقول: نعم، - والله التوفيق - لا شك أن الأحاديث وردت في الباب مختلفة متعارضة جاءت في بعضها ضربتين، وفي بعضها صربة واحدة، وفي بعضها مطلق الضرب، وفي بعضها كفين، وفي بعضها يدين إلى المرفقين، وفي بعضها يدين مطلقاً، والأحد بأحد حديث ضربتين ومرفقين أحذ بالاحتياط وعمل بأحاديث لطرفين لاشتغال الضربتين على صربة، ومسح الدراعين إلى المرفقين على مسح الكفين دون لعكس، وأيضاً التيمم طهارة نافذة فلو كان محله أكثر بأن يستوعب إلى المرفقين، وكان لتوجهه واليدين ضربه على حدة لكان أولى وأحسن، وإلى الاحتياط أمرب وأدى، لا يقال. إلى الإبط أقرب منه إلى الاحتياط فلنأخذوا به، قلنا: حديث الأباط ليس بصحيح مع أن وقوع دراعيه في حديث أبي جهيم كما روى في (شرح السنة) وقال. حديث حسن، ويده وهو الظاهر في الدراعين كما في المتفق عليه يؤيد ذلك

فإن قلت. لم لم يجعلوا الصربة ومسح الكفين فرصاً والزيادة سنة مكمل له

كما جمعوا الغسل مرتين أو ثلاثاً ومسح كل الرأس سنة في الوضوء؟

قلنا: المروي في الوضوء كلا الفعلين تارة فمرة، وجواز كليهما منصوص عليه، فلا حرم جمعوا التيمم فرصاً والزيادة سنة، وفيما نحن فيه جاءت الأحاديث متعارضة، والسبيل هو الترجيح ورعاية الاحتياط صالحة لذلك، والقياس على الوضوء الذي

هو أصل لتبسم أيضاً فجميع لأنه قيس في مقابلة النص، وهكذا الحال في الدلائل لعقلية في مذهب يذكر لترجيح بعض الأحاديث على بعضها، والخصوص يزعمون أنها قياسات في مقابلة النص، ولا شك أن القياس على لوصوء أقرب من القياس على حد السرقة.

فإن قلت: التعارض على تقدير أن تكون الأحاديث متساوية في المرتبة، والمحدثون حكموا أن أحاديث الصريين والمرفقين غير مذكورة في الصحاح، فلنا، عدم ذكرها في الصحاح محل بحث كما نقننا عن الحاكم والدرقطني، على أن عدم صحتها وقوتها في زمن الأئمة ليس استدلالاً بها محل منع، إذ يحتمل أن طرق الضعف والوهن فيها عندهم من جهة لين بعض الرواة وضعفهم الذين رويها بعد زمن الأئمة، فالمشأخرون من المحدثين الذين جازوا بعدهم أورادها في السنن دون الصحاح، ولا ينزى من وجود الضعف في الحديث عند المتأخرين وجوده عند المتقدمين، فرب حديث كان صحيحاً عندهم لقوة الرواة الذين كانوا عندهم، ثم تطرق للضعف لضعف بعض الرواة ليس رويهم بعدهم، مثلاً رجال الإسناد في زمن أبي حنيفة رحمته الله كتاب واحد، إن كان رحمته الله من التابعين أو اثنين أو ثلاثة إن لم يكن منهم كانوا ثقات من أهل الضبط والافتان، ثم روى ذلك الحديث من بعده من لم يكن في تلك الدرجة، فصار الحديث عند علماء الحديث مثل البخاري ومسلم والترمذي وأماهم ضعيفاً، ولا يصح ذلك في الاستدلال به عند أبي حنيفة رحمته الله، فتدبر.

وهذه بكتة جيدة قد أقيمت بفصل الله على هذا العبد الضعيف سامحه الله في رد من يتكلم في بعض الأحاديث التي تمسك به أئمتنا المتقدمون - رحمهم الله - هذا، تحقيق المقام، والله أعلم ويده أزمة المرام.

١١ - باب الغسل المستون

١١ - باب الغسل المستون

أورد المؤلف في هذا باب من الغسل لمستون أربعة: غسل الجمعة، وبعد غسل الميت، وبعد الحمام، وبعد الإسلام، ولم يذكر للعديد مع أنه مستون أو مندوب عند الأئمة إذ لم يصح عند المحدثين حديث في ذلك، ولم يذكر المؤلف في باب العيدين أيضاً حديثاً في ذلك، وما وحدت في (جامع الأصول) من الكتب السنة، وما وحدت في الكتب سوى حديثين حكموهما عليهما بالصنف، أحدهما ما ذكره الشُّمِّي من رواية ابن ماجه في (سننه) والطبراني في (معجمه) والبرق في (مسنده) عن الفاكه بن سعد قال: 'كان رسول الله ﷺ يغتسل يوم لمطر ويوم لبحر ويوم عرفة، والفاكه بن سعد رحمه الله ثبت صحته، بل بلغ حد الشهرة، ولم يعرف به غير هذا الحديث.

وقال الشيخ ابن الهمام^(١) هذا حديث ضعيف كذا ذكره النووي وغيره، وذكر في شرح (كتاب الحرق) (٢) هذا الحديث وقال: كان الفاكه بن سعد يأمر أهله بالغسل في هذه الأيام، وقال رواه عبدالله بن أحمد في (زوائد المستند) وابن ماجه وثانيهما ما ذكر السيوطي في (جمع الجوامع) عن الشعبي عن ريار بن عياض الأشعري أنه قال لقوم: كل فعل رائته من رسول الله ﷺ وجدتكم تفعلونه إلا أنكم لا تغتسلون يوم لعيدين، رواه ابن منده وابن عساكر وقال: صحيح عن عيص.

(١) سنن ابن ماجه (١٣١٦)، و لمعجم الكبير (١٨ / ٣٢٠، رقم: ٨٢٨)، وانظر: نصب الرية (١ / ٨٥).

(٢) فتح القدير (١ / ٦٦).

(٣) شرح الزركشي على مختصر الحرق (١ / ٣٦٦).

وقوله: ريثاً غير محفوظ، انتهى.

وقد ذكر في (جامع الأصول)^(١) من (الموطأ) أن عبدالله بن عمر رضي الله عنه كان يغتسل، وفي رواية. كان يغتسل يوم المطر قبل أن يعدوا إلى المصلى، وقالوا: شدة مالهته رضي الله عنه في متابعة السنة تقتضي أنه قد صح الحديث في ذلك، أنه صاحب (سفر السعادة)^(٢)، ولم يذكر المؤلف غسل يوم عرفة أيضاً، ولم يذكره أيضاً في الأحاديث الواردة في ماسك الحجج مع ذكر الفقهاء، ولم يذكر الغسل للإحرام مع وروده في الأحاديث، فكانه اكتمى بذكره في موضعه، ولكن غس الجمعة أيضاً مذكور في بابه، فتأمل.

قال في (الهدية)^(٣): ومن رسول الله ﷺ غسل الجمعة ولعیدین ويوم عرفة وللإحرام، والله أعلم.

ثم إنهم قد احتلوا في غسل يوم الجمعة، بالأكثر على أنه سنة ومستحب وهو مذهبنا ومذهب الشافعي والمختار في مذهب أحمد وعند مالك رحمهم الله، وفي رواية عن أحمد واجب؛ لأنه قد ورد بصيغة الأمر كما جاء في رواية البخاري ومسلم والترمذي (والموطأ) وإسنائي عن ابن عمر رضي الله عنه قال ^(٤) قال رسول الله ﷺ، (من جاء منكم يوم الجمعة فليغتسل)، وفي (الموطأ)^(٥) عن ابن الساق أن رسول الله ﷺ قال

(١) «جامع لأصول» (٧/ ٣٣١)

(٢) «سفر السعادة» (ص ١٠٤).

(٣) «الهدية» (١/ ٢٠)

(٤) «صحيح البخاري» (٨٩٤)، و«صحيح مسلم» (٨٤٤)، و«سنن الترمذي» (١١٠٧)، و«الموطأ»

(٢٣١)، و«سنن إسنائي» (١٣٧٦)

(٥) «موطأ مالك» (١٤٤)

في جمعة من الجمع (بما معشر لمسلمين! إن هذا يوم جعله الله عيداً فاعتسوا، ومن كان عنده طيب فلا يصره أن يمس منه، وعليكم بالسواك)، وجاء بصريح لمط الوجوب أيضاً كما روه أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي: (غسل الجمعة واجب على كل محتلم)، وفي أخرى: (العسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم)، وفي أخرى: (على كل محتلم، وأن يستن وأن يمس طيباً إن وجد)، وقال عمر رضي الله عنه: 'أما الغسل فأشهد أنه واجب، وأما لاسنان والطيب فالله أعلم أو جب هو أم لا، ولكن هكذا جاء في الحديث، كذا عند البخاري.

وجاء عند مسلم في الطيب: (ولو من طيب امرأة)، وفي (الموطأ)^(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول: غسل الجمعة واجب على كل محتلم كعسل الجارية، وغيره من الأحاديث في معنى ما ذكرناه، لكن القائلين باستحباب الغسل يقولون: كما أنه وردت أحاديث ضاهرة في وجوب غسل الجمعة كذلك جاء أحاديث في لاكتفاء بالتوضوء أيضاً كالحديث المذكور في الكتاب عن سمرة بن جندب، كما روى الترمذي وأبو داود والسنائي، وقال في شرح (كتاب لخرقي)^(٢) روه الحمسة إلا ابن ماجة، قال: قال رسول الله ﷺ: (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اعتسل فاعسل أفضل)، قال الترمذي وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة وأنس رضي الله عنه، وقال حديث سمرة حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب سبي رضي الله عنه ومن بعدهم احتاروا العسل يوم الجمعة ورأوا أن يحرق التوضوء عن العسل

(١) «موطأ مالك» (٢٢٨)

(٢) «شرح الزركشي على مختصر الخرقي» (١/ ٣٦٢)

وروى الحمصه^(١) إلا السائي عن ابن عمر وأبي هريرة أن عمر رضي الله عنه يبسا هو يحفظ أساس يوم الجمعة إذ دخل رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين الأولين، وفي رواية أبي هريرة من روايه الأوراعي: إذ دخل عثمان بن عفان رضي الله عنه، فإدى عمر أية ساعة هذه؟ فقال: إني شغلت اليوم فم أنقذت إلى أهلي حتى سمعت اتأذين، فلم رد علي أن بوصأ، فقال عمر رضي الله عنه، والوصوء أيضاً، وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل، وفي حديث أبي هريرة: أنهم سمعوا أن رسول الله ﷺ كان يقول: (إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل)^(٢)

وقال شافعي رحمه الله: وما يدل على أمر النبي ﷺ بالغسل يوم الجمعة كان على الاختيار لا على الوجوب، وحديث عمر حيث قال لعثمان رضي الله عنه: والوصوء أيضاً، وقد علمت أن رسول الله ﷺ أمر بالغسل يوم الجمعة، فلو علمنا أن أمره على الوجوب لا على الاختيار لم يترك عمر عثمان رضي الله عنه حتى كان يوده ويقور له ارجع واغتسل، ولما حمى عن عثمان رضي الله عنه ذلك مع عمنه، ولكن ذلك الحديث على أن يغسل يوم الجمعة فيه فضل من غير وجوب يجب على المرء ذلك.

وروى الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (من توضأ يوم الجمعة فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة)، حديث، وفي: هذا حديث حسن صحيح، وقال محمد رحمه الله في (الموطأ)^(٣): لعسل أفضل يوم الجمعة [وليس بواجب]، وفي هذا أثر كثيرة، وبهذا يحق أن صيغة الأمر ولفظ الوجوب في هذا الباب للبدب

(١) صحيح البخاري (٨٧٨)، وصحيح مسلم (٨٤٥)، ونسب أبي داود (١١١٥)، وفتح الترمذي (٤٩٤)، ونسب بر صاغة (١٠٨٨).

(٢) انظر: «تعقيب الممجد» (٢٩٩/١)

• الفصل الأول:

٥٣٧ - [١٢] عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ ٨٧٧، م ٨٤٤].

والاستحباب وللتأكيد والمالفة فيه.

وبالجمعة للقوم في إثبات سنبة غسل الجمعة واستحببه ثلاث طرق، أحدها: أن الوجوب كن في الابتداء بالدلائل الدالة عليه ثم نسخ، واستحب بما جاء من الدلائل، ولكي ادعاء النسخ بمجرد الاحتمال من غير علم بالتريخ بعيد، وثانيها: انتهاء الحكم بانتهاء العلة كما يعلم من حديث أبي دارود عن عكرمة عن علي ما ذكر في الكتاب، كما ارتفع سهم المؤلفة القلوب من العائتم، وقد ينفي الحكم مع انتهاء العلة كما في بقاء الرمل في الطواف، وثالثها: حمل الأمر على الندب ولوجوب على الثبوت أو على التأكيد جمعاً بين الدلائل، وهذا المثلث أقوى وأقوم كما لا يحصى

الفصل الأول

٥٣٧ - [١] (ابن عمر رضي الله عنه) قوله: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ» قال الطيبي^(١): الطاهر أن لفاعل (الجمعة) على وتيرة قوله تعالى: «فَإِذَا جَاءَ تُهْمُ الْحَسَّةُ» [الأعراف ١٣١] وبظايره، وقد دلّ كلام المشح ابن حجر^(٢) على أن الفاعل (أحدكم) لأن العاء للتعقيب، وطاهره أن العسل عقب المجهى وليس دلت بمراد، وإنما المراد إذا أراد أحدكم، وقد جاء مصرحاً به في رواية أبي الليث عن نافع: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَيَغْتَسِلْ»، انتهى وفي حديث أبي هريرة: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ»، وفي رواية

(١) شرح الطيبي (٢/ ١٣٣)

(٢) مفتاح الباري (٢/ ٣٥٧)

٥٣٨ - [١٣] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 «غَسِلْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج. ١٨٧٩، م:
 ٨٤٦].

٥٣٩ - [١٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ
 مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا، يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ». مُتَّفَقٌ
 عَلَيْهِ. [خ. ٨٩٧، م: ٨٤٩].

• الْفَصْلُ الثَّانِي:

٥٤٠ - [٤] عَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ
 يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَانْتَسَلَ أَفْضَلُ».....

أخرى: (ثم أتى الجمعة)، انتهى و لظاهر أنه إن كان المراد بالجمعة يومها ويكون
 الغسل ليوم تكريماً له، والفاعل هو (الجمعة)، وإن كان المراد صلاتها كما هو المختار
 أن يغسل للصلاة بأدائها بطهارة كماله فالفاعل (أحدكم)، فانهم.

٥٣٨ - [٢] (أبي سعيد الخدري) قوله: (على كل محتلم) أي. بالغ؛ لأن الصغير
 غير مأمور سواء كان لغسل ليوم الجمعة تكريماً له أو لصلاتها تكميلاً لها.

٥٣٩ - [٣] (أبو هريرة) قوله: (يوماً) المراد يوم الجمعة؛ لأن ورود الحديث
 في التعريب في غسل الجمعة، ولا حاجة إلى حمل المطلق على المقيّد، فانهم
 وقوله: (يغسل فيه) استئناف لبيان السبب.

الفصل الثاني

٥٤٠ - [٤] (سمرة بن جندب) قوله (فيها ونعمت) انباء في (بها) متعلق
 بمحذوف، والضمير راجع إلى شيء يدل عليه لمقام، والتقدير: من توضأ فبالفرصة

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. [حم: ١٦/٥، ٢٢، ٣٥٤، ت: ٤٩٧، ن: ١٣٨، دي: ٣٦٢/١].

٥٤١- [٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ غَسَلَ مِثْنًا فَلْيَغْتَسِلْ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ: «وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». [ج: ١٤٦٣، حم ٢/٢٧٢، ٤٥٤، ت: ٩٩٣، د: ٣١٦١، ٣١٦٢].

نَحَد، وَقِيلَ مَالِ رَحْمَةِ أَحَدٍ، وَقِيلَ. فَهَذِهِ الْمَحْصَلَةُ بِهَا الْعُضَلُ، وَالْمُتَادِرُ فَعِيهِ بَنَاتُكَ نَفْعَةٍ، أَيْ لِقَامَةِ أَصْلٍ لِمَرْبُوعَةٍ لَنِي لَا يَحُوزُ ثَرْكَهَا. وَعَلَى كَيْ تَقْدِيرٍ مَعْنَى قَوْلِهِ وَبَعَثَ أَنْخَصِلَهُ هِيَ، مَحْدُودُ الْمَحْصُورِ، أَيْ. حَسَنَتْ فِي حَدِّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَقْصُولَةً دَائِسَةً إِلَى الْعَسَلِ، وَأَمَّا تَقْدِيرُ فَتَعَمَّتْ لِسَةِ الَّتِي تَرُكُ فَجَعِدَ مِنْ لَفْظِ.

٥٤١- [٥] (أَبُو هُرَيْرَةَ) قَوْلُهُ (مَنْ عَسَلَ مِثْنًا فَلْيَغْتَسِلْ) قَالَ الْعَطِيبِيُّ (١) اخْتَلَفَ فِي وَجْهِهِ، الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ وَاحِدٍ

وَقَوْلُهُ. (وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ) فِيهِ نِي مَسْ، وَقِيلَ الْمَرْدُ لِيَكُنْ عَلَى تَوْصُوءٍ حَالَتِهِ حَمَلُهُ لِيُمْكِنَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ إِذَا رَضِعَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَحْرُودٍ حَمَلٍ لِأَنَّهُ قَرِيبٌ، كَذَا فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ.

وَمِنْ (حَامِعِ الْأَصُولِ) (٢) مِنَ (الْمَوْطَأِ). أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتُ عَمَيْسٍ امْرَأَةُ أَبِي بَكْرٍ رَضِعَتْ أَسَا بَكْرٍ رَضِعَتْ حِينَ تُوْفِي، ثُمَّ حَرَحَتْ فَسَأَلَتْ مِنْ حَضْرَتِهِ مِنْ لِمَ هَذَا حَرْبٍ. فَجَابَ. بِي صَائِمَةٌ وَإِنْ هَذَا يَوْمٌ شَدِيدُ الْبَرْدِ، فَهَلْ عَلِيٌّ مِنْ عَسَلٍ؟ فَجَابَ (٣) وَعَنِ

(١) شرح الطيبي (٢/١٣٣).

(٢) حَامِعِ الْأَصُولِ (٧٣٣٨).

٥٤٢ - [٦] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمِنْ الْحَجَامَةِ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيْتِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [٣: ٣٤٨، ٣١٦٠].

(الموطأ) أيضاً أن ابن عمر حط أباً السعيد بن زيد وحمله، ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ، وعن أبي داود والنسائي: أن رسول الله ﷺ أمر علي رضي الله عنه بعد موارة أبي طالب بدلاغتسال ودعائه.

وقال الترمذي^(١) وفي باب عن علي وعائشة رضي الله عنهما، وحديث أبي هريرة حسن، وقد روي عن أبي هريرة موفوفاً، واحتلف أهل العلم في الذي يُغسل الميت، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إذا غسل ميتاً فعليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء. وقال مالك من أس رضي الله عنه استحب الغسل من غسل الميت، ولا أرى ذلك واجباً، وهكذا قال الشافعي رضي الله عنه، وقال [أحمد]: من غسل ميتاً أرجو أن لا يحب عليه الغسل، وأما الوضوء فأقل ما [أقل] فيه، وقال إسحاق: لا بد من الوضوء، وقد روي عن عبد الله بن المبارك أنه قال: لا يغسل ولا يتوضأ مَنْ عَتَسَ لَمِيتاً انتهى.

قال العبد الضعيف. وهكذا مذهب علمائنا، ولم يتعرضوا له في الكتب المشهورة لعدم الاعتناء به، ولم يذكره الترمذي؛ لأن عاداته أن لا يذكر مذهب أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله في كتابه تعصياً، تجاوز الله عنه.

٥٤٢ - [٦] (عائشة) قوله: (من الجنابة ومن الحجامة) لإمطة الأذى، (ومن غسل الميت) لرشاش لا يؤمن، فالغسل لأجله مستحب، وأما الغسل في يوم الجمعة

٥٤٣ - [٧] وَهَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ: أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ

بِمَاءٍ وَسِدْرٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [ت ٦٠٥، د: ٣٥٥، ن

- [١٨٨]

ولم كان لكرامته لم يظهر فيه معنى لغلة فلم يصرح بمن، وقد يصب يوم الجمعة على الظرفية، ثم قر: إنه معهم من هذا الحديث أنه ﷺ كان يغسل لميت ويغتسل منه، وقيل: معناه أنه ﷺ كان يرى الاغسال ويأمر به فالإسناد مجازي، فإنه ﷺ ما غسل ميتاً قط، وقال صاحب (الأزهر): لأن أقرب إلى اللفظ، ويتأيد بما ذكر صاحب (الحوي) حكمة عن الشافعي أنه قال: إنما كان غسل لميت سنة مع ضعف هذا الحديث، لأنه ﷺ فعله، وكذلك أصحابه، كذا في بعض الشروح، والله أعلم.

٥٤٣ - [٧] (قيس بن عاصم) قوله (أنه أسلم فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء

وسدر) هذا لفظ الترمذي والنسائي، وظاهره أنه أمره بالعمل بعد الإسلام، ولفظ أبي داود. وقد قيس بن عاصم: أبيت رسول الله ﷺ أريد الإسلام، فأمرني أن أغتسل، وهو ظاهر في تقديم انفسل، والأصح أن يؤمر أولاً بالشهادتين، ثم يغسل، واختلف في أنه وجب أو مستحب، ولثاني أصح، وقيل: إن كان جيباً وجب وإن لم يكن ندب، واستعمال السدر مع الماء مستحب جداً مألوفة في التنظيف، قالوا: يستحب أن يغتسل ويعسل ثيابه ويحلق ويحتس، وفي (جامع الأصول)^(١) لأبي داود عن عثيم بن كليب عن أبيه عن جده أنه جاء به رسول الله ﷺ فقال قد أسلمت، فقال له رسول الله ﷺ: (ألق عث شعر الكفر) - يقول: احلق -، [قال: وأخبرني آخر: أن النبي ﷺ قال لآخر معه: (ألق عث شعر الكفر، وختس)

* الفصل الثالث :

٥٤٤ - [٨] عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ . إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ جَاءُوا فَقَالُوا
يَا ابْنَ عَبَّاسٍ أَرَى الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبًا؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنَّهُ أَطْهَرُ وَخَيْرٌ
لِمَنْ اغْتَسَلَ ، وَمَنْ لَمْ يَغْتَسِلْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ وَاجِبٌ . وَمَا أَخْبِرُكُمْ كَيْفَ بَدْءُ
الْغُسْلِ : كَانَ النَّاسُ مَجْهُودِينَ يَلْبَسُونَ الصُّوفَ ، وَيَعْمَلُونَ عَلَى ظُهُورِهِمْ ،
وَكَانَ مَسْجِدُهُمْ ضَبَقًا مُقَارِبَ السَّقْفِ ، إِنَّمَا هُوَ عَرِيشٌ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فِي يَوْمٍ حَارٍّ ، وَعَرِيقَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الصُّوفِ ، حَتَّى ثَارَتْ مِنْهُمْ رِيَّاحٌ ،
أَدَّى بِذَلِكَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا . فَلَمَّا وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ الرِّيَّاحَ قَالَ : « أَيُّهَا
النَّاسُ إِذَا كَانَ هَذَا الْيَوْمُ فَاغْتَسِلُوا »

الفصل الثالث

٥٤٤ - [٨] (عكرمة) قوله (أترى) من الرأي .

وقوله : (ولكنه أطهر) الظاهر أن المفصود أنه أشد تطهيراً ، ولكن اسم التخصيص
لا يشتق من المزيد ، وقد قيل : قد يجيء اسم التفضيل من المزيد المضاعف إلا أن يحمل
على الإسناد المجازي .

وقوله ' (كان الناس مجهودين) يقال ' جهد الرجل فهو مجهود ، ذا وجد مشقة .

وقوله : (كيف بدء الغسل) بالإصافة .

وقوله ' (إنما هو عريش) في (القاموس)^(١) : العرش والعريش ' البيت الذي

يستظل به .

وقوله ' (إذا كان هذا اليوم) أي : يوم الجمعة مطلقاً ، فانسب وإن كان مختصراً

(١) القاموس المحقق (ص : ٥٥٢) .

وَلَيْمَسَ أَحَدُكُمْ أَفْضَلَ مَا يَجِدُ مِنْ دُهْنِهِ وَطَيِّبِهِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ثُمَّ جَاءَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ وَلَبَّسُوا خَيْرَ الصُّوفِ وَكَفُّوا الْعَمَلَ، وَوُسَّعَ مَسْجِدَهُمْ، وَذَهَبَ بَعْضُ الَّذِي كَانَ يُؤْذِي بَعْضَهُمْ بَعْضًا مِنَ الْعَرَقِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٥٣].



١٢- باب الحيض

باليوم الحار لكنه استحب عاماً كما هو المعتد في قواعد الشرع، فهو أتم وأشمل وأضبط.

وقوله (وكفوا العمل) بالتحفيف على صيغة المجهول من كماء مؤنثة يكفيه كفاية.

وقوله (ووسع مسجدهم) هذا كلام ابن عباس رضي الله عنهما بعد زمان رسول الله ﷺ زمن الصحابة وإلا فالتوسع في المسجد لم يحصل في زمنه ﷺ، فتدبر. وقوله: (كان يؤذي) أي: بسببه.

١٢- باب الحيض

الحيض في اللغة: السيلان، يقال: حاض الوادي إذا سال، ومنه الحوض لأن الماء يسيل إليه، وفي الشرع: دم ينفضه رحم امرأة بالغة من غير علة أو نفاس، يقال: حاضت المرأة حيضاً ومحيضاً فهي حائض وحائضة في لغة، وقيل: الحائض للدوام، والحائضة للحدوث، والحيضة بالفتح المرة، وبالكسر الاسم من الحيض، والحال التي نلزمها الحائض من التجنب، وقد بجي، بمعنى خرفة الحيض كما مر في (باب أحكام المياه).

قلوا: والحكمة في إيجاده نرية الولد، فعند لحمل ينصرف ذلك الدم بإذن الله تعالى إلى تغذية الولد، ولذلك لا تحبص الحامل، وعند الوضع يخرج ما فضل عن غذاء الولد من ذلك الدم، ثم يحيله الله تعالى ليتغذى به الولد، ولذلك قل ما تحبص المرضع، فإذا خلعت من حمل أو رضاع بقي ذلك الدم لا مصرف له في محله، ثم يخرج غالباً في كل شهر ستة أيام أو سبعة أيام، وقد يكثر ويقل ويطول ويقصر على حسب ما ركه الله في الطباع.

وأما بدء الحيض فقد قال النبي ﷺ (هذا شيء كتبه الله على بنات آدم)، وقال بعضهم: كان أول ما أرس الحيض على نساء بني إسرائيل، وأخرج عبد الرزاق^(١) عن ابن مسعود بإسناد صحيح قال: كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعاً، وكانت المرأة تتشرف للرجل، فألقى الله عليها الحيض ومنعه المساجد

وقال البخاري: وحديث لنسبي ﷺ أكثر، أي: أشمل؛ لأنه هام، فيتناول الإسرائيليات ومن قبلهن، وقال الداودي: ليس بينهما مخالفة بصحة حمل بنات آدم في الحديث على الإسرائيليات فما بعدهن.

وقال الشيخ^(٢): يمكن أن يجمع بينهما مع القول بالتعميم بأن الذي أرسل على نساء بني إسرائيل طول مكثه بهن عقوبة لهن لا ابتداء وجوده، وهذا يناسب المسبب الذي ذكره الشيخ من منعهن من المساجد، وقال: وقد روى الطبراني وغيره عن ابن عباس وغيره أن قوله تعالى في قصة إبراهيم ﴿وَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ فَضَعُفَتْ﴾ [هود: ٧١] أي:

(١) مصنف عبد الرزاق (٣/ ١٤٩)

(٢) انظر «فتح الباري» (١/ ٤١١)

• الفصل الأول:

٥٤٥ - [١] عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِذْ الْيَهُودُ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَسَعَلُواكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ الْآيَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ»، قَبْلَ ذَلِكَ الْيَهُودُ فَقَالُوا: مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدْعَ مِنْ أَمْرِنَا شَيْئاً إِلَّا خَالَفْتَنَا فِيهِ،

حاضت، والقصة متقدمة على بني إسرائيل بلا ريب، وروى الحاكم وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما أن ابتداء الحيض كن على حواء عليها السلام بعد أن أهبطت من الجنة

الفصل الأول

٥٤٥ - [١] (أنس) قوله: (فيهم) وفي بعض الروايات: منهم.

وقوله. (ولم يجامعوهم في البيوت) أي: لم يداخلوهن ويجالسوهن، لما كان المؤكلة بالمرأة غلباً مخصوصاً بالزوجة أو الأم مثلاً وخد ضميرها، أما مداخلة البيوت والمجالسة فيكون مع الجماعة فجمعه، فافهم

وقوله. (اصنعوا كل شيء إلا النكاح) وفي رواية أنسني. (إلا الجماع)، تفسير للآية وبيان لقوله تعالى: ﴿مُكْفَّرُوا لِلنِّسَاءِ﴾ [القرة: ٢٢٢] بأن المراد من الاعتزال المجانة من الوطء لا ما يشتمل ترك المؤكلة والمصاحبة، والنكاح في أصل اللغة الغضم، ثم استعمل في الوطء لوجود الغضم فيه، ثم استعمل في العقد، وكلاهما بعلاقة السببية واللزوم، الأول من إطلاق لفظ السبب الملزوم على المسبب اللازم، والثاني بالعكس، كذا في بعض شروح (الوقاية)، قال في (القاموس)^(١): النكاح: الوطء وعقد له،

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٢٣٧).

فَجَاءَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَادُ بْنُ بَشِيرٍ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُ
كَذًّا وَكَذًّا، أَفَلَا نُجَامِعُهُنَّ؟ فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّ قَدْ وَجَدَ
عَلَيْهِمَا،

وبالجملة ليس لإطلاق النكاح على ثوطاء فرعاً لإطلاقه على لعقد، كما قال الطيبي^(١).
إن لم يراد بالنكاح الجماع إطلاقاً لاسم السبب على المسبب؛ لأن عقد النكاح سبب
للجماع، بل الأمر بالعكس أو مشترك فيهما، فتدبر.

وهذا الحديث يدل على أنه يحل الاستمتاع من الحائض بما دون العرج، وهو
مذهب أحمد وأبي يوسف ومحمد وبعض أصحاب الشافعي، وعبد أبي حمزة والشافعي
ومالك رحمهم الله: يحرم ملازمة الحائض فيما بين السرة والركبة، والأحاديث الآتية دالة عليه،
فكانه رخص بعده واتسع الأمر.

وقوله: (فجاء أسيد بن حضير) كلامهم بلفظ التصغير، (وعباد) على صيغة
المباعدة، (ابن بشر) بكسر الباء.

وقوله (كذا وكذا) كناية عما ذكره من وجوه الضرر في محامعة الحائضات
من لعل والأسقام.

وقوله (أفلا نجتمعن؟) أي. هي نبيوت، وهذا اللفظ في بعض السج بلفظ
الحطاب للواحد خطأ لرسول الله ﷺ، وذلك لغاية حرصهم على سلامته ﷺ من الضرر
والآفة، وفي بعضها فلا نجتمعن بلفظ مسكلم، وفي بعضها أفلا، وفي بعضها
ألا، وهذا أصح، وراد في روايه في الحيض، وهذا الحديث رواه الجماعة إلا البخاري،
وفي (المصالح) أورده مختصراً.

وقوله: (وجد عليهما) أي. غصب على أسيد وعباد لقويهما. إن اليهود يقول

(١) (شرح الطيبي) (٢/١٣٧).

فَخَرَجَا فَاسْتَقْبَلَتْهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِهِمَا فَتَفَاهَمَا، فَمَرَرْنَا أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ٣٠٢].

٥٤٦ - [٢] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ وَكِلَانًا جُنُبًا، وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَنْزِرُ،

كذا وكذا، لما فيه من إساءة الأدب وتوجيه كلام اليهود، وجد عليه يحد وجداً وجرده ومؤحده بمعنى غضب.

وقوله (استقبلتهما هدية) أي - شخص معه هدية، والصمير في (أرسل) للنبي ﷺ أي. أرسل أحداً أن يردهما إلى حصرنه

وقوله (فعرفا أنه لم يجد عليهما) أي. لم يفض غضباً شديداً - قأ

٥٤٦ - [٢] (عائشة) قوله - (كنت أعتسل أنا والنبي ﷺ) بالرفع والنصب مثل جئت أنا وريداً، وقد سبق شرحه في (باب مخالطة الحبيب)

وقوله. (فأنزر) وقع في الأصول بالإدغام، قال ثوربشني^(١). صوابه بهمرتين دون إدغام الهمزة في إساء غير جائز، ولما كانت أم المؤمنين عائشة رتبة من الإبلاء بهمكان لا يخفى على ذوي المعرفة بأساليب الكلام علما أنه نشأ من بعض الرواة، وكذا ورد له لحافظ أبو مرسى في كتابه فقال - هو من تحريف الرواة، انتهى

وقد صاحب (تفاموس)^(٢). انتز، ولا يفل: اتزر، وقد جاء في بعض الأحاديث ولعنه من تحريف الرواة

وقد في (فتح ناري)^(٣) كذا في وابتنا، وعبره بشديد إساء لمشاة معد

(١) كذب الصمير، (١ / ١٧٦)

(٢) التفاموس المحيط (ص. ٣٢٢)

(٣) فتح الناري (١ / ٤٠٤)

فَيَا شِرْنِي وَأَنَا حَائِضٌ،

الهمزة، وأصله فأعتر بهمة ساكنة بعد لهمة المفتوحة ثم انشأة بوزن أَتَعِلُّ، وأنكر أكثر النحاة الإدغام حتى قال صاحب (المفصل): إنه خطأ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين، وحكاها الصنعاني في (مجمع البحرين)، وقال ابن مالك: إنه مقصور على السماع، ومنه قراءة ابن محيصن ﴿قَلِيلٌ ذُ الَّذِي أَتَمَّنْ﴾ (سورة ٢٨٣) بالتشديد، انتهى.

وقال الكرماني^(١): لا يجوز الإدغام فيه عند التصريف، وقال صاحب (المفصل): وقول من قال: انزراً خطأ، قلت: قول عائشة وهي من فصحاء العرب حجة في حوارها، فالمحطى محطى، أو بأنه وقع من الرواة عنها، انتهى.

قال العد الضعيف - أصلح الله حاله -: قد وقع في بعض الأحاديث ألفاظ على خلاف ما قرره اللغويون من القاعدة مثل هذه اللفظة، وكاستعمال قط في المستقبل وغيرهما فيحكمون بحطنها، وهذا لا يخلو عن شيء، لم لا يحكمون على لقاعدة بالخطأ وعدم كلبتها حتى يستثنوا منها هذه الصور؟ فلعلهم لم يحيطوا بها عمداً، وقد فعل بعض النحاة من أهل الإنصاف ذلك حتى ابن مالك جور وقوع قط في المستقبل، وسبجيء ذلك في (باب الشفاعة).

وقوله (فيا شرنني) أي: توصل بشرته بشرني، قال في (الفتح)^(٢): وحد الفقهاء شد الإزار على وسطها بين السرة ولركبه عملاً بالعرف العال، انتهى. وهذا دليل لأبي حنيفة ومن معه في حرمة الاستمتاع بما تحت الإزار، قال الكرماني^(٣): مباشرة

(١) شرح الكرماني (٣/ ١٦٥).

(٢) فتح الباري (١/ ٤٠٤).

(٣) شرح الكرماني (٣/ ١٦٥ - ١٦٦).

لحائض أقام:

أحدهما أن يباشره بالجماع، وهذا حرام بالإجماع، ولو عقد مسم حله صار كافراً، ولو فعله غير معتقد حله فإن كان نسياً أو جاهلاً بوجود المحص أو جهلاً بتحريمه أو مكرهاً فلا إثم عليه ولا كفارة، وإن كان عمداً عالماً بالحيض وبالتحريم مختاراً فقد ارتكب معصية، نص لشافعي على أنها كبيرة، وتحب عليه التوبة، وفي وجوب الكفارة قولان، أصحابهما وهو قول الأئمة الثلاثة أنه لا كفارة عليه.

ثم اختلفوا في الكفارة فميس. عتق رقبة، وقيل: دينار أو نصف دينار على اختلاف منهم، كل دينار في أول الدم ونصفه في آخره، أو الدينار في زمن الدم ونصفه بعد بقطعه.

وثانيها: المباشرة فيما فوق السرة والركبة بالذكر أو باللمس أو بغير ذلك، وهو حلال بالاتفاق.

وثالثها: المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدر، فيه ثلاثة أوجه لأصحابنا أصحاب. أنه حرام، وثانيها مكره كراهة تنزيه وهو لمختار، وثالثها: إن كان المباشرة يضبط نفسه عن المرح ويثق من نفسه بالاجتناب عنه، بما لصعب شهوته وإن لشدة ورعه جاز وإلا فلا.

ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة رحمه الله إذا انقطع الدم لأكثر الحيض حل وطهر في الحائض. وقال لجمهور: لا يحل إلا بعد الغسل محتجين بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُ حَتَّى يَطْهَرَ فَإِذَا ظَهَرَ فَأُتُوهُ بِحَيْثُ يَطْهَرُ﴾ [النور ٢٢٢] انتهى

ويحسن بقول في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرَ﴾ فراءتان بالتخفيف والتشديد، فحمل أبو حنيفة رحمه الله قراءة التخفيف على الطهارة بانقطاع الدم، وقراءة التشديد على

وَكَاذِبٌ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ. مُتَمَقِّحٌ عَلَيْهِ. [خ: ٢٩٩، م: ٢٩٧].

٥٤٧- [٣] وَعَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَشْرُكُ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِيَّ يَتَشَرَّبُ، وَأَتَمَرِقُ الْعَرَقُ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ لِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٣٠٠].

٥٤٨- [٤] وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَكَيُّ فِي حِجْرِي.....
لاعتسال، وعتبر في انقطاع الدم لأكثر المدة للوطء أصل الطهارة الحاصلة بالانقطاع، وفي الانقطاع لأقنأ الطهارة الكاملة الحاصلة بالعسل؛ لأنه ليس فيه مظنة الدم؛ لأن الحيض لا مريد له على عشرة أيام، قال في (الهداية)^(١) إلا أنه لا يسحب به الوطء بل الاغتسال للنهي في الفراءة بالتشديد.

وقوله: (وكان يخرج رأسه إلي) فيه جواز إخراج المعتكف بعض أعضائه من المسجد.

وقوله: (فأغسله) فيه جواز مباشرة مع الحائض

٥٤٧- [٣] (وعنها) قوله: (وأتمرق العرق) بالفتح والسكون عرق العظم عرقاً ومعرفاً كمقعد: أكل ما عليه من اللحم، كتعرقه، والعرق، وكمراب: اعظم أكل لحمه، أو العرق: العظم بلحمه، فإذا أكل لحمه فعرق، أو كلاهما لكليهما، كذا في (لقاموس)^(٢)، فصوله: أنمرق العرق إما على حقيقته أو من قبيل مثل فتيلاً.

٥٤٨- [٤] (وعنها) قوله: (في حجري) بفتح الحاء وكسرها

(١) الهداية (١/ ٣٣)

(٢) القاموس المحيط (ص ٨٣٦)

وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ يقرأ القرآنَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٢٩٧، م: ٣٠١].

٥٤٩ - [٥] وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «نَاولِينِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ». قُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ [م ٢٩٨].

وقوله: (ثم يقرأ القرآن) يحتمل التراخي في الرماد وفي الروبة، وهذا أظهر.
٥٤٩ - [٥] (وعنها) قوله (ناوليني الخمرة) الخمرة بالضم وسكود المس هي السجادة من حصير أو خوص قدر ما يصع لمسجد وجهه، وفي (القاموس)^(١) حصيرة صغيرة من سعف والورس، انتهى واشتقاقه من الحمر بمعنى التعلق والتعطية.
وقوله: (من المسجد) متعلق بـ (ناوليني) وهو الصاهر، والمراد مدي يدك وأنت خارجة فتناوليتها منه ثم تناوليني إياها، أو ادخلي المسجد فخذنها من غير مكث، وهذا جائز عند الشافعية، يدل على ذلك كلام الشيخ ابن حجر، أو متعلق بـ (قال) لكنه بعيد، وفي بعض الشروح أن الساق إلى لهم من العارة أن يتعلق بـ (ناوليني)، ولكن الصواب أن يتعلق بـ (قال لي النبي ﷺ) لما روى أبو هريرة: بينما أسبي ﷺ في المسجد فقال: (يا عائشة! ناوليني الثوب)، فقالت: إني حائض، فقال: (إن حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

وأقول. لعل هذه قضية أخرى فلا شاهد فيه، ومما يدل على تعلقه بـ (ناوليني) ترجمة الترمذي إياه: (باب الحائض تتناول الشيء من لمسجد)، ويراده هذا الحديث ثم قوله: لا نعم بين العلماء اختلافاً في أنه لا بأس أن تسول لحائض شيئاً من المسجد.

(١) «القاموس المحقق» (ص: ٣٦١)

(٢) «صحيح مسلم» (٢٩٩)

٥٥٠ - [٦] وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي مِرْطٍ،
بَعْضُهُ عَلَيَّ وَبَعْضُهُ عَلَيْهِ وَأَنَا حَائِضٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح: ٣٧٩، م: ٥١٣].

• الفصل الثاني :

٥٥١ - [٧] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا
أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا أَوْ كَاهِنًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ،

٥٥٠ - [٦] (ميمونة) قوله: (يصلّي في مرط). المرط بكسر الميم: كساء من

صوف أو خر

الفصل الثاني

٥٥١ - [٧] (أبو هريرة) قوله: (من أتى حائضاً) أي مستحلاً وهو علم
بكونها حائضاً وبحرمة الوطء حالة الحيض وعامد ومختار كما بينا، والإتيان بمعنى
المجيء، والمحيء للمرأة يكون للجماع، وللكاهن للسؤال، فليس الإتيان ههنا مستعلاً
بلاشتراك في لجماع والمحيء كما قيل، فافهم. ثم إن كان المراد بالإتيان باستحلال
وتصديق فالكفر محمول على ظاهره، وإن كان مدونهما فهو محمول على كتمان النعمة،
وفيه تعليل وتشديد لا يخفى.

هذا وقال الشيخ ابن حجر الهيتمي في شرحه الكفر ههنا بالنسبة إلى الحلبة،
أو لأنه محمول على كفر النعمة بشهرة الحلاف في ذلك، فلم يوجد إجماع على تحريره
فضلاً عن علمه بالضرورة، وما كان كذلك لا يقول أحد بأن استحلاله كفر على أن
الحديث ضعيف كما يأتي، انتهى. وعلى هذا فإتيان الأجنبية في دبرها يكون أشد شناعة
ونكيراً، وأما إتيان الذكور فأشد وأشد

وقوله: (بما أنزل على محمد) وهو القرآن لتحريمه الوطء حالة الحيض والإتيان

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالذَّارِسِيُّ وَفِي رِوَايَتَيْهِمَا: «فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ». وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَكِيمِ الْأَثَرَمِ عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. [ت: ١٣٥، ج٥: ٦٣٩، دي: ٢٥٩/١].

في لدبر، ولتكديه الكهان.

وقوله: (قال الترمذي لا يعرف هذا الحديث إلا من حكيم الأثرم عن أبي تيممة عن أبي هريرة)، وقال الترمذي بعد هذا الكلام: وإما معنى هذا عند أهل العلم على التعليق، وقد روي عن النبي ﷺ ق: (من أتى حائضاً فليصدق بدبر)، فلو كان إتيان الحائض كفراً لم يؤمر فيه بالكفارة، وقال: وضعف محمد هذا لحديث من قبله، وأبو تيممة الهجيمي اسمه طريف بن مجالد، انتهى.

وقال في (التقريب)^(١)، حكيم الأثرم البصري فيه لين، من لسادسة، ونقل في الحاشية من (ميزان الاعتدال)^(٢) أنه قال اسائي ليس به بأس، وروي عن علي بن المديني أنه ثقة عدل، وقال البحاري: لم يتابع على حديثه، قال في (الكاشف)^(٣)، طريف بن مجالد وثق، مات سنة سبع وتسعين، وهي (التهذيب)^(٤): قال يحيى ثقة، وقال العجلي: إن شاء الله تعالى.

(١) «التقريب» (ص ١٧٧)

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٨٦)

(٣) «الكاشف» (١/ ٥١٣)

(٤) «التهذيب» (٥/ ١٢)

٥٥٢ - [٨] وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَجُلُّ لِي مِنْ أَمْرَائِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ، وَالتَّعَفُّفُ عَنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ». رَوَاهُ رِزِينَ. وَقَالَ مُخْيَبِي السُّنَّةِ: إسناده ليس بقوي. [أخرجه د. ١٨٣].

٥٥٣ - [٩] وَحَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ بِأَهْلِهِ وَهِيَ حَائِضٌ فَلْيَتَصَدَّقْ بِنِصْفِ دِينَارٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالذَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١٣٦، د: ٢٦٦، ن: ٢٨٩، دي: ٢٥٤/١ - ٢٥٥، ج: ٦٤٠].

٥٥٤ - [١٠] وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ دَمًا أَحْمَرَ، فَدِينَارٌ وَإِذَا كَانَ دَمًا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ١٣٧].

٥٥٢ - [٨] (معاذ بن جبل) قوله: (قال: ما فوق الإزار) يؤيد مذهب أبي حنيفة عليه السلام بدلالة المقام، ومع ذلك قال: التعمف عن ذلك أفضل؛ لأنه ربما يؤدي إلى الوعد، وأما هو عليه السلام فمأمون كم هي تقبيل المرأة صائماً ونحوه، فلا يتجه قول الطيبي^(١) في الحكم بتضعيف الحديث، لو كان التعمف أفضل لكان رسول الله عليه السلام هو أولى

٥٥٣ - [٩] (ابن عباس) قوله: (إذا وقع الرجل بأهله) من الوقاع بمعنى لجماع.

وقوله. (فليتصدق بنصف دينار) قد سبق بيانه فيما مضى من التفصيل من الكرماني.

٥٥٤ - [١٠] (ابن عباس) قوله: (قال: إذا كان دمًا أحمر فدينار...) (الحديث،

(١) انظر «شرح الطيبي» (٢/ ١٤٠).

* الفصل الثالث :

٥٥٥ - [١١] عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: إِذَا رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا يَجِلُّ لِي مِنْ أَمْرَاتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَشُدُّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالدَّارِمِيُّ مُرْسَلًا. [ط: ١٥٩، دي: ٢٣٩/٣].

٥٥٦ - [١٢] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ إِذَا حِضْتُ نَزَلْتُ عَنْ الْمَثَالِ عَلَى الْخَصِيرِ، فَلَمْ نَقْرُبْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

قال لترمذي: حدثت لكثرة في إتيان الحائض قد روي عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً أيضاً، وهو قول بعض أهل العلم، وبه يقول أحمد وإسحاق، وقال ابن المبارك يستغفر ربه ولا كفارة عليه، وقد روي نحو قول ابن المبارك عن بعض التابعين، منهم سعيد بن جبير وإبراهيم السجعي رحمهم الله

المصطل الثالث

٥٥٥ - [١١] (زيد بن أسلم) قوله: (ثم شأنك بأعلاها) مرفوع على أنه مستداً خبره محدوف أي: مباح، أو منصوب بإصمرفع، أي: الرء، كذا فسوا، وأقول أو يكون الخبر (بأعلاها) أي: متببس به

٥٥٦ - [١٢] (عائشة) قوله: (عن المثل) في (القاموس)^(١). لمثل. لفرش، والجمع أمثلة ومثلى

وقوله: (فلم نقرب) على صيغة تمكلم مع غير شاملاً لأمهات المؤمنين كلهن، أحبرت أولاً عن حالهن ثم عمت، وفيه تقن قريب من الالتفات، وفي بعض

(١) «القاموس المحيط»، (ص: ٩٧٤)

وَلَمْ نَدْنُ مِنْهُ حَتَّى نَطْهَرَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٧١].



١٣ - باب المستحاضة

انسسخ صحيح بالياء بلفظ الغائب ودعله رسول الله ﷺ، وكتب في الحاشية أن في أصول أبي داود كلها باليون، وهو الأظهر الأوفق بقوله: (ولم ندن منه حتى نطهر) ثم ظاهره يدي ما سبق من الأحاديث من حل المششرة والاستمتاع بغير الجماع أو بما فوق الإزار، فقيل: هذا مسح، أو لمراد باقرب العشي أو لتنع ما تحت لإزار.

والأحسن ما قيل من أن المراد أن هذا كان شأنه معه ﷺ حتى يدعوهم ويؤوبهم إلى معاشرته، وهذا المعنى - أعني كون لقرب ضد بعد - أقرب وأظهر إذا كان (تقرب) بلفظ المتكلم، والمعنى الأول - أعني كونه بمعنى العشي - إن كان بالياء، فافهم، والله أعلم

١٣ - باب المستحاضة

المستحاضة من يسبل دمها لا من حيض بس ذلك من عرق يسمى العاد، والاستحاضة يستعمل مشتقاته على لفظ لمجهول، وكم من كلمات لا يستعمل إلا كذلك مثل: جبر واستحس من الحنن، وأغمي عليه من الإغماء، فإن كان ذلك مبنياً على أنها أفعال غير اختيارية وعوارض سماوية كما قيل، فهو غير مطرد، وكفى في نقصه لحافض من الحيض فإنه مثل للمستحاضة من الاستحاضة غير اختيارية، فالظاهر أنه سماعي غير مطرد، فتدبر

• الفصل الأول:

٥٥٧ - [١] عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: (لَا)، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِحَيْضٍ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ حَيْضَتَكَ قَدْ عَصَيْتِ الصَّلَاةَ،

الفصل الأول

٥٥٧ - [١] (عائشة) قوله: (إني امرأة أستحاض) على لغة المجهول، أي دائم لاستحاضة، والقياس على ما قال أهل العربية أن يقال: تستحاض، لكنه قد يظن إلى المعنى عرف ذلك في:

أنا السدي سمعتني أمي حيدر

وقوله: (إنما ذلك عرق) أي دم عرق، وبما هو قوله، (وبس بحض)، أو المراد المحل الذي يخرج منه الدم عرق لا رحم، قال الفقهاء: ما نقص عن أقص الحيض أو رد على أكثره أو أكثر انقاس أو على عدة وجاز الأكثر، أو استمر دمها، أو ما رأنه حامس فهو استحاضة، فإن كانت متدأة فحيضها أكثر المدة، وإن كانت معددة فعادتها، وما راد فهو استحاضة، وهذا معنى قوله ﷺ: (فإذا أقبلت حيضتك) بكسر الحاء وفتحها، أي أيام عادتك إن كانت معتادة، ولطاهر أن هذه المرأة السائنة كانت معتادة، أو أيام أكثر الحيض إن كانت مبتدأة، هذا عندنا، وعند الباقيين يعمن بالتمييز في المبتدأة إن كان دماً أسود يحكم بأنه من الحيض كما جاء في الحديث الآتي عن عروة: (إد كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف)، الحديث، وعندنا لا يعمن بالتمييز لخماته، وإن تعرضت لعادة وتتميز بعد جمهور شافعية يعتبر التمييز،

وإذا أدبرت فاعسلي عنك الدم ثم صلي^١. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٢٢٨، ٣٠٦، م: ٣٣٣].

ولم نعتز العادة، وعند أحمد روايتان، وأكثر الأحاديث وردت في المعتدة، والله أعلم.

وقوله: (وإذا أدبرت) أي: الحضة، أي: زمها (فاعسلي عنك الدم) أي: واعسلي.

وقوله: (ثم صلي) أي: بعد هذا الاغتسال، وبعد ذلك تنوضاً لوقت كل صلاة عندما، ولكل صلاة عند الشافعي لقوله ﷺ (المستحاضة تنوضاً لكل صلاة)، فاللام عند بمعنى لوقت كفولك: اتيك لصلاة تطهر، أي. وقتها، ولأن الوقت أفيم مقام أداء تيسيراً، فبدر الحكم عبه، وقد ورد في بعض الروايات: (المستحاضة تنوضاً لوقت كل صلاة)، فيحمل عليه، كذا في (الهداية)^٢.

وقال الشيخ ابن الهمام^(٣): ذكر سبط بن الخوزي أن الإمام أبا حنمة رآه، وفي (شرح مختصر الصحاوي) روى أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أن النبي ﷺ قال لها طمة بنت أبي حيش: (نوضي لوقت كل صلاة)، ولا شك أن هذا محكم بآلئسه إلى (لكل صلاة)؛ لأنه لا يحتمل غيره بحلاف الأول، فإن لفظ الصلاة شاع استعمالها في الشرع والعرف في وقتها فوجب حملها على المحكم، وقد رجع أيضاً أنه متروك الظاهر بالإجماع للإجماع على أنه لم يرد حقيقة كل صلاة بجوار الوافل مع يفرض موصوء واحد، كذا قال الشيخ ابن الهمام.

(١) «الهداية» (١/ ٣٤)

(٢) «فتح القدير» (١/ ١٧٩)

• الفصل الثاني :

٥٥٨ - [٢] عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حَبِيشٍ ، أَنَّهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ دَمٌ أَسْوَدُ يُعْرَبُ ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي ، فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ . [٢٨٦ ، ٥ ، ٢١٥] .

٥٥٩ - [٣] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : إِنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

الفصل الثاني

٥٥٨ - [٢] (عروة بن الزبير) قوله (إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود) لا شك أنه «عبر الأعلب» فإنه قد يكون دم لحيض غير أسود فيعسر عتاره .

وقوله (يعرف) أي - تعرفه الساء باعتبار لونه ونخاته كما تعرفه باعتبار عدده ، قيل : تعرف بالفوقانية على الخطأ ، والصواب أنه بالتحذية . لو كان كذلك لقال - تعرفين على خطأ الحوث ، وقيل - هو من 'عرف بالفتح والسكون وهو لرائحة ، وفيه أن يعرف هو الرائحة الطيبة لا الممتنة ، بل الصواب أنه من لمعرفة ، كذا في بعض الشروح

٥٥٩ - [٣] (أم سلمة) قوله - (إن امرأة كانت تهراق الدم) يضم التاء الفوقانية وفتح الهاء^(١) على صيغة المجهول ، أي - نُصِّتْ ، والدم إما مرفوع يكونه مستنداً إليه ، والألف واللام بدل من الإضافة ، والتقدير يهرق دمه ، أو يكونه دلاً من الضمير في تهرق ، وإم منصوب على أنه معقول به لمقدر كأنه قيل - ما يهرق ؟ قيل - تهريق الدم ،

(١) وقد تسكن ، فأنه لعاري (٢/ ٥٠٠)

فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَتَنْظُرُ عَدَدَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحْبِصُهَا مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلَتُتْرِكَ الصَّلَاةُ فَتَذَرُ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا خَلَفْتَ ذَلِكَ فَلَتَغْتَسِلْ ثُمَّ لَتَسْتَغْفِرْ بِثَوْبٍ ثُمَّ لَتُصَلَّ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ مَعْنَاهُ. [ط: ١٣٦، د: ٢٧٤، دي: ١٩٩/١ - ٢٠١، ن: ٢٠٨].

وقال زين العرب: منصوب على تشبيه بالمفعول كما في الصفة المشبهة، أو على امتعير وإن كانت معروفة؛ لأن له نظائر فيكون اللام زائدة، وقيل: ذلك جائز على مذهب الكوفيين.

وقال صاحب (الأزهار): على أنه مفعول به ما يكون نهرافق في لأصل نهريق على المعلوم، أبدلت كسرة الراء فتحه واقلب الياء ألفاً على لغة من قال في ناصية. ناصية، قال بعض الشارحين: هنا التوجه عار عن التكلف المذكور في تصحيح النصب، قال لرافعي وغيره. ولكن العرب تعدل بالكلمة إلى ما هو في محتاج، وهي في معنى تستحاض وهو على وزن ما لم يسم فاعله، ولم يحى بالبناء للفاعل، هذا ما ذكره لشرحون في تصحيح هذه الكلمة، وقد سبق بيانه في آخر الفصل الثالث من (كتاب الإيمان) [رهم: ٤٦]، فليُنظر ثمة.

وقوله (فاستفتت لها أم سلمة) هذا قول الراوي عن أم سلمة أو الثقات منها. وقوله (قبل أن يصيبها الذي أصابها) أي: لاستنحاض بدوام حروح لدم. وقوله (فإذا خلقت ذلك) أي: تركت خلقتها قدر زمن الحيض، أي: مضى ذلك الزمان.

وقوله (ثم لتستغفر) أي: تشد ثوباً بين مخذيها، تحنجر به على موضع الدم ليمنع سيلانه، والاستحمام أن يدخل إزاره من مخديه ملوئاً، وإدخال الكلب فيه بين

«تَدْعُ الصَّلَاةَ أَبَامَ أَقْرَانِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتَصُومُ، وَتُصَلِّي». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [ت ١٢٦، ١٢٧، د: ٢٩٧].

٥٦١ - [٥] وَعَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَمِيتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أَخِي رَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا؟ قَدْ مَنَعْنِي الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ. قَالَ: «أَنْعَمْتُ لَكَ الْكُرْسُفَ».

لنفسه، ولعلني قد سئله سابقاً أو سألته في موضعه، فتدبر.

وقوله: «(أبام أقرانها) جمع الأقراء، وعند الأيام أو الأشهر»
 وقوله: «ثم تغتسل» وتوضأ بعد ذلك (عند كل صلاة)، وفي رواية: «(لكر صلاة)، وقد جاء (لوقت كل صلاة)، كما ذكرناه أي: نوصاً وتوضأ ووضأ انصب، لئلا يكون هو حكم صاحب العذر كسلسل أبو لهب ونحوه»
 ٥٦١ - [٥] (حمنة بنت جحش) قومه، (عن حمنة) بفتح الحاء وسكون الميم
 أخت زينب من جحش أم المؤمنين

وقوله: «(أستفتيه وأخبره) يدل على أن ابواً مطبق الجمع»
 وقوله: «(أنعمت لك الكرشف) أي: أصف لك المجلس لتجشئ به فرجئت، والكرشف نهم الكاف واسين: القطن».

= صاحب «نعاية»، وروح الاستدلال به، فحصله أن وقد عمرو وهو شعيب يروي عن جده، والعمراء بن عبد الله بن عمرو بن العاص، فالحديث يكرن مصلاً، انظر «بدل المحمود» (١/ ٥٩٥ - ٥٩٦)

فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الدَّمَ. قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «فَتَلْجَمِي»، قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «فَاتَّخِذِي ثَوْبًا» قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا أَتَّجُّ ثَبَجًا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَامُرُكُ بِأَمْرَيْنِ، أَتَيْتُهُمَا صَنَعْتَ أَجْزَأَ عَنْكَ مِنَ الْآخِرِ، وَإِنْ قَوَيْتَ عَلَيْهِمَا فَأَسْتَبِ أَعْلَمُ» فَقَالَ لَهَا: «إِنَّمَا هَذِهِ رَكْضَةٌ مِنْ رَكْصَاتِ الشَّيْطَانِ».....

وقوله: (فهو يذهب الدم) من الإدهاب، أي: يمسح حروجه إلى صدره لقرح. وقوله: (فتلجمي) أي: شدي اللجام، في (لقاموس)^١ اللجام ككثاب للبدنة فارسي معرب، وما تشده الحائض، والمراد مع وجود انكساف أو بدونه، والعاهر الأول، والله أعلم.

وقوله: (فاتخذني ثوباً) أي: تحت اللجام، و(الشح) سيلان الماء كقوله تعالى ﴿وَأَرْكَبَ مِنَ السَّحَابِ مَاءً فَجَعَلَهُ نَبْطًا﴾ [النبا: ١٤] وسيلان دم الهندي، ومنه أفضل الحج لعج والشح، ومطر شح بدا انصب، ويقال: شحبت الماء إذا سكته، وعلى هذا المفعول محذوف، أي: تُنَجِّجُ بدم ثَجًّا، وعلى الأول فيه مبالغة لا تحفى، كأنها جمعت نفسها دماً فسالت مثل قولهم: فاضت عيني.

وقوله: (أيهما) صحح بالنصب والرفع. وقوله: (وإن قويت عليهما) أي: على الأمرين بأن تغدر عسى أن تفعل أيهما شئت.

وقوله: (فأنت أعلم) أي: بما يختاره مهمل وحتاري أيهما شئت. وقوله: (هذه ركضة) أي: هذه العلة التي وقعت فيها إسهال وصرار من الشيطان.

فَتَحْبِطُ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ،
 بالتئیس علیہ فی امر دینک و طہرک و صلاتک کما وقع فی لحديث: (الرعاف من
 انشیطان،^(١)، أو المراد أن الحالة التي ابتليت بها من الخط والتعير ركضه من ركضات
 لشيطان، وأصل الركض اندفع والحركة وتحريك الرجل وتصرب بها واستحثاث الفرس
 بلعذو.

وقوله: (فتحبط) أي التزمي أحكام لحیص و عذی نفسک حدثاً، یقل.
 تحیصت المرأة إذا قعدت أيام حیصها عن صلاة، و(أو) فی قوله (أو سبعة أيام) ليس
 للشك ولا للتعير، بل المراد اعتبري ما وافقت من عادات النساء المماثلة لك المشتركة
 لك في السن والعراية والمسكر فكأنها كانت متدأة، فأمرها باعتبار غالب عادات النساء،
 كذا احتذر الطيبي^(٢) في توجيهه، ومنهم من ذهب إلى أن (أو) للشك من بعض الرواة،
 وإنما يكون النبي ﷺ قد ذكر أحد العددين اعتدلاً للعالمين من حذر نساء قومهم.

ودل التوريشي^(٣)، ويحتمل أنه أحبره بعادتها قبل أن يصيبها ما أصابها، ومنهم
 من قال: إن ذلك من قول النبي ﷺ، وقد خبره يس كل واحد من العددين؛ لأنه العرف
 مظاهر ولأمر الغالب من أحوال النساء، وقيل: أمره ببناء الأمر على ما تيسر له من أحد
 العددين على سبيل التحري والاجتهاد.

وقوله: (في علم الله) أي: رجوعك إلى تلك العدة مدرج فيما أعمدك الله على
 ساني أو في حكمة ما علم الله وشرعه ساس، ومن قال: إن (أو) للشك أنه أن يقول
 معناه: الله أعلم بما قل النبي ﷺ.

(١) أخرجه الترمذي في «السنن» (٢٦٤٨)

(٢) نظر «شرح طيبي» (١٤٤/٢)

(٣) «كتاب الميسر» (١/١٧٥)

ثُمَّ اغْتَسَلِي حَتَّى إِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهَرْتِ وَاسْتَنْقَيْتِ فَصَلِّي ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا، وَصُومِي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ، وَكَذَلِكَ فَاعْمَلِي كُلَّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ، وَكَمَا يَطْهُرْنَ مِيقَاتَ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ، وَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِينَ الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِينَ الْعَصْرَ فَتَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ: الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَتُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ، وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَاعْمَلِي، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الْفَجْرِ فَاعْمَلِي، ...

وقوله: (حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقيت) أي: بالغت في التيقن، أي: مضت الأيام المذكورة وصرت طاهرة في حكم الشرع، ووقع في النسخ: استنقأت بالهمزة وهو خطأ، والصواب استنقيت لأنه ناقص لا مهموز، هكذا يعلم من كتب اللغة، والله أعلم.

وقوله: (فصلي) أي: بالوضوء عند كل صلاة.

وقوله: (فإنه يجزئك) أي: يكفيك، أجزائي الشيء، أي: كفاني، وروى بإلياء، كذا في (النهاية)^(١)، وقد جاء جزي أيضاً بمعنى كفى، وفي (القاموس)^(٢): جزي الشيء يجزي: كفى، وعنه: قضى، وقال في (باب الهمزة): جَزَأَ وَجَزَأَ: اكْضَى كَحِزَأَ.

فهذا أول الأمرين المأمور بهما، وهو أن تتوصاً وتصلّي في ثلاث وعشرين أو أربع وعشرين ليلة وأيامها، وثاني الأمرين أن تفتسل فيها إما عند كل صلاة فوادي، وإما بالجمع بين صلاتي الظهر والعصر وصلاتي المغرب والعشاء، ولما كان الأول من هذين الصورتين - أعني الاغتسال عند كل صلاة - أشق وأصعب نزل ﷺ إلى الثاني أعني الجمع

(١) (النهاية) (١/ ٢٦٦).

(٢) (القاموس المحيط) (ص: ١١٦٨، ١٧).

وَصُومِي إِنْ قَدَرْتِ عَلَى ذَلِكَ»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

بين الصلاتين، فقال (وإن فويت على أن تؤخرين الظهر وتعجلين العصر فتغتسلين) يعني غسلًا واحدًا، وتجمعين بين هذين الصلاتين، وتؤخرين المغرب وتعجلين العشاء، ثم تغتسلين وتجمعين بينهما فافعلي، وتغتسلين مع المحر غسلًا على حدة، فيحصل لك ثلاث اعتسالات في اليوم واليلة، فافعلي وصلي وصومي.

وقوله: (إن قدرت على ذلك) تكرير وإشارة إلى أن فيه مشقة وإن كان الغسل لكل صلاة أشق، ثم تأخير الظهر والمغرب عن وهما يحتمل أن يكون المراد به أداءهما في وقت العصر والعشاء كما يكون للمسافر في الجمع بين الصلاتين عند الشافعية كما نقله الطيبي^(١) من الخطابي وهو جمع حقيقي، ويحتمل أن يكون المراد أداء كل منهما في آخر وقته متصلًا بوقت العصر والعشاء، ثم أداء العصر والعشاء في وقتيهما وهو الجمع الظاهري الذي يؤول به أصحابنا جمع المسافر، فتغتسل للظهر وتصليها وتصلي العصر بعده متصلًا، وكذا المغرب والعشاء، كما صرح به في شرح الشيخ.

فإن قلت: لا يسمع للمحنفة هذا التأويل إذ عندهم ينقض خروج الوقت وضوء المعذور فينقض غسله أيضاً فلا تبقى طاهرة، فإنها تحالف سائر المعذورين، فقد أوجب عليها الغسل لكل صلاة بعض الصحابة كما سيذكر للعصر والعشاء، فلا يحل هذا التأويل فيما نحن فيه نفعاً. قلنا: لعله لا يفرض الغسل في حق هذه المستحاصة بحكم هذا الحديث، وأصحابنا يخصصون النقض بالوضوء بغير هذه القضية، على أنه يلزم مثل هذا الشيء على الشافعية أيضاً فإنهم يوجبون الوضوء على المعذور لكل صلاة، وفي هذه القضية لا يكون لغسل لكل صلاة، فلا بد من التخصيص، فأنهم.

(١) انظر: «شرح الطيبي» (٢/ ١٢٥).

وَهَذَا أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. [حم:

٦ / ٤٣٩، د: ٢٨٧، ت: ١٢٨].

* الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٥٦٢ - [٦] عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَاطِمَةُ
بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ اسْتَحِضَتْ مُدًّا كَذَا وَكَذَا فَلَمْ تُصَلِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
سُبْحَانَ اللَّهِ!

وفوله . (وهذا أعجب الأمرين إليّ)، إشارة إلى الجمع بين صلاتين في الغسل،
والأمر الآخر لغسل لكل صلاة، وهو مستفاد من قوله ' (وإن قويت على أن تؤخرين
الظهر وتؤخرين المغرب)، فإنه يفهم منه ضعفها وعجزها عن الاغتسال لكل صلاة،
يعني إن لم تقوي على الاغتسال لكل صلاة فدعيه، وإن قدرت وقويت على الغسل لكل
صلاتين فافعلي، كم قرره في أثناء البيان، قالوا: وقد ذهب إلى إيجاب الغسل على
المستحاضة لكل صلاة جمع من الصحابة منهم علي وابن الزبير وابن مسعود رضي الله عنهم على
خلاف سائر المعدولين، وذهب ابن عباس إلى الجمع بين الصلاتين بغسل واحد، قال
الطبري^(١)، مذهب علي أقرب وأليق بالعفة، ومذهب ابن عباس أشبه وأوفق بهذا الحديث،
ويما ثبت وتقرر من عاداته الشريعة أنه عليه السلام ما خمر من أمرين إلا اختار أيسرهما، وأنه
بعث بالحنيفية السهلة لسهولة.

الفصل الثالث

٥٦٢ - [٦] (أسماء بنت عميس) قوله ' (فلم تصل) ظناً منها أن الاستحاضة

يمنع الصلاة.

(١) شرح الطبري (٢ / ١٤٥)

إِنَّ هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ، لِيَجْلِسَ فِي مَرْكَزٍ، فَإِذَا رَأَتْ صُفَارَةً فَوْقَ الْمَاءِ
فَلْتَعْتَسِلْ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَعْتَسِلْ لِلْمَغْرِبِ وَالْمِشَاءِ غُسْلًا
وَاحِدًا، وَتَعْتَسِلْ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَوَضَّأُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ». رَوَاهُ أَبُو
دَاوُدَ وَقَالَ:

وقوله: (هذا) أي: الاستحاضة كما مر من قوله: (إن هذه ركعة من ركعات
لشيطان)، أو تركها الصلاة من غير سوانها واستفتتها لحكم في ذلك.

وقوله: (لتجلس) بمعنى الأمر، أي: للعسل أو لمعرفة الوقت

وقوله: (في مركز) أي: عنده، والمركز بكسر الميم وفتح الكاف: إثناء كبير
معروف يؤخذ فيه الماء للعسل.

وقوله: (فإذا رأَتْ صُفَارَةً) ضمة الصاد بمعنى الصفرة فوق الماء يعني إذا قرب
وقت العصر وطفو يسهي وقت الظهر، فإن في هذا الوقت بتغير شعاع الشمس بل من
ابتداء زوالها فتقرب إلى الصفرة، وهذا غير اصفرار الشمس في آخر وقت العصر قبل
المغرب نذري يكره فيه عصر ليوم، وهذا لمعرفة آخر وقت الظهر حتى يؤخر ويعجل
العصر، كما مر في الحديث السابق.

وقوله: (وتوضأ) وضم توضحاً بتضمير اللام عطفاً على تجلس أو تغتسل،
والباء وهو لمعط العائنة على وفق لتجلس ولتغتسل

وقوله: (فيما بين ذلك) أي: العصر والعشاء يعني إذا اغتسلت للظهر والعصر
توضأت مع ذلك للعصر، وإذا اغتسلت للمغرب والعشاء توضأت للعشاء، كذا في
شرح الشيخ، وكسب في معص الحواشي: أن مراد التوافل أي: توضأ بها، بدلت
أداءها، والله أعلم.

٥٦٣ - [٧] رَوَى مُجَاهِدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَمَّا اشْتَدَّ عَلَيْهَا الْغُسْلُ أَمَرَهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ. [د. ٢٩٦].

٥٦٣ - [٧] (ابن عباس) قوله: (لما اشتد) مفعول قل، أي، يروى أنه قال: لما شد (عليها الغسل) أي، لكن صلاه أمرها النبي ﷺ (أن تجمع بين الصلاتين) وهذا هو الأمر الذي في الحديث الذي سبق، والله أعلم وعلمه أحكم. ثم كتاب الطهارة بعون الله وتوفيقه، والآن نشرع في كتاب للصلاة، ونرحو تمامه بكمه.



(٤)

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

٤ - كتاب الصلاة

المشهور أن الصلاة في اللغة بمعنى الدعاء نقلت إلى العادة المخصوصة لاشتغالها عليه، وقال في القاموس^(١) : «صلاة: دعاء ورحمة والاستغفرة، ولا يخفى أن المعنى الأخيرين أيضاً يصلحان للنقل بعلاقة اللزوم، ثم إنه قد يجعل هذا اللفظ من أصلاً أحد الصلوات بمعنى طرفي الأمر، ويجعل أصلاً مقولاً عنه للعبادة المخصوصة، لأن المصنعي يحرك الصلوات في ركوعه وسجوده، وأول ما يشاهد من أحوال الصلاة إنما هو تحريك الصلوات لركوعه من انقياد لا يختص «صلاة» وقد يشهد هذا لكون المعنى استقرب إليه أشهر وأيسر بعيد، فإن ذلك ليس بقادح في النقل، فإن المعنى المجازي قد يصير أشهر وأكثر استعمالاً من الحقيقة، والمنقول مع كونه ضيقة أخرى بذلك، ولا يذهب عنه أنه حيز أن يجعل هذا المعنى أصلاً بمعنى الدعاء أيضاً، فربما الدعي في شخصه قد يحرك الصلوات، ثم إن يقال ينقلها منه إلى العبادة، أو ابتداء من غير وساطة، وأما قول صاحب (الكشاف) ينقله من العبادة المخصوصة إلى الدعاء بعيد، وقد تكلمنا في وجه بعده في حاشية ليصاوي.

وبل. يمكن أن يشتق من صلى العرس بمعنى تلا السبق، وصار رأسه عند

• الفصل الأول:

٥٦٤ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر». رواه مسلم [م ٢٣٣]

صلاة؛ لأن الصلاة تنل فيه اللاحق - أي - المقتدي - لسبق، أي - الإمام، هذا وقد جاء صلا اللحم بالتخفيف إذ شوه، وباشتديد إذ حرقه وألقاه في النار، وصليت احص بالنار: إذا ليمتها وفوتها، وهذه المعاني أيضاً تصلح لأن يجعل مقولاً عنها، والصلاة كأنها تشوي نفس المصلي وتحرق دنوه نذر المعاهدة والمغفرة، وقومها من اعوجاج فيها فإبها تنهى عن الفحشاء والمكر، ودى لمعى، الأخير أشد لطيفي^(١) بنقله عن الشيخ الأجل شهاب الدين السهروردي رحمه الله ذكره في (عوارف المعرف)، فتلبر.

الفصل الأول

٥٦٤ - [١] (أبو هريرة) قوله: (الصلوات الخمس) الظاهر بملاحظة قربه أن يكون المعنى: الصلوات لخمس إلى الصلوات الخمس، فيكون التكفير لما وقع بين اليومين، ويحتمل أن يكون المعنى: من صلاة إلى صلاة، فيكون التكفير لما وقع في كل صلاتين، وإشائي هو المراد؛ للأحاديث المصرحة بذلك.

وموله: (والجمعة إلى الجمعة) أي. صلاتها، (ورمضان إلى رمضان) أي. صومه.

وقوله: (لما يبهر) أي. من الصغائر.

ثم ظهر الحديث أن التكفير مشروط باجتناب الكبائر، فإن لم تجتنب الكبائر لم تكفر الصغائر، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ لَكُمْ كُفْرٌ عَنْكُمْ

سَيِّئَتِكُمْ ﴿النساء ٣١﴾، لكن علماءنا حملوا على معنى الاستثناء بدلالة ما ثبت عندهم أن المكفر هي الصفات دون الكبائر .

وفي (مجمع البحار)^(١) من النووي في شرح مسلم في حديث (كست كفارة لما فعلها ما لم يؤت كبيرة) أي : مكفرة للدنوب كلها غير الكبائر ، ولا يريد اشتراط العمران باحسابها ، وفي تعليقه للترمذي : لا بد في حقوق الدس من القصص ولو صغيرة ، وفي الكبائر من التوبة ، ثم ورد وعد المنفرة في الصلوات الخمس والجمعة ورمضان فإن تكرر يُعفى بأولها الصغائر ، والنووي يُخفف عن الكبائر ، وإن لم يصادف صغيرة ولا كبيرة يرفع بها الدرجات ، انتهى

وسا ذكر نحل ما يقال : إنه يدكر ما بين الصلاتين فمذا يفي للجمعة ، وإذا كمر بين لجمعات فمذا يفي لرمضان ؟ تأمل ، والمشهور في توجيهه أن المراد إثبات صلاحية لتكفير لكل من الأمور ، فإذا جتمعت فهو نور على نور كالسرح المجتمعة في البيت ، وكحمل جماعة الححر الذي يستقر به كل منهم ، وذكر في بعض الشروح أن الخمس مكفرة في حق المحافظ عليها ، والجمعة في حق من لم يحافظ عليها ، ورمضان في حق من لم يحافظ عليها ، ومعناه أن المجموع مكفر .

وبت فست فيلزم من هذا التكفير بدون اجتناب الكبائر إذ يترك لصلوات الخمس والجمعة كبيرة كما ذكر بعض العلماء ، فسا قد عرفت أن معنى الشرط غير مراد بل المراد معنى الاستثناء ، هذا ولظاهر أن المراد بالمحافظة رعاية الآداب والسنن والمستحبات كما فسروا بها في الأحاديث ، فافهم .

(١) مجمع بحار لأبوزر (٤/ ٤٢٧)

٥٦٥ - [٢] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا هَلْ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ شَيْءٌ؟» قَالُوا: لَا يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ شَيْءٌ. قَالَ: «فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ يَمْحُو اللَّهُ بِهِنَّ الْأَخْطَايَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٢٨، م: ٦٦٧].

لما المفهوم من الحديث اشتراط اجتماع صلاتين أو لجمعتين أو رمضان، فلو كانت أو صلاة أو جمعة أو رمضان لم يكفر ما فيها، والظاهر أنها تكفر لما فيها، وورود الحديث باعتبار الغالب، والله أعلم.

٥٦٥ - [٢] (عنه) قوله: (لو أن نهراً يباب أحدكم) أي لو ثبت أن نهراً جارياً أو يجري باب أحدكم أو كان فيه ماء بقي الدرن؟ فوضع الاستفهام موضعاً تقريراً وتأكيداً، ولهذا زيدت (من) لاستعريفية، والنهر مفتوح لها، وسكونها: ما بين حيتي لوادي من مجرى الماء، ثم سمي بذلك لانه لسعته، والنهر محركه. السعة، أنهره وسعته، ولذلك سمي النهر لسعة صوته.

ومعناه (لا يبقى) بفتح أوله، و(شيء) بالرفع في السؤال والجواب، وهي رواية المحاري مكان. هل يبقى من درنه شيء؟ (ما نقول ذلك يبقى من دونه) بالخطاب العام، وهي رواية له (م تقولون) بفتح الجيم، و(دنت) إشارة إلى الاعتسال

وقال الشيخ^(١) فيه شاهد على جرم فعل القول مجرى فعل الظن، وشرطه أن يكون مصارعاً مسدداً إلى المحاطب، متصلاً باستفهام، و(يبقى) نصب إليه من الإشاء، وفيه تصريح بتأثير الصلاة في رفع الدنوب، ولم يذكر في روايته بعض (شيء) وكذا في لحوب، وم ذكر في الكتاب لفظ مسم، ويُعنى بذلك أن المؤلف قد ينسب الحديث

٥٦٦ - [٣] وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنْ مَرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ...﴾

لى الشيخين ويحكم بكونه متعاقباً عنه مع اختلاف في لفظيهما، وقد يصرح بالاختلاف وعل ذلك فيما يخص التناوت و لا خلافاً، فمدبر

٥٦٦ - [٣] (ابن مسعود) قوله: (إن رجلاً) قيل: هو أبو اليسر متح لىاء لاحتائية وفتح السين المهمة، الأنصاري، كان يبيع تمر، فأتته امرأة فأعجبه فقال لها: إن في بيت أجود من هذا التمر فذهب بها إلى بيت فضمها إلى نفسه فقبلها، فقالت له: اتق الله فتركها ونسب فأتى النبي ﷺ، وقيل غيره.

وقوله (أصاب من امرأة قبلة) وفي رواية غير الشحبي: فتمزجها وقتلها ثم فرغ، فخرج فلقي أمير المؤمنين عليه رسول الله ﷺ أب بكر الصديق عليه فأخبره، فدل تب ولا تعد، ثم أتى النبي ﷺ، ثم قال الشيخ: لم تقف على اسم المرأة، لكن قد جاء في بعض الأحاديث أنها من الأنصار.

وقوله (فأخبره) أي: فسكت أنسى النبي ﷺ وصلى الرجل، من عبه لجره الاتي، وجاء في رواية: فقال: أنتظر أمر ربي، فلم صلى صلاة العصر برئت فقال: أصليت؟ فقال نعم، فقال اذهب فإنك كفرة ما عملت^(١).

وقوله ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ قالوا المراد بطرفي النهار صلاة المغرب ولظهر إدهم في الطرف الأول من اليوم، والمغرب والمعرب إذ هما في الطرف الثاني منه، وحمل المغرب فيه تعليب أو من محاز لمحدودة، وفسر صاحب (الكشاف) ونسبه

(١) في «تقرير» أشكل في أن قبلة كبيرة، أخيب بأن الصغيرة باعتبار عروق، أو يمثّل إن توبته علمت بأفعول، بصورت الصلاة متممة له.

وَرَفَعَا مِنْ آتِلٍ إِنَّ الْحَسَنَتِ بَدْرَتِ السَّيِّئَاتِ» [هود: ١١٤] فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
إِلَيَّ هَذَا؟ قَالَ: «لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ».....

البضاوي^(١) (طرمي النهار) بالعدوة والعشية، وعسرا صلاة العدوة بصلاة الصبح، وصلاة
الزلف بالمغرب والعشاء، ولكن البضاوي خص صلاة العشية بالعصر، وصاحب
(الكشاف) فسرها بالظهر والعصر؛ لأن ما بعد الروال عشي، وعلى قول البضاوي
لا تشمل الآية الصلوات لخمس، ولا بأس به.

﴿وَرَفَعَا﴾) يضم الراي وفتح اللام جمع رافة يسكون اللام كالظلم في ظلمة، من
أزلفه: إذا قربه، والمراد بها الساعات؛ لأنها تقرب بعضها مع بعض، ولأنها تقرب
من النهار، ودل الحديث السابق من أبي هريرة رضي الله عنه أن المراد بالسيدات اصناف، قال
الشيخ: واحتج المرجعة بظاهر الآية على أن أفعال الحبر مكفرة للكبائر والصغائر،
وحمله جمهور أهل السنة على الصغائر، انتهى.

وجوز صاحب (الكشاف)^(٢) حملها على معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ الضَّالُّونَ
سُئِلَ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [النكيت ١٥] وهو يخالف سبب النزول كما لا يخفى
وقوله. (إلى) بفتح الهمزة استفهاما والياء مفتوحة أو ساكنة، والظاهر أن صاحب
للقضية هو السائل عن ذلك، وجاء في رواية: (فقال إنسان: أله خاصة؟) وفي أخرى:
(فقال معاذ: أله وحده أم للناس كافة؟) ويحمل على تعدد القضية.

وقوله: (لجميع أمتي كلهم) قال الشيخ^(٣): سقط (كلهم) من رواية المستملي.

(١) «الكشاف» (٣/ ١٣١)، و«تفسير البضاوي» (٣/ ١٢٥)

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ١٣١).

(٣) «فتح الباري» (٢/ ٨)

وفي رواية: «لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح ٤٦٨٧، م ٢٧٦٣].

٥٦٧ - [٤] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمَّ عَلَيَّ، قَالَ: وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ وَخَصَرَتْ الصَّلَاةُ، فَصَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ، قَامَ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمَّ لِي كِتَابَ اللَّهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ أَوْ حَدَّكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ ٦٨٢٣، م ٢٧٦٤].

وقوله (وفي رواية: لمن عمل بها) وهي أيضاً عامة؛ لأن (من) الموصولة بالفعل من صيغ العموم

٥٦٧ - [٤] (أنس) قوله: (إني أصبت حداً) أي: موجهه، طاهره أنه أركب كبيرة، وقد حكم ﷺ بمفرقه بواسطة صلاته معه، إلا أن يقدّر زعمه لرجل أنه يوجب لحد، أو أورد بالحد في شمل التعرير، وأيضاً الظاهر من عدم سؤاله ﷺ وتقريره أنه فعل صغيره أو كبيره أن المعفوه نعمهما، إلا أن يقال: إنه عزم ﷺ بالتقريره أو لوجهي أنه لم يصب حداً فذلك لم يسأله، ولذلك أيضاً قال الرجل ثانياً

وقوله: (فأقم في كتاب الله) أي: أقم بما يكون من شيء حداً كان أو غيره، وهما: وقوف والله العصمة والتوفيق. فعل هذا من خصوصيات صلاة معه ﷺ وذلك قال (أليس قد صليت معي؟)، والحدِيث السابق في الصلاة مع غيره، وقد روى صاحب الكشاف) هناك أنه ﷺ أمر رجلاً بأن يتوضأ ويصلي ركعتين، والله أعلم.

وقوله (فأقم في) قال أولاً: (فأقم لحد عسى)، وهما قد ذكر (فأقم في) نفساً، ويمكن أن يجعل (في) متعلقاً بكتاب الله، أي: الدار في شأن هذا الحكم، فقدم عليه

٥٦٨ - [٥] وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ لَوْ قَتَلَهَا» قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ:

بلاهتمام، ووجهه الطبيعي^(١) بما حاصله، أن نجد استعلاءً على العبد ولحكم الله استقراراً فيه، ولا يخفى ما فيه من لحناء

٥٦٨ - [٥] (ابن مسعود) قوله: (أي لأعمال أحب إلى الله تعالى؟) وفي رواية أي (حمل أفضل؟

وقوله (الصلاة لو قتلها) وفي لفظ اسحاري (على وقتها)، قال الشيخ^(٢) "تفق أصحاب شعبه على لفظ (على وقتها)، ووجهه عني بن حصص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم، فقد (الصلاة في أول وقتها)، أخرجه الحاكم وادركني وأسهبني من طريقه، قال لدارقطني: ما أحسبه حفظه لأنه كثر وتغير حفظه، وقد أطلق النووي في (شرح المهدب) أن روايته (في أول وقتها) ضعيفة، لكن لها طريق أخرى أخرجه ابن خزيمة والحاكم وغيرهما، وكل من رواها كذلك ظن أن المعنى واحد، ويمكن أن يكون أخذ من لفظه عني، لأنها تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت فتعين أوله، وقد نلام في وقتها للاستقبال مثل قوله: ﴿يُطَلِّقُونَهَا بِمَدَنِيَّةٍ﴾ (الصلاة) أي: مستقبلات عدتهن، وقيل: ثلاثه كقوله: ﴿قُرْ لَصَوِّهِ بِذُلُوكِ شَمْسٍ﴾ (إسراء ١٧٨) وقيل: بمعنى (في) أي: في وقتها، وفي رواية (عني وقتها) عني بمعنى اللام فيه ما تقدم، وقيل: لإرادة الاستعلاء على الوقت، وعائده تحقق دخول الوقت لينفع الأداء فيه.

وقوله: (ثم أي؟) فس: إنه غير مورد لأنه موقوف عليه في الكلام، والسائل منظر لحوائج، والسويع لا يوقف عيب فتويبه ووصله بما بعده خطأ، فيوقف عليه دفعة واحدة،

(١) انظر شرح طبري (٢/ ١٤٩)

(٢) انفتح الدرر (٢/ ١٠)

«يُرُّ الْوَالِدَيْنِ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ، وَلَوْ اسْتَرْدَّتُهُ لَزَادَتَنِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ - ٥٢٧، م: ٨٥].

ثم يأتي بما بعده، وحزم بعضهم تنويعه لأنه معروف غير مضاف، وتعقب بأنه مضاف تقديرًا، والتفسير ثم أي لعمل أحب؟ فيوقف عليه بلا تنوين، كذا ذكر الشيخ. وقوله (مر الوالدين) كذا للأكثر، ولم يستمعي (ثم ير الوالدين) زيادة (ثم) وقوله (حدثني بهن) هو مقول عند الله بن مسعود، وفيه تقرير وتأكيد سماعه. وقوله (ولو استردته) والظاهر أن المراد من هذا النوع، وهي مراتب أفضل لأعمال، قال الشيخ^(١): ويحتمل أن يريد من مطلق لمسائل المحتاج إليها، وفي رواية البرمسي^(٢): (هسكت عني رسول الله ﷺ ولو استردته لزادني)، فكأنه استشعر منه مشقة، وهي رواية مسلم. (فما تركت استريدته إلا إرعاء عليه) أي شفقة عليه لئلا يسأم، كذا قال الشيخ، ويمكن أن يكون عدم الاستزادة رعاية للأدب، وترك السؤال عن مسائل شتى في وقت واحد.

واعلم أنه قد اختلفت الأحاديث في شأن أفضل الأعمال كما ورد أن خير أعمال الإسلام، طعم الطعام وإفشاء السلام وإصلاؤه بلبيل والناس نيام، وأن أفضل الأعمال أن يسلم المسلمون من يده ولسانه، وأن أحب الأعمال إلى الله أدومها، وأن الذكر خير لأعمال، وأن أفضل الأعمال جهاد لا عنول فيه رحمة مبرورة، وقد ورد: أحسن العمل وأجمده حج مبرور، وأمثال ذلك، ومحصل ما قال لعلماء في تطبيقها: إن اختلاف الجواب لاختلاف المسائل، بأن أعظم كل قوم هم يحتاجون إليه، أو ما لهم فيه رعة، أو ما هو لائق بهم، أو كد الاختلاف باختلاف الأوقات، والجهاد في بدء الإسلام أفضل

(١) صحيح البخاري، ٢/ ١٠.

(٢) سنن الترمذي، (١٨٩٨).

٥٦٩ - وَهَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ [م: ١٨٢].

الأعمال، وقد تظاهرت لتعبر على أن الصلاة أفضل من الصدقة، ومع ذلك ففي وقت مواساة المصطر تكون الصدقة أفضل، أو أن المراد بأفعل التفضيل الفضل لمطلق أو المراد: من أفضل الأعمال، فعذفت من وهي مرادة، وإذا أريد بالأعمال البدنية فالإيمان يخرج من المبحث. وقد ورد: أفضل الأعمال إيمان بالله، وينبغي أن يكون المراد بالجهاد ما ليس بمرض عيب، فإنه يتوقف على ذن الوالدين فيكون مرهما مقدماً عليه والأحسن أن يقال: إن المراد أحب وأفضل في باب، فالصلاة بالليل أفضل في باب العبادة الدنية، والصدقة في باب الحود والمواساة، وفشاء السلام في باب لتواضع، والجهاد في باب إعلاء الدين، وعلى هذا القيس، وقد قيل مثل هذا في تسمية قصة يوسف أحسن القصص ونحو ذلك.

٥٦٩ - [٦] (جابر) قوله: (بين العبد والكفر ترك الصلاة) ظاهر اللفظ أن يكون التقدير: الفارق بين العبد والكفر ترك الصلاة، وهو مشكل فإن الفارق بينهما الصلاة دون تركها، واضطربوا في توجيهه، وذكروا فيه ثلاث وجوه:

أحدها: أن فعل الصلاة هو الحاجز، ولما لم يكن بين المنزلتين مرقة، والتهاون بحفظ حد الشرع كاد يعصي بصاحبه إلى حد الكفر، عبر عنه بارتعاع البيوتة. وثانيها: أن يؤول ترك الصلاة بالحد الواقع بينهما، فمن تركها دخل الحد وحام حول الكفر ودنا منه، فالمراد أن حد الإسلام إلى ترك الصلاة، فإذا وصل العبد إليه خرج عن الإسلام لانتهاه حده.

وثالثها: أن التقدير: ترك الصلاة وصلة بين العبد والكفر^(١)، كذا قالوا.

(١) والمعنى أنه يوصله إليه، قال القاري (٢/ ٥١٠).

• الفصل الثاني .

٥٧٠ - [٧] عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ افْتَرَضَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى، مَنْ أَحْسَنَ وَضُوءَهُنَّ وَصَلَاهُنَّ لَوْ قَتِهِنَّ، وَأَتَمَّ رُكُوعَهُنَّ وَخُشُوعَهُنَّ،

ووجه الأول أخفى الوجوه لا يكاد يفهم المقصود منه، ولا يستقر الدهن في فهمه، وحاصله: أن الصلاة كانت حاجرة من وصوله إلى الكفر كالجدار بين الرجلين، فلما تركت ارتفع الحاجز فوصل إليه، فالفهم ولوجه الثاني فيه من الظهور ما يقرب إلى الفهم، وأما الثالث فأصهر في المقصود وإن كان خلاف لمتبادر من اللفظ ويمكن أن يكون المراد بلعبد المؤمن ويدل الكفر الكافر، والمعنى: أن العارق بين المؤمن والكافر ترك الصلاة، وهو صحيح لوجوده في الكافر دون المؤمن، فإن من حق ما به لفرق أن يوجد في أحد الطرفين دون الآخر، فلصلاة أيضا فارق بينهما بوجودها في المؤمن دون الكافر، فكذا ترك الصلاة فارق بوجوده في الكافر دون المؤمن، وهذا معنى صحيح واضح، غير ما فيه من التكلف في إرادة المؤمن والكافر من العبد والكفر وإرادة الإسلام والكفر منهما، والله أعلم.

وعنى كل تقدير هذا غلبت وتشديد على ترك الصلاة، فإن المؤمن لا يكفر بترك الصلاة عندنا ما لم يستحل أو يستخف، وقد يروى عن بعض الصحابة ما ظاهره التكفير، وذهب بعضهم إلى قتل تاركها وهو مذهب الشافعي ومالك - رحمهما الله - وإن كان مؤمناً، وعند الحنفية يسجن ويضرب حتى يصلي.

الفصل الثاني

٥٧٠ - [٧] (عبادة بن الصامت) قوله (وأتم ركوعهم وخشوعهم) يحتمل أن يراد بالخشوع السجود، ووجه تخصيص الركوع والسجود بالذكر لزيادة الاهتمام بهما

كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى مَالِكٌ وَالنَّسَائِيُّ نَحْوَهُ. [حم: ٣١٧/٥، ٤٢٥، ط: ٢٦٨، ن: ٤٦١].

وتهاون الناس فيهما غالباً.

وقوله: (كان له على الله عهد) أي: كان [على] الله تعالى له وعد، عبر به عن ثبوت الوعد لتعبد عليه تعالى عدم خلفه، قال ثَوْرِبِشْتِي^(١) العهد: حفظ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال، ومنه سمي الموثق الذي يلزم العاقد مراعاته عهداً، وعهد الله ما أوصاهم بحفظه فلا يسعهم إضاعته، ثم سمي ما كان من الله تعالى على طريق المجازاة لعباده عهداً على نهج الاتساع؛ لأنه وجد في مقابلة عهده على العباد؛ لأن الله تعالى وعد القائمين بحفظ عهدهم أن لا يعذبهم، وهو بإنجاز وعده ضمين، فسمي وعده عهداً؛ لأنه أوثق من كل عهد.

وفي (مجمع البحار)^(٢): العهد يكون بمعنى اليمين والأمان والذمة ولحفظ ورعاية الحرمه والوصية، وقال: ولا يخرج لأحاديث عن أحدها، وزاد في (القاموس)^(٣): الموثق والالتقاء والمعرفة، ومنه: عهدي بموضع كذا، والزمان والوفاء وتوحيد الله تعالى، ومنه: ﴿إِنَّمَا آمَنَ مَثَدًا عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧]، والضمين

وفي الحديث دليل على أن تارك الصلاة ليس بكافر، وأن مرتكب الكبيرة لا يجب تعذيبه وتخليده فيه كما هو مذهب أهل السنة.

(١) «كتاب الميسر» (١/ ١٨٧)

(٢) «مجمع بحار الأنوار» (٣/ ٧١١)

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ٢٨٩).

٥٧١- [٨] وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا خُمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَأَذُوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ، وَأَطِيعُوا ذَا أَمْرِكُمْ، تَدْخُلُوا حَنَّةَ رَبِّكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ. (حم: ٥/٢٥٩، ٢٦٢، ت ٦١٦).

٥٧٢- [٩] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَنَعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ سِنِينَ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَكَذَا رَوَاهُ فِي «شرح السنة» عنه. (د. ٤٩٥، شرح السنة ١/١٣١).

٥٧٣- [١٠] وَفِي «المصابيح» عَنْ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ.

٥٧١- [٨] (أبو أمامة) قوله: (صلوا خمسكم) لحديث، وعلل لفتح لم بعرص إذ ذاك، و لإضافة سنييه على كمال اختصاصهم بطاعة ربهم كاختصاصهم به سبحانه
٥٧٢- [٩] (عمرو بن شعيب) قوله: (مرؤا أولادكم بالصلاة) وفي رواية (صبيانكم)، ومُرْ أمرٌ من تأمر حذف همرته في لابتداء نحيفاً، كما في حد وصل، وثبت في لوصل، وفي سل قد ثبت في الابتداء أيضا.

وقوله (وهم) مه نعلب الذاكو على الإباث، وتعيب السع، لانه أول وقت تحدث فيه القوة في بدن الأدمي، وفي كل سبع يحدث من القوة ما ليس قبله كما ذكر في موضعه، وبعد تمام السع الثاني يحصل البلوغ، والعشر أول العفود فتأكد الأمر حتى يصل إلى لضرب، وتحدث فيه قوة مربية من حد البلوغ ولذا يفرق في مصابيح، وللمرد التعريق بين الأخ والآحت، وفي غيرهما بطريق الأولى

٥٧٣- [١٠] (سبرة بن معبد) قوله: (عن سبرة) بفتح السين المهمة وسكون المرحدة، (ابن معبد) بفتح ليم وسكون العين، انجهي، له صحبه

٥٧٤ - [١١] وَعَنْ بَرِيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [حم: ٣٤٦/٥، ت: ٢٦٢١، ن: ٤٦٣، ج: ١٧٠٩].

• الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٥٧٥ - [١٢] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي عَالَجْتُ امْرَأَةً.....

٥٧٤ - [١١] (بريدة) قوله: (بيننا وبينهم) الضمير للمنافقين^(١)، والمراد بقوله: (قد كفر) ظهور كفره وإجراء حكم الكفر عليهم، أو لجميع أمة لإجابه وهو الأوفق بقوله: (قد كفر).

الفصل الثالث

٥٧٥ - [١٢] (عبدالله بن مسعود) قوله: (إني عالجت امرأة) في (القاموس)^(٢):

(١) قال القاري: قَالَ لِقَاضِي الْفَمِيْرِ الْفَاتِي لِمُتَافِقِي، شَيْءُ الْمَوْجِبِ لِإِقْبَالِهِمْ وَخَفِي دِمَائِهِمْ بِالْعَهْدِ الْمُقْتَضِي لِإِقْبَالِهِ الْمُتَعَدِّ وَالْكَفُّ عَنْهُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْعَهْدَ فِي إِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِمْ تَشَهُُّهُمْ بِالْمُسْلِمِينَ فِي حُصُورِ صَلَاتِهِمْ وَتَرْكُومِ جَمَاعَتِهِمْ، وَاقْتِيَادُهُمْ لِأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ، فَإِذَا تَرَكَوْا ذَلِكَ كَانُوا هُمْ وَالْكَفَرُ سَوَاءً. قَالَ التُّورِيْسِيُّ: وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا اسْتَوْدِنَ فِي قَتْلِ الْمُذَبِّحِينَ: «أَلَا أَنِّي نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ النَّصَبِيِّ» (فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ): أَيُّ. أَظْهَرَ الْكُفْرَ، وَحَمَلَ عَمَلُ أَهْلِ الْكُفْرِ، فَإِنَّ الْمُتَابِعِينَ تَفَاقًا عِقْدًا كَافِرًا، فَلَا يُعَدُّ فِي حَقِّهِ كَفَرًا، قُلْ: يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْعَائِلِينَ عَدَمًا فَيَصْنُ بَاتِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَوَاءً كَانَ مُسْلِمًا أَوْ لَا، يَذَلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْأَخِيرُ مِنْ هَذِهِ السَّابِ حَيْثُ قَالَ أَبُو بِيْرٍ الْكُرْدَانِي: «لَا تُرِكَ صَلَاةٌ مُكْثَرَةٌ مُتَعَدِّ، فَمَنْ تَرَكَهَا مُتَعَدِّ فَقَدْ تَرَكْتُ يَمَّةَ الدَّعَةِ»، فَالْمُرَادُ بِالْمُتَكَلِّمِ فِي بَيْنَا هُوَ الْمُعْظَمُ نَفْسُهُ، وَانْكَفَرُ مَوْزَلٌ بِمَا سَبَقَ، «مِرْقَاءُ لِمَصْبُوح» (٢/ ٥١٢ - ٥١٣)

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ١٩٥).

فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ، وَإِنِّي أَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَمْسَهَا، فَأَنَا هَذَا، فَأَقْضِ
فِي مَا شِئْتَ. فَقَالَ عُمَرُ: لَقَدْ سَتَرَكُ اللَّهَ لَوْ سَتَرْتَ عَلَى نَفْسِكَ. قَالَ: وَلَمْ
يَرُدَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ شَيْئاً، فَقَامَ الرَّجُلُ فَانْطَلَقَ، فَأَتْبَعَهُ السَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا
فَدَعَاهُ، وَتَلَا عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَأَتِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ إِنَّ
الْحَسَنَ يُذِيبُ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلذَّكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤]. فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ
الْقَوْمِ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! هَذَا لَهُ خَاصَّةٌ؟ قَالَ: «بَلَى لِلنَّاسِ كَافَّةً» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
[م. ٢٧٦٣].

٥٧٦ - [١٣] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ رَمَنَ الشَّتَاءِ وَالْوَرَقِ
يَتَهَافُتُ،

عَلَيْهِ (زاوله، أي. داعبها ولاعبها. وقد جاء في بعض النسخ: أنه قبلها وغمزها،
وهذه هي قصة أبي اليسر أو غيرها وهو مظاهر، لأن لسائل هناك كان هو نفسه، وهما
رجل من القوم، قيل هو عمر بن الخطاب أو معد بن حنبل، وأيضا كان الأمر
ستره هناك أبو بكر وهما عمر، ﷺ، والله أعلم

وموله (فألهذا) أي - حاصر بين يديك - (لم يرد النبي ﷺ عليه^(١)) أي على
عمر ﷺ، لأن قوله كان حقا، ويحتمل أن يكون المراد: لم يرد على الرجل، أي. لم
يجبه شيء كما جاء في رواية أخرى. (مسكت)

٥٧٦ - [١٣] (أبو ذر) قوله. (يتهافت) في (قاموس) (٢) التهافت. سسلف

(١) قال شارح السطر نقصا لغيره، راء أن يخفف من عقوبته، وفي التفسير لأنه إذا أجابه
على الفور اجبر الناس عليه. ووجه انطلاق رجس ليس الاسع، ولا لحرف، بل فهم أنه ﷺ
ينظر الوحي، فإذ لم أتم في سطر «مودة المتابع» (٢/ ٥١٣)

(٢) القاموس المحيط (ص ١٦٣)

فَأَعَدَّ بِفُصَيْنٍ مِنْ شَجَرَةٍ، قَالَ: فَبَجَلَ ذَلِكَ الْوَرَقُ يَتَهَافَتُ، قَالَ: فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ قُلْتُ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ لِيُصَلِّ الصَّلَاةَ يُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ فَتَهَافَتُ عَنْهُ ذُنُوبُهُ كَمَا تَهَافَتَ هَذَا الْوَرَقُ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ [حم: ١٧٩/٥].

٥٧٧- [١٤] وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ لَا يَسْهُو فِيهِمَا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم: ١٩٤/٥].

٥٧٨- [١٥] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ الصَّلَاةَ.....

والتابع.

وقوله: (لجمل ذلك الورق) حمل من الأفعال لثاقصة، أي: طفقت الأوراق تنهات، أي: أكثر وأسرع مما كانت تنهات.
وقوله: (فتنهات) بالرفع أصله: تنهات.

وقوله: (كما نهات) على صيغة الماضي باعتبار لفظ (هذا الورق) لكونه اسم جنس، وقد ضبط بالرفع أيضاً، وفي نسخة: (يتنهات) بالتحناية.

٥٧٧- [١٤] (زيد بن خالد الجهني) قوله: (من صلى سجدتين) أي: ركعتين، وقد غلب التعبير بالركعة والسجدة عن الصلاة، والأول أعجب؛ لأن لركوع أول أفعال يختص بالصلاة ويمتاز بها.

وقوله: (لا يسهو بهما) أي: يكون حاصر لقلب مع الله سبحانه.
٥٧٨- [١٥] (عبد الله بن عمرو بن العاص) قوله: (ذكر الصلاة) أي: فضلها

يَوْمًا فَقَالَ: «مَنْ حَافِظَ عَلَيْهَا كَانَتْ لَهُ نُورًا وَبُرْهَانًا وَنَجَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نُورًا وَلَا بُرْهَانًا وَلَا نَجَاتٌ، وَكَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَأَبِي بَنْي خَلَفٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ وَالتَّبَهِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ ٩. [حم: ١٦٩/٢، دي: ٣٠١/٢، هب: ٤٦/٣].

٥٧٩ - [١٦] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكُّهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ٢٦٢٤].

٥٨٠ - [١٧] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي أَنْ لَا تُشْرِكَ بِاللهِ شَيْئًا.....

وشركها، والمراد بالمحافظة عليها. إدامتها ورعاية أعمالها؛ لراحتها وواجباتها وسببها وآدابها.

وقوله. (وبرهاناً) أي: حجة واضحة على إيمانه.

وقوله: (مع قارون وفرعون...) الخ) كناية عن دخوله النار، أي: كان معهم، وإن اختلفت المحال وكيفية العذاب، كذا في شرح الشيخ، وفيه تغليب شديد، وقيل في وجه تقديم قارون على فرعون: لأنه كان بغوي الناس مع قطعه رحم موسى ﷺ.

(أبي بن خلف) بفتح اللام اللعين المقتول بيده ﷺ يوم أحد، أشقى الناس؛ لأن قتله كان حقاً بلا شبهة، وقد كان واعده ﷺ بذلك، وكان لا يخرج إلى المحاربة لحزمه بقتله، ولكنه خرج خوفاً من تعيير الناس إياه.

٥٧٩ - [١٦] (عبد الله بن شقيق) قوله: (لا يرون) من الرأي (شياً) مفعوله الأول و(تركه كفر) الجملة مفعول ثان، و(غير) بمعنى إلا، فتدبر.

٥٨٠ - [١٧] (أبو الدرداء) قوله: (أوصاني خليلي) الحلة: الصداقة المختصة

وَأِنْ قُطِعَتْ وَحُرِّقَتْ، وَلَا تَتْرُكْ صَلَاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّدًا، فَمَنْ تَرَكَهَا مُتَعَمِّدًا
فَقَدْ بَرِثَ مِنْهُ الدِّمَةَ، وَلَا تَشْرَبِ الْخَمْرَ فَإِنَّهَا مِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ.

[ج ١٠: ٢٤١٤].



١ - باب المواقيت

الحالصة الكاملة، فإن هو 'على من اتحد كأنه دخل في حلال' انقلب

وقوله: (وإن قطعت)، تشديد والتحذير، و'أول أشهر وأظهر وأسفر' (وحرقت)

صحيح بالتشديد لا غير

وقوله: (فقد برث منه الدمة) أي: دمة الله، و'لدمة' بالفتح العهد والكفالة

١ - باب المواقيت

أي: بيان أوقات 'صلاة' جمع ميقات، وأوقات البراء المفروض لأمر، وهو
أخصر من 'مدة' لأنه مصبق متداد حركه انعت من المبدأ إلى المنتهى، والبراء أخص
من 'المدة' لأنه لا اعتماد لمقسوم، ووقت مسب بوجوب صلاة، وفي الحقيقة نسب
هو خطاب لله كما يبي في أصول الفقه، والحكمة في تعيين الأوقات الخمس، أما في
الحجر فلأنه لما كان في الليل نائمًا عافلاً عن شكر نعم الله من السكر ولأمر والعافية،
وكان مغطلاً من تحصيل أسباب معاشه في حكم الميت، أوجب الله سبحانه 'صلاة'
بظهور النهار الذي هو مسب لتحصيل أسباب معيشة، وشكراً عليه لما أحياه الله بوجود
النهار، وتلافياً لما مضى من تنصيراته، ثم لما حصل في النهار من تحصيل الأسباب
وثناء فضل الله وحصول البرق من المطاعمة والمشارب وغيرهما فوض صلاة يظهر

• الفصل الأول :

٥٨١ - [١] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْنُرْ الشَّمْسُ ،»

أداءً لشكر هذه النعم ، ثم لما كان من عادة البشر النوم والاستراحة في نصف النهار وجب صلاة العصر تلاعباً للتقصير والعملة عن ذكر الله في ذلك الوقت مع توارده النعم في كل آن ، ولعادة جارية بحضور لأسواق بعد العصر والبيع والشراء وحصول الغفلة فيه مع تمام نعم النهار فرض صلاة لمغرب ، ثم فرض صلاة العشاء إنماماً للشكر وتحسيناً للخاتمة كالموت على الإيمان والطاعة ، والله أعلم

الفصل الأول

٥٨١ - [١] (عبدالله بن عمرو) قوله : (وقت الظهر) مشتق من الظهور لأنها ظاهرة وسط لنهار ، وتسمى الهجيرة لقمعها في وقت الهاجرة أو قريباً منها ، وربما ابتدأ بالظهر ؛ لأنه أول صلاة أدبت بالجماعة ، ولما جاء حبرئيل عليه السلام رسول الله ﷺ لتعليم أوقات الصلاة صلى معه صلاة الظهر أولاً ، وبهذا الاعتبار يقال لها : الأولى وقوله : (إذا زالت الشمس) وروال الشمس : ميلها عن كبد السماء إلى جهة المغرب ، ويعرف ذلك ظل الشمس ، فما دام يشاقص فالشمس لم تترك فإذا وقف نقصه فهو استواء ، فإذا راد انطلق أدنى ريادة فهو الروان ، والظل الذي يكون في هذا الوقت يسمى في الزوال .

وقوله . (وكان ظل الرجل كطوله) أي : صار ظل الشيء مثله سرى في الظل .
وقوله : (ما لم يحضر العصر) اعلم أنه لا خلاف في أن أول وقت الظهر هو وقت

لروا، وأما حر وقته فقد دل حديث إمامة جبرئيل عليه السلام أنه وقت بلوغ ظل شيء مثله، حيث قال: (فلم كان العبد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله).

ويظهر منه أنه ابتداء فيه من هذا الحين وهو أول وقت العصر، وأن يكون ابتداءه أيضاً منه حيث قال: (صلى بي العصر) يعني: في اليوم لأول (حين صار ظل كل شيء مثله)، فيكون هذا الوقت مشتركاً بين الظهر والعصر، وبهذا ذهب مائت رحمهم الله. إذا صار [ظل] كل شيء مثله كان بقدر أربع ركعات من ذلك الوقت مشتركاً بينهما، فأوله اشتماعي رحمه الله بأن المراد أنه أتم صلاة لظهر في هذا الحين، وتبدأ بصلاة العصر فيه فلا اشتراك، بل يكون منتهى الظهر متداً العصر، لأن ظاهر لفظ الحديث أنه صلاهما في حين بلوغ الظل، ولا يمكن ذلك لأنه لا يسع الصلاة فلا بد من تأويل، إما بأن يعتبر الابتداء بهما منه ونقول لا اشتراك، أو بأن يعتبره منتهى للظهر ومبتدأ للعصر كما قلنا وهو أولى، لأن الاشتراك خلاف الوضع، ولأنه وقع في الحديث: (ما سم يحضر لعصر) أي: يدخل وقتها، وهو صريح في عدم الاشتراك بين الوقتين، ولتأويل الآخر أن يراد بقوله في اليوم الأول (صلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله) بعد ظل الزوال، وبقوله في اليوم الثاني: (صلى بي الظهر حين كان ظله مثله) مع ظل الزوال، فلا يكون في وقت واحد، إذ يكون آخر وقت لظهر حيثما سبق من أول وقت العصر، ولا يحصى بعده، فتأمّل.

ثم اعلم أنه يتعين أن المراد بقوله في اليوم الأول (صلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله) أنه ابتداء منه، فإن كان المراد بقوله في اليوم الثاني (صلى بي العصر حين كان ظله مثله) أنه أتمه، وفيه يلزم أن يكون وقت العصر ما بين مثله ومثليه، ويكون ما بعد مثليه خارجاً عن وقت العصر، وإن كان المراد أنه ابتداء منه كان ما بقي بعد إتمام

.....

الصلاة من برمان مهملًا، وظاهر أن المراد هو الثاني، ولكنه لم يذكر منتهى وقت العصر في حديث إمامة حريث وهو وقت اصفرار لشمس بلاختيار وغروبها للحواز، وثبت ذلك بهذا الحديث المذكور في الفصل لأول.

هذا وقد ذهب أئمة مذهب الإمام أحمد رحمه الله إلى الاحتمالين المذكورين، فكثير منهم ذهبوا إلى الاحتمال الأول متمسكاً بظاهر حديث جرثيل رضي الله عنه، فقالوا: إذا صار ظل كل شيء مثله فهو آخر وقت انظر، فإذا راد شيء وجت صلاة العصر، فإذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت العصر، أي: وقت الاختيار، لأنه هو المراد كما في تحديد آخر وقت العشاء أيضاً إلى نصف الليل أو ثلثه، لأنه قد ثبت الحواز في العصر إلى الغروب بحديث أبي هريرة الأنبي في فصل الأول من باب تحجيل الصلاة: (من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس)، وهي العشاء إلى طلوع الفجر بعموم قوله رضي الله عنه (إِنَّمَا انْفَرِطَ [فِي الْبَقَّةِ] أَنْ تَوْحَرَ صَلَاةٌ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْآخِرَى^(١)) وَإِنْ حَصَّ فِي الْمَجَرِّ، وَأَبْصَأَ أَجْمَعُوا عَلَى [أَنْ] الْحَائِضُ إِذَا طَهَّرَتْ قَبْلَ طُلُوعِ الْمَجَرِّ مَجِبٌ عَلَيْهَا قِضَاءُ الْعِشَاءِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ.

وبعضهم ذهبوا - وهي الرواية لمشهوره في مذهبه - إلى أن آخر وقت الاختيار اصفرار اشمس متمسكين بحديث مسلم المذكور في هذا الفصل، وقالوا: هذا قول يتضمن زيادة فيقدم، وبحديث أحمد وأبي داود ومسلم والنسائي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال^(٢): (أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلَ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ . .) لحديث

(١) أخرجه أبو داود (٤٤١)

(٢) أحمد أحمد (٤/ ٤١٦)، وأبو داود (٣٩٥)، وأبو داود (٦١٤)، وأبو داود (٦١٤)، وأبو داود (٦١٤)

إلى أن قل: (ثم أحر العصر) يعني: في نوبة الثاني (فانصرف منها، وبما أن يقول، حمرت شمس)، وحديث أبي موسى أيضاً منصرف لربدة ومتأخراً، يحدث خبرين كان يمكنه وهذا بالمدينة، كد في (شرح كذب الحرقى) في مذهب أحمد.

ثم اعلم أن هذا - أعني كون آخر وقت الظهر حين يلوع الظل مثله - مذهب لأئمة الثلاثة وأبي يوسف ومحمد وجرير، وفي رواية نحس عن أبي حنيفة رحمة الله عليهم أحسب، وفي بعض حواشي (الهداية) وعليه اعتوى، وظاهر مذهب أبي حنيفة أنه إلى يلوع الظل مثله، وقد قال بعض مشايخ الحنيفة: لا الاحتياط أن لا يؤخر الظهر عن مثله، ولا يصلي العصر حتى يكون مثله، حتى تكون الصلوات في وقتيهما بالإجماع. وجاء في رواية أسد بن عمرو أنه إذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير مثله، فيصلي الصلوات وقت مهم من وقت أحد مهم، كما بين العجر والظهر، وذكر في (الهداية) "ديلاً لأبي حنيفة رحمه الله قوله بزيادة (أبردوا بالظهر من شدة الحر من فح جهنم)، وأشد الحر في ديارهم في هذا الوقت، يعني: إذا صار ظل كل شيء مثله، وإذا تعارضت الآثار لا ينقص الوقت بالمشك

ويرد على ظاهره أن هذا يدل على أن لا يكون حر وقت الظهر عند سوع الظل مثل الشيء، وأم كون آخره سوع ظل مثله فلا، إلا أن يقال: إنه قد انحصر الوقت في هذين القسمين ولا قتال بالفصل، فلهذا لم يكر الحثل كد لمثلين

وقال شيخ ابن القيم "لظاهر اعتنا كل حديث روي محالماً لحديث خبرين

(١) انظر: الشرح الرادكشي على مختصر الحرقى (١/ ١٨٤)

(٢) الهداية (١/ ٤٠)

(٣) مفتاح القدير (١/ ٢٢٠)

نسحاً لما حاله فيه؛ لتحقق تقدم إمامة جبرئيل على كل حديث روي في الأوقات؛ لأنه أول ما علمه بها. في أن يقال: هنا البحث إنما يفيد عدم خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر بصيرورة الظل مثلاً [غير فيء الزوايا]، ونهي خروج الظهر بصيرورته مثلاً لا يقتضي أن أول وقت العصر إذا صار مثليين حتى إن ما قبله وقت الظهر وهو المدعى فلا بد له من دليل، وعاية ما ظهر أن يقال: ثبت بقاء وقت الظهر عند صيرورته مثلاً نسحاً لإمامة جبرئيل عليه السلام فيه في العصر بحديث الإبراد، وإمامته في اليوم الثاني عند صيرورته مثليين يفيد أنه وقته، ولم ينسح هذا، فيستمر على ما علم ثبوته من بقاء وقت الظهر إلى أن يدخل هذا الوقت المعلوم كونه وقتاً للعصر.

واحتج على المذهب المشهور لأبي حنيفة رحمه الله بحديث (صحيح البخاري) وبحرو في (صحيح مسلم) أن عبادة بن عمر رضي الله عنه قال ^(١): سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنما نفاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس، أوتي أهل التوراة النوراة فعملوا، حتى إذا انتصف النهار عجزوا، فأعطوا قيراطاً قير طاً، ثم أوتي أهل الإنجيل الإنجيل فعملوا، إلى صلاة العصر، ثم عجزوا، فأعطوا قيراطاً قير طاً، ثم أوبينا القرآن فعملنا إلى غروب الشمس فأعطيت قير طين قير طين، فقل أهل الكتابين: أي ربنا! أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين، وأعطيت قير طاً قير طاً، ونحن كنا أكثر عملاً، قال الله تعالى: هل ظلمتكم من أجركم من شيء؟ قالوا: لا، قل: فهو فضلي [أوتيه من أنشاء]).

وإنما يصح هذا إذا كان وقت العصر عند بلوغ ظل كل شيء مثليه ليكون أقصر

(١) صحيح البخاري (٥٥٧)، ولم أحده في صحيح مسلم، وأخرجه الترمذي في مسنده

وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّمْسُ،

من نَظَر إلى العصر، هذا وعلى تقدير كونه معيّناً من بيع لظل إلى مثله يكون مساوياً لوقت الظهر، وقد تكلف شرح البحري في لجوب عن ذلك فليست ثمرة.

وقد يستدل بالدلائل العقلية وهي في الحقيقة لترحيل العمل بالحدث الذي دل على كون وقت العصر حين يلوع ظل الشيء مثبته، وهي أن حاجة الظهر إلى توسيع الوقت أكثر، لأن فيها أربع موقفة وبعدها ركعتان، وليس ما بعد صلاة العصر ولا قبلها ستة موقفة، ولهذا كان العشاء أمداً من وقت المغرب لأن العشاء أربع وبعدها النور وقال العبد بضرب سامحة لله إن قول الله سبحانه: ﴿وَسَيَحْمِلُ حِمْلُكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ (ص ١٣) قد يشير إلى كون وقت العصر مثل وقت الصبح، وإنما يكونان مثلين على مذهبنا، والله أعلم.

وقوله (ووقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق) احتمل هو الشفق، فعند مالك وشافعي وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله هو حمرة، وعند أبي حنيفة وأحمد والحري رحمهم الله وحاشاه من بعده: هو بيض أي يعتب حمرة، ويروي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه حمرة، قال الشَّيْخُ ونه يفتي، وعليه جمهور الفقهاء وأهل اللغة، ومهم الأصمعي والحايل بن أحمد، ويستدل على ذلك بحديث مسلم عن ابن عمر: **بَدَأَ أَنْ يَسْبِقَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّمْسُ** (وقت مغرب ما لم يسقط نور شفق)، وهو بالسنن حمرة الشفق النيرة فيه، كذا في (القاموس) (١)، ورواه أبو داود. (نور شفق) دقاء، وهو فورانه ومضوعه، وبوزن ثور حمرة، وقد ورد صريحاً في أن رسول الله ﷺ (الشفق لحمرة إذا غاب شفق وحت الصلاة)، رواه الدارقطني، كذا في (شرح كتاب

(١) صحيح مسلم (٦١٢)

(٢) القاموس المحيط (ص ٣٣٧)

الخرقي^(١)، وقال أيضاً: وهو قول أكثر الصحابة، وحكى بعضهم لإجماع عليه في قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالْغَفَقِ﴾ [الانشقاق ١٦]، وذكر لشمس عن ليث عن أبيه قال: روي هذا عن عمر وعلي وابن عباس وعبادة بن الصامت وشدد بن أوس وأبي هريرة رضي الله عنهم، يعني موثقاً عليهم، ولا يصح عن النبي ﷺ فيه شيء.

وقد يستدل على ذلك بأن الغوارب ثلاث: الشمس والشفقن الحمرة والياض، كالطوالع التي هي من آثار الشمس ثلاث: المعرجن والشمس، ثم ما تعلق بالطوالع من خروج الوقت ودخوله تعلق بأوساط الطوالع وهو لفجر الصادق، فما تعلق وحويه بغوارب من دخول الوقت وخروجه، وجب أن يتعلق بأوساصه، وأوسط الغوارب الحمرة.

ومما يستدل على أنه الياض ما روي عن العمام بن بشير قال: أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة - يعني العشاء - كان رسول الله ﷺ يصليها بسقوط الفجر لثالثة، رواه أحمد والنسائي والترمذي، وقد حكى إطلاقه على الياض عن المرد وأحمد بن يحيى.

وقال في (النهاية): احتج أبو حنيفة رحمه الله على أنه الياض بظاهر قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسْفِ آتِلٍ﴾ [الاسراء ٧٨]، جاء في التفسير عن ابن عباس رضي الله عنه أن الذلوك هو غروب الشمس، فالله تعالى مد وقت المغرب إلى غسق الليل، والعسق عبدة عن حتماع الظلمة، والظلمة لا تجتمع إلا بعد ذهاب الياض، انتهى.

ولا يذهب عليك أنه قد اختلف في تفسير ذلوك الشمس؛ فقليل هو الغروب

(١) انظر شرح الرركشي على مختصر الخرقي (١/ ١٨٧)، واستن الدار قطني (١/ ٢٦٩).

وهو قول ابن عباس رضي الله عنه، وقيل: هو نزول، واستدل ابن عباس رضي الله عنه بحجة رحمه الله إنما هو بقول ابن عباس ويكفي به حجة، وليس لاستدلال بالآية حتى يقال: بها محتملة، والمحتمل لا يصح حجة، فافهم

وفي روايه عن أحمد أن الشفق في سمر الحمرة، وفي محضر أبيه، جمع بين الأحاديث على خلاف حائل بصرأبي في الحضر قد تنزل الحمرة فتو رعيه الجدر فيظن أنها قد غابت، فإذا غاب اليباص فقد تيسر، فالشفق عنده هو لخمرة، ولكنه اعتبر غيبة ليباص دلالة على معب الحمرة، والله أعلم.

وبالجملة عتبار قول الأئمة أحوط في حق معرب، وفي حق معشء الأحوط قول أبي حنيفة رحمه الله يقع في الوقت بيقين، ثم هذا الحديث حجة على الشافعي رحمه الله في قوله جديد بأن وقت المعرب قدر وضوء رستر [غورة] وأذن وقامة وحسن ركعات، ولا عتد في جميع ذلك بأسوس المعتد، وقال الرافعي من أئمة الشافعي. ومحتمل أيضاً أكل ثمة بكسر هاء شدة الجوع، فإذا مضى هذا القدر المضى الوقت؛ لأن جبرئيل عليه السلام صلاها في يومين في وقت واحد، ولو كان لها وقتان لبين كما في سائر الصلوات، وأما في قوله التقديم فيمتد وقتها إلى عبوة الشفق

قال النووي^(١)، الأحاديث لصحيفة مصرحة بالتقديم وهو تصواب، وفل ومن ختاره من أصحاب ابن جرير والخطابي والبيهقي ولعزلي في (الإحساء)^(٢) ولفوي في (التهذيب) وعبرهم، وعلى الجديد مو شرع في المعرب في وقتها لمضبوط حر له

(١) انظر: شرح النووي (٥/ ١١١).

(٢) إحياء علومه (١/ ٣٧٩).

وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ،

مده إلى غروب الشفق على الصحيح وإن لم يحز تأخير غيرها من الصدوات إلى خروج بعضها عن الوقت، لما روي أنه ﷺ قرأ الأعراف في المغرب، كذا في شرح (الحاوي)^(١)

وقوله: (وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط) قيل (لأوسط) صفة (الليل) أي: ليل متوسط لا طويل ولا قصير، فنصف الليل الأوسط يكون بالنسبة إلى ليل قصير أكثر من نصفه وبالنسبة إلى ليل طويل أقل من نصفه، وقيل هو صفة للنصف، أي: نصف عدل من الليل من غير زيادة ونقصان عموماً، أي من كل ليلة نصفها، وبه قطع الفقهاء فاطبة، والقول لأول يقضي التأخير إلى ست ساعات في أقصر الليالي وهي تلك الليالي، وإلى ست ساعات في أطول الليالي وهي ثلث الليل، ولعكس جرى وألحق، كذا في بعض الشروح، وفيه مسامحة، فتدبر

ثم يبيح في الحديث الاتي التأخير إلى ثلث ليل وكلاهما وقت الاحتيار، ووقت الحوار يمتد إلى طلوع الفجر كما عرفت، وعندنا لثلث وقت لاختيار والنصف وقت لجواز بلا كراهة، وإلى طلوع الفجر مع كراهة.

وقيل النصف وقت الجواز بكراهة من غير ثم ويعد مع الإثم.

وقوله: (وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس) ظهره يدل على أن جمع وقتها وقت اختيار، وقيل: وقت الاختيار إلى الإسماء، ووقت الضرورة والحواز إلى طلوع الشمس.

(١) انظر: «الحاوي» (٢/ ٣٠)

فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسَتْ عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ .
رَوَاهُ مُسْلِمٌ [٦١٢]

٥٨٢ - [٢] وَعَنْ بَرِيدَةَ قَالَتْ : إِذَا رَحُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ وَقْتِ
الصَّلَاةِ فَقَالَ لَهُ «صَلِّ مَعَآ هَذَيْنِ» يَعْنِي الْيَوْمَيْنِ ، فَنَمَّا رَأَى الشَّمْسُ أَمْرًا
بِلَا فَاذَنْ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعَصْرَ ، وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ
بِضَاءٍ تَقِيَّةً ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ ،

وقوله . (بين قرني الشيطان) قد ذكر في معنى قرني لشيطان وحوه أقربها وأصوبها
الذي يوافق الأحاديث لأخر الواردة في هذا الباب أن لمرد تقريبه ناحيتا رأسه فإنه
يتنصب فمما في وجه شمس ويدني رأسه إليها في وقت تطوع والمغرب، فيكون في
مقابلة من بعد الشمس فينصب سجود الكفار للشمس عادة له، ويحل لنفسه ولأعدائه
أنهم يسجدون له، فهي النبي ﷺ أمه عن صلاة في هذين وقتين : يكون صلاة من
عند الله في غير وقت عبادة من بعد شيطان، وقد جاء في الحديث أن الشيطان يقار
الشمس إذا طلعت فإذا ارتفعت فارقها، فإذا استوت قاربها فإذا زالت فارقها، فإذا
غربت قاربها، ثم يهتد روي (بين قرني شيطان) - تسخير أيضا، وسعيرت محمول
على أن الشيطان ينصب نفسه، والتسكير على أنه يولي كل شيطان من أعدائه على حسب
اختلاف الخطح في السداد

٥٨٢ - [٢] (عن بريدة) قوله (أمر بلا فاذن) أي أمره بالدين فأذن، ومثل
هذه العبارة كثير في الأحاديث يكون له أمور به بعد نداء، وقد بينا على ذلك في غير
موضع

وقوله (والشمس مرتفعة بضاء تقية، أي لم يحلها صخرة، وليس في هذا
الحديث تعيين منه ولا مشه لأول وقت العصر وآخره، ولا شك أن بضاء الشمس

ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ خَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ الْيَوْمُ الثَّانِي أَمَرَهُ «فَأَبْرِدْ بِالظُّهْرِ» فَأَبْرَدَ بِهَا، فَأَنْعَمَ أَنْ يُبْرَدَ بِهَا، وَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ أَخَّرَهَا فَوْقَ الَّذِي كَانَ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ مَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ،

يكون بعد المثليين أيضاً، فافهم.

وقوله: (فلما أن كان) أن رائدة تجيء بعد (لما) كثير، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا آتٰ جَكَاتُ رُشُلًا﴾ [العنكبوت ٢٣]، وقوله: ﴿فَلَمَّا آتٰ جَاءَ النَّبِيُّ﴾ [يوسف ٩٦]، و(كان) تامة وقوله: (أمره فأبرد) على صيغة الأمرين للأمر، أي: أمره بالإبراد فقال: أبرد بالظهر، ذكره تأكيداً وتصريحاً وإهماماً مذكراً، وإلا كان يكفي: فأمره فأبرد بها، بصيغة الماضي كما هو المعتاد في مثل هذه العبارة.

وقوله: (فأنعم) أي: زاد وبالع في الإبراد حتى اكسر وهج الحر بالكفة، فقال: أحسست وأنعمت، أي: ردت في الإحسان وبالع، ولا يخفى أن سياق الحديث يقتضي أن هذا الإبراد كان لأجل التأخير عن أول الوقت تعليماً لآخر الوقت، والالتقاء من شدة الحر لكونه من ببح جهنم كما سيأتي سبب آخر للإبراد، ولعله كان حين سؤال المرجع صف، ويأتي شرحه في (باب تعجيل الصلاة)، فافهم.

وقوله: (فوق الذي كان) أي: فوق الوقت الذي وجد في اليوم الأول، أي: زاد في التأخير، وهذا أيضاً ساكت عن وقوعها حين صيرورة ظل الشيء مثله، والشافعية يحملونه عليه بقرينة الروايات الأخر.

وقوله: (قبل أن يغيب الشفق) يشير إلى تأخير صلاة المغرب أيضاً في اليوم الثاني، أي: لم يصل متصلاً بغية الشمس كما في اليوم الأول، فلم يبدل هذا الحديث على أن

وَصَلَّى الْفَجْرَ فَأَسْفَرَ بِهَا، ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟»، فَقَالَ الرَّجُلُ: «أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «وَقْتُ صَلَاتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٦١٣].

لمغرب وقتاً واحداً كما قال الشافعي رحمه الله في الجديد، نعم يعلم من حديث إمامه جبرئيل أنه صلاها في اليومين في وقت واحد.

وقوله: (فأسفر بها) هي (القدموس)^(١): سفر الصبح ينسفر: أضواء وأشرق كأسفر. وفي (الصرح)^(٢): سفر إسفار، وشئ شذن صبح، فمعنى أسفر بها: دخل في السفر، كما أن معنى أبرد بالظهر دخل في برد، أي: صلى سراً.

ولظاهر من سياق الحديث أنه ابتداء في وقت الإسفار فلا يصح تأويله بأنه طؤله إلى الإسفار، وسبجيء تدم الكلام فيه في حديث. (أسفروا بالفجر) في آخر الفصل الثاني من (باب تعجيل الصلاة).

وقوله (فقال الرجل: أيا) أي: أنا ههنا، أو يقدر في الأول: أين السائل، ومن هو؟ ليطابق الجواب السؤال.

وقوله: (وقت صلاتكم بين ما رأيتم) المراد: أن أوله ما صليت فيه في اليوم الأول، وآخره ما صليت فيه في اليوم الثاني، فليس الأول والآخر خارجين عن الوقت، فلا يتوجه أن ظاهر قوله: (وقت صلاتكم بين ما رأيتم) يدل على أن الأول والآخري ليس وقتاً، على أنه قد وجد البين في حقيهما بالفعل، فإنه **بَيْنَهُمَا** صبي في أول الوقت وآخره، على أن لأحاديث الأخر ناطقة بكونهما داخلين في الوقت.

(١) القدموس المحيط (ص: ٣٨٠).

(٢) الصراح (ص: ١٨٤).

* الفصل الثاني :

٥٨٣ - [٣] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى بِي الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ وَكَانَتْ قَدَرُ الشَّرَاكِ، وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ صَارَ طُلُوكُ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَصَلَّى بِي الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، وَصَلَّى بِي الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، وَصَلَّى بِي الْفَجْرَ حِينَ حَرَّمَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ عَلَى الصَّائِمِ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ صَلَّى بِي الظُّهْرَ حِينَ كَانَ طُلُوكُ مِثْلَهُ، وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ طُلُوكُ مِثْلَهُ، وَصَلَّى بِي الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، وَصَلَّى بِي الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَصَلَّى بِي الْفَجْرَ فَأَسْفَرَ، ثُمَّ انْتَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ [٥٣٩٣، ت ١٤٩].

الفصل الثاني

٥٨٣ - [٣] (ابن عباس) قوله : (وكانت قدر الشراك) الضمير في (كانت) لشمس، والمراد الص الذي وقت الزوال لكونه مسبباً عنها، يعني كان في الزوال في ذلك اليوم قدر شراك لتعل، والظاهر أن المراد عرضه فإنه يختلف باختلاف الأماكن والأوقات، ولا يكون في مكة العي، في أطول أيام السنة لكون الشمس في سمت الرأس حشد، فكل بلد على الميل الكلي لا يكون فيه العي، في نقطة السرطان، ثم يختلف باختلاف عرض البلد، وتحقيق ذلك في علم الهيئة، وللمعرفة في الزوال طرق مذكورة في الكتب، وبإني الحديث صار مشروحاً بما ذكرنا في حديث عبدالله بن عمرو، غير أن قوله : (هذا وقت الأنبياء من قبلك) يدل بظاهره على أن الصلوات الخمس كانت واجبة على الأنبياء عليهم السلام، والمراد التوزيع بالنسبة إلى غير العشاء، إذ مجموع

• الفصل الثالث:

٥٨٤ - [٤] عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْرَجَ الْعَصْرَ شَيْئًا ، فَقَالَ لَهُ عُرْوَةُ : أَمَا إِنَّ جَبْرِيلَ قَدْ نَزَلَ فَصَلَّى أَمَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : اعْلَمْ مَا تَقُولُ يَا عُرْوَةُ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ بَشِيرَ بْنَ أَبِي مَسْعُودٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «نَزَلَ جَبْرِيلُ فَأَمَّنِي فَصَلَّيْتُ مَعَهُ ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ»

هذه الخمس من حصصياتنا ، وأما دسيسة إليهم فكان ما عدا لعشاء متفرقا فيهم كما جاء في الأحبار ، وقبل المحصوص بنا وحب صلاة لعشاء ، ومن قلنا كانوا يصلون العشاء ساقلة ، والله أعلم .

الفصل الثالث

٥٨٤ - [٤] (ابن شهاب) قوله (آخر العصر شيئا) أي تأخير السير أعز وقت لاحتياط ، لا أنه أخرها حتى غربت الشمس ، و(أما) بالتخفيف حرف التسيه ، و(أمام) صبه بالكسر والفتح ، وعروة بن الزبير من التابعين ابن أسماء بن أبي بكر ، ولد في زمن النبوة ، ومقصوده تذكير حديث إمامة جبرئيل الذي يدل على أفضلية أداء نصوات في أول أوقاتها ، وإنما لم يذكر شهرته في زعمه ، وقول عمر : (اعلم ما تقول يا عروة) ليلفح الأمر تغليظ وتبیه على رعاية مزيد الاحتياط في سرورية .

وهوله (فقال) أي عروة جوداً لعمر ﷺ وإشدره إلى أبي في عية الشبث فيما أقول ، لآبي سمعت ذلك ممن صحب وسمع صاحب رسول الله ﷺ ، ثم روى حديثاً دالاً على أداء الصلوات الخمس

يَحْسُبُ بِأَصَابِعِهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٢١، م: ٦١٠، ١٦٧].

٥٨٥ - [٥] وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عَمَّالِهِ: إِنَّ أَهَمَّ أُمُورِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ، مَنْ حَفِظَهَا وَحَافِظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ، وَمَنْ ضَيَعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ، ثُمَّ كَتَبَ: أَنْ صَلُّوا الطُّهْرَ أَنْ كَانَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا إِلَى أَنْ يَكُونَ ظِلُّ أَحَدِكُمْ مِثْلَهُ، وَالْمَصْرُ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً بَيْضَاءُ نَقِيَّةٌ قَدَرُ مَا يَسِيرُ الرَّاكِبُ فَرَسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ قَبْلِ مَغِيبِ الشَّمْسِ، وَالْمَغْرِبُ إِذَا غَابَتْ لَشَمْسٌ، وَالْجِشَاءُ إِذَا غَابَ الشَّمْسُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ،

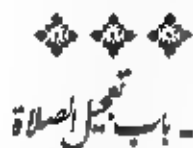
وقوله: (يحسب) من الحساب بضم السين، ويروى بالياء قالصمير لرسول الله ﷺ، أي بقول ذلك حال كونه يحسب نيت الأمر بعقد أصابعه، ويالتون على لفظ امتكلم أي يحس بحسب، وهذا مما يشهد بإيقانه وضبط ما أحبر رسول الله ﷺ، وفي شرح لشيخ: والأول أظهر لو ساعدته الرواية، وهذا يدل على ضعف تلك الرواية، وحسب في السج المصححة بما يدل على تساوي الروتين، بل في بعض السج ما يدل على قوة الأولى، والله أعلم

٥٨٥ - [٥] (عمر بن الخطاب رضي الله عنه) قوله: (إن أهم أموركم عندي) إشارة إلى التهديد والمباعدة لكونهم حائمين من صولته وشوكته

وقوله: (من حفظها وحافظ) تأكيد وتقرير، أو المراد من حفظها عدم نسيها وأدائها في أوقاتها، والمحافظة عليها. أدوم شرائطها وآدابها والاهتمام برعاية صفاتها، أو مراد: حفظها لنفسه ولأمر به لغيره، كما قيل في معنى «أَصْبِرْ وَاصْبِرُوا» [آل عمران: ٢٠٠] وقوله (أن كان) أن مصلوته، أي وقت كون الفيء ذراعاً، وهذا في مواضع مخصوصة وفي رُحمه مخصوصة، لما عرفت أن هذا محبب في الأقليم والبدان والفصول، و(ما) في (ما يسير) مصلوته.

فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ،
وَالصُّنْحُ وَالنُّجُومُ بِأَدْيَةِ مُشْتَبِكَةٍ. رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط: ٦].

٥٨٦ - [٦] وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ قَدْرُ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
الظُّهَرُ فِي الصَّيْفِ ثَلَاثَةَ أَقْدَامٍ إِلَى خَمْسَةِ أَقْدَامٍ، وَفِي الشِّتَاءِ خَمْسَةَ أَقْدَامٍ
إِلَى سَبْعَةِ أَقْدَامٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ. [د: ٤١١، ن: ٥٠٣].



وقوله: (فمن نام) ظاهره مخصوص بالعشاء لكونه وقت النوم، أو المراد بالنوم
السهر والغفلة أعم من أن يكون باسنام أو غيره فيشمل النكل
٥٨٦ - [٦] (ابن مسعود) قوله: (ثلاثة أقدام . . . إلخ) هذا هو الإبراد كما عرفت،
وهذا بالنسبة إلى لمدينة المطهرة وما هو على سفنها.

٢ - باب تعجيل الصلاة

لما ذكر مواقيت أولها وآخرها أراد أن يورد أحاديث تدل على أفضلية أدائها في
أوائل أوقاتها، ومذاهب لأئمة فيه مختلفة، فمذهب الشافعي رحمه الله أفضلية أول
الوقت في الصلوات إلا لشغل أو عذر، وإيراد ظهر الصيف عنده رخصة لمن يسعى إلى
المسجد من بعيد، ومن يصلي وحده أو في مسجده فالأصل أن يصلي في أول الوقت،
وإن كان شدة الحر، ومذهب مالك بحره، قل بعض أصحابه، أما في شدة الحر فالأفضل
أن يُسرِدَ وإن كان يصلي وحده، وكذا المختار من مذهبه، ومذهب أحمد استحباب
لتأخير، وكذا العصر يُستحب تقديمها عندهم، والمغرب له وقت واحد ويستحب
تعجيلها بالإجماع، والعشاء يستحب تأخيرها عند أحمد، وقال مالك: المبادرة، ولا بأس

* الفصل الأول:

٥٨٧ - [١] عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْنُوتَةَ؟ فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى حِينَ تَذْخَضُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ.....

متأخيرها لاجتماع الناس، وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فإيراد الظهر وإسداء الفجر وتأخير العشاء مستحب، وسنعرف في أثناء البيان تفاصيلها ودلائلها.
ثم الظاهر من كلام بعضهم أنه يكفي كونها في أول الوقت وقوعها في المصنف الأول.

الفصل الأول

٥٨٧ - [١] (سيار بن سلامة) قوله. (عن سيار) بتقديم السين على الباء بالتشديد (ابن سلامة) بفتح السين وتخفيف اللام، بصري من مشاهير التابعين وقوله. (كان يصلي الهجير) في (القاموس)^(١): الهجير والهجرة والهاجرة نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر أو من زوالها إلى العصر؛ لأن الناس يَسْتَكُونُون في بيوتهم كأنهم قد نهجوا، أو شدة الحر، والمراد به في الحديث صلاة الظهر، أو المضاعف محذوف ولذا أتت صفتها، وتسميتها بالأولى لكونها أول صلاة صليت مع جبرئيل بالإمامة

وقوله (وتدحض) من الدحض وهو الرنة، في (القاموس)^(٢). دَحَضَتْ رَجُلَهُ [رَلَقَتْ]، ولشمس: زالت، وهو أول وقت لظهور، ولا بد أن يكون في غير الصيف

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٤٦٠).

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ٥٩٢).

وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءُ
الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَنْمَةَ،

وشده الحر بالأمر بالإبراد فيه مع تأكيد والمبالغة فيكون الإبراد فيه أفضل، وهذا هو
مذهب أبي حنيفة.

وقوله: (حية) قال الثوري^(١): يتأول ذلك على وجهين، أحدهما أنه أراد
بحيبتها شدة وهجها [وقف حراً]، و الآخر: أنه أراد به صفاء لونها عن [لتغير
والاصمرار، وهذا أقرب التأويلين، انتهى

قبل ذلك لا يكون بعد مصير الظل مثليه، وذلك محل كلام ونرد.

وقوله: (ونسيت ما قال في المغرب) هذا قول الراوي من أبي هريرة، وفعل (قال)
أبو هريرة، ويدل على أنه قد قال فيها أيضاً شيئاً، ولكنه نسي خصوصه، ويحتمل أنه
لم يقل بهب شيئاً لعدم اختلاف وتطريق المتقدم ولأخيراً في وقتها، ومقصوده. كان
سأول الوقت فيما يتساهل الناس فيه، والله أعلم.

وقوله (وكان يستحب) بصيغة المعلوم وكذا (يؤخر)، والمراد. التأخير إلى
وقت الاحتير وهو الثلث عندنا وسيأتي.

وقوله (التي ندعونها العنمة) عن الليل: أظلم، وفي (القاموس)^(٢): العنمة
محرقة. ثلث الليل الأول بعد عيبوبة اشفق أو وقت صلاة العشاء الأخيرة. يريد أولها،
وفي قوله. (تدعونها) إيماء إلى كراهة تسميتها بالعنمة في الشرع، وقد ورد النهي عنه،
ومع ذلك وقع في بعض الأحاديث إما باعتبار السابق أو بياناً للحوار، وسيجيء ذلك
بالتفصيل^(٣).

(١) كتاب أمير (١/ ١٨١)

(٢) القاموس المحيط (ص: ١٠٤٦)

(٣) عند شرح الحديث (٦٣٢)

وَكَاذَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ وَيَقْرَأُ بِالسِّتِينَ إِلَى الْمِئَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ: وَلَا يُبَالِي بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَلَا يُحِبُّ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[ج: ٥٤٧، م: ٦٤٧]

وقوله: (وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها) وقد نقل الرخصة فيهما لعذر أو غيبة، وفي (صحيح البخاري) ^(١). أن اس عمر لا يبالي أقدمها أم أخرها إذا كان لا يحشى أن يعله لنوم عن وقتها، وقد كان يرقد قبلها، وقد أورد عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال ^(٢): «أعظم رسول الله ﷺ لذة بالعيشاء حتى رقد الناس، واستيقظوا ورقموا واستيقظوا، وقد جاء في أنكلم أيضاً - بعد أن لا يكون مما لا يعي - رخصة».

وقوله: (وكان يفتل) أي: ينصرف، في (القاموس) ^(٣): فتل: لواء، ووخته عنهم: صرعه.

وقوله: (حين يعرف الرجل جليسه) المقصود أنه كان يديه في العس.

وقوله: (ويقرأ بالسيتين إلى المئة) أي: كان يقرأ في صلاة الفجر ستين آية وما فوقها متبهاً إلى المئة.

وقوله: (ولا يبالي بتأخير العشاء إلى ثلث الليل) أي: كان لا يحافظ على أول وقتها، ولا يبالي ولا يتخرج بتأخيرها إلى ثلث الليل لكونه مستحباً عنده،

لهم

وقوله: (ولا يحب النوم) ظاهره أعم من الكراهة أو كإبائه عنها.

(١) صحيح البخاري (٥٧٠)

(٢) صحيح البخاري (٥٧١)، ودرر الساني (٥٣١).

(٣) القاموس المحيط (ص: ٩٥٩)

٥٨٨- [٢] وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سَأَلَنَا جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالنَّهَارِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ، وَالْعِشَاءَ إِذَا كَثُرَ النَّاسُ عَجَلًا، وَإِذَا قَلُّوا أَخَّرَ، وَالصُّبْحَ بِغُلَسٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٦٥، م: ٦٤٦].

٥٨٨- [٢] (محمد بن عمرو) قوله (ولعصر والشمس حية) قد مر في الحديث الأول أنها كانت حية بعد أن يرجع أحدنا إلى رحمه، فيفهم منه أن حياة الشمس لا يحتص بأول الوقت، فافهم

وقوله (إذا وجبت) أي: سقطت، يقال وجبت الشمس وجباً ووجوياً غابت.
وقوله (وإذا كثرت الناس عجل، وإذا قلوا أخر) يدل على أن لتأخير كان لغرض تكثير الجماعة، وقد قيل: بل أن حيلة وأصحابه إنما لم يترجموا أول لوقت للصلاة لأجل هذا لا لعدم نصيبته، فدير. والجملة في موضع نصب، أي: صلى العشاء معجلاً حين كثرة الناس ومؤخراً حين قلتهم.

وقوله (والصبح بغلس) أي (الغاموس)^(١) العلس محرقة ظلمة آخر الليل، وقد جاء في رواية: (وصلى الصبح بغلس) بالباء، وقال القاضي عياض: اختلفت فيه الروايات فرويناها في (الموطأ) عن أبي محمد بن عبد الله بن سير الممهلة، وكذا رواه ابن وصاح، وعن غيره من شيوخنا بالمعجمة، وكذا يقول أكثر [رواة لموطأ]، وصيغته الأصلية في البخاري بالمهملية في حديث يحيى بن موسى، وفسره مالك قدس. يعني الغلس، وعس وغلس سواء، وأنكر شارح (الموطأ) السين الممهلة ولم يقل شيئاً، وقد جاء حروف كثيرة بالسين والشين معاً مثل شمنه وسمنه، وسُدقة من الليل وسُدقة، وسوفق وشوفق، وقال أبو عسدة. عس للرب وأعس. إذا أقلم.

٥٨٩ - [٣] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ بِالظُّهَارِ سَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا اتِّقَاءَ الْحَرِّ مُتَّفِقُونَ عَلَيْهِ، وَلَفْظُهُ لِلْبُخَارِيِّ. (ج: ٥٤٦، م: ١٢٠).

٥٩٠ - [٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ».

٥٩١ - [٥] وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «بِالظُّهْرِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ.....»

وقال الأزهري: هي بقية ظلمة الليل يخالطها يابس الفجر، ذل والعيش بالمعجمة قبل الغس، والغسل باللام بعد الغس، وهي كلها في آخر الليل، ويجوز لغيش بالمعجمة في أول الليل، انتهى.

ثم لا يخفى أن الحديث لا يدل على الدوام؛ لما عرفت من أن دلالة (كان) عليه منظور فيه، ولو سلم فقد ورد الأمر بالإسراع، والقول راجع على الفعل عند أبي حنيفة رحمة الله عليه.

٥٨٩ - [٣] (أنس) قوله: (بالظهار) جمع ظهيرة وهي الهاجرة، جمعها باعتبار الأيام أو باعتبار الأشخاص.

وقوله (على ثيابنا) الظاهر الثياب الملبوسة، فالحديث يدل على جوار السجدة على ثوب المصلي كما ذهب إليه أبو حنيفة رحمة الله عليه، فهو حجة على الشافعي رحمة الله عليه في عدم تحريمه السجود على ثوب هو لاسه، وأول الحديث بأن المراد ههنا الثوب الغير الملبوس.

٥٩٠، ٥٩١ - [٤، ٥] (أبو هريرة، وأبو سعيد) قوله: (إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة) فيه تدب الإبراد بالظهر في شدة الحر، لكنهم احتلوا في المراد بالإبراد، فقال

معنى السس ' المراد بالإبراد بالظهور أداؤها في أول الوقت، وبرد لبهار أوله، وهذا التأويل ليس بصواب؛ لأن الإبراد في الأحاديث ذكر بيان ما احتاره ﷺ من الوقت الأخير في أوان الحر، وبطله تعليقه ﷺ ذلك بقوله ' (فإن شدة الحر من فيح جهنم)، وما سبق في باب المواقيت من قول الراوي: (فأنعم) أي: زاد على الإبراد وبالع فيه، وبهذا يطل أيضاً ما ذكره الشافعية أن المراد بالإبراد الصلاة وقت الزوال، وأنه يكسر فيه وهج الحر فهو يبرد بالإضافة إلى حر الطهيرة، وعن ابن مسعود^(١) قال: كان قدر صلاة رسول الله ﷺ الظهور في الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام، وفي الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام، وعن ابن عمر^(٢): كان الفيء ذراعاً ونصفاً إلى ذراعين، وكان الجدران في ذلك الزمان سبعة أذرع، كذا قيل.

وعند مالك رحمه الله: إلى أن يزيد ظل كل شيء ربعه، وقال أئمة مذهب أحمد: يؤخر حتى ينكسر الحر ولا يؤخر إلى آخر الوقت، وقال بعضهم: يؤخر إلى وقوع لظل الذي يمشي فيه الساهي إلى الجماعة، وقال بعضهم: يؤخر إلى قريب من وسط الوقت. وفي (صحيح البخاري)^(٣): (فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة حتى رأينا فيء الظل)، أي: أبردنا وانتظرنا حتى رأينا الظلال، ولتلول لكونها منبسطة غير منتصبة لا يظهر فيها عقيب الزوال، بل لا يصير لها في عادة إلا بعد الروال بكثير، بخلاف انشاحصات المرتفعة كالمنارة مثلاً، وقال أيضاً: الإبراد أن يؤخر بحيث يحصل للحيطان ظل يحشون فيه ويتنافس الحر، وخصه بعضهم بالبلاد الحارة، وخصه بعضهم بالجماعة.

(١) أخرجه النسائي (٥٠٣)

(٢) صحيح البخاري (٥٣٥).

مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ، وَاشْتَكَبَ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ:
 وقال في (الهدية)^(١) أشد الحر في تلك الديار في وقت تدوخ ظل كل شيء،
 مثله كم مر .

وبالحملة لمناخه في سراد الطهر وارد في الأحاديث الصحيحة، وأما حديث
 غيب: (شكون إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء فلم يشك) أي: لم يُبرأ شكوا،
 معمول على أنهم طلبوا تأخيراً رائداً على قدر الإبراد، وقيل بهم انتمسوا تأخير
 لصلاة عن توقف، كذا قال الكرماني^(٢)، وقال بعض اشافعية: لإبراد رحصه، وعلى
 كل تقدير لا يجوز حمل الإبراد على الزوال، وكون وقت الزوال أبراداً من الاستواء معللاً
 بحث، بل هو أشد منه لبقاء لب كما في الإبراد وقت الفجر من نصف الليل، وإن
 كان الشمس أقرب، ويرده سياق الحديث في الرحصه

ويقول عن الشافعي أنه قال: الإبراد صلاة الظهر لمن يتأب من العبد وللمشفقة
 على الناس، فأما المصلي وحده والذي يصلي في مسجد قوميه [والذي] أحب به أن
 لا يآخر الصلاة في شدة الحر، وهو أيضاً مخالف بظاهر الحديث عن أبي هريرة (كنا مع
 رسول الله في سفر، فأذن بلال لصلاة الظهر، فقال لبي ﷺ يا بلال أبرد ثم أبرد)، فلو
 كان الأمر على ما ذهب إليه الشافعي رحمه الله لم يكن للإبراد في ذلك الوقت معنى،
 لاحتماهم في السفر، وكانوا لا يحتاجون أن يتأبوا من العبد، كذا في (جامع الترمذي)^(٣)،
 وقال: ومعنى من ذهب إلى تأخير الطهر في شدة حر هو أولى وأشبه بالاتباع.

وقوله: (من قَيْحِ جَهَنَّمَ) فاحت القدر تقيح وتفوح. إذا غلت، فحق جهنم وهو جح

(١) «الهدية» (١/ ٤٠)

(٢) «شرح الكرماني» (٤/ ١٨٧)

(٣) انظر «سنن الترمذي» (١٥٨)

رَبِّ أَكَلْ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَدِنَ لَهَا بِقَسَيْنِ. نَفْسِي فِي الشَّئَاءِ، وَنَفْسِي فِي الصَّيْفِ، أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ».....

الباء ولواو وواو الحاء المهملة سطوع حرها وانتشارها، ويحيى بمعنى لوسعة، والمبهاء. التوسعة من الدور، والاشتكا من النار حقيقة أو مجاز، وبظاهر هو الأول، فإن الله تعالى قادر على أن يخلق فيها كلاماً تشتكي به عند ربه، وقال ابن عبد البر: لكل القولين وجه وبطائر، والأول أرجح، وقال عياض وهو الأظهر، وقال النووي هو لصواب.

وقوله (أكل بعضي بعضاً) كناية عن اختلاط أجزائها واردة حامها كأنه غصده كل جزء في بناء الآخر وانمكن في مكانه، والمراد بنفسها لها وحروج ما يبرر منها كأنفس هي لحيوان.

وقوله (نفس) بالجر والرفع، وكذا قوله. (أشد) يجوز فيه الرفع والجر على البدل. وقال الثوري شتي^١ روايتنا بالرفع، ما حبر^٢ محذوف، أي: هو أشد، أو حبره محذوف تقديره: أشد من تحبوس من ذلك النفس، ويؤيده الرواية الأخرى للبخاري ورواية الثنائي. (فأشد ما تجدون من الحر من حر جهنم)، ويؤيد الأول روايته لإسماعيلي (فهو أشد)، كما قال الشيخ^٣.

والمراد بالزهمير شدة البرد، فإن قيل كيف يحصل من نفس النار الزهمير؟ قلت. المراد من النار محلها وهو جهنم، وفيها طبقة زمهريرية. ثم الحكمة في

(١) كذا في نسخة، ولم نجد في «كتاب سمير»، وقد في الفتح (٢/ ١٩) في روايتنا بالرفع.

(٢) «فتح الباري» (٢/ ١٩).

فَمِنْ سَمُومِهَا، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْبَرْدِ فَمِنْ زَمْهَرِيرِهَا». [ج: ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، م: ٦١٥، ٦١٧].

٥٩٢ - [٦] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً حَيْثُ، فَيَذْهَبُ الدَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي قِبَاتِهِمْ،

المنع من الصلاة في شدة الحر، إما دفع المشقة لكونها قد نسلت الخشوع، وقيل: كونها الحالة التي ينشر فيها العذاب، والأول أظهر؛ لأن الصلاة محل وجود الرحمة ففعلها مطنة بطرد العذاب فكيف أمر وتركها؟ وقد يؤيد الثاني بحديث عمرو بن عسه عند مسلم حيث قال له: (أقصر عن الصلاة عند استواء الشمس فإنها ساعة تسجر فيها جهنم)، نافهم.

وقد يتوهم من نصه التعليل المذكور مشروعية تأخير الصلاة في وقت شدة البرد أيضاً ولم يقل به أحد، لأنها تكون غالباً في وقت الصبح فلا يزول إلا بطلوع الشمس، فتؤخرت لخرق لوقت.

هد وقال الثوري شتني^(١): أشار بقوله: (أشد) إلى أن هذين النسيين ليسا على الإطلاق موجبين للحر والبرد في فصل الشتاء والصيف، فإن الله جعل ذلك مربوطاً بالآثار العلوية، وهذه من مقتضيات حكمة الله البالغة؛ حيث أظهر أثر فيح جهنم في زمان الحر، وأثار الزمهرير في زمان البرد، ولم يجعلهما على العكس، فيتولد منهما وحامة في الأموية وفساد في الأمزجة.

وقوله: (فمن سمومها) في (القاموس)^(٢): السُّوم الريح الحارة تكون غالباً بالنهار.

٥٩٢ - [٦] (أنس) قوله: (إلى العوالي) جمع عالية، وهي المواضع في جانب

(١) إكتاب الميسرة (١/ ١٨٢).

(٢) القاموس المحيط (ص: ١٠٣٦).

وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً، وَيَعْضُ الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ نَحْوِهِ.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٥٥، م: ٦٢١].

٥٩٣ - [٧] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ:
يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا اصْفَرَّتْ، وَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ، قَامَ
فَتَقَرَّ أَرْبَعًا.....»

عدو المدينة في جانب مسجد قباء ومسجد بني قريظة.

وقوله: (ويعض العوالي - إلخ) مدرج من كلام الرمزي

وقوله (أو نحوه) أي: نحو هذا المقدار وبهذا ذكر الصمير، ولا يخفى أنه
لا يدرى أن الذهاب كان راکباً أو ماشياً، وعلى تقدير المشي: بالسرعة أو البطء، وحال
الذهاب في القوة أو الضعف، ولا يظهر أيضاً بأي ناحية من العوالي كان الذهاب،
وبالجملة لا يثبت به أن يصلي العصر وقت بقاء ربيع انتهاء كما هو مذهبهم.

٥٩٣ - [٧] (أنس) قوله: (تلك صلاة المنافق) إشارة إلى ما في الدهن، وهي
العصر المؤخّرة عن أول وقتها إلى قبيل الغروب عمداً بلا عذر.

وقوله: (يجلس - إلخ) استئناف لبيان الجملة السابقة، والمنافق إما محمول
على حقيقته بأن يكون بياناً لصلاته، أو يكون تعليلاً، والمراد من هو على صفة المنافق.
وقوله: (فتقرّ أربعاً) في (القاموس): نقر الطائر - لقط من ههنا وههنا^(١)، شبه به
تحفيف السجدة من غير طمأنينة، وإطلاق لأربع باعتبار جعل السجدين ركناً واحداً
بإرادة الجنس، أو كان وروده في السفر، أو حين كان صلاة العصر ركعتين قبل الزيادة،
أو لما كان لم يفصل بين السجدين فكأنهما سجدة واحدة، والله أعلم

(١) (القاموس المحطّ) (ص ٤٥٢)

لَا يَذْكُرُ اللَّهَ بِهَا إِلَّا قَلِيلًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٦٢٢].

٥٩٤- [٨] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ

الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٥٢، م: ٦٢٦]

ثم تحصيله البيان بأن عصر إما لكونها في وقت اشتغال الناس بآباء لباعث على التهاون أو لفصلها مبالغ في التفتيح والتشديد.

وقوله: (لا يذكر الله فيها إلا قليلاً) إشارة إلى التهاون وتقصير في الأركان الظاهرة وخشوع الباطن، وربما قال (قليلًا) إذ لم يبق والمرائي لا يفعل إلا بحصرة من يرئيه وهو أقل أحواله، أو لأنه يذكر باللسان دون القلب وهو قليل بالنسبة إليه، وقد وقع في القرآن المعجيد في شأن المنافقين: ﴿وَلَا يَذْكُرُ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [س: ١٤٢] بهذا الاعتبار

٥٩٤- [٨] (ابن عمر) قوله: (الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله)

في (القاموس) ^(١) وَتَرَ الرَّجُلَ: أَفْرَعَهُ وَأَدْرَكَهُ بِمَكْرِهِ، وَتَرَاهُ مَالَهُ: نَفَصَهُ إِيَّاهُ، وَفِي (الصحيح) ^(٢): وَتَرَهُ حَقَّهُ، أَيْ: نَفَصَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَتَزَكَّرَ أَعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥] أَيْ: لَنْ يَنْفَعَكُمْ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ ^(٣): أَيْ: مَنْ يَصْبِغُ أَعْمَالَكُمْ، مَنْ وَرِثَ الرَّجُلَ: ذَا قَتَلَتْ مُتَعَلِّقًا بِهِ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ حَمِيمٍ فَأَفْرَدَتْهُ مِنْهُ، مَنْ الْوَتْرُ: وَيُرْوَى يَنْصَبُ (أَهْلُهُ) وَرَفَعَهُ، فَعَلَى الْأَوَّلِ فِي (وتر) ضَمِيرٌ لِلَّذِي تَفُوتُهُ، وَعَنِ الثَّانِي لَا ضَمِيرَ فِيهِ، بَلْ لِفَعْلٍ مُسَدٍّ إِلَى (أَهْلِهِ)، وَنَظَاهِرُ عَنِ مَا ذَكَرَ فِي مَعْنَاهُ هُوَ الْأَوَّلُ كَمَا لَا يَخْفَى.

(١) القاموس المحظوظ (ص: ٤٥٦)

(٢) صحيح (٢/ ٨٤٣)

(٣) تفسير البيهقي (٢/ ٤٠٦)

٥٩٥ - [٩] وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٥٣٣، ٥٩٤].

وقال الشيخ^(١)، النص هو المشهور عند الجمهور على أنه مقول ثاب، والمعنى أصبب أهله وماله، وقال القرطبي^(٢): يروى بالنصب على أن (وتر) بمعنى سلب، وهو يتعدى إلى مفعولين، ويلرفع على أن (وتر) بمعنى أخذ، انتهى.

والمعنى، أن التقصير في صلاة العصر مصيبه عظيمه في نقص الدين كوتر لأهل المال في الدين، وذلك تنبيه على ردة فضيلة صلاة العصر، منبهي أن لا تُترك بحال، وقد يلحق بها سائر الصلوات، والكلام في اشتراك العلة، نعم قد يروى: «من ترك صلاة مكتوبة حتى تقونه، ويروى. من فاتته الصلاة فكأنما وتر أهله وماله، ولظهر انعموم وقد خصه الشيخ، وقيل في معناه: أي: شؤم ترك الصلاة يهلك أهله وماله

٥٩٥ - [٩] (بريدة) قوله. (من ترك صلاة العصر) وزاد معمر في روايته (متعمداً) كما قال الشيخ^(٣).

وقوله. (فقد حبط عمله) في (القاموس)^(٤). حبط عمله كسمع وصرب خطأ وحُوطاً بطل، وهذا تغليب وتشديد، والمراد لصاحبه في نقصان الثواب، وحقيقة الحبط إما هو بالردة إذا مات على ذلك، وإسناد بهذا الحديث من يقول بتكفير اعاصي من الخوارج؛ لأنه نظير قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [سائدة: ٥] وقال الشيخ^(٥) قال ابن عبد البر مفهوم الآية أن من لم يكفر بالإيمان لم يحبط عمله

(١) فتح الباري (٢/ ٣٠).

(٢) المعجم (٢/ ٢٥١).

(٣) فتح الباري (٢/ ٣٢).

(٤) «قاموس المحطة» (ص ٦٠٩).

(٥) فتح الباري (٢/ ٣٢).

٥٩٦ - [١٠] وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيَنْصَرِفُ مَوَاقِعَ نَبِيٍّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ ٥٥٩، م: ١٣٧].

٥٩٧ - [١١] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانُوا يُصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّمْسُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ ٨٦٤، م: ٦٣٨].

فيتعارض مفهومها [ومتطوق الحديث]، انتهى

والكلام يرجع إلى تحقيق معنى الإيمان وأن العمل داخِل فيه أم لا، وقد حقق في موضعه، نعم قد ذهب الإمام أحمد إلى أن ترك الصلاة عامداً كافراً، وقد مر الاختلاف فيه، وقيل - المراد بالعمل عمل الدنيا الذي بسبب الاشتغال به ترك الصلاة، أي لا يمتنع به، وفي إيراد الحديثين في هذا الباب رمز خفي إلى [أن] التأخير عن الوقت المستحب في حكم الضوئ، أو الإشارة إلى أنه لما كانت فضيلتها في هذه الدرجة فيبغي أن تعجز لثلاث ثغرات شغل شاغل عنها

٥٩٦ - [١٠] (رافع بن خديج) قوله: (مواقع نبيه) النبيل بفتح النون وسكون الموحدة. السهام، كذا في (القاموس) ^(١)، وفي بعض الشروح: وهي السهام العربية، وفي (الصحاح) ^(٢) هو مؤنثة ولا واحد لها من لفظها، وقيل: هو واحد وجمعها نال وأبال ونبلان، انتهى. أي. ينظر إلى مواضع وقوع سهمه بعد الترمي به لا النبيل، والمراد بأن التمهيل لصلاة المغرب وهو مستحب بالاتفاق

٥٩٧ - [١١] (عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قوله: (فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل) أي.

(١) القاموس المحيط (ص ٩٧٨)

(٢) الصحاح (٥/ ١٨٢٣)

٥٩٨- [١٢] وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ فَتَنَصَّرَفَ

النِّسَاءُ مُتَلَفَعَاتٍ يَمُرُّوهُنَّ مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغُلَسِ مُتَّفِقُونَ عَلَيْهِ. [ج: ٨٦٧، م: ٦٤٥].

٥٩٩- [١٣] وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَرَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ

تَسَحَّرَا، فَلَمَّا فَرَعَا مِنْ سَحُورِهِمَا قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى . . .

كانوا يصومون في أجزاء الوقت، الذي بين مغيب الشفق وثالث الليل، فكان مدؤها معب الشفق ومتهاها ثلث الليل، فافهم.

٥٩٨- [١٢] (عائشة ؓ) قوله: (متلفعات) أي: ساترات وجوههن وأبدانهم،

والتلفع شد الالتفاح، وهو بالكسر: الملحفة والكساء أو البرد أو كل ما تلتفع به المرأة، والمرط كساء من خز أو صوف، وعرف معنى الغلس، وقيد التلفع بأنه لو كانت الوجوه والأبدان مكشوفة لعرفن بها في ذلك الغلس الذي كان في ذلك الوقت، وقد يعرفن بمشخصات أخرى، وكان الغلس بحيث لا يعرفن بها، فافهم.

هذا ويحتمل أن يكون المراد: لا يتميز من الرجال للتلفع والغلس، والأول هو

لوجه، قال الشيخ^(١): ولا معارضة بين هذين الحديثين وحديث أبي بردة أنه كان ينصرف من الصلاة حين يعرف الرجل حليته؛ لأن هذا إخبار عن رؤية المتلفعة عن بعد، وذلك إخبار عن رؤية الجليس عن قرب.

٥٩٩- [١٣] (قَتَادَةُ) قوله: (من سحورهما) ضبط بهم السين وفتحها، وقالوا:

هو بالضم اسم للمع المخصوص، وبالفتح للمأكل وقت السحر

وقوله: (فصلى) أي: النبي ﷺ، وفي بعض الروايات: (فصلياً)، وهو موافق

قُلْنَا لِأَنسٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟
قَالَ: قَدَرُ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج ٥٦٧].

٦٠٠ - [١٤] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا
كَانَتْ عَلَيْكَ أَمْرَاءُ يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ».....

نقله (ودخولهما)، وفي بعضها (فصينا) لفظ المكلم كما في حديث زيد بن ثابت.
نهم سحرُوا مع رسول الله ثم قاموا إلى الصلاة.

وقوله: (قد: قدر) ضبط بالنصب على أنه خبر كان المقدر، والرفع على أنه
خبر مبتدأ محذوف.

وقوله: (خمسین آية) وفي حديث آخر للبخاري: (خمسین أو ستين)، وهو
خمين يعسر للعامة لأحده، وعلى كل تقدير مراد الآيات المتوسطة لا طويلة
ولا قصيرة، ولا قراءة سريعة ولا بطيئة، ولا يخفى أن التوسط له مقادير ومراتب كثيرة،
فيتيسر لأحد بها، فالأحفظ لهم أن يتعجلوا بمقدار، ولا يبدلوا هذا الحديث على أداء
فرص الفجر في الغلس جداً بلذهب إلى مسح وأداء ركعتي سنة، فافهم.

٦٠٠ - [١٤] (أبو ذر) قوله (كيف أنت) أي كيف حالت.

وقوله (إذا كانت عليك لأمراء) أي مستطيين ومستويين عليك بحيث لا يسمعك
مخافتهم، قلوا: ألماد أمراء سي أمية، وهم الذين أحدثوا الشهاور في أوقات الصلاة
ورعيه سنه ووجبها كالتعذيل والعمأبيه، وفي (سمر السعادة) (١). أول من
تساهل في القومة والمجلس أمراء سي أمية وأعلم أنه مات أبو ذر سنة اثنين وثلاثين في
حلاة عثمان بن عفان، وكان يشهد في إمارة معاوية من قبل عثمان، فدعه عثمان بن عفان.

أَوْ يُؤَخَّرُونَ عَنْ وَقْتِهَا؟ قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا فَإِنْ أَدْرَكْتُهَا مِنْهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٣٨].

٦٠١ - [١٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٥٧٩، م: ٦٠٨].

المدة وله قصة، فحسب تحدير أبي زر عن ذلك على تقدير انقراض التقدير، أو كان المراد بمارئتهم من قبل الخليفة، والله أعلم.

وقوله (أو يؤخرونها) (أو) لشك الراوي، ويحتمل أن يكون للتنويع، والمراد بأخيره عن وقتها المعذور.

وقوله: (نافلة) مرفوع، وفي عصر نسخ النصب إم حُرْ كان محذوفاً ووح من الصمير في التعريف، ثم الحديث بعد بإطلاقه حواز لتتمل بعد المعجز والعصر، وصحة كون النفل ثلاث ركعات، وفيه كلام سيأتي في موضعه، فتقيد بما سوى هذه الثلاثة على أن تكاف هذا المكروه فهو من ثارة الفتنة التي تدرم من مخالفتهم

٦٠١ - [١٥] (أبو هريرة) قوله. (فقد أدرك الصبح) يعني: إذا صلى ركعة أخرى كملت صلاته؛ لأن من بين أنه لا يدرك لصلاة بأداء ركعة واحدة، وقد جاء في رواية البيهقي (من أدرك من لصح ركعة قبل أن تطلع الشمس بركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدرك لصلاة)، وقد جاء في رويته لبحاري: (من أدرك من العصر ركعة فليسم صلاته)، كما قال الشيخ^(١)، والحديث يدل على أن من طلعت عنه الشمس وهو في

صلاة الصبح أو غروب وهو في صلاة العصر، لا تطل صلاته، وهو قول أكثر أهل العلم.
وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن صلاة لصح تفسد بطلوع الشمس، وصلاة العصر
لا تطل بغروب الشمس، وهرقوا بينهم بأن وقت العصر كله داخل فإد شريح فيها وحب
كاملة، فإذا طرأ نقصان لم يؤد كما وجب، بخلاف العصر فإن حر وقته ناقص لأنه
وقت كراهة، فإذا شريح فيها فقد وحب ناقصة، فإذا طرأ لنقصان بالغروب فقد أدى كما
وجب، وهذا إذا شريح في الوقت ناقص طاهر، وأما إن شريح قبله فلا للإنسان أن
يستوعب وقت الصلاة له فلا يسكن الاحتراز عنه

وهذا حديث وارد عليهم، والحوادث أنه قد وقع استعراض بين هذا الحديث
وبين الأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة، فذهب نعمة القرمص
ونفن، وليست محصورة بالنفل كما رعت الشافعية، وحكم استعراض بين الحديثين
بمراجع إلى القياس، والقياس رجع حكم هذا الحديث في صلاة العصر، وحكم النهي
في صلاة الفجر كما ذكرنا، وليست الأحاديث في نهى عن الثلاثة مخصوصة بالنفل
كانتهي عن اتصاله بعد الفجر والعصر، كما زعمت الشيعة، لقوله ﷺ (من نام عن
صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها) أي: أروه، وبه يوفقون بين هذا
لحديث وتلك الأحاديث، لأن التخصيص خلاف الظاهر، وظاهر الأحاديث النهي عن
مرايض والموكل، وأيضاً لو كانت محصورة بالنفل لجاز قضاء الغواتب فيها ولا يجوز؛
لأن النبي ﷺ لما فاتته صلاة الفجر ليلة التعرّيس انتظر في قصائده إلى أن تفتت الشمس،
فبوجاز قضاء المكتوبة حل طلوع الشمس لما أخر بعد الانبهاء، كذا قيل

وقد الشّعني^(١): والآثار المروية في النهي عامة في حسن الصلاة. وقد بعض

(١) هو الحبيب بن علي بن الحجاج بن عني، حسان لدين السعدي، فقد حمي، المتوفى =

٦٠٢ - [١٦] وَعَنْهٖ قَانَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . «إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ لَشَّمْسُ فَلْيُسِّمْ صَلَاتَهُ . وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيُسِّمْ صَلَاتَهُ» . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . [ج . ٥٥٦] .

أصحابنا . أحاديث النبي ﷺ بأسحة إهد الحديث وكان وروده قبل النبي ، ومقتضاه أن سفل لعصر أيضاً لك علة بعد ذكرنا محورنا في العصر هذا ، وقد روي عن أبي يوسف أن سحر لا يفسد بسوء الشمس ولكنه يصير حتى إذا رفعت شمس ثم صلاته ، فكأنه ستحسن هذا ليكون مؤدلاً بعض الصلاة في الوقت ، ولو أفسدها كان مؤدلاً جميع صلاة خارج الوقت ، وأداء بعض صلاة في الوقت أولى من أدائه التكن خارج الوقت ، كما ذكر لحاقي بدلاً عن (المسوط) ، والله أعلم

ثم قد أحدث الشافعية من الحديث المذكور أنه إذا بلغ لصبي أو ظهرت لحنص أو أسلم لكاثر وأدرك مقدار ركعة من الوقت وحت عليه هذه الصلاة ، وفي ذلك مقدار كبيرة قولان من شافعي كما هو مذهب ، وحصة البخاري من أصحابنا هذه الصورة ، وقال : المراد بإدراك الصباح هذا المعنى بصره لمدد أبي حنيفة وأصحابه ، تكن رؤيات النبي جاءت في أن المراد تمامها بأداء ركعة أخرى كما ذكرنا بأداء ، فتدبر

٦٠٢ - [١٦] (عنه) قوله : «إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر» حديث ، قال الخطابي معناه الركعة ركوعها وسجودها ، والركعة بما يكون تمامها سجودها فسميت بهذا المعنى سجدة ، وحكم [م] دون ركعة كذلك ، ولحديث خارج

٦٠٣ - [١٧] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا». وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٩٧، م: ٦٨٤].

٦٠٤ - [١٨] وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْبَقْظَةِ،»

على الغالب، والصحيح أن الصلاة كلها أداء، ومحص الشافعية على أنه قضاء، وثمرة لخلاف يظهر في مسافر بوي انقصر وصلى ركعة في الوقت، فإن قلد أداء فله قصرها، أو قضاء فعليه إتمامها، كذا ذكره بكرماني^(١).

٦٠٣ - [١٧] (أنس) قوله: «(فكفارتها) إشارة إلى كون هوات الصلاة حطيئة وإن لم يكن باختياره.

وقوله: «(إذا ذكرها) لم، كان الاستيقاظ مستقفاً لذكرها، وإنما الصلاة إذا ذكرها بعد لاستيقاظه، اكتمى بالذكر، وهو في الظاهر مقابل النسيان، ولم يذكر بعده: واستيقظ، فافهم.

وقوله (وفي رواية) بمعنى زيادة على قوله: «(فكفارتها أن يصلّيها إذا ذكرها) للتأكيد، ومعنى انحصار: عدم شرعية الفداء بالمال كما في الصوم.

٦٠٤ - [١٨] (أبو قتادة) قوله: «(ليس في النوم تفريط) وكذا في النسيان ولم يُذكر لأنه في معناه، ولهذا ذكره في التمرّيع.

وقوله: «(إنما التفريط في البقظة) أي بما يوجد التقصير في حال البقظة بأن يعمل ما يؤدي إلى النوم أو النسيان كالاضطجاع عند علية العين بالنوم، والاشتغال بما

فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ:
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ بِحُكْمٍ﴾ [طه: ١٤]. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٦٨١].
 * الْفَصْلُ الثَّانِي:

٦٠٥ - [١٩] عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بِأَعْيُنِي، ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُهَا:
 الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ،»

ترتّب عليه نسيان من المشاغل كغلب الشطرنج ونحوه، فيأثم بذلك، وبالنسبة يجب
 القضاء ولا إثم.

ومولاه (إد ذكرها) كتمى به ما عرفه، أو المعنى أنه وإن عذر في يوم أو السيار
 ولم ينس إليه التعمد، ولكن إذا استغفّر وذكر را، انعذر وبسبب إليه التعميد فليصلها
 بعده

ومولاه **﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ بِحُكْمٍ﴾** أي نذكرها، فإن من ذكرها ذكر الله، وقد
 قرئ: (تذكرى) واللام للوقت.

اتصل الثاني

٦٠٥ - [١٩] (علي) قوله (ثلاث لا تؤخرها) صط برفع و لجرم، فعلى
 لرفع إم حبر لـ (ثلاث)، أو صفة م على مشهور من عدم حوا وقوع الكرة المحصورة
 متدا، وأما على لجرم فيجوز أن يكون حبراً على ما قد اعلامه المتأري من رباط
 لطلب من عبر تأويل في حوا ربة اصرته، وأما الصفة فلا يكون لا تأويل، وللمرتضى
 الشريف كلام في الأول أيضاً، ولروية القوية بالجرم، والله أعلم.

وقوله: (ثت) بالثنيين من لإتين، قال الثوريشتي: وهو الموجود في أكثر
 النسخ المقررة على المشهورين من أهل العلم، وقد: وهو تصحيف، وبما لم يحفظ

وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدَتْ لَهَا كُفُوًا، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.
[ت: ١٧١].

٦٠٦ - [٢٠] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَقْتُ
الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَالْوَقْتُ الْآخِرُ عَذَابُ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.
[ت: ١٧٢].

٦٠٧ - [٢١] وَعَنْ أُمِّ قُرَّةَ قَالَتْ: سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ
أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

من ذوي الانتقاد: (أنت) على وزن كات بمعنى حدث

وقوله: (والجنازة إذا حضرت) يدل إطلاقه على تعجيل صلاة الجنازة وإن
حضرت في وقت مكروه، وللصلاة في الأوقات المكروهة تمصيل مذكور في العقد،
وقال الشافعي مثلاً من (تحفة الفقهاء)^(١) إن الأفضل في صلاة لحدة أن يؤديها
ولا يؤخرها؛ لهذا الحديث.

وقوله (والأيم) يفتح لهمزة وكسر متحاسة المشددة من لا زوج لها، كبر
دبت أو نيبأ، ويسمى الرجل الذي لا زوج له أَيْمًا أيضاً

٦٠٦ - [٢٠] (س عمر) قوله (الوقت الأول من الصلاة) أي: الصلاة في أول
لوقت، والظاهر أن المراد ما سوى ما منتخب فيه تأخير؛ كالتسديد للظهر ولإسماء
للتسجير، وما لم يكن في التأخير عنه في الجملة مصلحة دينية مكاملة للصلاة ومنتمة
للتواتر كتكثير الجماعة مثلاً

٦٠٧ - [٢١] (أم قرة) قوله، إلا من حديث عبد الله بن عمر العمري وهو

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا يُرَوَّى الْحَدِيثُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَرَ
الْعُمَرِيِّ، وَهُوَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ جِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. [حم: ٦ / ٣٧٤ - ٣٧٥، ٤٤٠،
ت: ١٧٠، ٤٢٦].

٦٠٨ - [٢٢] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً
لَوْ قُتِلَ فِيهَا إِلَّا خَيْرَ مَرَّتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ تَعَالَى. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ١٧٤]

عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهو ممن عنب عليه
الزهد، وشغفه العادة عن حفظ الحديث ووسطه، وذكرناه وأحياه عبيد الله وسائر العمريين
في الفصل الثاني من (كتب العلم) في تعيين عالم المدينة مستوفى، فبطل ثمة.

٦٠٨ - [٢٢] (عائشة) قوله: (مرتين حتى قبضه الله) يعني: أنه ﷺ وإن وقع له
أنه صلى بعض الصلوات في آخر وقتها، لكنه لم يفع له ذلك أكثر من مرة إلى أن توفاه
الله سبحانه وتعالى، قيل: وتلك المرة هي التي صلاها ﷺ لتعليم حين جاء رجل سائل
عن أوقات الصلاة، فكان كل صلاة في آخر وقته، وأما حديث إمامة حبرئيل عَلَيْهِ السَّلَام فخارج
عن المبحث، ويروى: (إلا مرتين)، والطاهر أن يكون المراد منه حين إمامة جبرئيل،
وسؤال الرجل، لكن الطاهر أن يكون المراد غير ما هو لتعليم وانتعليم، أو لم يفعل
من حين تزوجه، فأخبرت بما أحاط علمها، كذا قيل، وهذا الكلام في الصلاة لآخر
الوقت الحقيقي بحيث لا يبقى بعده من الوقت شيء، وأما تأخيرها عن أول الوقت فهـ
مواضع كثيرة، منها ما جاء أن الصحابة استعجلوا فقدموا عبد الرحمن بن عوف، وفي
حديث آخر. قدموا أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فجاء رسول الله ﷺ فأراد أن يتأخرا فأومأ أن
على مكانكما، وكذا في حالة مرضه الذي أمر أبا بكر بالصلاة مع الدس، وكذا في ليلة
رأى ربه فأحر الحروح لصلاة الغداة وبين مصتها، وكذا جاء في أحديث [أخر] أنه كان
إذا حضر القوم عجل بالعشاء وإلا أخر، وغير ذلك، والشاعبة يحملون كل ذلك على

٦٠٩- [٢٣] وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرَأَى أُمَّتِي بِخَيْرٍ أَوْ قَالَ: عَلَى الْفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتِكَ النُّجُومُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. (د: ٤١٨).

٦١٠- [٢٤] وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنِ الْعَبَّاسِ. [سي ٢٧٥ / ١]

٦١١- [٢٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أُشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ يُصَفِّهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [حم ٢ / ٢٥٠، ٤٣٣، ت ١٦٧، ج ٦٩١].

عذر أو ضروره. والله أعلم، وقد تكلم الترمذي في حديث عائشة هذه، وقد هذا حديث قريب وليس إسناده متصل، والله أعلم

٦٠٩، ٦١٠- [٢٤، ٢٣] (أبو أيوب، والعباس) قوله (إلى أن تشتك النجوم) في (عاموس) ^(١)، شكت لأمر وشيك ونشأبك، احتطبت وانسبت، والمراد كثرة لنجوم. وربما ينظر هذا حديث إلى كون الشفق هو ساطع، وفصلته تعجيل المغرب متى عليه بين العلماء بلا خلاف.

٦١١- [٢٥] (أبو هريرة) قوله: (لأمرتهم أن يؤخروا العشاء) صاهر هذه العسرة في بين أفضلية التأخير وتأكد استحبابه كما في حديث السؤال، فسافر مذهب أفضلية تعجيل العشاء، وقد بعضهم: لا يديه؛ لأن (لولا) فادب عدم الأمر به فثبت كغيرها من المكتوبات في أن تعجلها هو السنة، وفيه ما فيه

وقوله (أو نصفه) شك من الراوي، وقد يقع كل منهما في الصحاح فلا شك، كذا في معص شروح، ولا يذهب عليك أنه يجوز أن يكون لتبويب أيضاً، وربما ينظر

٦١٢ - [٢٦] وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْتَمُوا بِهَذِهِ الصَّلَاةِ فَإِنَّكُمْ قَدْ فَضَلْتُمْ بِهَا عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ، وَلَمْ تُصَلِّهَا أُمَّةٌ قَبْلَكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٢١].

٦١٣ - [٢٧] وَعَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: «أَنَا أَعْلَمُ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِثَلَاثَةِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ. [د: ٤١٩، دي: ٢٧٥/١].

الإضمار في (نصفه) إلى ذلك إلا أن يكون نقلاً بالمعنى.

٦١٢ - [٢٦] (معاذ بن جبل) قوله: (أعتموا بهذه الصلاة) أعتم، أي: دخل في العتمة، وهي ثلث الليل بعد غيوبة الشمس، أو مطلق الظلمة بعد غيوبتها، أي: ادخلوا في هذه الصلاة في العتمة، أو الباء للتعدية، أي: أدخلوها [في] العتمة، وهذا الحديث أيضاً يدل على تأخير العشاء، وحمله على تحقق سقوط الشفق وعدم الاستعجال فيها بعيد، كتأويلهم الإسفار على تحقق الصبح كما سيأتي، والإبراد على الزوال، فإذا كون وقتها بعد الشفق قد تحقق، وهذا تنبيه على تأخيرها من أول وقتها تدل عليه الأحاديث الدالة على تأخيرها إلى الثلث خصوصاً إن كان من العتم بمعنى الإبطاء والاحتباس عن فعل شيء، يقال: أعتم الرجل قرى المصيف. إذا أبطأ به، وأعتمت الحاجة. إذا تأخرت، وأعتم: احتبس عن فعل شيء يريد.

وقوله: (لم تصلها أمة قبلكم) قد سبق الكلام فيه في آخر الفصل من (باب المواقيت) [برقم: ٥٨٣]، ووجه التعليل به: أن في الإعتماد والتأخير تكثير الجماعة وشدة المشقة، وفيه اعتناء بها.

٦١٣ - [٢٧] (النعمان بن بشير) قوله: (لسقوط القمر لثلاثة) أي: عروبه في ليلة ثالثة، وفي شرح الشيخ: وهو غالباً يسقط في تلك الليلة قرب غيوبة الشفق

٦١٤ - [٢٨] وَهَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْفَرُوا بِالْمَجَرِّ فَإِنَّهُ أَكْثَمُ بِلَاجِرٍ».....

الأحمر^(١)، وفيه أن احسب يقتضي أن يغرب في قريب من خمس الليل، فعليه أيضاً تأخير العشاء لكن لا إلى الثلث، وسمي القمر قمرأ ببياضه، كذا في (اصحاح)^(٢)، وفي صفة الدُّجَال (مجاناً أقمر) هو تشديد اساس، والأنثى قمرء، ومنه (معها أتان قمرء)، كذا في (مجمع البحار)^(٣)، وفي (القاموس)^(٤)، القمره بالضم نور إلى الخصرة، أو بياض مه كدرة، ولون القمر يشتمل على ما ذكره

ثم المشهور أن قل الثلاث هلال ومعه القمر، ففي إطلاق القمر مهنا توسع من الراوي، ولكن ما في (القاموس)^(٥): القمر يكون في ثلثية الدلته، فلا توسع، وقال القاصي عاص^(٦)، وبما سمي القمر قمرأ من أول الليلة الثانية^(٧)، إلى أن سدر، فإذا أخذ في نقص قبل له قمر مصغر، فانه ابن دريد

٦١٤ - [٢٨] (رافع بن خديج) قوله (اسفروا بالمجر فإنه أعظم للأحر) أسفر

(١) قال الفاري (٢/ ٥٣٦) قال ابن حجر: فيه أصرح دليل خذغب الشافعي أن لأفصل تعجيز الصلاة لأول وقتها حتى العشاء. اهـ وفيه أن هذا قول غير محرز، فإن قمر في الليلة الثانية يغرب غروب الشمس دون اثنائه فتدبر، فنه أمر مشاهد، وفي «التعريض» نعله يمارس بين المشاهدين أو الهلال، فذا كان لثلاثين فيسقط في الثالثة «تأخير

(٢) «اصحاح» (٢/ ٧٩٨)

(٣) «مجمع حار الأنور» (٤/ ٣٢٥)

(٤) «القاموس المحيط» (ص ٤٣٣)

(٥) «القاموس المحيط» (ص ٤٣٣)

(٦) «مشارك الأنوار» (٢/ ٣١٢)

(٧) قوله «لثانية» كذا في «المشارك»، وفي المحروضة الثالثة

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ، وَلَيْسَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ: «فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ».

[ت: ١٤٥، د: ٤٢٤، دي: ٢٧٧/١، ن: ٥٤٨].

الصَّح: إذا انكشف وأضاء وتنور، وأسفر ارحل: دخل وقت الإسفر، وقد عرفت معناه في قوله: «اعتموا بهذه الصلاة»، ثم الظاهر المتبادر من هذه العبارة أن يبتدؤوا في صلاة الفجر وقت الأسفر، وما قيل في معناه: إن المراد إتمامها، فيه تأويل وتكلف، وحذف الإسفار والتوير على ما قال الشَّافِعِيُّ بقاءً عن شمس الأئمة وإعاضي الإمام أبي عبي النسفي: أنه يبدأ الصلاة بعد انتشار الناصر في وقت لو صلى الفجر بقراءة مسنونة ميس أربعين آية إلى ستين أو أكثر ويرتل القراءة، فإذا فرغ من الصلاة لو طهر نه سهو في طهارته يمكنه أن يتوضأ ويعيد الصلاة قبل طلوع الشمس، كما فعل أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، كما في (فتاوى قاضيخان)^(١)، انتهى. بن بحيث لو طهر فساد صلاته أن يعيدها في الوقت بقراءة مستحبة كما قيل

ومذهب الشافعي رحمه الله عليه التعيس، وأوَّل أصحابه الحديث بأن المراد: أحروا صلاة الفجر إلى أن يتحقق صبر الفجر، ولا تبادروا عند طن طلوعه، فإن ذلك أعظم لأحوركم، إذ الصلاة بعد ثبوت دخول الوقت أفضل منها عند ظنه، وفيه بعد؛ لأن الظاهر المبادر من قوله: (فإنه أعظم للأجر) أن يكون ذلك لخصوصيته في الإسفر، لا لأجل تحقق الوقت فإنه عام لوقت كل صلاة، فإنه لما لم يثبت الوقت لا يحكم بجواز الصلاة، فالظاهر على تقدير هذا التعليق أن يقار: حرمه لا تصح الصلاة بدونه، وهذا أظهر من أن يخفى، وقد يقال: يحتمل أنهم حرم أمرهم بتفسي الفجر كانوا يصلونها عند الفجر الأول حرصاً عليه فقال أسرو، أي: أحروها إلى الفجر الثاني

(١) فتاوى قاضيخان (١/ ٣٥)

وقيل . الأمر بالإسفار خاص في الليالي المقمرة احتياطاً لعدم تبيين الفجر .
وقال الطحاوي من أصحابنا^(١) : يبدأ بالتغليس ويختم بالإسفار ، ويجمع بينهما
وهو أن يطول القراءة ، وقد التزم^(٢) : وهو أقوى التأويل ؛ لأنه يوفق بين الأحاديث
التي وردت في التغليس والإسفار ، وقال الشافعي : الأفضل في صلاة الفجر عندنا
الإسفار بها ، يبدأ بالإسفار ويختم بالإسفار في طاهر الرواية ، ولا ينبغي أن يؤخر تأخيراً
يقع له لشك في طلوع الشمس ؛ لأن في ذلك خوف فساد صلاته .

وقال الشافعي : يستحب التعجيل في كل صلاة ، والمراد من التعجيل هو أن
يكون الأداء في النصف الأول ، كذا في (الأسرار) ، قال : لأن في هذا إظهار المسارعة
في أداء لعبادة وهو مندوب إليه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَعِيرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾
[آل عمران ١٣٣] ، واستدل على تغليس الفجر بحديث أم المؤمنين عائشة ؓ الذي مر في
الفصل الأول من قوله : (فتصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس) .

ولنا هذا الحديث لذي ورد فيه الأمر بالإسفار ؛ ولأن في الإسفار تكثير الجماعة
وفي التغليس تقليدها ، وما يؤدي إلى تكثير الجماعة كان أفضل ، ولأن المكث في مكان
الصلاة حتى تطلع الشمس مندوب إليه كما نطق به الأحاديث ، وإحراز هذه الفصيحة
متيسر في الإسفار ، وفي التغليس قلما يتمكن منه ، والذي ثبت في الروايات من فعل
رسول الله ﷺ هو الإسفار ، فإن ثبت التغليس في وقت كد لعدد كالحروج إلى سفر
ونحوه ، ولهذا لما صلى ليلة المزدلفة بغلس ورد أنه صلى في غير وقته المعتاد ، أو كان

(١) انظر : «شرح معاني الآثار» (١/ ١٨٣)

(٢) «كتاب الميسر» (١/ ١٨٧) .

التغليس كما وقع في حديث عائشة رضي الله عنها حين تحضر سماء للصلاة بالجماعة، ثم انسح ذلك حين أمرن بالقرار في البيوت.

وأما الحواب عن تعلقهم بالآية فقد: «المسارعة إلى مغفرة الله إنما يكون في المسارعة إلى الشيء الذي هو أفضل عند الله، وذلك في تكثير الجماعة لا في تقليلها، وذلك لا يكون إلا في التنوير، والمعنى الفقهي فيه: أن تأخير الفجر إلى آخر الوقت مباح بالإجماع لا كراهه فيه، وتقليل الجماعة أمر مكروه، وكذلك إيقاع ادس في الحرم، والتغليس بالمعجر يؤدي إلى أحد الأمرين، ألا ترى أن رسول الله ﷺ بهي معاذ عن تطويل القراءة، وعلل ذلك شغب الناس عن الجماعة، وتطويل الفجر في الصلاة في الأصل سنة فوق تعجيل الصلاة في أول الوقت، كذا في (الأسرار)، هذا حاصل ما قال السخفي مع شيء من الاحتصار وإريادة، فتدبر.

ودال القاضي عياض المالكي في شرح حديث: (أسروا في الفجر): أي: صلوه بعد ثين وقتها وسطوع ضوء الفجر، ولا تبدروا بها أول مبادئ الصبح قبل ثين، وهذا مذهب الحنابلة في تقديم وقتها وأنه أفضل، والعراقيون يذهبون إلى صلاتها عند الإسفار ليس آخر وقتها وأنه أفضل، انتهى.

وفي شرح (كتاب الحرفي)^(١) في مذهب أحمد بن حنبل رحمه الله: أم الصبح لأفضل تقديمها مطلقاً على إحدى الروايات، واختير الحرفي ونبي محمد وطائفة من أصحابنا، والثانية الإسفار بها أفضل، والثالثة: لأعشار حال أكثر المأمومين، فإذا علسوا غلس، وإن أسفروا أسفروا، بوقبراً كجمع فهو أحب إلى الله تعالى كما ورد في

• الفصل الثالث:

٦١٥ - [٢٩] عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَنَحَّرُ الْجَزُورُ،

بحديث، وعن معاذ بن جبل قال (معني رسول الله ﷺ إلى البس فقال يا معاذ! إذا كان في الشتاء فتنس بالفجر، وأصل القراءة قدر ما يطيق الدس ولا تملهم، وإذا كان في الصيف فأسفر بالفجر، فإن الليل قصير والناس يامون، فامهلهم حتى يدركوا)، رواه أبو الحسين بن مسعود الغراء في (سننه)^(١).

واعلم أن كلا الروايتين فيما إذا كان الأرفق على المأمومين في الإسفار مع حضورهم أو حضور بعضهم، أما ما أخر الجيران جميعهم دأوى التأخير بلا خلاف على مقتضى ما ذكره لقاضي وقال: نص عليه في رواية الجماعة، انتهى الكلام في مذهب الإمام أحمد بن حنبل، والله أعلم.

الفصل الثالث

٦١٥ - [٢٩] (رافع بن خديج) قوله: (ثم تنحر الجزور) الجزور: العير ذكر^٢ كان أو أنثى، إلا أن اللفظ مؤنث وإن أريد به الذكر، كذا في (صحيح) الجوهرى^٣ وفي (القاموس)^(٤) الجزور: عير، أو حاهى بلناقة المحزورة، وما ينبع من انشاء، واحدها جزرة، ويعلم منه أن الجزور جاء بمعنى الشاة أيضاً، والقاهر أن المراد في الحديث هو العير يتم به المبالغة في تعجيل العصر، والله أعلم.

(١) شرح السنة (١ / ٩٥)

(٢) (الصحيح) (٢ / ٦١٢).

(٣) (القاموس المحيط) (ص ٣٤١)

فَقَسَّمُ عَشَرَ قِسْمٍ، ثُمَّ تَطْبُخُ، فَتَأْكُلُ لَحْمًا ضَخِيمًا قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ،
مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٥٩، م: ٦٣٧].

وقوله: (فقسّم) بالتاء و باء يكون الثابت عبر حقيقي، وكذا (ثم تطبخ) وكذا
قيل، و(قسم) بكسر القاف وفتح السين جمع قسم يسكون، وفي إيراد (ثم) هي
الموصفين مألوفة في بيان الاستعداد، وهذا الحديث يسم دلالة على أداء صلاة العصر
يومئذ عند بلوغ الظل المثل فلعله كان يصلي في بعض الأحيان كذلك تعسماً وتقريراً،
ودلالة (كان) على الدوام والاستمرار مضمرة فيه، والله أعلم.

وروى الشيخ ابن الهمام أحاديث في تأخير العصر وقال^(١) وعندي أنه لا تعارض
بينهما وبين ما روي في تعجيله من رافع بن خديج من نحر الحرور وتقسيمه عشر قسم.
لحديث، فيه إدا صبي عصر قبل غروب الشمس أمكن في باقي إلى الغروب مثل هذا
العمل، ومن يشاهد المهرة من لطاحير في الإسفار مع البرقعة لم يستبعد ذلك، انتهى،
وحكي عن أحمد بن حنبل رحمه الله أن الأفضل مع لصحو تأخير إلى الوقت
للمحار، وعند تأخير العصر مسح يد لم تغير الشمس، وللدليل عليه حديث ابن
مسعود رضي الله عنه قال (كان نبي ﷺ يصلي العصر والشمس بيضاء نقية)، وهذا منه ما
تأخير العصر إلى عدم غروب الشمس، وقيل سميت العصر لأنها تعصر، أي تؤخر، أو
لأن الوقت يعصر، وفي (القموس)^(٢) عصر العشي إلى احمرار لشمس، وقالوا:
ولأن في تأخير العصر تكثير الوافل لكرامتها بعد العصر، ولهذا كان المعجب في المعروف
قضى، لأن أداء لافله فيها مكروه، وتكثير الوافل أفضل من المبادرة إلى الأداء لأول
الوقت، كذا قال لسعياقي عن المسوطين، ثم المعتر هو تعير القصر، وهو أن يصير

(١) فتح القدير (١/ ٢٢٧).

(٢) القاموس المحيط (ص ٤١٠ - ٤١١).

٦١٦ - [٣٠] وَحَسَنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: مَكُنَّا ذَاتَ لَيْلَةٍ نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ بَعْدَهُ، فَلَا نَدْرِي أَشَيْءٌ شَغَلَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ حِينَ خَرَجَ: «إِنْ كُنُمْ لَتَنْتَظِرُوا صَلَاةَ مَا يَنْتَظِرُهَا أَهْلُ دِينٍ غَيْرِكُمْ،»

بحال لا نحار فيه، لأنهم، هو الصحيح، وقيل: إذا قامت الشمس لمغرب قدر رمح أو رمحين لم تغرب، وإذا صارت أقل فقد تغربت.

وقيل: لو وصع طست ماء وينظر فيه، فإن كان القرص يبدو للناظر فقد نعبث، و لمختار عند صاحب (الهداية) الأول وصححه، وعند سفيان وإبراهيم النخعي المعتبر تغير انضواء الذي يقع على الجدران، والقوب باعتبار تغير القرص فون الشعبي، قال شمس الأئمة: لأن تغير الضوء يحصل بعد لزوال ربه كان يقول مشيخ بلح والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن المفضل، وبه أن تغير انضواء بعد انزوال غير مدرك، والذي عند قرب المغرب شيء آخر وضع، وقد مر في (باب الاستحاضة) (برقم ٥٦٢)، والله أعلم.

٦١٦ - [٣٠] (عبدالله بن عمر) قوله: (صلاة العشاء) طرف له (تنتظر) أي: في هذا الوقت، أو منصوب منزوع الخافض، أي: لصلاة العشاء

وقوله: (الآخرة) قيد به لأنه قد يسمى المغرب أيضاً عشاء ولو تغلياً، وقد كانوا يسمون المغرب عشاء وإن نهوا عن ذلك بعد ذلك بقوله ﷺ (لا يغلبكم لأعراب على اسم صلاتكم لمغرب) كم، جاء في (صحيح البخاري) (١)، فافهم.

وقوله: (ما ينتظرها أهل دين غيركم) لأنه لم يكن العشاء فرضاً على غير هذه

وَلَوْلَا أَنْ يَتَّقَلَ عَلَى أُتْمِي لَصَلَّيْتُ بِهِمْ هَذِهِ السَّاعَةَ، ثُمَّ أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ، بِأَقَامِ
الصَّلَاةَ وَصَلَّى رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ٦٣٩]

٦١٧- [٣١] وَعَنْ حَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي
لِصَلَوَاتٍ نَحْوًا مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَكَانَ يُؤَخِّرُ النِّعْمَةَ بَعْدَ صَلَاتِكُمْ شَيْئًا، وَكَانَ
يُخَفِّفُ الصَّلَاةَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ٦٤٣٠].

الأمه من أهل الملة كما سبق .

وقوله (لصليت بهم هذه الساعة) أي: لدمت عليها في هذه الساعة، وهذه عبارة
بذل عد الإنصاف على فصلها في هذه الساعة، وقد عرفت في الفصل الأول في
حديث أبي هريرة، ولكنه كان يصلي في بعض الأحيان لأول الوقت إذا حضروا كلهم
أو أكثرهم كما جاء في حديث آخر وهو مذهب أحمد رحمه الله، ولم يثبت إلا تراحم
منه على الدوام على الصلاة لأول الوقت، وفي سلا بصورتين شفقه ورحمه من
صلى الله عليه وسلم، وجراه عن الأمة خيرًا.

٦١٧- [٣١] (جابر بن سمرة) قوله (نحوًا من صلاتكم) أي في الأوقات.
وقوله (وكان يؤخر النعمة) وهذا الحديث ونحوه حجة على شافعي رحمه الله
في التزامه أول الوقت في كل الصلوات، وهم يقولون: إن كل ما جاء من هذا تميل
فهو مبني على عدمه ولكنه لا يحق أن الحديث انسان يدعي فصله

وقوله (وكان يخفف الصلاة) أي إذا كان مأمراً، وهذا دعوى الأعنبد إذا يأتي
أنه نرا لأعراف في صلاة المغرب، ويحيى تحقيقه في (سأب ما على الإمام)، قال
انتمسدي، وأخبر العشاء آخره هو الذي حثاره أكثر أهل العلم من أصحاب سبي ﷺ

(١) عند شرح الحديث (٥٨٤)

(٢) كذا في الأصول، وهو سبق تقدم، والصواب: في الفصل الثاني

٦١٨ - [٣٢] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَتَمَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى مَضَى نَحْوُ مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «خُذُوا مَقَاعِدَكُمْ» فَأَخَذْنَا مَقَاعِدَنَا، فَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلُّوا وَأَخَذُوا مَقَاعِدَهُمْ، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمُ الصَّلَاةَ، وَلَوْلَا ضَعْفُ الضَّعِيفِ وَسَقَمُ السَّقِيمِ لَأَخَّرْتُ هَذِهِ الصَّلَاةَ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ»

والتابعين، وبه يقول أحمد وإسحاق رحمهما الله.

٦١٨ - [٣٢] (أبو سعيد) قوله: (فلم يخرج) مر عطف التفصيل على الإجمال، أو المراد، صلياً يالي فم يخرج في ليلة، فافهم.
وقوله: (نحو من شطر الليل) في (لقاموس)^(١) الشطر نصف الشيء وجزؤه، ومنه حديث الإسراء: فوضع شطرها، أي بعضها، والمراد في الحديث معنى الصف كما لا يخفى.

وقوله (خذوا مقاعدكم) أي: اصطفوا للصلاة كما في قوله سبحانه: ﴿مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١].

وقوله: (إن الناس) أي: بقية أهل الأرض كما في خبر آخر: ما ينتظرها أهل دين غيركم، نكوبها عبر واجبة على غير هذه الأمة، فالمراد بالصلاة المغرب، كما في شرح الشيخ، وقد يقال المراد ممن عدهم من هذه لبلدة من أهل المعلات الذين لم يكونوا حاصرين في المسجد النبوي ﷺ، وهذا المعنى أصبب بمقام وبهوله (ما انتظرت الصلاة)، ولكن قد صرحوا أن المراد هو الأول، والله أعلم.

وقوله: (في صلاة) بالسويع، كأنه للتويع فإن انتظار لصلاة نوع من الصلاة غير

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ . [د : ٤٢٢ ، ن : ٥٣٨] .

٦١٩ - [٣٣] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْكُمْ ، وَأَنْتُمْ أَشَدُّ تَعْجِيلًا لِلْعَصْرِ مِنْهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ [حم : ٢٩٣ / ١ - ٢٩٤ ، ت : ١٦١] .

٦٢٠ - [٣٤] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ الْخُرُوءُ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ ، وَإِذَا كَانَ الْبَرْدُ عَجَلَ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ . [ن : ٤٩٩] .

٦٢١ - [٣٥] وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّهَا سَتَكُونُ عَلَيْكُمْ نَعْدِي أَمْرَاءُ يَشْعَلُهُمْ أَشْيَاءٌ عَنِ الصَّلَاةِ لَوْ قَتَلَهَا حَتَّى يَذْهَبَ وَقْتُهَا فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا» . فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَلِّيَ مَعَهُمْ؟ قَالَ : «نَعَمْ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . [د : ٤٣٣] .

٦٢٢ - [٣٦] وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنْتِ وَقَّاصٍ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

مَتَدَرَفٌ ، وَ سَقَمٌ بِمُتَحَسِّنٍ أَوْ نَضَمٌ وَسَكُونٌ كَخُرْبٍ وَخَرْنٍ

٦١٩ - [٣٣] أم سلمة) قوله «أشد تعجيلاً للظهر» يعني في غير شدة حر ، والمقصود التحريض على الاتباع من كل وجه

٦٢٠ - [٣٤] (أنس) قوله «إذا كان أبرد بالصلوة» يعني صلاة الظهر ، وقد مر الكلام فيه .

٦٢١ - [٣٥] (عبادة بن الصامت) قوله «يشعلهم أشياء» أي من شهورهم وغلاتهم

٦٢٢ - [٣٦] (قبيصة بن وقاص) قوله «قبيصة» جمع قبيصة وكسر ياء كند

«يَكُونُ عَلَيْكُمْ أَمْرًا مِنْ بَعْدِي يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ مِثْلَ لَكُمْ وَهِيَ عَلَيْهِمْ، فَصَلُّوا مَعَهُمْ مَا صَلُّوا الْقِبْلَةَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د. ٤٣٤].

٦٦٣ - [٣٧] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِثَارِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ وَهُوَ مَخْضُورٌ، فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامٌ عَامَّةٌ، وَتَرَكْتَ مَا تَرَى، وَيُصَلِّي لَنَا إِمَامٌ فِتْنَةٌ، وَنَتَخَرَّجُ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسَنَ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاءُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ح ٦٦٣].



في (تقريب) (١).

وقوله (فهو لكم) أي ثوابها في أول وقتها لكم. صليتموها أولاً، ثم معهم، وكذا إن حرموها إلى الصلاة معهم؛ لأنكم لم تؤخروها إلا لحرف لفتته

٦٦٣ - [٣٧] (عبيد الله بن عدي بن الخثار) قوله (إنك إمام عامة) يريد الإمامة الكبرى وهي لخلافه، والمرد في قوله (إمام فتنة) رئيس أهل معتنة والبعي وهو كنانة من بشر

وموته (ونخرج) الحرج لعة: لضيق على الإثم والحرام، وقيل. سحر أصيق لضيق، والتخرج ثائم. أي 'نتخرج من الإثم ونجتنبه، نتخرج فلا. إذا فعل فعلاً يخرجه من الإثم والضيق، ومنه حديث (يسحر أن يطوف) كانوا لا يسعون بين الصف والمروة حروفاً من الحرج والإثم، ومنه: (وأحر بها معاد عند موته ثائماً) أي. تحنباً من الإثم وخروجاً، ومرد. لا نصلي مع إمام عنه حروفاً من الإثم والحرام، وهي

٣- باب فضائل الصلاة

• الفصل الأول:

٦٢٤ - [١] عَنْ عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يَلْجَ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا». يَعْنِي الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٦٣٤].

الحديث دليل على جواز الصلاة خيف انقصة البغية كما ورد (صلوا خيف كل بر وفاجر)

٣- باب

هكذا في أكثر النسخ من غير ذكر عنوان، وهو في توبيع ومسمات لما سبق من فضائل الصلاة وأوقاتها، ومن عادة المؤلف أن يذكر في مواضع هكذا باباً مطلقاً في توابيع ومتممات لما سبق من غير أن يقيده بشيء.

الفصل الأول

٦٢٤ - [١] (عمارة) قوله: (عن عمارة) يضم العين المهملة مخففاً، (ان رواية) براء مهملة وموحدة مصغراً.

وقوله: (لن يلج) الولوح: الدخول، والمراد: لدخول للتعديب كما يكون للعصاة، وأم الورد المذكور في قوله تعالى: ﴿وَبِيسْكَوْا إِلَّا وَرِدْهَا﴾ [مريم: ٧١] فليس كذلك، ولهذا يعصم الكل من الأنبياء والمرسلين سوى سيد المرسلين صلى الله عليه وعليهم أجمعين فبه اختلاف

وقوله (يعني الفجر والعصر) وذلك لعابة فصلهما، وظاهر الحديث يدل على أن مصلحها لا يدخل النار لا لأجل ترك الصلوات الأخر ولا لأجل ارتكاب الذنوب

٦٢٥ - [٢] وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٧٥٤، م: ٦٣٥].

الأخر، لصيرورتهما مكفرتين بها، وفصل الله أوسع، لكنه ينافي ما عليه الجمهور من احتصاص الكفارة بالصغائر.

وقال الطيبي^(١): «الظاهر من حال من يحافظ عليهما مع ما فيهما من الشاغل والشاغل أن لا يقع منه تفريط في غيرهما فيغفر له، ولن يلج النار، ووه أنه إن أريد غيرهما من الصلوات فمستمم لكة بمى الذنوب الأخر، وإن أريد أنه لا يقع منه تفريط أصلاً فمحل تردد.

وبالجملة لظاهر أن المراد المبالغة في بيان فصدتهما، وأن من شأن من يحافظ عليهما أن لا يدخن النار إلا أن الله سبحانه يجزي كل أحد على كل عمل بما هو جزؤه، ومع ذلك إن شاء لم يعذب ويعفو بفضله ورضاء عن فعلهما، والله أعلم.

٦٢٥ - [٢] (أبو موسى) قوله: (من صلى البردين) في (القاموس)^(٢): الأبردان العدة ولعشي كلبردس، والأكثرى على أن المراد بهما المحر والعصر لكونهما في طرفي النهار، والبرد هواؤهما بخلاف ما بينهما من النهار، وكفى بالحديث السابق تأييداً لذلك، ونقل عن جماعة أنهما الصبح والعشاء، وتأويله م ذكرناه، على أن الأمر في هذا لتحديث أسهل من ذلك، لأن البشارة ههنا بدخول الجنة وهو ثبت للمؤمنين ولو بعد دخول النار، خصوصاً لمن يصلي أفضل الصلوات، وهذا بعدم دخول النار قطعاً، وللتأويل محال واسع.

(١) شرح الطيبي (٢/ ١٨٢)

(٢) «القاموس المحبط» (ص: ٢٥٦)

٦٢٦ - [٣] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ ، فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - : كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي ؟ فَيَقُولُونَ :

قال التوريشي ^(١) : ومن المعلوم الواضح أن النبي ﷺ لم يحصص هاتين الصلاتين بالمحافظة تسهيلاً للأمر في إضاعة عمرهما من الصلوات ، أو ترخيصاً لتأخيرهما عن أوقانهما ، وإنما أمر بأدائهما في الوقت المحتار والمحافظة عليهما في جماعة لما فيهما من الفضل والزيادة ، فنهى المكلفين على هذه المعاني زيادة تأكيد ، وقد عدم ﷺ أنه إذا حافظ عليهما معاً في وقتيهما من الشواغل والقواطع لم يكن لبصيص غيرهما من الصلوات مع أن الأمر في إقامتها أبسر ، انتهى . وهذا الكلام يؤمّن إلى أن المراد عدم المعاقبة لأجل ترك الصلوات لا جميع الذنوب كما ذكرنا أولاً ، والعلم عند الله .

٦٢٦ - [٣] (أبو هريرة) قوله : (يتعاقبون) أي : يجيء طائفة عقب طائفة لرفع أعمار العباد ، ويجتمعون في الصعود والنزول ، وهو من باب ﴿وَأَسْرُؤُا التَّحَوُّيَ الْيَبْنَ طَمْرًا﴾ (الأنبياء ٢٣) وفيه وجوه ، أحدها : أن الواو حرف علامة على جمع الفاعل ، لا ضمير كالتاء في فعلت ، وثانيها : أن الاسم المطهر المذكور يدل منه ، وثالثها : أنه خير مقدم وقوله (ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر) وهذا هو أحد وجوه فصل هاتين الصلاتين .

وقوله : (يسألهم) أي : الذين باتوا فيكم ، طاهره يدل على أن المسؤول منهم ملائكة الليل ، ويروجه نحويهم بأن أنبل أفضل من النهار ، فيكون ملائكة أفضل ،

تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، مَتَّقُوا عَلَيْهِ. [ج: ٥٥٥، م: ٦٣٢].

٦٢٧ - [٤] وَعَنْ جُنْدُبِ الْقَسْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا يَطْلُبُكُمُ اللَّهُ.....»

كذب في شرح الشيخ، ويمكر أن يقال: الحكمة في سؤال الرب تعالى لملائكة عن أعمال عباده إظهار الفضل والكرامة لهم بتسييحهم وتقديسهم، هو في الليل أفضل وأشق وأدخِل في الإخلاص، فلهذا يسأل حملة أعمال الليل^(١).
وبما قال الشيخ^(٢) ظاهره يدل: لأنه يجوز أن يسأل ملائكة النهار أيضاً لكنه لم يذكر في الحديث اكتفاء، ولنعلم به بمقايضة.

وقوله (تركناهم وهم يصلون) أي: صلاة الفجر، (وأتيناهم وهم يصلون) أي: العصر، وقد يفهم منه كون وقت العصر في آخر النهار، إذ الطاهر أن ملائكة النهار يصعدون وملائكة الليل ينزلون في آخر النهار، وقد وقع: (أتيناهم يصلون) إلا أن يروا الإخبار بالصلاة في وقت العصر كنه، ثم يجوز أن يكون بعض الناس مصلين مع كراهته، أو يكفي مقدرة لجان لعاملها في جزء، ففهم.

٦٢٧ - [٤] (جندب القسري) قوله: (وعن جندب) بضم الدال وفتحها، (القسري) بفتح القاف وسكون المهملة آخره راء.

وقوله: (هو في ذمة الله) أي: في عهده وأمانه
وقوله: (فلا يطلبكم الله) من وضع المسبب موضع لسبب، أي: لا تتعرضوا

(١) قال الحارثي وقيل: سُؤْلُهُ تَعَالَى مِنْ مَلَائِكَةِ اللَّهِ يَتَنَاهَى رِجَالَهُ الْعَامِينَ، أَوْ لِلتَّوْبِيعِ عَلَى الصَّالِحِينَ ﴿يَجْعَلُ فِيهَا مَر يُسَبِّحُ بِهَا﴾ «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٥٤١)
(٢) انظر: «منهج أبياري» (٢/ ٣٥).

مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ مَنْ يَطْلُبُهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ يُدْرِكُهُ، ثُمَّ يَكْتُبُهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي بَعْضِ نُسَخِ «الْمَصَابِيحِ» الْقُشَيْرِيُّ بِذَلِكَ الْقُسْرِيِّ. [م: ٦٥٧].

٦٢٨ - [٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهْمُوا».....

لما بوجت مطالبة الله بياكم من نقص عهده وحبانة أمانته .

ويؤله (من دتمه) أي . من خياتكم في ذمته وأمانته تعالى ، و(من) تبعصبة أو بيانة فدمت على الميئن ، وهي تكرير الحلالة والذمة مع إقامة المسبب مقدم السبب مبالغة وتأکید

وفروه (بشيء) أي . شيء قليل نصلاً عن كثير ، والمعنى : لا تعرضوا لمن صلى صلاة لصح شيء يسير ، فإن تعرضتم بدرككم الله ويحكمكم على وجوهكم .د لا مهرب ولا مفر عنه تعالى

٦٢٨ - [٥] (أبو هريرة) قوله : (لو يعلم الناس) عدل عن الماضي إلى المضارع لقصد الاستمرار ، أي لو علم الناس ما في منصب الأذان والامتيان إلى الصف الأول من بعصيلة ، وجاء في رواية أبي الشيخ : (من الحير والركعة) ، (ثم لم يجدوا) أي شيئاً من وجوه الأولوة والرجحان (إلا أن يستهملوا عليه) أي بقرعو ، وسمي الاقتراع استهملماً لأن العالب وقوعه بسهام تكتب عليها لأسماء لاقرعو ، أي : ذلك أمر عظيم يُتنافس فيه وتنتزع ويُقرع عليه ، وحمل بعصمهم لاستهلاء على الترامي بالسهام للمبالغة ، وإسناد بحديث لعله . (لتحاذلوا عبه - لسبوف) ، لكن فهم البخاري من الاستهمل الاقتراع أولى ، ثم ذكر أن قوماً اختلفوا في الأدان فأقرع بينهم سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ
لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦١٥، م: ٤٣٧].

وقوله: (ثم لم يجدوا) قل في (الفتح)^(١). وفي رواية لمسلمي والخميري: (ثم لا يجدون)، وحكى الكرماني أن في بعض الروايات: (ثم لا يجدوا)، ووجه بحواز حذف البون تخفيفاً، ولم أقف على هذه الرواية، وقوله: (إلا أن يسهموا عبه) أي: على ما ذكر لشمس الأملين: «الأذان، وصف الأول، وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾» [المرقد ٦٨]، وقد روه عبد الرزاق عن الإمام مالك رحمه الله بلفظ: (لا يستهموا عليهم)، وهذا مفصح عن المراد من غير تكلف.

وقوله: (ولو يعلمون ما في التهجير) أي: صلاة الظهر، أي: يقاها وقت المهاجرة، وفي (مجمع البحار)^(٢): أي: التذكير إلى الصلاة أي صلاة كس، وحصة الخليل بالجمعة، وفي (النهاية)^(٣): «لتهجير: التذكير إلى كل شيء والمبادرة إليه، وهذا لغة أهل الحجاز، ولا بد يكون ذلك في غير شدة الحر فإلّا يبراد فيه مستحب كما عرفت».

وقوله (لأتوهما ولم حبوا) في (القاموس)^(٤): حب الرجل مشى على يديه ويطئه، والصبي: مشى على سته، وأشرف على صدره.

وفي (مشارق الأنوار)^(٥): حب الصبي يحبو حبواً: رحف، قل ابن دريد إذا

(١) «فتح الباري» (٢/ ٩٦).

(٢) «مجمع بحار الأنوار» (٥/ ١٤٨).

(٣) «النهاية» (٥/ ٢٤٦).

(٤) «القاموس المحيط» (ص: ١١٧).

(٥) «مشارق الأنوار» (١/ ٢٧٥).

٦٢٩ - [٦] وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلُ عَلَى الْمُنَافِقِ مِنَ الْقَحْرِ وَالْمَشَاءِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح: ٦٥٧، م: ٦٥١].

٦٣٠ - [٧] وَهَنَّ عُثْمَانُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٦٥٢].

٦٣١ - [٨] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى إِسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبِ». قَالَ: «وَتَقُولُ الْأَعْرَابُ: ...»
مشى على استه وأشرف على صده، وقال الحربي مشى على يديه.

٦٢٩ - [٦] (عنه) قوله: (ليس صلاة أثقل على المنافقين من المجر والعشاء) لكونه وقت لكسل وقلة ثراءة الناس.

٦٣٠ - [٧] (عثمان ؓ) قوله: (فكأنما صلى الليل كله) يحتمل معنيين، أحدهما: أنه لما حصل صلاة العشاء ثواب قيام نصف الليل، ثم القيام صلاة الصبح، وثانيهما: أن صلاة الصبح في حكم قيام كل الليل مستغلاً، وحقيقته موكل إلى علم الشرع، والتعبير بالقيام أولاً وبالصلاة ثانياً نفس.

٦٣١، ٦٣٢ - [٨، ٩] (ابن عمر) قوله: (لا يغلبنكم) بلفظ التذكير والتأنيث، وكذا أخواته، ولعل تعبير بالأعراب وإن كان لغرب أيضاً يسموه بذلك تهجيناً لأنهم في الجهل ولئنكم بما يحائف لسان ندين، والله أعلم.

وقوله: (المغرب) بدل من (صلاتكم).

وقوله: (قال) فاعنه ابن عمر أو النبي ﷺ، والكافي أرجح.

هِيَ الْعِشَاءُ.

- ٦٣٢ - [٩] وَقَالَ: «لَا يَغْلِبَنَّكُمُ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْعِشَاءَ، فَإِنَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعِشَاءُ فَإِنَّهَا نَعْتَمُ بِحِلَابِ الْإِبِلِ». وَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م: ٦٤٤).
- ٦٣٣ - [١٠] وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْخُنْدَقِ: «حَبِسُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى: صَلَاةِ الْعَصْرِ،.....»

وقوله: (فإنها في كتاب الله العشاء) علة للنهي، أي اسمها في القرآن ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ بَعَثَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ﴾ [النور: ٥٨]، ولا يليق العدول عما في كتاب الله، (فإنها نعتم) تعليل لتسمية الأعراب العشاء عتمة، و(نُعْتَمُ) ضبط بلفظ المجهول والمعلوم من الإعتام، فعلى الأول الصمير لصلاة العشاء، وعلى الثاني للأعراب، ولإعتماد: الدحول في الظلام؛ لأنهم كانوا يحلبون الإبل بعد غيوبة لشفق، والعتمة لظلمة، ولمعنى: لا تسموا المغرب عشاء والعشاء عتمة على لسان أهل الجاهلية، فالنهي في الظاهر للأعراب، وفي الحقيقة للمسلمين بوضع المسبب موضع السبب كما سبق في قوله: (لا يظلمكم الله من ذمته).

وما وقع في الأحاديث من تسمية العشاء عتمة محمول على ما قبل النهي، وقيل: لا كراهة لكثرة وقوعها فيها، وقيل: استعمل لبيد الجوار، أو يكون نهى عن إطلاقه في أغرب الأحوال لا أحياء، ومع ذلك الكراهة للتنزيه لا للتحريم، وسبب الكراهة انتشبه بأهل الجاهلية كما يفهم من سوق الحديث. وقيل: تبع لفظه إذ العتمة شدة الظلال، والصلاة هي النور الأعظم.

٦٣٣ - [١٠] (عليه السلام) قوله: (يوم الخندق) وهو غزوة الأحزاب ذات فيها أربع صلوات بها العصر، وتحصيلها بالتمسك لفضلها، و(صلاة الوسطى) مما يرى من إضافة الموصوف إلى الصفة، وهو متأول، أي: صلاة الساعة الوسطى كما في

مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (خ. ٤٥٣٣، ٤١١١، ٦٣٩٦، م: ٦٢٧).

● الفصل الثاني :

٦٣٤ - [١١] عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ١٨١].

٦٣٥ - [١٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ قَالَ: «تَشْهَدُهُ مَلَائِكَةٌ.....»

(صلاة لأولى)، و(جانب العربي) أي: المكان الغربي، وقد يحىء بالوصيف أيضاً كما في: الفصل الثالث، ثم قد وقع لاختلاف في المراد بالصلاة الوسطى في قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ الآية ٢٣٨، والأكثر على أنها صلاة العصر، وهو قول أبي حنيفة وأحمد، وذهب مالك وإسحاق رحمهم الله أنها صلاة الصبح، وقد انبوي^١ والذي يقتضيه الأحاديث الصحيحة أنها صلاة العصر، وهو المختار

وقوله (ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارا) دعاء بعذاب الدارين، فهو من باب مجاز دون الجمع بين الحقيقة والمجاز.

الفصل الثاني

٦٣٤ - [١١] (ابن مسعود وصمرة بن جندب) قوله (رواه الترمذي) وقال: هذا حديث صحيح، وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم

٦٣٥ - [١٢] (أبو هريرة) قوله: (إن قرآن الفجر) أي: صلاة الصبح، سميت قرآناً لكونه ركناً كما سميت ركوعاً وسجوداً، وقد يفسر بالقرعة في صلاة الفجر، ورجح الإدم أرازي هذا التفسير، ويلزم منه فصل صلاة الفجر ووقتها أيضاً، (تشهده ملائكة

الليل وملائكة النهار». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. (ت: ٣١٣٥).

• الفصل الثالث:

٦٣٦ - [١٣] عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَائِشَةَ قَالَا: الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ

الظُّهْرِ. رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ زَيْدٍ، وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْهُمَا تَعْلِيْقًا. [ط: ٣١٥، ت: ١٨٢].

الليل وملائكة النهار) قال اليعاقبي^(١) في تفسير قوله: «مَشْهُودًا» أو شواهد القدرة من تبدل الظلمة بالنضياء، واليوم الذي هو آخر الموت بالانتباه، أو كثير من المصلين، أو من حقه أن يشهده الجرم الغفير.

الفصل الثالث

٦٣٦ - [١٣] (زيد بن ثابت وعائشة) قوله: (قالا: الصلاة الوسطى صلاة الظهر)

أما إن أخذ الوسطى من التوسط بمعنى الوقوع في البين فلأنها في وسط النهار، وإن كان معنى الفضلى فلأنها كانت أشق الصلوات عليهم لكونها بالهاجرة، وقد ورد أن أفضل العبادات أحمرها، أي. أشدها وأشفها، والجماعة: الشدة، ولأنها أول صلاة ظهرت وصليت مع أن فرض الصلوات كان ليلاً، فأخّر تعليم حبري النبي ﷺ كيفية الصلاة ووقتها إليها.

وقوله: (والترمذي عنهما تعليقاً) أي: روى ترمذي هذا القول عن زيد وعائشة ﷺ بطريق التعليق، والتعليق أن يحذف من أول الإسناد كلاً أو بعضاً سواء كان الحذف مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً، وقد سبق في المقدمة بيانها، فالترمذي قال: وقال زيد بن ثابت وعائشة ﷺ: صلاة الوسطى صلاة الظهر، قال الطيبي^(٢): وإليه ذهب أبو سعيد الحنري وأسامة بن زيد ﷺ.

(١) «اليعاقبي» (١/ ٥٧٩).

(٢) «شرح الطيبي» (٢/ ١٩١).

٦٣٧ - [١٤] وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الطُّهْرَ بِالنَّهْجَةِ، وَلَمْ يَكُنْ يُصَلِّي صَلَاةَ أَشَدَّ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا، نَزَلَتْ ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ وَقَالَ: إِنْ قَبْلَهَا صَلَاتَيْنِ وَبَعْدَهَا صَلَاتَيْنِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. [حم: ١٨٣/٥، ٤١١٠ د].

٦٣٨ - [١٥] وَعَنْ مَالِكٍ بَلَغَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ كَانَا يَقُولَانِ: الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ رَوَاهُ فِي «الْمَوْطِئِ». [ط: ٣١٦].

٦٣٩ - [١٦] وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ تَعْلِيْقًا. [ت

١٨٢].

٦٣٧ - [١٤] (زيد بن ثابت) قوله (فرلت ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾) أي: انقضى، فحُطِفَ غُطِفَ اخْطَصَ عَلَى الْعَامِ إِشَارَةً إِلَى مَرِيدِ فَصْلِهِ، (وقال) أي: ردد أو الراوي عنه هي ثبات التوسط - (إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين) جدهما بهارية والأخرى ليلية. أما قبلها فالصبح والعشاء، وأما بعدها فالعصر والمغرب، وإنما قل هذا لتحصل للظهر خصوصية، وإلا فكل صلاة مثل صلاتان وبعدها صلاتان، ويمكن أن يكون لمراد أن التوسط ثابت لكل صلاة، ويختص الظهر بمزد فصل، فتكون هي المرادة من قوله تعالى ﴿وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ المقتضي لثبوت خصوصية وقض لها أريد بها، وهذا دليل من زيد بن ثابت على إثبات مدعاه، فظهر أنه قال ذلك باجتهاده، والله أعلم.

٦٣٨ - [١٥] (مالك) قوله: (كانا يقولان الصلاة الوسطى صلاة الصبح) وخبره

نما بين صلاتي سحر والنبل، والواقع بين لحد المشترك بينهما، ولأنها مشهودة

٦٣٩ - [١٦] قوله (ورواه الترمذي عن ابن عباس وابن عمر تعليقاً) ليس في

٦٤٠ - [١٧] وَعَنْ سَلْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ غَدَا إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ غَدَاً بِرَأْيَةِ الْإِيمَانِ، وَمَنْ غَدَا إِلَى السُّوقِ غَدَاً بِرَأْيَةِ إِبْلِيسَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. [ج٢: ٢٢٥٣].



(جامع الترمذي) ذكر ابن عمر صريحاً، ولقطه: وقال ابن عباس وغيره: صلاة الوسطى صلاة الصبح.

هذا وقيل: إنها المغرب لأنها المتوسطة بالعدد ووتر النهار، وقيل: العشاء لأنها بين جهنميتين واقعيتين طرفي الليل، مع ما في أدائها من مزيد مشقة ومزيد فضل لكونها من حصائص هذه الأمة، وكأبه من مهنا ذهب بعضهم أنه واحد مبهم من الخمس، أبهمها، لله تحريضاً على محافظته جمعها كما في ليلة القدر وساعة الجمعة، ومما ألقى في دُوع الكاتب من غير فكر وتوجه. أن المراد الصلاة الواقعة في وسط العمل والشواغل، فهي أحق وأجلر بالاهتمام والمحافظة، والله أعلم.

والأحاديث الصحيحة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ قد قطعت لئلا حجة بعده، ويحتمل أن تكون هذه الأقوال من النصيحة والتابعية بجهتهاد منهم قبل سماعهم من الرسول ﷺ وقيل وصول الحديث إليهم، ثم لما سمعوا الحديث ووصل إليهم أنها صلاة العصر رجعوا عن أقاويلهم، ولتعم ما قال الماوردي من الشافعية: نص الشافعي رحمه الله أنها الصبح، وصحت الأحاديث أنها العصر، وكان هذا هو مذهبه لقوله: إذا صبح الحديث فهو مذهبي، وأصبروا بمذهبي على عرض الحائط، رحمه الله.

٦٤٠ - [١٧] (سلمان) قوله: (ومن غدا إلى السوق) أي: من غير أن يعدوا إلى الصبح، وإلا لو غدا بعد أداء لصلاة وفلما الأوراد لكسب الرزق الحلال وحاجة له إليه فلا بأس.

٤ - باب الأذان

٤ - باب الأذان

لأذان في اللغة: الإعلام، قال الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ أَثَرِ رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٣] أي: الإعلام، وأذنه من الأذن بفتحين، وهو الاستماع، وأذن به: علمه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَذِّنُوا بِحَرْبٍ مِنْ أَثَرِ رَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩] كأنه يلقي في أذن الناس بصوته، إذا سمعوه علموا أنهم ندبوا لذلك.

وفي لشرع: علاء بدخول وقت الصلاة بذكر مخصوص في وقت مخصوص، وهو مشروع للصلاوات الخمس بالإجماع

والمشهور أن شرعته في السنة الأولى من الهجرة، وقيل: هي السنة الثانية، ثم المشهور أنه ثبت بروي عبدالله بن ريد من ثعلبة بن عديبه، وروية عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد وقع في (الأوسط)^(١) للضرائي: أن أب بكر الصديق رضي الله عنه أيضاً رأى الأذان، وفي (الوسيط)^(٢) للغزالي: أنه رآه بضعة عشر رجلاً، وصرح بعضهم بأربعة عشر، وأكره ابن الصلاح والنووي، وفي (سيرة معظاي): أنه رآه سبعة من الأنصار.

وقال الحافظ بن حجر^(٣): لا ثبت شيء من ذلك إلا لعبدالله بن ريد، وقصة عمر رضي الله عنه جاءت في بعض الطرق، والصحيح أنه أوحى إليه رضي الله عنه بعد رؤيا عبدالله بن ريد، وهو المراد بقوله رضي الله عنه حين ذكر عبدالله بن ريد رؤيته: (إنها لرؤيا حق إن شاء الله) ترفاً منه رضي الله عنه نزول الوحي بذلك.

(١) «المعجم الأوسط» (ج ١٠: ٢٠٢)

(٢) «الوسيط» (٢/ ٦٧٦)

(٣) «فتح الباري» (٢/ ٧٨)

وقد وقع فيما رواه عبد الرزاق وأبو داود في (المراسيل)^(١) من طريق عبيد بن عمير الليثي - أحد كبار التابعين - أن عمر لما رأى الأذان جاء ليحبر النبي ﷺ، فقال له ﷺ: (قد سبقك بذلك الوحي)، وهذا أصح وقد روى البزار^(٢) عن علي بن أبي طالب أنه قال: لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان جاء جبرئيل عليه السلام بدانة يقال له: البراق، فركبها حتى أتى بها للحجاب الذي يلي الحرم، فبينما هو كذلك إذ خرج ملك من الحجاب فقال: يا جبرئيل من هذا؟ قال: والذي بعثك بالحق إني لأقرب الخلق مكاناً وإن هذا الملك ما رأته منذ خُفِّتُ قل ساعتي هذه، فقال الملك: الله أكبر، الله أكبر، فقبل له من وراء الحجاب. صدق عبيد أنا أكبر، وذكر بقية الأذان

ووردت فيه أحاديث كلها ضعيفة مخالفة لما ورد في الخبر الصحيح من أن نداء الأذان كان بالمدينة، وقيل إنه ﷺ أنه ليلة الإسراء، وهو قد شرع بمكة قبل الهجرة. وقال في (فتح الباري)^(٣): ولحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث، وقد حزم ابن المنذر بأه ﷺ كن يصلي بغير أذان من فرصت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة، وإلى أن وقع التشاور، وأيد ذلك بأنه لو كان مشروعاً قبل ذلك لما احتاج إلى التشاور، وقد يقال: الذي سمع ليلة الإسراء هو كلمات الأذان من غير أن يؤمر بإقامته وقت الصلاة، وعلم بعد رؤيا القوم أن مراد الله بما أراه في السماء أن يكون سنة في الأرض، والله أعلم.

(١) (مصنف عبد الرزاق، ١/ ٤٥٦، رقم: ١٧٧٥)، (كتاب المراسيل، ١/ ١٢٦، رقم: ٢٠)

(٢) (مسند بزار، ٥٠٨)

(٣) (فتح الباري، ٢/ ٧٩)

* الفصل الأول:

٦٤١- [١] عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ذَكَرُوا النَّارَ وَالنَّافُوسَ، فَذَكَرُوا الْيَهُودَ

وَالنَّصَارَى.....

الفصل الأول

٦٤١- [١] (أنس) قوله (ذكروا النار والنافوس) أو الفصاة ما ذكر في الفصل

لثالث عن ابن عمر رضي الله عنهما (أن المسلمين كانوا حين قدموا المدينة يحتمعون فتحشون للصلاة) الحديث.

وقال الثوري رضي الله عنه. هذا الحديث إما أن يكون مسوفاً فاحتصر، وإما أن يكون أنس قد حدث به على ما هو عليه، فلم يضغط سراوي، وحدث به حين علاه سر فلم يذكر الفصاة فيه

وقوله (ذكروا النار)، قال بعضهم. نوقد ناراً ونرفعها، فإذا رأى الدس أفلوا إلى الصلاة، وقوله (والنافوس)، في (القاموس)^(١) النافوس. الذي يضربه النصارى لأوقات صلاتهم، خشبة كبيرة طويلة، وأخرى قصيرة، واسمها الويل، وفي (مجمع البحار)^(٢). خشبة طويلة تصرع بحشنة هي أصغر منها، والنصارى يعلمون بها أوقات صلاتهم، وكذا دل سيوطي في (شرح صحيح البخاري)^(٣)

وقال الكرماني^(٤) لنافوس الذي يضربه النصارى لوقت الصلاة

(١) القاموس المحيط (ص ٥٣٥).

(٢) مجمع بحار لأبوري (٢/ ٧٩١، ٧٩٢).

(٣) التوشيح (٢/ ٦٤٠).

(٤) شرح الكرماني (٢/ ٥).

فَأَمِيرٌ بِلَالٌ أَنَّ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنَّ يُوتَرَ الْإِقَامَةَ.....

وفي (فتح الباري)^(١) - ووقع لابن ماجه عن ابن عمر: (أن النبي ﷺ استشار الناس لما يجمعهم إلى الصلاة، فذكروا البوق، فكرهه من أجل اليهود، ثم ذكروا الناقوس، فكرهه من أجل النصارى)، ووقع في بعض النسخ: (بل قرناً)، وهي رواية مسلم وإسنادي^(٢)، والبوق والقرن معروفان، والمراد أنه يتفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته، وهو من شعار اليهود، ويسمى أيضاً الشُّور بالشين المعجمة المفتوحة والموحدة لمضمومة الثقيلة، انتهى وفي (القاموس)^(٣) - الرق - انضم: الذي يتفخ فيه ويرمر تم الظاهر من هذا الحديث أن البار لليهود والناقوس للنصارى، وعليه كلام الطيبي^(٤).

ودكر في بعض شروح (الهداية): أنه أشير إلى الناقوس فقيل: هو للنصارى، وأشير إلى التفخ في انقرن فقيل: هو لليهود، وأشير إلى إيقاد البار فقيل: هو للمجوس. ولكن يختلج أن المجوس ليس لهم صلاة، فالمراد أن إيقاد البار من دأبهم سواء كان للإعلام لوقت العبادة أو لا، وهم يعبدون النار.

وقد التَّوَرَّيْشَتِي: المشهور عن يهود أنهم كانوا ينفخون في قرن، وقد ذكر ذلك في حديث الأذان، ولم تذكر النار إلا من حديث أسس هذا، فلعلهم صنعوا الأمرين، أو كانوا فريقين: فريق يوقد النار وفريق ينفخ في القرن.

وقوله (فأمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة) هذا مذهب الأئمة الثلاثة

(١) «فتح الباري» (٢/ ٨٠)، وانظر «مس ابن ماجه» (ج. ٧٠٧).

(٢) «صحيح مسلم» (٣٧٧)، «معين السلفي» (٦٢٦).

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ٨٠٢).

(٤) «شرح الطيبي» (٢/ ١٩٢).

وتمسكهم بهذا الحديث، وقال الترمذي^(١) وفي باب عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقال حديث نُس حسن صحيح، وهو قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وهو يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وأورد حديثاً آخر عن عبد الرحمن بن أبي سلى عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه (كان أذن رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً في الأذان والإقامة)، وقال بعض أهل العلم: الأذان مثنى مثنى والإقامة مثنى مثنى، وهو يقول سعيد الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة.

وقال لشيب ابن الهمام^(٢): روى أبو داود عن ابن أبي ليلى عن معاذ رضي الله عنه وذكر لحديث طوله إلى أن قال: (فاستقن القلعة) يعني الملك (قال: الله أكبر) إلى آخر الأذان، قال: (ثم أمهل خيبة، ثم قام فقام مشهاً إلا أنه زاد بعد ما دل: حي على الملاح - قد قامت الصلاة)، وقال: إن ابن أبي ليلى لم يترك معاذاً، وهو مع ذلك حجة عندنا، إذ روى ابن أبي شيبة^(٣) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى بسندٍ قال في (الإمام) رجلاه رحال، أصحابين، قال: (ثم أصحاب محمد ﷺ أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أخضران، فقام على حائط، فأذن مثنى مثنى)، الحديث، وابن ماجه قال - يعني لما محذوره - (علمي رسول الله ﷺ لأذن تسع عشرة كلمة: الله أكبر الله أكبر)، الحديث، وفيه الترجيع، والإقامة سبع عشرة كلمة: الله أكبر الله أكبر، إلى آخره، وفيه تثنية الشهادتين والحصلتين، وقد تمت الصلاة، وللترمذي: علّم الأذان تسع عشرة كلمة، وإقامه سبع عشرة

(١) مسند الترمذي (١/ ٣٧١)، وانظر: رقم الحديث (ح. ١٩٤)

(٢) فتح البدير (١/ ٢٤٣)

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٢١١٨)

قَالَ إِسْمَاعِيلُ: فَذَكَرْتُهُ لِإِيُوبَ فَقَالَ: إِلَّا الْإِقَامَةُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ ٦٠٣، م ٣٧٨].

وأما الاستدلال للشافعي رحمه الله بالحدث المتفق عليه فلا يحصى أن ما رويناه
نصَّ على العدد، وعلى حكاية كلمات لأذن، وقصع الاحتمال بالكيفية، بخلاف أمر
أن يوتر الإقامة، فإن بعد كون الأمر هو لشارع، والإقامة اسم لمجموع الذكر، وتعليق
لا يتر بها نفسها لا يراد عن ضهره، وهو أن يقول: لإقامة بني هي مجموع الذكر مره
لا مرتين، فلزم كونه إما لئلا ألفاظها كما ذهب إليه، أو يثار صحتها بأن يُغذَّرَ فيها كما
هو سمواث، فيجب الحمل على الذي ليواض ما رويناه من النص العبر المحمِّل.
كيف وقد قال الطحاوي: تواترت الأخبار عن ملال عليه أنه كان يُثَنِّي الإقامة حتى مات،
وعن إبراهيم لنحوي كانت الإقامة مثل لأذن، حتى كان هؤلاء لعمرك جعلوها
واحدة واحدة للمسرعة إذا خرجوا، يعني: بني أمية، كما قال أبو الفرج ابن الجوزي:
كان لأذان والإقامة مثني مثني، فلما قام سو أمية أفردوا الإقامة، تنهى كلام ابن الهمام
وقال الشُّمِّي روى الطحاوي وأبيه في (اختلافات) عن أبي لعمس قال:
سمعت عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري يحدث عن أبيه عن جده. (أنه
رأى الأذان مثني مثني والإقامة مثني مثني).

وقوله (قال إسماعيل) أحد رواه الحديث، شيخ شيخ البخاري ومسلم، وهذا
انقول أيضاً مذكور في الصحيحين، لكنه ذكره البخاري بلفظ: إسماعيل بن إبراهيم،
ومسلم: إسماعيل بن عُلَيْتَةَ، وإبراهيم اسم أبيه وعليه اسم أمه

قوله: (إلا الإقامة) أي: إلا لفظ (قد قامت الصلاة) فإنه شئ

قوله: (متفق عليه) لاستثناء مذكور في الحديث المتفق عليه، وقد مررد بهذا

٦٤٢ - وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ قَالَ: أَلْقَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّأْذِينَ هُوَ
بِنَفْسِهِ فَقَالَ: «قُلْ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ تَعَوَّذُ فَتَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ،

البخاري أيضاً، ولم يذكر فيه الاستثناء، فأخذ به مالك رحمه الله، فعنده يوتر الإقامة،
أي: قوله: (قد قامت الصلاة) أيضاً.

٦٤٢ - [٢] (أبو محذور) قوله: (وعن أبي محذور) قال: ألقى علي
رسول الله ﷺ التأذين فقال: قل: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر، هكذا وقع في
سج (المشكاة) و (المصباح) (الله أكبر) أربع مرات كما هو المعهود في الأذان، قال
لشيخ ابن الهمام^(١) روى مسلم لتكبير في أوله مرتين، وبه يستدل مالك رحمه الله،
ورواه أبو دود والنسائي لتكبير في أوله أربعاً وإساده صحيح، انتهى.

وقال النووي في شرح هذا الحديث^(٢) وقع التكبير في أكثر الروايات مرتين،
وبه قال مالك، وهو عن أهل المدينة، ووقع في بعض طرق الفارسي في (صحيح
مسلم) أربع مرات، وبه قل الثلاثة الشافعي وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله وإجمهون،
لأن زياده النعمة مقبولة.

وقوله: (ثم تعوذ) إلخ، وهذا هو الترجيح، وهو من الرجوع، يعني معاودة
الكلام، وفي اصطلاح الفقهاء: هو إعادة شهادتين بعد ذكرهما بخصيص الصوت ورفع

(١) فتح القدير (١/ ٢٤١).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ٣١٧).

ما قدمناه من حديث ابن عمر، وحديث عبدالله بن زيد سالمًا من المعارض، ويرجع عدم الترجيع؛ لأن حديث عبدالله بن زيد هو الأصل في الأذان، وليس فيه ترجيع، فيبقى معه إلى أن يتحقق خلافه، لكن خلافه متعارض فلا يرفع حكمًا تحقق ثبوته بلا معارض، انتهى.

وقال الثوري شتي: حديث أبي محذورة عند من لا يرى الترجيع مؤول على أن أبا محذورة لم يرفع صوته بتلك الكلمات التي هي علم الإيمان ومنار التوحيد، فأمره أن يرجع فيمد بها صوته، ذكر ذلك أبو بكر الرازي، وهو تأويل حسن مستقيم، تشهد له قصة الحال بالإصابة، وذلك أن أبا محذورة كن في جماعة من مشركي مكة، شردوا في الجبال بعد فتح مكة، فسمعوا منادي رسول الله ﷺ ينادي بالصلاة، فطففوا ينادون ويستهزؤون به، فبلغ الصوت رسول الله ﷺ فأرسل في طلبهم، فأتى بهم، فقال: يكمن لذين سمعت صوتهم؟ فأشاروا إلى أبي محذورة فأطلقهم وحبه.

ثم قال: فم فأذن بالصلاة، فقال أبو محذورة: ففقت ولا شيء، أكره إلي من رسول الله ﷺ ولا مما يأمرني به، ففقت بين يديه فآلقى إلي التأذين هو بنفسه، وذكر الحديث، فكانه لشدة كراهته تهاون في رفع الصوت، فأمره أن يرجع، فيمد صوته بالشهادتين؛ لأيهما كانتا هما الموجبتين لكراهته.

وقال. وعلى هذا الذي ذكرت أراه محتملاً لوجه آخر، وهو أن يكون قصد النبي ﷺ في شهادتين عرض الإسلام عليه، وإنما استنحت التأويل؛ لأن الترجيع لم يذكر في شيء من الأحاديث إلا في حديث أبي محذورة، لا في حديث بلال، وهو رعيم المؤذنين، وإليه المرجع في سنة الأذان فهو المتبوع، ولم يرو عن ابن أم مكتوم ولا عن سعد القرظ مؤذن مسجد قباء، ولم يرو عن أحد الترجيع إلا ما روي عن أبي

حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ،
 اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ [م- ٣٧٩]

محدودة، وما بدر على أن التراجع من صلب الأذان كقوله: (علمي الأذان تسع عشرة كلمة، والأشبه أنه حسب ذلك لفصير فهمه ساعتئذ عما حوَّط به، ولا نكر^(١) في هذا، فقد اجتنب بأعظم من ذلك من هو أقدم منه صحة وأوفر علماً، انتهى

وذكر نسعدي من لأسرار أن النبي ﷺ أمر أبا محذوره بذلك لحكمة رويت في قصته، وهي أن أبا محذورة كان يفض رسول الله ﷺ قبل الإسلام أشدَّ ليقض، فمما أسلم أمره رسول الله ﷺ لأذنب، فمما سمع كلمات الشهادة فخص صوته حياء من قومه، فدعاه رسول الله ﷺ وعرك أذنه ومن له: ارجع وامدد بها صوتك

وقوله: (حي على الصلاة) حي بمعنى ليا اسم لفعل الأمر، يقال: حي على الثريد، وقال في (لمشروق)^(٢)، حي على الصلاة وحي على إصلاح، وهذا ذكر الصالحين وحي هلا بعمر، وحي هلا بكم، وحي على الوضوء، معنى هذا كله: أقبلْ وهلمْ على بوضوء ونصلاه، وعسى ذكر عمر عند ذكر الصالحين، قال لسلمي حي اعجل، هلا صلة.

وقال أبو عبد، معناه عليك بعمر، [أي] دع عمر، وقيل معنى حي همم، وهلا جشاً، وقيل هلا أسرع، حملاً كلمة واحدة، وقيل: هلا سكن، وحي أسرع، أي أسرع عند ذكره، وسكن حتى ينقضي، يقال حي عسى، وحي هلا عسى ونحوه مقصور عبر منون، وبهذا جاءت الرواية في ذكر عمر، وحي هلا منون على مصدر.

(١) كلامي (ر) و(ب)، وفي (د) «ولا مكبر»

(٢) مشروق لأنور (١/ ٣٤٤)

* الفصل الثاني :

٦٤٣ - [٣] عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَالْإِقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالسَّائِي وَالدَّارِمِيُّ. (د ٥١٠، ص ٦٢٨، دي: ١١٩٣).

٦٤٤ - [٤] وَعَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً،

هَلَّى إِلَى كَذَا وَعَلَى كَذَا، وَحَيَّ هَلَّ نَصَبُ اللَّامِ مُحَفَفَةٌ، قِيلَ: تَشْبِيهُاً بِحُمَةِ عَشْرِ، وَحَيَّ هَلَّ بِالسُّكُورِ لِكثْرَةِ الْحَرَكَاتِ أَيْضاً وَالْوُجُوهِ، وَشَبِيهاً بِصَّةٍ وَمَعْنَى وَجْهِ، وَجَيْهَلٌ بِسُكُونِ الْهَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ لِكثْرَةِ الْحَرَكَاتِ أَيْضاً، وَحَيَّ هَلَّ سَكُونُهُمَا حَمِيماً مِثْلَ نَحْ نَحْ

وهي (مجمع البحار)^(١)، إذا ذكر نصاباً محي هلا بميم، أي: ابتداءً واعجل بذكره. وهو حث واستعجال، كلمة مركبة من حيّ وهلا، ويقال تتوب وعلمه، وجاء بسكون لام، وجاء متعدياً بنفسه وياءً وياءً إلى وعلى، ويستعمل حيّ وحده بمعنى أقبل، وهلا وحده، وقيل، حي بمعنى همم، وهلا بمعنى عجل.

الفصل الثاني

٦٤٣ - [٣] (ابن عمر) قوله (والإقامة مرة مرة) سبق الكلام فيه

٦٤٤ - [٤] (أبو مخذومة، قوله، (علمه الأذان تسع عشرة كلمة) وهي

وَالْإِقَامَةُ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ
وَالذَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاحَةَ. [حم ٤١٩/٣، ت ١٩٢، د ٥١٢، ن ٦٣، ج ٧٠٩،
دي: ٦١٩٧].

٦٤٥ - [٥] وَعَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي سُنَّةَ الْأَذَانِ قَالَ:
فَمَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ، قَالَ: «وَتَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ،
تَرْفَعُ بِهَا صَوْتَكَ، ثُمَّ تَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، تَخْفِضُ بِهَا
صَوْتَكَ، ثُمَّ تَرْفَعُ صَوْتَكَ بِالشَّهَادَةِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى
الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، فَإِنْ كَانَ
صَلَاةُ الصُّبْحِ قُلْتُ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، لَصَلَاةٌ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، اللَّهُ أَكْبَرُ
اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د ٥١٠].

بالترجيع

وقوله: (سبع عشرة كلمة) سقوط الأربعة لني للترجيع، وزيادة (قد قدمت
لصلاة) مرتين. فهد يدل على الشجع في الإقامة كما عرفت
٦٤٥ - [٥] (عه) قوله: (فمسح مقدم رأسه) يحتمل أنه أشار بذلك إلى أن
نعمة أمر شريف سحق أو يجعل لو كان حسماً على الرأس. ومنه قول العامة إذا سئل
أحدهم: على الرأس والعين، كذا، في شرح الشجع.

وقوله: (لو كان) أي ما يؤذن لها، فقله (صلاة الصبح) خير كان

٦٤٦ - [٦] رَعَنَ بِلَالٌ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُثَوِّبَنَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ:

٦٤٦ - [٦] (بلال) قوله: (لا تثوين في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجر) المراد بالتثويب هنا الإعلام بعد الإعلام بالصلاة قال في (الهداية)^(١) بعد ما فسره بـ (حي على الصلاة حي على الفلاح مرتين بين الأذان والإقامة) وهو على حسب ما نعاروه، فأفاد عدم تعيين جملة نحو: الصلاة الصلاة، أو قامت قامت

وقال لسعاتي. وتثويب لأصلي كان (الصلاة خير من النوم) لا غير في أذان الفجر، أو بعد أذان الفجر، فأحدث علماء الكوفة (حي على الصلاة حي على الفلاح) بين الأذان والإقامة، لكن في صلاة الفجر حصه لأنه وقت نوم وعمله مع إبقاء الأول، وأحدث لمتأخرون التثويب بين الأذان والإقامة على حسب ما نعاروه في جميع الصلوات سوى صلاة المغرب.

وبالجملة لتثويب في الفجر بقوله: الصلاة خير من النوم سنة، وثقوبه حي على الصلاة حي على الفلاح بين الأذان والإقامة مسحذ في الفجر، وفي غيره من الصلوات، وفيها أيضاً معبر هذا اللفظ إحداث بعد إحداث، فتدبر

قد التوربشتي - وأما لنداء بـ (الصلاة الصلاة) الذي يعتاده الناس بعد الأذان على أبواب المسجد فإنه بدعة يدخل في القسم المنهي عنه، انتهى ونقل عن ابن عمر رضي الله عنه أنه سمع مؤذناً يثوب في غير الفجر، وهو في المسجد فقال لصاحبه قم حتى يخرج من عند هذا المندع، وجاء عن علي رضي الله عنه أيضاً بكاره.

أَبُو إِسْرَائِيلَ الرَّائِي لَيْسَ هُوَ بِذَاكَ الْقَوِيَّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ . (ت: ١٩٨).

أقول: ولعل علة النهي التزام شيء لا يحتاج إليه، لأن الحاجة قصبت بالأذان فيكون مما لا يعني، وأيضاً واعتياده قد يكون سبباً لانكال الناس عليه وعدم سادرتهم إلى الصلاة باستماع الأذان، ثم استحسن المتأخرين في الصلاة كلها لا يكون بتعليل هذا النص وإلا كان مطلقاً لحكم الأصل، وهو لا يجوز، بل يكون بدلائل تدل على وجوب التذكير والإعلام بالدين، ومع ذلك الظاهر أن النهي ليس للتحريم، والله أعلم

وأصل الثوب من ثاب: إذا رجع وعاد، وصيغة الثوب إما للمبالغة أو بمعنى إرجاع المؤذن نفسه للإعلام، أو إرجاعه الناس من بيوتهم إلى المساجد، أو من اليوم والغفلة إلى الصلاة. وفي (مشارك الأنوار)^(١): الثوب يقع على النداء بالأذان والدعاء للصلاة والإعلام بها، وأصل الثوب الدعاء، ويقع على الإقامة؛ لأنه رجوع وعود للنداء والدعاء إليها، وهو المراد في حديث: (إِذَا تُؤْبَّ بِالصَّلَاةِ فَلَا تَأْتَوْهَا وَأَنْتُمْ تَسْعُونَ)^(٢)، وحديث: (إِذَا تَوْبَّ بِالصَّلَاةِ أَدْمَرَ، وَإِذَا قَضَى الثَّوْبَ أَثْبَلَ)^(٣)، قال الخطابي: وأصله أن الرجل إذا جاء بفرع لئلا يتوبه لقومه ليعلمهم، فسمياه الإعلام، ومنه الثوب في صلاة.

وقوله: (ليس هو بذلك القوي عند أهل الحديث) في (الكاشف)^(٤): أبو إسرائيل^(٥)

(١) «مشارك الأنوار» (١/ ٢٠٩).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ج: ١٥٢، ١٥٤).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج: ٦٠٨).

(٤) «الكاشف» (٢/ ٢٩٥).

(٥) وفي «الكاشف» (٣٧١): إسماعيل بن خليفة أبو إسرائيل الملاي من الحكم وطلحة بن مصرف، وعنه أبو نعيم وأسد الجمال وعدة، ضعف، توفي سنة ١٦٩ هـ وما جاء لي =

٦٤٧ - [٧] وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَيْلَالٍ: «إِذَا أَدْنَتْ فَتَرَسَّلْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَأَحْدَرْ، وَاحْمِلْ بَيْنَ آذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ، وَالشَّارِبُ مِنْ شُرْبِهِ، وَالْمُعْتَصِرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ، وَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي».....

عمرو بن مرثد الرحبي، عن ثوبان وأبي هريرة، وعنه مكحول وطائفة، وثق.

ولكن قوله ﷺ: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه) كافي في الجمع عن ذلك، ولكن الظاهر أنه لما استحسسه العلماء يكون بدعة حسنة لا يعير منه

٦٤٧ - [٧] (جابر) قوله: (فترسل) الرسل بكسر الراء وسكون اسير: التزودة، والترسل طيه.

وقوله: (أاحدر) بالحاء والداد المهملتين بمعنى الأمر من باب نصر، والحدرد: الإسراع، وأصله الحط من علو إلى سفلى، ولأمر للتند

وقوله (والمعتصر) من العصر بالسكون بمعنى الاعتصار، وهو استخراج ما في باطن الشيء، ومن العَصْر بالتحريك بمعنى الملقأ، ولمر دبه المحح إلى اغاية؛ لأن خروج نخروح بصحبه عصر الأمعاء حتى يحرح ما فيها، ويطلب مكاناً يلجأ فيها ويستخفي.

وقوله: (ولا تقوموا حتى تروني) أي: لا تقوموا للصلاة بمجرد الإقامة حتى تبصروني أخرج من لبيت، وفي لفقه يقوم عدحي على الصلاة، ويُخرم عند قد قامت الصلاة^(١)

= الكتاب به تحريف ويحيط فلينبه.

(١) قال القادي وَقَالَ ابْنُ حَكْرٍ وَكَانَ يَخْرُجُ عِنْدَ فَرَاحِ الْمُقْبِمِ مِنْ إِقَامَتِهِ فَكَفَرْتُمْ بِالْقِيَامِ =

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ وَهُوَ إِسْنَادٌ مُجْهُولٌ^(١). [ت: ١٩٥، ١٩٦].

٦٤٨ - [٨] وَعَنْ زَيْدِ بْنِ الْحَارِثِ لَصْدَائِي قَالَ:

وقوله (إلا من حديث عبد المنعم) في (الكاشف)^(٢) عبد المنعم بن نعيم أبو سعيد الأسواري عن الحريري وجماعة، وعنه يونس المؤدب ومحمد بن أبي بكر لمقدمي، روى له الترمذي، وفي (حاشية انصاري)^(٣) صاحب سقاء، قال لحدري وأبو حاتم مكر الحديث، وقال لسنني ليس ثقة، وقال لحاكم: ليس بالقوي عندهم، روى له لترمذي حديثاً واحداً.

وقوله (وإسناده مجهول) قال في (الفتح)^(٤) وزاد حاكم، وإسناده ضعيف، وله شواهد من حديث أبي هريرة ومن حديث سفيان بن عمار أخرجهما أبو شيبح، ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد، وكذا وإمية، وقال بن يظال لا أخذ بذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين

٦٤٨ - [٨] (زيد بن الحارث الصدائي) قوله (الصدائي) بضم الصاد وتخفيف

بدان المجهولين، مسووب إلى صدء كعرايب، بيلة من اليأس، به صحبة وودده

= حسبه لأنه وثق إباحة إته، وهذا قد أضحك الشئ لا تقوم مقامه حتى يفرغ المقام من جميع إقامته، وهو مؤلف على صحة دفعه إته في. وتمكن أن يكون خفي للمؤدبين أي لا تقوم للإقامة حتى تروى أخرج من الخجرة الشئ بعد معرفة المعتاب

(٢٢ / ٥٥٢)

(١) في (ب) «وإسناده مجهول»

(٢) «الكاشف» (٢ / ١٩٥)، وانظر أيضاً: «تهذيب الكمال» تلمزي (رقم لترجمة ٣٥٧٩)

(٣) «فتح الباي» (٢ / ١٠٦)

أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ أَدِّنَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَأَذِنْتُ، فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يُقِيمَ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَا صُدَاءَ قَدْ أَدَّنَ، وَمَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ». رَوَاهُ
التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١٩٩، د: ٥١٤، ج: ٧١٧].

• الفصل الثالث:

٦٤٩ - [٩] عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْحَدِيثَةَ
يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَبَّبُونَ لِلصَّلَاةِ، وَلَيْسَ يُنَادِي بِهَا أَحَدٌ، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ،
فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا مِثْلَ نَافُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَرْنَا بِمِثْلِ قَرْنِ
الْيَهُودِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«يَا بِلَالُ قُمْ فَتَادِ بِالصَّلَاةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٥٧٩، م: ٨٣٥].

وقوله. (في صلاة الفجر) متعلق بـ (أمرني)^(١)

الفصل الثالث

٦٤٩ - [٩] (ابن عمر) قوله - (يتحسبون) أي. يقدرون ويطلبون بها وقتاً يؤن
لها فيه، يقال - حين لياقة وتحسبها - جعل لها في كل يوم وليلة وقتاً يحلها فيه.
وقوله. (أولا تبعثون) تقديره. أأخذون ذلك ولا تبعثون.

وقوله. (يا بلال قم فتاد بالصلاة) بحتمل - والله أعلم - أن يكون هذا من اختصار الراوي
في القصة، طوى فيه قصة رقيب عبدالله بن زيد ورقيب عمر رضي الله عنهما وغيرهما إلى آخره.

(١) قال لكرمانى الحنفى في «شرح مصابيح السنة» (١/ ٣٩٧) إن الإقامة حق من أدن، فيكره
أن يقيم غيره، وبه قال لشافعى، وعبد أبي حنيفة: لا يكره، لما روي أن ابن أم مكتوم ربه
كان يؤذن ويقيم لئلا، وبه كان حنابلة، والحديث صحيح حتى إذا لحقته الوحشة بالإقامة
غيره، انتهى

٦٥٠ - [١٠] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
بِالنَّفُوسِ يُعْمَلُ لِيُضْرَبَ بِهِ لِلنَّاسِ لِحَمِّعِ الصَّلَاةِ، طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ
يَحْمِلُ نَافُوسًا فِي يَدِهِ، فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَتَبِيعُ النَّافُوسَ؟ قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ
بِهِ؟ قُلْتُ: نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: أَفَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ؟
فَقُلْتُ لَهُ: بَلَى، قَالَ: فَقَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ . . . إِلَى آخِرِهِ، وَكَذَا الْإِقَامَةُ،
فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ فَالْقِ عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ، فَلْيُؤَدِّنْ بِهِ، . . .

حتى أمر بلالاً بتأديس، أو يكور المراد بالسداء مجرد الإحار والإعلام بامبول دون
الأدب الشرعي، فيكون هذا في مجلس، وفي مجلس آخر رؤيا الصحابة، ثم الوحي
أو الاجتهاد، قال عياض وهو العاهر، وقال النووي وهو الحق، فافهم .

٦٥٠ - [١٠] (عبد الله بن زيد بن عبد ربّه) قوله (لما أمر رسول الله ﷺ
بالنّفوس) يعلم من هذا الحديث أمره ﷺ به، وليس في روايت حر عن عبد الله بن زيد
ذلك، وعنه كان الأمر إباحةً وتحييراً لا حثماً وحزماً، والله أعلم .

وقوله (طاف بي) أي دخل في حالي في حال لونه (رجل) أي . رأيت رجلاً
في المنام

وقوله (وكذا الإقامة) صريح في كون الإقامة مثل الأدب كما هو مذهب أبي
حيفة رحمه الله، وقال الشافعية . معه أي . عمني إيها

وقوله . (إن شاء الله) إما لتشرك، وإما لتسيرة ورود الوحي موافقاً له .

فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتاً مِنْكَ فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ، فَجَعَلْتُ أَلْقِيهِ عَلَيْهِ وَيُؤَدُّنِي بِهِ، فَقَالَ: لَسَمِعَ بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ مَا أُرِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْيَلِّهِ الْحَمْدُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْإِقَامَةَ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَكِنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ قِصَّةَ النَّاقُوسِ. [د: ٤٩٩، دي: ١١٨٧، ج: ٧٠٦].

وقوله: (فإنه أُنْدَى صوتاً) أي: أجهر وأبعد عاية، كد في (مشارك الأنوار)^(١)، وفي (القاموس)^(٢): النداء بالضم والكسر: الصوت، والندى: يُغْدَى، وهو ندى الصوت كغني: بعيد، وفي (مجمع البحار)^(٣): أرفع وأعلى، وقيل أحسن وأعذب، وقيل أبعد، وهو من الندى بمعنى الرطوبة. وقوله: (فله الحمد) في شرح الشيخ: أي: على توفيق لرؤيتي، والظاهر أن المراد على رؤيتك.

وقوله: (لكنه لم يصرح قصة الناقوس) لفظ الحديث عند الترمذي^(٤) هكذا: هن عبدالله بن زيد قال: لما أصحبا أتينا رسول الله ﷺ فأخبرته بالرؤيا فقل: (إن هذه لرؤيا حق، فقم مع بلال فإنه أُنْدَى وأمد صوتاً منك، فألقى عليه ما قيل لك، وليد بذلك) قال: فلما سمع عمر بن الخطاب نداء بلال [بالصلاة] خرج إلى رسول الله ﷺ وهو يجر إزاره وهو يقول: يا رسول الله! والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي قال، فقال

(١) «مشارك لأنوار» (١٣/٢)

(٢) «القاموس المحيطة» (ص: ١٢٢٨).

(٣) «مجمع بحار لأنوار» (٤/٦٩٩)

(٤) «سنن الترمذي» (١٨٩).

٦٥١ - [١١] وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِبُصْلَةِ الصُّبْحِ، فَكَانَ لَا يَمُرُّ بِرَجُلٍ إِلَّا نَادَاهُ بِالصَّلَاةِ، أَوْ حَرَّكَهُ بِرِجْلِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ١٢٦٤].

٦٥٢ - [١٢] وَعَنْ مَالِكٍ بَلَّغَهُ: أَنَّ الْمُؤَذِّنَ جَاءَ عُمَرَ يُؤَذِّنُهُ لِبُصْلَةِ الصُّبْحِ فَوَجَدَهُ نَائِمًا، فَقَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يَجْعَلَهَا فِي نِدَاءِ الصُّبْحِ. رَوَاهُ فِي «الْمَوْطَأِ». [ط: ١٥٤].

٦٥٣ - [١٣] وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ عَمَّارٍ بْنِ سَعْدٍ مُؤَذِّنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

رسول الله ﷺ. (عنه الحمد)، فذلك أثبت.

٦٥١ - [١١] (أبو بكر) قوله: (إلا ناداه بالصلاة) أي: أعلمه بها

٦٥٢ - [١٢] (مالك) قوله. (فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح) الظاهر أن هذه السنة صارت متروكة في المدينة بعدة ﷺ، فأعلم المؤذن ذلك، ويحتمل أن عمر إنما قال ذلك إكراهاً على المؤذن في استعماله خارج الأذان، كما هو المشروع فيه، فمعنى جعله في نداء الصبح أن يستمر على جمعه فيه، ولا يستعمله خارجاً، كذا في شرح الشيخ. ومع ذلك ينبغي أن يقدر تركه في الأذان، وإلا فقد روي أنه ذكره بلال لرسول الله ﷺ، وأمره ﷺ أن يجمعه في الأذان، فاستعمله خارج الصلاة ودخله معاً مشروع، وبما ذكر ظهر أنه ليس إنشاء أمر من عمر ﷺ ابتدعه كما توهم، بل كان سنة سمعه من رسول الله ﷺ.

٦٥٣ - [١٣] (عبد الرحمن بن سعد) قوله. (مؤذن رسول الله ﷺ) صفة سعد الآخر، ويقال له: سعد القرط يفتح لقاف والراء بعدها ظاء معجمة، كان مؤذن

حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِإِلَالَا أَنْ يَجْعَلَ أَصْبُعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ وَقَالَ : «إِنَّهُ أَرْفَعُ لَصَوْتِكَ» . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ . [ج ٧١٠] .



٥ - باب فضل الأذان وإجابة المؤذن

مسجد قباء .

وقوله . (عن أبيه عن جده) والصميران لأبي

«قوله» (إنه أرفع لصوتك) ولقد قلنا في بيان مسية جعل الأصبعين في الأذنين لرفع الصوت أنه إذا سجد صمحيه لا يسمع إلا الصوت الرفع . فيتحرى في استقصائه كالأطروش ، كذا قال الطيبي (١) .

٥ - باب فضل الأذان وإجابة للمؤذن

«علم أن فضل لتأذير في نفسه كثير كما ذكر في الأحاديث ، واختلف في أن الأذان أفضل أو الإمامة؟ ولمحار أن من علم من نفسه أيام حقوق لإمامة فهي أفضل وإلا فالأذان ، ثم تكلموا في أن النبي ﷺ هل أذن بنفسه؟ وقد وُرد : (أنه أذن في سفر وهم على رواحتهم) لحدث . وقد أولوا ذلك بأن امرد الأمر بالأذان ، وجاء ذلك صريحاً في حديث بندار قضي أنه أمر بالأذان ولم يقل (أذن) ، والمفضل يقضي على المجمل المحتمل ، والله أعلم .

ثم إجابة المؤذن وجبة ، ويكره المكث من الأذان ، وبو تعدد المؤذنين في مسجد واحد فلهجرة للأول ، وبو سماع لأذان من جهات وجب عليه إجابة مؤذن مسجده ، ولو

* الفصل الأول:

٦٥٤ - [١] عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَضَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م: ٢٣٨٧).

كان في المسجد ولم يجب لم يكن أثماً لحضور الإجابة الفعلية، فلا حاجة إلى الإجابة القولية، واحتلفوا في فارئ القرآن يجب أو لا يجيب؟ ونقل السنائي: أن الأفضل أن يمسح ويحجب، وقيل: إن كان في المسجد مضى في قراءته.

الفصل الأول

٦٥٤ - [١] (معاوية) قوله: (المؤذنون أطول الناس أعناقاً) قال عياض^(١)

الروية فيه عند بفتح الهمزة جمع عنق، فقيل: المراد أن الناس في الكرب وهم في الروح، وقيل: معناه انتظارهم الإذن لهم في دخول الجنة وامتداد آمالهم وأعينهم وتطلعهم برؤوسهم وأعتابهم لذلك، وقيل: معناه الإشارة إلى القرب من كرامة الله تعالى ومنزلته، وقيل: معناه أكثر الناس أعمالاً، يقال: لفلان عنق من الخير، وقيل: معناه أنهم يكونون رؤساء يومئذ، والسادة توصف بطول الأعناق.

وحكى الخطابي والهروي أن بعضهم رواه بكسر الهمزة، والإعناق: لإسراع، يريد إلى الجنة، انتهى.

وقد التزم البيهقي^(٢) وهذا قول غير معتد به رواية ومعنى، انتهى. وفيه ما فيه، وبعد تسليم عدم اعتداده رواية فهو في معنى الوحة الذي رجحه فلا معنى لعدم الاعتداد بمعنى.

(١) «مشارق الأنوار» (٢/ ١٦٠).

(٢) «كتاب الميسر» (٣/ ١٩٣).

٦٥٥ - [٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فَإِذَا قُضِيَ النَّدَاءُ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا ثُوبَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّلَاوِيَةُ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ:»

٦٥٥ - [٢] (أبو هريرة رضى الله عنه) قوله (إذا نودي للصلاة) إنما قال بهذه العبارة إشارة إلى علة الحكم.

وقوله (أذبر الشيطان له ضراط) وفي رواية الأصيلي: (وله ضراط) بالواو، والجملة الاسمية تقع حالاً بالواو وينوبها، ويروى (ضريه) كنهان ونهيق، وهو ريع وصوت يجرح من الدبر، قال في (الفتح)^(١): قال عياض: ويمكن حمله على ظاهره؛ لأنه جسم متعدد يصح منه خروج الريح، ويحتمل أنها عبارة عن شدة نغاره ونفريه، وفي رواية لمسلم: (له خصاص) بمهملات مضموم الأول، فقد فسره الأصمعي وغيره شدة عدو.

وقال الطيبي^(٢): شبه شغل الشيطان نفسه وإغفاله عن سماع الأذان بالصوت الذي يملأ السمع ويصممه عن سماع غيره، ثم سمّاه ضراطاً تقييحاً له، والله أعلم. وقال بعض العلماء: يشبه أن يكون المنع عن خروج المرء من المسجد بعد أن يؤذن من هذا المعنى لئلا يكون متشبهاً بالشيطان.

وقوله: (حتى إذا ثوب) المراد بالتلويح ههنا الإقامة كما مر. وقوله: (حتى يخطر) أي: يحول ويحجز، يريد الوسوسة، أي يسوّل له الأماني

(١) الفتح الباري: (٢/ ٨٥)

(٢) شرح الطيبي: (٢/ ٢٠٣)

اذْكُرْ كَذَا اذْكُرْ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرْ، حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ لَا يَذْرِي كَمْ صَلَّى.^(١)
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦١٨، م: ٣٨٩].

ويحدثه الأحاديث، وهو يورن بصرب، وأكثر الرواة على صم لظاء، ومعه المشي والسلوك، أي يدنو فيمر بين المراء وقلبه فيشغله، كذا في (مجمع البحار)^(٢). وفي (القاموس)^(٣) حطر الرجل بسبفه ورمحه: رفعه مره ووضعه أخرى، وفي مشيته. رفع يديه ووضعه أخرى^(٤)، ويجوز أن يكون من الحاطر بمعنى الهاجس، أي: سبباً لمخاطره.

وقوله: (لما لم يكن يذكر) أي: شيء لم يكن على ذكره قبل دخوله، وفي رواية بمسهم. (لما لم يكن يذكر من قبل)، ومن ثم استنبط أبو حنيفة - رحمه الله عليه - للذي شك إليه أنه دفن مالاً، ثم لم يهتد بمكانه أنه يصلي ويحرص على أن لا يحدث نفسه من أمر الدنيا، فعلى فذكر مكان المال في الحال، كذا في (فتح الباري)^(٥).

وقوله: (حتى يظل) بفتح الظاء، أي: يصير، مضارع ظل من الأفعال لاقصة، ووقع عند الأصيلي: (يصل) بالصاد، أي: يسي، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ تَصِلَ﴾ [التوبة: ٧٨٢]

واحتلفوا في السبب في هروب لشيطان عند سماع الأذان والإقامة دون سماع القرآن وتذكر في الصلاة، ومن أحسن ما قيل فيه: إن على الأذان هبة يشتد انزعاج الشيطان سببها؛ لأنه لا يكاد يقع في الأذان رياء ولا غفلة عند النطق به، بخلاف القرآن

(١) مجمع بحار الأنوار (٢/ ٦٥)

(٢) القاموس المحيط (ص: ٣٠٦)

(٣) كذا في المخطوط، وفي القاموس، ووضعها خطراً فيهما.

(٤) فتح باري (٢/ ٨٦)

٦٥٦ - [٣] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 «لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جِنَّ وَلَا إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٦٠٩].

والصلاة، فإن الممر تحصر فيها ويفتح الشيطان أبواب الوسوسة، بل عدم وقوع الوسوسة
 والرياء هو الدليل على تعدد الشيطان. وقبل أن لأذان إعلام بالصلاة انني هي فصل
 لأعمال العباد هي من أفضل الذكر لا يرد فيها ولا ينقص منها، بل يقع على وفق الأمر
 فيمر من سمعها، وأما الصلاة فلما يقع من كثير من الناس فيها من التعريف فيمكن
 الحديث من المفراط، فلو قدر أن لمصلي وهي لجميع ما أمر به فيها لم يقربه، كذا في
 (الفتح) ١، ويلزم منه أن من لحن في لأذن وبسم ياب به كما هو قد لا يمر منه الشيطان،
 والله أعلم

٦٥٦ - [٣] (أبو سعيد الخدري) قوله . (لا يسمع مدى صوت المؤذن) لمدى
 يفتح الميم والدال بمعنى العاية، فيه سلوك طريقة ليرهن وإثبات أنه إذا شهد من سمع
 الأحق، لأن عاية الصوت يكون أخفى من غيره بالشهادة أولى، أي يشهد له بالإيمان
 والعصم وانكوائه من سمع صوته من القريب والبعيد من الجن والإنس والحيوانات
 والسمات والجمادات، ويؤيد ما في رواية ابن خزيمة^(٢) (لا يسمع صوته شجر
 ولا مدر ولا حجر ولا جن ولا إنس) كما ذكر في (الفتح)^(٣)

وقد يقال المراد بقوله (ولا شيء) الملائكة، وقيل إن لملائكة فاحنة في

(١) صحيح البخاري (٢ / ٨٦ - ٨٧).

(٢) صحيح ابن خزيمة (ج: ٣٨٩).

(٣) فتح الباري (٢ / ٨٨).

٦٥٧ - [٤] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى
 عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا،.....»

الجزء؛ لأنهم يشعرون^(١) من لأبصار، ولا يذهب عليث أنه إذا أريد بالشيء ما يشمل
 انبياءات والجمادات فهي قوله: (يسمع) جمع من الحقيقة والمجاز، اللهم إلا أن ثبت
 لها حقيقة السمع كالكلام والتسبيح، أو يحمل على عموم المجاز، ثم قيل: إن اللفظ
 عام، والمراد به خاص بالمؤمنين، فإن الكافر لا تفضل منه الشهادة، وفيه ما به.

٦٥٧ - [٤] (عبد الله بن عمرو بن العاص) قوله: (إذا سمعتم المؤذن) ظاهره
 أن يقول ذلك حين سماع المؤذن، ولا يتقيد بفراغه، وكذا لحال في الذكر المذكور،
 لكنه يحتمل أن يرد من الأذان إتمامه؛ لأن لمطلق يحتمل على الكامل، فالمراد الوقت
 الموسع، أو المراد بأخير هذا الذكر عه بدلالة (ثم)، ثم الأمر إما للوجوب، وبه قال
 الحنفية وابن وهب من المالكية خلافاً للجمهور، وحالف الطحاوي أصحابه [فوافق]
 الجمهور، كذا في (فتح الباري)^(٢).

وقوله: (فقولوا مثل ما يقول) ظاهر في أنه يقول عند انجعلتين إياهما دون
 الحوثة، فهذا الطريق أيضاً يحسن الإجابة، لا أن يقيد بقرينة الأحاديث الأخرى.
 وقوله: (فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً) هذا جزء الصلاة
 على النبي ﷺ ثابت دائماً، غير محصور بوقت استماع الأذان، ولا يحلوا لفظ الحديث
 عن إشعاره، كأنه قال: هذا جزء الصلاة علي دائماً، فصلوا علي في هذا الوقت؟

(١) يشعرون. استتر، «قاموس المحيط» (ص ١٠٩٣).

(٢) فتح الباري (٢/ ٩٥).

ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِيِ الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَزِيلَةٌ فِي الْجَنَّةِ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ
اللَّهِ،

فإنه وقت شريف مبارك يستجاب فيه الدعاء، من قلت: كيف جاز أن تكون الصلاة على النبي ﷺ واحدة وعلى المصلي عشراً؟ قلت: لوحدة قيد فعل المصلي، وهو التصلية لا الصلاة نفسها؛ فإنه لم يقل: اللهم صل عليه صلاة واحدة، بل دعا الله وسأل منه أن يصلي عليه، ولعله سبحانه يصلي على حبيبه أكثر، وأكثر مما يشاء المصلي، ويجد حزنه عشراً بحكم ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثَرَاتِهَا﴾ [الاسم: ١٦٠] فافهم، أو تكون الصلاة الواحدة النازلة من جناب لقدس على الحبيب المصطفى أفضل وأكمل وأتم من العشر الصلوات التي تصل إلى المصلي بمراتب لا تعد ولا تحصى.

وقوله: (ثم سلوا الله لي الوسيلة) والوسيلة في الأصل: ما يتوصل به إلى الشيء ويتقرب به، قيل: ما يتقرب به إلى الكبير، وقل في (القاموس)^(١): الوسيلة والواسطة المنزل عند المذنب، والدرجة والقرب، ووسل إلى الله توسيلاً: عمل صاعداً يقرب^(٢) إلى الله تعالى كتوسل، انتهى. والمراد بما ورد في الحديث: القرب من الله تعالى، وقد وقع في حديث مسلم هذا تفسيرها بـ (منزلة في الجنة)؛ لأن لتوصل إليها يكون قريباً من الله سبحانه، ليكون كالقربة التي يتوصل بها إليه تعالى فيرجع إلى الأول، وكذلك في الحديث الآتي عن جابر رضي الله عنه.

وقول الطيبي^(٣): أما الوسيلة المذكورة في الدعاء المروي [عنه] بعد الأذان فقل:

(١) «القاموس المحيّد» (ص: ٨٩٥).

(٢) كذا في نسخ المخطوطة «يقرب إلى الله»، وفي «القاموس» «يقرب به إليه».

(٣) «شرح الطيبي» (٢/ ٢٠٣).

وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّفَاعَةُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٣٨٤].

٦٥٨ - [٥] وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ فَقَالَ أَحَدُكُمْ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ،

هي الشفاعة، يشهد لها قوله في آخر الدعاء. (حلت له شفاعتي)، لا يخلو عن خفاء؛ لأن مضمون الحديثين واحد، وهو: من سأل له الوسيلة حلت له شفاعته ﷺ، فما العرق؟ ويمكن أن يحمل الوسيلة في الحديثين على حصول القرب والدرجة يحصل بها من القدر والمزية له ﷺ ما تيسر به الشفاعة، والمراد به (المنزلة في الجنة) المنزلة عند الله تعالى، وإنما قال: «(في الجنة)»؛ لأن أثرها يظهر في مراتب الجنة ودرجاتها، فافهم.

وقوله: «(وأرجو)» نواضع وتأدب منه ﷺ للحضرة الإلهية، كقول الخليل عليه الصلاة والسلام: «أَطْمَعُ أَنْ يَقْرَأَ لِي» [الشراء: ٨٢]، بل يحتمل أن يكون ذلك نيقناً بالوقوع؛ لأن رجاء الحبيب لا يخيب.

وقوله: «(أكون أنا هو)» من إقامة الصمير المرفوع مقام المتصوب، والضمائر يستعار بعضها لبعض كقولهم: ما أنا كالت، ويحتمل أن يكون الجملة خبراً لـ «(أكون)».

٦٥٨ - [٥] (عمر) قوله: (قال: لا حول ولا قوة إلا بالله) يدل على تعيين

ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
(م: ٣٨٤).

٦٥٩ - [٦] وَصَنَ جَابِرٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ
النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ،»

(لا حول ولا قوة إلا بالله) عند الجعلتين، وما اشتهر عند بعض الناس من قولهم:
(ما شاء الله كن وما لم يشأ لم يكن) في الملاح فلم يجد له أصلاً.

قال في (سفر السعادة)^(١): ولم يثبت حديث في الجمع بين الحوقلة والجعلة،
ولا في لاقتصار على الجعلة، انتهى وأنت حبير بأن بعض هذا الحديث الصحيح
بحكمه بأن يقول ما قال المؤدون من غير ذكر الحوقلة في الجعلتين، وظاهره الاقتصار
على الجعلة، وقد ذكر في بعض شروح (الحصن الحصين)^(٢) ولدخالة وحه في الجمع
بين الجعلة والحوقلة^(٣)، والله أعلم.

وقوله: (من قلبه) قيد في جميع ما مر، ويدل عليه حديث أبي هريرة في آخر
لفصل ثالث: (وإذا قال: الصلاة خير من النوم قل. صدقت وبررت).

٦٥٩ - [٦] (حابر) قوله: (حين يسمع النداء) أي: بعد إتمامه وإكماله.
وقوله: (للهم رب هذه الدعوة التامة)، وفي (الفتح)^(٤): راد البيهقي: لله
إني أسألك بحق هذه الدعوة لتامة، ولعمري به دعوة التوحيد كقوله تعالى: ﴿لَهُ الدَّعْوَةُ

(١) سفر السعادة (ص: ٢٢٥)

(٢) في «التحريم» وما ليس الهمام إلى الجمع بينهما، وقد بعضهم العمل بالحوقلة أولى؛ لأنها
مفسرة. نظر «العرف الشدي» (١/ ٥٤)، و«مرقاة المفاتيح» (٢/ ٥٦٠).

(٣) «فتح الدي» (٢/ ٩٥)

وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، آتٍ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْنَهُ مَقَاماً مَحْمُوداً... .

لَقِيَ^(١) [الرعد ١٤]، وقيل لدعوة التوحيد: (تامة)؛ لأن الشرك نقص، أو التامة التي لا يدخلها تغيير ولا تبدل، بل هي باقية إلى يوم النشور، وقال ابن التين: وصفت بالتامة لأن فيها أتم القبول وهو لا إله إلا الله، كذا في (الفتح)، ولو صم (محمد رسول الله) لكان أحسن وأتم؛ لأن أتم القول هو المجموع.

وقوله: (والصلاة القائمة) إشارة إلى مضمون قوله: (حي على الصلاة)، وتلميح إلى قوله تعالى: ﴿وَيُذِيقُنَا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة ٣]، ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة الدعاء، وبالقائمة الدائمة، من قام على الشيء. إذا داوم عليه، فيكون بياناً للدعوة التامة وتأكيدها، ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة المعهودة المدعو إليها، وهو الأظهر، كذا في (فتح الباري)^(٢).

وقوله: (والفضيلة) أي: المرتبة الزائدة على سائر الخلائق، ويحتمل أن تكون منزلة أخرى، أو [تفسيراً للوسيلة].

وقوله: (وابنه مقاماً محموداً) أي: بحمد انقائم فيه، أي: انعته يوم القيامة، فأقمه مقاماً محموداً، أو صمَّ (انعته) معى أقمه وأعطه.

وقال النوروي: ثبت الرواية بالتنكير، فكانه حكاية للفظ القرآن، و[قد جاء] في هذه الرواية بعبها من رواية علي بن عياش شيخ البخاري بالتعريف عند النسائي، وكذلك في (صحيح ابن خزيمة) وابن حبان، وفي الطحاوي والطبراني والبيهقي، كذا في (الفتح)^(٣)، وتعقب البيهقي على من أنكر ذلك كالنوروي.

(١) فتح الباري، (٢/ ٩٥)

(٢) فتح الباري، (٢/ ٩٥)

الَّذِي وَعَدْتُهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٦١٤].
 ٦٦٠ - [٧] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُغَيِّرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَكَانَ
 يَسْتَمِعُ الْأَذَانَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ وَإِلَّا أَغَارَ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُ
 أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْفِطْرَةِ»، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

وقوله: (الذي وعده) وزاد في رواية البيهقي: (إنك لا تخلف الميعاد)، وقوله:
 (الذي) إم بدل أو عطفت بين أو خبر مبدأ محذوف، وعلى رواية التعريف لظاهر كونه
 صفة، والمراد بالمقام المحمود مقام الشفاعة، وبين: «إجلاله على العرش أو الكرسي»،
 وهو أيضاً علامة الإذن في الشفاعة، ووقع في (صحاح ابن حبان): (يبحث الناس
 فيكسوبي ربي حلة حضرة، فأقول ما شاء الله أن أقول، فحدث لمقدم المحمود)، والمراد
 بالثناء الذي يقدمه بين يدي الشفاعة، كذا في (الفتح)^(١).

وقوله: (حُتُّ) أي: استحثت ووجبت، أو نزلت عليه، من حلَّ يَحُلُّ بالضم
 بمعنى نزل، واللام بمعنى على كما مر من رواية مسلم، ووقع في الطحاوي من حديث
 ابن مسعود: (وجبت له).

اللهم صلِّ وسلِّم على هذا النبي الكريم العظيم سيد المرسلين وشفيع المذنبين،
 وجعلنا من ذمته وحزبه في الدنيا والدين، آمين يا رب العالمين
 ٦٦٠ - [٧] (أنس) قوله: (يعبر) من الإعارة، وهو الركض الشديد لإرادته القتل
 أو النهب.

وقوله: (على الفطرة) أي: أتت على فطرة الإسلام التي فطر الناس عليها، فهذا

«خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ». فَتَنظَرُوا إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ رَاغِبٌ مِعْرَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[م: ٣٨٢]

٦٦١ - [٨] وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَضِيَ اللَّهُ بِهِمَا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، عُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٣٨٦].

٦٦٢ - [٩] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْفَلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَبِينُ كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً، يَبِينُ كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً»

شهادته على إيمانه.

قوله: «(خرجت من النار) تأكيد له، ومعناه: خرجت بإيمانك من استحقاق النار، أو بك وإن عصيت ردخيت النار تخرج منها حراً».

وقوله: «(راعي معرّى) بكسر الميم وسكون العين المهملة مقصورة، وقد يعد بخلاف الضان، كذلك المعر بالفتح وبالتحريك، والمعمر واحد المعر للمعمر والآش، والجمع مواعر، وقرئ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّمَمِ أَشْكَبُ﴾ [الأنعام: ١٤٣] مسكون العين وفتحها

٦٦١ - [٨] (سعد بن أبي وقاص) قوله: (من قال حين يسمع المؤذن: أشهد أن لا إله إلا الله وحده . . . إلخ) هكذا لفظ الحديث، ويحتمل أن يقوله عند الشهادتين، أو بعد فراغ من الأذان، والله أعلم

٦٦٢ - [٩] (عبدالله بن معفل) قوله: (يبين كل أذانين صلاة) أكثرهم على أن المراد بالأذانين الأذان والإقامة، إما على انتعاب، وإما على أن الأذان اسم لكل واحد

ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٢٧، م: ٨٣٨].

من لأذان والإقامة حقيقة؛ لأن الأذان بمعنى الإعلام، والإقامة إعلام بحضور فعل لصلاة، كما أن الأذان إعلام بدخول وقتها، ولمعنى بين كل أذن وإقامة صلاة نافلة، وتكررت ليتناول كل عدد أذانه المصلي، ركعتين وأربع أو أكثر، ولا يسبعد ذلك إلا من يكره النافلة بين أذن المغرب وإقامتها كأبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله، وقد جاء في حديث البخاري^(١) عن أنس أنه قال: (كان المؤذن إذا أذن للمغرب قام ناس من أصحاب النبي ﷺ يتقدمون السواري حتى يخرج النبي ﷺ وهم كذلك يصلون الركعتين قبل المغرب)، ورواه مسلم^(٢) فيجيء لغريب فيحسب أن الصلاة قد صُنيت من كثرة من يصليهما، وظن بعضهم أنها كانت رتبة المغرب.

قال الثوري^(٣) وإنما ذهب أبو حنيفة - رحمه الله - إلى كراهة النافلة قبل صلاة المغرب بحديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه [أن رسول الله ﷺ قال: (إن عند كل أذان ركعتين ما خلا صلاة المغرب) ^(٤)، وقد روي عن الشعبي أنه قال: ركعتان قبل المغرب بدعة، وقال: (إن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهم لم يصلوها) ^(٥)، وما روه أس وغيره من الصحابة فهو منسوخ، وكان في لأول حيث نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، فبين لهم بذلك وقت الجواز، وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: (ما رأيت يصليهما على

(١) «صحيح البخاري» (ج: ٦٢٥)

(٢) «صحيح مسلم» (ج: ٨٣٧)

(٣) «كتاب الميسر» (١/ ١٩٥)

(٤) أخرجه البيهقي في مسنده (٢/ ٤٧٤).

(٥) انظر «مشكل الآثار» (١٤/ ١١٦، رقم: ٥٤٩٥)

عهد النبي ﷺ (أحداً)^(١)، إشارة إلى نسحه من قبل رؤيته

هذا، ولا يجوز حمل الحديث على ظاهره بأن يراد بالأذنين حقيقتيهما؛ لأن الصلاة مفروضة بين أذني وقتين، والحديث ناطق بالتخير لقوله عليه الصلاة والسلام في الثالثة (لمن شاء)، وأيضاً لا فائدة معتد بها في هذا لحكم؛ لأنه قد علم بالضرورة فرضية الصلوات في الأوقات الخمس، وقال بعضهم: لا مانع من حمله على ظاهره؛ لأن تقديره: بين كل أذنين صلاة بافله مع لمفروضة.

وقيل: المراد بقوله (صلاة) وقت الصلاة، والمقصود بنوعي أن يجعل بين الأذان والإقامة مقدار وقت صلاة، كما مر في الفصل الثاني من (باب الأذان) من حديث جابر رضي الله عنه (واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل والشارب) الحديث، والبحاري ترجم الباب بقوله (باب كم بين الأذان والإقامة)، ثم أورد هذا الحديث، وقيل: يحتمل أن يكون المراد الحث على المبادرة إلى المسجد عند سماع الأذان لانتظار الإقامة؛ لأن منتظر الصلاة في الصلاة.

وقال ابن الجوزي: فائدة هذا الحديث أنه يمكن أن يتوهم منوهم أن الأذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة التي أذن لها، فبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز، كذا ذكر في (فتح الباري)^(٢).

وهذه توجهات وم احتملات بعدة، والصواب أن المراد بيان أن مع كل فريضة نفلاً، ويبغي أن يصلي بينهما دفلة لشرف الوقت وكثرة الثواب، وأما الإشكال بالمعرب

(١) فنظر: «مسند عهد بن حميد» (٨٠٤).

(٢) «فتح الباري» (١/ ١٠٧).

* الفصل الثاني :

٦٦٣ - [١٠] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْإِمَامُ ضَامِنٌ ، وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ ، اللَّهُمَّ ارْشِدِ الْأَئِمَّةَ ، وَافْخِرْ لِلْمُؤَذِّنِينَ» . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالشَّافِعِيُّ ، وَفِي أُخْرَى لَهُ بِلَفْظِ «المصابيح» . [جم . ٢ / ٤٦١ ، د : ٥١٧ ، ت : ٢٠٧ ، مسند الشافعي : ٢٤١] .

فجوابه لقول بالنسخ فيها ، أو أنها خصت من العموم بقاء على ما قبل : إنهم كانوا يشرعون في أثناء الأذان ويفرغون مع فراغه ، ومعنى قوله : (إذا أذن) شرع في الأذان ، ففهم وبالله التوفيق .

الفصل الثاني

٦٦٣ - [١٠] (أبو هريرة) قوله . (الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، اللهم ارشد الأئمة ، وافخر للمؤذنين) لا يفهم من هذا الحديث تفضيل الأذان على الإمامة ، أو تفضيل الإمامة على الأذان ، بل المقصود بيان حالهما ، والدعاء لهما بالرشاد والمعصرة والتوفيق للعلم وصلاح الحال فيما تحملوا من الخير ، وفرطوا فيه شيئاً ، فالإمام ضامن ومتكفل ومتحمل أمر صلاة المقتدين ، فيحمل القراءة عنهم ، ويحمل القيام إذا أدركوا في الركوع ، ويحفظ عليهم أفعال الصلاة وأعداد الركعات ، والمؤذن أمين في محافظة الأوقات في الصلاة والصيام ، وللعلماء اختلاف في فضل أحدهما على الآخر في الثواب ذكرناه في أول الباب ، ولا شك أن منصب الإمامة أعلى وأجل وأعظم ؛ لكونه خلافة من رسول الله ﷺ ، وأما الأذان فنوع من الخدمة والنصيحة للمسلمين ، والله أعلم .

وقوله . (ومي أخرى له) أي . لشافعي رحمه الله

قوله : (بلفظ المصابيح) وهو : (الأئمة ضمناء ، والمؤذنون أمناء ، فأرشد الله

٦٦٤ - [١١] وَهَنَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَذَّنَ سَبْعَ مِائِينَ مُحْتَسِبًا كُتِبَ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ^(١) وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ٢٠٦، ج: ٧٢٧].

الأئمة، وغفر للمؤذنين).

٦٦٤ - [١١] (ابن عباس) قوله: (من أذن سبع مئين) العلم بتعيين هذه المدة موكول إلى علم الشارع، وكون السبع من الأعداد الكاملة لثي عليها الوجود معلوم، والله أعلم.

قوله: (محسباً) أي: طالباً لوجه الله وثوابه، من الحسب كالاعتداد من العدد، وإنما يقال لمن يولي بعمه وجه الله: احتسبه؛ لأن له أن يعتد بعمله، والاحتسبة بالكسر. اسم من الاحتساب، وهو في الأعمال الصالحات، وعند المكروهات الدار إلى طلب الأجر بالتسليم والصبر، وباستعمال أنواع البر طلباً للثواب، وفي الحديث: (احتسبوا أعمالكم، فإن من احتسب عمله كتب له أجره وأجر حسبه)^(٢)، وفي (انقاموس)^(٣) العسمية: الأجر، واسم من الاحتساب.

(١) قال صاحب «مرعه الممتاح» (٢/ ٧٥٥) كذا في بعض النسخ، وفيه نظر، فإن الحديث ليس في «مس أبي داود»، فإن الحافظ في «التهذيب» (٢/ ٤٨) روى له أبو داود حديثاً واحداً في السهو في الصلاة من حديث المعيرة بن شعبة، وقال عنه: ليس في كتابي عن حماد السعفي غيره، انتهى.

(٢) ذكره الرمشنري في «الماتق» (١/ ٢٨٢)، وفي الأثير في «النهاية» (١/ ٣٧٤)، طبعة دار المعرفة، بيروت.

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ٨٢).

٦٦٥ - [١٢] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُعْجَبُ رَيْكَ مِنْ رَامِي غَنَمٍ فِي رَأْسِ شَظِيَّةٍ لِلْجَبَلِ يُؤَذِّنُ بِالصَّلَاةِ وَيُصَلِّي، فَيَقُولُ اللَّهُ ﷻ: انْظُرُوا إِلَيَّ عَبْدِي هَذَا يُؤَذِّنُ وَيَقِيمُ الصَّلَاةَ، يَخَافُ مِنِّي، قَدْ عَفَرْتُ لِعَبْدِي، وَأَدْخَلْتُهُ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. [د ١٢٠٣، ن: ٦٦٦].

٦٦٦ - [١٣] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ عَلَى كُتُبَانِ الْمِسْكِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: عَبْدٌ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ، وَرَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ بِهِ رَاضُونَ، وَرَجُلٌ يُنَادِي بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ت ١٩٨٦].

٦٦٥ - [١٢] (عقبة بن عامر) قوله: (يعجب ريك) أي: عظم عنده ويرضى عنه، والظاهر أن الخطاب لرسول الله ﷺ، فالحديث قدسي، وهو لأظهر، ويحتمل أن يكون الخطاب علماً من رسول الله ﷺ لكل واحد من أمته، و(الشظية) بالفاء المعجمة على وزن القصية، قطعة مرتقعة من رأس الجبل، والفلقة من كل شيء.

قوله: (يعاف مني) يشعر بوجوب الأذان إذ الخوف بترك السنة من العتاب، خصوصاً مثل هذه السنة التي هي من شعار الإسلام حتى قالوا: ينبغي للإمام أن يقاتل أهل البلدة التي تركوا الأذان.

٦٦٦ - [١٣] (ابن عمر) قوله: (على كتبان المسك) الكتيب التل من الرمل، والجمع أكتبه وكتب وكتبان، من الكتب بمعنى الجمع والاجتماع.

قوله: (وهم به راضون) لعلمه وورعه ورعاية الأركان والآداب وصحة قراءته وحسن صوته

وقوله: (ورجل ينادي بالصلوات الخمس كل يوم وليلة) فظهر لفظ الحديث دال

٦٦٧ - [١٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤَذِّنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ، وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ وَيَبَاسٍ، وَشَاهِدُ الصَّلَاةِ يُكْتَبُ لَهُ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً،.....»

على أن الثواب المذكور يترتب على استمرار التداء ودوامه، وأما الإمامة فيكفي وجودها ولو مرة، والله أعلم. وقد الطيبي^(١): وصف المؤذن بالفعل المضارع تصريفاً لعله استحضاراً له في ذهن السامع واستحجاباً منه

٦٦٧ - [١٤] (أبو هريرة) قوله: (المؤذن يعمر له مدى صوته) المدى بالفتح: هو الغاية، أي: يستكمل مغفرة الله إذا استغنى وسعته في رفع صوته، فبلغ الغاية في المغفرة إذا بلغ العاية في صوته، وقيل: هو تمثيل، أراد أن مكاناً ينتهي إليه الصوت لو قدر أن يكون بين أقصاه ومكان المؤذن فتوب تملأ تلك المسافة لغفرها الله، كذا في (النهاية)^(٢) ويستشهد للأول برواية (مد صوته)، أي: بقدر مده.

وقوله: (ويشهد له) قد علم معناه في الفصل الأول، و(كل رطب وباس) وإن كان ظاهراً في البيانات لكنه كناية عن كل شيء، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا بَاسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النجم ٥٩] فيوافق ما مر.

وقوله: (وشاهد الصلاة) أي: الذي يحضر صلاة الجماعة المسيية عن الأذان، فهو في الحقيقة إشارة إلى سبب مريد لفضل للمؤذن والمغفرة له أيضاً، لكون الأذان سبباً له.

وقوله: (يكتب له خمس وعشرون صلاة) وهو كقوله ﷺ (صلاة الجماعة

(١) شرح الطيبي، (٢/ ٢٠٩).

(٢) (النهاية) (٤/ ٣١٠).

وَيُكَفِّرُ عَنْهُ مَا بَيْنَهُمَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ إِلَى قَوْلِهِ: «كُلُّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ». وَقَالَ: «وَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ صَلَّى». [حم: ٤١١/٢، د: ٥١٥، ن: ٦٤٥، ج: ٧٢٤].

٦٦٨ - [١٥] وَعَنْ عُمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي، فَقَالَ: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ، وَاقْتَدِ بِأُضْعَمِهِمْ، وَاتَّخِذْ مُؤَدَّنَا لَا يَأْخُذْ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [حم: ٢١٧/٤، د: ٥٣١، ن: ٦٧٢].

يفضل على صلاة القدر بحمسين وعشرين درجة). وسيجيء في (باب الجماعة) ويعلم هناك - إن شاء الله تعالى - وجه تخصيص هذا لعدد.

وقوله (ويكفر عنه ما بينهما) أي ما بين انصلايين التلبيين شهدهما قوله. (وله) أي: للمؤذن. (مثل أجر من صلى) اعتبار بعته ودلالته عليه، والدان على الحبر كماعله، وقد يفهم من هذا كون المؤذن أفضل من المصلي لزيادة أجر أدائه، فليست بـ.

٦٦٨ - [١٥] (عثمان بن أبي العاص) قوله (واقصد بأضعمهم) أي فعل ما ياسب حانه من تخفيف لصلاة، عثر بالافتداء لمشكلة وحداً على المصلحة في المراقبة.

وقوله (لا يأخذ على أدائه أجرًا) أحد المؤذن الآخر على أدائه وتعيينه بياه مكروه عند أكثر العلماء، ولطاهر أن يكون حكم لإمامه كذلك، بل أشد، والعادة قد جرت باستئجار المؤذنين، فلهذا خص بالذكر، والله أعلم.

٦٦٩ - [١٦] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتُولَ عِنْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ: «اللَّهُمَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ وَإِدْبَارُ نَهَارِكَ وَأَصْوَاتُ دُعَايِكَ فَاعْفُ عَنِّي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»، [د: ٥٣٠، الدعوات الكبير: ٣١٨].

٦٧٠ - [١٧] وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَوْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّ بِلَالًا أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ، فَلَمَّا أَنْ قَالَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا»، وَقَالَ فِي سَائِرِ الْإِقَامَةِ كَتَحْوِ حَدِيثِ عُمَرَ فِي الْأَذَانِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٥٢٨].

٦٧١ - [١٨] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. [د: ٥٢١، ت: ٢١٢].

٦٦٩ - [١٦] (أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قوله: (وأصوات دعائك) وفي رواية زيادة: (وحضور صلاتك).

قوله: (فاعف عني) وفي رواية: (أسألك أن تعف عني)

٦٧٠ - [١٧] (أبو أمامة) قوله: (وقال في سائر الإقامة) أي: باقي ألفاظ الإقامة كبحر حديث عمر في الأذان، أي يقول: يسمع

٦٧١ - [١٨] (أنس) قوله: (لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة) سواء كان متصلاً بالأذان أو منقطعاً، ولا أرى أن يدعى متصلاً بهواء كونه عند النداء كما في الحديث لآتي.

٦٧٢ - [١٩] وَهَنْ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «ثِنْتَانِ لَا تُرْدَانِ أَوْ قَلَّمَا تُرْدَانِ الدُّعَاءُ عِنْدَ النَّدَاءِ ، وَعِنْدَ الْبَأْسِ حِينَ يُلْحِمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا» وَفِي رِوَايَةٍ : «وَتَحْتَ الْمَطَرِ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ : «وَتَحْتَ الْمَطَرِ» . [د : ٢٥٤٠ ، دي : ١٢٠٠] .

٦٧٢ - [١٩] (سهل بن سعد) قوله : (أو قلما تردان) يحتمل أن يكون (أو) لشك من الراوي ، والفئة كناية عن انعدام ، أو للتوسيع ، والله أعلم وقوله : (وعند البأس) بالموحدة مهموزٌ . أشد في الحرب ، كذا في (القاموس) .^١

وقوله . (حين يلحم بعضهم بعضاً) لَحَمَهُ . قَتَلَهُ ، وقيل : قرب منه حتى لرقه ، من انحم الحرح . إذا التزى ، وقيل : لَحَمَهُ أَي . ضربه ، والمسحمة : الحرب ، وموضع القتال ، وجمعه الملاحم . أخذ من شتاك الناس واختلاطهم فيها ، كشتاك لحمه الثوب ياسدي ، وقيل : من اللحم . لكثرة لحوم القتلى فيها ، ويقال : ألحم الرجل ، واستلحم : إذ تشب في الحرب فم يجد مخلصاً ، وألحمه القتل ولحمه : إذا لزمه وغشبه ، فظهر بما ذكرنا أن قوله : (حتى يلحم) يجوز أن يكون بفتح الياء والحاء ، وبضم الياء وكسر الحاء ، من اللحم أو الإلحام ، وقد ضمه بهما ، والأول أكثر

قوله : (تحت المطر) الظاهر أنه بدل قوله (وعند البأس) لقوله : (ثنتان لا تردان) ، ثم ظاهر قوله : (تحت المطر) أن يكون المطر واقعاً عليه ، ولكن فسروه بوقت نزول لمطر ، لأنه وقت الرحمة والبركة .

٦٧٣ - [٢٠] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤَذِّنَ يَفْضُلُونَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلْ كَمَا يَقُولُونَ، فَإِذَا انْتَهَيْتَ فَسَلْ تَعَطَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. (٥: ٥٢٤).

● الفصل الثالث:

٦٧٤ - [٢١] عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ ذَهَبَ حَتَّى يَكُونَ مَكَانَ الرُّوحَاءِ». قَالَ الرَّوَاةُ: وَالرُّوحَاءُ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ مِيلًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [٣٨٨].

٦٧٣ - [٢٠] (عبد الله بن عمرو) قوله: (يفضلوننا) من نصر وعلم، أما فصل كَعِيمٍ، بفصل كبصر: فمركبة منهما، كذا في (القاموس) (١).

قوله: «فإذا انتهيت فل تعط» وفي شرح الشيخ: الظاهر أن هذا زيادة على جواب السؤال، فإن قوله: (قل كما يقولون) أفاد أن به يقرب من ثواب المؤذن، ثم بيّنه على أمر مشترك فيه المؤذن والمحبيب وغيرهما، وهو استجابة الدعاء من كل من دعا بين الأذان والإقامة، انتهى وكتب في (بعض الحواشي): أنه إشارة إلى مريد فضل على المؤذن، يعني إن لم يدع المؤذن وأنت تدعو ردت فصلاً عليه.

الفصل الثالث

٦٧٤ - [٢١] (جابر) قوله: (حتى يكون مكان الروحاء أي: يبعد فيكون في مكان الروحاء من المدينة، أي: يبعد كعده، والروحاء بفتح الراء: موضع بين الحرمين الشريفين على ثلاثين أو أربعين ميلاً من المدينة، في (مشارق الأنوار) (٢).

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٩٦١).

(٢) «مشارق الأنوار» (١/ ٤٨٨).

٦٧٥ - [٢٢] وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ قَالَ: إِنِّي لَعِنْدَ مُعَاوِيَةَ إِذْ أَدَّنَ مُؤَذِّنُهُ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ كَمَا قَالَ مُؤَذِّنُهُ، حَتَّى إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَلَمَّا قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم: ٩١/٤ - ٩٢].

٦٧٦ - [٢٣] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ بِلَالٌ يُنَادِي، فَلَمَّا سَكَتَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ بِشَلْ هَذَا يَقِينًا دَخَلَ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. [ن: ٦٧].

٦٧٧ - [٢٤] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ يَتَشَهَّدُ قَالَ: «وَأَنَا وَأَنَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٥٢٦].

الروحاء بفتح الراء ممدود: يبه ويس المدينة نحو أربعين ميلاً، وهي (كتاب مسلم): على ست وثلاثين ميلاً، وفي (كتاب ابن أبي شيبة) ثلاثون ميلاً.

٦٧٥ - [٢٢] قوله: (وعن علقمة بن وقاص) بتشديد القاف، الليثي المدني، ثقة ثبت، من كبار التابعين.

٦٧٦ - [٢٣] (أبو هريرة) قوله: (من قال مثل هذا يقيناً دخل الجنة) يدرى سوق الحديث على نفس المجيب، وفي لفظ (مثل) إشارة إلى نفس المؤذن أيضاً؛ لأنه إذا كان ذلك حال مثله فحالته كذلك.

٦٧٧ - [٢٤] (عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قوله (قال: وأنا وأنا) قال الصيبي^(١): عطف على

٦٧٨ - [٢٥] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدَّى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً وَحَبِثَ لَهُ الْجَنَّةُ، وَكُتِبَ لَهُ بِتَأْذِينِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِائَتُونَ حَسَنَةً...»

قوله المؤذن: (أشهد) على تقدير العامل لا لاسحوب، انتهى لعله هرب من عطفه على المصمر المحتصل بدون التأكيد، وأيضاً لا معنى على عطفه على المستكر في (أشهد) لمدحور في كلام المؤذن، فافهم.

٦٧٨ - [٢٥] (ابن عمر) قوله (من أدّى ثنيتي عشرة سنة) قد سبق في (المحصل الثاني) (من أدّى سبع سنين)، ويحجب لكرامتي في أمثاله هذا بأن العدد الكثير لا ينافي القلة، فتدبر وسع له أوحى أولاً اثنتا عشرة سنة، ثم وسع الفصل فأوحى سبع، ويمكن أن يقال لعل جزء الأدب سبع سنين كتبه راحة من التبار، وهي كناية عن وحب اجتهاد. وزيد ههنا كتابة ستين حسنة عليها لزيادة العدد

وقوله: (في كل يوم) ظاهر أن هذا أجر أدّى اليوم، وهي خمس مرات، وقد نصيب^(١) أي: يتأذنه كل مرة في كل يوم، حكاه عن (شرح السنة).

وقوله: (سبعون حسنة) قد عرف أن لعلم بالعدد موكوب بئس علم لشارع، ولا يوافق ذلك حساب الحسنة بعشر أمثالها، نعم لو عدت كلمات الأداة بسقوط المكار نقت سنة، لكن كلمات لإقامة كذلك بل أريد، ثم يدل هذا الحديث على شفع الأداة وإيدار الإقامة، وتأويله ما مر من أنه يمكن أن يكون باعتبار إيدار الصوت ونحوه كما مر

(١) كما في السج لمحفوظه «الاسحوب» وكذا في «شرح نصيب»، والظاهر أن يكون

«الاسحوب»

(٢) «شرح نصيب» (٢/ ٢١٤ - ٢١٥)

وَلِكُلِّ إِقَامَةٍ ثَلَاثُونَ حَسَنَةً. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. [جه: ٧٢٨].

٦٧٩ - [٢٦] وَعَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُؤَمِّرُ بِالْدُّعَاءِ عِنْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ. رَوَاهُ

الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكُبْرَى». [٣١٩].



٦- باب في فصلان^(١)

* الفصل الأول:

٦٨٠ - [١] عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بِلَاً يُنَادِي

بِلَبْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».....

وقوله: «ولكل إقامة ثلاثون» لظاهر أنه كلام مستداً، ويحتمل أن يكون دخلاً

تحت (كتب)، فافهم

٦٧٩ - [٢٦] (وعنه) قوله: «عند أذان المغرب» قد سبق أن الدعاء بعد كل

أذان مسح، ولعله بعد أذان المغرب وأكد وأوجب الاتصال لإقامة الأذان، قال

لطبي^(٢). ولعل هذا الدعاء هو ما مر في الحديث السابع من (المصل الثاني).

٦- باب

في مميزات ولواحق لما سبق في البابين

الفصل الأول

٦٨٠ - [١] «ابن عمر» قوله: «حتى ينادي ابن أم مكتوم» يدل على أنه هناك

(١) قوله: «باب فصلان» سقط في نسخة، وفي مخطوطة المحاكم «باب تأخير لأد». .

(٢) شرح الطبي: (٢/ ٢١٥).

قَالَ: وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَصَمًى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصَبَحْتَ أَصَبَحْتَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٢١٧، م: ١٠٩٢].

٦٨١ - [٢] وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَمْتَنِعُكُمْ مِنْ سُحُورِكُمْ أَذَانُ يَلَالٍ، وَلَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ، وَلَكِنَّ الْفَجْرَ الْمُسْتَطِيرَ فِي الْأَفْقِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَلَفْظُهُ لِلتِّرْمِذِيِّ. [م: ١٠٩٤، ت: ٧٠٦].

مؤذنان، أحدهما يؤذن قبل الفجر وآخر بعد الفجر، ويحتمل أن يكون الحال على ذلك في رمضان، كان أحدهما يؤذن وقت السحور والآخر للصلاة، وأخذ منه الشافعية أنه يسن للصبح مؤذنان، مؤذن واحد قبل الصبح من نصف الليل لثاني، وآخر بعد الفجر في أول الوقت كما ذكر في (شرح الشيخ).

وقوله (حتى يقال له: أصبحت أصبحت) ويستشكل هذا بأنه لما كان يؤذن بعد وجود الصبح وإخبار الناس إياه به كيف جاز الأكل والشرب إلى د العين؟ ويجاب بأن المراد قدرت الصبح، يقال ذلك مبالغاً، أو المراد [لا] ينادي حتى يتحقق الصبح، ويؤكل ويشرب فيل ذلك

٦٨١ - [٢] (سمرة بن جندب) قوله: (ولا الفجر المستطيل) فهو البياض الذي يبدو مثل لخط الطويل من المشرق إلى جانب المغرب يقال له. ذنب الشرحان، والصبح الكاذب، ثم يضمحل سريعاً ويتبدل بالظلمة، وله سبب لا يخلو بيانه عن عمر مذكور في كتب الهيئة، ويعد ذلك من مشكلات ذلك الفن

وقوله: (ولكن الفجر المستطير) أي. المنتشر ضوءه المعترض في نواحي السماء.

وقوله: (رواه مسلم ولفظه للترمذي) يتضمن اعتراضاً على صاحب (المصابيح)

٦٨٢ - [٣] وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَابْنُ عَمِّ لِي، فَقَالَ: «إِذَا سَافَرْتُمَا فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا وَلْيُؤْمِكُمَا أَكْبَرُكُمَا». رَوَاهُ الشَّحَارِيُّ.
[خ: ٦٢٨].

٦٨٣ - [٤] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ لْيُؤْمِكُمْ أَكْبَرُكُمْ». مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٣١، م: ٦٧٤].

٦٨٤ - [٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَضَلَ مِنْ هَزْوَةٍ خَيْرٍ، سَارَ لَيْلَةً حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْكَرَى عَرَّسَ،
واعتذاراً عنه أيضاً.

٦٨٢ - [٢] (مالك بن الحويرث) قوله: (فأذنا وأقيما) أي يؤذن ويقيم أحكما، أي: فليقع الأذان والإقامة بينكما.

وقوله: (وليؤمكما) أي: ليكن إماماً (أكبركما) ولعلهما كانا متساويين في العلم والقراءة والورع، أو المراد أكبركما في المصل.

٦٨٣ - [٤] (وعنه) قوله: (فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم) فيه إشعار بأن المؤذن والإمام من الجماعة مؤذن وإمام لنفسه أيضاً باعتبار وقوع الأذان والإقامة بينهما، وحصول ثواب ذلك لهم أجمعين، وبأن الأذان لا تشترط فيه الأفضلية.

٦٨٤ - [٥] (أبو هريرة رضي الله عنه) قوله: (حين قفل) أي: رجع، يطلق الغافلة على الرفقة الراجعة والمبتدئة أيضاً في السفر، تفاولاً في الرجوع. و(الكرى) النعاس، وأعرس القوم نزلوا في آخر الليل للاستراحة كعرسوا، وهذا أكثر، كذا في

وَقَالَ لِبِلَالٍ: «اَكْمَلْنَا لَكَ اللَّيْلَ». فَصَلَّى بِلَالٌ مَا قُدِّرَ لَهُ، وَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَلَمَّا تَقَارَبَ الْفَجْرُ اسْتَدَّ بِلَالٌ إِلَى رَاحِلَتِهِ مُوجَّهَ الْفَجْرِ، فَغَلَبَتْ بِلَالًا عَيْنَاهُ، وَهُوَ مُسْتَنِدٌّ إِلَى رَاحِلَتِهِ، فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا بِلَالٌ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى صَرَبَتْهُمْ الشَّمْسُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَهُمْ اسْتَيْقَظُوا، فَفَزِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَيُّ بِلَالٌ»، فَقَالَ بِلَالٌ: أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ،

(القاموس)^(١). وكلاء كسمعه، كلنا وكلاءة وكلاءة بكسرهما حرسة.

وقوله: (موجه الفجر) حال من ضمير (استند)، وفي لفظ آخر: (وهو موجه قبل المشرق)، وموجه بكسر الجيم، أي موجه راحته إلى الفجر، والمراد من توجيه الرحلة إلى الفجر إذ راحته بحيث يكون ﷺ بالاستناد إليه متوجهاً إلى الفجر، فافهم.

وقد يحل (موجه) بمعنى متوجه، وكأنه من وجه بمعنى توجه كقَدَّم بمعنى تَقَدَّمَ، وقد صيد في سمحتنا بفتح النجم أيضاً، والراحلة. البعير الموي على الأسفار والأحمال، ويستوي فيه الذكر والأنثى، وهاؤه للمبالغة، وغلبة العين كتابة عن النوم بلا اختيار

وقوله: (لم يستيقظ رسول الله ﷺ) استشكل هذا بأنه كن تمام عيناه ولا ينام قلبه، فلم لم يترك الطلوع؟ وأجيب بأن إدراك الطلوع والغروب إنما هو فعل العين، وإن مت المترك بالعين إنما هو الطلوع بطريق الإحساس، ولم لم يحصل العدم بالقلب بطريق الكشف كما يعلم المنجم بالحساب؟ قلنا: لو جعل ذلك يحصل بالوحي، ولم يوح إليه في ذلك لحكمة التشريع

وقوله: (فزع رسول الله ﷺ) أي: من فوات الصبح. (فقال: أي بلال)، أي. لم

قَالَ: «اِقْتَادُوا» فَاقْتَادُوا رَوَّاجِلَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَ بِإِلَاقَةِ
فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ
الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى.....

يَمُتُ حَتَّى قَوْنَتَا الصُّبْحِ؟ وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا بظهوره وبلدمشة وقضاة ذكره وللحجبر في وقوع
هذا الأمر.

وقوله (قال: اقتادوا) أمر من القَوْد، وهو خَرَّ حَبْلُ السَّيْرِ، والاقْتِدَاءُ اِعْتِمَالُ مَنْتَ،
والقَوْدُ يَكُونُ مِنَ الْأَمَامِ كَسَوَقٍ مِنَ الْحَلْفِ.

وقوله (فاقتادوا) فعل ماضٍ

وقوله (شيئا) أي. اقباءاً قليلاً حتى خرجوا عن ذلك الوادي ونزلوا مرياً

واختلفوا في سبب الخروج عن ذلك المكان، فمن لم يجور قضاء الفائتة في
انوقت المهي قال: بما فعل ذلك لترفع شمس، ومن جور قال: لأن به شيطاناً كما
ورد في رواية أخرى، وفي القول الأول بغيره لأنه قد ورد حتى ضربتهم الشمس،
وذلك إنما يكون بعد الطلوع والارتفاع، لا وقت الطلوع بحيث يكون نصف الشمس
تحت الأفق ويصعد فوقه، كما وقع في الحديث. (حتى إذا طلع حاجب الشمس)،
وأيضاً لو كان الغرض ارتفاع شمس وخروجها عن وقت الطلوع لكفى لتوقف، ولم
يحتاج إلى الاقبيد والمخروج من الوادي، فلا بد من علة أخرى للخروج لا سيم وقد
ورد في الحديث بيان سبب الخروج من قوله: (إن هذا واد به شيطان).

وقوله (وأمر بإلأ فأقام الصلاة) في (شرح الشرح) ظاهره أن الفائتة لا يؤذن
بها، وهو مذهب الشافعية، وقال في (الهدية)^(١): إن النبي ﷺ قضى الفجر في عداة

قَالَ «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» [طه: ١٤]. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ٦٨٠].

ليلة التعريس بأذان وإقامة، وهو حجة على الشافعي رحمه الله في اكتائه بالإقامة، وفي (شرح ابن الهمام)^(١) أي في اكتائه بها في أحد قوليه، وفي الآخر لا، ولا، انتهى، أي: لا أذان ولا إقامة.

وقد انشع ابن الهمام^(٢): روى مسلم في حديث طويل عن أبي قتادة في قصة التعريس، ثم أذن بلال بالصلاة ف صلى رسول الله ﷺ ركعتين، ثم صلى الغداة فصنع كما صنع كل يوم، وفي (سنن أبي داود) وغيره أنه ﷺ أمر بلالاً بالأذان والإقامة حين ناموا عن الصبح وصوبوها بعد ارتفاع الشمس، من رواية أبي هريرة وعمر بن أمية القسري وعمران بن حصين وغيرهم ﷺ.

وروى مالك في (لموطأ) عن ابن المسيب مرسلًا، وذكر فيه لأذان، ومراسل ابن المسيب مرفوعة عند الشافعي، وما جاء من مسلم في القصة: وأمر بلالاً فأقام الصلاة ف صلى بهم الصبح، لا ينافي أنه أذن، فكيف وقد صح؟ وروى أصحاب الإماء عن أبي يوسف يستنده إلى رسول الله ﷺ حين شعلهم الكمار (قصاهن بأذان وإقامة)، يعني أربع صلوات، انتهى.

أقول وفيما روي عن أبي يوسف - رحمه الله - جواب عما ذكر في (شرح الحاوي)^(٣) في مذهب الشافعي - رحمه الله -: إن يوم الحلق قضاهن بغير أذان، وروى السخاقي: قضاهن بغير أذان وإقامة، وما قلوا: إن الأذان شرع لإعلام الناس بدخول

(١) شرح فتح القدير (١/ ٢٥١).

(٢) شرح فتح القدير (١/ ٢٥٢).

(٣) الحاوي الكبير (٢/ ٦٠).

٦٨٥ - [٦] وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ خَرَجْتُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٣٧، م: ٦٠٤].

٦٨٦ - [٧] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْمَعُونَ، وَأَتُوهَا تُمْشُونَ، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاَنَكُمُ فَاتِمُّوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٩٠٨، م: ٦٠٢].

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ

لوقت وللدعاء، إلى الاجتماع، وكلا الأمرين لا يحصح به هي العاية، فجوابه شرع لهذا وشرع أيضاً لتحصيل الثواب بذكر هذه الكلمات، ألا يرى أن المنعرد لأفضل له أن يؤذن ويقيم.

٦٨٥ - [٦] (أبو قتادة) قوله. (فلا تقوموا حتى تروني قد خرجت) قال الفقهاء: يقومون عند قوله. حي على الصلاة، ولعله ذلك عند حضور الإمام، ويحتمل أنه ﷺ كان يخرج عند هذا القول، وقال لطبي: "فيه دليل على جواز تقديم الإقامة على خروج للإمام، ثم ينتظر خروجه، وفيه تأمل.

٦٨٦ - [٧] (أبو هريرة) قوله: (فلا تأتوها تسمعون) بيان قلت: المسارعة إلى الخير مرعوب ومأمور به لقوله تعالى: ﴿وَسَاءِ عَوَالٍ مَّقْمَرَاتٍ رَّبِّكُمْ﴾ الآية؟ [ال عمران: ١٣٣]، فجوابه أن المسارعة أن يتهاى قبل ذلك لا أن يقصر ويجلس، ثم إذا حان وقت الإقامة يسرع ويعدو، فإن ذلك يفوت ما أمر به من لئلا السكينة والوقار، هذا وقد نقل عن بعض العلماء أنه من حاف قوت التكيرة الأولى يسرع بل يهرول، وجاء في ذلك أثر عن ابن عمر رضي الله عنهما.

يُهوِّي صَلَاةً. وَهَذَا الْبَابُ خَالٍ مِنَ الْفَصْلِ الثَّانِي.

• الْفَصْلُ الثَّالِثُ :

٦٨٧ - [٨] عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: عَرَّسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَرَكَّلَ يَلَالًا أَنْ يُوقِظَهُمْ لِلصَّلَاةِ، فَرَقَدَ بِلَالٌ وَرَقَدُوا، حَتَّى اسْتَيْقَظُوا وَقَدْ طَلَعَتِ عَلَيْهِمُ الشَّمْسُ، فَاسْتَيْقَظَ الْقَوْمُ فَقَدُوا^(١) فَرَعَوْا، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْكَبُوا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي، وَقَالَ: «إِنَّ هَذَا وَادٍ بِهِ شَيْطَانٌ». فَرَكَبُوا حَتَّى خَرَجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي، ثُمَّ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْزِلُوا وَأَنْ يَتَوَضَّؤُوا، وَأَمَرَ يَلَالًا أَنْ يُنَادِيَ لِلصَّلَاةِ أَوْ يُقِيمَ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ،

وفوه (فهو في صلاة) كأد التذكير مسوع، أي: هو في نوع من الصلاة، وهي انصلاة الحكيمه التي تحصل له بالقصد إليها، وإن لم يكن في تلك الصلاة شي بصرى، فافهم

الفصل الثالث

٦٨٧ - [٨] (زيد بن أسلم) فوله (بطريق مكة) قد في الحديث السابق (حين فعل من غروة حير) فكان في طريق المدينة، وعل لقضة متعددة، أو كان من وهم الراوي، والله أعلم.

وقوله: (أن يركبوا) وفي الحديث السابق (قل اقتادوا)

وفوه: (أو يقيم) ثبت من الراوي، أو للخيير، والأول أصهر.

(١) كسائي «المشكاة»، وفي «المعجم طلاء» «وقد» ولعله هو انصواب

ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ رَأَى مِنْ مَرَعِهِمْ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ قَبِصَ أَرْوَاحِنَا، وَلَوْ شَاءَ لَرَدَّهَا إِلَيْنَا فِي حِينٍ غَيْرِ هَذَا، فَإِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ نَسِيَهَا ثُمَّ فَرَعَ إِلَيْهَا فَلْيُصَلِّهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَفَيْهَا». ثُمَّ انْتَفَت رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ لَقَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ أَتَى بِلَالًا وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فَأَضْجَعَهُ ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُهْدِئُهُ كَمَا يُهْدِئُ الصَّبِيَّ حَتَّى نَامَ»، ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَالًا فَأَخْبَرَ بِلَالٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ الَّذِي أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ. رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا. [الموطأ: ٢٦].

٦٨٨ - [٩] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَصَلَتَانِ مُعْلَقَتَانِ فِي أَغْنَاكِ الْمُؤَذِّنِينَ لِلْمُسْلِمِينَ: صِيَامُهُمْ وَصَلَاتُهُمْ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. [ج: ٧١٢].



وقوله (في حين غير هذا) أي: بردها إليك قبل هذا الوقت

وقوله (يهديه) بصم الله، أي: يسكه عن التحرك، هي (لعماموس) (١) هداً كَمَنْعَ هَدَاءٍ وَهُذُوءاً: مَكَّنَّ.

٦٨٨ - [٩] (ابن عمر) يوه. (معلقتان) قول الطيبي (٢). هو صيغة (حصنتان)، و(المسكين) حبر، و(صيامهم وصلاتهم) بيان للخصائص. لا شك أن المتبادر أن قوله: (معلقتان) حبر، وأما نكاهه المستند فقد تكلمنا مراراً أن لمدد على الإفادة كما

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٦٦)

(٢) «شرح الطيبي» (٢/ ٢٢١)

٧- باب أسجد ومواضع الصلاة

ذكره الرضي^(١)، ثم بعد ما أحاراه الظاهر أن يحسن الحر فوله . (صباحهم)، وكسر تعريف بحر مع نكرة مبتدأ مستهجن عندهم، فالأحسن حسن (صباحهم) مبتدأ، و(أحصلتان) خبر مقدم عليه، كما لا يخفى.

٧- باب المساجد ومواضع الصلاة

(المساجد) جمع مسجد، وهو من أَلَمَظَ أي نحيء على مفعول بكسر العين على خلاف قياس، ويجوز بفتح أيضاً، فإن القياس في مفعول من باب نصر سماً كان أو مصدرأ من غير التقص والمثال، فإنه من الأول بفتح العين، ومن الثاني بكسرها، مطلقاً فتح العين، لا في أحد عشر نقطاً، المست ومنجور ونمت والمطع والمشرق والمغرب والمسقط، لمسكر والمرق والمسجد والمجسر، فبها نحيء بكسر العين شذوذاً، ويجوز لفتح على عيس وبن سم تسمع، وما كان من باب صر يصرر فالموضع بالكسر، والمصدر بالفتح، نرس مثلاً بالفتح، أي، بزولاً، وهذا أمرته بالكسر، أي موضع بركله، كنا في (لقاموس)^(٢)

ولفقهائه قد يرقون، فالفتح يستعملون بمعنى مكان وضع ناحية، وبالكسر معنى المكان المني للصلاة، وقد يحيى مسجد بالفتح بمعنى ناحية، والمأحد لأعضاء السعة التي يسجد عليها

وقوله (ومواضع الصلاة) يريد بها الأماكن التي تكبر فيها الصلاة أو لا تكبر، كما سيأتي من الأحاديث

(١) نظر شرح روضي على الكافية (١/ ٢٣١)

(٢) القاموس المحمدي (ص ٢٧٤)

• الفصل الأول :

- ٦٨٩ - [١] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي قُبْلِ الْكَعْبَةِ وَقَالَ: «هَذِهِ الْقِبْلَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج ٣٩٨].
- ٦٩٠ - [٢] وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْهُ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. [م: ١٣٣٠].

الفصل الأول

٦٨٩ - ٦٩٠ - [١ - ٢] (ابن عباس، وأسامة بن زيد) قوله (لما دخل النبي ﷺ البيت) زعم جماعة من لعلماء أن ذلك كان في حجة بؤداع حتى قتلوا. إن لدخول في البيت من سس الحج، والجمهور على أنه كان في حج مكة، قاتلوا وهو الصواب، والأحاديث والآثار دالة عليه، والبحاري أورد حديث الدخول في (كتاب الصلاة) ساكتاً عن كونه في الحج أو الفتح، وأورده في (كتاب الحج) من غير أن يكون فيه ما يدل على كونه فيه، سوى أنه أورده في بيته، وأورده في غزوة الفتح عن ابن عباس وابن عمر، وفيه تصريح بأنه كان يوم الفتح، وأورده مسمماً أيضاً في (كتاب الحج) عن ابن عمر وعن ابن عباس وعن أسامة ﷺ، ولكن بعض الأحاديث الموردة فيه بطلقة كونه في الفتح، وبعضها مطلقة.

وقوله: (دعا في نواحيه) أي: زواياه.

وقوله: (في قبل الكعبة) أي: مقابلتها وما ستقبل منها، وهو وجهها لذي فيه الباب، والقيل نقبض الدر بضمش، وضمة وسكون، والأول أنصح.

وقوله: (هذه القبلة) معناه: أن أمر القبلة قد استمر على التوجه إلى هذا بيت استقراراً لا يربله النسخ، وليس معناه أن القبلة إنما هي هذه الجهة مقابلة البيت لا الجهات

الأخر، وهو ظاهر، ولا أنه يحب أن يوجه إلى البيت من خارج، حتى لا تنجس الصلاة داخل البيت، إما الفرض كما ذهب إليه مالك وأحمد في رواية، وإما مطلقاً كما حكى عن محمد بن جرير

ثم قد حنفت الرواية في صلاته ﷺ داخل البيت، فروى أسامة بن عباس عنه أنه لم يصل، وروى لئال وابن عمر عنه أنه قد صلى، ورجح رواية لئال، لأنه مثبت، وحرر أسامة دف، وحرر لمثبت مضموم؛ لأنه معه زيادة علم، كما نقرر في أصول الفقه، ويشبه أنهم لما دخلوا الكعبة أغمقوا أبواب، وقام كل في ناحية، وشتعل بالدعاء في ناحية، فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو، ثم اشتعل أسامة بالدعاء في ناحية من بواحي البيت، والنبي ﷺ في ناحية أخرى، ولئال قريب منه ﷺ، فرأى لئال صلاته لغربه منه، ولم يره أسامة ليعده واشتعاله بالدعاء، وكانت صلاته ﷺ خفيفة، ولباب معق

وف في (المواهب اللدبية): «وقرب ما قيل في التجمع أنه ﷺ صلى في الكعبة لما عاب [عنه] أسامة من الكعبة لأمر نسيه إليه، وهو أن يأتي بماء بمحوه به الصور التي كانت في الكعبة، فأثبها لئال نؤيته لها، وبما أسامة بعدم رؤيته، ويقوده ما رواه أبو داود الطيالسي عن أسامة بن زيد قال (دخلت على رسول الله ﷺ [في بكه] فرأى صو أ، فدعا بثلث من ماء، فأثبته به فجعل ﷺ يمحوها)، ورحله ثقات، انتهى هـ وقد نقل صاحب (المواهب) عن أحمد والظرياني من حديث ابن عمر أن أسامة أخبره أن النبي ﷺ صلى في الكعبة، والتجمع بينه وبين جر بن عباس عن أسامة أنه رأى أسامة حيث أثنى عليها عن ذلك على جر غيره، وحيث نفها أ، دم في علمه؛ لكونه لم يره حين صلى، ويكون أن عمر به بدأ بلالاً بالسؤال، ثم أرد ريدده لاستشبات في

٦٩١ - [٣] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَبِيُّ وَبِلَالُ بْنُ رَبَاحٍ فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ، وَمَكَثَ فِيهَا، فَسَأَلْتُ بِلَالَ بْنَ جَبْرِ خَرَجَ: مَاذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ، وَعَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ، وَثَلَاثَةَ أَهْمِدَةٍ وَرَأَاهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَهْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٥٠٥، م: ١٣٢٩].

٦٩٢ - [٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا.....»

مكان الصلاة، فسأل أسامة رضي الله عنه أيضاً.

٦٩١ - [٣] (عبد الله بن عمر رضي الله عنه) قوله: (الحجبي) يفتح الحاء والجيم ويموحدة، منسوب إلى الحجة جمع حاجب كطالبة جمع طالب، أي: حجة بيت الله، وهم أهل مفتاح الكعبة، وفي أخذه ﷺ المفتاح منه ثم إعطائه إياه لنزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] قصة مشهورة، والآن يقال لهم: الشيبون نسبة إلى شيبة أخي عثمان، وعثمان لم يكن له خلف، فأعطى المفتاح لأخيه شيبة عند ولاته.

وقوله: (فأغلق) الضمير إما للنبي ﷺ بمعنى أمر به، أو لبلال رضي الله عنه، والظاهر بحسب المعنى أن يكون لعثمان بن طلحة، وإن كان بعيداً من جهة اللفظ، وفي رواية: (فأغلقها) بضمير التثنية

وقوله: (كان البيت يومئذ على ستة أعمدة) وهو الآن على ثلاثة أعمدة، وسبب ذلك المذكور في (تاريخ مكة) للفاكهي.

٦٩٢ - [٤] (أبو هريرة رضي الله عنه) قوله: (صلاة في مسجدتي هذا) أخذ النووي من

خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج. ١١٩٠، م: ١٣٩٤].

هذه العبارة أن المضاعفة فيه خاصة بما كان مسجداً في حياته ﷺ لا بما زيد بعد حياته، يعني أن الإشارة بـ (هذا) تعيد ذلك، والمختار عند الجمهور أن الحكم بالمضاعفة يشتمل ما زيد عليه، فقد ورد (لو مدَّ هذا المسجد إلى صنعاء ليمن كان مسجدي)، وقال عمر رضي الله عنه: (لو مدَّ مسجد رسول الله ﷺ إلى ذي الحليفة لكان فيه)، وأبصاً قيام عمر وعثمان رضي الله عنهما في الصلاة في الريدة يدل على ذلك، ولا لم يتصور ترك إدراك الفصيلة.

وقد انبميمة لم يظهر من أحد من سلف والحلف حلاف في ذلك، نعم مقام رسول الله ﷺ أعظم وأفضل من سائر المقامات، انتهى. ولعل مقصوده المبالغة في الرد على من يخالف في ذلك، وقد نقل المحب الطبري رجوع النووي من تلك المغالاة، كذا في تاريخ السهودي، ولا يخفى ضعف ما نسبته للنووي، فإن الطاهر أن إتيان اسم الإشارة للتميز والتعظيم، ويحتمل أن يكون احترازا عن مسجد قباء ثم لا يخفى أن الحكم في غير الصلاة من العبادات كذلك في المضاعفة، وقد روى ذلك السيوفي عن جابر، كذا ذكر في (فتح الباري)^(١).

وقوله. (غير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام). لاستثناء يحتمل احتمالات متعددة، ولذي يظهر من الأحاديث الواردة في الباب أن الصلاة في المسجد الحرام تفضل الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ، فقد ورد أن الصلاة في مسجد الحرام بمئة ألف صلاة، وحمله المالكية على أن لصلاة بمسجد المدينة أفضل منها بمسجد مكة بأقل من ألف، لأن مذهبهم أن المدينة أفضل من مكة، وللمغتلبين بأفضلية المدينة

(١) «فتح الباري» (٣/ ٦٤)

٦٩٣ - [٥] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .
«لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ:»

أن يقولوا : الأفضلية لا تنحصر في مضاعفة الثواب ، هب أن الصلاة بالمسجد أحرام مضاعفة ، وبكى أنواع الكرامات والبركات من محبة الله ورسوله وصالح الإسلام وأهله مخصوصة بمدينة ، وأيضاً المضاعفة هي كثرة الكمية ، ويحتمل أن الكيفية من البركة والعظمة تكون أعظم وأرحح في مدينة ، وكثرة كميه لا تسلمر الأفضلية كما يؤلف الواحد أفضل وأشرف وأحسن داتاً من ألف فلس ، وإن كثرت كمية ، ولعل البركة وقبول في عمل واحد الذي يحصل من مجارته المير الشريف يكون أعلى وأتم من أعمال كثيرة في غيره من الأماكن ، وتمام هذا لبحث ستوفينا في كتاب (جذب القلوب إلى ديار المحبوب)^(١) تاريخ المدينة المظهرة ، فيطلب ثمة ، ثم الفرض والسفل سواء في المضاعفة عند أكثر العلماء ، وقد خص بعض الحنفية وأكثر المالكية هذا الحكم بالفرض حديث : (أفضل صلاة المرء في بيته إلا لمكتوبة) ، ويمكن أن تكون النافذة في بيوت مكة والمدينة أفضل منها في بلاد آخر

٦٩٣ - [٥] (أبو سعيد الخدري) قوله (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد)
شد الرحال كناية عن سفر ، أي لا يقصد موضع بية التفرد إلى الله . لا أحد هذه الثلاثة تعظيماً لشأها ، فإن ما سواها مساوٍ في غرض ، ففي أي مسجد يصلي كتب له مثل ما في غيره ، بخلاف المساجد الثلاثة ، لما بين الله تعالى لسان رسوله ﷺ في مقادير تضعيف الثواب للمصلي في كل واحد منها ، ثم لمرد أنه لا يرحل من حيث قصد دوت الأمكنة ، وأما إن كان بينها حاجة من تعلم أو استجارة أو نحو ذلك ، فذلك

(١) باللغة العامرية ، صغ أول مرة في سنة ١٨٤٦ م ، الموافق ١٢٦٣ هـ في كوكبة

مسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ١١٩٧، م: ٨٢٧].

شيء آخر، وظاهره النهي عن المسافرة إلى موضع سوى هذه المواضع.

وقيل: لمراد أنه لا يجب قصد ما سوى المساجد الثلاثة بالنذر، ولا يتعقد النذر، ولا يلزم الوفاء به، واختلف في شذوها إلى قبور الصالحين وإلى المواضع الفاضلة، لمحرّم ومبيح، كذا في (مجمع البحار)^(١).

وقيل: المراد أنه لا تشد الرحل ولا يسافر إلى مسجد من المساجد إلا إلى المساجد الثلاثة؛ لأن المستثنى منه في المشي المفرغ يجب أن يكون من جس لمستثنى، وإذا استثنى المساجد الثلاثة ينبغي أن يكون المستثنى منه أيضاً مساجد، وهذا كما ترى توجيه حس، ولكن لمعنى لمتبادر إلى أفهام عبد الإنصاف هو النهي عن السفر إلى مكان إلا المساجد الثلاثة، والأمكنة من جس المساجد، غير أنه جنس بعيد، ولا يجب في المستثنى المفرغ أن يكون جنساً قريباً للمستثنى، ويمكن أن يقال: لعل المراد بيان الاهتمام بشأن الارتحال إلى هذه البقاع الثلاث المشتركة، وامتيازها في انقضاء والمبالغة في بيان قصتها ومرئيتها على ما عداها، يعني لو شاء أحد أن يرتكب السفر ينبغي أن يسافر إليها ويهتم بشأنها لكونها أفضل لبقاع، والله أعلم.

وقوله: (مسجد الحرام) من قبيل صلاة توسطى بالإصافة

وقوله: (والمسجد الأقصى) لعل تقديمه على مسجد المدينة - وهو مسجد سيد المرسلين ﷺ - لتقدمه وجوداً، ويسمى بالأقصى إما لأنه لم يكن في ذلك الزمان مسجد بي بعده، فهو أقصى المساجد، أي نهايتها، أو لبعده من المسجد الحرام في المسافة،

(١) مجمع بحار الأنوار، (٣/ ١٩١)

٦٩٤ - [٦] وَحَنَّ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي

وَمِصْرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، - - - - -

أو لعله من لأقدار والحديث ونثره عنها، وقيل - لأنه أنصى بالسنة إلى مسجد المدينة وأبعد من المسجد الحرام، هذا الوجه لا يجري في سميت به في قوله تعالى - ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبِيدِهِ، لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]؛ لأنه لم يس حينئذ مسجد المدينة

٦٩٤ - [٦] (أبو هريرة) قوله: (ما بين بيتي ومصر) وفي رواية: (فري

ومصري)، وفي رواية عند الطبراني. (ما بين حجري ومصلي) والمؤدى وحد، لأن فيه ﷺ في سنة، وبته حجرة أم المؤمنين عائشة ؓ، وهي حجرة ومصلاه، أي: موضع صلاته عند مبره، وليس المراد بالمصلى مصلى العبد الذي هو خارج المدينة في جانب طريق مكة بقرينة بقي الروايات، وقد حمله بعضهم عليه. وقد نقل أن سعد بن أبي وقاص ؓ بنى بيتاً بينه وبين لمسجد بعد سماع هذا الحديث

وقوله: (روضة من رياض الجنة) وروضة في الأصل: السند في غاية الصارة، وفي (الكشاف) كل أرض ذات نبات وماء، احتلوا في أوّل كونه روضة من رياض الجنة، فقيل: إن العبادة فيه تؤدي إلى روضة الجنة، أو جعل الروضة كما جعل خلق الذكر رياض الجنة؛ فإنه لا يزال مجتمعاً للملائكة والجن والإنس، يذكرون الله، أو كروضة لحنه في حصول الرحمة والسعادة، وهذا القول لا يحلو عن بُعد؛ لأنه خلاف ظاهر النقط، وقد يشرك فيه سائر المساجد ويقع الأخير، وقال أهل تحقيق: إن الكلام محمول على الحقيقة، إما بأن ينقل هذا المكان يوم القيامة إلى المردوس الأعلى، ولا يفتنى ولا يستهلك من سائر بقاء لأرض.

ونقل ابن فرحون وابن لجوزي هذ القول من مالك - رحمه الله - واتفق جماعة من العلماء على ذلك، ورجح الشيخ ابن حجر لعقلاني وكثير من علماء الحديث هذا القول.

وقال ابن أبي جمرة من كبار علماء المالكية - رحمهم الله - . يحمل أن يكون عين هذه البقعة روضة من رياض الجنة، أنزلت منها إلى المسجد، كما ورد في الحجر الأسود ومقام إبراهيم، وبعد قديم الساعة ينقل إلى مقدمه لأصبي، وتزول الرحمة واستحقاق الجنة من لورم ذلك، فكما أن الرتبة الخسالية لإبراهيمية قنضت لاختصاص بحجر من الجنة افتضت الدرجة الحبيبية المحمدية مروضة منها، وشتان ما بينهما، ولو رئي في العين الظاهر مثل سائر الأراضى الدنيوية لم يبعد لأن الإنسان ما دام محجوباً بالحجب الكثيفة الطبيعية والأحكام العادية الشرية لم ينكشف عنه حقائق الأشياء، ولم يدرك الأمور الأخرى، وقد ورد: (أحد جبل من جبال الجنة) ، وبم يقل أحد. بن العبادة في حوار أحد توصل إلى لنعم، فإن قال قائل: لو كان من الجنة لشت خواصها ولورمها فيه من عدم الجوع والظمأ ونحوهما؟ فالجواب أن تلك الحصائص واللوازم انعكست بعد خروجه منها، كما في الحجر لأسود

وإن قيل: أمثال هذه الأمور لا يشب إلا بسمع وإحار من الشارع، وقد وردت الدلائل والشواهد في الركن والمقام؟ قلت: كمي دليلاً وشاهد على ذلك ورود هذا الحديث الصحيح المنفق عليه، ولو قاموا في مقام التأويل فكلا الخبرين يصلح للتأويل، ولو حملوا على الحقيقة فهي ثابتة فيهما، فما لفرق؟ والله أعلم، ومنه أنوفيق، ويبد

وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ١١٩٦، م: ١٣٩١].

٦٩٥ - [٧] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قِبَاءَ كُلِّ سَبْتٍ

مَاشِياً وَرَاحِياً فَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ^(٢). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ١١٩٣، م: ١٣٩١].

أزمنة التحقيق، وهو بإقاضة العلوم على من شاء من عباده حدير وحقيق، وصلى الله على محمد سيد المرسلين وسيد الأولين وآخرين وآله وأصحابه وأتباعه أجمعين

وقوله: (ومنبري على حوضي) تأويله على نحو تأويل الروضة، وقد جاء في بعض الروايات: (وإن منبري على نُرْعَةٍ من نُرْعِ الحِجَةِ)^(٣)، ولترعه بصم بناء الباب، ولجمع نرع كصرد، والوجه، ومفتح الماء حيث يستقي الدس، والدرجة، والروضة في مكان مرتفع، ومقدم الشاربة على الحوض، والمرقاة من المبر، وفَوْحَةُ الجدول، وجاء في الحديث أنه ﷺ كان قائماً على مسره فقال: (قَدَمِي فِي هَذِهِ لِسَاعَةٍ عَلَى نُرْعَةٍ مِنْ نُرْعِ الْحِجَةِ)، وفي حديث آخر: (أَنَا قَدْ عَلِمْتُ عَلَى عُمْرٍ حَوْضِي)^(٤)، والعمر - موضع يدخل منه الماء في الحوض، وذهب بعضهم إلى أن هذا حيار عن المنبر الذي يكون له ﷺ يوم القيامة، بوضع على حوضه بأمره، لا هذا الممر في المسجد الشريف، وهذا لقول بعيد من سياق الحديث كما لا يخفى، والله أعلم.

٦٩٥ - [٧] (ابن عمر) قوله (مسجد قباء) انضم ممدوداً ومفصلاً، مصروفاً

وغير مصروف، فمن صرعه ذكره، ومن سمعه أنه، كما هو حكم سائر أسماء المواضع،

(١) أي تحته المسجد أو غيرها يقوم مقامها قال الطبري: وفيه دليل على أن الثغرات بالمسجد وهو صريح الضميمة مستحب، وأن الزيادة يزعم السبب سنة، «مروءة المفاتيح» (٢/ ٥٩٠).

(٢) أخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» (١٧/ ١٨).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٥/ ٢٨٧).

- ٦٩٦- [٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا، وَأَبْغَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا». وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م: ٦٧١).
- ٦٩٧- [٩] وَعَنْ عُمَانَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (ج: ٤٥٠، م: ٥٢٣).

وفي (شرح الشيخ): وأنكر بعضهم القصر، موضع قرب المدينة على نحو ثلاثة أميال منها، بنى رسول الله ﷺ مسجده في أول فدومه بالهجرة، وأقام ثلاثة أيام ثم راح إلى المدينة، وفيه نزل: «لَتَسْجِدَ أُنْسٌ عَلَى الثَّقُوفِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ» الآية [التوبة ١٠٨]، على ما هو المشهور، وقال عمر ؓ: ولو كان هذا المسجد في أنظار الأرض لضربنا فيه أكباد الإبل، وله فصائل كثيرة، وهو في حكم مسجد المدينة.

- ٦٩٦- [٨] (أبو هريرة) قوله: (أحب البلاد) أي: بقاع البلاد، أو أراد بالبلاد المواضع مجازاً، أو الإضافة للتخصيص مثل أفضل قرين^(١).
- ٦٩٧- [٩] (عثمان ؓ) قوله: (من بنى لله^(٢) مسجداً) قيل: هو حديث متواتر.

(١) قال القاري: المراد بحب الله المساجد إرادة الخير لأهلها وسائغس خلافة، وهذا بطريق الأغلبية ولا فقد يقصد المسجد يقصد نحو العبيد، وقد تدخل الشوق بطلب الخلل، ولذا قيل: كن ممن تكون في الشوق وقلبه في المسجد لا بالعكس، والجمع بين القلب والقلب في المسجد أكثر. (مرقاة المفاتيح) (٢/ ٥٩١).

(٢) أي ينبغي به وجه الله لا رياء ولا سمعة قال ابن الجوزي. من كتب سمه على المسجد الذي يسه كان بعيداً من لإحلاص، انتهى. قال العاري: قال ابن حجر: وهو ظاهر ما لم يقصد بكتابه اسمه نحو الذهاب والشرع، وفيه: أن الذهاب والشرع يحصل مجتملاً ومُهماً، فلا يحتاج إلى تعيين الاسم، (مرقاة المفاتيح) (٢/ ٥٩١)، ونظر (مرقاة المفاتيح) (٢/ ٤٠٣).

٦٩٨- [١٠] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ رَاحَ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نَزْلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
[خ: ٦٦٢، م: ٦٦٩].

٦٩٩- [١١] وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ فَأَبْعَدُهُمْ مَمْشًى،»

٦٩٨- [١٠] (أبو هريرة) قوله: «(من غدا إلى المسجد أو راح) أي ذهب إليه أول ليل أو آخره، وقد يراد بالأول من طلوع الفجر إلى الزوال، وبالثاني ما بعد الزوال إلى الليل، و(النزل) نضمتين أو يلصم والسكون لطمع الذي يقدم للصيف في أول نزوه، وفيه إشارة إلى كون المسجد بيت لرب تعالى يصيف زفره^(١)».

وقوله: «(كلما غدا أو راح) أي: إلى المسجد، والإعادة لإفادة تأكيد تعميم لأوقات، أو في لجنة كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا بُكْرَةٌ وَعِشَاءٌ﴾ (مرهم: ٦٢)، ويكون في الجنة ما يشابه البكرة والعشي، أو هو كناية عن الدوام^(٢)».

٦٩٩- [١١] (أبو موسى الأشعري) قوله: «(أبعدهم فأبعدهم) القاء^(٣) فيه

(١) قال المظهر: عادة سائر أن يقدموا طعاماً إلى من دخل بيوتهم، والمسجد بيت الله، فمن دخله في أي وقت كان من ليل أو نهار يعطيه الله آخره من نعمة؛ لأن الله أكرم الأكرمين فلا يضع آخر المحسرين، انتهى «المفاتيح شرح المصابيح» (٢/ ٦٤).

(٢) قال نقاري (٢/ ٥٩٢) فعلى هذا تكون أفعركه سبب أفعركه، والأذهاب موجبة «ثواب» وتُفَكِّرُ أن يكون الذهاب إلى الطاعة علامة إعداد الله الثوبة، فإن الثواب أمارت لا موجبات.

(٣) قال نقاري (٢/ ٥٩٢): القاء بلا استمرار كما في قوله الأمتل بالأنثى، قاله طيبي. ونعنه العبي (٥/ ١٦٩) بأنه لم يذكر أحد من العلماء أن القاء تعني الاستمرار، ثم رجع كونه بمعنى أنه أي أبعدهم ثم أبعدهم ممشى. وقال السندي القاء للترتيب أي الأبعد على مراتب -

وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَضْعَفُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّي ثُمَّ يَنَامُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ ٦٥١، م: ٦٦٢].

٧٠٠- [١٢] وَهَنَّ جَابِرٌ قَالَ: خَلَّتِ الْبِقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ، فَأَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا قُرْبَ الْمَسْجِدِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُمْ: «بَلَّغْنِي أَنْكُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا قُرْبَ الْمَسْجِدِ».....
مثلها في قوله: (الأمثل فالأمثل).

وقوله: (من الذي يصلي) أي: وحده، وإن صلاها أول الوقت، كما في (شرح تشيخ)، فيفهم منه أن التأخير من أول الوقت لانتظار الجماعة ولو لتكثيرها أفضل من الصلاة في أول الوقت، وهذا من أفضلية الإسفار في الفجر عند الحنفية، وقال الطيبي^(١): أو المراد يصلي مع الإمام، والمراد باليوم عدم انتظار الصلاة الآتية، وإن كان يقظان، والمنتظر يقظان وإن نام، ولا يخفى ما فيه من البعد لفظاً ومعنى، فتأمل.

٧٠٠- [١٢] (جابر) قوله (خلت البقاع) بأن ذهب ساكوها أو ماتوا

وقوله: (حول المسجد) أي: المسجد النبوي ﷺ.

وقوله: (فأراد بنو سلمة) بكسر اللام، بطل من لأتصار، وليس بنو سلمة غيرهم.

وقوله: (أن تنتقلوا) لبعد دورهم عنه.

= الْبُعْدُ أَضْعَفُ أَجْرًا مِنَ الْأَقْرَبِ عَلَى مَوَاقِبِ الْقُرْبِ، فَكُلُّ مَنْ كَانَ أَبْعَدَ فَهُوَ أَكْثَرُ أَجْرًا مِنْ كُلِّ أَقْرَبٍ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْأَقْرَبُ أَبْعَدَ مِنْ غَيْرِهِ فَأَجْرُهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ الْغَيْرِ، وَالْمُرَادُ أَنَّ إِذَا حَضَرَ الْمَسْجِدَ مَعَ ذَلِكَ الْبُعْدِ وَلَمْ يَخْتَفِ الْبُعْدُ عَنِ الْحُضُورِ. «حاشية السندي على سنن ابن ماجه» (١/ ٢٦٣).

(١) وشرح الطيبي (٢/ ٢٢٨).

قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^(١) قَدْ أَرَدْنَا ذَلِكَ. فَقَالَ: «يَا بَنِي سَلِيمَةَ دِيَارَكُمْ نَكْتَبُ أَنْتَارَكُمْ، دِيَارَكُمْ نَكْتَبُ أَنْتَارَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م ٦٦٥).

٧٠١- [١٣] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ.....

وقوله (نعم يا رسول الله ﷺ قد أردنا ذلك) إنما أطلوا في الجواب إظهاراً لما في صميمهم، والرغبة لعله يقرهم على ذلك ويشفق عليهم، كما يفعل مجرمون في حضرة السلطان خوفاً منه وطمعاً في عفو، فافهم
وقوله (دياركم) أي: أزموها، وهو جمع دار.

قوله (نكتب) بالحرم على جواب الأمر، وبارع على استئناف، والمراد بالآثار إما آثار الأقدام، أو سيرهم لحسنة، كقوله تعالى: ﴿وَيَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢]، وقيل: فيهم نزلت هذه الآية كما أحرجه الترمذي والحاكم عن أبي سعيد^(٢).

٧٠١- [١٣] (أبو هريرة) قوله. (يظللهم الله في ظله) الظل في الأصل صد لَصَحَّ، أو هو الميء، أو هو الغداة، والميء بالمشي، والحنة، ومنه ﴿وَلَا الظِّلُّ وَلَا أَمْثَلُ﴾ [نظر: ٢١] ويجيء بمعنى العزة والسعة، وهو في ظله: في كنفه، كد في (الفاموس)^(٣)، فقل: انظر عبارة عن الراحة والنعيم، نحو: هو في عيش ظليل، والمراد ظل الكرامة لا ظل الشمس؛ لأنها وسائر العالم تحت عرش، وقيل: المراد

(١) ﷺ: سقط في نسخة

(٢) انظر «سنن الترمذي» (ج. ٣٢٢٦)، والمستدرک للحاكم (٢/ ٤٦٥)

(٣) «الفاموس المحيط» (ص ٩٤٦)

يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ
بِالْمَسْجِدِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّتَا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ
وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهُ حَالِيًا فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ...

ظل عرشه، أي تحته، والإضافة إليه لتشريف، أو ظل طوبى، أو الجنة، وتعقب
أن هذه القضية حين تدنو الشمس قبل اندحول في الجنة، ويشد الحر، ويأخذهم
المرق.

وقوله: (يوم لا ظل إلا ظله) أي: لا يكون من له ظل كما في الدنيا، وهذا ظاهر
في أن المراد بالظل ظل العزة والمنعة، كما ورد ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾
[غافر ١٦]، وعلى الضايف كلها، المراد تميزهم وتحصيصهم بعريد فضل وكرامة، رزها الله
وجعلنا داخلين في بعض هذه الأقسام إن شاء الله تعالى.

وقوله: (اجتمعوا عليه وتفرقا عليه) عبارة عن خلوص المودة في اعبية
والحضور.

وقوله: (دعته امرأة) إن وصلت الدعوة إلى مرتبة المراودة والمخدعة والمبالغة
في مباشرة أسبابها وآلاتها والتمكن منها، فهي المرتبة اليوسفية العليا، وإن كانت أدنى
مرتبة منها كالظرة والإشارة ونحوهما، فالمراد المبالغة، يعني بفوز بذلك الجزاء بهذا
القدر، فكيف إذ تمكن من المحشء وكف نفسه عنها، وعلى كل تقدير لا يتجه ما ذكر
بعض الشراح في هذا المقام: أنهم تكلموا في أن هذه الحالة يعني الكف في أول دعوة
أفضل وأشد، أو بعد التمكن والقدرة كما كان ليوسف عليه السلام، فقيل: الكف في أول
المرتبة أفضل وأصعب وأدخل في التحفظ والاحتراس؛ لأنه كثيراً ما تتساهل النفس
فيها، وبعد التمكن قد يتطرق الكرامة والخوف والانقراض فيسهل الاجتناب، فافهم.

دَاتُ حَسْبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْصَمَهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا تُنْفِقُ بِمِثْلِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٦٠، م: ١٠٣١].

٧٠٢- [١٤] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا».

وقوله (ذات حسب) لحسب: ما بعده المرء من مآثره ومآثر آدبه، وقد براد به المال، وقد يحىء الحسب بمعنى يكون في رجل ورن لم يكن له أب، وقد يحىء بمعنى انسب كـ، في حديث (كيف حسبه فكم؟) أي نسيه. و(الجمال) الحسن والملاحة والبهجة

وقوله: (حتى لا تعلم شماله ما تنفق بعينه) أي: من كان في شماله، و(نصواب) أنه كدية عن غاية لإحفاء، هذا وقد يروى: (حتى لا تعلم بعينه ما تنفق شماله)، ولعله سهو من قلم لاسع، لأن المعروف في النسخة هو اليمين، وهكذا جاء في رواية مسلم، وسموه في أصول الحديث مقابلاً، فيكون من الراوي، لا أن الكلام محمول على قلب، كما في عرضت لافه على الحوص، دهم

٧٠٢- [١٤] (وعنه) قوله: (صلاة الرجل) أي: ثوابها (في الجماعة) أي: في

المسجد.

وقوله: (تضعف) ضم فوقة وتشديد عن من التضعف، أي: يز دعوى صلاته في بيته، أي منفرداً كما هو العادة، وكذا تخصيص البيت والسوق بالذكر باعتبار العدة، وفيه إشعار بعزله لالتزامهما، ومع ذلك يضعف، ففي غيرهما بطريق لأوى.

فلظاهر من الحديث بيان تفصيل الصلاة في المسجد بالجماعة على الصلاة في البيت، فإذا صلى في المسجد منفرداً أو في البيت بالجماعة كان بهذين القسمين ثواب،

وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا
الصَّلَاةُ، لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، فَإِذَا
صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ
ارْحَمْهُ،

ما متساويين أو متفاضلين، لا بالتفاضل المذكور هه، والله أعلم. والعدم بالمصعقة
بهذا العدد موكول إلى علم الشارع، وسيجيء بيانه في (باب فضل الجماعة).

وقوله (ذلك) إشارة إلى أصل المصعقة وجود رفع الدرجات وحط الخطيئات.

وقوله: (لا يخرجه إلا الصلاة) أي قصد إيقاعها على الوجه المأمور به، دون
غرض آخر (ولخطوة) بالصم 'بعد ما بين القدمين في المشي، ويافتح' المرة،
وجمعها خطاً بصم الحاء، وخطوات سكون الطاء وضمتها وفتحها.

وقوله 'ما دام في مصلاه' وفي رواية للحارثي 'ما دام في مجلسه الذي يصلي
فيه)، ظاهره أن هذه العصبية تغترب بالذهاب إلى موضع آخر، وإن كان مشغولاً بالذكر،
فكانه حذاء المصبرة والمرابطة، وفضل لذكر ياق، وبعض المشايخ اختاروا الخلوة
بحرف تشويش أو تطرق رياء، والله أعلم.

وقوله (اللهم صل عليه) سأل لقوله 'تصلي عليه' أي يقولون هه القول
ويطلبون من الله الرحمة، فالصلاة من الله الرحمة، ومن العباد سوء كانوا ملائكة أو
بأساً الدعاء والمؤال من الله بزال الرحمة، وما اشتهر من أن الصلاة من الملائكة
لا سحر فكله أخذ من قوله: ﴿وَيَسْتَفِيرُونَ لَيْسَ فِي الْأَنْزِيلِ﴾ النوري ١٥، لا أن معنى
لصلاة الاستعصار، فإنهم إنما يطلبون من الله أن يصلي، والصلاة من الله الرحمة، فالهم،
فالحق أحق أن يتبع.

وَلَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَهَرَ الصَّلَاةَ.

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْبِيسُهُ». وَزَادَ فِي دُعَاءِ الْمَلَائِكَةِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ تَبَّ عَلَيْهِ مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ ٦٤٧، م: ٦٤٩].

وقوله (ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة) إشارة إلى فضيلة استلامته في مصلاه، وقصائه المصافحة بانتظار الصلاة لآتية جلوسه في مصلاه، وسببته لدعاء الملائكة.

وقوله (ما لم يؤذ فيه) أي، أحداً ممن لا يحور يذوه

وقوله: (يحدث) يدل من سابقه فيكون مجزوماً، وروى بالرفع بأنه استفاد، وهذا الوجهان في رواية: (ما لم يؤذ يحدث فيه) بترت كلمة (لم)، وأما على تقدير وجود (لم) كما أورده المؤلف فهو بدن، أو عطف بحذف حرف العطف، و(يحدث) التحفيف من الحدث لانتقاض طهره وروال تأمله للصلاة وانتظاره لها، وأيضاً إن أحدث حُرِّمَ استعمارهم بأديهم برائحته لخبثته، كذا في (مجمع البحار)^(١). وقد يشدد من التحديث، وهو خطأ، كذا قال الطبري^(٢). وقال الكرماني^(٣). وفي بعض الروايات، (يحدث) بلفظ الجار والمجرور معلو به (يؤذ)، أي. لم يؤذ لملائكة حدث، وفي بعضها من باب تنعيم، أي. ما لم يتكلم بكلام الدنيا

وقوله (متفق عليه) قيل: فيه نظر لأنه ليس في رواية البخاري: (اللهم تب عليه)،

(١) «مجمع بحار الأنوار» (١/ ٤٥٤)

(٢) «شرح الطبري» (٢/ ٢٣٦ - ٢٣٢)

(٣) «شرح الكرماني» (٤/ ١٤٠)

٧٠٣- [١٥] وَعَنْ أَبِي أُسَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ. وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ٧١٣].

٧٠٤- [١٦] وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح ٤٤٤، م: ٧١٤].

٧٠٥- [١٧] وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَقْدُمُ...

وأيضاً ليس فيها: (ما سمع يؤذ ما لم يحدث)، بل إما (ما لم يحدث) أو (ما لم يؤذ يحدث) بدور (لم)، فكأنه لم يعتبر مثل هذه المخالفة في الحكم بالاتفاق، والله أعلم.

٧٠٣- [١٥] (أبو أسيد) قوله: (أبو أسيد) بالتصغير، كنية مالك من ربيعة، أنصاري، صاعدي، آخر من مات من البدرين.

وقوله: (من فضلك) الفضل ضد النقص، والمراد طلب الرزق الذي نفيه بعد الصلاة، أو انعود إلى المسجد للصلاة التي هي فضل بعد صلاة التي صلاحها، وقد يفسر قوله تعالى: ﴿وَأَتْلَوْهُمُ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة ١٠] بطلب زيادة العزم والعمل بزيارة العلماء ولصلحاء.

٧٠٤- [١٦] (أبو قتادة) قوله: (فليركع ركعتين) لعل هذا الحديث هو متمسك الشافعية في إيجاب ركعتين لتحية المسجد بحمل الأمر على الوجوب، والظاهر من سياق الحديث أن يكون الأمر للندب، وإلا لزم أن يجب قبل الجلوس، وليس كذلك بالاتفاق، وسيجيء لهذا ذكر في (باب خطبة الجمعة) إن شاء الله تعالى.

٧٠٥- [١٧] (كعب بن مالك) قوله: (لا يقدم) من باب سمع يسمع.

مِنْ سَقَرٍ إِلَّا نَهَارًا فِي الصُّحَى، فَإِذَا قَدِمَ بِدَأَ بِالمَسْجِدِ، فَصَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح ٣٠٨٨، م ٧١٦].

٧٠٦- [١٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَشْدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ...»

وقوله: (فصلى فيه ركعتين) يحتمل أن يكون لثحة المسجد، أو لوقت الصلوة، وسيجيء تحقيقه في باب.

٧٠٦- [١٨] (أو هريرة) قوله: (يشد ضالة) ^(١) شد لضالة نشأاً وشدةً وشداناً بكسرهما. صبهما، من نصر، فهو ناشد، وأنشده عرقه، فهو مشد، من التشيد رفع الصوت، والشدة بالكسر الصوت، ونشدتك الله، وبالله، وأنشدتك الله، وبالله، وأنشدتك الله، وبالله، أي سألتك وأقسمت عليك، برفع نشدتي، أي صوتي، وتعليته، أي معولين، لأنه كدعوه زيدا ودعوه يزيد، أو لأنه صم معنى دكرت من التذكير، وأنشدت الله خطأ.

و(الصالاة): «صانعة من كل ما يقضى من الحيوان وغيره، من ضلَّ إذا صاع وحس عن الطريق، وفي (القاموس) ^(٢): الصالة من الإيل: التي تقى بمضيعة بلا رب، للذكر والأنثى

وقوله: (لا ردها الله) رجع عن طلبه في المسجد، وفي حديث آخر: (أبها الناشد غيرك الواجد)، وسمعت عن بعض مشايحي أنه نهى عن رفع الصوت له ونحوه لا عن مجرد التمعص.

(١) في «التفريز»، يخرجه من طلبة في المسجد.

(٢) «القاموس المحيط» (ص ٩٤٢)

فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٥٦٨].

٧٠٧- [١٩] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْمُتَنَبِّئَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِنْهَا بِتَأْذَى مِنَ الْإِنْسِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٨٥٤، م: ٥٦٤].

وقوله: (فإن المساجد) علة للقول، أو داحض تحت القول.

وقوله: (لم تبني لهذا) أي: ونحوه مما ليس بعبادة كالبيع والشراء ونحوهما من معاملات الناس، وكره فيه رفع الصوت بالعلم ونحوه خلافاً لأبي حنيفة في العلم، كذا في (مجمع البحار)^(١).

وأما الأكل والنوم فقد جاء عن أصحاب الصفة وغيرهم من الأصحاب ﷺ، فقد ورد أن ابن عمر كان ينام في لمسجد وهو شاب فيقول رسول الله ﷺ: (نعم الرجل عبدالله بن عمر لو قام بالليل)، وقد صح من نوم علي عليه السلام في المسجد حين وَجَدَ عَلَى فاطمة رضي الله عنها، فجاء رسول الله ﷺ فأدبمه، وقال: (قم يا أبا تراب)، وفي هذا لباب تفاصيل ذكرت في كتب الفقه، وأحسن ما يبيحها بلرجح أن ينوي الاعتكاف، فبه صحيح ولو ساعة عند من لا يشترط الصوم فيه.

٧٠٧- [١٩] (جابر) قوله (من هذه الشجرة^(٢) المتنبئة) أي: البصل، وفيل الثوم، وسيجيء في الفصل الثاني (الشجرتين) يعني البصل والثوم، ويلحق بهما كل ما له ريح كريه من المأكولات، ويلحق بالمأكولات غيرها كالبحر والدعر وجرح مستن،

(١) «مجمع بحار الأنوار» ٤/ ٧٢١.

(٢) هي ما قام على ساق وخلافه النجم، فاسم الشجر عليه معار، قد المبيي. فإن قلت. على ما ذكر كيف أطلق الشجر على الثوم ونحوه؟ قلت. قد يطلق كل منه على الآخر، وتكلم الفصح بمصحاء به من أقوى الدلائل «عمدة القاري» (٦/ ١٤٥).

٧٠٨- [٢٠] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ حَظِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَقْنُهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح: ٤١٥، م: ٥٥٢].

٧٠٩- [٢١] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَعْمَالُ أُمَّتِي حَسَنًا وَسَيِّئًا، فَوَجَدْتُ فِي مُحَاسِنِ أَعْمَالِهَا الْأَذَى يُمَاطُ عَنِ الطَّرِيقِ، وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِي أَعْمَالِهَا النَّخَاعَةَ تَكُونُ لِي الْمَسْجِدَ لَا تَذْفَنُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٥٥٤].

٧١٠- [٢٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَبْصُقْ أَمَامَهُ، فَإِنَّمَا يُنَاجِي اللَّهَ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ».

ويلحق بالمسجد محامع العبادات من لعلم والذكر وسائر محاليس المؤمنين كالولائم وبحورها، فإن جمع ذلك من أنواع الإبداء، ويشمل جميع المساجد، ولا يختص بالمسجد النبوي، ولهذا جاء (في مسجد) و(مسجد) بلفظ الجمع، نعم قد ورد (مسجدي) ودث في زمانه ﷺ، وذلك قيد اتفاق، نعم يكون الكراهة في زمانه ومسجده أشد، وفي الفيء المبريد مبالغة لا تحصى.

٧٠٨- [٢٠] (أنس) قوله. (البراق) الصوق بالصاد، والبساق بالسس. والبراق بزاي: ماء الحم، إذا خرج منه دم فيه دبر، وقد جاء بفتح السين أيضاً بمعنى لصوق، ثقل، بصر، لكنه أقل منه، وأما سمع فهو نفع وليس معه ماء.

٧٠٩- [٢١] (أبو ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قوله. (النخاعة) وهي لحمة، ما يخرج من صدر، أو ما يخرج من العيشوم، والنخاع مثله. المحيط الأبيض في جوف العنق، يحذر من الدمع، وتشتت منه شعث في الجسم.

٧١٠- [٢٢-٢٣] (أبو هريرة، وأبو سعيد) قوله. (فإنما يناجي) فكأنه

وَلَا عَنْ يَمِينِهِ قَبْلَ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ
فَيَذَرُهَا». [خ: ٤١٦، م: ٥٥٠].

٧١١ - [٢٣] وَفِي رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ: «تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى». مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ. [خ: ٤٠٨، م: ٥٤٨].

٧١٢ - [٢٤] وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ
يَقُمْ مِنْهُ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، تَتَّخِذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ. [خ: ٤٣٥، م: ٥٣١].

يقال له ويعاذ به.

وقوله: «(فإن من يمينه ملكاً) أي: عظيماً فحيماً، وهو كاتب الحسنات التي هي
مظاهر الرحمة، أو الحاضر عند الصلاة للتأييد والإلهام بقلبه، والتأمن عند دعائه، كذا
قالوا.

وقوله: «(وليَبْصُقْ عن يساره أو تحت قدمه) وهو وإن كان أيضاً منافياً لحاجة
المسجاة، لكن أدن فيه ضرورة، ويكونه غير جهة لمقابلة، وهذا في غير المسجد، أما
فيه ففي ثوبه، كذا في (مجمع البحار)^(١)»

فوله: «(تحت قدمه اليسرى) تعظيماً للقدم اليمنى التي هي جانب اليمين الذي
هو أفضل من جانب اليسار.

٧١٢ - [٢٤] (عائشة) قوله. (قال في مرضه الذي لم يقم منه) لم أعلمه الله
مقرب أحله، فخشى أن يعمل بعض أمته مقبره الشريف ما فعلته اليهود والنصارى بقبور

(١) «مجمع بحار الأنوار» (١/ ١٨٠)

أسيائهم، بيّهم على الهي عن ذلك بلعن اليهود وانصارى على صنيهم
وقال الثوري^(١)، وهو مخرج على وجهي أحدهما، كانوا يسجدون لقصور
الأمياء تعظيماً لهم، وقصد العبادة في ذلك، وثانيهما: أنهم كانوا يتحرون الصلاة في
مدافن الأنبياء، والتوجه إلى قبورهم حالة الصلاة والعبادة لله، نظراً منهم بأن ذلك
الصنيع أعظم موقعاً عند الله؛ لاشتماله على الأمرين: عادة لله، والمالعة في تعظيم
الأنبياء، وكلا الطريقتين غير مرصية، أم الأولى فمشارك حلي، وأما الثانية: فما فيها
من معنى لإشراك بالله ﷻ، وإن كان خفياً، والدليل على ذم الوجهين قوله ﷺ: (اللهم
لا تجعل قبري وثناً يعبد)، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد،
والوجه الأول أظهر وأشبه به، كذا قال الثوري^(٢).

وفي (شرح الشيخ)، فعم منه أنه يحرم الصلاة إلى قبر بني أو صالح تبركاً
وعظماً، قال وبذلك صرح النووي^(٣)، فقال. ولا يصلي بقبر ولا عند قبر تبركاً وإعظماً
لأحاديث الصحيحة، ويجب لجزم بتحريم هذا، ولا أحسب لأحد فيه حلاماً، أعني
الصلاة إلى قبور الأنبياء والأولياء تبركاً وإعظماً، انتهى.

وقال الثوري^(٤)، فاما إذا وجد قبرها موضع بُني للصلاة، أو مكر يُسَلَّمُ
المصلي فيه عن الوجه إلى القبور، فإنه في مسحة من الأمر، وكذلك إذا صلى في موضع
قد اشتهر بأن فيه مدفن نبي، ولم ير للقبر فيه علماً، ولم يكن قصده ما ذكرناه من العمل

(١) كتاب المسير، (١/ ٢٠٤).

(٢) انظر «المجموع شرح المهدب» (٥/ ٢٠٦).

(٣) كتاب المسير، (١/ ٢٠٤ - ٢٠٥).

٧١٣ - [٢٥] وَعَنْ جُنْدُبٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَلَا وَإِنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنَهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٥٣٢].

٧١٤ - [٢٦] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ وَلَا تَتَخَلَّوْهَا قُبُورًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٤٣٢، م: ٧٧٧].

الملبس بالشرك اخفي، إذ قد تواطأت أخبار لأمم على أن مدفن إسماعيل عليه السلام في المسجد الحرام عبد الحطيم، وهذا المسجد أفضل مكان تتحرى الصلاة فيه، انتهى وفي (شرح الشيخ) أيضاً مثله حيث قال: وخرج بذلك اتخاذ مسجد بجوار نبي أو صالح، وصلاة عبد قبره، لا لتعظيمه والتوجه نحوه، بل لحصول مدد مه، حتى تكمل عدده بركة مجاورته لتلك الروح الطاهرة، فلا حرج في ذلك، لما ورد: أن قبر إسماعيل عليه السلام في الحجر تحت المبراب، وأن في الحطيم بين الحجر الأسود وزمزم قبر سبعين نبياً، ولم ينه أحد عن الصلاة فيه، انتهى. وكلام الشرحين متطابق في ذلك.

٧١٣ - [٢٥] (جندب) قوله: (ألا وإن من كان قبلكم) قد سبق شرحه في الحديث الأول مع ما فيه من المبالغة والتأكيد للهي بأنواع، و(إن) روي بالكسر والفتح، والكسر صاهر لا ابتداء لكلام، والفتح بتقدير: واعلموا، أي، تبهوا واعلموا.

٧١٤ - [٢٦] (ابن عمر) قوله: (اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم) أي، اجعلوا بعض صلاتكم، وهي التواقل التي لا تسن فيها الجماعة في بيوتكم لتعود بركتها إليها، وتصير مورة بنور العادة.

وقوله. (ولا تتخذوها قبوراً) تأكيد للأمر، أي: لا تكونوا في البيوت كالبيت

* الفصل الثاني :

٧١٥- [٢٧] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت ٣٤٤].

بشي لا يعمل، أو تكونوا نائمين فتكونوا مشاهدين للاموت؛ لأن النوم أخو الموت غير مشتغلين بالعبادة.

ثم اعلم أنهم اختلفوا في الصلاة في تمسرة، فكرهها جمعه، وإن كان المكان طاهرًا، وثارة احتجوا بهذا الحديث؛ لأنه يدل على أن الصلاة لا يكون في التمسة؛ لأنه جعل كونها قنورًا، كذا عن عدم الصلاة فيها، ففهم أن لا صلاة فيها، وهذا ضعيف، لما ذكره من معناه على أنه إن دل ذلك ربما يدل على عدم الصلاة في القبر، لا في المقبرة، ففهم، وثارة بالحديث السابق، وهو أيضًا لا يتم، بما علم من المذهب، ومنهم من ذهب إلى أن الصلاة فيها حائز، إن كانت لربة صخرة والمكان طيب، ولم يكن من حديد الموتى، وما يفصل عنهم من استجاسات.

وقد حمل بعض الذا من قوله. (ولا تتحدوه قبرا) على النهي عن الدفن في بيوت، وتعجب بأنه دعاه عما يقتضيه نسق الكلام، وبأنه قد دفن رسول الله ﷺ في بيت عائشة رضي الله عنها، والثاني غير وارد لأنه يمكن أن يحسن من خصائصه رضي الله عنه، كما جاء في الحديث: «نعم احسنوا في موضع دفنه فوفى أبو بكر رضي الله عنه أن لا يقبصوا» لا في مكان يحب الله تعالى دفنه فيه، أو كما قال، فتسر.

الفصل الثاني

٧١٥- [٢٧] (أبو هريرة) قوله (ما بين المشرق والمغرب قبة) علم أن

المشارك والمغرب كثيرة، وفي الحقيقة لكل يوم من أيام السنة مشرق ومغرب، لكنها لا تضبط لعدم ظهور التفاوت، ولكن مشرق كل شهر ومغربه مضبوطة، والتفاوت بينهما واضح، وبهذا الاعتبار جمعت في قوله تعالى: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المعارج ٤٠]، وغاية البعد والسعة بينهما في الصيف والشتاء، وبهذا الوجه نفي في قوله سبحانه: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن ١٧] فالحد الأول من المشرق مطلع الشمس في أطول يوم من السنة، وهو في تحويل نقطة سرطان قريباً من مطلع السمك الرامح، وآخر المشارق مشرق الشتاء، وهو مطلع الشمس في أقصر يوم منها في تحويل نقطة الحدي قريباً من مطلع قلب المغرب، وفي مقابلتهما المغرب، وانطأهر أن المعنى بالقبلة في هذا الحديث قبلة المدينة المطهرة ومن دناهم، فإنها واقعة بين المشرق والمغرب إلى الجنوب، فإنها في ناحية الشمال من مكة.

قال الثوري^(١) وقد قيل: إنه أر د قبلة من اشته عليه القبلة، وإلى أي جهة صلى بالاجتهاد كتمه، وقيل: المراد منه توجه المنتص على الدابة إلى أي جهة كانت، وعلى هذين القولين فالمراد من قوله: (ما بين المشرق والمغرب قبلة) الجهات الأربع، ويجوز ذلك على جهة الاتساع، لأن الأفطار كلها شرقها وغربها وجنوبها وشمالها واقعة في ما بين المشرق والمغرب، وعلى هذا فالحديث يحتمل وجهاً آخر، وهو أن نقول: ليس جهة من الجهات ما بين المشرق والمغرب إلا وهي قبلة، بحسب توجه المصلي إلى الكعبة في مكانه الذي هو فيه، فالمشرقي قبلته المغرب، والمغربي قبلته المشرق، وعلى نحو ذلك الجنوب والشمال، انتهى كلامه.

٧١٦ - [٢٨] وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: خَرَجْنَا وَفَدًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
 فَبَايَعْنَاهُ وَصَلَيْنَا مَعَهُ، وَأَخْبَرَنَا أَنْ يَأْرَضِنَا بَيْعَةَ لَنَا، فَاسْتَوْهَبْنَاهُ مِنْ فَضْلِ
 طُهْرِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَتَمَضَّمْصَ، ثُمَّ صَبَّ لَنَا فِي إِدَاوَةٍ وَأَمَرَنَا فَقَالَ:
 «اخْرُجُوا فَإِذَا أَتَيْتُمْ أَرْضَكُمْ فَاكْسِرُوا بِبَيْعَتِكُمْ، وَانْضَحُوا مَكَانَهَا بِهَذَا الْمَاءِ،
 وَاتَّخِذُوهَا مَسْجِدًا، قُلْنَا: إِنَّ الْبَسَدَ بَعِيدٌ، وَالْحَرَّ شَدِيدٌ، وَالْمَاءُ يُنْشَفُ،
 فَقَالَ:

٧١٦ - [٢٨] (طلق بن علي) قوله: (خرجنا وفدًا) وفد إليه وعبيه، تفد وفدًا
 ووفودًا ووفادة: قدم، وورد، وفي (النهاية)^(١): الوفد: القوم يجتمعون ويردون البلاد،
 أو يهصدون الرؤساء، رياره أو استرقادًا أو غير ذلك، والوافد واحد، وكانت العرب تهم
 على رسول الله ﷺ بعد فتح مكة، ويردون عليه، ويسمى ذلك عام الوفود، وفي المسجد
 النبوي أسطوانة تسمى (أسطوانة الوفود) كان يجلس عندها للوفاديين

وقوله: (أن يأرضنا ببيعة لنا) البيعة بكسر الباء وسكون الهمزة: معبد النصراني،
 والكنيسة. معبد اليهود، والمسجد. معبد المسلمين، وكأنهم كانوا نصراني آمنوا فأرادوا
 أن يكسروها.

وقوله: (لتوضأ وتمضمض) أي: بغسل وضوئه، وهو الظاهر من العبارة، أو
 لمعنى أراد الوضوء.

وقوله: (وأمرنا) أي: بالخروج

وقوله: (والماء ينشف) على صيغة المجهول، في (القاموس)^(٢). تشب الثوب

(١) «النهاية» (٥/٢٠٩)

(٢) «القاموس المحط» (ص: ٧٩٠)

مُدَّوهُ مِنَ الْمَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُهُ إِلَّا طَيِّبًا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. [٧١٦: ٥].

٧١٧ - [٢٩] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فِي الدُّورِ وَأَنْ يُنْظَفَ وَيُطَيَّبَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [٤٥٥: ٤، ت. ٥٩٤، ج٥: ٧٥٨].

٧١٨ - [٣٠] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ».....

المرق كسمع ونصر^١ شربه، والحوض الماء^٢ شربه، كتشفه، وانماء في الأرض^٣ ذهب.

وقوله: (مدوهُ من الماء) من المدد، أي^٤ صَبَّوْا عليه ماءً آخر.

قوله: (فإنه لا يزيد) الظاهر أن الضمير المرفوع للمرود، والمنصوب للوارد، ويحتمل العكس، وفي الحديث التبرك بفضله ﷺ ونقله إلى البلاد نظير ماء رمزم، ويؤخذ منه أن فضل وارئه من العلماء والصلحاء كذلك.

٧١٧ - [٢٩] (عائشة) قوله. (في الدور) جمع دار، والمراد بها ههنا المحلات والقنائل، وهذا في غير صورة الضرار فإنه يمنع.

وقوله (وأن ينظف ويطيب) مالباء التحنانية، وقد يصبط بالكاء الموقاية باعتبار المساجد.

٧١٨ - [٣٠] (ابن عباس) قوله: (بتشييد المساجد) شاد الحائط تشيده^٥ طلاءً بالتشيد بالكسر، وهو مطلق به حائط من جص ونحوه، وانشيد^٦ المعمول به، وكمؤيد: لمطوّل، كذا في (القاموس)^(١)، وفي (مجمع

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، لَتَرْخُرُفْنَهَا كَمَا رَخَّرَفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
[د. ٤٤٨].

٧١٩- [٣١] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ أَشْرَاطِ
السَّاعَةِ أَنْ يَبْهَاهِيَ النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّرِمِيُّ
وَابْنُ مَاجَةَ. [د. ٤٤٩، ن. ٦٨٩، د. ١٤٠٨، ج. ٧٣٩].

بِحرف^(١)، مشيدة المرفوعة أو المظلية بالشيد، وفي (شرح لشبج) أي برفعها
سائها وترويضها ورخرفتها، ونمي الأمر كناية عن الهبي، أو هو على طاهره
وقوله: (لنترخرفها) يفتح للام وحسم فوقه وفتح ري وسكون معجمة وكسر
راء وحسم فاء، ويجوز كسر اللام لتعجيل الهبي، أي: ما أمرت به، هكذا عبدة الشارحين،
والظاهر ما أمر به، لأن الظاهر أن هذا لفظ من عباس، بخلاف أن فعل الناس بعده ﷺ
يجعل دريعة إلى الترخرف، فافهم، وفتح اللام هو الأظهر، وترخرف في الأصل
انذهب وكعدل حسس لشيء، وفي الحديث: (نهى أن ترخرف بمساجد) أي تنفث
دموه بذهب مثلا يشعل المصبي، وفي الفقه: هو أرضى بتشييد مسجده وتحميره
بقدت ابوصبة؛ لأن الناس قد أحدثوا تشييد بيوتهم وتزيينها، فلو بينا مساجد الناس
منظمة من يدور الشهقة، وربما كانت لأهل الذمة فكانت مستهانة، كما في (مجمع
نحور)^(٢)

٧١٩- [٣١] (أنس) قوله (أن يباهي الناس) أي يتفاخرون بتحسين ثنائ
وبروئته وارتفاعه وهوريله رياء وسمعة.

(١) مجمع بحار لأثر (٣/٢١٨)

(٢) مجمع بحار لأثر (٢/٤٢٣)

٧٢٠ - [٣٢] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَجُورُ أُمَّتِي حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي فَلَمْ أَرْ ذَنْبًا أَكْثَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أَوْتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [ت: ٢٩١٦، د: ٤٦١].

٧٢٠ - [٣٢] (أُتِيَ) قوله: (عرضت علي أجور أمتي حتى القذاة) أي: أجور أعمال أمتي حتى أجر إخراج القذاة من المسجد، والقذاة بفتح القاف واحد قذى، وهي ما يقع في العين وهي الشراب من تراب أو بول أو وسخ، فهي التعبير عنه بالقذى ههنا إشارة إلى كون المسجد بمنزلة العين للإنسان تتأذى منه ووحانية المسجد، أو كماء زلال من عين الحياة المعنوية ينكدر صفوه من وقوعها، فمن أخرجها أصاب بطل الرحمة، ونال حظاً من روق شراب الصفاة، و(حتى) إما بمعنى (إلى) أو عاطفة، فالقذاة على لأول مجرور، وعلى الثانيه مرفوع عطف على (أجور)، و(يخرجها) جملة مسانقة للبيان، وأما حمل (حتى) ابتداءً و(القذاة) مخرجها) متداً وخيراً، كما في (شرح الشبوح)، فبعيد من حيث المعنى، فاهم.

وقوله: «(فلم أر ذنباً أعظم من سورة) أي: من ذنب سيئها، وفي هذا جر وشديد، فإن نسيان لقراءة ليس أعظم الذنوب، وإن عدّه بعض العلماء من تكبائر، كما نقله مولانا جلال الدواني عن الروياني في (شرح العقائد العضدية)^(١)، لكن بعضهم أولوا بتسيامه بحيث لا يقدر على قراءته من المصحف، والظاهر من الحديث نسيانها بمعنى عدم الحفظ من ظهر القلب، وعليه جملة الشارحون

٧٢١ - [٣٣] وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَشِّرِ الْمَشَائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ [ت: ٢٢٣، ٥: ٥٦١].

٧٢٢ - [٣٤] وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ سَهْلِ بْنِ صَعْدٍ وَأَنْسٍ.
٧٢٣ - [٣٥] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَتَعَاهَدُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا يَحْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِنْ أَمَانٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾» [التوبة: ١٨]. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ. [ت: ٢٦١، ج٥: ٨١٢، دي: ١٢٢٣].

٧٢١ - ٧٢٢ - [٣٣ - ٣٤] (بريدة، وسهل بن سعد، وأنس) قوله، (بشر المشائين) الخطاط عام، ويمكن أن يكون أمراً من جانب الحق سبحانه وتعالى لنبيه ﷺ، فيكون الحديث قدسياً، والله أعلم.

وفي قوله: (النور النام يوم القيامة) نلمح إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ، نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَنْتُمْ تَا نُورًا﴾ [الحريم ٨]، فبه أن من مشى إلى المساجد في الظلم ليؤدي الصلاة بالجماعة كان مع النبي والذين آمنوا معه من أصحابه الكرام ﷺ ورضي عنهم أجمعين

٧٢٢ - [٣٥] (أبو سعيد الخدري) قوله: (يتعاهد المسجد) في (القاموس^(١)): تعهده وتعاهده وعتقه، تفقده، وأحدث العهد به، ولقد أحسن في ترك الحكم بكون تعهد أفصح من تعاهده، كما حكاه الجوهري^(٢)، بل لو كان يغلص في ذلك كما هو دأبه

(١) القاموس المحيط (ص. ٢٨٩)

(٢) انظر: «الصحاح» (٢/ ٥١٦).

٧٢٤ - [٣٦] وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ مَظْمُونٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ انْذَنْ لَنَا فِي الْإِخْتِصَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَصَى وَلَا اخْتَصَى، إِنْ خِصَّاءُ أُمَّتِي الصِّيَامُ». فَقَالَ: انْذَنْ لَنَا فِي السِّيَاحَةِ، فَقَالَ: «إِنْ سِيَاحَةُ أُمَّتِي الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». فَقَالَ: انْذَنْ لَنَا فِي الثَّرَهَبِ، فَقَالَ: «إِنْ ثَرَهَبُ أُمَّتِي الْجُلُوسُ فِي الْمَسَاجِدِ انْطَارَ الصَّلَاةِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ». [ج: ٤٨٤].

٧٢٥ - [٣٧] وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُ رَسِيًّا ﷺ.....»

لكل وجهاً، كيف وقد وقع في كلام أنصح الفصحاء كما هو لظاهر، وتوجيهه بأن لتعاهد يكون بين اثنين ضعيف، فإنه قد يكون (فاعلاً) للمبالغة والإحكام من غير أن يرد وقوعه بين اثنين، كما قال الطيبي^(١) مقلداً عن صاحب (لكشاف)، وقد جاء في بعض الروايات (يعتاد) بدل (يتعاهد)، والمعنى المراد منهما قريب، ويشمل كل منهما كل ما يناط به أمر المساحد من العمدرة والكس والتطيب والتنظيف والتنوير بالمصاييح والتعبد والذكر ودرس العلم، وهذا أحل وأعظم أقسام التعهد، وفقاً لله

٧٢٤ - [٣٦] (عثمان بن مظعون) قوله. (من خصى ولا اختصى) خصة خصة بالكسر، وخصية واختصى، فعل ذلك نفسه، و(الترهب) وهو التحلي من اشتغال لذي وترك ملاذها، وأصله من الرهب بمعنى الخوف.

٧٢٥ - [٣٧ - ٣٨] (عبد الرحمن بن عائش، وابن عباس، ومعاذ بن جبل) قوله (رأيت ربي) إن كان رؤيا منام - كما في رواية - فلا إشكال، وإن كان رؤية بقطعة - كما في أخرى - فلا بد من التأويل، أو هو محصور من ﷺ، كما في ليلة المعراج

فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: أَنْتَ أَعْلَمُ،
قَالَ: فَوَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيْ، فَوَجَدَتْ بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيَيْ، فَعَلِمْتُ مَا فِي
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَتَلَا: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَيَكُونُ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام ٧٥]. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ مُرْسَلًا،

على القلوب المختار

وقوله (في أحسن صورة) إن كان حالاً من الفعل فلا محذور، وإن كان من
المفعول فالمراد به الصفة، وطلاق الصورة عليها شائع

وقوله (فيم يختصم الملأ الأعلى؟) المراد بهم الملأسم لأشراف
القوم؛ لأنهم يملأون المحاليس أو يملأون العيون رواء والقلوب مهتة. واختصمهم
تقاولهم في فضائل تلك الأعمال، أو مبادرتهم إلى ثنها في الصحائف والصعود بها إلى
لسماء، واعتبطهم الدس في اختصاصهم بذلك بفضائل مع تماديهم في الشهوات

وقوله (فوضع كفه بين كتفي) مجاز عن تخصيصه بمريد لفضل عيه، وإيصال
بصه إليه، كما يفعل الملوك ببعض خدامهم إذا أرادوا أن يخصصهم بمريد القرب،
وإفاضة سوابغ نعمهم ووجدان البرد بين ثديه عن وصول أثر العنصر إلى قلبه الشريف
وتأثره عنه، يقال ثلج صدره، وأصابه برد انيقين: لمن نفض الشيء، ولما كان وصول
هذا لبعض إلى قلبه سبباً لاتساع علومه فرح عليه قوله: (فعلمت ما في السماوات
والأرض) كذبة عن حصول جميع العلوم، واستشهد على مكانه وحصوله بقوله
﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (والملكوت فُتُوت من الملك
للمبغة.

وقوله (رواه الدارمي) راد في بعض النسخ. (مرسلاً)؛ لأن عبد الرحمن بن

وَلِلْتَرْمِذِيِّ نَحْوُهُ عَنْهُ. [دي: ٢١٤٩، ت: ٣٢٣٥].

٧٢٦ - [٣٨] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَزَادَ فِيهِ: قَالَ. «يَا مُحَمَّدُ! هَلْ تَدْرِي فِيْمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فِي الْكُفَّارَاتِ. وَالْكَفَّارَاتُ: الْمُكُثُّ فِي الْمَسَاجِدِ بَعْدَ الصَّلَوَاتِ، وَالْمَشْيُ عَلَى الْأَقْدَامِ إِلَى الْجَمَاعَاتِ، وَإِنْبَلاغُ الْوُضُوءِ فِي الْمَكَارِهِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ حَاشَ بِخَيْرٍ وَمَاتَ بِخَيْرٍ».

عائش تدعي.

وقوله (وللترمذي نحوه عنه) أي عن عبد الرحمن.

(وعن ابن عباس ومعاذ بن جبل، وزاد فيه) أي زاده الترمذي في حديثه هذه لعبارة: (قال: . إلح)، أي، قال الرب تعالى، وسأل النبي بعد إفاضة لعلم عليه ﷺ ما سأله أولاً، فأجاب النبي ﷺ في هذه المرة: (نعم) أدري فيم يختصم الملا الأعلى، (في الكفارات) أي: يختصمون في أعمال تكفير الذنوب، وهي: (المكث في المساجد بعد أداء الصلوات) انتظراً للصلوات الآتية، (والمشي على الأقدام إلى الجماعات)، الظاهر أنها يكون في المساجد، فما في (شرح الشيخ) من قوة: ولو في غير المساجد، ليس بظاهر

وقوله: (وإبلاغ الوضوء) أي: يسبغه وإبصاله إلى حد كماله، أو إبصاله إلى ما يجب الإبصال إليه، ويسن عنه من الأعضاء، (في المكاره) أي، في الأحوال التي تكره المس فيها ذلك لبرد أو مرض أو نحو ذلك.

وقوله: (من فعل ذلك عائش بخير) وحيي بحبه طيبة بوجوده خلاوة الساعة في لأعمال، والقناعة بما أوتي في الأموال، والرضا والتسليم في الأحوال.

وقوله: (ومات بخير) بروح وريحان وجنة عليم، بخلاف الناس المحرطين،

وَكَانَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَبِيرٌ وَلَدَنَّهُ أُمُّهُ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِذَا صَلَّيْتَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِفِعْلِ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكِ الْمُنْكَرَاتِ، وَحُبِّ الْمَسَاكِينِ، وَإِذَا أَرَدْتَ بِعِبَادِكَ فِتْنَةً فَأَقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ. قَالَ: وَالدرَجَاتُ: إِنْشَاءُ السَّلَامِ، وَإِطْعَامُ الطَّعَامِ، وَالصَّلَاةُ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ. وَلَقَطُ هَذَا الْحَدِيثَ كَمَا فِي «الْمَصَابِيحِ»، لَمْ أَجِدْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا فِي «شرح السُّنَّةِ»، [ج: ١٢٥].

انمعش بعيشة ضحك

وقوله: (كيوم) مبني على الفتح^(١)، وتنوينه وجعل (ولدته أمه) صفة بحذف العائد خارج عن قانون العبارة العربية.

قوله: (فتنة) أي: دينة مضلة.

وقوله: (فأقبضني) فيه أنه لا يكره طيب لموت لخوف فنة دينة، وفي الحقيقة هذا تعليم للأمة، وكذلك أكثر دعواته ﷺ.

وقوله (قال: والدرجات) أي: قال الله تعالى زيادة لتعليم بيه ﷺ بعدما بين الكفارات، أو قال النبي ﷺ زيادة في البيان بحصول العلم من الله، وسيجيء في الفصل الثالث من حديث معاذ بن جبل ما يظهر المراد به، فينبغي أن يحمل هذا الحديث على ذلك ولو باونكاتب تكلف في العبارة، فتدبر، والله أعلم.

وقوله: (إِنْشَاءُ السَّلَامِ) أي: إظهاره والانشاء به على من عرف وعلى

(١) قال القاري: مبني على الفتح لإصاحبه إلى المصباح، وإذا أصيب إلى المصارع اختلف في بناءه، قاله الطيبي، ومثال المصارع قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (سورة ١١٩) فقرأ ما يفتح بالفتح، والقول بالرفع، قال الطيبي: أي كان مبراً كما كان مبراً يوم ولدته أمه. «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٦١٠)

٧٢٧- [٣٩] وعن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة كلهم ضامنٌ على الله: رجلٌ خرج غازياً في سبيل الله فهو ضامنٌ على الله حتى يتوفاه فيدخله الجنة، أو يرده بما نال من أجرٍ أو غنيمة، ورجلٌ راح إلى المسجد فهو ضامنٌ على الله، ورجلٌ دخل بيته بسلام فهو ضامنٌ على الله». رواه أبو داود. [٢٤٩٤ د]

من لا يعرف

٧٢٧- [٣٩] (أبو أمامة) قوله (ثلاثة كلهم) أي كل واحد منهم.

وقوله: (ضامن على الله) عُدِّي بضم ال (على) بتصميم معنى لوجوب والمحافظة، والضامن بمعنى لمصنوع، كدافع بمعنى مدفوع في قوله تعالى ﴿وَمَنْ مَلَّوْا بِقُلُوبِهِمْ﴾ (النار: ٦)، وعاصم بمعنى معصوم في قوله: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣] عني تأويل، أو هو صفة السبية بمعنى ذو ضمان كالأمن والتأمين، وحاصل المعنى أنه يحب على الله بمقتضى وعده الصادق أن يحفظ كلاً من هؤلاء الثلاثة من لصيرره ولحييه والضبيح ولأمة، وبما لم يذكر لمضمون به في الثاني والثالث اكتماء ولظهور لمراد، وهو الآخر والمثوية على حسب ما يليق به من الثوب والبركة والسلامة، فإن لمراد ما راحل الذي دخل بيته بسلام المسلم على أهل بيته عند الدخول، أو الذي يلزم بيته طلباً للسلامة عن الصن، فعلى المعنى لأول المضمون به البركة فيه وهي أهل بيته، وعلى الثاني الأمن والسلامة عن لفتن، وكرر قوله: (فهو ضامن) تأكيداً واهتماماً وإشارة إلى أن كلاً من الثلاثة مستحق بوجوب الضمان ومستحق الأجر، فافهم.

٧٢٨- [٤٠] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُطَهَّرًا إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَأَجَرُهُ كَأَجْرِ الْحَاجِّ الْمُحْرِمِ، وَمَنْ خَرَجَ إِلَى تَسْبِيحِ الضُّحَى.....

٧٢٨- [٤٠] (أبو أمامة) قوله . (فأجره كأجر الحاج المحرم) هذا من باب إحقاق لائق بل كامل مبالغة في الترفع، وليس المراد التسوية من كل الوجوه، وكيف يكون كذلك والأجر عسى قدر التعب، وإن كانت الصلاة في حد ذاتها أفضل وأهم من الحج، وقال الثوري شتي^(١): المراد أنه ينهي ثواب مثله من حيث لتضعيف إلى مقدار من الثواب، يوازي ثواب مثله به من غير تضعيف، أو المراد الشبيه في وجه مخصوص، كما يقال فيما نحن فيه: إن المراد ثبوت الآخر من لدن خروجه من بيته إلى رجوعه إليه كما في الحج، ولهذا الحديث نظائر كثيرة، فحسن معناه عليه، انتهى كلامه مختصراً ملخصاً.

وفوله (كأجر الحاج المحرم) فالصلاة العريضة مشبهة بالحج، كالطوع تسمى تسبيحاً، وسجدة يضم السين كالسجدة من التسخير، وقالوا في وجه تسميتها بها إن التسيحات في اغرائص نوافل، فصلاة لياقلة مشبهت بتسيحاتها في عدم لوجوب، ويمكن أن يقال: إنها لما كانت زائدة على الفرض كانت في معنى تسبيح الله وبريه وتقليسه، فسميت بمطلق اسم التسبيح.

ثم هذا الحديث در على فضيلة صلاة الضحى في المسجد، وقد دل حديث (خير صلاة الرجل في بيته، لا المكتوبة) على أفضليته في البيت، وأحبب بأد ذلك مخصوص بصلاة الليل، والظاهر عمومها، وأقول: فضيلة شيء لا يفي فضيلة غيره،

لَا يَنْصِبُهُ إِلَّا إِيَّاهُ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْمُغْتَبِرِ، وَصَلَاةٌ عَلَى إِثْرِ صَلَاةٍ لَا لَفْوَ بَيْنَهُمَا
كِتَابُ فِي عَلِيٍّ^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. [حم ٢٦٨/٥، ٥٥٨].

والحق أن أفضلنا ثمانية في البيت لعدم الرياء، فلو كان ذلك في المسجد لكان أفضل
لمكان المسجد، وسبجي الكلام فيه في باب إن شاء الله.

وقوله (لا ينصبه) بفتح الياء، أي: لا يخرج به وسبجي، من نصبه لهم أتبعه،
كما في (لقاموس)^(٢)، وفي (مشارق الأنوار)^(٣): قال ابن دويد: أنصبه المرص ونصبه:
أعياه، ونصب بالكسر كسمع عبي من العيب، وهو تعير الحال من مرض أو عيب،
نتهى. فَنَصَبٌ كَفَرَحٍ لَازِمٌ، وَكَتَصَرُّبٍ مُتَعَدٍّ، وَلَمْ يَعْرِفْ لَثَوْرِبِشْتِي نَصَبَ الْمُتَعَدِّيِّ مِنْ
لَتَعِبَ فَقُلْ^(٤) لَا تُنْصِبُهُ بَضْمَ الْبَاءِ، أَيْ: لَا يَزْعُجُهُ وَلَا يَحْمِلُهُ عَلَى الْخُرُوجِ إِلَّا ذَلِكَ،
وَأَنْصَبَهُ مِنَ النَّصَبِ، وَهُوَ الْمَعَاوَةِ وَالْمَشْفَعَةِ، بِقَالَ: أَنْصَبِي هَذَا الْأَمْرَ، وَهُوَ أَمْرُ مَصَبٍ،
وَبْنُ كَانَتْ الرُّوَاةُ وَرَدَتْ بَفَتْحِ الْبَاءِ، فَمَعْنَاهُ لَا يَقِيمُهُ إِلَّا ذَلِكَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: نَصَبَ الشَّيْءَ
نَصْبًا إِذَا أَثْمَنَهُ وَرَفَعْتَهُ، وَلَا أَحَقُّ ذَلِكَ رُوَيْةً، بَلْ أوردته من طريق الاحتمال اللغوي،
هذا كلامه، هتدير

وقوله (إلا إياه) من إقامة الصمير المصوب مقام المرفوع، كإقامة المرفوع مقام
المتصوب في خبر الوسلة من قوله (وأرحو أن أكون أنا هو)، والصمائر مقام بعضها
مقام بعض، وقيل. هو من باب الميل إلى المعنى، لأن معناه: لا يقصد ولا يريد إلا إياه.
وقوله (كتاب في عليين) أي عمل مكتوب في ديوان الحفظ، وقيل: اسم

(١) القاموس المحيط (ص. ١٤٠)

(٢) مشارق الأنوار (٢/٢٥)

(٣) كتاب المبسر (١/٢٦٥).

٧٢٩- [٤١] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِیَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوا» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا رِیَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «الْمَسَاجِدُ». قِيلَ: وَمَا الرَّتْعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ٣٥٠٩].

٧٣٠- [٤٢] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى الْمَسْجِدَ لِشَيْءٍ فَهُوَ حَطُّهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٧٢].

٧٣١- [٤٣] وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَدَّتِهَا فَاطِمَةَ الْكُبْرَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ وَقَالَ: ..

أشرف سبحان كما أن سبحان اسم شر البيران، وقبل هو في الحقيقة اسم سكنها، وقبل هو مكان فوق السماء السبع، قال الثوريشتي^(١)، أولى لأقوال أنه عدم لديوان لخير الذي دون فيه أعمام الصالحين، مفعول من جمع علي.

٧٢٩- [٤١] (أبو هريرة) قوله: (قال: المساجد) سميت بذلك لأن العمل فيها سبب لدخول في رياض الجنة، ولما استعيرت الرياض للمساجد استعير الرنع للأدراك الواقعة فيها، المتناولة منها.

٧٣٠- [٤٢] (أبو هريرة) قوله: (من أتى المسجد لشيء فهو حطه) معناه معنى حديث: (الأعمش بائيات، وبكل مروي م بوي)، وقد ذكر في شرحه في أول الكتاب البيت في دخول المسجد، فتذكر.

٧٣١- [٤٣] (فاطمة بنت الحسين) قوله: (صلى على محمد) يدور على أن

«رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ»، وَإِذَا خَرَجَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ وَقَالَ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ، وَفِي رِوَايَتِهِمَا قَالَتْ: إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَكَذَا إِذَا خَرَجَ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ» بِذَلِكَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ لَمْ تُذَكِّرْ فَاطِمَةَ الْكُبْرَى. [ت. ٣١٤، ج ١، ص ٧٧١، ح ٦/٢٨٢].

٧٣٢ - [٤٤] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَنَاشُدِ الْأَشْعَارِ فِي الْمَسْجِدِ، وَعَنِ الْبَيْعِ وَالِاشْتِرَاءِ فِيهِ، وَأَنْ يَتَحَلَّقَ النَّاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. [د: ١٠٧٩، ت: ٣٢٢].

لعظه ﷺ بالصلاة عند دخول المسجد: (صلى الله على محمد) أو (اللهم صل على محمد) دون أن يقول: (صلى الله عليّ) أو (اللهم صل عليّ)؛ تعليماً للامة لفظاً يتكلمون به، مع ما في هذا لاسم الشريف من المناسبة بنزول الرحمة وفيضتها، وما في قوله: (اللهم اغفر لي) من معنى العجز والانكسار، فافهم.

٧٣٢ - [٤٤] (عمرو بن شعيب) قوله: (عن تناسد الأشعار) أشد الشعر. قرأه، وتناشد: أشد بعضهم بعضاً، والشدة بالكسر، الصوت، والنشد: رفع لصوت، والشعر المتناشد كالأنشودة، والمراد لأشعار المذمومة الباطلة، وإلا فلا منع.

وقوله: (أن يتحلق الناس يوم الجمعة قبل الصلاة في المسجد) وهو أن يجلسوا متحفين حلقة واحدة أو أكثر وإن كان لمذاكرة علم، وذكروا في ذلك وجوهاً: أحدها: أن التحلق يخالف هيئة اجتماع المصلين.

٧٣٣- [٤٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَسْبِغُ أَوْ يَتَنَاضَعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أَرْبَعَ اللَّهُ نَجَارَتَكَ. وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ فِيهِ ضَالَّةً فَقُولُوا: لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. [١٤٠١ دي ١٣٢١].

٧٣٤- [٤٦] وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسْتَقَادَ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ يُنْشَدَ فِيهِ الْأَشْعَارُ، وَأَنْ تُقَامَ فِيهِ الْخُذُودُ.

وثانيها أن اجتماع لخمسة حطب حليل، لا سمح من حضرها أن يهتم بما سواه حتى يعبر عنها، والتحلل قبل الصلاة يوجب عمدتهم عن الأمر الذي يذهب إليه، وعلى هذين الوجهين لا ينبغي التحقق عند الحطة وقبها.

وثالثها أن الوقت وقت الاشتغال بالإنصات بحبلة، وقد اتوجه بخص بسهي عن التحق عند الحطة، وفي رواية: (نهى عن لجة قبل الصلاة)^(١) بكسر حاء وفتحها، وفتح اللام؛ جمع حقة.

٧٣٣- [٤٥] (أبو هريرة) قوله. (فقولوا: لا أربع الله نجارتك)؛ زحراً وتشبيهاً في لمنع، فذلك باللسان، لا لدعه ونسؤل عن الله بعلب عدم إرباحه، ويمكن أن يكون ذلك أيضاً حتى يدم عدم الربح، ولا يعود إليه خوفاً من عدم الربح
٧٣٤- ٧٣٥- [٤٦ - ٤٧] (حكيم بن حزام، وجابر) قوله. (عن حكيم بن حزام) بكسر الحاء المهملة والواو.

وقوله (أن يستقاد) أي: يطلب المود، وهو انصبص، أي. لا يقل في

(١) انظر: جامع لأصوله (١١/ ٢٠٤، ح ٨٧٤٩)

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» وَصَاحِبُ «جَامِعِ الْأُصُولِ» فِيهِ عَنْ حَكِيمٍ.
[د- ٤٤٩٠، «جامع لأصول» ١٩٣٨]

٧٣٥ - [٤٧] وَفِي «الْمَصَابِيحِ»: عَنْ جَابِرٍ.

٧٣٦ - [٤٨] وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى
عَنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ، يَعْنِي: الْبَصَلَ وَالثُّومَ، وَقَالَ: «مَنْ أَكَلَهُمَا فَلَا يَتَرَمَّنَّ
مَسْجِدَنَا». وَقَالَ:

المسجد، لأنه لا يطلب ولا يدعى، يدل على ذلك قوله: (وأن تقام فيه الحدود).

وقوله (صاحب جامع الأصول فيه عن حكيم) أي: روى صاحب (جامع
لأصول) في (جامع لأصول)^(١) عن حكيم بدون نسبة (إلى حزام)، فيحتمل أن يكون
غيره، وإن كان الظاهر أن يكون المراد هو ابن حزام؛ لأن حكيماً من الصحابة ليس إلا
هو، أو حكيم بن معاوية، وقد اختلف في صحبته، والله أعلم.

٧٣٦ - [٤٨] (معاوية بن قرة) قوله: (عن معاوية بن قرة) بضم الفاف وتشديد
الراء، ومعاوية هذا تابعي، بصري، ثقة، من الطائفة الوسطى من التابعين، مات سنة
ثلاث عشرة ومئة، وأبوه مرة بن إياس بن هلال المرني، له صحبة.
وقوله: (عن هاتين الشجرتين)، في (الصرح)^(٢): شجره: هرجه ساق دارد
أز درخت وبنات.

وقوله: (من أكلهما فلا يترمن مسجدنا) مضى الكلام فيه في الفصل الأول

(١) «جامع الأصول» (٣/ ٦٠٧، ح ١٩٣٨)، كذا قال شارح العلام، ولكن السعة لمطبوعه،

التي بين أيديها «عن حكيم بن حرام»

(٢) «الصرح» (ص. ١٨٦)

«إِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ أَكْبِيْهِمَا فَأَمِيْتُوهُمَا طَبِخًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د ٣٨٢٧].

٧٣٧- [٤٩] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا لِمَقْبَرَةٍ وَالْحَمَّامِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ.
[د: ٤٩٢، ت: ٣١٧، د: ١٣٩٠].

٧٣٨- [٥٠] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ:

وقوله: (لا بد) في (لقاموس)^(١)، بذة بديداً مرفه، ولا بد. لا عراق، ولا محالة، وخبر (لا) محذوف، والحالة معترضة

قوله: (فأميتهما طبعاً) أي: أريلو راحتهما الخبيثة.

٧٣٧- [٤٩] (أبو سعيد) قوله: (الأرض كلها مسجد) أي: تحوز الصلاة فيها من غير كراهة.

وقوله: (إلا المقبرة) بثلاث ألواء، وإنما كرهت فيها لأن الغالب فيها فلاة المكان واختلاط التربة بصديد المعوى وبحوه، حتى لو كان المكان طاهراً فلا بأس، ومنهم من ذهب إلى أنه نكروا الصلاة في المقبرة مطلقاً لظاهر الحديث، وأما الصلاة إلى القبر فقد علم حكمها.

وقوله: (والحمام) لأنه محل كشف العورات وماوى الشياطين

٧٣٨- [٥٠] (ابن عمر) قوله: (في سبعة مواطن) في (لقاموس)^(٢): اموطن

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٢٥٦)

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ١١٤١)

فِي الْمَرْبَلَةِ، وَالْمَجْزَرَةِ، وَالْمَقْبَرَةِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَفِي الْحَمَامِ، وَفِي
مَعَاظِنِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ طَهْرِ يَثِيبِ اللَّهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت. ٣٤٦،
حه: ٧٤٦].

محركة ويسكن: منزل الإقامة، فاشتقاق الموطن منه مبني على التجريد على بعض
المعنى، أي الإقامة، ويستعمل في مربوط البقرة والعنم، وفي الحديث: (نهى أن يوطئ
أرجل المكان بالمسجد كما يوطئ لغيره)^(١)، وفي مشاهد الحرب كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ
نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة ٢٥]، والمراد ههنا: مواضع الحرب

وقوله: (في المربلة) في (القاموس)^(٢): الزبل بالكسر، وكأمية: السرقين،
والمربلة، وتضم أباءً مُلقاهُ ومَوْصِغُهُ، وفي (مجمع لبحار)^(٣): امريلة بفتح الهم
وتثبث الموحدة، أي موضع طرح الزبل، وقال: الزبل بالكسر: السرقين، وبالفتح:
مصدر زمت لأرض إذا أصلحتها بالزبل، وفي حكم الزبل سائر النجاسات بل بعضها
أشد.

وقوله: (والمجزرة) بفتح الميم والراي موضع حزر الحيوانات، أي ذبحها
وبحرها، والإصافة في (قارعة الطريق) بابتية، أي الطريق التي يفرعها الناس بأرجلهم،
أي يدقونها ويمرون عليها، وقيل هي وسطها وأعلاها، والمراد ههنا نفس الطريق،
وكان الفرعة بمعنى المقروعة، أو الصيغة للنسبة، وإنما تكره الصلاة فيها لاشتغال
انقلب بمرور الناس، ونفسق لمكان عليهم، وإيقاعهم في الإثم إن مروا بلا ضرورة،

(١) أخرجه أبو داود في مسنده (ج ٨٦٢)، واستثنى في مسنده (ج ١١٢)

(٢) القاموس المحيط (ص: ٩٢٧)

(٣) مجمع معارج الأنوار (٢/ ٤١٨)

٧٣٩- [٥١] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ النَّعَمِ، وَلَا تَصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ». رَوَاهُ الثِّرِمِذِيُّ. [ت. ٣٤٨]

٧٤٠- [٥٢] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَانِثَاتِ الْقُبُورِ، وَالْمُنْخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالثِّرِمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ. [د. ٣٢٣٦، ت. ٣٢٠، ر. ٢٠٤٣].

وإيفاع نعسه فيه لو كان لهم ضرورة.

والمعاطى (جمع معطن، وهو وصى إبل ومركها حول الحوص كانعض مركه، وجمعه أعطن، وكذا حكم سائر ماركها وموطها،

وسما نكره فوق ظهر بيت لله نداء، ولكنها جائزه عندنا، لأن القبة هواء بيت ولو لم يلى السماء، وعند الشافعي تطل، لأن تكون بين يديه سترة

٧٣٩- [٥١] (أبو هريرة) قوله: (صلوا في مرائب النعم، هي كالمعاص للإبل، والفرق بارة الإبل المشوش تغلب المربى بالخشوع، ولا كذلك النعم؛ فإن فيها سكية وبركة، وحاء في الإبل: أنها من الشاطين، وروى: أنها من حسن الحن حنقت

وعلم أنهم اختصوا في النهي عن الصلاة في المواضع السبعة أنه ستحريم أو للتشويه، والثاني هو لأصح، ثم بلة في النهي ليست أنها نجسة، ولأنه تحر الصلاة، ولست الأماكن نجسة محصورة فيها، وكذا اظاهر على هذا التفسير أن يقول: نهى عن الصلاة في مكان نجس، ولم يفرق بين معاطى الإبل ومربى النعم، بل أعمه جوار النجاسة ومجانها وعدم نظائرها المطبوعة في مكان لعانة وإن أفرش سطلاً أو سجاداً، واهرق بين تمر نص والمعاطى ما ذكر من التشويش في الإبل دون النعم.

٧٤٠- [٥٢] (ابن عباس رضى الله عنهما) قوله: (زائرات القبور) قد نهى في الأشد.

٧٤١- [٥٣] وَحَنَ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: إِنَّ حَبْرًا مِنَ الْيَهُودِ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْبِقَاعِ خَيْرٌ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ وَقَالَ: «أَسْكُتُ حَتَّى يَجِيءَ جِبْرِيلُ» فَسَكَتَ وَجَاءَ جِبْرِيلُ ﷺ فَسَأَلَ فَقَالَ: مَا الْمَسْئُورُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَلَكِنْ أَسْأَلُ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ثُمَّ قَالَ جِبْرِيلُ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي دُنُوتُ مِنَ اللَّهِ دُنُوتًا مَا دُنُوتُ مِنْهُ قَطُّ، قَالَ: وَكَيْفَ كَانَ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ حِجَابٍ.

عن رواية القصور للرجال والنساء، ثم رخص بقوله: (كنت نهيتكم عن زيارة القصور ألا فزوروها)، فقبل الرخصة شاملة للرجال والنساء، ولمط المذكر للأصالة على ما هو عادة الشارع في أغلب الأحكام.

وقيل: الرخصة للرجال وبقيت النساء في النهي؛ لكثرة حرعهن ونياحتهم، وهذا حديث إن ورد بعد الرخصة كما هو ظاهر، وإلا لا وجه تخصيصهن بالذكر، يزيد هذا لقول، وإن ورد قبلها فلا، واتخاذ المساجد على القبور قد سق الكلام فيه، وأما السرح فالنهي عن اتخاذها، فين: للإسراف ونصيب المال، وعنى هذا لو كنت إليها حاجة لم يكره، وقيل: لتعظيم القبور.

٧٤١- [٥٣] (أبو أمامة) قوله: (وقال) أي في نفسه، (أسكت) على صيغة لعتكلم، لا أنه مضى به، كذا قال الطيبي^(١)، والظاهر أنه لا مانع من حمله على النطق، كأنه قل قاتل بسن القتل أو الحال: لم سكت؟ فقال: أسكت حتى يجيء جبريل ﷺ، وضبط في بعض لنسخ بلفظ الأمر، كأنه أمر نفسه الشريفة بأن لا تصدر للجواب وقوله: (سبعون ألف حجاب) قلوا: المراد به التكثير لا لتحديد.

مِنْ نُورٍ، فَقَالَ: شَرُّ الْبِقَاعِ أَسْوَاقُهَا، وَخَيْرُ الْبِقَاعِ مَسَاجِدُهَا. رَوَاهُ ابْنُ جِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ». [حب: ١٥٩٩].

• الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٧٤٢- [٥٤] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ مَسْجِدِي هَذَا لَمْ يَأْتِهِ إِلَّا لِيُخَيَّرَ بَيْنَ عِلْمِهِ أَوْ يُعَلَّمَهُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ جَاءَ لِغَيْرِ ذَلِكَ.....»

قوله: (من نور) إشارة إلى أن المحجب للملائكة مادية، وهي حجب أسمائه وصفاته وأفعاله، وهي غير متناهية، وإن كانت أصول الصفات الحقيقية سعة أو ثمانية، فالملائكة محجوبون بنور المهدية والعصمة والجلال والقدس، وإنسان منهم من حاله كذلك، ومنهم من حجب بالحجب النوازنية، ومنهم من حجب بحجب ظلماتية، والكل غير متناهية.

الفصل الثالث

٧٤٢- [٥٤] (أبو هريرة) قوله (من جاء مسجدتي هنا) ذكر مسجده ﷺ على طريق الانفاق والتمثيل لا لتقييد، ولا بد منه لكون هذا الحكم فيه أتم وأكمل وأفضل. وقوله: (ومن جاء لغير ذلك) أي: بغير الخير مطلقاً من غير تقييده بعبء التعليم أو التعلم، فلا يدخل من جاء للصلاة أو ذكر أو اعتكاف أو نحوها مما ليس من باب العلم، بل من جاء لغير الخير كالدُّهْو واللَّعِب والْعُثْ و لمرور، وقال الطيبي^(١) إن أمر الصلاة مفروغ عنه مستثناء من أصل الكلام، ولا يخفى أنه يمكن ادعاء مثل هذا في نحو التذكر والاعتكاف ونحوهما أيضاً.

(١) «شرح الطيبي» (٢/ ٢٥٧)

فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يَنْظُرُ إِلَى مَتَاعٍ غَيْرِهِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالتَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». [ج: ٢٢٧، شعب: ١٥٩٨].

٧٤٣- [٥٥] وَهَنَّ الْحَسَنُ مُرْسَلًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُونُ حَدِيثُهُمْ فِي مَسَاجِدِهِمْ فِي أَمْرِ دُنْيَاهُمْ، فَلَا تُجَالِسُوهُمْ فَلَيْسَ لِلَّهِ فِيهِمْ حَاجَةٌ». رَوَاهُ التَّبَهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». [شعب: ٢٩٦٢].

وقوله: (فهو بمنزلة الرجل ينظر إلى متاع غيره) المقصود بين التحسر والتألم بالنظر إلى ثواب غيره ممن جاء لخير ويعمل في المسجد أعمال الخير، كما يحصل لمن ينظر إلى متاع غيره ينظر إعجاب واستحسان، وليس له مثله، وفي شرح الشيخ: ينظر هذا الجاني يوم القيامة إلى ثواب الجانيس للخير، وقال الطيبي^(١): المقصود بيان أن إتيان المسجد لا لخير محظور كالنظر إلى متاع الغير بغير إفته، ولم يقصد تمليكه بوجه، فليغهم.

٧٤٣- [٥٥] (الحسن) قوله: (يكون حديثهم في مساجدهم في أمر دنياهم) قد وردت الأخبار والآثار في ذم كلام الدنيا في المسجد، ونعل المراد ما كان عبثاً مما لا يعي، ويكون فاحشاً عيظاً، ولا فقد جاء في خلقه ﷺ أن الصحابة كانوا يقولون: إذا ذكرنا الطعام ذكره معنا، وإذا ذكرنا الدنيا ذكرها، وغالب مجلسه ﷺ كان في المسجد، والله أعلم.

وقوله: (فليس لله فيهم حاجة) كناية عن برأته تعالى عنهم، وخروجهم من ذمته، وأن الله لا يبالي بهم ويهلكهم

(١) شرح الطيبي، (٢/ ٢٥٧)

٧٤٤- [٥٦] وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كُنْتُ مَائِماً فِي الْمَسْجِدِ فَحَصَصَنِي رَجُلٌ، فَتَنَظَّرْتُ فَإِذَا هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَقَالَ: أَذْهَبَ فَأَتِنِي بِهِذَيْنِ، فَحِثَّهُ بِهِمَا، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتُمَا؟ أَوْ مِنْ أَيْنَ أَنْتُمَا؟ قَالَا: مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ، قَالَ: لَوْ كُنتُمَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَأَوْجَعْتُكُمَا، تَرَفَعَانِ أَصْوَاتَكُمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، [خ: ٤٥٨].

٧٤٥- [٥٧] وَعَنْ مَالِكٍ قَالَ: بَنَى عُمَرُ رَحْبَةً.....

٧٤٤- [٥٦] (السائب بن يزيد) قوله: (فحصصني أي رجمني بالحصباء، وهي الحصى، أي: الحجارة الصغيرة).

قوله: (فأني بهذين) أشار إلى رجلين كان جالسين في المسجد يتكلمان ويرفعان أصواتهما.

وقوله: (ممن أنتم؟ أو من أين أنتم؟) شك من الراوي، والجواب أوفق بالأول، ويتضمن الجواب عن الثاني أيضاً.

وقوله: (لو كنتم من أهل المدينة لأوجعتكما) أي: لو كنتم تعلمان حرمة مسحة رسول الله ﷺ، أو لو لم تكونا غريبين نستحقان العفو والشفعة.

٧٤٥- [٥٧] (مالك) قوله: (بنى عمر رحبة) في (القاموس)^(١): رحمة لمكان، ويسكن. مساحته ومسعته، وفي (مجمع البحار)^(٢): رحبة المسجد: فصاؤه، وفي شرح الشيخ: رحمة فتحة الحاء أفصح من إسكانها، وأصله: الفضاء بين الدور.

(١) القاموس المحيط (ص: ٩٥)

(٢) مجمع بحار لأثره (٢/ ٣١٥)

فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ تُسَمَّى الْبُطْنَحَاءَ، وَقَالَ: مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَلْغَطَ أَوْ يُشَدَّ
شِعْرًا أَوْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ فَلْيَخْرُجْ إِلَى هَذِهِ الرَّحْبَةِ. رَوَاهُ فِي «الْمَوْطَأِ». [ط].
[٤٢٢].

٧٤٦ - [٥٨] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ نَخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ، فَشَقَّ
ذَلِكَ عَلَيْهِ، حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ،

وقوله: (تسمى البطحاء) تصغير البطحاء، والبطحاء: مسيل واسع فيه دقاق
الحصى، فتسمية الرحبة بها إما لسمتها أو لوجود دقاق الحصى فيها.

قوله: (في ناحية المسجد) في شرح الشيخ: ظاهر ميقه أن تلك الرحبة لم تكن
من المسجد، أقول: وهكذا ينبغي أن يكون؛ لأن بناء الرحبة إنما كان احترازاً عن التناشد
في الأشعار، ووقوع اللغط، ورفع الصوت في المسجد، فدخلها في المسجد بما في
هذه المحكمة، ويدل عليه قوله: (فليخرج) أي: من المسجد إلى هذه الرحبة، ونقل
الطبري^(١) عن أبي علي الدقاق: أنه لا ينبغي للمحاض أن تدخل رحمة مسجد الجماعة
متصلة كانت أو غير متصلة، انتهى. يؤهم أن رحمة المسجد من المسجد، أو بعله بالعم
في حرمة المسجد، ونظر إلى غلط النجاسة في المحاض فاحب أن لا يدخلها، والله
أعلم.

وقوله: (أن يلفظ) اللفظ بفتح الغين المعجمة وسكونها والهاء المهملة: الأصوات
لمختلفة، أو أصوات مبهمة لا تفهم.

٧٤٦ - [٥٨] (أنس) قوله. (نخامة) بضم النون. البزقة التي تخرج من الحلق
التي يقال لها. النخاع.

فَقَامَ فَحَكَهُ بِيَدِهِ فَقَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ، وَإِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَلَا يَبْرُقَنَّ أَحَدُكُمْ قَبْلَ قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ». ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَصَقَ فِيهِ، ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَقَالَ: «أَوْ يَفْعَلْ هَكَذَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ ٤١٥].

٧٤٧ - [٥٩] وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ خَلَادٍ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا أَمَّ قَوْمًا فَبَصَقَ فِي الْقِبْلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِقَوْمِهِ حِينَ فَرَغَ: «لَا يُصَلِّي لَكُمْ». فَأَرَادَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يُصَلِّيَ لَهُمْ فَمَنَعُوهُ فَأَخْبَرُوهُ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: نَعَمْ، وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ:

وقوله: (فحكه بيده) ظاهره أنه حكه بيده بلا واسطة خشبية وبحوها فتكون يابسة، ويحتمل أن يكون المراد من قوله: (بيده) أنه فعل ذلك بنفسه الشريفة، ولم يأمر أحداً به، لا أنه فعله بيده بلا واسطة خشبية أو شيء آخر، فيحصل أن تكون رطبه أيضاً، والله أعلم.

وقوله: (ولكن عن يساره) قالوا: هذا إذا لم يكن في المسجد، وأما في المسجد فلا يبصق إلا لضرورة في ثوبه.

٧٤٧ - [٥٩] (السائب بن خلاد) قوله: (وعن السائب بن خلاد) بفتح لاء معجمة وتشديد اللام، لخررجي، أبو سهلة لمدي، له صحبة.

وقوله: (فبصق في القبلة) إن كان في المسجد فالكره أشد، وإن كان في غيره فالكره لوجه القبلة.

وقوله: (حسبت) هذا قول لسائب الراوي، أي: أحسب أن رسول الله ﷺ قال

«إِنَّكَ قَدْ آذَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٨١].

٧٤٨ - [٦٠] وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: اخْتَبَسَ عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ عَنِ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى كِلْنَا نَرَاهُ عَيْنَ الشَّمْسِ، فَخَرَجَ سَرِيعاً فَتُوبَ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ دَعَا بِصَوْتِهِ فَقَالَ لَنَا: «عَلَى مَصَافِكُمْ كَمَا أَنْتُمْ»، ثُمَّ انْفَلَّ إِلَيْنَا ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمُ الْغَدَاةَ، إِنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَوَضَّأْتُ وَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي، فَتَعَسْتُ فِي صَلَاتِي حَتَّى اسْتَنْقَلْتُ.

زيادة على (نعم).

قوله: «أنت قد آذيت الله ورسوله» أي: بارتكاب المهي عنه في الصلاة، أو في المسجد معاً، أو بالصاق نحو المسجد

٧٤٨ - [٦٠] (معاذ بن جبل) قوله (اختبس) صبط بصيغة المعلوم والمجهول، وهو لازم ومتعد.

وقوله: (توب بالصلاة) سبق معنى التوب لغة وشرعاً في (تاب الأذن)، وأمراد به ههنا: الإقامة.

وقوله: (وتجوز) أي: حَفَفَ وأُشْرِعَ على خلاف عدته الشريفة خصوصاً في لصيح.

وقوله: (دعا بصوته) أي: رفع صوته.

وقوله: (على مصافكم) أي: اشترأ عن مواضع حنوسكم في الصلاة، جمع مصف، وهو موضع الصف.

وقوله: (تعمست) التعاس بالصم، لومس، أي: السَّئَة، وهو نقل النوم أو أوله،

فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَذْرِي، قَالَهَا ثَلَاثًا، قَالَ: «فَرَأَيْتُهُ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ، حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَمَامِهِ بَيْنَ ثَدْيَيْ، فَتَجَلَّى لِي كُلُّ شَيْءٍ وَعَرَفْتُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: فِي الْكُفَّارَاتِ، قَالَ: مَا هُنَّ؟ قُلْتُ: مَشْيُ الْأَقْدَامِ إِلَى الْجَمَاعَاتِ، وَالْجُلُوسُ فِي الْمَسَاجِدِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَإِسْبَاغُ الْوُضُوءِ حِينَ الْكُرْبِيَّاتِ، قَالَ: لَمْ فِيمَ؟ قُلْتُ: فِي الدَّرَجَاتِ، قَالَ: وَمَا هُنَّ؟ قُلْتُ: طَعَامُ الطَّعَامِ، وَلَبْسُ الْكَلَامِ، وَالصَّلَاةُ^(١) وَالنَّاسُ نَبَامُ، قَالَ: سَلْ، قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ، وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِي، وَتَرْحَمَنِي، وَإِذَا أَرَدْتُ فِتْنَةً فِي قَوْمٍ فَتَوَقَّضِي عَمْرٍ مَقْتُونٍ، وَأَسْأَلُكَ حُبَّكَ، وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ، وَحُبَّ عَمَلٍ يُقَرِّبُنِي إِلَيْكَ حُبِّكَ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا حَقٌّ فَادْرُسُوهَا.....»

كذا في (القاموس)^(٢)، وفيه أن الرقبة كتب في لتمام، وهي رواية (واسنيقت فرائت) وقد مر.

وقوله (قَالَهَا ثَلَاثًا) أي. وفلت جوها المذكور كذلك.

وقوله: (يُقَرِّبُنِي إِلَى حُبِّكَ)، وهي رواية إليك.

وقوله (فادرسوها) درس الكتاب بدرسه ويُدْرِسُهُ دَرَسًا وَدِرَاسَةً قَرَأَهُ

(١) في (ت)، «والصلاة بالليل»

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ٤٣٤)

ثُمَّ تَعَلَّمُوهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ،
وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.
[حم: ٢/٥، ت: ٢٢٣٣].

٧٤٩- [٦١] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَبِرَّحْمَةِ الْكَرِيمِ، وَسُلْطَانِهِ
الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» قَالَ: «فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ قَالَ الشَّيْطَانُ: خُفِظَ مِنِّي
سَائِرَ الْيَوْمِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٦٦].

٧٥٠- [٦٢] وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ
لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَلِنَا يُعْبَدُ، اشْدُدْ عَضْبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ
مَسَاجِدَ». رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا [ط: ٤١٤].

وقوله: «ثم تعلموها» أي لتعلموها، فحذف اللام

٧٤٩- [٦١] (عبد الله بن عمرو بن العاص) قوله (من الشيطان الرجيم)
وزاد النووي^(١) والحمد لله، اللهم صل وسلم على محمد وعلى آل محمد، اللهم
اعمر لي دنوبي وافتح لي أبواب رحمتك، ثم يقول: بسم الله، ويصدم رجله اليمنى،
وإد يخرج قدم اليسرى، ويقول جميع ما ذكر إلا أنه يقول: (أبواب فضلك) بدل
(رحمتك).

٧٥٠- [٦٢] (عطاء بن يسار) قوله (ولنأ يعبد) أي مثل وثن، و(معد) صفة
أو استئناف بيان وجه التشبيه، وقد مر الكلام فيه.

(١) «الأذكار» (ص ٧٤)

٧٥١ - [٦٣] وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحِبُّ الصَّلَاةَ فِي الْحِيطَانِ قَالَ بَعْضُ رَوَاتِهِ: يَعْنِي الْبَسَاتِينَ، وَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ قَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ. [ت: ٣٣٤].

٧٥١ - [٦٣] (معاذ بن جبل) قوله: (وقد ضعفه يحيى بن سعيد) والحسن بن أبي جعفر الجعفري، بصري معروف، عن نافع وثابت البتاني، وعنه عبد الرحمن بن مهدي، قال بن المديني: ضعيف ضعيف، وضعفه أحمد والنسائي، وقد البخاري: منكر الحديث، وقال مسلم بن إبراهيم: كان من حيار الناس، كذا نقل عن (ميراث الاعتدال)^(١).

ونقل عن (الكافية): الحسن بن أبي جعفر، هو عجلان، منكر الحديث، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه. وقد أبو حاتم. كان الحسن من مجيبي الدعوة، لكن غفل عن صناعة الحديث وحفظه، واشتغل بالعبادة، فإذا حدثت بهم فيم يروي، ويقلب الأسانيد.

وفي (الكاشف)^(٢): الحسن بن أبي جعفر الجعفري، عن نافع وابن الزبير، وعنه ابن عهدي ومسلم والحوضي، صالح جبر، ضعفوه، توفي سنة سبع وعشرين ومئة^(٣)، وروى له الترمذي وابن ماجه، وفي (حاشيته): اسمه عجلان، وقيل، عمرو، قال الفلاس: صدوق، منكر الحديث، كان القطان لا يحدث عنه، وله أحاديث مستقيمة صالحة.

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٤٨٢).

(٢) الكاشف (١/ ١٥٩).

(٣) كذا في السخ المخطوطة، وفي الكاشف: توفي سنة سبع ومئتين ومئة، وهو هو.

٧٥٢- [٦٤] وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ بِي بَيْتِهِ بِصَلَاةٍ، وَصَلَاتُهُ فِي مَسْجِدِ الْقَبَائِلِ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً، وَصَلَاتُهُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يُجْمَعُ لَهُ بِخَمْسِينَ صَلَاةً، وَصَلَاتُهُ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى بِخَمْسِينَ أَلْفِ صَلَاةٍ، وَصَلَاتُهُ فِي مَسْجِدِي بِخَمْسِينَ أَلْفِ صَلَاةٍ، وَصَلَاتُهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. [ج١].

[١٤١٣].

٧٥٣- [٦٥] وَفَنَ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ مَسْجِدٍ وَضَعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلُ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ» قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى». قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: «أَرْبَعُونَ عَامًا، ثُمَّ الْأَرْضُ لَكَ مَسْجِدٌ فَخِيْتُمَا أَذْرَكَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج١، ٣٢٤٣، م١].

[١١٦٢].



٧٥٢- [٦٤] (أنس بن مالك) قوله (صلاة الرجل) أي: المريضة في بيته، أي: ممرضا.

وقوله: (بجمع) يضم الياء وشدة مهم مفتوحة، أي: تقام فيه الجمعة

وقوله: (وصلاته في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة) وفي بعض النسخ: (بألف صلاة)، وكتب بعض العلماء أنه النصب، والله أعلم.

٧٥٣- [٦٥] (أبو ذر) قوله: (قال: أربعمون عاما) فيه إشكال؛ لأن الكعبة بناء إبراهيم، والمسجد الأقصى بناء سليمان، وبينهما أكثر من ألف سنة، والأوجه في

٨- باب الستر

انجواب ما نقل عن ابن الجوزي: أن الإشارة في الحديث إلى أول البناء ووضع أساس لمسجدين، وليس إبراهيم أول من بنى الكعبة، ولا سليمان أول من بنى بيت المقدس، فقد روي أن أول من بنى الكعبة آدم عليه السلام، ثم انتشر ولده في الأرض، فجاء أن يكون بعضهم قد وضع بيت المقدس، ثم إبراهيم عليه السلام بنى الكعبة

وقال لشيخ^(١) قد وجدت ما يشهد له، فذكر ابن هشام في (كتاب النجاشة) أن آدم عليه السلام بنى الكعبة أمره الله بالسير إلى بيت المقدس وأن يبنيه، فبده ونسك فيه، وبناء آدم البيت مشهور، كذا في بعض الشروح

وقال الطيبي^(٢) الوضوح غير البناء، ومعنى وضع الله إياه - جمعه متعبداً، فيكون وضع بيت المقدس بهذا المعنى في علم الله سبحانه أربعين سنة بعد المجد لحرام، وإن كان بين لبنائين مدة متطاولة، ولا يحصى ما فيه من تبعات، وقال البيضاوي^(٣): أي وضع للعبادة وجعل متعبداً، والله أعلم.

٨- باب الستر

أي ستر العورة، فإنه شرط لصحة الصلاة، وإن كان في مكان خال، وفي غير حاله الصلاة يجب سرها عن أعين الناس ممن يحرم نظره، وقد بين في الباب أحكام مطلق اللبس في الصلاة، أهم من ستر لعورة استطراداً، ولمقصود هو بيان الستر

(١) نظر «فتح الباري» (٦/٤٠٩)، و«مرقاة المفاتيح» (٢/٦٢٩).

(٢) «شرح الطيبي» (٢/٢٦٣).

(٣) «البيضاوي» (١/١٧١).

* الفصل الأول :

٧٥٤- [١] عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ فِي يَتَبِثُ أُمُّ سَلَمَةَ وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج. ٣٥٦، م. ٥١٧].

٧٥٥- [٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُصَلِّيَنَّ ..

الفصل الأول

٧٥٤- [١] (عمر بن أبي سلمة) قوله (مشتملاً به) دللت في أكثر نسخ البخاري، وفي روايه بمشتملي واحموي ناجر على المجاورة، أو انرفع على لحاف، كذا في حص الشروح عن (فتح الباري)^(١) ولا يحتمل أنه محوور أن يكون جزء على أن يكون صفة ثوب، وفي (مشملاً) ضمير للشيء ﷺ، والاشتغال هو التوشح من توشاح، وفسر التوشح والاشتغال بأن يؤخذ طرف الثوب الأيسر من تحت اليد اليسرى، فينقى على المكب الأيمن، ويؤخذ لظرف الأيمن من تحت اليد اليمنى، فيلقى على المكب الأيسر، كذا في (المشارك)^(٢)، وراى طيبي^(٣) نقلاً عن ابن سكيك ثم يعقد هماً على صدره.

وقوله (واضعاً طرفيه) جاء عن الصمير في (مشملاً)، جاء به توصيفاً وتفسيراً للاشتغال.

٧٥٥- [٢] (أبو هريرة) قوله (لا يصلي) وفي رواية (لا يصل) بعيراء.

(١) فتح الباري (١/ ٤٦٩)

(٢) مشارق الأنوار (٢/ ٤٢٩)

(٣) شرح الطيبي (٢/ ٢٦٤)

أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ^١، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح. ٣٥٩، م ٥١٦].

٧٥٦- [٣] وَعَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُحَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ»^٢، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ح. ٣٦٠].

٧٥٧- [٤] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خِمِصَةٍ لَهَا أَهْلًا، فَنَظَرَ إِلَى أَهْلِهَا بِظُرَّةٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ:

وفي حري (لا يصلي) بيناتهما، على أن (لا) فيه، وهو حر بمعنى السبي وقوله: (ليس على عاتقه منه شيء) ليس في لحازي كلمة (منه)، كذا في بعض شروح. ولعل المراد بقوله: (يس على عاتقه منه شيء) هو عدم الاشتغال المذكور، فإنه على تقدير عدمه لم يَأْمُرْ من أن تنكشف عورته، وقد يحتاج لى مساكه منه، فلا يمكن من وضع يده اليمنى على اليسرى، ونهيه للتنزيه عند ثلاثة وجمعهم، فتحوّل الصلاة لحضور استر، وبكر مع كراهة لما ذكرنا، وعند الإمام أحمد وبعض السلف للتحريم عملاً بظاهر الحديث.

٧٥٦- [٣] (وعنه) قوله (في ثوب واحد) ليس في أكثر الروايات (واحد) وقوله (فمخالفة بين طرفيه) الم. اد بالمخالفة بين طرفيه هو التوشع والاشتمال المذكوران.

٧٥٧- [٤] (عائشة) قوله: (في خميصة) قيل: هو ثوب حر، أو صوف معنعة، وفيه بعضهم - (سوداء)، وفي (فتح الباري)^(١) هو بمنح المعجمه وكسر انميم: كساء

«اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُونِي بِإِسْجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ...»

مرجع له علمان، فعلى هذا أجري التشية في قولها: (لها أعلام) مجرى الجمع، أو كان لهذه الخميصة أكثر من علمين.

وقوله: (إلى أبي جهم) بفتح الجيم وسكون الهاء، روي أنه ﷺ أتى بخميصتين، فلبس إحداهما، وبعث بالآخرى إلى أبي جهم، ثم بعث إليه بعد الصلاة الملبوسة، وطلب منه الأخرى، وقيل: هو الذي أهداها النبي ﷺ، كما رواه مالك في (الموطأ)^(١)، كذا في بعض الشروح، وعليه يدل كلام الطيبي^(٢)

وقوله: (بِإِسْجَانِيَّةِ) بكسر الهمزة أو فتحها وسكون النون وكسر الاء ويروى بفتحها، وقال الثوري^(٣): أصحاب الحديث يروونه بكسر الاء وأمل اللغاة يفتحونها، منسوب إلى موضع اسمه أنيجان، وقيل: منسوب إلى منبج، مدينة معروفة، وهي مكسورة، ففتح في النسبة، وأبدلت الميم همزة وزيدت الألف والنون، كما في نوراني وروحاني، ويقال: مسجاني وأنيجاني. وفي (المشارك)^(٤) (وأتوني بإسجانية) ضبطناه بالوجهين في الهمزة بالفتح والكسر، وكذلك رويناها عن شيوخنا في (الموطأ)، وبكسر الاء وتخفيف الاء آخرًا، وشدها معًا، وبالثاء ثائنتين فوقها آخرًا على التأنيث، والذي كان في كتاب التميمي عن الجبائي: الفتح والتخفيف، وفتح الاء وكسرها معًا، ذكره ثعلب، وضبطناه في مسلم بفتح الهمزة والباء، وفي البخاري روي بالوجهين في الهمزة، وفي (الموطأ) عن أبي جعفر عن أبي سهل بكسر الهمزة والباء معًا، وكذا عبد الطرابلسي،

(١) موطأ مالك، (ج. ٢٢٠).

(٢) «شرح الطيبي» (٢/ ٢٦٦).

(٣) «كتاب المسير» (١/ ٢٢١).

(٤) «مشارك الأنوار» (١/ ٦٧-٦٨).

لَهَا إِلَهِي آتِئاً عَنْ صَلَاتِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٣٧٣، م: ٥٥٦].
 وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عِلْمِهَا وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ فَأَخَافُ
 أَنْ يَفْتِنَنِي.

وعند ابن عتاب ومن حماد بن بفتح الهمزة وبشديد الياء، وقال ثعلب. يقال ذلك في كل ما كثف وكتف، وقال غيره: إذا كان الكساء ذا علمين فهو انخبيصة، فإن لم يكن له علم فهو الأنجانيه، وقال اللادوي. هو كساء عبيط بين لكساء والعداء، وقال ابن قتيبة: وذكر عن الأصمعي: مسجاني منسوب إلى مسح، قال الباجي وما قد ثعلب أظهر؛ لأن النسبة إلى مسح مسحي، قال القاضي: النسب مسموع في تغيير الراء كثيراً، ولا يكر ما قلناه أنما هذا لشأن، لكن الحديث انمنع على نقل هذه اللفظة فيه بالهمزة يصحح ما أنكره، انتهى

وقيل. منسوب إلى آذريجان، وقد حذف بعض حروفها، وفي هذا القول تعسف ظاهر، وهي كساء من الشاب العنطة لمتدلة، يتخذ من الصوف، له خمل ولا علم به.

وقوله: (فإنها إلهي) أي: شغلني عن صلاتي، وأنزلني عن علو مقام الحضور بوقوع نظري إلى نفوس العلم والواسة، وفي الحقيقة هو تعميم وثيق للأمة بالنسب والاحتياط في مباشرة الملاهي، والله أعلم بحقيقة الحديث.

وقوله (أنا) أي قريباً، ومذها هو المشهور، وقد نقصه، وفعله آتياً أي لأن في أول وقت يفرق مني، وأتفه شيء. بتداه، ولا تفتد لانباء، ومنه الاستداف. قوله (أن يفتنني) أي إلهي ويوقع في الفسة ونشئ. وهي بإظهار النشئ. وفي رواية بتشديد النونين.

٧٥٨- [٥] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَيْبِطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي». وَوَأَهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٣٧٤].

٧٥٩- [٦] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: أَهْدَيْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فُرُوجَ حَوِيرٍ، فَلَبِسَهُ ثُمَّ صَلَّى فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٣٧٥، م: ٢٠٧٥].

٧٥٨- [٥] (أنس) قوله: (قِرَام) القِرَام بكسر القاف ونحيف الراء - ستر رقيق ذو أنوان، وقيل: مطلق الستر، وقال الثوري يَشْتِي^(١) ستر فيه رقم ونقوش، وكذلك لمقرم ولمقرمة، وحده في رواية: (قِرَام ستر) بالإضافة كثوب قميص، وقيل: القِرَام ستر رقيق وراء الستر بغليط، ولذا أضاف.

وقوله: (سترت به جانب بيتها) أي: متاعاً في جانب بيتها لهن النبي ﷺ عن ستر الجدار، وهيل: صرته مثل حجلة العروس
قوله: (تصاويره) أي: نقوشه.

٧٥٩- [٦] (عقبة بن عامر) قوله: (أهدى) أهداه أكيدر عظيم دومة الجندل، وقيل: مفوقس صاحب الإسكندرية

وقوله: (فروج حوير) بمنح لفاء وتشديد الراء المصنوعة واخره جيم، هو القباء الذي فرح، أي: شق من خلفه، وحكي جواز صم أوله وتخفيف الراء، وظاهر الحديث أن لبسه ﷺ وصلاته فيه كان قبل تحريم سس الحرير، وقيل: كان بعد التحريم،

الفصل الثاني :

٧٦٠ - [٧] عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ أَصِيدُ أَفْأَصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَارْزُرُهُ»

وإنما لبسه لضرورة استعماله مهديه، وكان فيه مصلحة، فله أنه يجوز لبسه لمثل هذه المصلحة^(١)، والله أعلم.

الفصل الثاني

٧٦٠ - [٧] (سلمة بن الأكوع) قوله . (إني رجل أصيد) المشهور أنه مفتح الهمزة وكسر الصاد على صيغة المضارع المتكلم من الاصطیاد، ووجهه ظاهر، إذ من شأن الصيد أن يحفف ثيابه؛ لأنه ربما يمنعه الإراد من العدو خلف الصيد، وقد يروى بفتح الهمزة وسكون الصاد، وهو الذي في رفته جلة لا يمكنه الالتفات معها، هكذا قلوا، وذكروا أن الأول أنسب، ولم يبينوا مناسبة المعنى الثاني في الجملة مصححة لإرادته، فليتأمل

وقوله (نعم وارزروه) أي نعم صل فيه، وارزرجيته إذا كان واسعاً ترى منه العورة عند الركوع والسجود، كذلك في شرح الشيخ، والظاهر أنه إنما يراه المصلي، ويمكن أن يراه حازه بحجبه، والأحسن أن يقول: يظهر وينكشف منه العورة، فالروية ليس بشرط في العساء، فافهم.

(١) قال القاري: «يَكُنْ أَنْتَ مَعَ كَوْنِهِ مُحَرَّمًا بِإِسْتِمَالِهِ غَيْرَ صَاحِبٍ، سَيِّئًا صَلَاتُهُ بِوَضْعِهِ أَنْتَ لَمْ يَأْمُرْ بِزَعْمِ الْكَوْنِ، ثُمَّ قَالَهُ: «لَا يَبْعِي» أَي لَا يَلِيقُ «هَذَا لِلْمُتَّيِّبِ» أَيِ، لِلْمُؤْمِنِينَ لَكَيْلَيْهِ، قِيلَ: «يَبْعِي» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ التَّخْرِيمِ، لِأَنَّ الْمُتَّيِّبَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ فِي التَّخْرِيمِ، وَيُمْكِنُ دَعْمُهُ بِأَنَّ الْمُتَّيِّبَ الْمُتَّيِّبِينَ غَيْرَ اسْتِرْكَاءٍ، وَلَا يَنْبَغِي بِمَعْنَى: لَا يُجُوزُ إِمْرَاقَةُ الْمَعَاصِي» (٢/ ٦٣٣)

وَلَوْ بِشَوْكَةٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى التَّسَائِيُّ نَحْوَهُ. [د ٦٣٢، ن ٧٦٥].

٧٦١ - [٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يُصَلِّي مُسْبِلٌ إِرَارَهُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ، فَذْهَبَ وَتَوَضَّأَ ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ أَمَرْتَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ مُسْبِلٌ إِرَارَهُ،

وقوله: «ولو بشوكة» الظاهر أن إطلاق نزر على الشوكة محاذ، والمراد به (الوردة). اربطه. وفي (لقاموس)^(١) الرز بالكسر الذي يوضع في القميص، ويضم منه أنه لا يختص بما يوضع من الإبريشم أو نحوه، بل كل ما يوضع في القميص ويربط به طرف حية، دهم

٧٦١ - [٨] (أبو هريرة) قوله: (مسئل)^(٢) بالرفع صفة (رجل)، والإسالة أكثر ما يستعمل في الإزار لكثرة وقوعه فيه، وهو يجري في الثياب كلها، وحقيقة ذلك إطالة الثوب وإرساله زيادة على الحد مشروع تكرر واحتياطاً، حتى إن إطالة العدة زيادة من نصف الظهر، وسيجيء حده في (باب اللباس)

وقوله: «اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ» إنه أمره ما وصوه ليعلم أنه يرتكب معصية؛ لما استقر في نفوسهم أن الوضوء يكفر الخطايا ويؤثر أسبابها كالغسل ونحوه، كذا في شرح الشيخ.

(١) القاموس المحيط، (ص ٣٧٣).

(٢) إحالة تدلُّ مكرهاً عند أبي خبيبة ولشافعي في الصلاة وغيرها، ومما ثبت بجورده في الصلاة دون المشي لظهور التحلل، في «معرفة المفاتيح» (٢/ ٦٣٤)

وَيَنْ أَفَّه لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ رَجُلٍ مُسْبِلٍ إِزَارَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٥: ٦٣٨].

٧٦٢ - [٩] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ صَلَاةُ

حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. [٥: ٦٤١، ت: ٣٧٧].

٧٦٣ - [١٠] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ

فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ لَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ؟ - -

وقال الطيبي^(١): لعل السرا في أمره بالتوصية وهو ظاهر أن يتفكر الرجل في سبب ذلك الأمر، فيقف على شناعة ما ارتكبه، وأن الله تعالى بركة أمر رسول الله ﷺ بطهارة المظاهر بظهر باطنه من التكبر والخيلاء؛ لأن طهارة المظاهر مؤثرة في طهارة الباطن.

وقوله: (لا يقبل صلاة رجل) أي: لا يثيب عليها ثواباً كاملاً معتمداً به، وفيه تشديد.

٧٦٢ - [٩] (عائشة) قوله: (لا يقبل صلاة الحائض) أي: بالغة، وربما عبر عنها بالحائض تحقيراً لها؛ لأن الحيض أذى.

قوله: (إلا بخمار) بالكسر. ما يعطي الرأس، وكل ما ستر شيئاً فهو حمارة، كذا في (لقاموس)^(٢)، وقد جاء إطلاقه على العمامة في حديث: كان رسول الله ﷺ يمسح على الحف والخمار^(٣)، قيل ذلك مجاز، وحقيقته ما تغطي به المرأة رأسها، وفيه دليل على أن رأس المرأة عورة، والمراد الحرة.

٧٦٣ - [١٠] (أم سلمة) قوله: (في درع) أي: قميص، ودرع المرأة قميصها،

(١) «شرح الطيبي» (٢/ ٢٦٧ - ٢٦٨).

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ٣٦٦).

(٣) أخرجه السنائي (١٠٦) نحوه.

قَالَ: «إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغًا يُغَطِّي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَقَفُّهُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ. [د ٤٦٠].

٧٦٤- [١١] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ السِّدْلِ فِي

الصَّلَاةِ،

والدرع قميص النساء، ودرع الحديد.

وقوله: (وذكر جماعة وقفوه على أم سلمة) أي: ذكر أبو داود جماعة من رواة الحديث أنهم قالوا: هذا الحديث من قول أم سلمة؛ لأنها سمعته من رسول الله ﷺ، والحديث الموقوف هو ما كان قول الصحابي أو فعله، مقابل المرفوع الذي هو قول النبي ﷺ وفعله ﷺ، كما مر في (المقدمة).

٧٦٤- [١١] (أبو هريرة) قوله. (نهى عن السدل) ذكر في (الهداية)^(٢): هو أن

يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه، ثم يرسل أطرافه من جوانبه. قال ابن الهمام^(٣): يصدق

(١) قال الفاري: قَالَ الْأَشْرَفُ. بِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ظَهْرَ قَدَمَيْهَا عَوْرَةٌ يَجِبُ سِتْرُهَا، وَفِي «شرح الشَّيْخِ» قَالَ الشَّامِيُّ: لَوْ انْكَشَفَ شَيْءٌ مِمَّا سَوَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ، فَغَلَبَتْهَا الْإِعَانَةُ، فَقَلَّ الطَّيِّبُ وَلَا يَحْفَظُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْيَدَيْنِ الْكَفَّيْنِ، وَهِيَ مُخْتَلِفَتَانِ مَعْصِيحَانِ. ظَاهِرُ الْكُفِّ وَتَاجِئُهُ لِنَا عَوْرَتَيْنِ إِلَى الرُّسُغَيْنِ، وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ظَاهِرُهُ عَوْرَةٌ، قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ: وَالذَّرْعُ عَوْرَةٌ، وَعَنْ أَبِي يُونُسَ: لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَفِي «شرح الشَّيْخِ». أَنَّ لِي الْمُقَدِّسِي اخْتِلَافَ الْمَشَايِخِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُمْ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ، كَذَا ذَكَرَهُ فِي «المُحِيطِ»، وَهُوَ مُخْتَارُ حَاسِبِ «الْهَدَايَةِ» وَالْكَافِي، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ظَهْرِ الْكُفِّ وَتَطْيِئِهِ، بَعْلًا أَوْ لَمَّا قِيلَ: إِنَّ مَقْدَرَهُ ثَلَاثُ عَوْرَتَيْنِ وَظَهْرُهُ عَوْرَةٌ. قُلْتُ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ ثَبَاتُ مَا قِيلَ، وَقَالَ فِي «الْمُنَاقِبَةِ» الصَّحَّاحُ أَنَّ انْكِشَافَ رِجْلَيْ الْقَدَمِ نَمَسَ جُودَ الصَّلَاةِ كَمَا يَرِ الْأَعْصَاءُ الَّتِي فِي عَوْرَةِ «مرقاة المعانيج» (٢/ ٦٣٤ - ٦٣٥).

(٢) «الهداية» (١/ ٦٤).

(٣) «شرح فتح القدير» (١/ ٤١٢).

وَأَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فَاهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. [د. ٦٤٣، ت: ٣٧٨].

هذا التفسير على أن يكون المديل مرسلًا من كتفيه، كما يعتد به كثير، فيسبحي لمن على عنقه مندبل أن يصعه عند الصلاة، ويصلق أيضاً على لبس القباء من غير إدخال اليدين في كفيه، وقد صرح بالكره في كفيه، انتهى. ونقل السخاقي عن مسوط شيخ الإسلام: هو أن يصع الرداء والقباء على كتفيه، ولم يدخل يديه في الكمين، وكذا في (الحلاصة)، وهو مكروه، سواء كان تحت قميص أو لا، انتهى.

واختلفت عبارات الشراح في تفسيره، فقيل: هو الإرخاء، وقيل: أراد إرخاء اليدين في الصلاة، وقيل: إرسال الثوب من غير أن يضم حائتيه، وقيل: أن يلتحف بثوب ويُدخل يديه ولا يُخرجهما فيركع ويسجد كذلك، وهو اشتغال للصلاة، وهو أن تلف الثوب واحد رأسه وسائر يديه، فلا يدع منفذاً ليده، وهل يشترط عدم الإرار مع ذلك؟ عن محمد: يشترط، وغيره: لا يشترط، وقيل: إرسال الثوب حتى يصيب الأرض؛ لأنه من التكبر والخيلاء، وقال: مع ما فيه من إصابة الأذى بالثوب، وترك النظافة، وإضاعة المال، كما قلوا في حرمة الإسبال، وقيل: العلة في كراهة السدل أنه من صنع اليهود، وقد يخص هذا الوجه بصورة اشتغال الصماء، ثم إنه قد قيل: إنما كره السدل إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد، كما ذكر الترمذي في (جامعه) (١)، ولكن ليس هذا من مذهب الحنفية، كما ذكره السخاقي.

قوله: (أن يغطي الرجل فاه) أي: يستره بطرف لعمامة، وهو التلثيم، قيل: سبب النهي أن ذلك فعل اليهود، وقيل: إن ذلك من سيرة الأعراب وعدتهم، وقيل: إنه من سيرة نساء وعادتهن، وقيل: السبب أنه يجمع المرأة أو يلحقها، كذا في بعض

٧٦٥- [١٢] وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَالِفُوا الْيَهُودَ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي بُعَاثِهِمْ وَلَا حِفَاثِهِمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٦٥٢: ٥].

٧٦٦- [١٣] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: يَنْمُو رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمُ أَلْقَوْا بُعَاثَهُمْ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ:

لشروح، وقالوا: واستثنى من ذلك صورة لشؤب والتجني، فإنه يستحب عند ذلك تعطيته القم وستره بيده، وسحق بذلك من بقمه ريح كريه، كذا دنوا، ولا يحصى أنهم إنما مشروا تعطيته القم بالتلثيم، وهو لا يكون باليد، قال في (القاموس)^(١): «الشم ككتبت» م على القم من العباب، وفي (مجمع البحر)^(٢) هو ما يغطي به القم من الثوب، إلا أن يقال: إنهم إنما مشروا بالتلثيم؛ لأن المتعارف في تعطيته القم ذلك، ويمكن لفظ الحديث لنهي عن التعطيته هو أعم من ذلك، فأشددوا إلى استثناء الصور المذكورة،

وهم

٧٦٥- [١٢] (شداد بن أوس) قوله: «خالفوا اليهود» أي: صلوا في بعائهم وخفواكم إظهاراً لمخالفة مع اليهود، وظاهره أنه يستحب ذلك بهذه التية، ففيه أن الرخصة قد يكون مأموراً به، ويصير في حكم انحراف بقصد إظهار الخلاف مع أهل الصلاة، وقد صرحوا بذلك في أفصلية مسح الخف إظهاراً للخلاف لمن خالف في ذلك.

٧٦٦- [١٣] (أبو سعيد الخدري) قوله: (فوضعهما عن يساره) كأنه لم يكن

(١) القاموس المحيط (ص ١٠٦٦)

(٢) مجمع بحار الأنوار (٤/ ٤٧٦)

«مَا حَمَلَكُمْ عَلَى الْفَاتِكُمْ نِعَالَكُمْ؟» قَالُوا. رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَكَ فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ جِبْرِيلُ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا، إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَدْرًا فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ [٦٥٠٠، د. ١٣٧٨].

على يساره ﷺ أحد، وإلا لم يضعه هناك، ورود الهي عن ذلك في الحديث الآتي، لأنه إن كانت صلاة النعل فلا بُدَّ في ذلك، وإن كان صلاة الفرض فهو الإمام قائم أمهم، فاعلمهم

وقوله. (فأخبرني أن فيهما قدراً) انقدر بمنحيتين: ما يكرهه الطبع، وكأنه لم يكن نجاسة تمنع صحة الصلاة، فأحسار جبرئيل ﷺ بذلك ونرعه ﷺ إياهما بكمال التطييف والاحتياط اللائق بحاله ﷺ، فلا يرد أنه كيف لم يسأف الصلاة مع استصحاب النجاسة، ومع حملها على النجاسة المانعة للصلاة، يقال: إن المستصحب للنجاسة إذا جهل صحب صلاته، وهو قول قديم للشافعي - رحمه الله -، كما ذل لطيفي^(١)، والله أعلم.

وقوله: (رأيتك ألقى نعلك على أن فعل النبي ﷺ مشع، لكن قوله ﷺ: (إن جبرئيل أتاني فأخبرني) صريح في أنه ليس بحجة حتى يتبين أنه ليس من خصائصه ﷺ، وتعامه في أصول الفقه.

وقوله. (فلمسحه) هذا في الباب منه، أو فيما يعنى عنه كطير اشارة وحوه، وقد مر في (كتب الطهارة)

٧٦٧- [١٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّيْ أَحَدُكُمْ فَلَا يَضَعُ نَعْلَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَا عَنْ يَسَارِهِ، فَتَكُونَ عَنْ يَمِينٍ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى^(١) يَسَارِهِ أَحَدٌ، وَلِيَضَعَهُمَا بَيْنَ رَجْلَيْهِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «أَوْ لِيُصَلَّ فِيهِمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ عَنْهُ. [د: ٦٥٤، ج: ١٤٣٧].

• الْفَصْلُ الثَّلَاثُ:

٧٦٨- [١٥] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حَصِيرٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ. قَالَ: وَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحًا بِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١١٥٩].

٧٦٧- [١٤] (أبو هريرة) قوله - (فكون عن يمين غيره) بالنصب، جواباً

للهي

الفصل الثالث

٧٦٨- [١٥] (أبو سعيد الخدري) قوله (يصلي على حصير) فيه دليل على حواز الصلاة على ما يحول بينه وبين الأرض، وأما أنه لا يختص بما يبيت من الأرض من حصير أو نحوه فيدليل آخر يدل عليه، وهذا إنما لكسب الأفضل عدم الحائل إلا ضرورة من حر أو برد أو نجاسة، وفعله ﷺ كالبيان الجواز، والخلاف في حائل لا يلهي، وأم ما يهني فالصلاة عليه مكروهة، والحصير أطول من الحمرة يضم الحاء المعممة، وكل منهما يصنع من سعف النخيل وما أشبهه.

(١) في نسخة: «ع».

٧٦٩- [١٦] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مَخَافِيًا وَمُتَنَعِّلًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٦٥٣]

٧٧٠- [١٧] وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ قَالَ: صَلَّى جَابِرٌ فِي إِزَارٍ قَدْ عَقَدَهُ مِنْ قِبَلِ قَفَاهُ، وَثِيَابُهُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمَشْجَبِ، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: تُصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا صَنَعْتُ ذَلِكَ لِإِرَائِي أَحْمَقُ مِنْكَ، وَإِنَّمَا كَانَ لَهُ ثَوْبَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٣٤٥].

٧٦٩- [١٦] (عمرو بن شعيب) قوله: (قال: رايت رسول الله ﷺ) صريح في أن ضمير (جده) راجع إلى (أبيه) لا إلى (عمرو)؛ لأن حد عمرو وهو محمد بن عبد الله ابن عمرو ليس بصحابي، وإنما الصحابي جد أبيه، وهو عبد الله بن عمرو، وفي بعض أمثال هذا الإسناد يتعين الرجوع إلى ما يرجع إليه ضمير (أبيه)، بل فيه أبصاً في بعض المواضع، فتدبر.

٧٧٠- [١٧] (محمد بن المثنئ) قوله: (على المشجب) بكسر الميم ومكون المعجمة وفتح الجيم: عِبدان يضم رؤوسها ويفرج بين قوائمها، وتوضع عليه الثياب وبحواف، وقد تعلق عليها الأسفة لتبريد الماء، من تشاجب الأمر: إذا اختلط، وفي (القاموس) ^(١) شُجِبَتْ بضميتين: الخشبات، يعنى عليها الراعي دلوؤه، وككتاب: حشاش منصوبة توضع عليها الثياب كالمشجب.

قوله: (تصلي) بحذف همزة الإنكار، أي: أتصلي في إزار واحد وثيابك حاضرة

وقوله: (ليراني أحقق مثلك) المراد بالأحقيق: الجاهل، والحقق: وضع الشيء

٧٧١ - [١٨] وَعَنْ أَبِي بِنِ كَمْبٍ قَالَ: الصَّلَاةُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ سُنَّةٌ،
 كُنَّا نَفْعَلُهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يُعَابُ عَلَيْنَا. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِنَّمَا كَانَ
 ذَلِكَ إِذَا^(١) كَانَ فِي الثَّيَابِ قِلَّةٌ، فَأَمَّا إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ تَالِصَّلَاةُ فِي الثَّوْبَيْنِ أَزْكَى.
 رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم: ١٤١/٥].



٩ - باب السترة

في غير موضعه مع العلم بفسحه، كما قال السيوطي في (مختصر النهاية)^(١)، وإنما سمَّاهُ
 أحسن لمبادرته إلى الإنكار قبل التأمل، وفيه: سببه على عدم جواز الاعتراض والإنكار
 على أصحاب رسول الله ﷺ بترك السنة، وعلى وجوب حسن الظن فيهم
 ٧٧١ - [١٨] (أبي بن كعب) قوله: (في الثوب الواحد سنة) أي: طريقة جائزة،
 وإن كانت في الثوبين أفضل، كما يدل عليه: (كنّا نعمله .. إلخ)
 وقوله. (أركى) أي. أسمى وأظهر وأفضل.

٩ - باب السترة

السترة بضم السين وسكون التاء: ما يستتر به، والمراد: ما يتصب قدام المصلي
 ليشتمل به موضع سجوده، ولا يأثم المار بمروره وراءها من حائط أو سارية أو حشبة أو
 نحوها مما يستتر، ويبدو للناظر من بعيد، وينبغي أن يكون طوله في طول ذراع فصاعداً
 عندئذ، وعند الشافعي - رحمه الله - ثلثي ذراع، وغلظه أصع، ويعتبر ويكفي سترة

(١) في نسخة. «إدلة في الموضوعين». مطر. «مرآة المفاتيح» (٢٦/ ٦٣٩).

(٢) «مختصر لنهاية» (١/ ٢٥٧).

* الْفَصْلُ الْأَوَّلُ :

٧٧٢ - [١] عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْدُو إِلَى الْمُصَلِّي وَالْعَنْزَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ تَحْمَلُ، وَتَنْصَبُ بِالْمُصَلِّي بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٤٩٤].

٧٧٣ - [٢] وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ وَهُوَ بِالْأَبْطَحِ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ،

الإدم، ويعني أحكامها في الأحاديث المذكورة في اساب، والكلام فيها في شرحها.

الفصل الأول

٧٧٢ - [١] (ابن عمر) قوله: (يخدو إلى المصلي) أي: يذهب إليه وقت الصباح، الظاهر أن المراد مصلي العيد.

وقوله: (والعزة) بفتحت أطول من العصا وأقصر من الرمح، فيه رُجٌّ كَرُجٍّ الرمح، وفي شرح الشيخ: نحو ثلاثة أفرع لها سنان كسنان لرمح، كذا في (الصحيح)^(١)، وفي (القاموس)^(٢). وهي رميح بين العصا والرمح، فيه رُجٌّ، انتهى وكانت تحمل معه ﷺ لمصالح، منها جعلها سترة.

٧٧٣ - [٢] قوله (وعن أبي جحيفة) بتقديم الجسيم المضموم على الحاء، و(الأبطح) مسيل واسع، فيه دفاق الحصى، غلب على المسيل الذي بين مكة ومنى، أقرب إلى مكة، يكثر فيه دفاق الحصى، ويجمع على السطاح والأباصح، ويسمى

(١) «الصحيح» (٣/ ٨٨٧).

(٢) «القاموس المحط» (ص: ٤٨٠).

وَرَأَيْتُ بِلَالاً أَخَذَ وُضوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَنَدَّرُونَ ذَلِكَ الْوُضوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئاً نَمَسَحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئاً أَخَذَ مِنْ بَلَلِ يَدِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالاً أَخَذَ عَنزَةً فَمَكَرَهَا، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ مُشْمِراً صَلَّى إِلَى الْعَنزَةِ بِالنَّاسِ رُكْعَتَيْنِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالْدُّوَابَّ يَمْرُونَ بَيْنَ يَدَيِ الْعَنزَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٣٧٦، م: ٥١٣].

٧٧٤ - [٣] وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ السَّبْيَ ﷺ كَانَ يَغْرِضُ رَاحِلَتَهُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٥٠٧، م: ٥٠٢].

المحصب أيضاً لكثرة الحصى فيه، ولبطحه أيضاً اسم للدلت الموضع بتقدير موصوف مؤث (ولأدم) ففتحبتين اسم، جمع آدم، وهو الجند الملبوغ. وقوله: (وضوء رسول الله) فتح الوو، أي بقية الماء الذي توضع به، كنا قالو، وقد سبق الكلام فيه في موضعه.

وقوله (في حلة حمراء) لحلة: راز ورد، والحمراء ما فيه خطوط حمراء، وسبجي: بحقيقه في (باب اللبس)، وحمله على الأحمر لصرف خطأ، صرح لمحققون بذلك. والتشمير: رفع الإزاد إلى أعلى الساق.

وقوله: (ورأيت الناس والدواب يمرّون بين يدي العنزة) الظاهر أن مراد من (بين يدي العنزة) أمامها، فإن المقصود بيان أن السترة ترفع لإثام عن المار أمامها، وأم كون المراد لمرور بيه وبينها خلاف الظاهر، وربما كان فيه بيان أن الصلاة لا يبطلها مرور شيء، فقد في شرح الشيخ أن الظاهر هو الثاني، إذ هو الذي يحتج الراوي إلى نفسه عنه، وأم الأول فيس في ذكره فائدة. محل بحث، فافهم

٧٧٤ - [٣] (نافع) قوله: (يعرض راحلته) أي: يسبحها بعرض من اعبلة،

وَزَادَ الْبُخَارِيُّ: قُلْتُ: أَفَرَأَيْتَ إِذَا هَبَّتِ الرِّكَابُ.....

حتى تكون معترضة بيه وبين من يمر بين يديه، من عَرَضَ العودَ على الإباء: إذا وضعه عليه على العرض، ويعرض بفتح الياء وضم الراء وكسرهما لغتان، وذكر أبو عبيد بالكسر، وذكر قول الأصمعي: إنه بالضم، وهو الصحيح، وفي (الصحاح)^(١): عَرَضَ العودَ على الإباء، والسيِّفَ على فحذيه، يعرضه بالضم والكسر على اللغتين، وكذا في (القاموس)^(٢)، وفي (مشارق الأنوار)^(٣): (كان يعرض راحلته) بالضم، كذا ضبطه الأصمعي وغيره، وضبط بعضهم (يُعَرِّضُ) بضم لياء مشددة الراء مفتوح العين، والأول أوجه وأعرف.

و(الراحلة) التي يصلح أن يوضع الرجل عليها، وفي (معجم البحار)^(٤): الراحلة: البعير القوي على الأسفار والأحمال، يستوي فيه المدكر وغيره، وهازره للمبالغة، وهي ما يختاره الرجل لمركبه ورحله على النجاة، ومنه حديث: (تجدون الناس كلَّيل مثة ليس فيها راحلة)^(٥)، انتهى. والمراد بها الإبل من غير اعتبار هذه القيود، وذكر الراحلة وقع بطريق الاتفاق.

وقوله: (قلت) أي: قال نافع: قلت لابن عمر رضي الله عنهما: (أفرايت) أي: أخبرني. وقوله: (إذا هبت الركاب) أي: ذهب الإبل للرعي أو للاستقاء ماذا يفعل حيثئذ؟ واستعمال الهوب في الذهاب مجاز، و(الركاب) اسم جمع لا واحد له من لفظه، كذا

(١) «الصحاح» (٣/ ١٠٨٢).

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ٥٩٥).

(٣) «مشارق الأنوار» (٢/ ١٢٩).

(٤) «معجم بحار الأنوار» (٢/ ٣٠٦).

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ج: ٢٥٤٧).

قَالَ: كَانَ يَأْخُذُ الرَّحْلَ فَيُعَدِّلُهُ، فَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ.

٧٧٥ - [٤] وَهَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ فَلْيُصَلِّ، وَلَا يُنَالِ مَنْ مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٤٩٩].

في شرح الشيخ، وفي (انعاموس)^(١) الركاب ككتاب الإبل، وحدها. راحلة، والجمع ككتب، وركبات، وركائب.

وقوله (قال) أي. ابن عمر رضي الله عنهما في جوابه. (كان) أي. رسول الله ﷺ (بأخذ الرحل فيعدله) أي: يقومه، صبط في السخ من تعديل، وفي شرح الشيخ: فتح أوله وسكون العين وكسر لدال، أي: بضمه تلقاء وحه، ويجوز لتشديد، وفي (مجمع سحار)^(٢). هو بضم نحتية وفتح عين وتشديد دل، أي. يقومه، وصبط بفتح فسكون فكسر الدال

وقوله. (فبصلي إلى آخرته) أي. آخره برحل، بفتحات بلا مد، وبمد الهمة وكسر الخاء عود يستند به أراكب بخلاف قادمة

٧٧٥ - [٤] (طلحة بن عبيد) قومه. (مثل مؤخرة الرحل) صبط بوجهين: بضم ميم وسكون الهمة وكسر الخاء وفتحها، وبضم فتح ثم فتح وتشديد، وهي الآخرة شي ذكرت في الحديث السابق.

قومه (ولا ينال من مر) يحتمل وجهين: أن يكون في (لا ينال) ضمير له (أحدكم)، و(من مر) مفعوله. أي لا ينال في قطع حشوعه، وبوافقه قوله في الفصل الثاني: (ثم

(١) «انعاموس المحيط» (ص ٩٨٠).

(٢) «مجمع معارج الأنوار» (٣/ ٥٤٠).

٧٧٦ - [٥] وَعَنْ أَبِي جُهَيْمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». قَالَ أَبُو النَّظَرِ: لَا أَذْرِي قَالَ: «أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ. ٥١٠، م: ٥٠٧].

٧٧٧ - [٦] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ،.....

لا يصره ما مر، وقوله (فما مالى ذلك)، وأن يكون (من مر) فاعلاً، أي: لا يائمه.

٧٧٦ - [٥] (أبو جهيم) قوله: (وعن أبي جهيم) بالتصغير.

وقوله (حبراً) بالنصب في أكثر الروايات، وهو الأظهر، وقد يروى برفع على أنه اسم (كان)، ويسوع الابتداء بالنكرة لكونها موصوفة، أو لتقديم لخير، أو بتقديم صمير الشأن في (كان)، ولجملة حبر، وإطلاق خير من قبل قوله تعالى: ﴿أَسْحَبُ السَّيِّئَةِ يَوْمَ يُبَدِّلُ السَّيِّئَاتِ مِنْهُ خَيْرَاتٍ﴾ [الزمر: ٢٤]، أو على سبيل انحصار، أي: لو فرص أن في المرور خبرية ما كان الوقوف خيراً من ذلك.

قوله: (أو سنة) وهو الظاهر بقربة الروايات الأخرى بالظرف بأربعين خريفاً، أي: سنة، ومنها رواية أبي هريرة: (لأن يقسم مئة عام)، ورواية البراء: (أربعين خريفاً) أي: سنة، وهو الأبلغ.

٧٧٧ - [٦] (أبو سعيد) قوله: (يستتره من الناس) ستراً معتبراً في الشرع، كما

(١) قال الشيخ ابن حجر: وما ذكرناه من ما جاءه وابن جبر من حديث أبي هريرة: «لَكَانَ أَنْ يَقِفَ مِائَةَ عَامٍ خَيْرًا لَهُ مِنْ الْخُطْبَةِ لِي خَطَابًا مُشْعِرًا بِالْإِطْلَاقِ لِأَرْبَعِينَ لِمَسْأَلَةٍ فِي تَنْظِيمِ الْأَمْرِ، لَا يَحْضُرُ فِي غَدِّ مُعَيَّرٍ، وَلِلَّهِ أَغْنَمٌ، مِمَّنْ مَرَّكَ شَأْنٌ» مرقاة المفاتيح (٢/ ٦٤٣).

فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ.
هَذَا لَفْظُ الشَّخَرِيِّ، وَلِمُسْلِمٍ مَعْنَاهُ. [خ: ٥٠٩، م: ٥٠٥].

٧٧٨- [٧] وَهَذَا أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْطَعُ الصَّلَاةُ
الْمَرْأَةَ وَالْجِمَارَ وَالْكَلْبَ، وَيَبْقَى ذَلِكَ مِثْلُ مُوجِرَةِ الرَّحْلِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
[م: ٥١١].

مرعي مقدار السترة.

وقوله: (يجتاز بين يديه) أي: بينه وبين سترته.

وبوله: (مقاتلته) وفي رواية: (مقاتلته) مبالغة في دفعه، وميل: إن دفعه بما
يحوز فهلك، فلا قوة عليه بالاتفاق، وفي الدية قولان

وبوله: (فإنما هو شيطان) أي: يعمل عمل الشيطان، أو معه شيطان يحمله
عليه، أو هو من شياطين الإنس.

٧٧٨- [٧] (أبو هريرة) قوله (تقطع الصلاة) أي: خشوعها وتبهرها شغل
انقلب، أو كذا أن يؤدي إلى يقطع، وربما حص بهذه الثلاثة لشدة الشغل في المرأة،
وملازمة الشياطين للحمة، وغلط الحاسة في الكلب، واحتمور من اصحابه ومن
بعدهم أنه لا يقطع شيء مما يمر، والمراد بالأحاديث الواردة المبالغة في الحث على
نصب السترة، وقيل: يقطع الكلب الأسود والمرأة الحائض، على ما جاء في بعض
الروايات، وتأويله عند الجمهور ما ذكر

(١) وفي شرح المنية: ومثلاً المرأة إذا أراد أن تمر في مواضع سجوده أو تسب أو تسب لسترته بالأشياء
أو التسيب لا يهتم معها، وقد نقل القاضي عن أبيه أن لا يحل له العمل الكثير
في سترته. مرقاة المدين (٢/ ٦١٣)

٧٧٩ - [٨] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ كَأَعْيَارِضِ الْجَنَازَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج. ٣٨٣، م: ٥١٢].

٧٨٠ - [٩] وَهَنَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى أَتَانٍ،

٧٧٩ - [٨] (عائشة) قوله. (كاعتراض الجنابة) إشارة إلى أنها كانت معترضة تماماً بحذاءه لا أنها كانت في ناحية شئاً يسيراً، ومع ذلك كان يصلي، فعلم أن مرور امرأة لا يقطع الصلاة، فالحديث السابق مؤول.

٧٨٠ - [٩] (ابن عباس) قوله: (على أتان) بفتح الهمزة، وهو الأكثر، ويجوز كسرهما، أتى الحمار، وقد جاء على قبة أناة بالهاء، وفي (مجمع البحار)^(١) - والحمار يقع على الذكر والأنثى، والأتان - الحمار الأنثى فقط، وقد به ليعلم أن الأنثى من الحمار لا يقطع للصلاة، فكنا المرأة.

وقد جاء في رواية: (على حمار أذن)، قال القاضي عياض. وجاء في بعض روايات البخاري. (على حمار أتان) كنا صيغتها الأصلية بنويع الحرفين، ووجهه أن يكون أحدهما بدلاً من الآخر، أو وصفاً له؛ لأنه قد جاء في حديث: (أتان) مفرداً، وجاء في آخر: (حمار) مفرداً، فالأولى الجمع بينهما، وقال لي شيخنا أبو الحسين سرح بن عبد الملك: يكون أتان وصفاً للحمار، ومعناه: صلب قوي مأخوذ من الأتان، وهي الحجارة الصلبة، قال لي - وقد يكون بدل لعلط - قال القاضي: ويكون عندي بدل اليمض من الكل؛ إذ قد يطلق الحمار على الجنس، فيشمل الذكر والأنثى، كما

وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِخْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ يَمْنَى إِلَى
غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَزْتُ بَيْنَ بَدْيِ الصَّفِّ، فَتَزَلْتُ، وَأَرْسَلْتُ الْأَنَانَ تَرْتَعُ،
وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٤٩٣، م:
٥٠٤].

قالوا . بعير بلذكر ولاثى، قال لي أبو الحسين: وقد يكون (حمار آدن) غير منون
على الإضافة، أي حمار أنثى، قال القاضي: وكذا وجدته مضبوطاً في بعض الأصول
المسموعة على أبي ذر^(١).

وقوله: (قد ناهزت) أي: قاربت، هي (الفاموس)^(٢) بهر الشيء: قُرِبَ،
والإختلام ولحلم بالصم. الجمع في النوم، كناية عن ابلوع، و(منى) بالصرف
والألف، وهو الأنصح، ومنعه وإلياء، سميت بها لما يمني بها من الدماء، أي يراق،
وقيل: لأن جبرئيل عليه السلام لما أُرِد أن يفارق آدم عليه السلام قال له: ممن، قد أنعتي الحنة،
فسميت منى، لأمية آدم عليه السلام، كذا في (الفاموس)^(٣) عن ابن عباس
وقوله: (إلى هير جدار) أي: ستره، وذكر الحداد باعتبار الأعيب.

وقوله (فلم يكر ذلك) أي: مشيبي بأبشي بين يسي نصف، أما الأول فلعدم
قطع لحماره الصلاة، وأما الثاني فعدم كونه دليلاً، وإن كان قد قاربه، أو المراد عدم
الإنكار لأجل قطع الصلاة، فافهم.

(١) انظر «مشارق الأنوار» (١/ ٢٩ - ٣٠)

(٢) «الفاموس المحيط» (ص: ٤٨٨، ١٠١١).

(٣) «الفاموس المحيط» (ص: ١٢٢٦)

● الفصل الثاني :

٧٨١ - [١٠] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصَاهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصَى فَلْيَخْطُطْ خَطًّا ، ثُمَّ لَا يَنْصُرُهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ . [٤ : ٦٨٩ ، ح : ٩٤٣] .

الفصل الثاني

٧٨١ - [١٠] (أبو هريرة) قوله : (فليجعل تلقاء وجهه) أي . حذائه وحاميه شيئاً من شجر أو حجر أو جدار أو نحوها .

وقوله : (فإن لم يجد) يدل على الترتيب ، والظاهر أنه مندوب .

وقوله . (فليتنصب عصاه) وإن كانت الأرض صلبة لا يمكنه لعرر والتنصب فإنه يصعبه وصعباً ، لكن يصعبه طويلاً لا عرضاً ليكون على مثال الغرز

وقوله : (فليحطط خطاً) وبه قال شافعي رحمه الله في القديم ، وفيه في الحديث لا يضرب الحديث وضعه ، كذا في شرح الشيخ ، وعند الحطط ليس بشيء ، هكذا روي عن محمد . وقد أخذ به بعض مشايخ المتأخرين ، فقالوا : «خطاً» لا أنا نقول : إن الحط لا يعتبر حائلاً بينه وبين المار ، فيكون وجوده وعدمه سواء ، كذا قال السنناني .

وقال الشيخ ابن الهمام : «وأما الحط ضد الخلفو فه حسب اختلافهم في الوضع إذا لم يكن معه ما يعرره أو يصعبه ، فالمانع يقول . لا يحصل المقصود به ، إذ لا يظهر من بعيد ، ولمحيز يقول : ورد الأثر به ، وهو ما في أبي داود (إد صي أحدكم فليجعل

٧٨٢- [١١] وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُتْرَةٍ، فَلْيَدْنُ مِنْهَا، لَا يَقْطَعَ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٦٩٥].

٧٨٣- [١٢] وَعَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى عُودٍ، وَلَا عُمُودٍ، وَلَا شَجَرَةٍ، وَلَا جَعَلَهُ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ، وَلَا يَضْمُدُ لَهُ ضَمْدًا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [د: ٦٩٣]

تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد الحديث^(١)، واختار صاحب (الهداية) الأول، والسنة أولى بالانواع، مع أنه يظهر في الحملة، إذ المقصود جمع المخاطر بربط لحباله كي لا ينتشر، انتهى.

ثم اختلف في صفة سطح قعب: بجعل مثل الهلال، وقيل يمد طويلاً في جهة صلاة، وقد يمد يميناً وشمالاً والمختار الأول

٧٨٢- [١١] (سهل بن أبي حثمة) قوله (سهل بن أبي حثمة) يفتح لمهملة وسكون المثناة.

وقوله (فليدن منها) ويسحب أن يكون لدنو قدر إمكان لسجود

وقوله (لا يقطع) محزوم جواباً للأمر، والقطع يكون بالسوسة والتمكن منه، فإنه إذا كان بعيداً من السترة يخطر بباله مرور أحد فيه، فيقع في سوسومة، وأيضاً في تباعد السترة يفاع للامر في الحرج وتضييق عليه.

٧٨٣- [١٢] (المقداد بن الأسود) قوله (ولا يصمد) بصم الميم، والضم.

٧٨٤ - [١٣] وَعَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي بَادِيَةِ لَنَا، وَمَعَهُ عَبَّاسٌ، فَصَلَّى فِي صَحْرَاءَ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ سِتْرَةٌ، وَحِمَارَةٌ لَنَا وَكَلْبَةٌ تَعْبَثَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَمَا بَالِي ذَلِكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ. [د: ٧١٨، ج: ٧٥٣].

٧٨٥ - [١٤] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَادْرُؤُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٧١٩].

القصد، والصد السد الذي بقصد إليه في الحوائج، أي لا يقصده قصد مستورا، ولا يجعله تفاء وجهه، بل يجعله مائلا إلى يمينه أو يساره، حذرا من أن يصدهي فعله عبادة الأصنام.

٧٨٤ - [١٣] (الفصل بن عباس) قوله (في بادية لنا) نمرود بادية يخرجون إليها من البلد، ويضربون فيها الخيام، ويقبضون، كما هو عادة العرب، ولكل منهم بادية محصورة.

وقوله: (ليس بين يديه ستر) فيه دليل على أن السترة سمت بوجه، بل ممدوية، ولعله لم يكن ذلك الموضع ممر الناس.

وقوله (وحمار لنا وكلبة) الناء فهما قبل الثنائيت. وقيل: للإهراد، كنز ونحلة.

٧٨٥ - [١٤] (أبو سعيد) قوله: (لا يقطع الصلاة شيء) أي لا يبطل الصلاة شيء بالمروء، لكن دفعوا ما استطعتم، لئلا يقع لمار في الإثم، ولا يشغل القلب.

* الفصل الثالث :

٧٨٦ - [١٥] عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجْلَايَ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي، فَقَبَضْتُ رِجْلِي، وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا، قَالَتْ: وَالْبَيُوتُ يُؤَمِّدُ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحٌ.

وقد الطيبي^(١) يحتمل أن يكون المراد لا يقطع شيء من الدفع، يعني لا الحفيف منه ولا العيف، فادفعوا المار بقدر استطاعتكم، ولا تبالوا به، وربما ينظر إلى هذا المعنى طاهر قوله: (فادفعوا، فإما هو شيطان)، وهم

الفصل الثالث

٧٨٦ - [١٥] (عائشة) قوله: (ورجلای فی قبلته) أي: في مكان سجوده.

وقوله: (غمزني) في (النهاية)^(٢): اغمر - العصر، والكبس باليد، ومنه حيث عمر ﷺ. (أنه دخل عليه، وعنده عليهما أسود يغمز ظهره)، في (القاموس)^(٣): غمره بيده نخسه، وبالعين ولحق والحاحب أشد، وبارئجل: سعى به شراً، ويظهر به أن الغمر ليس محتصاً باليد، ولكنه المراد ههنا بغربة المقام، واستدل به على عدم قبض الوضوء بمس المرأة، وأجيب بأنه يحتمل أن يكون من وراء حائل.

وقوله (فَقَبَضْتُ رِجْلِي) كذا للأكثر بالشبهة، وكذا قوله (بَسَطْتُهُمَا)، وللمسنملي والحموي: (رجلي) بالإنفراد، وكذا (بسطتها).

وقوله: (والبیوت یؤمِّد لیس فیها مصابیح) اعتدار من حملها رجلها في موضع

(١) شرح الطيبي (٢/ ٢٧٩).

(٢) النهاية (٣/ ٣٨٥ - ٣٨٦).

(٣) القاموس المحيطة (ص: ٤٨١).

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج ٣٨٧، م: ٥١٢].

٧٨٧ - [١٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُكُمْ مَا لَهُ فِي أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيِ أَخِيهِ مُعْتَرِضاً فِي الصَّلَاةِ، كَانَ لَأَنْ يُقِيمَ مِثَّةَ عَامٍ حَبِيرَ لَهُ مِنَ الْخُطْوَةِ الَّتِي خَطَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. [ج: ٩٤٦].

٧٨٨ - [١٧] وَعَنْ كَعْبِ الْأَخْبَارِ قَالَ: لَوْ يَعْلَمُ الْحَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يُخَسَفَ بِهِ خَيْرٌ أَلَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ: أَهْوَنَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط: ٣٦٣].

سجود رسول الله ﷺ، وصف الطَّيْسِ^(١) وما قولها - (وإد فـه بسطتهما) فلتقرير رسول الله ﷺ إياها على تلك الحالة، انتهى ولا يحسن عن شيء، لأن غمزه ﷺ بها ربما يكون إشارة بقبضها رجبها وبمعناها عن بسطها، خصوصاً في أحرة الأولى، ويمكن أن يقال: يكون بسطها ثانياً لرفعها أنه ﷺ انتقل من مكانه، أو تأخر، أو لغلبة النوم ولغفلة، والله أعلم.

٧٨٧ - [١٦] (أبو هريرة) قوله: (ماله) أي من الإثم.

وقوله: (كان لأن يقيم) اسمه (كان) ضمير عند ذي (أحدكم)، أو يقدر ضمير الشأن، والجملة خبر (كان)، واللام لام الاشتاء المقارنة بالمتدا، أو للام التي تنفي بها القسم.

٧٨٨ - [١٧] (كعب الأخبار) قوله: (وعن كعب الأخبار) يحتمل أن يكون حديثاً مرسلًا من رسول الله ﷺ، أو يكون من البوراة.

٧٨٩- [١٨] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى غَيْرِ الشُّرَّةِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْجِمَارُ وَالْخَنَزِيرُ وَالْيَهُودِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ وَالْمَرْأَةُ، وَتُجْزَى عَنْهُ إِذَا مَرُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى قَذْفَةٍ بِخَيْرٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د. ٧٠٤].



٧٨٩- [١٨] (ابن عباس رضي الله عنه) قوله: «فإنه يقطع صلاته» قد مر تأويله في الفصل الأول.

وقوله: (تجزئ) أي: هذه المذكورات (عنه) أي: عن عدم لقطع، أو عن المصلي.

وقوله: (على لذقة محقر) أي: من شأن يعدوا عن المصلي هذا المقدار، وقيل: المراد به مقدار لجمار في الحج، ويكون نحواً من ثلاثة أذرع، وذكر في كتب الفقه أنهم اختلفوا في لموضع الذي يكره المرور فيه، منهم من قدره ثلاثة أذرع، ومنهم خمسة، ومنهم أربعين، ومنهم بموضع سجوده، ومنهم بمقدار صفتين، أو ثلاثة، والأصح أنه إن كان بحال لو صلى صلاة خاشع لا يقع بصره على المار، فلا يكره بأن يكون منتهى بصره في قيمه: أي موضع سجوده، وفي ركوعه إلى صلوات قدميه، وفي سجوده إلى أذنيه، وفي صعوده إلى حجره، وفي سلامه إلى مكيبه، كما ذكره الإمام الترمذاني، واختاره فخر الإسلام، وأما عمرهما كإمام شمس الدين السرخسي، وشيخ الإسلام، وفاصي حاد احتدروا ما احتاره صاحب (الهلاليه)، بأن الموضع الذي يكره المرور فيه موضع السجود، قال استغاثي: ما ذكر فخر الإسلام والترمذاني أشبه إلى الصواب، ثم هذا في الصحراء، فأما في المسجد فالحديث هو المسجد، إلا أن يكون بينه وبين المار أسطوانة أو غيره، انتهى.

١٠ - باب صفة الصلاة

• الفصل الأول:

٧٩٠ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». فَرَجَعَ..

١٠ - باب صفة الصلاة

وصفت الشيء وصفاً وصفاً، فالهاء عوض الهمزة وكسوة والعظة وكسوة والباء، والوصف والصفة مصدران بمعنى واحد في اللغة، وفي عرف المتكلمين: لوصف ذكر في الموصوف من لصفة، والصفة ما فيه من المعنى، والوصف كلام أو وصف، والصفة هي المعنى تقدمت للموصوف، فهو انشاء - يريد عالم وصفت يريد لصفة له، والعلم انشاء به صفته لا وصفه، فقيم الموصوف بالواصف وقيم الصفة الموصوف، ولا يكر إطلاق الوصف بمعنى الصفة، لكن الظاهر الشئ ما ذكرنا

ثم المراد بصفته في (صفة الصلاة) صفات نفسه ابتداءً التي هي أجزاء عينية ماهية الصلاة الصادقة على الأجزاء الخارجة التي هي أجزاء لاهوتية، كقيام والقراءة وتركوع والسجود وغيرها، فالإضافة من قبل إضافة جزء إلى الكل، ويمكن أن يحمل لصفة ههنا على معنى الوصف، أي: وصف الصلاة بما فيه من الأجزاء، وإنما كانت صلاة عرساً كانت أحمر أوها صفات وأعراض ولون لسلواد مثلاً، فافهم

الفصل الأول

٧٩٠ - [١] (أبو هريرة) رضي الله عنه قوله (وعليك السلام) بالواو، وهكذا السنة في

(١) وفي رواية أخرى: فصل ركعتين، والظاهر أنها نزلت في المسجد، والرجل الذي دخل المسجد -

فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ، فَقَالَ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ - أَوْ فِي الَّتِي بَعْدَهَا -: عَلَّمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا نَبَّسَرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَأْسَكَ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى.....»

رَدُّ السَّلَامِ، وَبِحَيْءٍ تَحْقِيقِهِ فِي بَابِهِ.

وقوله. (أو في التي بعدها) أي بعد الثالثة، وهي الرابعة، فالشك في أنه قد في المرة الثالثة أو الرابعة، وسمعت من بعض مشيحي: أنها للشك في هذين للفظين، أعني قوله: (في الثالثة) أو قوله (في التي بعدها)، ولتصميمي (بعدها) رجع إلى الثانية، أي: قال: (هي الثالثة) أو قد هذه العبارة بدل (في الثالثة)، وهي أيضاً بمعنى الثالثة، والأول هو الأظهر.

وقوله: (فأسبغ الوضوء) أتمَّ ﷺ البيد بذكر بعض الوضوء والاستقبال، والظاهر أن التخصيص يذكر بعض الشرائط والأركان دون بعض؛ يعلمه ﷺ بالوحي بالتقصير فيما ذكر دون ما سواه، وأن المتروك ما سوى الفرائض، وأن الأمر بالإعادة لعوات لكمال، فافهم، وبالله التوفيق، والله أعلم.

وقوله. (ثم اقرأ بما تيسر) ليس في رواية البخاري «بإزاء»، هو الأظهر والأوفى للتبريل من قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَأُوا مَا يُلَمَّرُ مِنْ الْقُرْآنِ﴾ [الزمر ٢٠]، وقال الطيبي^(١). (اقرأ) مراد من قوله اللام، أي: أوجد القراءة مستعانة ما تيسر، ويحوز أن يكون الباء

= هُوَ خَلَّادٌ بَيْنَ رَافِعٍ، كَمَا يَبَيِّنُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ انْظُرْ. «معرفة الصحابة» (٢/ ٦٥١)

(١) «شرح الطيبي» (٢/ ٢٨٢)

تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعَ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا،
ثُمَّ رَفَعَ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا. وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا،
ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٧٥٧، م: ٣٩٧].

للملابسة و(معك) حال من ضمير (تيسر)، أي: حال كونه معك، و(مر القرآن) بيان
- (ما)، أي: أقرأ من القرآن ما تحفظه، وفي رواية صحيحها أحمد والبيهقي وابن
حبان^(١) بدل هد - (ثم اقرأ بأمر القرآن)، كذا في (شرح لشيخ)، ومسجى في الفصل
لثاني مع زيادة: و(ما شاء الله أو تقرأ)، وقوله بعد السجدة الثانية: (ثم ارفع حتى تطمئن
جالسًا) إشارة إلى جلسة الاستراحة

قوله (وفي رواية) أي: بدل (ثم رفع حتى تطمئن جالسًا) (ثم ارفع حتى
تستوي قائمًا) أي للركعة الثانية، فيس في هذه لرواية ذكر جلسة الاستراحة، وسيجيء
لكلام في هذه الجلسة في ثاني حديثي مالك من الحويرث

و علم أنه قد استدلل بهذا الحديث أشاعري وأحمد وأبو يوسف - رحمهم الله -
على فرضية الطمأنينة والقومة والجلسة، فإنه يُحْتَجُّ في عن الرجل الصلاة، وكان قد ترك
لطمأنينة وقومة واجلسة، وعد أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - لاصمتان في
لركوع والسجود في ظاهر الرواية عن تحريج الكرخي واجب يجب اسهوا، وعلى
تخريج الحرثاني سنة، وأما القومة والجلسة فمئة، وعليه بعض المالكية

وقد نقل الشيخ ابن التمام^(٢) عن (صاوي قاصيخان) ما يدل على وجوبهما عند
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال: ويمكن حمل قول أبي يوسف بغيرها على

(١) انظر مسند أحمد (٤/ ٣٤٠)، والسنن الكبرى لسهني (٢/ ٣٧٤)، والصحيح من حديث

(٥/ ٨٨، ج ١٧٨٧)

(٢) فتح القدير (١/ ٣٠٢)

عرض العمل الشامل للوجوب، وترتفع الخلاف، ثم قال: ومقتضى دليل في كل من طمأنينة والقومة والجلوس والوقوف، انتهى

وقال أبو حنيفة ومحمد - رحمهما الله - في عدم فرضية الاطمئنان في الركوع والسجود: إنهما مطلوبان بقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ الحج ١٧٧، ولا إجمال فيهما لاعتقاري أبي حنيفة، ومساهما ما يتحقق بمجرد الانحناء ووضع بعض الوجه مما لا يعد سحرية مع الاستقبال، فخرج الذين ولحد، ونظامية دوام على العمل لا نفسه، فهو غير المطلوب به، فوجب أن لا توقف الصحة عليها بخير الواحد، ولا كان نسفاً للإطلاق المقتطوع به، وهو ممنوع عدداً، مع أن الخبر يبعد عنه توقف الصحة عليه، وهو قوله ﷺ (ما انتقص من حد شيئاً فقد انتقصت من صلاتك شيئاً)، أخرج هذه لرمادة أبو داود، والترمذي والنسائي في حديث لمسيء صلاته.

فأورد من حديث أبي هريرة، والترمذي عن ربيعة بن ربيع قال: قال فيه (فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك، وإن انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلاتك)، وقال: حديث حسن، فسماه صلاة، والبطلة ليست بصلاة، ووصفها بانتقص، والبطلة إنما يوصف بالانعدام، فعلم أنه ﷺ إنما أمره بإعادتها ليقعها على غير كراهه لا لفسادها، وأيضاً لو كانت الأمور المذكورة هي نفس ما تركه ﷺ بفعله مراراً، ولمنعها منها أول مرة لما قرره عليها، فوجب حمل قوله. (فإنك لم تصل) على الصلاة لحدثة عن الإمام على قول نكرحي، أو المسبوبة عن قول نجرحاني، ولأول أوصى لأن معيار حيث في قوله. (لم تصل) يكون أقرب إلى الحقيقة، ولأن المواظبة دليل الوجوب

وإذا سئل محمد عن تركها فقال: إني أخاف أن لا تجوز، وعن النسخسي، من ترك لأعدائهم تلزمه الإعادة، ولا إشكال في وجوب لإعادة، وهو الحكم في كل صلاة

٧٩١ - [٢] وَحَنَ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ

بِالتَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.....

أدبت مع كراهة التحريم، ويكون جازماً للأول لأن الفرض لا يتكرر وقال الثوري^(١): ويحتمل أن الرجل ترك فوضاً من فرائض الصلاة، فبدلك أمره ﷺ بالإعادة، لا لترك الطمأنينة والقومة والجلوس، فإن قلت: قال الكرماني: كيف تركه مراراً يصلي صلاة فاسدة؟ فالجواب أنه لم يأذن له في صلاة فاسدة، ولا علم من حاله أنه يأتي بها في المرة الثالثة فاسدة، لاحتمال أن يكون ناسياً أو غافلاً فينذكره فيفعله من غير تعليم، فما قال بعد مرات: علمي يا رسول الله، علم أنه جاهل، وليس هذا من باب التطهير على الخطأ، بل من باب تحقيقه، فتدبر.

٧٩١ - [٢] (عائشة) قوله: (يستفتح الصلاة بالتكبير) يحتمل كون التكبير شرطاً

للصلاة، كما هو مذهبنا، وكونه ركناً، كما هو مذهب الشافعي رحمه الله.

وقوله: (والقراءة) أي: يستفتح القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بضم الدال على الحكاية، أي: بهذه السورة، فكانها صارت اسماً لهذه السورة، كما إذا سئل أحد: ما تقرأ؟ فيقول: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإحلام ١]، وفي الحقيقة المراد السورة التي أولها هذا اللفظ، وقد جاء في (صحيح البخاري): أنه ﷺ قال لأبي سعيد بن المعلى: (ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن؟) ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وهذا تأويل صحيح لا بد منه لدفع توهم أنه كان لم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، وإن أريد عدم الجهر بالتسمية فهو مؤول عند الشافعي، ولا حاجة إليه عندنا، وقد وردت الأحاديث في كليهما، ويتم الكلام فيه في (باب القراءة).

وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسُهُ، وَلَمْ يُصَوِّئْهُ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ، وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى،

وقوله: (لم يشخص رأسه) من الأشخاص، أي: لم يرفعه إلى السماء، من شخص كمنع شحوصاً، ارتفع، ويقال أشخص بصره أي رفعه.

وقوله: (ولم يصوئيه) من التصويب، أي: لم يحفضه، من صوت رأسه، إذا حفصه، وفي بعض الشروح: أي: لم يخفضه حفصاً نبيماً، كأنه يريد به أن يحرج عن سواء أظهر والعنق، وإلا فالحفظ متحقق لا محالة.

وقوله: (بين ذلك) أي: بين الأشخاص والتصويب، واسم الإشارة المفرد يشار به إلى متعدد.

وقوله: (وكان يقول في كل ركعتين التحية) أي: كان يشهد في كل ركعتين. وقوله: (وكان يفرش رجله اليسرى) أي: يجعه فرشاً له بأن يجلس عليها، (ويصب رجله اليمنى) طاهر الحديث أنه يفعل هكذا في القعدتين، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله، وقد جاء في حديث أبي حميد، لا تراش في لقعدة الأولى والتورك في لقعدة الأخرى، وهو مذهب الشافعي رحمه الله.

قال في (سفر السعادة): قد اختلف العلماء في هذه لمسألة على أربعة أقوال، فقال بعضهم بالتورك في تشهدتين، وهو قول مالك، وقال بعضهم بالامراش فيهما، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، وبعضهم بالتورك في تشهد بعده السلام، سواء كان هناك

وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ،

تشهدان أو تشهد واحد، وفي غيره الافتراش، وهو قول لشافعي رحمه الله. وقال بعضهم: كل صلاة فيها التشهدان ففي الأخير منهما يتورك، وإن كان تشهد واحد يفرش، وهو مذهب أحمد - رحمه الله -.

وقيل: وجه قول أبي حنيفة - رحمه الله - أن في كثير من الأحاديث وقع ذكر الافتراش مطلقاً بأن السنة في التشهد هداً، وإن جلوس النبي ﷺ في التشهد كان هكذا ملا تقييد بالأولى وبالأخرى، ففي مسلم^(١) عن عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يفتح الصلاة بالتكبير إلى أن قالت: وكان يفرش رجله اليسرى، وينصب رجله اليمنى، وفي (سنن نسائي)^(٢): عن ابن عمر عن أبيه رضي الله عنه قال: من سنة الصلاة [أن] تنصب القدم اليمنى واستقبل بها أصابعها المقبلة، والجلوس على اليسرى، كذا قال لشيخ ابن الهمام^(٣).

وأيضاً هذا الجلوس أشق وأشد، وأفضل الأعمال أحمرها، وقد وقع في بعض الأحاديث التورك في التشهد الأخير، فحملوها على حالة العذر أو كبر السن أو طول الأدعية؛ لأن المشقة فيه أقل.

وقوله: (وكان ينهى عن عقبة الشيطان) يضم عين وسكون قاف، وفسر بالإقعاء، وهو أن يلمس أُنْبِيَهُ بالأرض، وينصب ساقيه، ويضع يديه على الأرض كما يفرش الكتب، وهو بهذا التفسير مكروه باتفاق العلماء، كذا في بعض الشروح نقلاً عن

(١) «صحيح مسلم» (ج: ٤٩٨).

(٢) «سنن نسائي» (ج: ١١٥٨).

(٣) «شرح فتح القدير» (١/ ٣١٢).

وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ أَفْرَاشَ السَّبْعِ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ.
رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ٤٩٨]

٧٩٢ - [٣] وَعن أبي حميد الساعدي، قال في نفر من أصحاب
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَا أَحْفَظُكُمْ لَصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

السوي^(١)، وقد لطيفي^(٢) وهو أن يصع الشئ على عقبه، وهو أنسب من نظفه (عفة)،
وفي (مجمع البحار)^(٣) - وقيل هو ترك عمل عفيه في الوضوء، وهو بعيد عن سياق
الحديث

وقوله (وينهى أن يفتريش الرجل ذراعيه) وهو أن يسطهما على الأرض
ولا يرفعهما عنها، وذلك عند السجود، وفيد ارجل لإخراج المرأة؛ فإنها تفرشهما
ولا ترفعهما.

وقوله: (وكان يختم الصلاة بالتسليم) وهو فرض عند الشافعي - رحمه الله -
بقوله ﷺ (تحريمها الكبير وتحيلها التسليم)، وراحت عندما لقوله ﷺ لأبي مسعود ﷺ
بعد تعليمه التشهد: [إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك، إن شئت أن تقوم
فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد]، والتخير ينافي الفرضية والوجوب، إلا أننا أثبتنا الوجوب
بما رواه حبيباً، وبمثله لا تثبت الفرضية؛ لأنها تستدعي دليلاً قطعياً، وقوله ﷺ
(وتحيلها التسليم) ليس بقطعي مع كونه معارضاً بحديث ابن مسعود

٧٩٢ - [٣] (أبو حميد الساعدي) قوله. (في نفر) بصحبتين، من الثلاثة إلى

(١) اشرح صحيح مسلم للرووي (٢/ ٤٥٢، ٤٥٤)

(٢) اشرح العيني (٢/ ٢٨٥)

(٣) اجمع معار الآثار (٢/ ٦٣٧)

رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، . . .

عشرة، كذا في (الصحاح)^(١)، وقال في (تقاوس)^(٢)، ما دون العشرة من الرجال، وقال البيضاوي^(٣)، ما بين الثلاثة والعشرة، ويحيى في الفصل الثاني: (قال في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ)، فإن كان النمر شاملاً للعشرة فلا إشكال، وإلا يجوز أن يكون المراد به جماعة مجازاً، أو عدداً نفسه تارة ولم بعدها أخرى، والله أعلم.

وقوله (جعل يديه حذاء منكبيه) وهذا مذهب الشافعي ومالك ورواية عن أحمد - رحمهم الله -، وعند أبي حنيفة - رحمه الله - يرفع إلى أذنيه، وهو المروي عن أحمد في المشهور، وجاء في حديث مسلم وأبي داود عن وائل بن حجر وأنس رضي الله عنه، (أنه ﷺ حين دخل في الصلاة كَبَّرَ ورفع يديه حذاء منكبيه)، وقد جاء في رواية لأبي داود عن أبي وائل: (رفع يديه حتى كانتا بحياض منكبيه، وحاذى بإبهاميه أذنيه)، وفي رواية: (رايت إبهاميه قريب أذنيه)، وفي رواية للخاري ومسلم وأبي داود والنسائي عن مالك بن الحويرث: (محاذي أذنيه)، وفي رواية: (فروع أذنيه)، قيل في تطبيق هذه الروايات: إنه يرفع بحيث يكون كفاه حذاء منكبيه، وإبهاماه حذاء أذنيه، وأطراف أصابعه حذاء فرعي أذنيه، ويحتمل أن يكون كل من ذلك في أوقات مختلفة، والله أعلم.

وقوله: (أمكن يديه من ركبته) أي. وضع كفيه على ركبته بقوة، وفيه: تعريض لأصابع كما أورده الشُّمْنِيُّ من حديث الطراني عن أنس رضي الله عنه.

(١) «الصحاح» (٢/ ٨٣٣)

(٢) «التقاوس المحيصة» (ص: ٤٥٢)

(٣) «تفسير البيضاوي» (٢/ ٥٢٣)

ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَمُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَاتَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرَشٍ وَلَا قَائِضِيهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٨٢٨].

وقوله: (ثم هضر ظهره) بالهاء والصاد المهملين، أي ثنى ظهره، وعطفه إلى الأرض، تحريًا لاستواء ظهره مع عنقه كما هو السنه، والهضر في اللغة: الحذب والإمالة والكسر.

وقوله (حتى يمود كل فقار مكانه) في (المشروق)^(١). يفتح افعاء، خراب لصبت، وهي مفاصله، وحدها فقارة، ويقال لها: فترة سكون القاف وفتحها، وحممها فقر، وجاء عند الأصيلي هها: (فقار ظهره) بفتح الفاء وكسرها، ولا أعلم تنكير وجهًا، وذكر البخاري في آخر الباب: وقد أبو صالح عن الليث: (كل فقار) بتقديم الفاء، كنا للأصيلي هها، وعند ابن السكّن: (فقار) بتقديم الفاء مكسورة، ولغيرهما: (فقار) بتقديم القاف مفتوحة، ولصوب (فقار) كما تقدم، انتهى

وقوله: (وضع يديه غير مفترش) أي: لسليين، والمراد الذراعين

وقوله. (ولا قابضهما) عطف على مفترش، و(لا) زائدة لتأكيد النفي، أي غير قابض اليدين، أي: لا يضم أصابع اليدين بل يسطر أصابعهما قبل القبلة، وقيل: أراد أن لا يضم الذراعين والعضدين إلى الحبيب، بل يحاذيهما، كذا في بعض الشروح. وقوله: (قدّم رجله اليسرى) أي: إلى القبلة (ونصب اليمنى) وهذا أحد وجهي

٧٩٣- [٤] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ، وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج. ١، ٧٣٥، م: ٣٩٠].

٧٩٤- [٥] وَعَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَرَفَعَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٧٣٩].

تورث، وقد روي إخراج القدمين من ناحية واحدة، وهو وجهه الآخر كما ذكرنا.

٧٩٣- [٤] (ابن عمر) قوله (سمع الله لمن حمده) أي أحده قبله، يدل سمع دعائي أي أجبه، ي: اسمع سمع قبول.

وقوله (ربنا لك الحمد) وفي أكثر طرق ريبه (اللهم) قبل (ربنا)، وكذا واو (في لك الحمد)، وحدها رويها، فقبل لو وعاصمه على محدود، وقبل حاية، وقبل رنة، كذا في بعض النحواشي ردل أحدث على الجمع بن اسمع والتحمد، وبعد أي حية ﷺ هذا في المفرد، وما لإمام فسسه لتسميع، وسعيد لمعتدي، وبعد أي يوسف بحمد الإمام سراً لئلا يكون من الذين يقولون ما لا يفعلون

٧٩٤- [٥] (نافع) قوله (ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي ﷺ) هذا قول النحوي عد أن أخرج الحديث عن عبد الله موقوفاً، قال أبو داود ولم يرفعه، وحكى الثارفتي لاختلاف في رفعه ووقفه، ثم علم أن رفع يدي عن الركوع، وبعد لرفع من الركوع، عند القيام من الركعتين مما يختلف فيه بين الشافعي رحمه الله، وقد وردت

٧٩٥ - [٦] وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، فَعَمَلٌ مِثْلُ ذَلِكَ. وَلِي رِوَايَةٌ: حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ.....

أحدِيث وآثار في الجانبين، وإن كان في الرفع أكثر، والكلام فيه واسع طويل ذكره الشيخ ابن الهمام في (شرح الهداية)^(١)، وقال في آخر كلامه: اعلم أن الآثار عن الصحابة والطرق عنه ﷺ كثيرة جداً، والكلام فيه واسع، والقدر المتحقق بعد ذلك كله ثبوت رواية كل من الأمرين عنه ﷺ، فيحتاج إلى الترجيح لقيام التعارض، وترجح ما صرنا إليه بأنه قد علم بأنه كانت أقوال مباحة في الصلاة وأفعال من جنس هذا الرفع، وقد علم نسخها، فلا يبعد أن يكون هو أيضاً مشمولاً بالنسخ خصوصاً وقد ثبت ما يعارضه ثبوتاً لا مرد له، بخلاف عدمه فإنه لا يتطرق إليه احتمال عدم الشرعية؛ لأنه ليس من جنس ما عهد فيه ذلك، بل من جنس السكون الذي هو طريق ما أجمع على طلبه في الصلاة، أعني الخشوع، و[كننا] بأفضلية رواية مثل عبدالله بن مسعود الذي هو عالم بشرائع الإسلام وحدوده، ومتفق لأقوال النبي ﷺ، وعلازم له في سمه وحصره، وقد صلى مع النبي ﷺ ما لا يخفى، فيكون الأخذ به عند التعارض أولى من إقرده مقبله، ومن القول بسنية كل من الأمرين، انتهى. وقد بسطنا القول به في (شرح سفر السعادة)^(٢)، والله أعلم.

٧٩٥ - [٦] (مالك بن الحويرث) قوله (فروع أذنيه) أي: أعاليها، ومرع كن شيء: أعلاه.

(١) «شرح فتح القدير» (١ / ٣١٢)

(٢) «شرح سفر السعادة» (ص: ٦٤، ٦٧).

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٧٣٧، م: ٢٩١].

٧٩٦- [٧] وَعَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٨٢٣].

وقوله: (متفق عليه) فيه طر؛ لأنه من أفراد مسلم، صرح به الشيخ، كذا في بعض الشروح^(١).

٧٩٦- [٧] (وعنه) قوله: (إذا كان في وتر من صلاته) أي: بعد وتر من عدد صلاته، وهي الركعة الأولى من الثنائية والثلاثية، والثالثة من الرابعة. وقوله: (لم ينهض حتى يستوي قاعداً) وهذه جلسة الاستراحة، قالت به الشافعية، وصورته صورة الجلسة عند القعدة الأولى، ثم يقوم معتمداً بيديه على الأرض، وعدواً يستوي فاتماً على صدور قدميه، ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الأرض، ولما حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (أن النبي ﷺ كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه)، وما رواه محمود على حالة الكبر، ولأن هذه قعدة استراحة، والصلاة ما وضعت لها، كذا في (الهداية)^(٢).

وفي شرحه لابن الهمام^(٣): حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي عن خالد بن عباس عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة رضي الله عنه، ودل: وعليه العمل عند أهل العلم، وإن كان خالد بن عباس ضعيفاً، وهذا يدل على قوة أصله وإن ضعف خصوص هذا الطريق، وهو كذلك إذ أخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه كان ينهض في الصلاة على

(١) انظر «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٢٥٧)، و«مرعاة المفاتيح» (٣/ ٣٥).

(٢) «الهداية» (١/ ٥٢).

(٣) «شرح فتح القدير» (١/ ٣٠٨-٣٠٩).

٧٩٧- [٨] وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، كَثِيرًا.....

صدور قدميه ولم يجلس، وأخرج نحوه عن علي عليه السلام، وكذا عن ابن عمر وابن الزبير، وكذا عن عمر عليه السلام، وأخرج عن الشعبي قال: كان عمر وعلي عليه السلام وأصحاب النبي ﷺ ينهضون في الصلاة على صدور أقدامهم، وأخرج عن أنعمان بن أبي عبيد، أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ فكان إذا رفع أحدهم رأسه من السجدة الثانية في الركعة الأولى والثالثة ينهض كما هو ولم يجلس، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر عليه السلام، فقد اتفق أكبر الصحابة الذين كانوا أقرب إلى رسول الله ﷺ وأشد اقتناء لآثره وألم لصحبته من مالك بن الحويرث على خلاف ما قال، فوجب تقديمه، ولد كان العمل عليه عند أهل العلم كما سمعته من قول الترمذي، وعن ابن عمر، أنه نهى ﷺ أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة، رواه أبو داود، وفي حديث وائل: أنه ﷺ إذا نهض اعتمد على فخذه، والتوفيق أولى، فبحسن ما رواه مالك بن الحويرث على حالة الكبر، انتهى كلام الشيخ بن القيم.

وقال في (شرح كتاب الخرق) (١): قال الإمام أحمد: أكثر الأحاديث على هذا، وقال أبو الزناد: وهو السنة، وقالوا: حديث مالك بن الحويرث محمول على حالة لكبره، هذا ونقل الشُّمِّي من (الظهيرية): أنه قال شمس الأئمة الحلواني: الخلاف في لأفضلية حتى لو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به عند الشافعية، ولو فعل كما هو مذهبه لا بأس به عندنا.

٧٩٧- [٨] (وائِل بن حِجْر) قوله (وكبر) بالو، في بعض نسخ (المصايح)

ثُمَّ التَّحَفَ بِثَوْبِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنَ الثَّوْبِ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا وَكَبَّرَ فَرَكَعَ، فَلَمَّا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا سَجَدَ سَجَدَ بَيْنَ كَفَّيْهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ٤٠١].

ويدونها في (صحيح مسلم) و(كتاب الحميدي) و(جامع الأصول)، فعلى الأول عطف على (دحل)، وعلى الثاني إما حال بتقدير قد، أو بين ل (دحر)، أو بدل منه، كما قال الطيبي^(١).

وقوله. (ثم التحف بثوبه) أي: استنم، وقيل: أراد بالالتحاف ستر اليد بالكم، وقيل: فعل الالتحاف لبرد شديد، كذا في بعض الشروح.

وقوله. (ثم وضع يده اليمنى على اليسرى) هذا مذهب الأئمة الثلاثة، ولأحاديث في هذا الباب من الصحيحين كثيرة لا تحصى، وعند مالك - رحمه الله - الإرسال مع جوار الوضع، وللمعول عندهم لإرسال، ثم الوضع عند لشافعي فوق لسرة معاذي الصدر، وهو رواية عن أحمد - رحمه الله - لحدث وائل بن حجر قال: صليت مع رسول الله ﷺ فوضع يده اليمنى على اليسرى على صدره، وكذا روي عن قصة بن هلب عن أبيه، وقال أبو حيفة وأحمد - رحمهما الله - في رواية: أنه وضع اليمين على الشمال تحت السرة، وفي رواية عن أحمد: يخير بينهما

وقال الترمذي^(٢): «لأمر في هذا الباب واسع عند العلماء، أيهما يفعل فهو جائز، وحدثهم حديث أحمد وأبي داود وندارقطني وليبته عن علي عليه السلام: السنة وضع الكف على كف تحت لسره، وفي بعض رواة هذا الحديث ضعف.

(١) «شرح الطيبي» (٢/ ٢٨٧)

(٢) انظر: «سنن الترمذي» (٢/ ٣٢، ح: ٢٥٢).

٧٩٨- [٩] وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّحْلُ الْيَدَ الَّتِي عَلَى ذِرَاعِهِ الْبُسْرَى فِي الصَّلَاةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج ٧٤٩].

٧٩٩- [١٠] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» حِينَ يَرْفَعُ صَلَاتَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ،

وادل شيخ ابن الهمام^(١). لذي ثبت هو وضع اليمنى على اليسرى. أما الوضع تحت السرة أو الصدر لم يثبت فيه حديث، فوجب العمل بما هو المعتاد والمعهود في المشاهدة، وهو تحت لسرة، وكيفيته أن يضع الكف على الكف أو على المعصر، وعن أبي يوسف: يقبض باليمنى رسع اليسرى، وقال محمد. يصعها كذلك، ويكون الرسع وسط الكف، ويأخذ لرسع بالإبهام ويختصر، ويضع اساقبي. فيكون جمعاً بين الأخذ والوضع، وهو المحتار، انتهى.

٧٩٨- [٩] (سهل بن سعد) قوله: (كان الناس يؤمرون) هذا في حكم الرفع لأن الأمر هو رسول الله ﷺ، هكذا ذكر في أصول الحديث.

وقوله: (أن يضع الرجل) وكذا للمرأة.

وقوله (على ذراعه) أي: قرب ذراعه.

٧٩٩- [١٠] (أبو هريرة) قوله (حين يهوي) أي: يهبط إلى السجود الأول، من هوى يهوي هويّاً كصرب يصرب إذا سقط، وأما هوي يهوي من سمع يسمع. إذا

(١) شرح فتح القدير (١/ ٢٨٧)، ونظر عبد المجهود (٤/ ١٠٣).

(٢) انظر تدريب الراوي (١/ ١٨٨)، وافظ الأمامي في مختصر المحجرات (ص ٢٣٤).

ثُمَّ يَكْبَرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يَكْبَرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَقْعُدُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيَكْبَرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْجُلُوسِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
[خ: ٧٨٩، م: ٣٩٢].

٨٠٠ - [١١] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٧٥٦].
مال وأحب.

وقوله: (ثم يكبر حين يسجد) أي: للسجدة الثانية، ولم يصح رفع اليدين في السجدة الأولى ورفع عنهما، ولا عمل به عند الشافعية إلا عند بعضهم
وقوله: (حتى يقضيها) أي: يؤديها وينتهي

٨٠٠ - [١١] (جابر) قوله: (أفضل الصلاة طول القنوت) أفضل أركان الصلاة وأفعالها طول القيام، أو أفضل الصلاة صلاة فيها طول القنوت، والقنوت يعني لمعان، في (القاموس)^(١): القنوت: الطاعة، والسكوت، والنداء، والقيام في الصلاة، والإسك عن الكلام، وأنت. دعا على عدوه، وأطال القيام في صلاته، وأدام الحج، وأدام العرو، وتواضع لله تعالى، انتهى.
والأكثر على أن المراد في الحديث القيام.

وقد وقع اختلاف بين العلماء في أن القيام أفضل أو لسجود؟ فقالت طائفة منهم: القيام أفضل، فيكون تطويله وتكميله أهم، لأنه أدخل في المخدمة والمشقة والقيام بهما أكثر، لأنه ﷺ كان في صلاة الليل يطول قيامه، ولو كن السجود أفضل

(١) «القاموس المحيط» (ص: ١٥٨)

• الفصل الثاني :

٨٠١ - [١٢] عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ فِي عَشْرَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالُوا : فَأَعْرَضَ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ، . . .

لكان طوله، ولأن الذكر الذي شرع في القدم أفضل الأدكار، وهو القرآن، فيكون هذا لركن أفضل الأركان، ولقوله ﷺ، (أفضل الصلاة طول لقنوت)، وانمراد بالقنوت هما القيام بالاتفاق.

وفالت طنفة السجود أفضل، لأنه ورد في الحديث: (أقرب ما يكون لعبد من ربه وهو ساجد)، ولقوله ﷺ لعمر سأل مرافقه في الجنة. (أعني بكثرة السجود)، ولأن السجود أدل على الدلة والخضوع، وقال بعضهم: في صلاة الليل طول القيام أفضل، وفي النهار كثرة الركوع والسجود، وميل. هما متساويان، وقد استوفينا هذا المبحث في (شرح سفر السعادة)^(١).

الفصل الثاني

٨٠١ - [١٢] (أبو حميد الساعدي) قوله: (أنا أعلمكم) أي. أعلم من بينكم، فهو من قيل ثاني قسمي، إضافة اسم التفضيل.

وقوله: (فأعرض) أي. أظهره وأبرره، والمعنى إذ ادعيت أنك أعلم فأعرضه علي حتى نرى صحة ما تدعيه، ومن ثم لما عرض قائلوا صدقت، ولكن لا يظهر حينئذ أعلميته، لا منهم، ولا تخصيص أعلميته من غيره من بينهم، فالظاهر أنهم صدقوا للثقة بإخباره، فأنهم، والله أعلم.

(١) (شرح سفر السعادة) (ص: ٧٦ - ٧٧).

ثُمَّ يَكْبَرُ، ثُمَّ يَقْرَأُ، ثُمَّ يَكْبَرُ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَادِّيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ يَرْكَعُ وَيَضَعُ رَأْسَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَسْتَدِلُّ فَلَا يَصْبِي

وقوله : (ثم يكبر) هذا يدل على أن التكبير بعد الرفع، وهو الأصح عندنا على ما في (الهداية)^(١)؛ لأن الرفع نفي الكبرياء عن غير الله، والنفي مقدم على الإثبات، كما في كلمة اتوحيد، قال الفقيه أبو جعفر : يستقبل يبطون كفيه القبلة، وينشر أصابعه ويرفعها، فإذا استقرت في موضع لمحاداة بكبر، وعليه عامة المشايخ، والمروني عن أبي يوسف والصحكي عن الطحاوي : يرفع مع التكبير ؛ لأن الرفع سنة التكبير فيدبره كتسبيح الركوع والسجود، واختاره بعضهم لأنه يتظمه المروني عنه رحمته (أنه كان يكبر عند كل خفض ورفع)، وأيضاً حديث أبي حميد الساعدي . (إد كبر جعل يديه حذاء منكبيه)، وحديث مالك بن الحريث : (إذا كبر رفع يديه) ظاهران في ذلك، قال الشيخ ابن القيم^(٢) . وههنا قول ثالث قيل به، وهو أنه يكبر أولاً ثم يرفع، كما جاء في رواية البيهقي في (السنن الكبرى)^(٣) عن أنس أنه قال . (كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة كبر، ثم يرفع يديه حتى يكون بهاماه حذاء أذنيه)، ورحله ثقات، فيوفق بأنه ﷺ فعل كل ذلك، ويرجع تقديم الرفع بالمعنى الذي ذكره صاحب (الهداية) .

وقوله : (فلا يصبي) بالتشديد من التفعيل، أي : لا يخفض رأسه جداً، من صب الرجز : إذا مل إلى الصب، كذا في (شرح الشيخ)، وقيل : يصبي من الإقعاع، وفي (النهاية)^(٤) : لا يصبي رأسه : أي لا يخفضه كثيراً ولا يميله إلى الأرض، من صب إلى

(١) الهداية، (١/ ٤٨)

(٢) فتح القدير، (١/ ٢٨١).

(٣) السنن الكبرى، (٢/ ٧٢)، ح : (٢٦١٨).

(٤) النهاية، (٢/ ١٠)

رَأْسُهُ وَلَا يُقْبَعُ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ فَيَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، ثُمَّ يَرْفَعُ
يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ مُعْتَدِلًا، ثُمَّ يَقُولُ. «اللَّهُ أَكْبَرُ»، ثُمَّ يَهْوِي إِلَى
الْأَرْضِ سَاجِدًا، فَيُجَافِي يَدَيْهِ عَنْ حَنِيئِهِ، وَيَفْتَحُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ يَرْفَعُ
رَأْسَهُ، وَيُسَبِّحُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَيَقْعُدُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يَعْتَدِلُ حَتَّى يَزْجَعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي
مَوْضِعِهِ.

أشياء يَصْنَعُ. إذا مال، وصلى رأسه تنصية، شددت كثيرا، وقبل مهمو من صا. إذا
خرج من دير إلى دير ومال منه إليه، هـ. وقد نقل عن الأهرري: صواب [لا] يَصُوبُ،
كذا في بعض الشروح، ويؤيده ما مر في حديث مسلم عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (لم يشخص
رأسه ولم يصبوه)، وروى في (سفر السعادة)^(١) أيضا في حديث أبي حميد عن صحيح
مسلم وابن حبان، قال الثوري شئني^(٢): وهذا القول من الأهرري يدل على أنه لم يعرف
للتنصية في كلام العرب وجهًا، وكأنه اعترض على الأهرري، لأنه قد طهر وجه التنصية
ومعده، أو رد على ما ذكروه في معنى التنصية لعدم ظهور وجهه في كلامهم، والله
أعلم.

وقوله (ولا يقبع) أي لا يرفع، من أفتح رأسه رفعه

وقوله (ويفتح أصابع رجليه) بفتح المعجمة، في (قاموس)^(٣) فتح أصابعه
وفتحها عرصتها وأرجحها، وأصل افتح الكسر، وبسر بأن سببها وبفتح موضع
مفصل، وأمر دهنها بضمه مع لاعتماد على بطونها وجعل رؤوسها، أي أقبلة

(١) «سفر السعادة» (ص ٢٣)

(٢) «كتاب المبصر» (١ / ٢٣٢)

(٣) «القاموس المحقق» (ص: ٢١٧)

مُعْتَدِلًا، ثُمَّ يَسْجُدُ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللهُ أَكْبَرُ» وَيَرْفَعُ، وَيُنِيّ رِجْلَهُ الْبُشْرَى فَيَقْعُدُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يَعْتَدِلُ حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ إِلَى مَوْضِعِهِ، ثُمَّ يَنْهَضُ، ثُمَّ يَصْنَعُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُخَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ كَمَا كَبَّرَ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ صَلَاتِهِ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ السَّجْدَةُ الَّتِي فِيهَا التَّسْلِيمُ آخِرَ رِجْلَهُ الْبُشْرَى، وَقَعْدَ مُتَوَرِّكًا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ سَلَّمَ قَالُوا: صَدَقْتَ، هَكَذَا كَانَ يُصَلِّي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مَعْنَاهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. [د: ٧٣٠، ت: ٣٠٤، ح: ١٠٦١، د: ١٣٥٦].

وقوله: (معتدلاً) كأنه حال مؤكدة

وقوله: (ثم يسجد) أي: السجدة الثانية.

وقوله: (فيقعد عليها) أي: للاستراحة.

وقوله: (ثم ينهض) أي: بعد جلسة لاستراحة، ولم يذكر في هذه الرواية لفظة لأولى، وقد ذكر في حديثه رواية أخرى لابي داود لائنة، ولا يظهر لذلك وجه حسن، والاكفاء بقوله (مثل ذلك) إشارة إلى جلسة الاستراحة لكون لفظة الأولى مثله لا تحلو عن شيء.

وقوله: (ثم يصنع ذلك) أي: أكثر ما مر في الركعتين الأولىين.

وقوله: (السجدة التي فيها التسليم) أي: التي بعدها الشاهد، وبه استلزم.

وقوله: (أخرج رجلي اليسرى) أي: من تحت مقعده، وفي بعض النسخ: (أخرج)

من التأخير، وهو أيضاً بمعنى أخرج

وقوله: (ثم سلم) أي: تشهد وسلم.

وهي رواية لأبي داود من حديث أبي حمزة: ثم رفع فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما، ووتر يديه فحاهما عن جبهته، وقال: ثم سجد فأمكن أنفه وجهته الأرض، ونحى يديه عن خفيه، ووضع كفه حذو منكبيه، وفرج بين فخذيه غير حامل بطنه على شيء من فخذيه حتى فرغ، ثم جلس فافترش رجله اليسرى، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته، ووضع كفه اليمنى على ركبتيه اليمنى،

وفروله (ووتر يديه) أي جعلهما كلور، والتوتر جعل الوتر على نفوس، أي أبعاد مرفقيه عن حسه كأن يده كابتور وحسه كنفوس.
وفروله (فأمكن أنفه وجهته الأرض) نصب سرع الحافض، أي من لأرض، ودلّ لحديث على أن السجود يجب أن يكون بالأنف، جهة معاً، وهو الذي اطلت عليه السيوطي، ولأحد حديث متعدده عليه، وعليه الأئمة الثلاثة، وبافتصر على أحدهما جار عند أبي حنيفة رحمه الله، فإن كان بالأنف يكره، وإن كان بالجهة فلي (التحفة) (السنن) لا يكره، وفي (المفيد والمريد) وضع لجهة واحدة أو لأنف واحدة يكره، ويجزئ عنه، وعند صاحبه لا يتأدى إلا بوضعهما لا لغيره، ثم لمعتبر وضع ما نصب من لأنف دون لآل، وقد ورد في حديث (أمرنا أن نسجد على سعة راب)، وفي رواية (سبعة أعظم) ذكر الوجه، وقد يرى (الجهة، مكان الوجه)، وسحبه تحقيقه في (باب السجود)

وفروله (وأقبل بصدر اليمنى) أي، ظاهره

وَكَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ يَمِينِي السَّبَابَةِ.
وَهِيَ أُخْرَى لَهُ: وَإِذَا قَعَدَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَعَدَ عَلَى بَطْنِ قَدَمِهِ الْيُسْرَى،
وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا كَانَ فِي الرَّبْعَةِ أَقْضَى يَوْرِكِهِ الْيُسْرَى إِلَى الْأَرْضِ،
وَأَخْرَجَ قَدَمَهُ مِنْ نَاحِيَةٍ وَاحِدَةٍ.

٨٠٢ - [١٣] وَعَنْ وَاثِلِ بْنِ حُخَيْرٍ أَنَّهُ أَبْصَرَ لِنَبِيِّ ﷺ حِينَ قَامَ إِلَى
لِصَّلَاةٍ، رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى كَانَا بِحِجَابِ مَنْكِبَيْهِ، وَحَادَى بِإِبهَامَيْهِ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ كَبَّرَ.
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: يَرْفَعُ إِبهَامَيْهِ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ. [٧٢٤].

وقوله (وأشار بأصبعه) يعنى الإشارة من لسان، سمت بذلك لأن العرب كانت
يشيرون بها عند السب، ويسمى بالمسحة والسحة لإيمانه في السبح والوحيد ذنبا،
والأولى سمية جليلية، وثانية إسلامية، وصاهر هذا الحديث يدل على الأكلية بالإشارة
من غير عقد، وهو المذهب عند، وسحجي - تحفته في (باب تشهد)

وقوله (أقضى يوركه اليسرى إلى الأرض، في (القاموس) "يورك" مشتق
من الكسر وككتف ما فوق الفخذ، وهي مؤنثة، واليورك محرقة عظمها، والمعنى من
يوركه اليسرى، أي - بما لا منها الأرض

وقوله: (من ناحية واحدة) هي الناحية اليمنى، وإصلاح الإخراج على اليمنى
تعليل - لأن المحروح حقيقة هو اليسرى، كذا في شرح الشيخ

٨٠٢ - [١٣] (واتل من حجر) قوله (إلى شحمة أذنيه) وهي ما لا من
أسمها، وهي (القاموس) "الشحمة من لادن معلقة الفظ

(١) (أبو داود) نسخة (م) (٨٨١)

(٢) (القاموس) نسخة (م) (١٠٣١)

٨٠٣- [١٤] وَعَنْ قَبِيصَةَ بْنِ هَلَبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَنَا فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ. رَوَاهُ الثَّرِمِذِيُّ وَابْنُ مَاحَةَ. [ت ٢٥٢، ح ٨٠٩].

٨٠٤- [١٥] وَهَذَا رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعِدَّ صَلَاتَكَ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». فَقَالَ: عَلَّمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصَلِّي؟ قَالَ: «إِذَا تَوَجَّهْتَ إِلَى الْقِبْلَةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَمَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَقْرَأَ، فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَا حَتْبَكَ عَلَى رُكْبَتِكَ، وَمَكِّنْ رُكُوعَكَ، وَامْدُدْ ظَهْرَكَ، فَإِذَا رَفَعْتَ فَأَقِمَّ صَلَاتَكَ، وَارْفَعْ رَأْسَكَ، حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ إِلَى مَقَاصِلِهَا، فَإِذَا سَجَدْتَ فَمَكِّنِ السُّجُودَ، فَإِذَا رَفَعْتَ فَاجْلِسْ عَلَى فَخْذِكَ الْيُسْرَى، ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَسُجُودَةٍ حَتَّى تَطْمَئِنَّ. هَذَا لَفْظُ «الْمَصَابِيحِ». وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَعَ تَغْيِيرٍ بَسِيرٍ...

٨٠٣- [١٤] (قبصة بن هلب) قوله. (عن قبصة) بفتح القاف وكسر الاء.

نسبي (ابن هلب) صم انتهاء وسكون للام، صحابي

٨٠٤- [١٥] (رفاعة بن رافع) قوله (فقال) علمني يا رسول الله ﷺ)، سر

في هذه الرواية ذكر المرات ثلاث، فإم أن يكون اختصاراً من الراوي أو القصص متعددة، والله أعلم

وقوله (ثم اصنع ذلك في كل ركعة) أي ركوع وسجود قوله (وسجدة)، ويصح بقاء لركعة على حقيقتها، ويكون المراد بالسجدة سجدة تلاوة ولشكر، ويجب فيهما ما يجب في سجود التلاوة، وقد اشيع في شرحه هذا أولى، وإن لم أر من ذكره، ولا يحتمل بعده من لفظ الحديث، ونهه لم يذكره أحد.

وقوله (حتى تطمئن) راجع إلى جميع ما ذكره

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مَعْنَاهُ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَتَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ، ثُمَّ تَشَهَّدْ فَأَقِم، فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَأَقْرَأْ إِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ ثُمَّ ارْكَعْ». [د: ٨٥٩، ت: ٣١٢].

٨٥٥- [١٦] وَعَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ

مَثْنَى مَثْنَى»

وقوله: (ثم تشهد) أي أدن، كذا في شرح الشيخ، وقيل أي: قل بعد الوضوء لشهادتين، وقد صح وروده في الأحاديث

وقوله: (ولا فاحمد الله وكبره وهللله) أي: اذكر الله بالتحميد والتكبير ولتهليل، والمراد أنواع الذكر، وقد ورد في الحديث (أفضل الكلام - وفي رواية - أحب الكلام - أربع: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر)، ولعل ذلك لمن من ولم يتبع له الوقت لحفظ شيء من لقرآن، ومنه أخذت الشافعية أن من لم يعرف شيئاً من القرآن يلزمه الذكر، ومنهم من دان - يجب سبعة أنواع من الذكر بعدد أي لغاتحة، وقد صح عن بعضهم وإن صحفه النووي أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: (إني لا أستطيع أن آخذ من لقرآن شيئاً، فعلمي ما يجزئ عني في صلاتي؟) فقل: (قل سبحان لله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة، لا والله [العلي العظيم])، وهذا مشتمل على خمسة أنواع بل ستة، والظاهر أنه كان يحفظ السجدة، فهو على تقدير صحته دليل لمن ذهب إلى أن الواجب سبعة أدكار، كذا في (شرح الشيخ)، ولعل قوله: بل ستة مبني على جعل (لا حول ولا قوة) ذكرين، وخصوصاً بتقدير الخبر بكل منهما على حدة، وسبجي زيادة كلام به في آخر الفصل الثاني (باب القراءة في الصلاة).

٨٥٥- [١٦] (الفضل من عباس) قوله: (الصلاة مشن مشن) أي: أفضل الصلاة

تَشْهَدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَتَخْشَعُ وَتَضَرَّعُ.....

النافعة أن يكون ركعتين ركعتين ليلاً أو نهاراً، وبه أخذ الشافعي رحمه الله، وعند أبي حنيفة - رحمه الله - أربع ركعات فيهما، وعند أبي يوسف ومحمد في الليل مثنى مثنى، وفي النهار أربع أربع، وقال في (الهداية)^(١): وللشافعي - رحمه الله - قوله ﷺ (صلاة الليل والنهار مثنى مثنى)، ولهما الاعتبار بالتراويح، ولأبي حنيفة - رحمه الله - أنه ﷺ كان يصلي بعد ابعشاء أربعاً [أربعاً] رونه عائشة رضي الله عنها، وكان ﷺ يواظب على الأربع في الضحى، ولأنه أდوم تحرمة ليكون أكثر مشقة وأزيد فضيلة، ولهذا لو نذر أن يصلي أربعاً لا يخرج عنه بتسليمتين، وعلى القلب يخرج، والتراويح تؤدي بجماعه فيراعى فيه جهة التيسير، ومعنى ما روجه شعاعاً لا وترأ، انتهى.

وقال الشيخ اس الهمام^(٢): قوله ﷺ (صلاة الليل والنهار مثنى مثنى)، إما في حق الفضيلة بالنسبة إلى الأربع أو في حق الإباحة بالنسبة إلى الفرد، وترجيح أحدهم بمرجح، لكننا عقلنا زيادة فضيلة الأربع؛ لأنها أكثر مشقة على النفس بسبب طول تعددها على الخدمة^(٣)، ورأياه ﷺ قال (إما أجرك على قدر نصبك) فحكمت بأن المراد الثاني، أي مثنى لا واحدة وثلاثاً، وللشيخ ههنا كلام بسيط وتدقيق طويل لخصنا منه هذا القدر، والله أعلم.

وقوله: (تشهد في كل ركعتين) خير بعد خير، وفيه بين معنى كونه مثنى مثنى. و(التخشع) ما باطن أن لا يتطرق إلى القلب الوسوس والخواطر، ولو في أمر آخروي لا تعلقه بصلاته و(التضرع) في الظاهر يكثر الدعاء والسؤال فيها، والتمسك بإظهار

(١) «الهداية» (١/ ٦٧)

(٢) «فتح القدير» (١/ ٤٥٠).

(٣) في «فتح القدير»: حول تقيدها في مقام الخدمة

وَتَمَسَّكُنْ، ثُمَّ تَقْنَعُ بِيَدَيْكَ - يَقُولُ: تَرَفَعُهُمَا إِلَى رَبِّكَ - مُسْتَقْبِلًا بِبَطْنَيْهِمَا
وَجْهَكَ، وَيَقُولُ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهُوَ كَذَا وَكَذَا. وَفِي
رِوَايَةٍ: «فَهُوَ خِدَاجٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ٣٨٥].

• الفصل الثالث:

٨٠٦ - [١٧] عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُعَلَّى قَالَ: صَلَّى لَنَا أَبُو
سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، فَجَهَرَ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ رَفَعَ.....

لذلة والافتقار والإسقاط عن درجة الاستحقاق والاعتدال، وقد تروى هذه الألفاظ (تشهد)
(وتحتمل) و(تضرع) و(تمسك) بصيغ الأمر، فاس التوريشي: "مرها تصحيحاً،
والصحيح بصيغ المصادر، والله أعلم.

وقوله: (ثم تقنع يديك) من الإصاح بلغة الخطاب، أي ترفعهما بعد السلام.
وقوله: (يقول) بلفظ الغيبة، أي يريد ﷺ بإقناع اليدين أنك ترفعهما،
وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما تفسيراً لقول رسول الله ﷺ.

وقوله: (كذا وكذا) كناية عن لحوق نقص في صلاته. (فهو خداج) أي: المصلي
أو فعله ذو خداج، أي: نقص، مصدر خدحت الحامل من ضرب يضرب* إذا ألقت
ولدها قبل وقته، وأخدجته. إذا ولدته ناقص الخفئة وإن كان تام لمدته، ولخدج
لولد تام الخفئة ناقص المدة، والمخدح بالعكس، ودل الحديث على استحباب إبداء
بعد الصلاة.

المصل الثالث

٨٠٦ - [١٧] (سعيد بن الحارث بن المعلى) قوله: (فهو بالتكبير حين رفع

رَأْسُهُ مِنَ السُّجُودِ، وَحِينَ سَجَدَ، وَحِينَ رَفَعَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ. ٧٩١].

٨٠٧- [١٨] وَعَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ شَيْخٍ بِمَكَّةَ، فَكَبَّرَ ثَلَاثِينَ وَهَشْرِينَ تَكْبِيرَةً، فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّهُ أَحْمَقُ، فَقَالَ: تَكَلَّفْتَ أُمَّكَ،...

رأسه... إلخ)، فيه دليل على سبب جهر الإمام بالتكبيرات، وسبب تخصيص هذه الثلاثة بالذكر إما لأنه وقع للكلام فيه، أو لترك بعض الناس إياديهما وتهاونهم في أمرها، أو لسياد الروي ما سواها، وفي شرح الشيخ: أنه يقاس عليها ما سواها من التكبيرات وسمع الله لمن حمده، وقد وقع في رواية الإسماعيلي ذكر باقي التكبيرات أيضاً، حيث روي: أنه اشكى أبو هريرة - أو غاب - فضلى أبو سعيد الحذري ﷺ، فجهر بالتكبير حين افتتح وحين ركع، الحديث^(١)، وراد في غيره: قلما انصرف قيل له: قد اختلف الناس على صلاتك، فقام على المبر، وقال: إني والله ما أنالي اختصت صلاتكم أو سم تحلف إني رأيت رسول الله ﷺ هكذا يصلي، والذي يظهر أنه كان بينهم اختلاف في الجهر بالتكبير والإسرار به، وكان مروان وغيره من بني أمية سره، وكان أبو هريرة ﷺ يصلي بالناس في إمارة مروان على المدينة، كذا في بعض الشروح نقلاً عن الشيخ^(٢).

٨٠٧- [١٨] (عكرمة) قوله: (حلف شيخ) وهو أبو هريرة ﷺ.

وقوله: (فكبر) يعني جهرًا.

وفوله: (ثلاثين وهشرين) أي: في الرابعة مع تكبيرة الافتتاح وإقيام من التشهد.

(١) أخرجه أحمد في «مستدر» (١٨/٣)

(٢) انظر: «فتح الباري» (٢/٣٠٤)

سُئِلَ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . رَوَاهُ الْخَارِجِيُّ [ج ١٧٥٥].

٨٠٨ - [١٩] وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ مُرْسَلًا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

تَكْبِيرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَلَمْ تَزَلْ تِلْكَ صَلَاتُهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى. رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط: ١٦٤].

٨٠٩ - [٢٠] وَعَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ قَالَ لَنَا ابْنُ مَسْعُودٍ: أَلَا أَصَلِّي بِكُمْ

صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَصَلَّى وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً مَعَ تَكْبِيرَةٍ لِإِفْتِتَاحٍ. رَوَاهُ الثِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ لَيْسَ هُوَ بِصَحِيحٍ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى. [ت: ٢٥٧، د: ٧٤٨، ن: ١٠٥٨].

وقد رفع عبد الإسماعيلي، المهر صريحاً^(١)

٨٠٨ - [١٩] (علي بن الحسين) قوله: (كلما خفض ورفع) ويستثنى منه رفع

من ركوع بـ (إجماع، فإنه كان يعور. سمع الله من حمده، كما جاء في روايات وقوله: (صلاته) بروي ماض، والرفع حر (ثم نزل) أو سمع. وقد بروي (ثم نزل) مالبه. فيه ضمير لسي ﷺ، و(تلك صلاته) جملة خبر له

٨٠٩ - [٢٠] (علقمة) قوله. (وقال أبو داود: ليس صحيح على هذا المعنى)

علم أن ثرمذي^(٢) عقد رأياً فيمن سمى به الرفع إلا عند الافتتاح. ثم أخرج حديث عبد الله بن مسعود هذا، وفيه لباب عن البراء بن عازب، وحديث بن مسعود حديث حسن، وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة نعم. وفيه (باب رفع اليدين عند الركوع) عن عبد الله

(١) انظر: «منهج سارح» (٢/ ٢٧٢)

(٢) «سنن الثرمذي» (٢٥٧)

٨١٠ - [٢١] وعن أبي حميد الساعدي قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ [ج: ٨٠٣].

٨١١ - [٢٢] وعن أبي هريرة قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطُّهْرُ، وَفِي مُؤَخَّرِ الصُّفُوفِ رَجُلٌ فَاسَاءَ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا فُلَانُ أَلَا تَتَّقِي اللَّهَ؟ أَلَا نَرَى كَيْفَ تُصَلِّي؟ إِنْكُمْ تُرَوُّنَ أَنَّهُ يَخْفَى عَنِّي شَيْءٌ مِمَّا تَصْعَعُونَ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَى مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ. رَوَاهُ أَحْمَدُ [حم: ٤٤٩/٢].



ابن المبارك، وقد ثبت حديث من يرفع، ولم يثبت حديث ابن مسعود، أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مره، والكلام فيه واسع، ذكره الشيخ بن لهيعة، وقد أشرنا إليه مجملًا في المعص الأول.

٨١٠ - [٢١] (أبو حميد الساعدي) قوله: (ورفع يديه وقال: الله أكبر) لو لم يعلق النجم، فلا يدل على تقديم الرفع وتأخيرها، والأحاديث وردت في لكل، وأقوال لعلماء مختلفة

٨١١ - [٢٢] (أبو هريرة) قوله (تروون) أي تظنون

وقوله: (إني لأرى من خلفي) الصواب أنه محمود على ظاهره، وأن هذا لإبصار بدره، حقيقى بحسنة لعبى حاص به ﷺ على حرق العادة، فكان يرى من غير مقابلة، ويحتمل أن يكون علماً ماقلب بوحى أو بالهام، ولم يكن دائماً، ويؤيده أنه ﷺ لما ضلّت دفته قال بعض المنافقين: إن محمداً يزعم أنه يحرككم بخير السماء، وهو

١١ - باب ما يقرأ بعد التكبير

لا يدري أين دفته؟ فقد ﷺ (والله لا أعلم إلا ما علمي ربي، وقد دلّني ربي عليها، وهي في موضع كذا وكذا، حستها شجرة بخطامها) "، وكان ﷺ حين ينكشف له في حال الصلاة أنني كانت له قرة عين حقن الموجدات فيدرك من حمه كما يدرك من أمامه، ولم يكن شهوده ﷺ يحسث يشغفه ويدهله عن الكائنات، على ما هو حال المتمكّن الكائنات المائت.

فعدم مما ذكرنا أن ههنا لا ينبغي قوله: (إني لا أعلم ما وراء جداري)، وقيل: لا أصل بذلك الحر أي قوه. (إني لا أعلم ما وراء جداري)، فلا يحتاج إلى الجواب، ولقد أغرب من قال: إنه كان به ﷺ عين حلف ظهره، أو بين كتفه عنان مثل سم الخياط، لا يحجبها شيء، والظاهر من هذا أن تكون رؤيته من خلفه دائمة، والله أعلم.

١١ - باب ما يقرأ بعد التكبير

لعمري أنه قد ورد في الأحاديث الصحيحة الأدعية والأذكار في افتتاح الصلاة من قوله (وجهك وجهي بلدي فطر السماوات والأرض) وغيره، وقوله (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك . . . إلى آخره)، وهي مستحبة معمول بها في مذهب الشافعي - رحمه الله - في الغرضة والدفلة كلاً أو بعضاً، قال النووي: "يسحب الجمع بينهما

(١) مذهبنا فوجدوها كما أحيز ﷺ، اهـ وتعامل أن أحوال الأنبياء والأولياء مختلفة؛ وهذا سمير يعقوب ولدة يوسف في انشور مع مؤلفه إلى بلده، ووجه ربح فيهم يوسف بن حين فصحت انشور من مضمون "مروحة المصالح" (٢/ ٦٧٠)

كله ثم صلى مفرداً، ولإمام إذا أدأ له المأموم، فلم إذا لم يأذن فلا يطؤ عليه بل يقتصر على بعض دنت، وحسن فتصاره على (وجهت وجهي) إلى قوله (من مسلمين)، وكذلك المفرد الذي يؤثر التحصيف، انتهى. وعندنا وكذلك عند أحمد وماث في ظاهر مذهبهما يقتصر على قوله سبحانه اللهم وبحمدك . إلح .

وفي (شرح كتاب الحرفي) ^(١) في مذهب أحمد ولو استفتح بعير هذا مما روي وصح لحاز، وما روي سوى ذلك فهو محمول على التهجيد، بل مطلق التوافق لما ثبت في (صحيح أبي عوانة) ولساني أنه ^(٢) كان إذا قدم يصلي تطوعاً قال: (الله أكبر، وجهت وجهي . إلى آخره)، فيكون مفسراً لما في غيره بخلاف (سبحانك اللهم) فإنه لمستغفر عليه في لغرض، كما ذكر شيخ ابن الهمام ^(٣)، وسبني كلام في في لفصل لثاني.

ثم الشاء ولم رده قول (سبحانك اللهم . إلح)، بدون التوجيه المراد به (إني وجهت وجهي . إلح)، هو متمين عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - لحدث أنس ^(٤)، رواه الدارقطني في (مسند) ^(٥) بإسناد رجاه ثقات، أن رسول الله ﷺ كان إذا فتح الصلاة كبر، ثم قال (سبحانك الله وبحمدك) الحديث، وليس فيه ذكر التوجيه، وعند أبي يوسف "مجمع بين الشاء والتوجيه جميعاً" حديث أنس وعبد، وهو مختار الطحاوي، وقال ^(٦) هو محير في أن يأتي بتوجيه بعد الشاء أو قبله، وهو

(١) شرح اردوبي عن مختصر تحرفي (١/ ٢٢٢).

(٢) شرح فتح البدير (١/ ٢٨٩).

(٣) مسند الدارقطني (١/ ٣٠٠، ج ١٢).

(٤) انظر شرح معاني الآثار (١/ ٢٥٧، ج ١١٤٩).

* الفصل الأول:

٨١٢- [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَانَةً،

رواه عن أبي يوسف، والمشهور تأخير التوجيه عن الثناء عبده.

ثم اعلم أن عند بعض الحنفية لقائس التوجيه المستحب أن لا يتوجه بعد نية قبل التكبير، لأن هذا يؤكد وأدحر في اليه وعزيمة، وفان بعضهم. هذا يؤدي إلى صول مكث القيام مستقل لقلة من غير صلاة، وهو مدموم شرعاً، فسفي أن يأتي بعد لتكبير

وهذا لاختلاف مبني على اختلاف سحني (الهداية)، ففي بعض النسخ: والأولى أن لا يأتي بالتوجيه قبل التكبير؛ لتصل الية به، فالضمير في (به) رجع إلى لتكبير، وحاصله لزوم المكث المذكور، وأيضاً الأولى في اليه مر بها بالتكبير، وفي بعضها (يأتي) بدون (لا)، فالضمير رجع إلى التوجيه لكونه مؤكداً ثلثية والعزيمة، وقد نقل شئني عبارة (الهداية) (لا يأتي) بريادة (لا)، هو الموافق لما في (شرح ابن الهمام)^١، فتدبر

الفصل الأول

٨١٢- [١] (أبو هريرة) قوله: (يسكت) صبطوه بفتح أوه من السكوت، وحكى الكرماني عن بعض الروايات ضم أوله من لإسكات، كذا في شرح الشيخ، وفي (مجمع البحار)^٢ بفتح أوله، و(إسكاته) مصدر شاد، وانقياس سكوناً، وفيه

(١) اشرح فتح القدير (١/ ٢٩٠).

(٢) مجمع بحار لأتوار (٣/ ٩٢).

فَقُلْتُ: يَا أَيُّهَا أُنْتُ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ
مَا تَقُولُ؟ قَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ
الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ
الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ.....»

يسكب مضارع أسكت بمعنى سكب، وفي (الصحاح) (١) . تكلم الرجل . ثم سكت بغير
ألف، فإذا انقطع كلامه فلم يتكلم قلت أسكت، انتهى والمراد بالسكوت ههنا عدم
سجهر

وقوله (يا أيُّ أنت وأمي) أي . أنت مفدي بأبي، ومدحول الداء في العداء يكون
مبذولاً.

وقوله (إسكاتك) لمشهور بالنصب، أي أسألت إسكاتك ما تقول فيها، وقد
يروي بالرفع على الاستثناء

وقوله (باعد بيني وبين خطاياي) صيغة المفاعلة للمبالغة؛ لأن العمل
إذا جاء من ليس يكون أقوى وأكمل، والظاهر من قوله: (خطاياي) بالإضافة أن
يكون المراد ما وجد من خطايا السابقه، بطب محوها وغفرته في العبد،
و(الخطايا) في قوله (ونقي من الخطايا) بحتمل السابقة وللإضافة، نصب محو
آثارها والعصمه منها، واستفيد به (ثوب أبيض) لظهور دنس فيها عيبة لظهور،
وإن كان أدبه فبالع في التنقية حتى يروى مع ما فيه من الإشارة إلى العطرة التي قطر
الناث من عليها

بِالْمَاءِ وَالثلْجِ وَالْبَرْدِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [ج: ٧٤٤، م ٥٩٨].

وقوله . (بالماء والثلج والبرد) بالتحريك، حَبَّ الغم، إشارة إلى أسواع لمصبرات وأقسام المعقرة، مبالغة في العسل والتنقية والمعرفة، والثلج والبرد أيضاً ماء مجمد، فالعسل به ليس سعيد، فلا حاجة إلى جعل التركيب من قيل: علصته تبا وماء، ومثلاً سبياً ورمحاً، ففهم.

(١) قيل حصن أشج ولبرد بالذكر «لأنهم ماء» من مطروب على جبلتهم ثم يستعمل، ولم تلهم الألسن، ولم تحضهت الأرجل، كما سطر لبه النبي حطط الثراب، وجرنت في الأنهار، وجمعت في البحار، فهذا هو لكم الظاهرة قال الخطابي: هذه أمثال وتارة يُدعى هذا المسميات، ومما أورد في التفسير والمسالمة في مخوفه عنه، قال ابن دقي البعد عن بها عن عاتة المخوف، ولما ثوب الذي يكثر عن ثلاثة أسماء متعة يكون في عاتة النقاء ويحمل أن يكون ثمرة كل واحد من هذه لأشياء مجاز عن صفة يقع المخوف به، كما سطر تعاني «واعتقاً وأعرق وأرحاً» بقر، ٢١٦. قال النحوي، يمكن أن يمد المصلوب من ذكر الثلج والبرد بعد ذكر الماء لطلب شمول الرحمة، وأنواع المعقرة بعد المعقوف لإفهام حرارة عذاب النار التي هي في غاية الحرارة، من قوتها، وقد الله مضجعة، في رحمة ووقد عذاب النار، قال ميرك، وأقول: الأقرب أن يقال: جعل المحذوا بمنزلة نار جهنم، معبراً عن ضياء حرارتها بالعسل تأكيداً، ويحتمل أن يكون في الدعوات ثلاث إشارة إلى الأربعة بثلثه، فالأربعة المستقل، والعسل لمدهسي، والتنقية منحد، وكان تقديبه المستقل للأربعة مدفع في سباني قد دفع ما حصل، والله أعلم.

ويمكن أن يكون الهمزة فيه، ثم يقع مطلق والشمية في الحجاب والإسقيان، والعسل فيه وقع مطلقاً، وتعد الأية بعسل إشارة إلى أنوع المعقرة لصنعته بدسوس ومرتبها، والله أعلم، وهذا كله تعليل للأقوى، ودعاة لهم، أو باعتبار حساس الأبرار نسبتاً لمقربين، وهو الأظهر لمرقاة اسمائيل (٢/ ٦٧١).

وهي أحسن الله اليقين (٢/ ١٣) أنه كناية عن تكثير الخطايا مع إيجاد الطمأنينة وسكون القلب، والعرب تقول: يرد قلبه، أي سكن وصحان، وأما المصحح، أي النفس.

٨١٣ - [٢] وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ - وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ إِذَا فَتَحَ الصَّلَاةَ - كَبَّرَ، ثُمَّ قَالَ: «وَحَهِتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ خَيْفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ، وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي، فَأَعِزِّ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ، لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا، لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي بَيْدِكَ،

٨١٣ - [٢] (علي عليه السلام، قرب - (حقيقاً) حال من صمير (وجهت)، أي - مانلاً عن الناطق إلى الحق، و(النسك) مثلة وصمتين العادة، وكل حق لله ﷻ، كنصر وكرم، وقوله (وأنا من المسلمين) وسيأتي في رويته، (وأنا أول مجسمين)، قيل ذلك مخصوص بالنبي ﷺ، ومن غيره كذب، فقيل تصد الصلاة، والأصح أنها لا تصد، فاقصد الصلاة؛ لأنه قال لا مخير ومعنى (النسك) أقسم طاعتك، فاقم بعد إقامته.

وقوله (مسعديت) أسعداء، أسعداء بعد إسعاد، وقد عرفت تصحيحهما في النحو.

(١) قال نحاري رثما جمع شداوات لسعها، ولاحلاف صيانتها، أو قدّم وجودها، أو شرف جهتها، أو مصيبه خسه شكانها، أو لأنّها فصل على الأصح عند أكثر، ولا فالأرض سبع نصفاً على الضحيح لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْأَرْضُ مَتْنُهُنَّ﴾ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ وردت الأرض صبيح الشع - مرقاة المدايح (٢/ ٦٦٢)

وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ
إِلَيْكَ. وَإِذَا رَكَعَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ،
خَشَعَ لَكَ سَمْعِي، وَبَصَرِي، وَمُخِّي، وَعَظْمِي، وَعَصَبِي». فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ
قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمِثْلَهُمَا وَمِثْلَهُمَا
مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ». وَإِذَا سَجَدَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ
آمَنْتُ، »

ومعنى قوله: (والشر ليس إليك) أن الشر لا بسب ولا يضاف إليك، فلا يقال يا خالق
شر، وإن كان حلقه، كما لا يقال: يا خالق اختزير، وإن كان خالقه تادباً، وحقيقته
أن الكل يخلق الله، وله في خلق كل شيء حكمة، فهو خير بالنظر إلى تلك الحكمة،
فلا شر في الخلق، وبما الشر في المحبوق، وقيل معناه: والشر لا يتقرب إليك،
وقيل: لا يصعد إليك، وربما يصعد انكلم الطيب.

وقوله: (أنا بك وإليك) أي: أنا أثق بك وألتجئ إليك، أو أنا بك أستجير
وأحیی وأموت، وإليك المرجع والمصير، أو أنا أقدم بك وراغب إليك، وكان الشيخ
- رحمه الله عليه - يقول: هذه حروف الجبر يصح تقدير كل ما يلائمها ويتعلل بها.

وقوله: (لك ركعت) أي: دللت واحضيت.

وقوله: (ملء) الرواية المشهورة النصب، صفة مصدر محذوف، وقد يرفع صفة
الحمد.

وقوله: (ملء ما شئت) أي: من الممكنات المعدومة أردت وحوده.

قوله: (بعد) أي: بعد المذكور من السماوات والأرض وما بينهما، ويحتمل
أن يكون المراد من بعد قولي ووقتي هذا.

وَلَكَ أَسَلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلْيَدِي حَلَقَةً وَضَوْرَةً، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ،
تَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْحَالِقِينَ.

لَمْ يَكُنْ مِنْ آخِرِ مَا يَقُولُ تَبِينَ الشَّهْدِ وَالسَّلَامِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي
مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَسْرَفْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ
بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمَقْدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م
٧٧١].

وَفِي رِوَايَةٍ لِلشَّافِعِيِّ: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، وَالْمَهْدِيُّ مِنْ هَدَيْتَ، أَنَا
بِكَ وَإِلَيْكَ، لَا مَنَعًا مِنْكَ وَلَا مَدْبَحًا إِلَّا إِلَيْكَ، تَارَكْتُ». [مسند الشافعي]
١٤٢].

٨١٤- [٣] وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ فَدَخَلَ الصَّفَّ، وَقَدْ حَفَرَهُ .

وقوله: (شَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ) أي: «وَحَدَّاهُ وَفَتَحَهُمَا، وَبَدَأَ» قَالَ: شَقَّ لَوْجُودِ
لَشَوْ فِيهِمَا، وَأَصْلُهُ أَنَّ الْمَصْصُورِينَ بَعْدَ مَا صُزُّوا صُورَةُ لُوجِهِ يَشْفُونَ فِيهِ صُورَةُ السَّمْعِ
وَالْبَصَرِ

وقوله: (مِنْ آخِرِ مَا يَقُولُ) كَلِمَةُ (مِنْ) تَبْعِيصِيَّةٌ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ وَيَدْعُو بِأَدْعِيَةٍ
كَثِيرَةٍ، رَكَعًا آخِرَهَا هَذَا لَدَعَا

وقوله: (لَا مَنَعًا) مَقْصُورٌ مِنَ التَّجَدُّعِ

وقوله: (وَلَا مَدْبَحًا) مَهْمُوزٌ، وَيَجُوزُ تَلْسِيْسُ «مَهْمُوزَةٍ لِلْأَرْدُو حِمْصِيَّةٍ

٨١٤ [٣] (أَنَسٌ) قَوْلُهُ: (وَقَدْ حَفَرَهُ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَقَاءِ الرَّأْيِ عَلَى لَفْظِ

لِعَاصِي، أَيْ جَهْدَهُ لِنَفْسٍ وَتَعَبَهُ وَأَعْيَلَهُ، وَتَبَعَهُ مِنْ شِدَّةِ تَسْمِيٍّ إِلَى الصَّلَاةِ، وَأَصْلُهُ

النَّفْسُ فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا قَصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: «أَيُّكُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلِمَاتِ؟» فَأَرَمَ الْقَوْمُ، فَقَالَ: «أَيُّكُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلِمَاتِ؟» فَأَرَمَ الْقَوْمُ، فَقَالَ: «أَيُّكُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا؟» لِإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ.....

لندفع العنيف، في (القاموس)^(١) حَفَرَةٌ يُخْفِزُهُ: دفعه من خلفه، وعن الأمر: أعجله وأزعبه.

وقوله: (حمدا) منصوب بفعل يدل عليه الحمد لله

وفوله: (فأرَمَ القوم) في (المشارك)^(٢) أي: سكتوا، بفتح الهمزة ولراء وتشديد الميم، كأنهم أطفقوا شعاعهم، وهي المرمة من حبر الناس من بهائم الحيوان، وقد رواه بعضهم في غير هذه الكتب: (فأرَمَ القوم) بزاي مفتوحة وميم مخففة، ومعناه مثل لأون، أي: أمسكوا عن الكلام.

في (القاموس)^(٣): تَرَشَّرُوا: تحركوا للكلام ولم يتكلموا، وفيه: لمرمة ونكسر راؤها: شعة كل [ذات] حليف

وفي (مجمع البحار)^(٤): والمرمة من ذوات الظلف بالكسر والفتح كأنهم من الإنسان، ومنه: حبستها فلا أظمتها ولا أرسلتها ترمم من حشاش الأرض، أي: تأكل، وأصلها من رُميت لشاة وارثت من الأرض: إذا أكلت.

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٤٧٢)

(٢) «مشارك» لأتور (١/ ٤٦٤)

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ١٠٢٨).

(٤) «مجمع بحار لأتور» (٢/ ٣٨١)

بِأَسَاءٍ فَقَالَ رَجُلٌ: جِئْتُ وَقَدْ حَفَزَنِي النَّفْسُ فَقُلْتُهَا، فَقَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ مَلَكًا يَنْتَدِرُونَهَا أَتَيْهِمْ يَرْفَعُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ٦٠٠].

وفي (مختصر النهاية)^(١): ويروي فأزَمَ القومَ بالرأي: أي: أمسكوا عن الكلام كما يمسك اصنافهم عن الضعاف، والأرمة: الحمية، ورمسك: الأسان بعصبه عن بعض، والمشهور أَرَمَ بالراء وتشديد الميم، وإنما أخر في إحداث النبي ﷺ، وهي واجبة؛ لأنه ﷺ لما لم يعين واحداً بعينه لم يتعين المبادرة بالحواف، لا من المتكلم ولا من أحد بعينه، فكأنهم انتظروا أن يعجب أحدهم، وحملهم على ذلك حشيه أن يبدو في حقه شيء، ورجوا أن يقع العفو منه، ولما رأى ﷺ سكوتهم فهم ذلك، فعرفهم أنه لم يقل بأساً، فافهم

وقوله: (بأساً) مفعول به، أي: لم ينطق محذوراً، أو مطلقاً، أي: لم يقل قولاً فيه إثم، والبأس في الأصل: لعذب والشدة وانداهية، والمراد المحذور المكروه.

وقوله: (لقد رأيت اثني عشر ملكاً) سر لعدد مفوض إلى علم الشارع وقال بعض العارفين إن لكل شيء من الجواهر والأعراض روحاً محردة يقومه، فكأنه ظهرت أرواح الحروف المذكورة، فإنها اثنا عشر حرفاً بإسقاط لمكررات، وعدم اعتبار الألف والهمزة، فبأن الأولى يظهر صورته في الحظ دون اللفظ، والثاني يظهر في اللفظ دون الخط على ما يبين في موضعه، وقد ورد في بعض الأحاديث: (رأيت بضعة وثلاثين ملكاً) باعتبار المكررات والألفات، والله أعلم.

وقوله: (يبتدرونها) أي: يعجلون ويستبقون إليها.

وقوله: (أيهم يرفعها) متعلق بمحذوف دل عليه (يبتدرونها)، أي: يبتدرونها

(١) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٢٦٧)

* الفصل الثاني :

٨١٥- [٤] عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [ن ٢٤٣، ٥: ٧٧٦].

٨١٦- [٥] وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. [ج ١٠٦].

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ.....

ليعلموا أو يقولوا: بهم يرفعها، كما قال البيضاوي^١ في قوله تعالى ﴿إِنَّ يَلْقَئُوكَ أَقْلَمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْثَمَ﴾ [المراد ٤٤].

الفصل الثاني

٨١٥- [٤] (عائشة) قوله: (سبحانك اللهم وبحمدك) اعلم أن (سبحانك) مصدر مضاف مفعول مطلق لسبح، أي أسحت تسيحاً لانفكاً بجنابك الأقدس، والباء هي (بحمدك) للملابسة، والوار لمعطف، والتقدير وأسبحك ملتصقاً بحمدك، فيكون لمحمود في معنى: سبحان لله ولحمد لله، هذا هو أظهر الوجوه، وما ذكر في بعض الشروح أن لتقدير ووقفني بحمدك، أي بأحمدك، فلعله قدر سبحانه علمي سبيحك، وما جعل لوار للحال بتقدير مبتدأ بحمدك، كما هو أيضاً في بعض الشروح، فيرد عليه أن لو لا يكون في الحال المفردة، ولو قدر الفعل المضارع فكذلك، إلا أن يقدّر وأنا أسبحك، وجعل السوار زائدة بتقدير: أسبحك تسيحاً ملتصقاً بحمدك أيضاً تعسف، فتدبر

٨١٦- [٥] (أبو سعيد) قوله. (وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من

[حَدِيثٌ] حَارِثَةٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ.

حارثة، وقد تكلم فيه من قبل حفظه، علم أنه قد ضعف هذا الحديث بعض المحدثين، وقد نمست بحكمهم بعض الشافعية، فقال في (لمصباح): هو ضعيف، وقال النووي، حديث عائشة رضي الله عنها رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه بأسانيد ضعيفة، ورواه أبو داود والترمذي والسنائي وابن ماجه والبيهقي من رواية أبي سعيد الحديري رضي الله عنه وضعفه، وقال البيهقي: وروي الاستفتح بسبحانك اللهم وبحمدك عن ابن مسعود مرفوعاً، وعن أنس مرفوعاً، وكما ضعيفة، قال: وأصح ما روي فيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم رواه برسناده عنه: أنه كبر ثم قال: (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك)، والله أعلم، انتهى كلام النووي^(١)

وقال الثوري رضي الله عنه: "قد رماه المؤلف بالضعف، وليس الأمر على ما توهم، إذ هو حديث حسن مشهور، أخذ به من الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والحديث مخرج في كتاب مسلم عن عمر، وقد أخذ به ابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة، ولم يكن هؤلاء السادة ليأخذوا بذلك من غير أسوة، ولهذا ذهب إليه كثير من العلماء الناعمين، واختاره أبو حنيفة وغيره من العلماء لاستفتاح الصلاة، وأنه ينسب هذا الحديث إلى لضعف، وقد ذهب إليه الأحلة من علماء الحديث كسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وقال: وأما الجرح والتعديل فقد يقع في حق أقوام على وجه الاختلاف، فربما ضُغِف الراوي من قبل أحد الأئمة، ووُثِّق من قبل آخرين، وهذا الحديث رواه الأعلام من أئمة الحديث وأحد به، وقد رواه أبو داود بطريق آخر حسن، رجلاه مرضيون.

(١) الأذكار (ص: ٩٢).

(٢) كتاب الميسر، (١/ ٢٣٥ - ٢٣٦).

وروى الترمذي في (جامعه)^(١) عن أبي سعيد. كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة بآيتين كبر، ثم يقول. (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك)، ثم يقول. (الله أكبر كبيراً)، ثم يقول. (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان من همزه ونفحه ونقته)، وقال. وفي الباب عن علي وعائشة وعبد الله بن مسعود وجابر وجبير بن مطعم وابن عمر رضي الله عنهم، وحديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب، وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث.

وأما أكثر أهل العلم فقالوا بما روي عن النبي ﷺ: أنه كان يقول: (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك)، وهكذا روي عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم، والعمل على هذا عند أهل العلم من التابعين وغيرهم، وقد تكلم في إسناده حديث أبي سعيد، وكان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي، وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث.

ثم روى الترمذي^(٢) حديث عائشة رضي الله عنها المذكور في الكتاب، وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا لوجه، وخاتمة قد تكلم فيه من قبل حفظه، كما رواه المؤلف، فقد ظهر أن لتكلم في هذا الطريق الذي فيه حارثة، وهو لا يتأني صحة لطريق الآخر كما ذكر بقوله: وأما أكثر أهل العلم... إلى آخره.

وقال الشيخ ابن الهمام^(٣). روى البيهقي عن أنس وعائشة وأبي سعيد، الخديري

(١) سنن الترمذي، (ج: ٢٤٢).

(٢) المعجم: سنن الترمذي، (ج: ٢٤٣).

(٣) شرح فتح القدير، (١/ ٢٨٩).

٨١٧- [٦] وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةً
قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا،»

وجابر وعمر وابن مسعود رضي الله عنهم الاستفتاح سبحانهك اللهم وسبحك . إلى آخره مرفوعاً .
لا عمر رضي الله عنه ، فإنه وقفه على عمر ، ورفعته الدارقطني عن عمر رضي الله عنه ، ثم قال : المحفوظ
عن عمر رضي الله عنه من قوله . وفي (صحيح مسلم) : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يحهر
بهؤلاء الكلمات ، ورواه أبو دود و الترمذي عن عائشة رضي الله عنها ، وضعفاه ، ورواه الدارقطني
عن عثمان رضي الله عنه من قوله ، ورواه سعيد بن منصور عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه من
قوله .

وأورد الشيخ حديث أبي سعيد عن الترمذي والسنائي وابن ماجه ، ونقل قول
الترمذي في تضعيف علي بن علي كما نقلناه ، ثم قال : وعلي بن علي وثقه وكيع وابن
معين وأبو زرعه ، وكفى بهم ، وقال : ولما ثبت من فعل الصحابة كعمر رضي الله عنه وغيره
الافتتح بعده رضي الله عنه سبحانهك اللهم مع الجهر به لقصد تعليم الناس ليقفوا وبأتسوا ،
كان دليلاً على أنه الذي كان عليه رضي الله عنه آخر الأمر ، وأنه كان الأكثر من فعله ، وإن كان
رفع غيره أقوى على طريق المحدثين ، والحاصل أن غير لمرفوع ، أو لمرفوع المرحوح
في الثبوت عن مرفوع آخر ، قد يقدم على عدله إذا فترت بقرائن تفيد أنه صحيح عنه رضي الله عنه
مستمر عليه ، انتهى .

٨١٧- [٦] (جبير بن مطعم) قوله (قال الله أكبر كبيراً) أي : عقب تكبيرة
الإحرام ، كذا في شرح الشيخ .

وقوله (كبيراً) قال الطيبي (١) . به حال مؤكدة ، نحو زيد أنك عطوباً ، وفي

(١) شرح الطيبي (٢/ ٣٠٦) .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَتُحْبَبُ إِلَهُهُ
 تُكْرَهُ وَأَصِيلًا، ثَلَاثًا، «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، مِنْ نَفْخِهِ وَنَفْثِهِ وَهَمْزِهِ».
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا». وَذَكَرَ
 فِي آخِرِهِ: «مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ». وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: نَفْثُهُ الْكِبَرُ، وَنَفْثُهُ
 الشَّعْرُ.....

بعض الشروح: به مصوب فعل مصدر، أي كبير كبيراً.

وقوله: (تكرة وأصيل) أي: في أول سها وآخره، تحضاً ما ذكر مع أن المراد
 الدوام بمصنعهما لاجتماع ملائكة الليل والنهار بهما.

وقوله: (ثلاثاً) قيد للأخير، أي: كالذي قبله

وقوله: (وقال عمر رضي الله عنه: نفثه الكبر) قال شوربشيبي: "الفتح عبارة عما
 يسوله الشيطان للإنسان من الاستكبار والخيلاء، فتعاطف في نفسه كالذي تمخض فيه،
 وقيل: لأن المتكبر يتعاضد ويجتمع نفسه فيحدج إلى أن ينمخ

وقوله: (ونفثه الشعر) فسر النفث بالشعر لأنه ينمخ من المم كالرقية، وللمرد
 الشعر المذموم من هجو مسلمة أو كفر وفسق، وقيل المراد بالنفث السحر، وهو الأنسب
 بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثِينَ﴾ [الفلق: ٤].

(١) وقوله: (وقال عمر رضي الله عنه الظاهر أن المراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه)، قال: وفي بعض الحواشي
 كذا وقع في أصل سماعه وجمع لسح تحاصرة من المشكاة عمر بن عبد العزيز، وأظنه سهواً،
 إما من المؤنث أو من السح، والتصوب عمرو بن لو، والمرد: عمرو بن مرة أحد رواة هذا
 الحديث، (ميرك شاه)

(٢) «كتاب الميسر» (١/ ٢٣٦)

وَهَمَزُهُ الْمُتَوَاتِرَةُ. [د: ٧٦٤، ج: ٨٠٧].

٨١٨ - [٧] وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ: أَنَّهُ حَفِظَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَكَتَيْنِ: سَكَنَةً إِذَا كَبَّرَ، وَسَكَنَةً إِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ ﴿عَبَسَ مَنْشُوبٍ عَلَيْهِمْ وَلَا أَلَمَكَ يَوْمَ﴾ [المائدة: ٧]، فَصَدَّقَهُ أَبِي بْنُ كَعْبٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاحَةَ وَالذَّارِمِيُّ نَحْوَهُ. [د: ٧٧٧، ت: ٢٥١، ج: ٨٤٤، دي: ١٧٤٣].

وقوله: (وهمزة المتواترة) يضم لميم وفتح التاء، نوع من الجنود، أو الصرع يعترى الإنسان، والهمزة في الأصل: التخس، والعمر، وكل شيء وقعت فيه همزته، والهمز أيضاً: الغيبة، ووقعة في ناس، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَلْبِسْكُمْ هَمَزًا تُرِقًا﴾ [الهمزة: ١]، وقيل: المراد بهمز الشيطان أو سوسة، كما في قوله تعالى ﴿أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [المؤمن: ٩٧] أي: وسوسها وحفراتها

٨١٨ - [٧] (سمرة بن جندب) قوله: (سكنة إذا كبر، وسكنة إذا فرغ . . الخ)، علم أن سكنته الأولى بعد التكبير متفق عليها عند الأربعة لقراءة دعاء الاستفتاح، وهي ليست سكنة في الحقيقة، بل المراد به عدم الجهر بالقراءة، والثانية سنة عند الشافعي - رحمه الله -، وكذا عند أحمد على ما حكاه الطيبي^١، وقد جاء سكنة أخرى بين القراءة والركوع، وعندنا وعند مالك لا سكنة إلا الأولى

وعن أسوي في (الأذكار)^٢. قال أصحابنا: يستحب للإمام في الصلاة الجهرية [أن يسكت] أربع سككات، إحداها: عقيب تكبيرة الإحرام لبأني بدعاء الاستفتاح،

(١) شرح الطيبي (٢/ ٣٠٣)

(٢) الأذكار (ص: ١٠٠)

٨١٩- [٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ بِـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي» وَلَمْ يَسْكُتْ هَكَذَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ. وَذَكَرَهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي «أَقْرَادِهِ»، وَكَذَا صَاحِبُ «الْجَامِعِ» عَنْ مُسْلِمٍ وَخُذَهُ. [م: ٥٩٩].

والثانية: [بعد] فراغه من الفاتحة سكتة لعبقة جداً بين آخر الفاتحة وبين آمين؛ ليعلم أن آمين ليست من الفاتحة، والثالثة: بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة، والرابعة: بعد الفراغ من السورة يفصل بها بين القراءة وتكبيرة الهوي إلى الركوع، وقد فصلنا القول في السكتات في (شرح سفر السعادة)^(١).

٨١٩- [٨] (أبو هريرة) قوله: (استفتح القراءة بـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي» ظاهره أنه لم يأت بالبسملة، وأوله الشافعية بأن المراد به هذه السورة مع البسملة، كما يقال: قرأت «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: ١]، والمراد به السورة بتمامها، وهذا التأويل غير بعيد، وللحديث تأويل آخر، وهو أنه لم يجهر بالبسملة، وسيجيء الكلام فيه.

وقوله: (ولم يسكت) من الإسكات أو السكوت، يعني لم يسكت إسكاته قرأ فيها شيئاً من الذكر بعد التكبير، كما في افتتاح الصلاة
وقوله: (هكذا في صحيح مسلم) اعتراض على صاحب (المصابيح) في إيرادها في الحسان، وفي (الأزهار) قال في (جامع الأصول)^(٢): أخرجه مسلم، ولم أظفر به فيه، والله أعلم.

(١) «شرح سفر السعادة» (ص: ٥٤).

(٢) «جامع الأصول» (٥/ ٣٢٦، رقم: ٣٤٢١).

* الفصل الثالث :

٨٢٠ - [٩] عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ، وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ اهْدِنِي لَأَحْسَنِ الْأَعْمَالِ، وَأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ، لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَتَقَبَّلْ مِنِّي سَيِّئَ الْأَعْمَالِ، وَسَيِّئَ الْأَخْلَاقِ، لَا يَقْبَلُ سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، [٥٠٠: ٨٩٦].

٨٢١ - [١٠] وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ قَالَ: إِذْ رَسُلَ اللَّهُ ﷺ [كَانَ] إِذَا قَامَ يُصَلِّي تَطَوُّعًا قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَقِيقًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ». وَذَكَرَ الْحَدِيثَ مِثْلَ حَدِيثِ جَابِرٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ». ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ» ثُمَّ يَقْرَأُ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، [٥٠٠: ٨٩٨].



الفصل الثالث

٨٢٠ - [٩] (جابر) قوله: (وأنا أول المسلمين) قد مر في الفصل الأول: (وأنا من المسلمين)، مكانه ﷺ تارة يقول هكذا، وأخرى كذلك، وأما غيره ﷺ لا يقول إلا الأخير، لئلا يكذب، ما لم يرد حكاية لفظ الآية.

٨٢١ - [١٠] (محمد بن مسلمة) قوله: (إذا قام يصلي تطوعاً) فيه دليل على تخصيصه بالتطوع، كما هو مذهب، وروى لشافعي - رحمه الله - في (الأم): (إذا صلى لمكتوبة

١٢ - باب القراءة في الصلاة

• الفصل الأول:

٨٢٢ - [١] عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج. ٧٥٦، م. ٣٩٤].

١٢ - باب القراءة في الصلاة

اعلم أن القراءة فرض في الصلاة عند جمهور علماء الأمة، فعند الشافعي - رحمه الله - في كلِّها، وعند مالك - رحمه الله - في ثلاث ركعات إقامة للأكثر مقام لكل يسيراً، وعند: في الركعتين، ومذهب أحمد كالشافعي - رحمه الله - في مشهور، وفي رواية كمدتها، وعند: في ركعتين، وفي واحدة، وعن أبي بكر الصم وسعيد بن عيينة - يسب إلا سنة - لأن من الصلاة على الأفعال لا على الأسماء، ولأنه تسقط لعدم طهره على الأفعال مع القدره على القراءة، وعلى العكس لا يسقط، كما في شروح (الهداية)^(١)

الفصل الأول

٨٢٢ - [١] (عبادة بن الصامت) قوله: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) وفي روايه: (لمن لم يقرأ بأم القرآن)، بناءً رائده التأكيد، ودل بطيبي^(٢) المعنى لم يبدأ بقراءة بها، وهذا التوجيه لا يطرد فيما يأتي من الأحاديث. يقرأ بالصو وبالمرسلات، وتسميها فاتحة الكتاب ظهراً، وأم القرآن وأم الكتاب تكونها مفتحة ومبدأه، فكأنها أصله ومنشؤه، أو لأنها تشمل على ما فيه من المقاصد، وقال الحبل

(١) انظر 'شرح فتح بقدير' (١/ ٤٥١)

(٢) شرح النظمي (٢/ ٣٠٥)

كل شيء صُمِّمَ إليه سائر ما يليه يسمى أثماً، وقال ابن عرفة: سميت بأَم القرآن وأَم الكتاب؛ لأن السورة تضاف إليها، ولا تضاف هي إلى شيء من أسور.

ثم إنه قد استدلل الشافعي وأحمد فيهما هو المشهور من مذهبه على تعيين الفاتحة وكونها ركناً في الصلاة بهذا الحديث، وعدنا وعن أحمد في رواية يجرى قراءة آية من القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿مُكْرَهُهُ وَمَا يَنْتَسِرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [المزمل ٢١]، وقوله ﷻ للأعرابي: (اقرأ ما تيسر معك من القرآن) كما مر.

والجواب عما تمسك به الشافعي - رحمه الله - أنه مشترك الدلالة؛ لأن النفي لا يرد إلا على النسب، لذی هو متعلق الجار، لا على نفس المفرد، فيكون تقديره صحيحة بوافق مذهبه، أو كاملة يخالفه، وقد قدر الثاني في نحو (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد)، و(لا صلاة للعبد الآتي)، فيقدر ههنا أيضاً، وهو المتيقن، وقد يناقش أن متعلق الجار والمجرور الواقع خبراً استقراء عام، فيكون التقدير: لا صلاة كثرة أو موجودة، وعدم الوجود شرعاً هو عدم الصحة.

وقد جاء في رواية: (لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) روى الدارقطني، وقال: إسناده صحيح، كذا في (شرح كتاب الخرق) (١)، هذا هو الأصل، بخلاف: (لا صلاة لجار المسجد) ونحوه، فإن قيام التلليل على الصحة أوجب كون المراد كوناً خاصاً، أي: كلمة، فيكون من حذف الخبر، لا من وفوق الجار والمجرور خبراً، ولأجل هذه المتافضة عدل صاحب (الهداية) (٢) إلى أن الآية قطعية، فلا يجوز الزيادة بحبر

(١) شرح الزركشي على مختصر الخرمي (١/ ٢٢٣)

(٢) الهداية (١/ ٥٠).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَصَاحِدًا».

٨٢٣- [٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ؛ فَهِيَ خِدَاجٌ - ثَلَاثًا - هَبْرُ تَمَامٍ».....

لواحد؛ لكونه ظنيًا، لكنه يوجب العمل، فقلد بوجوده، دون فرضيتها، لثلا يلزم بطلان الظني القطعي.

وأما ما جاء في الحديث الثاني: (فهو خداج) أي: ناقصة، وقيم المصطلح مقدم الصفة، أي: ذلت خداج، فهو يصح متمسكًا لتفريقين، والظاهر مع الحقيقة؛ لأنه وقعت هذه العادة في ترك الدعاء بعد الصلاة كما مر، وقال في (شرح كتاب الحرفي)^(١): الخداج النقص في الدت، حكاه أبو عبد عن الأصمعي، والله أعلم.

وقوله: (فصاعدًا) في القاموس^(٢): «ينبغي كذا فصاعدًا: أي ما فوق ذلك، وقد يقال: إن هذا يدفع الوجوب؛ لأن الزائد ليس بواجب، ويجب بأنه لدفع توهم قصر الحكم على الفتححة، كما في قوله: (تقصع اليدين في نصف دينار فصاعدًا)، يعني يتعين قراءة الفتححة، ولر زاد عليها شيئًا فذاك، فافهم.

٨٢٣- [٢] (أبو هريرة) قوله (من صلى صلاة) يحتمل أن يكون مفعولاً به، أو أن يكون مفعولاً مطلقاً، ولحل الأول هو الأولى، ليكون مرجع التضمير مذكوراً لفظاً، فافهم.

وقوله: (فهو خداج) قد مرّ معناه في حر (العصل لثاني) من (باب صفة الصلاة)

(١) شرح لردكشي على مختصر الحرفي (١/ ٢٢٣).

(٢) القاموس المحيط (ص: ٢٧٩).

فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ، قَالَ: أَقْرَأُ بِهَا فِي نَفْسِكَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾» [الفاتحة: ٢] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَتَنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ قَالَ:

وقوله: (فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ) أي: فهل يقرأ؟

وقوله: (قَالَ: أَقْرَأُ بِهَا فِي نَفْسِكَ) أي: سرّاً بحيث نسمع بصوتٍ، ولا يجوز عد الشافعي أجهر بالقراءة للمأموم وإن كنت الصلاة جهرية.

وقوله: (قَسَمْتُ) بصيغة المتكلم

وقوله: (نِصْفَيْنِ) التصيف باعتبار الآيات، فإن الفاتحة سبع آيات، فثلاث منها ثناء على الله تعالى، وثلاث مسألة للعبد، والآية المتوسطة نصفها دعاء باعتبار أن شرطها الأول وهو ﴿يَاكَ سُبُّهُ﴾ [الفاتحة: ٥] أثره وعابته الله، وشرطها الثاني للعبد

وعلم من هذا أن البسمة ليست من الفاتحة، كما هو مذهبنا، وكونها سبع آيات دعاء. عُدَّ ﴿يَرْحَمُكَ رَبِّي﴾ [الفاتحة: ٧] آية، وعرض أبي هريرة الاستدلال على فرصة قراءة الفاتحة في الصلاة، سواء كان المصلي إماماً أو مأموماً، كما يدعى عليه الماء التعليلية في قوله: (فإني سمعت)، ووجهه أن المراد بالصلاة الفاتحة إطلاقاً للكن

(١) دل المعاري - به أخذ الشافعي. وهو مذهب صاحبنا لا يقوم به خجة على أحد مع احتمال تنقيح في الصلاة السرية كما قال به الإمام مالك، والإمام محمد من أصحابنا، أو يبي شككت بين قراءة الإمام كما قبل منسوبة في دعاء الاستغفار، أو منسوبة في قلوك مستغفار المأظها، أو منسوبة أو مغابها دون منسوبة، مع فاة مقتابع (٢/ ٦٨٣)

مَجْدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿إِنَّكَ نَسْتُ وَإِنَّكَ مَسْتَعِيبٌ﴾ قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: ﴿أَعِدْنَا لِقِرْطِ السُّتَيْمِ﴾ قِرْطُ اللَّيْلِ أَمْسَتْ عَلَيْهِمْ غَيْرُ الْمَسْئُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْكَسَائِنُ ﴿ قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٣٩٥].

٨٢٤- [٣] وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَحُمَرَ ۞ كَانُوا يَفْتَحُونَ الصَّلَاةَ بِـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٣٩٩].

على الجراء، بل على أعظم الأجراء، كذا قالوا، وفيه حفاء ظهري، إذ يكفي في ذلك اشتغال الصلاة على لفافة وإن لم يكن فرساً، والعلاقة لا تنحصر في الجزئية، بل يكفي فيها الجوار كما بين في موضعه، وله أعلم

ويمكن أن يستدل بأنه لما كان شأن الصلوة هذ، فلا بد من قراءته في الصلاة حتماً، أو يقال: إنه لما دل الحديث على أنها هي الصلاة وكلها مبالغة، كما في (البحر عرفة)، فلا أقل من أن يكون جزءاً لها، فليفهم.

وقوله: (مجديني عبدي) المجد: هو الشرف والكرم، وقيل: الشرف الواسع، وقيل: إذا قارن شرف الذات حسن الفعل فهو مجيد، وفي (القاموس) ^(١) منجده، عظمه، وأتى عليه، وحملوه على التاء على صفات الجلال، ويتضمنه معنى ﴿تَبَارَكَ وَتَعَالَى﴾ لتفرد بالملك والعظمة والحلال فيه.

٨٢٤- [٣] (أنس) قوله. (كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين) قد ذكرنا أن ظاهره أنهم كانوا لا يقرؤون السلسلة، وهو ليس بمراد، فإن قراءتها في الصلاة مجمع عليه، لم يخالف فيها أحد، سواء كانت جزءاً من الفاتحة كما هو عند

(١) «القاموس المحظوظ» (ص: ٣٠٩).

الشافعي، أو سم تكن كما هو عندما، لكن في أول الصلاة فقط عبد أبي حنيفة - رحمه الله -، فهي مفتاح الصلاة كالتموذ، وفي رواية عنه - وهو مذهب صاحبه -: في أول كل ركعة؛ لأن التسمية مفتاح القراءة، وكل ركعة مستقل فيها، وللاحتياط لاختلاف العلماء في كونها جزءاً من الفاتحة لا بين الفاتحة والسورة، إلا عند محمد في الصلاة السرية، وهو مذهب أحمد مطلقاً، فأول الشافعي الحديث بأن المراد كانوا يفتتحون بهذه السورة، كما يقال. **تُرَاتِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾**، أي. السورة التي أولها **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** كما سبق، وللحديث تأويل آخر، وهو أنه لم يرد نفي قراءة التسمية بل نفي لجهر بها، فيه قد صح عن النبي ﷺ وأصحابه والخلفاء لراشدين - رضي الله عنهم أجمعين - أنهم كانوا لا يجهرون بالتسمية وإن كانت الصلاة جهرية، كما هو المذهب عندما.

قال الشيخ بن الهمام^(١): قال بعض الحفاظ: ليس حديث صريح في الجهر إلا وفي إسناده مقال عند أهل الحديث، ولذا أعرض أرباب المائت المشهورة الأربعة وأحمد - رحمهم الله -، ولم يخرجوا منها شيئاً مع اشتغال كتبهم على أحاديث ضعيفة، وعن الدارقطني أنه قال: لم يصح عن النبي ﷺ في الجهر حديث، وعنه: أنه صنف بمصر كتاباً في الجهر بالبسملة، فأقسم بعض المالكية ليعرفه الصحيح منها، فقال: لم يصح في الجهر حديث

وقال الحازمي: أحاديث الجهر وإن كنت مأثورة عن نفر من الصحابة، غير أن أكثرها لم يسلّم من شوائب، وقد روى الصحاوي وأبو عمر بن عبد البر عن ابن عباس **رضي الله عنهما** الجهر، وعن ابن عباس. (أنه لم يجهر النبي ﷺ بالبسملة حتى مات)،

(١) شرح منقح للفتاوى (١/ ٢٩١).

فقد تعارض ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه، بأن صح فهو محمول على وقوعه أحياناً، يعني ليعلمهم أنها تقرأ فيها.

وفي رواية مسلم^(١): عن أس رضي الله عنه (صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم)، ولم يرد في القراءة بل السماع للإخلاء، مدلل ما صرح به عنه (فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم)، رواه أحمد^(٢) بإسناد على شرط الصحيح، وعنه (صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، فكلهم يحفون بسم الله الرحمن الرحيم)، رواه بن ماجه، وروى الطبراني. (أن رسول الله ﷺ كان يُسرّ بسم الله الرحمن الرحيم، وأبا بكر وعمر وعثمان وعلي، ومن تقدم من التابعين)، وهو مذهب الثوري وابن المبارك.

وقال ابن عبد البر وابن المنذر: وهو قول ابن مسعود وابن الزبير، وعمار بن ياسر وعبد الله بن المغفل، والحكم والحسن، والشعي والنخعي والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك وقتادة، وعمر بن عبد العزيز والأعمش، وإنزهرى ومجاهد، وحمام وابن أبي عبيد، وأحمد وإسحاق - رحمهم الله -، وروى أبو حنيفة عن زيد بن عبد الله بن معقل عن أبيه (أنه صلى خلف إمام فجهر بسم الله الرحمن الرحيم، فدناه ب عبد الله بن أبي صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، فلم أسمع أحداً منهم يجهر بها).

وقد روي في (صحيح ابن خزيمة) وابن حبان والسنائي عن يعقوب لمجهز: (صليت

(١) صحيح مسلم (ج: ٣٩٩).

(٢) مسند أحمد (٣/ ٢٧٥).

وراء أبي هريرة رضي الله عنه، فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأم القرآن حتى بلغ ﴿وَلَا تُفْسِدُوا﴾ قال: امين، ثم قال إذا سنم: والذي نفسي بيده، نبي لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ، قال ابن خزيمة: لا ارتباب في صحته عند أهل المعرفة، وهذا غير مستلزم بسجهر؛ لجور سماع نعيم مع إخفاء أبي هريرة، فإنه مما يتحقق إذا لم يبالغ في الإخفاء مع قرب المقتدي، والصريح ما عن ابن عباس رضي الله عنه (كان رسول الله ﷺ بسجهر بسم الله الرحمن الرحيم)، وفي رويته: (جهر)، قال النحاصم: صحيح بلا علة، وصححه الدارقطني، وهذا مثل حديث في الجهر، انتهى كلام ابن الهمام.

وقد عهد الترمذي له بابين^(١)، أحدهما: (باب في ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم) فروى عن ابن عبد الله بن مغفل قال: سمعت أبي وأن أقول: بسم الله الرحمن الرحيم قال: أي نبي إياك والحدث، قال: ولم أر أحداً من أصحاب النبي ﷺ كان أبصر إليه الحدث في الإسلام، يعني منه، وقال: قد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان ولم أسمع أحداً يقولها، فلا تقلها، إذا أنت صليت قل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم رضي الله عنهم ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق، لا يرون أن يجهر بسم الله الرحمن الرحيم، قالوا: ويقولها في نفسه.

وثانيهما: (باب من رأى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم)، وروى عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ يفتح صلاته بسم الله الرحمن الرحيم)، قال أبو عيسى: هذا حديث ليس إسناده بذلك، وقد قال بهذا عدة من أهل العلم من أصحاب

(١) سنن الترمذي (٢/ ١١، ج ٢٤٤)، و(٢/ ١٢، ج ٢٤٥).

٨٢٥- [٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ

فَأَمَّنُوا،

الشيء ﷺ، منه أبو هريرة ومن عمر، [ومن عباس] وابن الزبير، ومن بعده من تابعين، وأبو الجهر بسم الله لرحمى برحيم، وبه يقول الشافعي وسماويل بن حماد - هو ابن أبي سديان - وأبو خالد الواسي - اسمه هرمر -، وهو كوفي، انتهى كلام ترمذي

ومن المتأخرين من المحدثين من حثوا أنه ~~يجب~~ كان بجهر حيناً وسراً أخرى، والجمهور على أن الجهر كان للاستماع ليعلموا أنه قرأها، والله أعلم

وتقدمنا الكلام فيه لزعم الناس أن الجهر هو الصحيح، ويرى طائفة أن عليك ﷺ كان يحجر، والأمر بحلله، فظهر أن مذهب أبي حنيفة هو ترجيح لأصح

٨٢٥- [٤] (أبو هريرة) قوله (إذا أمَّن الإمام فأمنوا) من التامين، قال القاضي

عباس^١ قيل، معناه إذا قرأ، قيل، معناه إذا دعا بقوله ﴿أَعِدَّةً لَّذِينَ هُمْ

الْمُتَّقِينَ﴾ آخر السورة، وسمى كل من الداعي والمؤمن داعياً ومؤمناً، قال الله تعالى:

﴿قَدْ أُبِيتَ دَفْوَثَكُمْ﴾ وكان أحدهما داعياً وآخر مؤمناً، وقيل: معناه إذا بلغ موضع التامين، ولا يذهب عليك أن لظاهر هو بمعنى الأول، وعليه العمل، ولا نزاع في صحة تسمية كل من المؤمن والداعي داعياً ومؤمناً، مع أن ما ثبت بالآية المذكورة تسمية المؤمن داعياً لا عكسه

ولظاهر أن كل المعنيين واحد، عييه أنه يعهم من ظاهر المعنى الأول بلهم الإمام في التامين، ولا يعد ذلك كما هو حال المأموم مع الإمام في سائر لأفعال،

فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
[خ: ٧٨، م: ٤١٠].

ويمكن أن يكون المسود من المبادرة إلى التأمين، والمقارنة والمعينة مع الإمام فيه، كما نقل الطيبي^(١) عن الخطابي من قوله: أي قولوا، آمين مع الإمام، حتى يضع تأمينكم وتأمينه معاً، ولا يندل على أنهم يؤخرون عن وقت تأمينه، كما يقول القائل: إذا رحل الأمير فارحلوا، يريد إذا أخذ الإمام في الرحل فتهيؤوا في لارحال، فتكون رحلتكم مع رحلته، فافهم.

وقوله: «فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة» تعليل للمفتر في الكلام، وهو فإن الملائكة تؤمن، وقد صرح به في الرواية الأخرى، فيكون معنى قوله: «فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة» أي: وافق قوله، آمين قول الملائكة إياه، وقيل: وافق في النصفة من الخشية والإخلاص، وقيل: هو أن يكون دعاؤه لعامة المؤمنين كالملائكة، وقيل: معناه من استجيب له كما يستجاب للملائكة، نقل المعاني الأربعة الماضي عياض^(٢)، والأظهر هو الأول، لقوله في الرواية الأخرى: «فإن الملائكة تؤمن».

هنا، وقد يخلج أنه كذا الظاهر أن يقال: «استجيب له» مكان (غفر له)، وكأنه جعل الله سبحانه مغفرة الذنوب من خصائص هذه الموافقة ولوازمها مع حصول الاستجابة أيضاً، ولعل الملائكة يستغفرون لهم في هذا الوقت، كما للجالس في مصلاه منتظراً للصلاة، وذلك من شأن الملائكة دائماً بقوله تعالى: ﴿مُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَنَسْتَغْفِرُكَ يُؤْمِنُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥]، خصوصاً عند مبشرة أمر الخير، لفهم.

(١) شرح الطيبي (٢/ ٣١٠).

(٢) مشارق لأثره (١/ ٦٥).

وَمِنْ رِوَايَةِ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ، وَلِلْمُسْلِمِ نَحْوُهُ.

وقوله. (إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾) وهو وقت تأمينة، وقد يستأنس من هذا بالمعنى الذي نقل عياض بقوله: إذا أمن، فافهم.

ثم المشهور أن (آمين) اسم فعل بمعنى استجب، مبني على الفتح، بالمد والقصر مع تخفيف الميم، قال القاضي عياض^(١): (آمين) تمد الهمزة وتقصر بتخفيف الميم، وحكى اللغويون تشديدها، وأنكره الأكثر، وأنكر نعلب القصر أيضاً في غير ضرورة الشعر، وصححه يعقوب، والنون مفتوحة أبداً مثل (ليت) و(لعل)، ويقال في فعله: أَقْنِ الرجل مشددة الميم تأميناً.

وقال الشيخ^(٢) بالمد والتخفيف في جميع الروايات، وعند جميع القراء وقال في (القاموس)^(٣): آمين بالمد والقصر، وقد يشدد لمدود^(٤) ويمال أيضاً، وعن الواحد في (البيضا) اسم من أسماء الله، ومعناه اللهم استجب، أو كذلك فليكن، أو كذلك فاعمل، انتهى.

(١) «مشارق لأبواب» (١/ ٦٤)

(٢) «فتح الباري» (٢/ ٢٦٢).

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ١٠٨٤)

(٤) قال القاري (٢/ ٦٨٦): وَأَمَّا تَمِينَ بِالْمَدِّ وَالشَّدِيدُ فَهُوَ خَطَأٌ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، وَخُتِلَفَ فِي سَائِرِ صَلَواتِهِ مَنْ يَقُولُ بِهِ، وَالْأَصَحُّ عَدَمُ مَسَادَقِهَا لِمَجِيئِهِ فِي الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَقْرَأُ آيَاتِ الْقُرْآنِ﴾ (سورة النجم ١٢)، أَيُّ قَاصِدِينَ، كذا ذكره الشيخ ابن الهمام (١/ ٢٩٦).

وَفِي أُخْرَى لِلْبُخَارِيِّ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْقَارِئُ فَأَتَسَوَّاهُ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوَمَّنُ، فَمَنْ وَفَّقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [ح ٦٤٠٢].

٨٢٦- [٥] وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، ثُمَّ لِيُؤْمَكُمُ أَحَدُكُمْ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: ﴿عَزَّالْمَغْشُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْغَائِبِينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ،»

وقال عياض^١: احتلف في معناه، فقبل المعنى كذلك يكون، وبيل، هو اسم من أسماء الله، وقيل^٢: هو (أمين) بقصر الهمزة، ودخلت عليها ألف النداء، كأنه قال: يا الله استجب دعاءنا

وفي (مجمع البحار)^٣: أنه اسم الله تعالى بمعنى لمؤمن، ومعناه: يا آمين ستحب، ورثه اسوي^٤: لم يثبت بالقرآن والسنة المتواترة، وأسموه تعالى لا يثبت بلونهما.

وفي بعض الشروح^٥: أنه روى عبد الرزاق عن أبي هريرة بسند ضعيف، ووجه في بعض الأحاديث: (أمين درجة في الجنة)، ومعناه أنها كلمة يكتب بها لغاتها درجة فيها، ويجيء الكلام في الجهر والسرار - (أمين) في (الفصل لثاني)

٨٢٦- [٥] (أبو موسى الأشعري) قوله (فأقيموا صفوفكم) أي: سوزوها، بأن لا يكون فيها اهوجاج ولا فرح، وأتموها

وقوله (ثم ليؤمكم أحدكم) إشارة من حوازي الإمامة لكل من المسلمين، وحيث

(١) مشارق لأور (١/ ٦٤-٦٥)

(٢) مجمع بحار لأور (١/ ١١٩).

يُجِبُّكُمْ اللَّهُ، فَإِذَا كَبَّرَ وَرَكَعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرْكَعُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَتِلْكَ بَيْنُكَ»، قَالَ: «وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٤٠٤].

ورد: (أكبركم) فبيان الأفضل.

قوله: (فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم) كما هو شأن الإمام من استقدم والسبق، وهذا إشارة إلى علة التعقيب المفهوم من لفظة: لأن بذلك يستوي زمن ركوع الإمام والمأموم، كما ذهب. (فلك بئلك) أي: للحظة التي سمعكم الإمام به مقابله ومنجزة باللمحة التي تأخرتم عنه، فيتسوى ركوعه وركوعكم في المقدار وقوله (وإذا قال) أي: للإمام (سمع الله لمن حمده، فقولوا ربنا لك الحمد) بلا واو، قد روي بواو، وكلاهما صحيح، وبالأو وأرجح، ويروى: (اللهم رب لك الحمد) بلا واو، والجمع بين (اللهم) و(الأو) لم يصح^(١)، كذا في (سفر السعادة)^(٢)، وروى السيوطي في (جمع الجوامع) الجمع بين (الأو) و(اللهم) عن عبد الرزاق، وقال لسيوطي في (شرح صحيح البخاري): إن في رواية الكشميهني يداو مع (للهم)^(٣).

(١) أبي، ثم ثبت

(٢) سفر السعادة، (ص ٣٥)

(٣) ثبت رويته الجمع عند البخاري عن أبي هريرة، رحمه الله، (ج ١٩٩)، قال العلامة اللكوي في «النافع الكبير شرح الجامع لصغير» (ص ٨٨): «احتلموا في لفظ التمجيد، فمنهم من ذكر (رب لك الحمد)، ومنهم من قال (ربنا ولك الحمد)، ومنهم من قال: (اللهم رب لك الحمد)، ومنهم من قال (اللهم ربنا ولك الحمد)، وكل ذلك وردت الأخبار النبوية، وأولها الأخير، كما يستدل بها في «السعدة» (٢/ ١٨٧).

٨٢٧- [٦] وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَتَنَادَةً: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا».

والمراد بسماع الله قبوله، يقال: سمع الأمير كلام فلان: أي قبله، فهو دعاء يقبول الحمد، كذا قال ابن الهمام^(١)، ويحتمل أن يكون إخباراً للترغيب والحمل على الحمد، وهو الظاهر من لفظ الحديث، وهو قوله (يسمع الله لكم).

ثم هذا الحديث متمسك بالإمام أبي حنيفة في قوله بإتيان الإمام التسميع والمأموم التحميد، وأن لا يجمع الإمام بين التسميع والتحميد؛ لأن هذا قسمة، والقسمة تنافي الشراكة، وبهذا لا يأتي المقتدي التسميع عنده، وعند الشافعي - رحمه الله كما ذكره الطيبي^(٢) -: يجمع بينهما الإمام والمأموم والمنفرد؛ لحديث أبي هريرة: (كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم: ربنا ولك الحمد، ثم يكبر حين يهوي ساجداً) الحديث، وقد قال ﷺ: (صلوا كما رأيتموني أصلي)، وهذا الحديث يدل على الجمع بين الذكرين، وأن التسميع ذكر حالة الانتقال، والتحميد حالة القيام.

وعلى وفقه ذكر في (جامع التمرناشي) من أهل مذهبنا وقال: فإن لم يأت بالتسميع حالة الرفع لا يأتي حالة الاستواء، وقيل: يأتي بهما، ومذهب مالك أيضاً مثل مذهب أبي حنيفة - رحمهما الله -، وكذا مذهب أحمد في المشهور عنه تمسكاً بالحديث المذكور، وقد رواه أصحاب السنن إلا ابن ماجه، وذهب أبو يوسف ومحمد إلى أن الإمام يجمع، وهو محتر الطحاوي، ورواية عن أبي حنيفة، ولكن يأتي بالتحميد في نفسه سرّاً، وأما المنفرد فيجمع، وقد يروى الاكتفاء بأحدهما، وكذا عند أحمد.

٨٢٧- [٦] (أبو هريرة، وتنادة) قوله: (وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا) هذا دليل على مذهب

(١) شرح فتح القدير، (١/ ٢٩٨).

(٢) شرح الطيبي، (٢/ ٣١١).

٨٢٨ - [٧] وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي
 الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ،
 وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا، وَيَطْوِلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطْوِلُ فِي الرَّكْعَةِ
 الثَّانِيَةِ،

أبي حنيفة - رحمه الله - في مع القراءة للمفتدي، وعدم وحب قراءة افتتاحية عليه،
 سواء كانت الصلاة جهرية أو سرية، وسيأتي تفصيل الكلام فيه في آخر (العصل الثاني).
 ٨٢٨ - [٧] (أبو قتادة) قوله: ' (يقرأ في الظهر في الأوليين بأمر الكتاب
 وسورتين) أي: في كل ركعة سورة، والعم بها إما بحبر من النبي ﷺ، أو سماع
 بعضها مع قيام القرينة على قراءة باقيها، كما قال: ' (ويسمعنا الآية أحياناً)، وذلك محمول
 على أنه لتلبية الاستعراق في التذير يحصل الجهر من غير قصد، أو لبيان الجوار^(١)،
 أو لتعليمهم أنه يقرأ، أو يقرأ سورة كذا ليتأسوا به، كذا قالوا، والظاهر من الإسماع
 قصده.

وقوله: (ويطول في الركعة الأولى) وهذا هو مذهب الأئمة في الصلوات كلها،
 وقد روي من مذهب محمد بن أحمدنا لهذا الحديث المصرح به في الظهر والعصر
 والعج، وقياس غيره عليها، وقد روى عبد الرزاق^(٢) عن معمر في آخر هذا الحديث:
 (فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى)، ولأبي داود^(٣) وابن حزيمة نحوه،

(١) قال العمري: لا يتجوز عندنا؛ لأنَّ الجهر والإخفاء واجبان على الإمام، إلا أن يُراد ببيان الجوار
 أن سماع الآية أو الأسماء لا يخرجها عن السر، «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٦٨٨).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٢/ ١٠٤) (ح: ٢٦٧٥).

(٣) سنن أبي داود (٨٠٠).

وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ، وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٧٧٦، م: ٤٥١].

٨٢٩- [٨] وَمَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كُنَّا نَحْزُرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ قِرَاءَةِ «الْقَدْ تَمَّ» السَّجْدَةِ - وَفِي رِوَايَةٍ: فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً - وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ التَّصْفِ مِنْ ذَلِكَ،

كذا في بعض الشروح.

وعندهما مخصوص بصلاة الفجر إعاة لناس على إدراك الجماعة؛ لأن الركعتين استوتا في استحقاق القراءة فتستويان في المقدار، ويستأنس به بالرواية في الحديث الآتي: في كل ركعة ثلاثين آية، بخلاف الفجر فإنه وقت نوم وغفلة، والحديث محمول على الإطالة من حيث الشاء والتعوذ والتسمية وبما دون ثلاث آيات، وقال في (الخلاصة): إن قول محمد أحب، كذا في (شرح ابن الهمام)^(١)

وقوله: (وهكذا في العصر) أي: المذكور من القراءة في الأوليين فقط وتطويل الأولى على الثانية، وأما قوله: (وهكذا في الصبح) فيختص بالآخر، وهو ظاهر.

٨٢٩- [٨] (أبو سعيد الخدري) قوله: (فحزونا قيامه) أي. قدرنا، والحزر بالحاء المهملة وتقديم الزاي على الراء: التقدير والحرص، من باب نصر.

وقوله. (في الركعتين الأوليين قدر قراءة «الْقَدْ تَمَّ» السَّجْدَةِ) إما أن يكون المراد القراءة في مجموعهما هذا القدر، أو في كل ركعة، ويوافق قوله: (وفي رواية: وفي كل ركعة قدر ثلاثين آية)، فإن (ألم السجدة) تسع وعشرون آية.

وقوله: (وحزونا قيامه) يدل على قراءة السورة في الآخرين من الظهر، بل ومن

وَحَزَنًا فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدْرِ قِيَامِهِ فِي الْأَخْرَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَفِي الْأَخْرَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٤٥٢].

٨٣٠ - [٩] وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بـ (الليل إذا يغشى) - وَفِي رِوَايَةٍ بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ - وَفِي الْعَصْرِ نَحْوَ ذَلِكَ، وَفِي الصُّبْحِ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٤٥٩].

العصر أيضاً، ولا ينافي ذلك ما حكم الأئمة الأربعة بجواز الاختصار في الآخرين على الفاتحة، بل عندنا لو سَبَّح أو سَكَت جاز، والقراءة أفضل، وبه قال النخعي والثوري وسائر الكوفيين، وفي (المحيط): لو سَكَت عمداً يكون مستثناً لمخالفته السنة، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أن القراءة فيما بعد الأولين واجبة، وروى ابن أبي شيبة^(١) عن شريك عن أبي إسحاق السبيعي عن علي وابن مسعود ﷺ أنهما قالا: اقرأ في الأوليين وسبح في الآخرين، كذا ذكر الشُّعْبِيُّ. وقال أيضاً: ولو قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة لا يسجد للسهو، هو الأصح؛ لأن قراءة الفاتحة وحدها في الآخرين سنة، وأصح الروايتين في مذهب أحمد أن لا يكره قراءة السورة في الآخرين؛ لأنه قد جاء عن النبي ﷺ أنه راد أحياناً على قراءة الفاتحة في الآخرين، لكن المستحب تركها.

٨٣٠ - [٩] (جابر بن سمرة) قوله (كان النبي ﷺ يقرأ في الظهر - إلخ) (كان) هم ليس بمعنى الاستمرار كما هو غالب استعماله، ولتحقيق أن استعماله بدون الاستمرار كثير، يشهد به موافق استعماله في الأحاديث، وهذا من تلك المواضع.

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٣٧٤٣).

ثم اعلم أنه وقع في بعض الأحاديث أنه كان يقرأ في الصلاة الغلابة السورة،
ملاية من غير أن موضعها من الركعة الأولى أو ثنائية أو الركعتين معاً، ولا يدري
ما المراد من ذلك، ويحتمل احتمالات.

أحدها: أن يقرأ في الركعتين بنفسهما عنيهما، فيزم قراءة بعض السورة. وهذا
وإن كان جائزاً لكنه كان وقوعه نادراً ص ٣٢٥، كما في (سفر السعادة)^(١)
ولذا حكم الفقهاء بأن قراءة السورة شتمها وإن كانت قصيرة أولى وأفضل من
قراءة بعضها وإن كان طويلاً.

وثانيها: أن يقرأها في الركعتين مكررة، وهذا أيضاً لا يحلو عن بعد
وثالثها: أن يكون المقصود قراءتها في إحدى الركعتين سواء كانت أوليهما أو
أخريهما، ويؤيد هذا لاحتمال ظاهر حديث السائي في (ح مع لأصول)^(٢) عن قطبة
بن مالك قال (صليت مع النبي ص صلاة لصبح، ثم رأيت في إحدى الركعتين ﴿وَلَنُحَلِّ
بَاسِقَتِ﴾ ص ٣٢٦ في حديث أثر مدي في الركعة الأولى

ورابعها: أن يكون المراد بيان قراءة الركعة الأولى، وفي (جامع الأصول)^(٣)
في رواية عن مسدد عن حابر بن سمرة (كأن النبي ص يقرأ في صلاة الصبح سورة
﴿ق﴾ في أول ركعة الأولى، وفي حديث السائي: (يقرأ في إحدى الركعتين)، انتهى.
وأظهر الاحتمالات هو الثالث، ويشبه أن يكون المراد هو الرابع. فإن في أكثر

(١) سفر السعادة، (ص. ٣٢٢)

(٢) جامع الأصول، (٥/ ٣٢٥، ح ٣٤٣٥)، وشفر. اسن السائي، (ح ٩٥٠).

(٣) جامع الأصول، (ح: ٣٤٣٤)

٨٣١- [١٠] وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِـ (الطور). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ. ٧٦٥، م: ٤٦٣].

٨٣٢- [١١] وَعَنْ أُمِّ الْقَطْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِـ (المرسلات عرفاً). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ. ٧٦٣، م: ٤٦٢].

الأحاديث وقع بيان قراءة الركعة الأولى، وأيضاً ما ذكره الفقهاء من تعيين طوال المفصل وأوسطها وقصارها في الصلاة معتبر في الركعة الأولى، كذا سمعت من بعض ثقات فقهاء مكة من أئمة الحنفية، وهذا البيان لم يتعرض له أحد من شراح الحديث فيما نعلم، والله أعلم.

٨٣١- ٨٣٢- [١٠- ١١] (جبير بن مطعم، وأم الفضل بن الحارث) قوله: (يقرأ في المغرب بالطور) وفي الحديث الآتي - (المرسلات عرفاً) وهذان الحديثان، وكذا ما وقع أنه قرأ فيها الأعراف والأنفال والدخان، وكذا ما ورد في الصلوات الأخر يدل على أنه لم يتعين القراءة كما عينه الفقهاء من طوال المفصل وقصارها وأوسطها، وسيأتي من حديث عمرو بن شعيب عن جده في آخر (الفصل الثالث) أنه قال: (ما من المفصل سورة صغيرة ولا كبيرة إلا قد سمعت رسول الله ﷺ يؤم بها الناس في الصلاة المكتوبة).

والأصل في تعيين الفقهاء إياها كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري - على ما روى عبد الرزاق في (مصنفه) ^(١) قال: أخبرنا سفيان الثوري عن علي بن زيد بن جدعان، عن الحسن وغيره - أن قرأ في المغرب بقصار المفصل، وهي العشاء والمصر بوسط الممصر، وفي الصبح بطوال المفصل، كذا ذكر الشيخ ابن الهمام ^(٢)

(١) انظر: مصنف من أبي شقة (٢/ ١٠٤، ح ٢٦٧٢)

(٢) شرح فتح القدير (١/ ٣٣٥).

٨٣٣- [١٢] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَعْلٍ يُصَلِّي مَعَ النَّسِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَأْتِي فَيَوْمُ قَوْمَهُ، فَصَلَّى لَيْلَةً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَتَى قَوْمَهُ فَأَمَّهُمْ، فَافْتَتَحَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ،

وقال، وأما في الظهر بطوار المنصص فسم أراه، من قد الترمذي في الباب لدى أبي عبد الله في الصحيح - وروى عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى أن اقرأ في الظهر بأوساط المنصص، عبر أن في الرواية ما يفيد لمصنوب، وهو ما قدمه في (صحيح مسلم) من حديث الحذري - (كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية)، انتهى.

وبالجملة كان أمر امرء عليه عليه السلام في الطول والتقصير مختلفاً باختلاف الأحوال والأوقات والحكم والمصالح وتعميم الجور، ثم تقرر الأمر على كتاب عمر رضي الله عنه، ولا بد [أب] يكون له دلل وسماح من النبي صلى الله عليه وسلم، ولعله كان غالب أحوال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، وكفى بما حكم به عمر دليلاً، والله أعلم.

٨٣٣- [١٢] (جابر) قوله (ثم يأتي فيوم قومه) استدل به الشافعية على حور فتداء المفترض بالمتعل، إذ صلاة معدة تقع نفلاً، لأنه عليه السلام ثم يكر على معد إلا استطاع.

هذا قلت: قد اشتهر من الشافعية أنهم قانونون يتكبروا عرض، فكيف يكون نفلاً؟ قلت. معنى هذا لغو منهم أنه يجب فيه العرض لتحاكمي الأصلية، لا أنه فرض، وهذا أيضاً على قول، ونقول الآخر: أنه يروي عن إعادة النفل، وروى الشافعي - رحمه الله - عن جابر كان معاذ بن جحل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم لعشاء، ثم يظفر إلى قومه، فيصليها بهم، هي نه تطوع ولهم فريضة.

وأحيب عن هذا الاستدلال بأن الاحتجاج [به] من باب ترك الإنكار من لبيك ﷺ،
 وشرط ذلك علمه، وجاز عدمه، يدل عليه ما رواه الإمام أحمد^(١) عن سليم^(٢) رضى من
 بي سلمة أنه أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إن معاذ بن جبل يأتينا بعد ما ننام، ويكون
 في أعمالنا بالهار، فيأدي بالصلاة، فحرج إليه، فيطون علينا، فقال له ﷺ (يا معاذ
 لا تكن ثنائياً، إما أن تصلي معي، وإما أن تخفف عن قومك)، فشرع له أحد الأمرين:
 الصلاة معه ولا يصلي بقومه، أو الصلاة بقومه على وجه الخفيف ولا يصلي معه. هذا
 أحاد منعه من الإمامة إذا صلى معه ﷺ، ولا يمنع إمامته بالاتفاق، فعم أنه منعه من
 الفرض، كذا ذكر الشيخ من الهمم^(٣)

وقيل: 'إن تلك الزيادة - أعني: (هي له تطوع ولهم فريضة) - من كلام الشافعي
 - رحمه الله - بناء على اجتهاده، ولنا لا يعرف إلا من جهة

هذا، وقد وقع أيضاً في صلاة الخوف في ذات ارقاع: أنه ﷺ صلى بكل طائفة
 ركعتين، فكانت رسول الله ﷺ أربع ركعات، وللقوم ركعتين، فيزيم منه أيضاً فتداء
 المعترض بالمتقن، وهذا إنما يتم للشافعي إماماً علينا في قولنا: إن فرض المسافر
 ركعتان، وإلا فعليه بقية الكل فرضاً، فلا يتم به حجة على مذهبه، ونحن نقول:

(١) مسند أحمد، (٥/ ٧٤)

(٢) ويعلم من هذا أن اسم الرجل الذي صلى خلف معاذ سليم، وقيل حرم بن أبي كعب الأنصاري،
 كما في رواية أبي داود لطائسي، وقيل حرام بن أبي كعب الأنصاري، وما هي المرفوعة
 وميسرة: 'حرام' فهو خطأ، انظر: (الإصابة) (١٧٠٥)، و(مقدمة القاري) (٣٣٢/ ٤)، وفتح
 الباري (٢/ ١٩٤).

(٣) شرح فتح القدير (١/ ٣٧١ - ٣٧٢).

فَانْخَرَفَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى وَخَلَدَ وَانْصَرَفَ، فَقَالُوا لَهُ: اَنَاقَتَ يَا فُلَانٌ؟
قَالَ: لَا وَاللَّهِ،

لعل ذلك من خصائص صلاة الخوف، وقد تكلمنا فيه في (شرح سفر السعادة)^(١).

ثم قال الشيخ ابن القيم^(٢) إنه أجاب الطحاوي عنه وعن حديث معاذ بأنه منسوخ، أو يحتمل أنه كاد حين كانت الفريضة تصلى مرتين، ثم نسخ^(٣)، وروى حديث ابن عمر رضي الله عنه (يُهِى أَنْ تَصَلِّيَ فَرِيضَةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ) قال: واليهي لا يكون إلا بعد الإباحة، ونوزع في ذلك بأنه نسخ بالاحتمال، والجواب أن مراده الحمل على السخ ترجيحاً بضرب من الاجتهاد، وهذا صحيح بل واجب، إذ يجب الترجيح ما أمكن، ومرجعه الحمل على النسخ في كل متعارضين ثبتت صحتهما، فتدبر.

وقوله (فسلم) أي قطع الصلاة، لأنه قصد قطعها بالسلام، لأنه ليس محله، لكنه سلم تشبيهاً بتمام الصلاة وقطعها عنده.

وقوله (أناقت) هنا تشديد وتعليط، والمرد فعلت فعل الماقتبين في الكسل عن الصلاة، كما ورد في القرآن المجيد في شأن الماقتبين ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالًا﴾

وقوله: (لا والله) أي: ما ناققت وما انحرفت كسلاً عن الصلاة، بل لضرورة

(١) شرح سفر السعادة (ص: ٢٣٠ - ٢٤٣).

(٢) شرح فتح القدير (١/ ٣٧٢).

(٣) ويحتمل أيضاً أن معاذ كان يصلي مع النبي ﷺ بين ما سئل يتعلم منه سنة الصلاة ويكره به، ويذفع من نفسه ثمة شقاق، ثم يأتي نومة فيصلّي بهم الفرائض بحركة القسيتين، مع أن تأخير البناء أفضل على الأصح، والحمل على هذا أولى، قال القاري (٢/ ٦٩٠).

وَلَا يَنْبَغُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَا تُخْبِرُهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا أَصْحَابُ نَوَاضِحٍ، نَعْمَلُ بِالنَّهَارِ، وَإِنْ مُعَاذًا صَلَّى مَعَكَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَتَى قَوْمَهُ فَأَتَسَّحَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَأَقْبَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مُعَاذٍ فَقَالَ: يَا مُعَاذُ أَفَتَأْنُ أَنْتَ؟ اقْرَأْ: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾، ﴿وَالصُّحَى﴾، ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَنْتَقَى﴾، ﴿وَسَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَكْبَرُ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٧٠٠، ٦١٠، ٦١٥، ٦٦٥].

٨٣٤ - [١٣] وَعَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ: ﴿وَاللَّيْلُ وَالرَّيُّونُ﴾، وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٧٦٧، م: ٤٦٤].

عجزني عن تحمل التطويل لأجل إنكاري على معاذ هذا التطويل، يدل عليه قوله: (ولأنين رسول الله ﷺ فلا تخبره).

(والناضح) البعير الذي سقى عليه، والأنثى ناضحة.

وقوله: (أفنان أنت؟) أي مفر للناس عن ملازمة الجماعة، ومن معاني الفتنة، اختلاف الآراء، ويستلزم ذلك الإفساد وصرف الناس عن الدين، قال اليضاوي^(١) في قوله: ﴿مَا أَتَمَّ عَلَيْهِ يَتَقَيَّنَ﴾: مفسدين الناس بالإعواء.

٨٣٤ - [١٣] (البراء) قوله: (اقرأ في العشاء ﴿وَاللَّيْلُ وَالرَّيُّونُ﴾) ووقع في رواية البخاري^(٢) عن عدي: سمعت البراء أن النبي ﷺ كان في سفره، فقرأ في العشاء في إحدى الركعتين بـ (التي والريون)، ويستأنس به أن يكون المراد حيث وقع مطلقاً هو إحدى الركعتين لا على التعيين، كما ذكرنا من ثالث الاحتمالات في حديث حابر

(١) التفسير المضاوي (٢/ ٣٠٤)

(٢) صحيح البخاري (ج: ٧٦٧)

٨٣٥- [١٤] وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَجْرِبِ بِـ «قَدْ وَالْفَرَّانِ الْمَجِيدِ» وَنَحْوَهَا، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ تَخْفِيفٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ [م: ٤٥٨].

بن سمرة

٨٣٥- [١٤] (جابر بن سمرة) قوله: (وكانت صلاته بعد تخفيفاً) قال الطيبي^(١) أى بعد صلاة المجر تخفيفاً في القراءة في فيه الصلوات، يعني كان يطول صلاة الصبح أكثر من بقية الخمس، «سواء ذكرناها في تطويل الركعة الأولى من قصد تكثير الجماعة، وإرادة إدراك لباس أركعة الأولى، مع كونه لصح وقت لقيام من اليوم، وعروض لكسب وقتها، واستعداداً لمقدمات الطهارة، فقلوا ولأن لزوم الزوال الرباني وود أحوار بعض أرحماني يكون في الثلث لأخير من اسبل، والنداء والعبادة فيه إلى الإجابة والقبول أقرب، وسقى إلى انقضاء صلاة الصبح، وقيل إلى طلوع فجر، فولا» ووجه تطويل صلاة المجر على القول الأول ظاهراً، وعلى الثاني باعتبار قرب منه، ولأنه لما كان عدد ركعات صلاة الصبح أنقص جعل التطويل مدله، يعني مع وجود سعة الوقت وفضله، فلا يرد أنه ينبغي على هذا أن يكون المغرب أطول من ثلث الأخير، خصوصاً على ما اختاره أكثر الأئمة من أن اشفق هو العمرة، ووجه آخر ذكره في (سفر السعادة)^(٢) و(شرح)^(٣)

وفي شرح لشح. أنه حتمل أن يكون المراد بعد ذلك الزمر، فيقد أنه ﷺ

(١) شرح الطيبي (٢/ ٣١٤)

(٢) «سفر السعادة» (ص: ٢٢).

(٣) «شرح سفر السعادة» (ص: ٦١)

٨٣٦- [١٥] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ ﴿وَالْبَلَدِ بِإِعْسَاسٍ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٤٥٦].

٨٣٧- [١٦] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِمَكَّةَ، فَاسْتَفْتَحَ سُورَةَ الْمُؤْمِنِينَ، حَتَّى جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ - أَوْ ذِكْرُ عِيسَى - أَخَذَتِ النَّبِيَّ ﷺ سَعْلَةً فَرَكَعَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٤٥٦].

كان بطول أَوْنِ الهجرة لقلّة أصحابه وانحصارهم، ثم لما كثّر الناس، وشق عليهم التطويل، لكونهم أهل أعمال من تحارة وحرث وورع خفف رفقاً بهم.

هذا، ويمكن أن يكون معنى قوله: (وكان صلاته بعد تحفيفاً) أن مع التطويل في القراءة كان صلاته ﷺ عند المأمومين خفيفة لكثرة شوقهم إلى استماع القرآن منه، وورد الأسور، وانسراح الصدر ببركته، ولسرعته، وطبي لسان كان له ﷺ في قراءة القرآن، حتى كان يقرأ سورة لأعراف في صلاة المفرد، فافهم.

٨٣٦- [١٥] (عمرو بن حريث) قوله (عن عمرو بن حريث) بحاء مهملة مضمومة وفتح راء وسكون ياء، وبمثلة.

وقوله، ﴿وَالْبَلَدِ بِإِعْسَاسٍ﴾ (المراد به سورة ﴿إِذَا نَشَأَ كُوْنَتْ﴾).

٨٣٧- [١٦] (عبد الله بن السائب) قوله، (بمكة) وفي رواية لنسائي. (في فتح

مكة)، كذا في شرح شيخ

وقوله، (حتى جاء ذكر) بالنصب ولرفع، والنصب أظهر

وقوله، (سعلة) بفتح السين المهملة، فعلة من السعد، ويجوز العسم.

وفي (القاموس) ^(١) سعل كصر، سعالاً وسعلة، بضمهم، وهي حركة تدفع

٨٣٨- [١٧] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الصَّجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِـ ﴿آلَةِ تَنْزِيلٍ﴾ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَفِي الثَّانِيَةِ ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٨٩١، م: ٨٨٠].

بها الطبيعة أذى عن الرنة والأعضاء التي تتصل بها.

قال الطيبي وإنما أخذته بسبب اليكاء، والله أعلم.

٨٣٨- [١٧] (أبو هريرة) قوله: (يقرا في الصجر يوم الجمعة بـ ﴿آلَةِ تَنْزِيلٍ﴾ في الركعة الأولى، وفي الثانية ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾) وهذا حديث متفق عليه عن أبي هريرة، ورواه النسائي وأبو داود والترمذي والنسائي عن ابن عباس، والنزاهة الشافعية، وواظبوا عليه، وعليه عملهم في الحرمين الشريفين وغيرهما على سبيل الدوام، وسبب تخصص يوم الجمعة بهاتين السورتين أنهما مشتملان على ذكر المبدأ والمعاد ودخول الجنة والنار، وهذه المعاني تكون في يوم الجمعة، وإقامة تقوم به، كما كان يقرأ في المحافل والمجامع العظيمة سورة ﴿قَ﴾ و﴿أَفْقَرَّتْ﴾ وأمثالهما، هكذا قال الشراح

ولا يذهب عليك أن كثيراً من السور القرآنية مشتملة على هذه المعاني، ولا يختص ذلك بهاتين السورتين، اللهم إلا أن يكون فيهما أكثر وأوفر، ويلوح من هذا الوجه أن قراءة هاتين السورتين لم تكن دأبه إلا في مقام التذكير والإيذار كسورة ﴿قَ﴾ و﴿أَفْقَرَّتْ﴾ بهما، على أنك عرفت أن كلمة (كان) في هذه الأحاديث ليست للاستمرار، فافهم، والله أعلم.

ثم إنه قد ذكر في كتب أن لا يوقت شيء من القرآن لدفع إيهام الفضل وهجر باقي، ومثله تعيين هاتين السورتين بفجر الجمعة، وتعيين سورة الجمعة والمنافقين لصلاة الجمعة.

٨٣٩ - [١٨] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ قَالَ:

وقال شيخنا الإمام^(١) عن إمامنا^(٢) والإمام^(٣) أن هذا إن رآه حتماً كرهه غيره، أما لو قرأ بالتيسير عليه، أو سركاً بفراسته عليه الصلاة والسلام فلا كراهة، لكن بشرط أن يقرأ غيرهما أحبباً؛ لئلا يظن المحاضر أن غيرهما لا يجوز

وفان ولا تحرير في هذه بعبارة بعد العلم بأن تكلامه في المداومة، والحق أن المداومة مطلقاً مكروهة، سواء رآه حتماً كرهه غيره أو لا؛ لأن دليل كراهة لا يفصل، وهو إيهام التفضيل وهجر التمي، [لكن المحذور إنما يرم] لو لم يقرأ التمي في صلاة أخرى، والحق أنه إيهام لتعمس، ثم مقتضى الدال عدم المداومة لا مداومة على التعمس كما يفعله جماعة عصره، بل يستحب أن يقرأ التمي أحبباً سركاً بالمأثور، عن بروم الإيهام بتعني بترك حبساً، و[لذا] قالوا النسبة أن يقرأ في ركعتي الفجر - ﴿قُلْ بِتَأْيِيدِ الْمُكَذِّبِينَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ أَكْبَرُ﴾، وظهر هنا إفادة لموضحة على ذلك، وذلك لأن لإيهام المذكور متب بالنسبة إلى المصلي نفسه، انتهى

قد اعد لضعيف - أصبح الله شاه، وصاحه عما شاه - لا شك أن الإيهام المذكور متب بالنسبة إلى المصلي نفسه، ولكن بالنسبة إلى الغير باق، ولكنه فيما كان مأثوراً وصح روايته عن الشارع غير معتبر، فالتكلام في الصحة، وبعد الصحة لا محذور بالتوقف، فالحق أن هذا العمل لم يثبت عند الحنفية دونه عن رسول الله ﷺ كما شرب إليه، فلا بأس أن يقرأ أحبباً أن كان أفضل، والله أعلم

٨٣٩ - [١٨] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ (قوله - (عبدالله) بلفظ تصغير، (ابن أبي

رافع) مرئي لنبي ﷺ

اسْتَحْلَفَ مَرْوَانَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ، فَصَلَّى لَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ الْجُمُعَةَ، فَقَرَأَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى، وَفِي الْآخِرَةِ: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهِمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٨٧٧].

٨٤٠ - [١٩] وَعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ، وَفِي الْجُمُعَةِ بِـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَ﴿هَلْ أَتَاكَ حَيثُ الْمُنَافِقِينَ﴾ قَالَ: وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ قَرَأَ بِهِمَا فِي الصَّلَاتَيْنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٨٧٨].

٨٤١ - [٢٠] وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِي: مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَصْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ: [كَانَ] يَقْرَأُ فِيهِمَا: بِـ ﴿قَبْ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ وَ﴿أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٨٩١].

وقوله: (في السجدة الأولى) أي: الركعة الأولى

٨٤٠ - [١٩] (نعمان بن بشير) قوله. (يقرأ في عيدين وفي الجمعة بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾. . [الخ] وبهذا تبين أنه لم تكن قراءة سورة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة دائماً، وأن (كان) ليست بلا مستمر و قطعاً

٨٤١ - [٢٠] (عبيد الله) قوله (عبيد الله) بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وعل سؤال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه با وقد ستقرير و تمكين في ذهن لخاصين من الزموم وغيرهم، وإلا فهو رضي الله عنهما من الملازمين له ﷺ [و لعل حين بأحواله وأفعاله] ما لا نعلمه غيره من أمثال هذه الوقائع والأحكام، والله أعلم.

٨٤٢- [٢١] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٧٢٦].

٨٤٣- [٢٢] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ وَالَّتِي فِي آلِ حِمْرَانَ ﴿قُلْ يٰأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٧٢٧].

• الفصل الثاني:

٨٤٤- [٢٣] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْتَحُ صَلَاتَهُ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ. [ت: ٢٤٥].

٨٤٢- [٢١] (أبو هريرة) قوله: (في ركعتي الفجر) أراد بهما سنته، وكذا ركعتي المغرب وغيرهما، ويقال للفرض 'صلاته، هكذا العادة.

٨٤٣- [٢٢] (ابن عباس) قوله: (يقراء في ركعتي الفجر) ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾... إلخ) وما قيل من كراهة قراءة بعض السورة خصوصاً من أوساط السورة فذلك في العرائض، والحق أن فيما ثبت وصحت الرواية لا مجال للقول بالكراهة والكلام في الصحة.

الفصل الثاني

٨٤٤- [٢٣] (ابن عباس) قوله: (يفتح صلاته بيسم الله الرحمن الرحيم) قد مرّ الكلام فيه مفصلاً.

٨٤٥ - [٢٤] وَهَنَّ وَائِلُ بْنُ حُخْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ:
 ﴿غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَكَّائِينَ﴾، فَقَالَ: آمِينَ، مَدَّ بِهَا صَوْتَهُ. وَوَلَهُ التِّرْمِذِيُّ
 وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّيْثِيُّ.....

٨٤٥ - [٢٤] (وائِل بن حخر) قوله: (مد بها) أي: بكلمة (آمين)، (صوته)
 يحتمس الجهر بها، ويحتمس مد الألف على اللغة المصحى، والظاهر هو الأول بقرينة
 الروايات الأخرى، ففي بعضها: (يرفع بها صوته)، وهذا صريح في معنى الجهر، وفي
 رواية ابن ماجه^(١): (حتى يسمعا [أهل] الصف الأول، فيرتج بها المسجد)، وفي
 بعضها: (يسمع من كان في الصف الأول قريباً منه ﷺ)، ولما روى أبو هريرة: (كان
 رسول الله ﷺ إذا تلا ﴿غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَكَّائِينَ﴾، قال: آمين، حتى يسمع
 من يمينه من الصف الأول) رواه أبو داود وابن ماجه^(٢)، وبهذا وفق بعض الشافعية
 بين حديثي الجهر والحفص بأن المراد بالخفص عدم الفرع العنيف والجهر دوي
 بصوت؛ لأنه يوجب ارتجاج لصوت، وظاهر الحمل على كلا الفعلين تارة فتارة،
 والله أعلم.

واعلم أن التأمين بعد قراءة افتتاحية في الصلاة سنة، سواء كان مفرداً أو إماماً
 أو مأموماً، وإن لم يؤمن إمامه، وفي تأمين المقتدى في الصلاة السرية على تقدير
 سماعها خلاف، فعند البعض يؤمن بظاهر الحديث، وعند آخرين: لا يؤمن لعدم
 اعتبار هذا الجهر، كما في شرح ابن الهمام^(٣).

(١) ابن ماجه (ج: ٨٥٣).

(٢) ابن أبي داود (ج: ٩٣٤)، وابن ماجه (٨٥٣).

(٣) شرح فتح القدير (١/ ٢٩٥).

وَأَبْنُ مَاجَةَ. [ت: ٢٤٨، د: ٩٣٢، دي: ١٢٤٧، ج: ٨٥٥].

٨٤٦ - [٢٥] وَعَنْ أَبِي زُهَيْرٍ النَّعْمِرِيِّ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

ذَاتَ لَبْلَةٍ، فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ

وورد في الجهر بآلتامس أحاديث، وهو مذهب الشافعي وأحمد، وفي مذهب مالك خلاف، وفي مذهب أبي حنيفة - بسر التأمين مطلقاً، وأورد الترمذي في (جامعه) ^(١) حديث رفع لصوت تأمين وخفضه، ورحح حديث الجهر، ونقل عن المحاري كذا، وقال: عليه عمل أكثر العلماء من الصحابة والتابعين، انتهى

وقد صيَّح بعض العلماء حديث الخفص أيضاً، وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: يحفي الإمام أربعة أشياء: العود، والبسملة، وآمين، وسبحانك اللهم ويحمدك، وعن ابن مسعود مثله، وزوى السيوطي في (جمع الجوامع) ^(٢) عن أبي وائل قال: كان عمر وعلي رضي الله عنهما لا يجهران بالبسملة ولا بالعود ولا بآمين، رواه ابن جرير والطحاوي وابن شاهين في (السنة)، وأورد الشيخ ابن الهمام ^(٣) عن أحمد وأبي يعلى والطبراني ودارقطني ولحاكم في (المستدرک) من حديث شعبة عن علقمة عن أبي وائل في الإحفاء، وعن أبي داود والترمذي وغيرهما من حديث سفيان عن أبي وائل في الجهر، وقال: كلا الحديثين معلول، والاعتماد على حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

٨٤٦ - [٢٥] (أبو زهير النعمري) قوله. (وعن أبي زهير) بالتصغير (النعمري)

بضم الميم وفتح الميم.

(١) مسنن إسماعيل (٢/٢٧)

(٢) انصر - كنز العمال (٨/١٠٥)، ج ٢٠ (١٠٢١٠٢)

(٣) شرح فتح القدير (١/٢٩٥)

قَدْ أَلَحَّ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَوْجِبَ إِنْ خَتَمَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ:
بِأَيِّ شَيْءٍ يَخْتِمُ؟ قَالَ: «بِأَمِيرٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، [د: ٩٣٨].

٨٤٧- [٢٦] وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِذْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ
بِسُورَةِ الْأَعْرَافِ، فَرَقَّهَا فِي رُكْعَتَيْنِ. رَوَاهُ التَّسَنُّيُّ، [ن: ٩٩١].

وقوله: (وقد أَلَحَّ في المسألة) أَلَحَّ، وأَنَحَ السحاب دام مطر.

وقوله: (أوجب) أي الإجابة

وقوله: (إِنْ خَتَمَ) من الخاتم على ما يدل عليه حديث (أَمِينَ خَاتَمَ رَبِّ الْعَالَمِينَ)،
أي: أنه طابع الله على عباده؛ لأن الآفات والبلايا يدفع به، كخاتم الكتاب يصود من
ساده وإطهار ما به، ويحتمل أن يكون بمعنى الإتمام والإكمال.

٨٤٧- [٢٦] (عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قوله: (صلى المغرب بسورة الأعراف) لا شبهة
في سعة وقت المغرب لذلك، خصوصاً إِنْ كَانَ الشَّقْ هُوَ الْبَيَاضُ، مع ما كان في
قراءته ﷺ من السرعة والطَّيِّ ومزيد الشوق، وقد بعض الشافعية: يحتمل أن يخرج
نوقت، ويكفي في صحة الصلاة صحة شروعه في الوقت وأداء بعضها فيه، وهو
بعد، وأبعد من ذلك أن المراد بالسورة بعضها.

وقوله: (فرَّقها) وجاء في رواية البخاري وأبي داود والتسائي عن زيد بن ثابت
قراءة سورة الأعراف من غير ذكر التفريق، وفي رواية المائدة والأعراف

(١) أي النجاة لنفسه، يقال: أَوْجِبَ الرُّجُلُ إِذَا قُتِلَ مِتْلًا وَخَسَتْ لَهُ بِهْ نَجَاتُهُ أَوْ الْبَارَ أَوْ الْمَغْفِرَةَ لِنَفْسِهِ،
أَوْ الْإِجَابَةَ لِدُعَائِهِ، وَمِنْ الْمُعْرَبِ فِي الْعَقَائِدِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ، فَذَلِكَ بِمَا هُوَ لِمَخْصِي
الْقَضَى وَتَوْعِيدِ الَّذِي لَا يُخْلَفُ كَمَا أَخْبَرَ بَعَاثِي بِهِ، وَإِنْ جَارَ لَهُ مَعْدِيثُ الْمُطِيعِ بِرِثَابَةِ لَعَاثِي،

٨٤٨- [٢٧] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: كُنْتُ أَقُودُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاقَتَهُ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ لِي: «يَا عُقْبَةُ! أَلَا أَعْلَمُكَ خَيْرَ سُورَتَيْنِ قُرْتَانِ؟» فَعَلَّمَنِي ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ وَ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، قَالَ: فَلَمْ يَرْتَبِ سُرْرَتُ بِهِمَا جَدًّا، فَلَمَّا نَزَلَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ صَلَّى بِهِمَا صَلَاةَ الصُّبْحِ لِلنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ التَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ: «يَا عُقْبَةُ! كَيْفَ رَأَيْتَ؟» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [حم: ١٤٩/٤ - ١٥٠، د: ١٤٦٢، ن: ٥٤٣٦].

٨٤٩- [٢٨] وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. رَوَاهُ فِي «شرح السنة». [٨١/٣].

٨٥٠- [٢٩] وَرَوَاهُ ابْنُ مَاحَةَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ:

٨٤٨- [٢٧] (عقبة بن عامر) قوله: (جدًّا) أي: سروراً كثيراً أو أصلاً، لما رأى أنهما لم يشتملا في الظاهر على مدائم التوحيد وصفات الكمال كبيرهما من السور، فأعده ﷺ فضلهما بقراءتهما في صلاة الفجر التي هي أفضل صلوات بوجوه، ويستحب فيها التطويل، وتأويله عند الأكثرين أن المراد لخيرية في باب التعوذ، ويلمح إليه قوله: (خير سورتين قرتا)، فافهم.

وبحتمل أن يكون المراد تفضيلهما على ما سوى السور التي ثبت فضلها بأحاديث آخر، وبعله يكون فيهما أسرار لا ندركها عقولنا.

ويؤخذ من هذا الحديث استحباب قراءة هاتين السورتين في صلاة الفجر في السر.

٨٤٩- ٨٥٠- [٢٨- ٢٩] (جابر بن سمرة، ابن عمر) قوله: ((لا أنه لم يذكر

«لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ». [ج ٨٣٣].

٨٥١ - [٣٠] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: مَا أَحْصِي مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَفِي الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ: بِـ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. رَوَاهُ الثِّرِمَذِيُّ. [ت ٤٣١٠].

٨٥٢ - [٣١] وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: (بَعْدَ الْمَغْرِبِ). [ج ١١٤٨].

٨٥٣ - [٣٢] وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَّارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشْبَهَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فُلَانٍ قَالَ سُلَيْمَانُ: صَلَّيْتُ خَلْفَهُ^(١) فَكَانَ يُطِيلُ الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ.....

ليلة الجمعة^(٢) والحديث يذكر ليلة الجمعة صحيح، كذا في (شرح الشيخ)، وهو أنه صبح بضاً في عشائها فراءه سورتي الجمعة والمافقين.

٨٥١ - ٨٥٢ - [٣٠ - ٣١] (عبدالله بن مسعود، وأبو هريرة) قوله (ما أحصي) أي: ما أعد، أي لا أظن أن أعد، كقوله: (لا أحصي ثناء عليك).

٨٥٣ - [٣٢] (سليمان بن بشار) قوله: (من فلان) قيل: هو عمر بن عبد العزيز، كان والياً بالمدينة من قبل مروان بن عبد الملك، وهذا القول غلط، لأن ولادة عمر

(١) وقوله (قال سليمان: صليت خلفه) أي: خلف فلان الذي أخبر أبو هريرة بصلاته خلفه، ويحتمل أن يكون لصغير أبي هريرة، فافهم، (هامش نسخة كولكنا).

(٢) قال ابن الملق: الحمد أن هذا وأشباهه ليس على الدوام، بل يقرأ في كل وقت شيئاً لتعليم الناس جوار ما يقرأ، مرقاة المفاتيح (٢/ ٦٩٩).

وَيُخَفَّفُ الْآخَرَيْنِ، وَيُخَفَّفُ الْعَصْرَ، وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ،
وَيَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ بِوَسْطِ الْمُفْصَلِ، وَيَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ بِطَوَالِ الْمُفْصَلِ. رَوَاهُ
النَّسَائِيُّ، وَرَوَى ابْنُ فَاجِهٍ إِلَى: وَيُخَفَّفُ الْعَصْرَ. [ص: ٩٨٢، ج: ٨٢٧].

س عبد حرير بعد وفاة أبي هريرة بسنتين أو أكثر^(١).

نعم قل له ذلك لقول أنس رضي الله عنه، وهو صحيح؛ لأنه أدرك زمن عمر بن
عبد الحرير، وقيل مر دأبي هريرة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكره الله وجهه،
وقيل: عمرو بن سلمة بن بغيح^(٢)، والله أعلم.

وقوله (بقصار المفصل) قل أن إجماع^(٣) اختلف في أول لمفصل، فقل
سورة القدر، وفات الحنواني وغيره من أصحابنا الحجرات، فهو السبع الأخير، وقيل
من (ق)، وحكى القاضي عياض أنه من الجائية، وهو غريب، والطوال من أوله إلى
لبروج، والأوسط منها، أي لم يكن، والفصار الدني^(٤)، وقيل الطوال من أوله إلى
عبس، وأوساط منها إلى والصحى، وإياقي الفصار، ثم إذا راعى السبيل يقرأ هي
لشدة مثله، وفي لصف أيس، وفي الحريف والريح حمسين إلى سبع، انتهى
وفي شرح لشبع أوله الحجرات، س عم، وأوساطه إلى والصحى، وفصاره
إلى آخر، وسمي مفصلاً لكثرة مفصول فيه، وقيل لفلة لمسوح فيه.

(١) وقد عمر بن عبد الحرير سنة إحدى وثمانين، وتوفي أبو هريرة سنة ثمان وتسعين وحمص، وهو في
أخر سنة إحدى وتسعين، انتهى (هـ) مش سبعة كوكبات

(٢) صحابي، إمام جرم على عهد رسول الله ﷺ، فلم يزل يماهم في المكتوبة، وفي حديثه
إلى أن مات. انظر «معركة لصحية» لأبي نعيم (٤/ ٢٠٢١)

(٣) «شرح فتح القدير» (١/ ٣٣٥)

(٤) هذا هو الذي عليه لجمهور، انظر «المعركة» (١/ ٧٠٠)

٨٥٤ - [٣٣] وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كُنَّا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَقَرَأَ فَتَقَلَّتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟» قُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْقُرْمِذِيُّ، وَلِلنَّسَائِيِّ مَعْنَاهُ، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ قَالَ: «وَأَنَا أَقُولُ: مَا لِي يُنَازِعَنِي الْقُرْآنُ؟»

٨٥٤ - [٣٣] (عبادة بن الصامت) قوله: «تقلت عليه» أي: عسرت، وسبب القلق في الظاهر سماعه أصوات القارئ خلفه حتى شوشت عليه، ولا يلائمه قوله: (لعلكم)؛ لأن ذلك عند الجهر، وهو متيقن، وقبل: يحتمل أن يكون تأثره ﷺ من نقص الناشئ لهم بترك إصغافهم لقراءته، كما اختلطت قراءته ﷺ بتأثره عن ترك بعض إحسان الطهور، كما مر في (كتاب الطهارة)، والكمال قد يتأثر عن نقص من وراءه، والله أعلم.

وقوله: (لعلكم تقرؤون) سؤال في معنى الاستغناء تقريراً لفعلهم، وفيه تشديد وتوبيخ^(١).

وقوله: (خلف إمامكم) من إقامة المظهر موضع المضمحل للتنبيه على الوصف المقتضي لترك القراءة، وللإشارة إلى تعميم الحكم.

وقوله: (فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها) ظاهر في فرصة قراءة فاتحة الكتاب، وقد عرفت جوابه.

وقوله: (وأنا أقول: ما لي ينزعني القرآن) أي: كنت قلت في نفسي: ما السبب

(١) سقطت هذه العبارة في جميع نسخ المخطوطات إلا نسخة كولكان، فقد ثبتت في الهامش

فَلَا تَقْرَأُوا شَيْءًا مِنَ الْقُرْآنِ إِذَا جَهَرْتُمْ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ. [٨٢٣-٥، ت: ٣١١،
٥: ٩١١، ٥: ٨٢٤].

٨٥٥ - [٣٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ
جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: «هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَيْضًا؟» فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ
يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنِّي أَقُولُ: مَا لِي أُنَارِعُ الْقُرْآنَ؟» قَالَ: فَاتَّهَى النَّاسُ
عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ بِالْقِرَاءَةِ مِنَ الصَّلَوَاتِ حِينَ سَمِعُوا
ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ،
وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ.

في ثقل القراءة وأن لا يتأني لي؟ وكأنه أحاذيه وهو يندفعني، فعرفت الآن أن اسبب
قراءتكم خلفي.

وقوله: (إذا جهرت) يدل على تخصيص عدم القراءة في الصلاة الجهرية، وسيأتي
لكلام فيه

٨٥٥ - [٣٤] (أبو هريرة) قوله: (ما لي أنارِعُ القرآن) صيغة المجهول،
والقرآن منصوب بمفعول ثانٍ له (أنارِعُ)، أي ما لي أُدْرِعُ في القرآن؟ وبما سبب هذه الرواية
قوله: (ينارعي بقرآن)، وقاب زين العرب: روايتي (نارِع) على صيغة لفاعل، وفي
(النهاية)^(١): أصل الرع: الجنب والقعق، كذا في بعض الشروح، وفي شرح الشيخ
يزيد فرائدهم معه حال قراءته منزلة اثنين يجاذبان شيئاً، فاعلمهم.

وقوله: (قال: فاتتهى الناس) ظاهر ليقف أنه من كلام أبي هريرة، وفي

لنحوه. [ط: ١٩٣، حم: ٢/ ٢٤٠، د: ٨٢٦، ت: ٣١١، ن: ٩١٩، ج: ٨٤٨].

٨٥٦- [٣٥] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالْبَيَاضِيِّ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُصَلِّيَّ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلْيَنْظُرْ مَا يُنَاجِيهِ بِهِ، وَلَا يَجْهَرُ بِمُضْكَمٍ عَلَى بَعْضٍ بِالْقُرْآنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم: ٦٧/٢].

٨٥٧- [٣٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا». رَوَاهُ.....

لعمري نقلاً عن الخطابي: أنه كلام الزهري.

٨٥٦- [٣٥] (ابن عمر) قوله: (البياضي) بالفتح والتخفيف، منسوب إلى بياضة، بطن من الأنصار، كذا نقل من (الأنساب)^(١) للسيوطي، وفي (المغني)^(٢). نسبة إلى بياضة بن عامر.

وقوله. (فلينظر ما يناجي به) أي: فليتدبر وليتأمل ما يناجي به المصلي رب تعالى من الذكر ولقرآن، و(ما) موصولة أو استفهامية، والمناجاة: لمشاورة بين اثنين بحيث لا يطمع ثالث. وفي (قاموس)^(٣) الجوى: السر، اسم ومصدر، وجاءت مناجاة: ساره، وانتجاه: حصه بمناجاته.

وقوله (ولا يجهر بعضكم على بعض) أي. في الصلاة وغيرها، من المصلي والندم والذاكر، وعلى الإمام وغيره.

٨٥٧- [٣٦] (أبو هريرة) قوله. (وإذا قرأ فأصتوا) يعني أن لا تنضم في القراءة

(١) «لب اللباس» ص: ٨٩.

(٢) «المغني» ص: ١٧.

(٣) «القاموس المحيط» ص: ١٢٢٧.

أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ عَاصِمٍ . [د: ٦٠٤ ، ن: ٩٢١ ، ج: ٨٤٦] .

بالإنصاف لا بالقراءة، إذ عرفت هذا فاعلم أن مذهب الشافعي - رحمه الله - وجوب قراءة الفاتحة على المأموم في السرية والجهرية، ويجوز قراءة ما سوى الفاتحة أيضاً، ومذهب أحمد ومالك والشافعي رحمهم الله في قول: وجوب قراءتها في السرية فقط، وكفيه في الجهرية استماعه لقراءة الإمام، وعند بعض أصحاب أحمد: يقرأ الفاتحة في الجهرية في سكوت الإمام، وعند بعضهم: إن كان لا يسمع لبعده أو طَرَنَهُ^(١) يقرؤها، يعني في الجهرية، وإن لم يقرأ فصلاته نمة؛ لأن من كان له إمام لقراءة الإمام قراءة له، وليس بواجب، وهو المنصوص المعروف عند أصحابه؛ لعموم حديث أبي هريرة رضي الله عنه، (وذا قرأ فأصغوا) رواه الخمسة إلا لترمذي، وصححه أحمد، كذا في (شرح كتاب الخرقى)^(٢)، وذهب أبو حنيفة - رحمه الله - إلى أنه لا يقرؤها في السرية ولا في الجهرية، لكنه يستحب على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد - رحمه الله -، ويكره عندهما لما فيه من نوعيه، ثم إن عند الشافعي يقرأ المأموم سراً ولو في جهرية

وفي شرح الشيخ: قد أجمعت الأمة على أنه يكره للمأموم الجهر وإن لم يسمع قراءة إمامه، ودلائل هؤلاء الأئمة هذه الأحاديث، ولأن القراءة ركن فيشتركان فيه، مع ما في السرية والجهرية من الفرق عند أحمد ومالك - رحمهما الله - .

ولما قوله ﷺ: (من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة) .

(١) الطرئ: أهول الصمم، طرئ كترج، وبه طرئته، وقوم طرئش، «القاموس المحيطة» (ص ٥٥١) .

(٢) «شرح الزركشي على مختصر الخرقى» (١/ ٢٤٥) .

قال في (الهداية)^(١): وعليه إجماع الصحابة.

ور الشيخ اس لهم^(٢) : فإن صح وجب أن يخص عموم الآية وحديث على طريقة الخصم مصفاً، فخرج لمقتدي، وعلى طريقنا يخص أيضاً؛ لأنهما عام خص منه بعض، وهو مدرّك في الركوع إجماعاً، فجار تخصيصهما بعد مقتدي بالحديث المذكور جمعاً بين الأدلة، بل يقال: نراه ثابتة من المقتدي شرعاً؛ فإن قراءة الإمام به قراءة، فلو قرأ كان له فرائد في صلاة واحدة، وهذا غير مشروع.

بقي الشأن في صحيح هذا الحديث، وقد روي من طرق متعددة مرفوعاً عن جابر بن عبد الله عنه عليه الصلاة والسلام، وقد ضعف، وعُرف لمصنفين لرفعه مثل 'إدراكطي' و'بيهقي' وابن عدي فإن الصحيح أنه مرسل؛ لأن الخطأ كلسانيين وأبي الأحوص، وشعبة وإسريثيل، وشريك وأبي حنبل ابن أبي، وحرير وعبد الحميد، وزائدة وهب. رَوَاهُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ^(٣) عَنْ لُثَيْمٍ وَأَرْسَلُوهُ، وَقَدْ أَرْسَلَهُ مَرَّةً أَبُو حَنِيمَةَ - وَحَمَهُ اللَّهُ - كَذَلِكَ

فنقول: المرسل حجة عند أكثر أهل العلم، فيكفي بما يرجع إلى العمل على رأي، وعلى طريق الالتزام أيضاً بإقامة الدليل على حجية المرسل، وعلى تقدير لسنه عن حجيته فقد رفعه أبو حنيفة بسند صحيح

روى محمد بن الحسن في (موضئه) قال: أخبر أبو حنيفة قال: ثنا أبو الحسن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: (من صلى

(١) «الهداية» (١/ ٥٦)

(٢) «فتح القدير» (١/ ٣٣٨ - ٣٤٢)

(٣) نثني

حلف إمام فإن قرأه الإمام له قراءة).

وقولهم: إن الحفاظ الذين عدوهم لم يرفعوه غير صحيح، فإن بعضهم كالسبائين وشريك وجريز ورهير رفعوه بالطرق الصحيحة، بعضها على شرط الشيخين وبعضها على شرط مسلم، ولو تفرد الثقة وجب قبوله؛ لأن الرفع زيادة، وزيادة الثقة مقبولة، فكيف ولم يفرد، والثقة قد يسد لحديث نارة ويرسله أخرى.

وأخرجه ابن عدي عن أبي حنيفة - رحمه الله - في ترجمته، وذكر فيه قصة، وبها أخرجه أبو عبدالله الحاكم سند له فيه أبو حنيفة عن موسى بن أبي عائشة من حديث جابر أن النبي ﷺ صلى ورجل خلفه يقرأ، فجعل رجل من أصحاب النبي ﷺ يهده عن قراءة، فلما بصرف أهل عليه الرجل وقال: أنتهائي عن القراءة خلف رسول الله ﷺ؟ فتسارعا حتى ذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال عليه الصلاة والسلام: (من صلى خلف إمام دون قراءة الإمام به قراءة) وهي رواية لأبي حنيفة - رحمه الله - أن ذلك كان في لظهر والعصر.

وقال شيخ. وضعيف بعضهم لمثل أبي حنيفة مع تصحيحه في لرواية إني العدة، حتى به شرط التذكر لجواز الرواية بعد علمه أنه حفظه، ولم يشترط الحفاظ هذا، ولم يوافق أصحابه، ثم قد عصيد طرق كثيرة عن حابر غير مذكر وإن ضُعُفَتْ، ويمذهب الصحابة، حتى قال المصنف. - يعني صاحب (الهداية) -: إن عليه إجماع الصحابة، وفي (موطأ مالك): عن نافع عن بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان لا يقرأ خلف الإمام، ورواه بن عدي عن أبي سعيد الخدري، ورواه الطبري في (الأوسط) من حديث ابن عباس يرفع، وروى الطحاوي في (شرح الآثار): أنه سئل عبدالله بن عمرو وريد بن ثابت وجابر بن عبد الله، فقالوا: لا يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلاة، وروى محمد بن

المحسن في (موطنه) * سئل عبدالله بن مسعود عن القراءة خلف الإمام؟ قال: أنصت ويكفيك الإمام، وروى فيه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قال: وددت الذي يقرأ خلف الإمام في به جمرة، وفي رواية. في فيه حجر، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ليت في فم لثي يقرأ خلف الإمام حجراً، وأخرج الطحاوي عن حماد بن سلمة عن أبي جمرة قال: قست لابن عباس: أقرأ والإمام بين يدي؟ قال لا، وروى ابن أبي شيبة في (مصنفه) عن جابر قال: لا تقرأ خلف الإمام إن جهر، ولا إن خافت، وأخرج عبد الرزاق من حديث علي رضي الله عنه و: (من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ المظفرة).

وقال الشيخ ابن المهمم^(١): الكراهة - التي قال المصنف كراهية التحريم؛ لقوله: لما به من الوعيد، وصرح بعض مشايخ بأنه لا تحل خلف الإمام، وقد عرف من طريق أصحابنا أنهم لا يطلقون الحرام إلا ما حرّمه بقطعي، وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقْرَأُونَ الْقُرْآنَ حَتَّى تَسْمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأنعام ٢٠٤] أن الإصباح لا يخص لجهرية؛ لأنه عدم الكلام، فالمطلوب أمران: الاستماع والسكوت، فيعمل بكل منهما، والأول يخص الجهرية لا السري، فيجري على إطلاقه، فيجب السكوت عند القراءة مطلقاً، وهذا بناء على أن ورود الآية في القراءة في الصلاة، وأخرج البيهقي عن الإمام أحمد قال: أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة، ووردت في القراءة خلف الإمام، وقال: (وقول المصنف على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد) تقتضي هذه العبارة أنها ليست بظاهر الرواية عنه، وهو الذي يظهر من قوله في (الذخيرة) وبعض مشايخ دكروا أن على قول محمد لا يكره، وعلى قولهما يكره، ثم قال في (الفصل الرابع):

٨٥٨ - [٣٧] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا، فَعَلَّمَنِي مَا يُجْزِئُنِي، قَالَ:

«قُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ

إِلَّا بِاللَّهِ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا لِلَّهِ فَمَاذَا لِي؟ قَالَ: «قُلِ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي

وَعَافِنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي».....

لأصح أنه يكره، والحق أن قول محمد كقولهما، فإن عباراته في كتبه مصرحة بذلك، قال في (الآثار): وبه نأخذ، ولا نرى القراءة خلف الإمام في شيء من الصلوات بجهر فيه أو لا يجهر، ثم ستمر في إسناد الآثار في ذلك، وقال في (موطئه) بعد ما روى في منع القراءة ما روي: لا قراءة خلف الإمام فيما يجهر وفيما لا يجهر، بذلك جاءت عامة الأحبار، وذل. تفسد صلاته في قول عدة من الصحابة، ولا يخفى أن الاحتياط في العمل بأقوى الدليلين، هذا كلام الشيخ ابن الهمام مع شيء من الاختصار، ورجو أن يكون غير محل، ثم كلام محمد في (الموطأ) مملوء بالأخبار والآثار في ذلك، فليُنظر ثمة، والله أعلم

٨٥٨ - [٣٧] (عبدالله بن أبي أوفى) قوله: (فقال: إني لا أستطيع أن آخذ من

القرآن شيئاً . . . إلخ) الذي يسبق إلى الأفهام من إيراد هذا الحديث أن المراد عدم استطاعة

الأخذ بشيء من القرآن مما تصح به الصلاة، وذلك بعيد جداً لأن من المستبعد أن

يعجز العربي المتكلم بمثل هذا الكلام عن تعلم مقدار ما تصح به الصلاة كل العجز،

فلو تعلم كلمات من القرآن بقدر هذه الكلمات أو أكثر لاستطاع وكفى، وقد يقال:

إنه من في هذه الساعة فدخل وقت الصلاة، ولم يتسع له حفظ شيء من القرآن في

ذلك، فقال له رسول الله ﷺ: قل هذه الكلمات، ومع ذلك لا يدفع الاستبعاد.

فَقَالَ هَكَذَا بِيَدَيْهِ وَقَبْضَهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا هَذَا فَقَدْ مَلَأَ يَدَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَانْتَهَتْ رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ عَنْ قَوْلِهِ: «إِلَّا بِاللهِ». [د: ٨٣٢، ٥: ٩٢٤].

٨٥٩ - [٣٨] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَرَأَ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ قَالَ:

وقال ثُورَيْبُشِيُّ (١)، لو كرر الأمر على ذلك لعلمه (٢) النبي ﷺ بما يرميه بعد ذلك، إذ لا يحور له أن يسكت عن البيان عند الحاجة إليه، فلظاهر أن المراد (إني لا أستطيع أن أحفظ من القرآن شيئاً) أجعله ورداً لي فأقوم به، ولا بد أن يكون ذلك شيئاً كثيراً قد لا يتيسر لبعض الناس حفظه، فعلمه ﷺ هؤلاء الكلمات ليدوم عليها ويجمعنها ورداً لنفسه بالتكرار ناء الليل والنهار

ثم الضمير في قوله (فعال هكذا) إما أن يكون للرجس، أي: أشار بقبض يديه إلى أنه يحفظ ما أمره به كما يحفظ لشيء النفيس قبض اليد عليه، أي: حفظت ما قلت لي فلا أصيغه، وهذا الاحتمال أظهر بالنظر إلى قوله: (فقال رسول الله ﷺ) كتابة عن نحوه بمجامع الحير بامتنانه وحفظه لما أمر به، ويحوز أن يكون للنبي ﷺ بعثاً له على الامتثال والحفظ

وهو له. (فقال رسول الله ﷺ) لبشارة الرجل ومدحه بأنه ظفر به لم يظفر به غيره لما فهم من الامتثال، فافهم.

٨٥٩ - [٣٨] (ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قوله: (كان إذا قرأ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ قال.

(١) كتاب المبسر، (١/ ٢٤٥).

(٢) يمكن أن يقال: لعلمه علمه بعده، وإنما اكتفى به في صلاة واحدة، والله أعلم (منه)

٨٦١ - [٤٠] وَهَنَّ جَابِرٌ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ،
فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ سُورَةَ الرَّحْمَنِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا، فَسَكَتُوا، فَقَالَ: «لَقَدْ قَرَأْتَهَا
عَلَى الْجَنِّ لَيْلَةَ الْجَنِّ، فَكَانُوا أَحْسَنَ مَرْدُودًا مِنْكُمْ، كُنْتُ كُلَّمَا آتَيْتُ عَلَى
قَوْلِهِ: ﴿فَإِيَّاءَ آلِهِ رَبِّكُمْ أَنْكَدَّ بَيْنَ﴾ قَالُوا: لَا بَشِيءٌ مِنْ نِعْمِكَ رَبَّنَا نَكْذِبُ،
فَلَمَّا الْخَمْدُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. (ب ٣٢٩١)

التِّرْمِذِيُّ: هذا حديث إسناده يروى بهذا الإسناد عن أغرابي بدوي لا يسمى

٨٦١ - [٤٠] (جابر) قوله: (فكانوا أحسن مردوداً) أي ردّاً وإجابة كما في رد
السلام، و(المردود) يعني بمعنى لمصر، في (القاموس) ^(١) رده ردّاً ومردوداً
صرفه، ومثله في (الصحيح) ^(٢) بالمحلول والمعقول، كما في الطيبي، ويجوز أن يبقى
على معناه، والمراد به الكلام الذي ردوه وأجابه، وهو قولهم: (لا بشيء من نعمك
ربنا نكذب) كما لا يخفى، وإيراد صيغة المفضل كما في قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ بَيْتٍ
يُؤْمِنُونَ بِحُجَّتِ رَبِّهِمْ، كُنُوزُهُمْ فِي طَيْفِ الْمَدِينَةِ، وَهُمْ قُلُوبُهُمْ مُتَمِيزَةٌ بِمَا رَزَقَتْهُمْ رَبُّهُمْ، وَهُمْ لَا يُفْرِقُونَ﴾ وقال الصفي ^(٣)، وربما سكونهم وحسن إنصاتهم
[للاستماع] سورة الاعراف والإذعان، ويجوز أن يكون مراد من سكونهم عدم جهرهم
بالرد، كما مر في الإسكات للاستفتاح، والله أعلم ^(٤)

(١) القاموس المحيط: (ص ٢٦٩)

(٢) الصحيح: (٢/٤٧٣)

(٣) شرح الطيبي: (٢/٣٢٤)

(٤) قال القاري: بل. ومن الغريب إيراد ما فيه من التخصيص في هذا باب مقدم ظهور التخصيص،
قلت: نعم! الأولي لا ختمها بعد داخل الصلاة وخارجها، وذكر الأجير نعالها واطلادها في
حكمها، والله أعلم. (مرقاة المفاتيح: (٣/٧١٥))

• الفصل الثالث:

- ٨٦٢- [٤١] عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ جُهَيْنَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «قَرَأَ فِي الصُّبْحِ إِذَا زُلْزِلَتْ» فِي الرُّكْعَتَيْنِ كِلْتَاهِمَا، فَلَا أَدْرِي أَنَسِيَ أَمْ قَرَأَ ذَلِكَ عَمْدًا؟. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٥: ٨١٦].
- ٨٦٣- [٤٢] وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى الصُّبْحَ، فَقَرَأَ فِيهِمَا بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ كِلْتَاهِمَا. رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط ١٨٢].

الفصل الثالث

- ٨٦٢- [٤١] (معاذ بن عبد الله الجهني) قوله: (قرأ في الصبح «إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ» في الركعتين كليهما) أي: في كل من الركعتين، كذا فسروا، ويدل عليه ظاهر قوله: (أنسى أم قرأ ذلك عمداً) وفي شرح الشيخ، الظاهر أنه فعل عمداً لينبئ به حصواً أصل السنة بتكريره للسورة الواحدة، انتهى. ويحتمل أنه قرأ لإسماع الحاضرين قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ وَفَكَانَ دَرَوْ حَيْرًا يَبْرُهُ﴾ ﴿١٠﴾ وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ وَرَقَّ شَرًّا يَبْرُهُ﴾ [الزمر: ٧-٨] مكرراً لافتضاء المقام ذلك، لكونه جامعاً للوعد والوعيد في غاية الاختصار، وقد ورد أنه ﷺ قال فيما سمعه وقال: (حسبني فقه الرجل) ^(١)، والله أعلم.
- ٨٦٣- [٤٢] (عروة) قوله: (فقرأ فيهما) هكذا في أصل النسخة، وفي بعضها: (فيها) أي: في صلاة الصبح، وهو أظهر.

وقوله (في الركعتين) يدل على التقديرين، وهذا نظير قراءته ﷺ سورة الأعراف بيان جواز تفريق السورة.

٨٦٤ - [٤٣] وَعَنِ الْقَرَأِصَةِ بْنِ عُمَيْرٍ الْحَنْفِيِّ قَالَ: مَا أَخَذْتُ سُورَةَ يُوسُفَ إِلَّا مِنْ قِرَاءَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ إِنَّا هَا فِي الصُّبْحِ، وَمِنْ كَثْرَةِ مَا كَانَ يُرَدِّدُهَا. رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط: ١٨٤].

٨٦٥ - [٤٤] وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ^(١) قَالَ: صَلَّيْنَا وَرَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الصُّبْحَ، فَقَرَأَ فِيهِمَا سُورَةَ يُوسُفَ وَسُورَةَ الْحَجِّ قِرَاءَةً بَطِينَةً، قِيلَ لَهُ: إِذَا لَقَدْ كَانَ يَقُومُ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ؟ قَالَ: أَجَلٌ. رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط: ١٨٣].

٨٦٤ - [٤٣] (القرافصة بن عمير الحنفي) قوله: (القرافصة) بفتح القاء الأولى، وقيل: بضمها، وكسر القاء الثانية (ابن عمير) بلفظ التصغير (الحنفي) منسوب إلى بني حنيفة، قبيلة من اليمامة.

وقوله: (ما أخذت) أي: حفظت، وفيه أن المواظبة في أكثر الأحوال على سورة واحدة لا محذور فيه.

٨٦٥ - [٤٤] (عامر بن ربيعة) قوله: (فقرأ فيهما) هكذا في النسخ، وفي نسخة: (فيها).

وقوله: (حين يطلع الفجر)^(٢) أي: بفلس.....

(١) قال شيخنا في «أوجز المالك» (٢/ ١٤٩ - ١٥٠): كذا نقل صاحب «المشكاة» عن مالك بلفظ عامر بن ربيعة بدون لفظ عبدالله، وتبعه القاري في شرحه، وفي نسخ «الموطأ» بلفظ: عبدالله بن عامر بن ربيعة، وبه جزم الزرقاني وكذا في رواية اليهقي، وهو الصواب عندي، ثم بين وجوه الترجيح، انتهى مختصراً بتصرف.

(٢) في «التقريب»: استحب الطحاوي أيضاً بأن يبدأ في الفلس ويختم في الإسفار، وإلا فيحمل على مذهب عمر رضي الله عنه، وقال القاري: لا خلاف في جوازِهِ، فَمُخْتَوَلٌ عَلَى الْجَوَازِ لَا عَلَى الْمُخْتَارِ، إِذْ لَيْسَ فِي الْخَلِيفَةِ دَلَالَةٌ عَلَى مُوَاطَّئِهِ عَلَى ذَلِكَ. «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٧٠٦).

٨٦٦ - [٤٥] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: مَا مِنْ الْمُفْصَلِ سُورَةٍ صَغِيرَةٍ وَلَا كَبِيرَةٍ إِلَّا قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمُ بِهَا النَّاسَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ. رَوَاهُ مَالِكٌ^(١).

٨٦٧ - [٤٦] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِـ ﴿حَمِّ الدَّخَانِ﴾. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مُرْسَلًا. [ن: ٩٨٨].
كما قال الطيبي^(٢)، وربما يشعر هذا الكلام أن التغليس لم يكن دائماً، فافهم.

٨٦٦ - [٤٥] (عمرو بن شعيب) قوله: (إلا قد سمعت) يتعين في هذا الحديث من عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن ضمير (جده) راجع إلى (أبيه) بدليل قوله: (سمعت)، فالحديث منقطع لا مرسل، وفي أحاديث أخر منه يحتمل العود إلى عمرو، وأما المواضع الأخر غير هذا الإسناد بقوله: (عن أبيه عن جده) فالضمير راجع إلى ما يرجع إليه غالباً، فليندبر.

٨٦٧ - [٤٦] (عبدالله بن عتبة بن مسعود) قوله: (بـ ﴿حَمِّ الدَّخَانِ﴾) في إحدى الركعتين، أو فيهما مفرقاً، أو غير مفرق، والله أعلم.

ثم بحمد الله وتوفيقه التمجيد الثاني وتلوه إن شاء الله تعالى التمجيد الثالث، وأوله: (تابع كتاب الصلاة).

وصلى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وبارك وسلم تسليماً كثيراً.



(١) هذا خطأ، فإنه لم يروه مالك، بل روه أبو داود في «سننه» (٨١٢).

(٢) شرح الطيبي (٢/ ٣٢٥).

فهرس موضوعات

المجلد الثاني

الصفحة

الموضوع

(٣)

كتاب الطهارة

٣٢	١ - باب ما يوجب الوضوء
٥٩	٢ - باب آداب الغلاء
٩٩	٣ - باب السواك
١١٤	٤ - باب سنن الوضوء
١٥٩	٥ - باب الغسل
١٨١	٦ - باب مخالطة النجب وما يباح له
١٩٥	٧ - باب أحكام المياه
٢٢٠	٨ - باب تطهير النجاسات
٢٤٢	٩ - باب المسح على الخفين
٢٥٣	١٠ - باب التيمم
٢٧٢	١١ - باب الغسل العسرون
٢٨٢	١٢ - باب الحيض
٢٩٥	١٣ - باب المستحاضة

الموضوع	الصفحة
---------	--------

(١)

کتاب الصلاة

٣٠٩	
٣٢٨	١ - باب التوافيت
٣٤٤	٢ - باب تعجيل الصلاة
٣٨٠	٣ - باب فضائل الصلاة
٣٩٢	٤ - باب الأذان
٤١٢	٥ - باب فضل الأذان وإجابة المؤذن
٤٣٦	٦ - باب تأخير الأذان
٤٤٥	٧ - باب المساجد ومواضع الصلاة
٥٠٢	٨ - باب الميم
٥١٧	٩ - باب الميم
٥٣٢	١٠ - باب صفة الصلاة
٥٦٢	١١ - باب ما يقرأ بعد التكبير
٥٨٠	١٢ - باب القراءة في الصلاة
٦٢٩	* فهرس الموضوعات